المملكة المغربية

منشورات



اللجنة المغربية للتاريخ العسكري

Commission Marocaine d'Histoire Militaire

Moroccan Commission of Military History

سلسلة رسائل و أطروحات

رقم 1

الإصلاحات العسكرية بالمغرب

1844 - 1912

تأليف و تعريب : بهيجة سيمو

اللجنة المغربية للتاريخ العسكري

المملكة المغربية
منشورات اللجنة المغربية
للتاريخ العسكري
سلسلة رسائل وأطروحات
رقم 1

الإصلاحات العسكرية بالمغرب
1844 - 1912

تأليف وتعريب : بهيجة سيمو



المطبعة الملكية ـ الرباط
1421هـ ـ 2000م

إلى أمي

أهدي هذا البحث المتواضع

بسم الله الرحمان الرحيم

في خضم التيه والحيرة التي تنتاب كل باحث مبتدئ حول اختيار موضوع البحث ، استقر رأيي في النهاية على الاشتغال حول الجيش المغربي. ولعل الظرفية التاريخية التي حدد فيها الموضوع وهي فترة الثمانينيات كانت عاملا أساسيا في اتخاذ القرار ، وبلورة الاختيار ، وحسم مادة التردد ، اعتبارا لما كانت تتناقله وسائل الإعلام الوطنية والدولية آنذاك وأنا في بلاد الغربة أزاول دراستي العليا ، عن بطولات جيشنا الوطني وتضحياته في سبيل الدفاع عن أقاليمنا الجنوبية تحت القيادة السامية للمغفور له صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه . في إطار هذا الجو المشحون بالحماس الوطني أقبلت على المساهمة في دراسة جوانب من مؤسستنا العسكرية في القرن التاسع عشر باللغة الفرنسية لنيل الدكتوراه سنة 1987 بجامعة السربون تحت عنوان :

Les réformes militaires au Maroc de 1844 à 1912

وأود في البداية أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى السيد عبد الواحد بن داود قيدوم كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط سابقا الذي أصر إصرار الباحث المتحمس على نشر العمل المذكور ضمن منشورات الكلية ، كما أتقدم لمؤسسة القوات المسلحة الملكية التي تفضلت بتنظيم حفل تكريم على شرفي بنادي الضباط إثر صدور الكتاب ، حيث حضره عدد من الشخصيات البارزة من رجال السياسة ، والفكر ، وكبار ضباط القوات المسلحة الملكية . وقد تفضل مؤرخ المملكة أستاذنا المحترم السيد عبد الوهاب بنمنصور خلال هذا الحفل بتقديم مادة الكتاب وأفاض في عرضه حول تاريخ المؤسسة العسكرية وأمتع مسامع الحضور بمستملحات وأخبار غميسة حولها قبل عقد الحماية .

وخلال هذه المناسبة التي جمعت المثقفين من أصحاب القلم والسيف صدرت توصية بترجمة الكتاب إلى اللغة العربية . فجاء تعريبه استجابة

لهذه التوصية واستجابة للمهام المنوطة باللجنة المغربية للتاريخ العسكري التي أفتخر بالانتماء إليها ؛ كما كان التعريب فرصة لمراجعة فحوى الكتاب وإدماج بعض الصور والنصوص العربية التي لم يتيسر إدماجها في النص الفرنسي هذا مع تحيين البيبلوغرافيا المعتمدة . وبعد أن تمت عملية التعريب بادر الأستاذ عبد الوهاب بنمنصور مشكورا إلى طبعه بالمطبعة الملكية ضمن منشورات اللجنة المغربية للتاريخ العسكري .

وإني إذ أتوجه بالشكر لجميع عناصر هذه المؤسسة التي أكن لها كل تقدير واحترام ، فإني أخص بالشكر :

السيد الجنرال عبد الحق القادري الذي أتقدم إليه بفائق الشكر وكبير الامتنان لإشرافه الفعلي على ذلك التكريم الذي يشهد على تقديره للبحث والمعرفة وإلمامه بهما مما طبع حياتي العلمية وسطر نهج أبحاثي وشجعني على الاستمرار في البحث في هذا الميدان وحفزني على المزيد من العطاء .

كما أعرب عن شكري وامتناني للسيد الجنرال بوشعيب عروب ، رئيس اللجنة المغربية للتاريخ العسكري الذي أتشرف بالعمل تحت أوامره كعضو دائم داخل هذه اللجنة حيث سمح لي بالعمل إلى جانب أعضاء مدنيين وعسكريين فاسحا لي المجال بالاستفادة من خبرهم ومعاريفهم مشجعا البحث العلمي مرحبا بجميع المقترحات التي تخدم التراث العسكري المغربي مكتوبا كان أم عمرانا .

وبنفس الشكر والتقدير أتوجه للأستاذة الجليلة عزيزة بناني التي لم تبخل علي أبدا بوقتها لتتبع خطواتي العلمية معبرة عن تشجيعها كمرأة قدوة للمرأة المغربية .

كما أتقدم بشكري لجميع الزملاء الذين أفادوني بإرشاداتهم وتصويباتهم مؤرخين كانوا من أمثال الأستاذ أحمد التوفيق والأستاذ إبراهيم بوطالب أو أدباء كالأستاذ جواد السقاط والأستاذ عينية ؛ راجية من الله التوفيق إلى الصواب . إن الله ولي التوفيق .

بهيجة سيمو

تقديم

بقلم الأستاذ عبد الوهاب بنمنصور

كانت معركة يسلي التي انتصر فيها الجيش الفرنسي سنة 1844 على الجيش المغربي ، وحرب تطوان التي انتصر عليه فيها الجيش الإسباني سنة 1860 أيضا بمثابة اللطمة التي فتحت أعين المسؤولين في المغرب على حالة ضعفه وحفزتهم إلى الأخذ بالأسباب والنظم الحديثة لضمان أمنه الداخلي وحماية وحدته الترابية التي امتدت إليها أطماع دول أوربية ، ومع أن مهمة تجديد هياكل الدولة وأجهزتها لم تكن بالأمر الهين نظرا للتخلف الفكري الذي كان يصور كل تجديد مروقا من الدين وتشبها بالنصارى ، ونظرا لانعدام الأطر الكافية ووسائل التمويل فإن السلاطين لم يحجموا عن القيام بعدد من المحاولات لإصلاح النظم الحكومية والإدارية والعسكرية التي لم يكن بد من إصلاحها لبقاء المغرب دولة مستمرة الوجود ولكن مع السير بحكمة وحذر حتى لا يتعرض الإصلاح لانتقاد الفقهاء ومعارضة العوام .

وقد خطا إصلاح الجهاز العسكري خطواته الأولى المحتشمة في عهد السلطان عبد الرحمان بن هشام إثر هزيمة يسلي مباشرة ، ثم برز إلى الوجود في عهد ابنه السلطان محمد الرابع ، ثم في عهد خلفه السلطان الحسن الأول وابنيه السلطانين عبد العزيز وعبد الحفيظ ، وكانت الاستعانة في البداية بضباط مسلمين عملوا بالجيش التركي الذي كانت وحداته مرابطة بالجزائر وتونس وليبيا ، ثم وقعت الاستعانة ببعثات عسكرية فرنسية وإسبانية وإنجليزية وإيطالية ، كما أرسلت نخبة من الطلبة المغاربة لتتكون عسكريا في معاهد مصر وانجلترا وإيطاليا وجبل طارق ، وبدأ جلب الأسلحة الحديثة للفرق العسكرية المغربية الناشئة من معامل هذه الدول وغيرها ، كما أنشىء مصنع بفاس لصنع أنواع من الأسلحة والذخيرة التي يحتاج إليها الجيش المغربي في السنوات الأخيرة من حياة السلطان الحسن الأول . وعهد إلى ألمانيا بإقامة عدد من التحصينات على السواحل المغربية التي كانت تهدد بالضرب أو الاحتلال بين حين وآخر من طرف بعض الدول لأوهى الأسباب ، والحق ان إنشاء جيش مغربي منظم تنظيما حديثا اعترضته

صعاب كثيرة ليست كلها ناشئة عن التخلف الفكري وانعدام الأطر وضعف الوسائل المالية بالنسبة للمغرب ، ولكنها نشأت أيضا عن سياسات الدول الأجنبية التي لم تكن تريد أن يكون المغرب دولة قوية تستطيع بجيش منظم تنظيما عصريا ومجهزا بأسلحة فتاكة أن تواجه أطماعها في احتلاله كلا أو بعضا في يوم من الأيام .

ومن المؤسف أن الجيش المغربي لم يضطلع بتاريخ تجديده وتبيين المصاعب التي اعترضت هذا التجديد إلا عدد قليل من المغاربة نظروا كلهم إلى أمر التجديد من منظور ديني أو أدبي رغم توفر العديد من المستندات والوثائق التي تغري بالبحث والتنقيب وتحفز على كشف الحقائق وتحديد المسؤوليات ، بينما كتب العديد من السياسيين والعسكريين الأوربيين ـ من منظور غير محايد ولا متجرد في الغالب ـ عن قضية التجديد اعتمادا على الوثائق الوفيرة الموجودة في دور محفوظاتهم والتي كتب بعضهم قسما منها اعتمادا على خبرتهم الميدانية وتوجيهاتهم السياسية أيضا .

ومن حسن الحظ أن وفق الله في عصر نهضتنا الجديدة شابة مثقفة ذكية هي السيدة بهيجة سيمو التي استطاعت بصبرها ومواظبتها أن تفلي أكثر ما يوجد في دور المحفوظات الأوربية من ملفات وأضابير ، وأن تغوص في أعماقها لتستخرج منها ومن المستندات الوطنية المغربية تاريخا لتجديد الجيش المغربي من سنة 1844 إلى سنة 1912 ، تاريخا كتب كتابة موضوعية خالية من الشهوات والأغلوطات التي تختلط بكتابات الأوربيين الذين كانت أقلام الكثير منهم تتحرك بدافع ديني أو عنصري أو استعماري ، تلك الدوافع التي كانت عملة رائجة لديهم في النصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين .

وإذا كانت الأمانة لم تخن السيدة بهيجة سيمو وهي تكتب أطروحتها عن تجديد الجيش المغربي فإن الشجاعة لم تخنها أيضا وهي تدافع عنها بجامعة السوربون أمام لجنة التحكيم ، بل تمكنت بثقوب ذهن وقوة ذاكرة وطلاقة لسان أن تسكت كل الأصوات التي ارتفعت محاولة أن تنسب كل عيب إلى المغاربة ونظام حكمهم ، وأن تقنعهم بالحجة البالغة أن كثيرا من

العقبات التي اعترضت تجديد الجيش المغربي أو واكبته مردها إلى بعض الإرادات الخارجية التي لم تكن تريد خيرا بجيش المغرب ولا باقتصاده .

فهنيئا للسيدة سيمو بهذا الإنجاز التاريخي الهام الذي نرجو أن يستفيد من قراءته أكبر عدد من المثقفين المغاربة وغيرهم ، مؤملا أن لا تقف الباحثة المقتدرة عند هذه الباكورة القيمة من إنتاجها العلمي والتاريخي ، وأن تدأب على إنجازات أخرى بنفس المهارة والاقتدار والتجرد التي أنجزت بها كتابها المفيد عن تجديد الجيش المغربي .

عبد الوهاب بنمنصور

مؤرخ المملكة

مدير الوثائق الملكية

تقديم

بقلم الجنرال بوشعيب عروب رئيس اللجنة المغربية للتاريخ العسكري

تتجلى قيمة هذا المؤلف في خصوصية موضوعه باعتباره يهتم بدراسة قضية الإصلاح التي تعتبر من أهم القضايا التي شغلت الفكر الثقافي والسياسي خلال القرن الماضي ، كما يسلط الأضواء على مرحلة من أهم المراحل التي طبعت التاريخ المغربي المعاصر ، وهي المرحلة الممتدة ما بين هزيمة يسلي 1844 ودخول المغرب تحت الحماية 1912 .

وتعتبر هذه المرحلة غنية بالأحداث التي تحكمت في صيرورة التحول الذي عرفه المغرب ؛ من المغرب العتيق ببنياته التقليدية إلى المغرب الحديث الذي يحاول استقطاب الحضارة الأوربية . فكانت هذه المحاولات الإصلاحية انطلاقا من الميدان العسكري جسرا لتمرير الإصلاح والتغيير إلى قطاعات أخرى بما كان يحمله ذلك الإجراء من ملابسات وتحكم في المسار السياسي المغربي .

وعلى مستوى آخر ، فكتاب الإصلاحات العسكرية للسيدة بهيجة سيمو يعالج قضايا تاريخية متعددة تسمح بربط الحاضر بالماضي ، والخروج بمقاربة تسهل فهم المسار الحضاري المغربي ، ذلك أن من اطلع على ما كان عليه المغرب إلى حدود 1912 سيدرك كامل الإدراك أن الظروف الراهنة نهضة حضارية واضحة وانبعاث وليد الاستقلال ، فمعرفة الماضي والإلمام به هو ما يسمح بتثمين الحاضر وقياس معالمه .

كما تتجلى أهمية هذا البحث في تشعب قضاياه وتناثر وثائقه ومصادره بين بلدان أوربية مختلفة ساهمت بكيفية أو بأخرى في هذا الإصلاح ، مما يبرز كفاءة وقدرة المؤلفة على استيعاب محتويات هذه المصادر على الرغم من اختلاف أصولها ولغاتها ومقاربتها بكيفية علمية للتوصل إلى استخراج نتائج موضوعية بنت بها المؤلفة كتابا كان من أول ما ألف في هذا المجال .

ونظرا لقيمة هذا الكتاب التاريخية والعلمية التي شهد بها جل المؤلفين والكتاب ، ونظرا للإقبال الذي وجده النص الفرنسي ، شجعت اللجنة المغربية للتاريخ العسكري ترجمته إلى اللغة العربية لتعميم الفائدة .

فقامت الدكتورة بهيجة سيمو مؤلفة كتاب Les réformes militaires au Maroc de 1844 à 1912 بتعريبه ، كما أدمجت نصوصا عربية قيمة وصورا تاريخية معبرة لم يتح إدماجها في النص الفرنسي ، آخذة بعين الاعتبار تحيين ببليوغرافيتها . فجاء الكتاب في بنائه أقرب للأصل العربي وأكثر غنى بما يفيد الباحث أكثر .

ويعتبر هذا المؤلف ثمرة أخرى من بين ما أنتجته الباحثة كعضوة دائمة باللجنة المغربية للتاريخ العسكري ، فبعد أن أصدرت الكتب التالية :

* L'Armée marocaine : traditions et ouverture, Paris 1999 .
* Les frères d'Arme, Mémoire d'une histoire partagée, Paris 1999 .
* Les réformes militaires au Maroc de 1844 à 1912, Rabat 1995 .

قامت بتعريب كتابها الأخير وهو عمل علمي يستجيب للمهام التي أنيطت بهذه اللجنة في إطار تشجيع البحث العلمي والنشر والترجمة .

ويسعدني كرئيس للجنة المغربية للتاريخ العسكري ، أن أغتنم هذا التقديم لأنوه بالأعمال الجليلة التي ما لبثت الدكتورة بهيجة سيمو تقدمها لهذه اللجنة بروح وطنية عالية تتميز بنكران الذات وبالإخلاص في العمل ؛ إذ كانت هذه الباحثة ولا تزال من العناصر الفعالة والنشيطة التي يعود إليها الفضل على عدة مستويات ، في تفعيل هذه المؤسسة والدفع بها قدما دون أن يألو لها جهد منذ التأسيس مرورا بجميع المشاركات الدولية إلى انخراطها العالمي ، كما أنوه بما تقوم به من مجهودات لإبراز معالم التاريخ العسكري من خلال عروضها وأبحاثها ومنجزاتها .

فهنيئا للسيدة بهيجة سيمو بهذا المؤلف الجديد الذى أتمنى أن يستفيد منه الباحثون والقراء ، راجيا لها المزيد من النجاح والعطاء .

المقدمة

كانت بين المغرب وأوربا علاقات اقتصادية وسياسية ظرفية ، تتسم بنوع من التوازن والتكافؤ حتى أوائل القرن التاسع عشر . فلم يكن المغرب يشعر بأنه مهدد من قبل قوى مثل بريطانيا العظمى أو فرنسا؛ ولم يكن المخزن يرى ما يدعوه إلى أن يحاول تغيير أي شيء من بنياته التقليدية وبالأخص منها التنظيم العسكري .

غير أن الوضع تغير في بداية القرن التاسع عشر ، عندما أخذت المدنية الغربية تؤتي أكلها وتترك انعكاساتها وتطبع سائر دول العالم الإسلامي بطابعها . إذ تعرض بعضها للغزو بخطط مرسومة (احتلال نابليون لمصر والشام ، احتلال إنجلترا للهند ، بالإضافة إلى ضعف الدولة العثمانية ، رمز الدولة الإسلامية ، ودخولها في صراعات ضد روسيا) . ولم يبق المغرب بعيدا عن هذه التطورات ، بل عاش خلال هذا القرن تحولات سياسية هامة موازية لما كان يجري في دول العالم الإسلامي والعربي . فتعددت أزماته التي نذكر منها كارثة أسطوله سنة 1817 وحل السلطان مولاي سليمان له . وكان ذلك نتيجة مباشرة للتفوق التقني الغربي . وتكررت أزمة هذا الأسطول بقصف الأسطول النمساوي لمرسى العرائش سنة 1829 . وبهذين الحدثين أسدل الستار على ذلك الماضي المجيد الذي كان فيه أسطول المغرب يضاهي أساطيل الغرب أو يتجاوزها أحيانا . ثم حلت أزمة ثانية لم تكن أقل خطورة من سابقتها ، وهي احتلال فرنسا لجارته الجزائر سنة 1830 ، وهي الأزمة التي حتمت على المخزن المغربي التدخل لنصرة الجزائر . وكان ذلك أولا للدفاع عن حدوده الشرقية وعن استقلاله بشكل عام وكذلك لما كانت تفرضه بيعة أهل تلمسان سنة 1831 على السلطان مولاي عبد الرحمان من واجب الدفاع .

وكان لنصرة الجزائر معانٍ دينية وسياسية جعلت الموقف المغربي من هذه الأزمة واضحا . وذلك ما تعبر عنه مجموعة من المساهمات أو التدخلات ، كإرسال المؤن والأسلحة وتموين المقاومة واستقبال الجزائريين اللاجئين إلى غير ذلك . ثم إن هذا الموقف من احتلال الجزائر كان من الأسباب الأساسية للأزمة الثالثة : فنتيجة لما ينعت بـ"منطق الحرب" (La logique de guerre) ، مُنيت القوات العسكرية التي كان على رأسها الخليفة سيدي محمد بن عبد الرحمان بهزيمة نكراء أمام فرق المارشال بيجو بإسلي سنة 1844 ، أي أمام القوات النظامية الفرنسية . فما كان من المغرب إلا أن كشف عن نفسه ، وكانت هذه المعركة فاصلة في التاريخ السياسي والعسكري للبلاد .

وكانت أوربا تحفظ للمغرب هيبته العسكرية حتى موقعة إسلي ؛ لكن هزيمة المغرب فيها بعد قرنين من الانتصارات كشفت النقاب عن مواطن ضعفه وأبرزت التقدم التكنولوجي والتنظيم العسكري الذي أصبحت عليه فرنسا، ونتج عن ذلك شعور مغربي قوي بضرورة تحديث مؤسساته وإعادة النظر في بنياته وخصوصا المؤسسة العسكرية .

وزادت هذه الضرورة حدة بعد أن مُني بهزيمة أخرى سنة 1859 - 1860 في حرب تطوان أمام الإسبان ، الذين كان المغاربة يظنون أن القضاء عليهم أمرٌ هيِّن .

وعجل بضرورة التغيير كذلك مضاعفة الاستعراضات البحرية الأوربية في المياه المغربية ـ المشتركة أحيانا ـ والتي كانت تقوم بإيعاز من المفوضيات الأجنبية بحثا عن مبررات للتدخل والهجوم . بالإضافة إلى تواتر ظهور البوارج الحربية الغربية في الموانئ المغربية مصحوبة بتهديدات بإنزال فرق من الجنود . كما كانت تساهم أحيانا في توسيع دوائر الفوضى والتمرد في البلاد . فكان لكل هذا فعله في إدراك أن التعجيل بالإصلاح غدا ضرورة حتمية .

ولم تكن بداية تطبيق الإصلاحات ، أي إدخال التغييرات التي استُوحيت من النماذج الأوربية بالأمر الهين ؛ إذ لم يكن إحداثها خاليا من

الصعوبات . بل كانت تطرح على روادها مجموعة من الإشكالات وتجعلهم أمام خيارين كلاهما صعب .

فإما أن يأخذ المخزن بتقنيات النظام ومناهجه التي أبانت عن فعاليتها في دول أوربا ، فيكتسب بذلك الوسائل الضرورية لتحديث البلاد ، القادرة على تمكينه من صد التهديد الاستعماري الأوربي . وفي هذه الحال ، فإنه يخاطر بالدخول في صراع مع المتشددين الراغبين في الإبقاء على البنيات التقليدية والرافضين لكل تجديد . وإما أن يحافظ على وضعه القائم ، فيضمن بذاك المحافظة على شرعيته وسيادته داخل البلاد ، ولكن يحرم نفسه من وسائل تجديد بنياته ؛ فيخاطر بالدخول في مواجهات متكررة مع القوى الغازية التي كانت تستهدف تسريع وتيرة انفتاحه على البلدان الغربية ، لأنها تدرك أن ذاك سيخول لها امتيازات كثيرة إلى حد أنها لم تعد تقبل البتة أن يظل المغرب ، الذي ينعته أهل دعايتها بـ"الصين البربرية"، مغلقا - لا ينفتح إلا بإرادته - أمام سلعهم ونفوذهم على الرغم من وجوده على بضعة أميال فقط من أوربا .

وهكذا ظل التأرجح بين الخيارين يطرح إشكالا على امتداد النصف الثاني من القرن التاسع عشر . واضطر السلاطين إلى أن يبحثوا ، بمساعدة من العلماء الواعين بكثافة الضغوط والتناقضات التي كانت تواجههم ، عن حلول قادرة على تمكينهم من الإفادة من التقدم الأوربي التقني والعسكري والاستفادة من "مساعدتهم" المباشرة على غرار ما قامت به تركيا ومصر دون أن يمس ذلك بالأسس السياسية والدينية لسلطتهم .

ومن جهة أخرى ، فإن تحديد المفهوم الذي وظف للتعبير عن هذه الظاهرة كان في حد ذاته يطرح إشكالا . فمصطلح "الإصلاح" لم يستعمل قط للتعبير عن هذه "الحركة" على عكس مصطلح "النظام" الذي كان أكثر هيمنة. كما استعمل مصطلح "الجهاد" للدلالة على أبعادها ، ذلك أن مدافع شنايدر(Schneider) وأرمسترونگ (Armstrong) وكروب (Krupp) المستوردة من فرنسا وبريطانيا العظمى وألمانيا ، كانت تنعت بـ"الآلات الجهادية" . ولهذا دلالته .

وفي الواقع ، كان من الصعب أن يكون الأمر على غير هذا ، في ظروف كانت فيها الرعية كلها مسلحة ، ومكافحة الإسبان والبرتغال المستديمة قائمة على مفهوم الجهاد ، والحصار المفروض على بعض المواقع المحتلة على المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط هو في نفس الوقت نتيجة عمل الدولة وعمل السكان الذين يؤطرهم هنا وهناك شرفاء الزوايا وشيوخها ، والمخزن نفسه مستمر في الاعتماد في تجهيز "حركاته" على جموع القبائل؛ "فالموكب الرحب من الرجال والخيل" المرافق "للتنقلات أو الخَرْجَاتْ" السلطانية يضفي طابعا من التكتل والقوة والتفوق الساحق على حملات السلاطين، وقد عُرف هذا النهج بـ"المخزن المتنقل" .

ثم إنه لمّا أصبح مصطلح "إصلاح الجيش" الذي غدا مرادفا لمصطلح "النظام" المستعار من العثمانيين ، متداولا، تعددت الرسائل والفتاوي التي كانت تقدم إجراء "النظام" و"حرب الصفوف" باعتبارهما مجرد استمرار لممارسات معروفة وتقليد كان سائدا زمن الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين . ففي منظور أولئك الذين كانوا يحاولون تبرير مبادراتهم في هذا الصدد وإضفاء الشرعية عليها ، ويتبنون لهذا الغرض أهمّ آراء جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ، لم يكن السلاطين ، بشكل عام، يقومون إلا بإحياء سنة السلف الصالح والتقيُّد بها .

وضمن هذا التصور، فإن "الاستعداد للجهاد" وتوطيد "وسائل حماية الثغور" بهذا الجزء من "دار الإسلام" وتقوية الجيش ،كان من الطبيعي أن يحتل موقعا هاما ضمن الإصلاحات التي قام بها المخزن في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . وحتى إن لم يكن هنالك اتفاق شامل على كل الإصلاحات التحديثية ، فقد كان هنالك شبه إجماع للسكان على ضرورة ضمان الدفاع عن وحدة البلاد والصمود أمام كل محاولات السيطرة الخارجية .

ولهذا لا بد من ضبط دقيق لأبعاد ونتائج الإجراءات التي اتخذها السلاطين من أجل تكوين "جيش نظامي" حقيقي وتحصين الشواطئ بعد أن فضحت عتاقتها وهشاشتها ضرباتُ مدافع الأساطيل الفرنسية في

سنتي 1844 (طنجة والصويرة) و1851 (سلا) ، ثم الضربات التي وجَّهَتْها البوارج الإسبانية في 1859-1860 (مارتيل) ، وتزويد البلاد بقوات بحرية أو على الأقل بسفن تحرس الشواطئ وتردع عمليات التهريب ، وخاصة تهريب الأسلحة والذخيرة الحربية .

ولهذا أيضا يلزم تحديد الصعوبات التي واجهت تحقيق هذه الأهداف، وطبيعة وحجم التناقضات التي أحدثتها تكاليفها المالية بالخصوص ، وامتناع الفئات الميسورة - خاصة فئة التجار - عن المساهمة في الإصلاح سواء بتأدية الضرائب أو "بتجنيد" أقربائهم ، و ثقل الحمل الضرائبي الذي تضررت منه الرعية نتيجة ذلك ، وخاصة منها قاطنة الأرياف .

وفي هذا السياق ، ستُدرس أيضا المشاكل التي طرحها اقتناء الأسلحة من دول أوربية مختلفة ، ويأتي على رأسها مشكلة التكاليف المالية التي ترتبت على ذلك الاقتناء ، وانعكاساتها على بيت المال المغربي ، و ما يطرحه تنوع هذه الأسلحة من مشاكل تقنية مرتبطة بالاستعمال والصيانة والمحافظة ، فضلا عن أن هذه الأسلحة الضخمة الثقيلة من المدفعية لم تكن تنسجم مع طبيعة المجال الجغرافي المغربي وخصوصا حينما كان المخزن يقوم بحَرَكَاتٍ في مناطق صعبة التضاريس . ولم تكن عملية التسليح تأخذ بعين الاعتبار الأوضاع السياسية للبلاد . هذا ، فضلا عن كون اقتناء العدة لم يكن يواكبه النهوض بقطاعات أخرى كوسائل النقل والطرق وبناء مخازن للأسلحة وإعداد الطرق الكفيلة بإنجاح هذه المحاولة .

ومع ذلك ، فإن القضية الأهم هي تلك التي كانت تتعلق بالدول والمؤسسات المزودة التي تآمرت على المخزن، فتحولت عملية التسليح إلى قضية تجارية وسياسية ابْتُزَّ منْ خلالها المخزن ، إذْ لمْ تَبعْ لهُ سوى أسلحةٍ مُتَجاوزة وأحيانا مستعملة ولم تعد قابلة للاستعمال إلا بعد رتقها ، مما وسمها بالضعف بالمقارنة مع ما كانت عليه الأسلحة في أوربا من قوة . وهكذا غدا الاختلال واضحا بين العتاد المغربي والأسلحة التي كانت تزود بها آنذاك العساكر الفرنسية والبريطانية والألمانية وغيرها . ذلك أن القوى الأوربية ، بما فيها القوى التي كانت تعتبر "دولاً مُحبِّة" ، لم تكن ترغب

بتاتا في تزويد المغرب - الذي كانت تطمع في استغلاله على مستويات مختلفة - بأسلحة متطورة قد تشكل خطرا على سائر هذه الدول وتنقلب عليها . ولا شك في أن السلاطين ، وخاصة منهم مولاي الحسن ، لما كانوا يتخوفون من أن تباع للمغرب أسلحة ضعيفة أو معيبة ؛ فإنهم كانوا يسهرون بأنفسهم على حضور اختبار جميع البنادق التي يتم اقتناؤها أو يلحون - على الأقل - على حضور اختبارات إطلاق المدافع والرشاشات. وفي هذا السياق نفسه ، أرسلوا إلى أوربا العديد من البعثات المتكونة غالبا من حاشيتهم المباشرة، أو من الشخصيات التي كانت تحظى بثقتهم ، وذلك من أجل زيارة خزائن الأسلحة ومعامل صناعتها . كما بعثوا بهم أيضا في مهمات اقتناء الأسلحة . وعلى الرغم من كل ذلك ، فإن هذه الاحتياطات بدت على كل حال غير كافية .

وقس على ذلك الإجراءات المتخذة لحصر البعثات الأجنبية التي تم جلبها لتأطير "النظام" وتدريب الجيش على استعمال الأسلحة الحديثة في أدوار تقنية صرفة . ذلك بأن الحرّابة الأجانب - فرنسيين وبريطانيين بالخصوص مثل إركمان (Jules Erckmann) وهاري ماكلين (Harry Maclean) والأطباء الذين وُظفوا في خدمة المخزن مثل ليناريس (Linarès) - تجاوزوا بالفعل حدود وظائفهم كما تجاوزوا المهام التي أُوكلت إليهم وغدوا يشكلون ثقلا سياسيا بسبب تدخلاتهم ومواقفهم المتعددة من القضايا وسير الأحداث.

وفي هذا السياق ، تشكل فرنسا حالة خاصة . إذ حرصت هذه الدولة بكيفية منهجية على أن تتزود بكل الوسائل لمنع أي إصلاح حقيقي للأوضاع المغربية . وتشهد على ذلك المناورات التي قامت بها لتعطيل كل تنازل جوهري لصالح المخزن في مؤتمر مدريد (1880) ، ونسف مشروع مؤتمر دولي ثان في سنة 1888 ، وعرقلة تطبيق ضريبة "الترتيب" (1902) . واستطاعت فرنسا بنجاح أن تستغل أزمة حرب تطوان لإقامة بعثة عسكرية في المغرب ، وبالتالي لإثقال كاهل المخزن بسلسلة من القروض . ولم تكن تهتم بالإصلاحات إلا عندما تكون موافقة تماما لمصالحها وتوجهاتها وأطماعها الاستعمارية .

فبعد الاتفاق الودي البريطاني الفرنسي حول المغرب (1904) و"الحقوق الخاصة" التي اعترف لها بها مؤتمر الجزيرة الخضراء (1906) ، أصبحت فرنسا تنفرد تقريبا بإعادة تنظيم "القوات العسكرية الشريفة" . وهذا في وقت كانت فيه فرنسا تمثل ، في نظر المغاربة ، الخطر الأكثر تهديدا لاستقلالهم ، اعتبارا لكثافة ضغوطها ومضاعفة جهودها حتى تفرض وجودها وتقصي منافسيها من الساحة المغربية ، بغية التوصل إلى إقامة "نظام الحماية".

ونظرا لأهمية عقد فاس هذا في التاريخ المغربي المعاصر ، إذ وضع حدا للاستقلال المغربي ، ونظرا لما كانت تعنيه معركة إسلي بصفتها محطة فاصلة في هذا التاريخ ؛ فإن اختيار الفترة الممتدة بين سنتي 1844 و1912 قد فرض نفسه فرضا تلقائيا ليكون إطارا زمنيا للدراسة .

ولا تعني هذه الدراسة الإحاطة بجميع قضايا هذه المرحلة وتناولها بالفحص والتدقيق ؛ بل تقف بالخصوص عند مكونات ومظاهر الإصلاحات العسكرية التي لم تكن تندرج في إطار مشروع إصلاحي شمولي موضوع بناء على دراسة مسبقة ومدقّقة . كما تحاول هذه الدراسة ، بالطبع ، وضع الإصلاحات العسكرية في سياقها الداخلي مع محاولة ربطها بمعطيات الظرفية الدولية التي أطرتها وتحكمت في صيرورتها .

* * *

تتشكل المادة المعتمدة لبناء هذا الكتاب بالأساس من أرشيفات مغربية وفرنسية وإيطالية وبريطانية ، أوعلى الأقل من المجموعات المسموح بها للبحث . وهذه المادة غزيرة جدا . غير أنها فضلا عن تناثرها وابتعاد مراكزها من بلد لآخر ، تطرح أيضا مجموعة من الإشكالات المتعلقة بكيفية التعامل معها للاستفادة من محتوياتها وتقويم دقة معطياتها ، الشيء الذي يفرض اللجوء إلى تقاطعات منهجية بغية اختبار درجة الصحة والدقة في وصف النازلة وسد الثغرات الكرونولوجية وغيرها من الاعتبارات .

وتبدو التقارير الشهرية ومذكرات البعثة العسكرية الفرنسية التي كانت ترفع إلى وزير الحربية بباريس أكثر فائدة ، لأنها كانت تضم مجموعة من المعلومات المختلفة عن المخزن والجيش والإنتاج الزراعي ومداخيل الدولة

ومحاصيلها ومستوى العيش وسير العملات ، والحالة الواسمة لمزاج الرعية والحملات ضد القبائل وما إلى ذلك . كما أنها لا تخلو من إشارات عرضية هنا وهناك تتعلق بتدريب فرق الجيش وتنظيمها وبمشتريات السلاح.

وتتميز الأرشيفات الإيطالية المتعلقة بالإصلاحات العسكرية في المقابل ، بنوع من التجانس . وهذه الخاصية ، في الواقع ، مرتبطة بطبيعة الدور الذي أسند إلى إيطاليا في هذا المجال ، مثل إنشاء "فابريكة السلاح" بفاس وتأطير العمال بها وصنع سفينة بخارية تحملُ اسمَ "البشير" .

أما الوثائق المحفوظة في الخزانة الحسنية بالرباط ، فمن بين صعوبات استغلالها ، فيما يخصُّ هذا الموضوع ، غياب استمرارية كرونولوجية في السجلات والمراسلات التي تتكون منها هذه الأرشيفات . وهذا لاينفي أنها تقدم مادة نفيسة ، لا شك أنها جزئية ومتقطعة في مواضيع الفرق المكونة للجيش وأعدادها والتراتبية العسكرية (قايد الرحى ، قايد المابة) وقبائل الجيش والحرْكات والمحلات ورواتب الجند ونفقات المخزن لاقتناء معدات أوربية وأمريكية وتحصين ثغوره وأداء أجور المدربين الذين استُقدموا من الخارج.

كما تتميز الوثائق المحفوظة بمديرية الوثائق الملكية بترتيبها ترتيبا كرونولوجيا وحسب المواضيع مما يسهل على الباحث استعمالها .

وتتكامل ، الوثائق المغربية والأجنبية على العموم بالرغم من اختلاف أحكام القيمة التي تثيرها . وذلك بسبب الخصائص المميزة لكل منها .

وبناء على تجانس معطياتها أحيانا وعلى تضارب مضامينها أحيانا أخرى ، وعلى اختلاف معلوماتها ، بوشر هذا العمل وحُلِّلَت الجهود التي بُذلت لتكوين "جيش منظم" وقومت النتائج التي انتهت إليها الإجراءات المتخذة لهذا الغرض .

الباب الأول :

البعد العسكري للإصلاح

الفصل الأول :
الإطار العام وأصول الإصلاحات

I ـ "الإصلاح" وتطوره في العالم الإسلامي إبان القرن التاسع عشر

تثيرُ دراسة "الإصلاح" بالمغرب عَدداً من الأسئلة عنْ دَلالة المفهوم في حد ذاته ، وعن العوامل التي ساهمت في طرحه بما هو ضرورة ملحة وأولوية من الأولويات ، وعن التصور الذي كان لدى الداعين إليه ومدى التشابه والاختلاف في هذا الصدد مع باقي دول العالم العربي أو مجموع بلاد الإسلام ، وهل كانت هذه "الأيديولوجية" أو"الحركة الإصلاحية" التي كانت تعبيرا عنها ذات جذور "محلية" خاصة أو أنها نتجت عن تأثيرات خارجية؟ وإذا كان هذا حالها فهل تندرج ضمن السلفية الخالصة أو أنها ترتبط على العكس بالتيار التحديثي ؟

1 ـ تحديد دلالي لمفهوم "الإصلاح " :

ينطوي مصطلح "الإصلاح" ، حسب "دائرة المعارف الإسلامية"، على الفكرة العامة للإصلاح ويشملها . وهو يدل في الكتابات الإسلامية المعاصرة على الإصلاح المتشدد بصفة خاصة . فالمصطلح مشتق من فعل "أصلح" الذي يدل تارة على معنى إجراء "الصُلْح" أو عقد هدنة ، ويدل تارة أخرى على معنى فعل الخير أو "العمل الصالح"[1].

و"الإصلاح" في الفكر الإسلامي ، هو العودة إلى الإسلام الأصيل استنادا إلى المبدأ الأساسي الذي هو العودة إلى الينابيع[2]، وإلى الأصول لاتخاذها مثالا يستهدف حماية الإسلام عقيدة وشريعة .

و"الإصلاح" أيضا مجهود فردي وجماعي ينحو من جهة إلى تحديد الإسلام استنادا إلى القرآن والسنة . وهو ينحو من جهة

1) Iskender Bek. **Islah**. E.I., T. IV. Livraison 61-62. Paris, éd. Maisonneuve, 1973. pp. 146-179

2) القرآن والسنة وأعمال السلف الصالح .

أخرى إلى العمل على أن تكون حياة المسلم الشخصية والاجتماعية في توافق حقيقي مع المبادئ والقيم الدينية[1] .

وهذه العلاقة بين الإسلام من حيث هو دين ، و"الإصلاح" من حيث هو "حركة" ، تجعل من هذا الأخير على المستوى النظري وأحيانا كثيرة على المستوى العملي استجابة وتطبيقا للأمر القرآني **﴿ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون﴾**[2] . بل أكثر من ذلك ، غدا الإصلاح فريضة على كل إمام مثلما هو فريضة على كل مؤمن حسب قدراته : "من رأى منكم منكرا فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان"[3] . وهكذا فاستمرارية الإسلام التاريخية وتطور الأمة الإسلامية كانا مرتبطين بفكرة الإصلاح وبكل ما تحتضنه من معان مادية ودينية . وعليه ، أصبح الإصلاح حركة قائمة عبر تاريخ الإسلام كله[4] .

فهل استُعمل مصطلح "الإصلاح" في الحالة الخاصة لنهضة العالم الإسلامي في القرن التاسع عشر ، بالمفهوم الذي سبق أن حددناه أم أنه عرف تطورا ما ؟

تغير مفهوم "الإصلاح" في بداية القرن التاسع عشر . فلم يعد مجرد حركة دينية ترمي إلى حماية الإسلام ، بل صار أيضا نداء من أجل التقدم والتجديد والبحث عن مستقبل أفضل .

ففي هذا القرن ، لم يبق الوزن السياسي للبلدان الأوربية هو نفسه مقارنة مع البلدان الإسلامية . فتلك تجاوزت هذه في الميدان السياسي

---

1) يوجد حديث نبوي صريح في هذا الشأن ، جاء فيه : «يأتي على رأس كل مئة سنة من يجدد لهذه الأمة أمر دينها » رواه أبو داود ، **سنن أبو داود** ، طبعة محمد محيي الدين عبد الحميد ، بيروت ، دون تاريخ : أحمد ابن حنبل، **المسند** ، الطبعة الثالثة ، مصر 1949.

2) سورة آل عمران ، الآية : 104 .

3) حديث شريف رواه أبو هريرة ، وهو مثبت في صحيح مسلم ... .

4) "تاريخ الإسلام" مفكرون تبنوا ـ بقوة ـ الدفاع عن الإيمان والسنة كالإمام ابن حزم "مجدد" القرن الخامس وابن تيمية "مجدد" القرن الثامن وغيرهم كثير .

وغيره . ومن ثم فالإصلاح في هذا العصر يشير إلى "نهضة" (يقظة الشرق العربي في موازاة "يقظة" العالم الإسلامي بصفة عامة) ، وهو أيضا وعي يمكن اعتباره نتيجة مباشرة للاحتكاك بأوربا الصناعية والتوسعية . فقد كان المسلمون دائما على اتصال بأوربا منذ القرون الهجرية الأولى . غير أن الجديد في القرن التاسع عشر إنما يكمن في تفوق أوربا في الميدان التقني وتقدمها الذي ضمنته لها التطورات التي سهّلت انتشار الأفكار الجديدة ، وحققت الانقلاب في بنياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية .

فبينما ظل العالم الإسلامي معزولا عن هذه التحولات ، منكمشا على نفسه ومتشبثا بممارساته العتيقة ، صار الغرب في ثوراته الحضارية التقنية يقطع أشواطا متواصلة . وفي القرن التاسع عشر ، ازداد هذا الاختلال حدة بعد أن فقد المسلمون قوتهم على المستوى العالمي وصاروا هدفا ومطمعا للهيمنة الأوربية . والشعور بهذا الضعف هو الذي كان في الأصل حافزا لليقظة . وستحاول الأمة الإسلامية ، والحالة هذه ، أن تعثر على هويتها وتضع حداً للانحطاط والضعف اللذين ازدادت "النخبة" وعيا بهما ، مع العلم بأن هذه الحالة لم تبرز بالطريقة نفسها في مختلف البلدان العربية والإسلامية .

لقد كان "الإصلاح" ينحو منحى السلفية أو التحديثية ، تبعا لنوع السيطرة : هل هي احتلال تركي أم استعمار أوربي ؟

- فالذين كانوا تحت التهديد المباشر للاستعمار الأوربي رأوا فيه وسيلة لامتلاك التقنيات الأوربية ، وبالتالي وسيلة لردع هذا الخطر. إذ أدرك هؤلاء أنه لا يمكن أن يتحقق النمو والتطور دون الانفتاح على الحضارة الأوربية والاستفادة منها .

- وهناك آخرون ربطوا ضعف المجتمع الإسلامي بالابتعاد عن الدين الصحيح في ظل الحكم العثماني واعتبروا الثاني سببا للأول . فالرجوع إلى الإسلام الأصيل كفيل - في منظورهم - بأن يعيد مجد الماضي وقوته ، مؤمنين

بقوله تعالى : ﴿**إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم**﴾[1] . ومن هنا جاء اتهامهم للعثمانيين بأنهم أصل للانحطاط الديني لكونهم زاغوا عن الشريعة الإسلامية في ممارستهم للحكم . فكَوَّن أصحاب هذا الرأي اتجاها سلفيا معارضا للعثمانيين ، بينما مثل أصحاب الرأي الأول التيار "التحديثي" المعارض للاستعمار .

2 ـ السلفية المعارضة للعثمانيين :

كانت ردود الفعل الأولى عند المفكرين العرب على مظاهر الضعف والفساد والانحلال التي أصابت مجتمعاتهم ردودا دينية ، وكانت أقوى الحركات الفكرية عندهم وأكثرها أصالة هي الحركات الدينية السلفية الممكن اعتبارها قاعدة للسلفية العقلانية[2] والتي ستظهر فيما بعد . وسوف تقتصرالدراسة هنا في هذه المرحلة على "السلفية النقلية"[3] .

أ ـ الوهابية :

ظهرت الوهابية[4] في وسط شبه الجزيرة العربية إبان القرن الثامن عشر ، وكانت أولى الحركات الإصلاحية التي ظهرت في البلاد العربية الخاضعة للامبراطورية العثمانية . وبهذه الصفة فهي تمثل الأصل المباشر لحركات الإصلاح الأخرى أو على الأقل تشكل أساسا من الأسس التي انبنى عليها صرحها .

---

1) سورة الرعد ، الآية : 11 .

2) ترتبط السلفية العقلانية في بدايتها بجمال الدين الأفغاني (1833-1897) كما دقق فكره محمد عبده (1849-1905) وكان جناحه في المشرق العربي المفكر عبد الرحمان الكواكبي (1854-1902) وفي المغرب العربي عبد الحميد ابن باديس (1889-1940) وفي المغرب الأقصى أبو شعيب الدكالي (1878-1937) والسلفية العقلانية تتجاوز مجرد الارتباط المفهومي بالإسلام إلى تقديم تحليل فلسفي للدين عموما : فهي لا تقتصر في فهمها للإسلام "حضارة وتراثا" عند المفاهيم وإنما تسلك التصوف الفلسفي وتعلي من شأن العقل وتتخذه معيارا وضرورة لتفهم النصوص . انظر الفرق بين السلفية العقلانية والسلفية الوهابية في كتاب محمد عمارة ، «تيارات اليقظة الإسلامية الحديثة» ، **المجلة الثقافية الشهرية** ، عدد 380 ، غشت 1982 ، ص 128-179 .

3) وهي السلفية التي لا ترتبط إلا بالتحديد المفهومي للإسلام والارتباط بالأصل في التطبيق .

4) الوهابية مصطلح أطلقه خصوم هذه الدعوة عليها ، أما أنصارها فيسمون أنفسهم "الموحدين أو المسلمين" : صلاح العقاد ، «دعوة حركات الإصلاح السلفي» **المجلة التاريخية المصرية** ، المجلد السابع 1958 ص 186 ، رشيد رضا ، **المنار والأزهر** ص 29 .

ومؤسسها هو محمد بن عبد الوهاب[1]، الذي طرح فكرة الرجوع إلى الإسلام زمن السلف ، ودعا إلى بعث الورع والحق الإسلاميين في نقائهما الأصلي والأمثل ، ودعا إلى التمسك بالقرآن والسنة فقط وإلى التخلص من البدع . ومن هنا جاءت نزعة هذا التيار إلى معارضة الخضوع وهيمنة روح التقليد (التقليد الأعمى للقدماء) . وهذه المباديء لم تكن جديدة تماما ، فابن عبد الوهاب يستلهم أفكاره في الواقع من المذهب الحنبلي ويتأثر بابن تيمية ، ولو أن تفسيره للإسلام وتفسير أتباعه يبدو وكأنه يختلف عما دافع عنه هذا الشيخ[2] . فالوهابية لم تكن تستهدف التقدم الديني بمعناه الضيق فحسب ، بل هي في الوقت نفسه حركة سياسية معارضة للسلطة العثمانية باعتبارها لا تطبق الشريعة الإسلامية في نقائها الأول . وبالرغم من أن الوهابيين يرفعون شعار الوحدة الإسلامية ، فإنهم يقدمون أنفسهم في الواقع مدافعين عن "العروبة" كقولهم : "لو أن الاختيار كان ممكنا ، فالعرب أحق بالإمامة من الترك".

ب ـ السنوسية :

وهي حركة إصلاحية سلفية وطريقة صوفية جمعت بين النظرة الوهابية للإصلاح الديني ومحاسن الطرق الصوفية ، وهي بذلك تستهدف التوفيق بين المظاهر الدينية للسلفية والصوفية . وكان الوهابيون المعارضون للنزعة

---

1) ولد محمد بن عبد الوهاب سنة 1115 هـ/ 1700 م وتوفي سنة 1206 هـ/ 1792 م في منطقة نجد العربية . وهو ينحدر من عائلة كانت تتكون من العديد من الشيوخ والفقهاء . أخذ عنهم فقه الإسلام الواضح ونشأ متشبعا بمبادىء الإسلام الخالصة . وتنقل في طلب العلم بين "المدينة" والبصرة (العراق) . ولقد تأثر بمجموعة من العلماء ، كأحمد بن حنبل (780-855) وابن تيمية (1263-1328) وابن قيم الجوزية (1292-1350) . وللمزيد من التفاصيل عن ابن عبد الوهاب وحركته الإصلاحية ، انظر بالخصوص :

أ – البيرت حوراني ، **الفكر العربي في عصر النهضة 1798-1939** . دار النهار ، بيروت ص 55 ؛ محمد عمارة «تيارات اليقظة الإسلامية الحديثة» ، **مقال مذكور** ، ص 24 .

2) فيما يخص الخلاف بين ابن عبد الوهاب وابن تيمية ، انظر . س. جمال الدين : «محاضرات حول الحركات الإصلاحية ومراكز الثقافة في الشرق » ، ص 60 .

الصوفية يبدون رضاهم عن البعد السلفي للسنوسية[1]، ولم يجدوا في هذه الطريقة بدعة ، بل سمحوا بوجودها في الحجاز فكان ذلك استثناء فريدا. ذلك بأن السنوسية اتبعت طريقا وسطا بين الطرفين ، وكان هدفها جعل الإنسان "مسلما صالحا" لا "صوفيا غيبيا". وكانت السنوسية تواجه تحديات كبرى ؛ إذ كان عليها أن تقاوم الاستعمار الأوربي المسلح بحضارة حديثة عملاقة ، وتواجه السلطنة العثمانية التي أصبحت قيدا على الأمة العربية . ولهذا كان المهدي السنوسي يردد: "الترك والنصارى ، إني أقاتلهم معا ..." [2] .

وتقوم السنوسية على المبادىء التالية :

- العودة بالإسلام إلى نقائه الأول ؛
- اعتبار الكتاب والسنة مصدري الشريعة الإسلامية . وهي في هذا متأثرة بآراء ابن تيمية ومحمد بن عبد الوهاب التي اطلع عليها محمد بن علي السنوسي أثناء إقامته في الحجاز ؛
- فتح باب الاجتهاد في الإسلام واعتبار إغلاق هذا الباب سببا من أسباب تحجر الفكر الإسلامي وتسرب البدع إليه ؛
- تنقية الدين مما علق به من بدع وضلالات ؛
- الإيمان بما تدعيه الصوفية من الرؤية والاتصال والكشف ؛
- حصر الإمامة في قريش .

---

1) ولد مؤسس الحركة السنوسية سنة 1792 بدوار الترس بالقرب من مستغانم . درس بالقرويين بفاس ، حيث قضى أكثر من عشر سنوات ثم غادرها إلى القاهرة فدرس بالأزهر ، ثم رحل إلى الحجاز فأخذ عن بعض شيوخ مكة والمدينة وتضلع في المذهب المالكي الذي اعتنقه منذ صباه ولم تقف دراسته عند حدود علوم الشريعة ، بل درس العلوم الطبيعية والفلك أيضا . وكان السنوسي قد غادر المغرب لأول مرة سنة 1829 ، بعد أن قتل التركي حسن بك أحد أساتذته . وفي العام التالي ، أي سنة 1830 احتلت فرنسا الجزائر ، هذا البلد الذي كان مسقط رأسه ومقر أهله . فلم يستطع دخولها ، فطاف مرة أخرى بالبلدان العربية وهناك تبلورت لديه أسس الطريقة التي قرر الدعوة إليها وأقام أول زاوية لطريقته سنة 1837 غادر الحجاز إلى المغرب . ولأسباب مجهولة استقر بليبيا حيث بدأ يناهض استعمار الجزائر وشارك في انتفاضات تلمسان في 1848-1861.
(للمزيد من التفاصيل عن السنوسية ، انظر : أحمد صدقي الدجاني ، **الحركة السنوسية ، نشأتها ونموها في القرن 19** ، طبعة بيروت 1967 : محمد عمارة «تيارات اليقظة الإسلامية الحديثة» ، **مقال مذكور** ؛ عبد اللطيف خالص «دور جامع القرويين في حفظ تراثنا الإسلامي الحديث» دعوة الحق ، عدد خاص ماي 1956 . ص 69 .
R. Cornevin, **Histoire de l'Afrique du Nord** T. II p. 46; Amara, op. cit., pp. 34-37.

2) يصرح السنوسي في مؤلفه : "**دراسة في أخبار السلالة السنوسية**" بأن الإمامة والخلافة يلزم أن تعود إلى العرب القريشيين كما تؤكد كذلك أطروحات الماوردي .

ج ـ المهدوية :

لم يكتف العالم الإسلامي الراغب في تجاوز صعوباته ومعالجة وضعه ومقاومة الأخطار الخارجية بعودته إلى السلف الصالح فحسب ، بل التجأ أيضا إلى "الأسطورة". ويمثل هذا الاتجاه الحركة المهدية في السودان[1] والتي هي في صلبها تحدٍّ للواقع وجنوح إلى السلم وكره للظلم . ذلك بأن حالة الانحطاط والجور كانت توجد دوما ، على المدى البعيد ، مناخا من التوتر المستديم والمناسب لظهور زعيم أسطوري يفترض أنه قادر على إعادة فرض النظام وإقرار العدل .

وكان السودان يواجه ، عند ظهور هذه الحركة ، وضعية خاصة تتسم بما يلـــي :

ـ قتل إسماعيل بن محمد علي ، قائد الجيش الفاتح حرقا ، وانتقام جيش محمد علي من السودانيين شر انتقام ؛

---

1) وظف مصطلح "المهدي"، أول الأمر ، بمعناه العام فأطلق على بعض الأنبياء والصحابة والخلفاء . وقد استعمل ليدل على المنقد أو المخلص لأول مرة في نعت محمد بن الحنفية . وكان الشيعة يفضلون استعمال لقب "الإمام" أو "القائم" بدل "المهدي" ، انظر :

- P.M. Holt, **The Mahdist state in Sudan 1881-1898, a study of its origin, development and overthrow,** Second Edition, Oxford, Clarendon Press, 1970 .

وفكرة المهدية أو المهدوية معروفة في الديانات السماوية الثلاث : اليهودية والمسيحية والإسلام .

وتعود الفكرة في أصلها إلى كراهية الناس للظلم ومحبتهم للعدل حتى إذا ما ساد الظلم وعم الفساد تاقت نفوسهم لقائد أسطوري "المهدي المنتظر" الذي سيظهر ليرفع الظلم ويصلح الوضع فهي في صلبها تعزية نفسية وأمل في مستقبل غامض بفضله الفرد على الحاضر المر الذي يحياه . وارتبطت فكرة المهدية في التاريخ العربي الإسلامي بالحركات السياسية السرية التي كانت تختفي وراءها لجلب تأييد الجماهير الشعبية . وأول ما ظهرت فكرة المهدية في الإسلام عند فرقة الكيسانية من الشيعة إذ قال زعيم هذه الفرقة المختار بن عبيد الثقفي، عندما ثار في الكوفة عام 66 هـ بأن محمد بن الحنفية بن علي بن أبي طالب هو الإمام المهدي المنتظر من آهل البيت. غير أن محمد بن الحنفية نفسه لم يشترك في الثورة ولم يتبناها ومات بعدها بخمسة عشر عاما . أما أتباع المختار فقد اعتقدوا أن محمد بن الحنفية لم يمت وإنما هو في "غيبة" في جبل رضوان في الحجاز ، في انتظار "الرجعة" وبذلك تحول المهدي من شخصية تاريخية حقيقية إلى بطل أسطوري لا يموت . وتحول الخلاص الذي فشلت حركة المختار في تحقيقه إلى المستقبل المطلق . وانقسم المؤمنون بمحمد بن الحنفية إلى فئتين : فئة ظلت تنتظر المستقبل وأخرى آمنت بأبنائه على التوالي وشكلت حركة سياسية سرية أطاحت بالحكم الأموي وجاءت بالعباسيين إلى سدة الخلافة . وفي العصر العباسي ظهرت فكرة المهدي حيث ارتكزت آمال المضادين للحكم العباسي على أمير سفياني وهو محمد بن عبد الله بن يزيد الذي قاد ثورة بن كلب في شمال بلاد الشام عام 751 م . وآمنت فئة أخرى من التي لحق بها الاضطهاد العباسي والطامعة في السلطة ، بالمهدي من آل البيت من فرع علي بن أبي طالب وكان أولهم محمد النفس الزكية الذي قتل في ثورة فاشلة ضد المنصور عام 762 م . وبلغت هذه الفكرة من السيطرة على عقول الجماهير وعواطفها أن شعر الخليفة المنصور نفسه بضرورة تسمية ابنه محمد المهدي . ونادت فئات أخرى بالمهدي من نسل الحسين بن علي ، والتفت حول الإمام جعفر الصادق الذي انقسم أتباعه بين ولديه موسى الكاظم واسماعيل . فقبلت الأغلبية بموسى الكاظم إماما بعد موت أبيه واستمرت هذه الفئة تؤمن بأحفاد موسى من كونه ما زال حيا مثل الإمام محمد من الجيل الخامس873 م ، وأطلق عليها الفرقة الإثنا عشرية .

ـ قهر السودانيين وإثقالهم بالضرائب التي كانت تسمى بالجزية واستعمال القوة في استخلاصها ؛

ـ وقوع مصر تحت الانتداب الأوربي مع إقامة التحالف الفرنسي البريطاني سنة 1876 .

ـ حساسية السودانيين تجاه السيطرة الأجنبية وخاصة في أعقاب دخول القوات الأوربية إلى البلاد ؛

ـ مماثلة السكان للإدارة المصرية مع السلطة العثمانية من جراء الروابط الموجودة بين سلالة الخديوي والقسطنطينية .

وكانت كل هذه العناصر من الأسباب الرئيسة التي أدت إلى ثورة السودان والانتفاض على الوضع القائم . فنظرا لما كان يعانيه هذا البلد من تخلف وتمزق ، سلك في تجاوز هذه المعاناة مسلكا أسطوريا . وهكذا تشبث بظهور المهدي "الذي ينصر الحق والعدل"، لمّاً لشتات البلد وضمّاً لمختلف أقاليمه وتعبئة لها في موقف ثوري ومسيرة موحدة . وكان ظهور هذه الحركة في السودان مساوقا للحياة الفكرية في هذا البلد والتي كانت تتسم بتأثير المتصوفة والفقهاء . وكان هؤلاء في غالبية الأحيان مساندين للحكم ومدعمين له .

ومهدي السودان هو السيد ابن عبد الله[1] ، ركز في دعوته السلفية على العودة إلى الأصل كتابا وسنة . فالمهدية تتقاسم مع السلفية فكرة الرجوع إلى الإسلام الأصيل كما أنها عميقة الكراهية للعثمانيين وقريبة من "القومية العربية". ويظهر عداء المهدية للأتراك العثمانيين في طلب المهدي من أتباعه أن يتميزوا عن الأتراك سواء في أسلوب عيشهم أو في

---

1) ولد السيد ابن عبد الله سنة 1844 من أب يمتهن بناء المراكب الشراعية ويدعي النسب إلى الأشراف . درس القرآن في الخرطوم . وتتلمذ في الفقه الإسلامي على يد الشيخ محمد الخير ثم مال إلى التصوف فالتحق بالشيخ محمد الشريف نور الدين سنة 1861 حتى حصل على شهادة المشيخة و"إذن" بالدعوة إلى الطريقة . فذهب إلى الخرطوم عام 1870 ثم إلى جزيرة "أبا" حيث بنى جامعا للصلاة وخلوة للتدريس . فلاقت دعوته أنصارا كثيرين في الجزيرة لتعرف فيما بعد انشقاقا بين محمد أحمد وشيخه محمد الشريف فانفصل كل منهما عن الآخر : (علي المحافظة ، **الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة 1798-1914** ص. 65-66) ؛ (عبد الرحمان مالك ابكر محمد ، **الحركة المهدوية بالقارة الأفريقية** ، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في التاريخ 1995/1996 ، كلية الآداب ، الرباط) .

زيهم ، ناصحا إياهم بالابتعاد عنهم : "كل ما يؤدي إلى التشبه بالترك الكفرة اتركوه ، كما قال تعالى في الحديث القدسي : "قل لعبادي المتوجهين ألا يدخلوا مداخل أعدائي ، ولا يلبسون ملابس أعدائي فيكونون هم أعدائي كما هم أعدائي . فكل الذي يكون من علامتهم ولباسهم فاتركوه" . يحمل خطاب هذه الدعوة طابعا قوميا صريحا ، إذ يشدد على التميُّز عن الأتراك ، بل ذهب إلى أبعد من ذلك في عدم أخذه بعين الاعتبار أن الجيش التركي مسلم ؛ مبررا ذلك تبريرا دينيا . إذ زعم أن قتاله للأتراك هو تنفيذ لأمر الرسول : "لقد أخبرني سيد الوجود صلى الله عليه وسلم أن من شك في مهديتي ، فقد كفر وحرضني على قتال الترك وجهادهم" ، وردَّ على احتجاج الذين يعيبون عليه أن جنود الدولة الذين يقتلهم في حروبه مسلمون ، بقوله إنه يعتبرهم جند الدولة المصرية التي كان يسميها "دولة الأتراك" والتي كانت تساعد على ممارسة الحكم وجمع المال بالظلم والإكراه .

ومن ثم تبدو هذه الحركات السلفية مرتبطة في أصولها بالوهابية ؛ إذ على الرغم مما كانت تنطوي عليه أحيانا من اختلافات في الممارسة ، فإنها ظلت تحتفظ بثلاث نقط جمعت بينها وجعلت منها تيارا واحدا ، نذكر منها :

- الرجوع إلى الإسلام في أصوله الأولى ؛
- معاداة العثمانيين ؛
- أحقية العرب بـ"الإمامة".

3 ـ رواد التيار التحديثي :

إذا كانت حركات الإصلاح السلفية السابقة الذكر ترتبط في نشأتها بالرغبة في مقاومة مظاهر الانحلال الخلقي وانتشار البدع والضلالات في بلدان الإسلام وابتعاد حكامها عن أصول العقيدة ، فإن الاحتلال العسكري الأوربي لبعض الأقطار العربية والغزو الاقتصادي والثقافي اللذين رافقاه وعجز الدول الإسلامية عن مقاومته، كل ذلك أبان عن تأخر العالم الإسلامي العربي وأملى على بعض المفكرين والعلماء من هذا العالم أن يستشعروا ضرورة التغيير ويلحوا في دعواتهم على الإصلاح لتجاوز الهوة وسد الثغرة.

واختلفوا في دعواتهم هاته عن التيار الأول بأن دعوا إلى "إصلاح شامل" يجمع بين الأمور الدينية والأمور الدنيوية ويجعل من الأخذ بمسببات الحضارة الغربية والعلوم الحديثة شرطا أساسيا لتدارك التفاوت الحضاري بين العالمين الإسلامي العربي من جهة ، والأوربي المسيحي من جهة أخرى .

وتشكّلَ هذا التيارُ من فرعين مختلفين ، اكتفى أحدهما بالتنظير والدعوة للإصلاح وقام الثاني بالتطبيق . وقاده على وجه الخصوص بعض المفكرين العرب الذين أتيح لبعضهم الإقامة في أوربا لفترات من الزمن تمكنوا فيها من تعلم لغاتها والاطلاع على بنياتها السياسية والإدارية أو التعرف عليها على الأقل ، كما تمكّنوا من ربط علاقة بمختلف تياراتها الثقافية وترجموا بعض إنتاجاتها . فصار في إمكانهم ـ والحَالةُ هذه ـ أن يقارنوا بين ما عايشوه ودرسوه في بلدان الهجرة وما كانت عليه أوضاع المسلمين السياسية والاقتصادية ؛ فاستطاعوا أن يكوّنوا بالتالي تصورا عن تلك المفارقة وذلك التفاوت . ومن تلك المقاربة صيغت أفكار هذا التيار ومنها أيضا جاء إدراك ضرورة التغيير . ومن روادَ هذا التيار وأعلامه في الوطن العربي الإسلامي ، نكتفي بالوقوف عند بعض النماذج :

ابن العنابي[1] ، وكان من أوائل المفكرين المسلمين الذين طرحوا قضية التجديد في النظم الإسلامية إبان النصف الأول من القرن التاسع عشر. ومن القضايا التي استرعت نظره بكثرة "جمود" عقلية العلماء المسلمين أمام تقدم العقل الأوربي ، وتخلف الجيوش الإسلامية عن الجيوش الأوربية . ولقد عالج المسألة الأولى في عدة مناسبات ، غير أنها لم تشغل مكانا في مؤلفاته على الرغم من كونها ظلت في واقع الأمر

1) أبو عبد الله محمد بن محمود بن حسين المعروف بابن العنابي ، ولد بالجزائر في 1775/1189 ، وزاول عدة وظائف شريفة على رأسها القضاء والإفتاء ، كما تولى التدريس وسافر في مهمات سياسية في المغرب الأقصى واسطنبول . وقد عاصر أحداثا كثيرة في المشرق والمغرب مثل الحملة الفرنسية على مصر ، وحروب الدولة العثمانية في البلقان ، وتنظيمات محمود الثاني ، وانسلاخ مصر عن الحكم العثماني على يد محمد علي باشا ؛ كما زامن الاحتلال الفرنسي للجزائر. ولم يكن ابن العنابي محايدا تجاه كل هذه الأحداث ، بل كان له رأي وموقف من كل قضية من هذه القضايا وتنقل بين البلدان العربية لمناقشة حكامها فيها . فبعد أن طرده القائد الفرنسي كلوزيل (Clauzel) ذهب إلى مدينة الإسكندرية ، حيث مارس الإفتاء ودام على تلك الحال حتى وفاته سنة 1851/1267 .

تشكل ، بطريقة غير واضحة ، المحرك الأساسي في ما اتخذه من مواقف فكرية. هذا ، في حين خص القضية الثانية بمؤلف عنوانه: **السعي المحمود في نظام الجنود**[1] .

ويُعتبَرُ هذا المؤلَّف من أوائل الكتب العربية التي تطرقتْ لقضية التجديد وعالجت كيفية تقليد المسلمين للأوربيين في مبتكراتهم الحديثة . فالكتاب عبارة عن مشروع إصلاحي بيَّن فيه ابن العنابي مسببات نجاح الحكم وشروط قوة الدولة الإسلامية ، ومنها العدل والمال والعلم ؛ وركز بالدرجة الأولى على النظام العسكري ، فنجده يقول :

" إن الملكَ بناءٌ والجندَ أساسُه . فإذا قَويَ الأساسُ دامَ البُنيان ؛ وإذا ضَعُفَ الأساسُ انهارَ البناء . فلا سلطانَ إلا بجند ، ولا جند إلا بمال ، ولا مال إلا بجباية ، ولا جباية إلا بعمارة ، ولا عمارة إلا بعدل ، فصار العدل أساسا لسائر الأساسات "[2].

ومن مظاهر عدل الحكام ـ حسب منظوره :

" أن يقرب [الحاكم] منه حملة العلم الذين هم ... الحافظون لحدود الله ... وأن يتفقد جيشه باستمرار ويتعهده ، لأن الجيش أساس الملك وهو حامي الدين والحريم . أما المال ، فهو قوة السلطان وعمارة المملكة "[3].

لم يقتصر ابن العنابي في ميدان الإصلاح على الجانب العسكري وحده ، بل كان تصوره للإصلاح شموليا يمس جميع الميادين . فالإصلاح في نظره يهدف إلى تقوية الأمة الإسلامية ، ومن ثم فإن كل ما يفيد المسلمين في دنياهم ويجعلهم قادرين على المحافظة على حريتهم الدينية والسياسية لا يتنافى الأخذ به مع الشريعة الإسلامية ، بل يذهبُ ابنُ العنابي إلى حدّ اعتباره فرضا وجَعْلِه واجبا على الحاكمين .

---

1) ألفه ابن العنابي بالقاهرة سنة 1826 وذلك عند عودته إليها من الحرمين الشريفين . وقد اختصر هذا الكتاب الشيخ ابراهيم السقا بأمر من والي مصر محمد علي باشا وحقق الكتاب محمد بن عبد الكريم الجزائري ، الجزائر 1983.

2) ابن العنابي ، **السعي المحمود في نظام الجنود** ، ص 119 .

3) **المصدر نفسه** .

وفي هذا السياق ، نادى ابن العنابي بضرورة تعلم اللغات والعلوم والتقنيات الصناعية والطب والحساب والعلوم العسكرية ، دون أن يرى في ذلك أي مخالفة للشريعة ، بل دعا أيضا إلى تغييرات في اللباس (كتقصير الثياب والنظر في أمر العمامة والأكمام الطويلة) ونادى باستعمال السلاح الحديث . وبذلك كانت دعوته إلى الإصلاح تتسم بالشمولية والواقعية ، إذ كان يدرك كامل الإدراك أنه لا تحديث لجانب دون الآخر . وهكذا شكل كتاب ابن العنابي محطة هامة في التراث الفكري الجزائري وفي تاريخ الفكر "التقدمي" لدى العرب والمسلمين . فمُؤلَّفه من أوائل الكتب التي طرحت أسس التجديد على مستوى الدولة الإسلامية مع محاولة التوفيق بين ما فرضه العصر آنذاك من تحول ، وما أقرته الديانة الإسلامية . فتَقَدُّم العالم الإسلامي في نظره رهين بتطور المسلم فكريا وبتغيير عقليته وسلوكه في إطار القرآن والسنة[1].

ومن بين هؤلاء الرواد أيضا **رفاعة الطهطاوي**[2]. فعلى عكس "السلفية النقلية" التي كانت ترى في مخالطة الأوربيين والتعامل معهم مروقا عن الإسلام ، دعا الطهطاوي إلى التفاعل مع الحضارة الأوربية والاقتداء بها والأخذ عنها في ما لا يخالف بالطبع قيم الشريعة الإسلامية وثوابتها . فلم يكن يقف عند تقسيمه للناس أو للشعوب إلى "مؤمنين" و"كفار" كما كان الأمر عليه منذ العهد القديم والعصور الوسطى ، بل صار تقسيمه للشعوب يعتمد على التفوق الحضاري : فالمقياس عنده علمي قبل كل شيء . ومن ثم وضع عددا من الشعوب المؤمنة بالإسلام في مرتبة "البرابرة الخشنين" ، بينما وضع الأوربيين في مرتبة "أهل الأدب والطرافة والتحضر والتمدن والتمصر" .

---

1) أبو القاسم سعد الله ، **كتاب جزائريون ، ابن العنابي رائد التجديد الإسلامي** ... .

2) وهو شيخ من صعيد مصر متخرج من الأزهر (1817-1822) . اشتغل بالتدريس بهذه الجامعة منذ هذه السنة الأخيرة حتى سنة 1824 وربطته بشيخه حسن العطار علاقات قوية جدا . كما كانت له صلات متينة بعلماء الحملة الفرنسية في مصر : إذ كان يلقنهم دروسا في اللغة العربية ، مما مكنه من مراقبة ما عندهم من علم حديث وعلوم غريبة كان يجهلها الفكر المصرى والعربي الإسلامي عامة . رشحه شيخه سنة 1824 واعظا للجيش . وفي هذا السياق أرسل ضمن بعثة علمية مصرية إلى باريس . وكانت هذه مناسبة له كي يحصل على بعض المبادىء العلمية الحديثة كالفن العسكري والحقوق والهندسة المدنية . وبمجرد عودته إلى مصر ، أسس "مدرسة" لترجمة المؤلفات القديمة ، وكتب الطهطاوي أكثر من 20 مؤلفا وترجم أكثر من 26 آخر . وللمزيد من المعلومات ، انظر : ألبيرت حوراني : **الفكر العربي في عصر النهضة 1798-1939** ط 3. دار النهار للنشر ، بيروت ، 1977 .

كما اعتنق **خير الدين التونسي**[1] الأفكار نفسها في مواجهة الغزو الفرنسي معتبرا تقوية تونس ومحافظتها على استقلالها رهينين بانفتاحها على الحضارة الأوربية التي دعا إلى الأخذ عنها دون أن يرى في ذلك أي تناقض مع الدين الإسلامي .

وكان **حمدان خوجة**[2] بدوره من أوائل من طرح قضية التجديد والإصلاح الاجتماعي والسياسي ، قبل أن يطرحها أمثال الطهطاوي والأفغاني ومحمد عبده . لقد كان حمدان خوجة من الذين جعلوا من قضية تأخر العالم الإسلامي في مقابل العالم الأوربي قضية شغلت فكره كما كانت موضوعا لكتاباته . فدعا هو أيضا إلى نبذ التعصب والتّزمت ، واتخذ موقف المعارضة من "المحافظين المتشددين" الذين كانوا يعتبرون كل ما أُخِذَ عن غير المسلم كفرا وبدا له سببا في تخلف العالم الإسلامي . ويرى حمدان خوجة أنه لتجاوز أزمة هذا العالم "يجب على السلاطين وعلى أولي الأمر ... أن يبادروا بإصلاح ما يدخل الضررعليهم وعلى الرعية ... وأن لا يُسَاعِدَ الجهالُ على تعصُّبِهم وجهلهم"[3] .

---

1) وُلد خير الدين التونسي في قبيلة بالقوقاز ، واختطفه النخاسون وهو طفل وبيع لأسياد كثيرين قبل أن يستقر به الأمر في قصر باردو (1256 / 1840) حيث درس مبادىء الدين والسياسة والفن العسكري والتاريخ واللغة الفرنسية . وأصبح صدرا أعظم ، وعزل من مهمته بعد خلاف وبقي عاطلا من 1862 إلى 1869 ، فاستغل فرصة عزلته وكتب **أقوم المسالك في تدبير الممالك** وضمنه أفكاره وآراءه في الإصلاح .

2) ولد حمدان خوجه حوالي سنة 1773 وتوفي ما بين 1840 و1845 كما أنه من الصعب تحديد جنسيته ، لكن المؤكد أنه كان من أم جزائرية وأب تركي وقد استقرت عائلته طويلا بالجزائر العاصمة ورحل طفلا إلى اسطنبول حيث درس على بعض الشيوخ من بينهم محمد بن علي . ونشأ في وسط عائلي ذي مكانة اجتماعية وسياسية هامة في البلاد . وكان من جملة الشخصيات القليلة التي امتلكت ثقافة واسعة ، فترك وثائق تتعلق بأحداث عاشتها الجزائر بعد الغزو الفرنسي في سنة 1830. واكتملت ثقافته برحلاته المتعددة سواء إلى البلدان الإسلامية أو المسيحية : إذ تنقل ما بين اسطنبول وباريس واسبانيا وإيطاليا ، واحتك بشخصيات سياسية مهمة ، فوسعت تلك الرحلات آفاقه . كما لاحظ عن قرب التيارات السياسية التي أفرزتها الثورة الفرنسية . وقد كتب عدة مؤلفات منها **(Le miroir)** ، **(المرآة)** الذي صدر باللغة الفرنسية سنة 1833 بباريس . وكان هذا الكتاب أول كتاب من نوعه دافع عن قضية الجزائر وحاول صد العدوان الفرنسي . ومن ثم فصدور هذا الكتاب لم يكن ليمرُّ في صمت . كما ألف حمدان خوجة **إتحاف المصنفين والأدباء من الاحتراس من الوباء** ؛ ألفه باللغة العربية سنة 1836 ثم ترجمه إلى التركية وأهداه للسلطان محمود الثاني . ويمكن تشبيهه بكتاب الطهطاوي ، **تخليص الإبريز في تلخيص باريز** . وألف حمدان خوجة في هذا السياق رسالة عنونها ، **حكمة العارف** .

3) حمدان خوجة **إتحاف المصنفين** ، المصدر نفسه .

بل ذهب إلى حد إثارة انتباه الحكام إلى ضرورة التعامل مع تحولات العصر، ذلك بأن "كل قرن له خصوصياته ، وكل قرن يتضمن شيئا ما جديدا . وبمجرد ما يظهر الجديد أو المستجد ، يلزم الأخذ به دون نبذ القديم درءاً للقلاقل بين السكان وتسهيلا للتقدم نحو النجاح"[1]. ومن أفكاره أيضا الدعوة إلى تطبيق "الكرنتينة" أو الحجر الصحي والاحتراز من الداء معتبرا إياها أنجع وسيلة لقطع دابر الوباء ، وهي إجراء وقائي يطبق في معظم الدول الأوربية بينما لا يطبقه أي بلد إسلامي وقتذاك[2] .

هذه الدعوة التي تضمنت أفكار هؤلاء الرواد كانت في عمقها مناداة بالانفتاح على أوربا والاقتباس من مستحدثاتها . إذ لم ير هؤلاء في ذلك أي تناقض مع القيم الدينية الإسلامية . بل على العكس ، حاولوا تطوير مفهوم القارة الأوربية من "دار كفر" إلى "قارة للتقدم التقني" .

وقد اتسم هذا التيار بإلحاح رواده على النهوض بالقطاع العسكري بالخصوص ، جاعلين منه أولوية في برنامجهم الإصلاحي العام . وهذا ما يظهر جليا في التنظيمات العثمانية وفي تحديث محمد علي لمصر . إذ يمكن اعتبار هاتين الحركتين ، لسبقهما الزمني ، أصلا للمحاولات الإصلاحية الأخرى التي عرفها العالم العربي الإسلامي والتي سارت في هذا الاتجاه . وسيسمح الوقوف عندهما بإدراك المكونات والتناقضات بين الإصلاح في المغرب وأبعاد التحديث في المشرق ، كما سيمكّن من تقويم حدود التفاعل بينهما .

---

1) انظر رسالة حمدان خوجة المرفوعة إلى السلطان محمود الثاني في 16 غشت 1833 والمنشورة من طرف عبد الجليل التميمي في "بحوث ووثائق" .

2) وهذا بسبب الانحراف في فهم فكرة "القضاء والقدر" وسيطرة الاتجاه الجبري «وما من شيء يصيبنا إلا بإذن الله» .

4 ـ محاولات تطبيق الإصلاح :

أ ـ "التنظيمات" التركية :

تعود فكرة الإصلاحات التركية في أصلها إلى حوالي سنة 1720[1] . وهي السنة التي عاد فيها سفير تركي من فرنسا حاملا تقريرا يفيض إعجابا بهذا البلد ومدحا له . ويسجل هذا التقرير الإرهاصات الأولى لظهور فكرة الإصلاحات في تركيا . ذلك بأن السلطان العثماني الذي ذهلَ من انهيار القوة العسكرية لإمبراطوريته ، وجد نفسه مجبرا على الشروع في إدخال تنظيم جديد على جيشه[2] . كما حاول سليم الثالث أن يطبق كل هذه الأفكار في العشرين سنة التالية .

وقد تمت بالفعل أول محاولة في هذا السياق سنة 1801 ، تاريخ إنشاء فرق من المشاة والخيالة والمدفعية على النمط الأوربي . غير أن هذا الجيش الحديث المعروف بـ"النظام الجديد" لم يعمر إلا قليلا . ذلك بأن الإصلاح في واقع الأمر لم يكن جذريا ، كما لم تكن له نتائج تستحق الذكر ، وذلك لسببين أساسيين : أولهما غياب جيل متشبع بالأفكار الأوربية ، والثاني مناهضة الانكشارية لكل إصلاح يمس امتيازاتها[3] .

وَوُجدَت هاتان الحالتان مجتمعتَيْن على عهد محمود الثاني الذي أدرك ضرورة التريث عشرين سنة قبل أن يتابع محاولات الإصلاح التي كانت قد بُدئت من قبل ، وذلك وعيا منه بحدة المعارضة التي واجهت خلفه.

---

1) أ. حوراني : **الفكر العربي في عصر النهضة** . م. م. ص 60 .

2) في 1730 ، طلب السلطان من الفرنسي بونيڤال (Bonneval) أن يفتح مدرسة للهندسة العسكرية لم تستمر طويلا بسبب عداء " الانكشارية " . وفي سنة 1770 ، أوجد السلطان مدرسة الرياضيات للضباط البحريين . وكانت مكتبة المدرسة تضم مؤلفات أوربية مترجمة إلى العربية . وفي سنة 1789 اعتلى سليم الثالث العرش فشرع في إعادة التنظيم الكلي للجيش وفتح مدارس كان معظم المدرسين فيها من أصل فرنسي . وجُل المراجع تقنية مترجمة إلى التركية ومطبوعة تحت رعاية الدولة . وفي 1792 طلب سليم الثالث من شخصيات بارزة في الإمبراطورية أن يقدموا له تقريرا عن أحوال الدولة وأجمعت هذه التقارير كلها على ضرورة إصلاح عسكري تحت إشراف ضباط أجانب دون أن يشكل ذلك بالطبع مسًا بالشريعة أو يثير غبظ المحافظين .

3) لقد وجد سليم الثالث نفسه ، وهو يقدم على تنفيذ مشروعه الإصلاحي ، في مواجهة الانكشارية التي كان يساندها في معارضتها بعض العلماء والعامة ، فخُلع هذا السلطان بالفعل وبعد فترة من الاضطراب خلفه السلطان محمود الثاني الذي كان رفيقه في الاعتقال والمدافع عن أفكاره الإصلاحية . انظر : أ. حوراني ، **المرجع نفسه** .

ففي سنة 1826 أحس بأنه أصبح مستعدا لمواجهة كل الصعوبات . فتكونت لديه القدرة والإصرار الكافيان لاستئصال شأفة الانكشارية . فأصدر بذالك مرسومًا بتاريخ 16 يونيو 1826 يقضي بانتزاع الإقطاعات العسكرية المعروفة "بالثمارات" .

كما احتُفظ بالفرق التي أنشئت قبل الانكشارية وبـ"الخيالة الفيودالية" مع إعادة تنظيمها . غير أن هذا الإصلاح لم يكن إلا مؤقتا لأن تكوين الجيش العثماني وتنظيمه بصفة نهائية على غرار الجيوش الأوربية، لم يتم بالفعل إلا سنة 1843، أي إبان حكم السلطان عبد المجيد ، حين كانت إعادة التنظيم هذه من الإجراءات التي جسدت مخطط الإصلاحات العامة والتنظيمات التي صرح بها خط شريف گلخانة[1] الذي كان يرمي إلى تشكيل دولة متعددة الطوائف واستبدال دولة الإسلام .

وفي سنة 1856 ، إبان حرب القِرْم ، أصدر السلطان العثماني خط همايون . وكان الهدف المعلن لهذا الفرمان هو تحقيق رفاهية الرعية وتثبيت الضمانات المحصل عليها بموجب المراسيم السابقة ، بما فيها الضماناتُ المعنوية المقدَمة للطوائف غيرالمسلمة . وبموجب هذا الفرمان الجديد ، لم يعد أي اعتبار طائفي أو لغوي أو عائلي يتحكم مبدئيا في توزيع الوظائف العامة أوالالتحاق بالمدارس الحكومية أوالإعفاء من الضرائب ومن الخدمة العسكرية .

ب . مبادرات محمد علي في مصر :

كان الإصلاح العسكري من منجزات محمد علي[2] الأساسية ، بل كان يمثل أساس بناء مصر الحديثة وإعادة تنظيم بنياتها . فلقد ذهل الخديوي

---

1) B.L.O., A 12791 cc III 118. **L'Empire Ottoman: 1839-1877 ; L'Angleterre et la Russie dans la question d'Orient**, par un ancien diplomate. XVI , p. 270, Paris, 1877.

2) محمد علي هو ابن ضابط للشرطة ، يدعى ابراهيم آغا «مكلف بحراسة الطرق» . وقد أبان منذ مراهقته عن شجاعة ومهارة على المستوى المحلي . كما أبان عن ميل خاص للمعاملات التجارية ، توفي في 1849 . وخلفاؤه هم : ابن أخته عباس (1849-1854) وصافد (1854-1863) وإسماعيل (1863-1879) والتوفيق (1879-1892) وعباس الثاني (حلمي عباس) ، وإسماعيل (1892-1914) . وبعد ذلك ، جاء الانتداب البريطاني وعُين حسين في سنة 1919 . لبصل فؤاد بعد موت أخيه إلى السلطنة . وكان آخر من حكم مصر من سلالة محمد علي ، الملك فاروق الذي خلف أباه المتوفى في سنة 1936.
انظر : محمد الأخضر : **محاضرات حول النهضة العربية الحديثة** . ط 2 . المطبعة الجامعة الجزائرية ، ص . 35 .

من القوات العسكرية الفرنسية حين مواجهته للفرنسيين سنة 1801 ، على الرغم من أنه كان على علم سابق بـ"النظام الجديد". وعليه ، لم تكن حملة بونابرت ، على ما يبدو ، الحدث الذي أيقظ مصر للنهوض ببنياتها وألهم محمد علي أفكار الإصلاح التي عمل على تطبيقها.

والحقيقة أن إنشاءَ محمد علي لجيش حديث هوَ استئنافٌ أشدُّ مهارةً وإصراراً للمحاولات التي قامَ بها سلاطينُ مختلفون . وهكذا لجأ محمد علي بدَوْره إلى مُدربين أوربيين وأرسلَ طلبةً متدربين إلى مُختلفِ البلدان الأوربية.

كما أسس مدارس عسكرية محلية لتحقيق أهدافه الإصلاحية ، وشرع في تسليح البلاد. ولم يكن الخديوي الذي حقق بالفعل انتصارات في أقاليم النوبة بمصر والحجاز بواسطة قوة متنافرة كانت تتكون من ألبانيين وترك ومغاربة ، لم يكن مقتنعا تماما بالمستوى العسكري لهذا الخليط من الفرق التي كان ينقصها التجانس والتنظيم بالمعنى الحديث للكلمة .

وكان محمد علي يدرك ، انطلاقا من واقع الحال ، تفوق الجيوش الأوربية المنظمة واستحالة صمود قوات عتيقة أمامها في حالة المواجهة . ذلك لأن مجموعات متنافرة من الجند يعوزها التنظيم والتنسيق والتجانس لا يمكنها أن تقاوم ولا أن تدافع عن نفسها . ولذلك رأى أن تحقيق طموحاته في الانفصال عن الإمبراطورية العثمانية وتوطيد سلطته يستوجب إعادة تنظيم دواليبه العسكرية وامتلاك ما يسمى بـ"النظام الجديد"[1] .

غير أن هذه المحاولات لم تستطع أن تنحصر في القطاع العسكري ، بل تجاوزته إلى ميادين أخرى . وهكذا شرع محمد علي في إعادة تنظيم المِلْكيّة العقارية قبلَ أن يتخلصَ تماماً من المماليك . فاستحوذَ لفائدة الدولة - أوَ بمعنى آخر لفائدته الخاصة - ارتكازا على ما نسبه إلى المذهب الحنفي،

---

1) لم تكن إقامة "النظام" أمرا هينا ، فقد واجه محمد علي صعوبات مشابهة لتلك التي واجهها السلطان سليم الثاني ، إذ انضمّ العلماء إلى جانب الانكشارية لمحاربة هذه "البدعة" مرغمين "النظام" أو الجيش الجديد على الانسحاب حتى آسيا الصغرى. وقد حصل الأمر نفسه في مصر حيث التحق العلماء بالألبانيين في معارضة "النظام الجديد" مستدلين بالحديث "كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار" . وفي هذا الصدد ، يذكر الجبرتي عدة معلومات في أحداث شهر شعبان 1230 (يوليوز وغشت 1815) . انظر : عبد المقصود العنانة : **بناء دولة مصر محمد علي السياسية الداخلية** . ط 1. دار الفكر العربي . ص 149 .

الذي يخول للحاكم الحق المطلق على الأرض وعلى كل العقارات التي كان يملكها بموجب عقود مختلفة ، وبذلك صار هو المالك الوحيد بمصر وواحدا من أغنى أغنياء العالم[1] .

فغدا فرض هذا "الاحتكار" أحد المكونات الأساسية لسياسته الإصلاحية . ذلك أن هاته السياسة الاقتصادية في جانبها الفلاحي ، والتي سماها الجبرتي بـ"التهجير"[2] ، مكنته من الاحتفاظ لنفسه بالقسم الأكبر من الإنتاج . وحتى في حال اقتسامه مع الفلاحين ، فإن مداخيله تظل مهمة . فتضخمت بذلك ثرواته إلى حد سمح له أيضا باحتكار التجارة الخارجية .

لم يهمل محمد علي المجال الإداري في سياق إصلاحاته . بل قرر في سنة 1825 أن يقسم مصر إلى أقاليم[3] ، وذلك اقتداءً بالمركزية الشديدة التي باشرها الجنرالات الفرنسيون أمثال نابليون بونابرت (Napoléon Bonaparte) وكليبر (Kléber) ومينو (Menou) .

فعلى المستوى المركزي ، أقام نوعا من المؤسسات هي أقرب إلى دواوين مختصة منها إلى وزارات ، وذلك على غرار ما كان قائما في الشرق . فقد أسس أولا سنة 1820 وزارة الحربية اعتبارا لأولوية الإصلاح العسكري ، وارتفع عدد الوزارات ، بل الإدارات ، رسميا إلى سبع سنة 1837 (هي الحربية والبحرية والتجارية والشؤون الخارجية والتعليم العمومي والمالية والصناعة ومجلس الدولة) .

وكان التعليم العمومي، إلى حين حصول محمد علي على الباشوية ، شبه منعدم ؛ إذ كان يزاول في "الكتاتيب" فقط ، وكانت جامعة الأزهر هي التي تقدم دروسا في علم الكلام والفقه واللغة والمنطق . وقد أسس الخديوي مدارس ألحقها مباشرة بالإدارة الحربية بغية تكوين أطر للجيش أولا وللمصالح التابعة له ثانيا . وهذه الاعتبارات ذاتها هي التي دفعته أيضا

---

1) G. Guemard, **Les réformes en Egypte de Muhemet Ali Pacha** , le Caire, 1936, p.251

2) الجبرتي : **عجائب الآثار في التراجم والأخبار** ص. I B. L. O., A. R. A., N° 527, D. 60553; 1958.

3) انظر أيضا عن مصر محمد علي ، محمد عمارة ، "تيارات اليقظة الإسلامية الحديثة" ، **مقال مذكور** ؛ م.رديف الله : **محاضرات عن النهضة العربية الحديثة** ؛ م. شكري : **بناء دولة مصر محمد علي** .

إلى إرسال "الطلبة" إلى الخارج ، بل ذهب به الأمر إلى حد تأسيس مدرسة عسكرية مصرية في باريس سنة 1845[1] .

هذه اللمحة عن الإصلاحات العثمانية وإصلاحات محمد علي التي لا تختلف عنها كثيرا تبين ما يلي :

1 ـ أن الإصلاح العثماني وضع الأسس للتيار التحديثي الذي أثر في مسار التحديث في بلدان إسلامية مختلفة ؛

2 ـ وأن ظهور "التحديث" في العالم الإسلامي قبل حملة نابليون بونابرت يعني التعارض مع الفكرة الرائجة التي تربط يقظة العالم الإسلامي بالضغوط الأوربية .

3 ـ وأن هذه الإصلاحات ، بالرغم من طابعها الدنيوي ، اعتمدت تحديثا لا يتناقض مع الدين ، مثلما يدل على ذلك لجوء سليم الثالث إلى استفتاء العلماء واستشارة كبار شخصيات الإمبراطورية .

4 ـ وأن التحديث ركز بالأساس على إعادة التنظيم العسكري .

II ـ الحركة الإصلاحية في المغرب : روادها وظروف نشأتها

تبين مما سبق أن حركة الإصلاح كانت حركة كبرى مست جميع دول العالم الإسلامي التي لم تعد ترضى بما كانت عليه ، والتي أدركت ضرورة النهوض بالإصلاح على نحو من الأنحاء . فسلكت لتحقيق ذلك المسلك السلفي أو المسلك التحديثي . وكان اختيارها لهذا المسلك أو ذاك يختلف باختلاف متطلباتها . فكيف كانت علاقة المغرب بالحركات المعروضة أعلاه؟ وهل كان لهذه الحركات تأثير في الحركة الإصلاحية بالمغرب ؟ وبتعبير آخر ، هل الإصلاح المغربي يجد تفسيره في التيار السلفي أو في "التيار التحديثي" ؟

---

1) المرجع السابق .

تقتضي الإجابة عن هذين السؤالين العودة إلى العوامل التي حددت أسس الحركة الإصلاحية بالمغرب ، والجذور الأولى التي استمدت منها أفكارها ومبادئها ، مما يسمح بتحليل كامل لطبيعة هذه الحركة ولمكوناتها وأهدافها وتطوراتها . وتظل مجموعة من الاعتبارات تفرض نفسها في هذا السياق مثل:

ـ سبق الشرق لهذه الحركة الإصلاحية؛

ـ تأثيرات الشرق في بلدان العالم الإسلامي ـ ومنها المغرب ـ وذلك بصفته مهدا للإسلام وقبلة للصلاة وللحج ؛

ـ تعدد الروابط "الثقافية" والتجارية وغيرها بين المشرق والمغرب ؛

ـ الشعور بـ"وحدة المصير" وبداية الوعي هنا وهناك بضرورة التضامن الإسلامي لمواجهة الضغوط الاستعمارية الأوربية ، خاصة في أعقاب غزو الجزائر . إذ اعْتُبِر سقوط "الإيالة الشرقية" ، حسب التعبير المخزني وقتذاك ، كارثة إسلامية عامة استشعرها المغاربة منذ يوليوز 1830 .

وبناء على هذه الاعتبارات التي تُبرز بكل وضوح الترابط القائم بين المشرق والمغرب مع ما كان يعيشه العالم الإسلامي، بشكل عام ، من وضع سياسي مضطرب يعاني فيه من الاستعمار الأوربي أو من الاحتلال التركي ـ والمغرب جزء لا يتجزأ من هذا العالم ـ ، كان لابد من أن تمسه هذه التحولات . وقبل أي تصنيف لهذا التحول ضمن التحديث أو السلفية ، يحسن بنا الوقوف عند موقف المغرب من كلا التيارين .

1 ـ الأصداء الأولى للوهابية وحركة الإصلاح بالمغرب :

ساهم في انتشار أفكار الحركة الوهابية مجموعةُ عواملَ جعلت منها حركة رائدة . نذكر منها على وجه الخصوص :

ـ ظهورها في الحجاز ، مقر "الحرمين الشريفين" ، كان كافيا لأن يجعل العالم الإسلامي يوليها اهتمامه ، ولأن يسهل بث أفكارها في الأمة الإسلامية عن طريق الحجاج . إذ أصبح موسم الحج مناسبة خاصة للدعاية لهذه الحركة وغدا الحجاج دعاتها الأولين والمعرفين بمبادئها حين عودتهم إلى بلدانهم الأصلية بعد أداء مناسك الحج[1] ؛

ـ إثارتها لمعارضة مسلحة كما تجلى ذلك في مواجهة محمد علي لها ، أو فكرية جسدها العلماء الموالون للخلافة العثمانية ؛ فخلف كل ذلك أصداء في أوساط المجتمعات الإسلامية . وكان لكل هذا أثره في تنبيه بعض دُول العالَم الإسلامي إلى حقيقة ضعفهم وبالتالي إلى ضَرورة العَمَل على معالجة الوضع بانتحاء الاتجاه السلفي نفسه .

ـ تجاوب ظهور هذه الحركة مع متطلبات العالم الإسلامي الذي كان يمر بظروف سياسية جعلت من الإصلاح ضرورة ملحة وجعلته يرى في كل حركة للتغيير وسيلة للخلاص .

وكانت هذه العناصر كلها عوامل ساعدت على نشر هذه الدعوة في جميع أقطار العالم الإسلامي . فكيف وصلت إلى المغرب؟ وما مدى تجاوبها مع الفكر الإصلاحي لهذا البلد ؟

إذا كان جميع المؤرخين يتفقون على تأثير التيار الوهابي في المغرب، فهم يختلفون في تاريخ وصول هذه المباديء وتتضاربُ آراؤهم في طريقة التأثير وكيفيته . وهكذا يؤكد فريق أن المغاربة لم يكن لهم علم بالحركة الوهابية قبلَ سنة 1803 ، بل يَعْتَبِرُ هذه السنةَ أولَ عام وصلتْ فيه

---

1) م. المنوني "الجزيرة العربية في الجغرافيات والرحلات المغربية وما إليها" ، **مجلة المجمع العلمي العراقي** ، مجلد 29 مطبعة المجمع العلمي 1978 . ففي هذا المقال تحدث الكاتب عن مختلف الأسفار إلى الجزيرة العربية وركز على اهتمام الرحالة الذين يهتمون بالوصف الدقيق لهذه البلاد ولكل ما يروج داخلها من أخبار .

أصداؤها إلى المغرب عنْ طريق الحُجّاج المغاربة[1] . إذ يَذكرُ بناني أن أحْمدَ بن عبد السلام بناني رجعَ إلى فاس سنة 1803 حاملا معه رسالتَيْن متعلقتَيْن بالوهابية ؛ أولاهما من الشرق والثانية من الجزائر، والاثنتان وقعتا في يد المولى سليمان . ويذهب رأي آخر إلى أن دخول الوهابيَة إلى المغرب جاء متأخرا عن هذا التاريخ . إذ لم يتم إلا حوالي سنة 1811 حين اطلع علماء فاس على نسخة من رسالة بعثها سعود بن عبد العزيز إلى نظرائهم التونسيين[2] . غير أن الزياني ، في الترجمانة الكبرى ، كما يذكر أكنسوس في "الجيش العرمرم"[3] ، يشير إلى أن الرسالة الوهابية بعثت بكيفية مباشرة إلى علماء المغرب وبدون أية وساطة لعلماء تونس ؛ وهو ما يؤكده الناصري في "الاستقصا" . ومن ثم يمكن القول بأن أفكار الوهابية ، إذا كانت قد وصلت في سنة 1803 بطريقة غير مباشرة ، فإن سنة 1811 تعتبر تاريخا لوصولها بشكل رسمي ، وهي أيضا السنة التي حتمت على سلطان المغرب تحديد موقفه منها تحديدا جليا .

وهكذا فما أن اطلع المولى سليمان على نص الرسالة الوهابية، حتى بادر إلى عرض الموضوع على العلماء لإبداء الرأي فيها وتحديد موقفهم من أفكارها . وكان من بين هؤلاء على الخصوص ، حمدون بن الحاج والطيب بن كيران وسليمان الحوات[4]. وكان هؤلاء الثلاثة من أبرز الشخصيات العلمية.

---

1) كان بناني حمدون ضمن الحجاج الذين ذهبوا إلى "الحرمين الشريفين" في 1803 والذين جلبوا معلومات حول الوهابية وتمكنوا من الحصول على وثائق حول مبادئها . عبد السلام بناني : **الفيوضات الذهبية في الرد على الطائفة الوهابية؛** المنصور : «بعض ردود فعل المغاربة إزاء التجديدات التقنية الغربية في القرن 19» . ضمن : **الإصلاح والمجتمع المغربي** ... م.م. ص 367-372 . الضْعَيِّف . **المصدر السابق** .

2) الزياني . "**الروضة السليمانية**" ، مخطوط رقم د 1275 الخزانة العامة بالرباط ص 85 .

3) مخطوط محفوظ بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم 965 ، ص 171 : الجزء الأول منه مطبوع .

4) كان الطيب بن كيران يمثل السلطة العلمية بلا منازع وخاصة بعد وفاة محمد التاودي بن سودة سنة 1795 وكان السلطان المولى سليمان الذي تتلمذ عليه يكن له احتراما كبيرا . ولهذا ظل يأخذ بآرائه ويستشيره في العديد من القضايا الدينية بعد وصوله إلى الحكم . وكان حمدون ابن الحاج عالما وأديبا بارزا . نظم عدة قصائد في مدح المولى سليمان ، بحيث يمكن اعتباره آنذاك شاعر السلطان . أما سليمان الحوات فقد نبغ في علم الأنساب وخاصة سلالة "البيت الشريف" علاوة على معرفته بالعلوم الشرعية . مما أهله لتقلد منصب نقيب الأشراف . المنصور . **مقال مذكور** ، ص 20 .

فرد عليها الأولان ، وكان جواب الأول نظما والثاني نثرا[1] . وبعث به السلطان إلى الوهابيين مع ابنه مولاي إبراهيم حين سفره إلى شبه الجزيرة العربية لأداء مناسك الحج سنة 1811[2] .

ومن هذا الرد تتضح الخطوط العريضة للفكر الإصلاحي المغربي . ولابد في البدء من مراعاة تبدل موقف العلماء من الوهابية ؛ من موقف العداء في البداية إلى موقف معتدل يتناسب مع إرادة السلطان بعد ذلك[3] .

ومما يمكن استخلاصه أن الفكر الإصلاحي بالمغرب يقترب أحيانا من بعض الأفكار الوهابية ويختلف معها أحيانا أخرى . ومن بين نقط الاختلاف نجد مسألة تكفير المسلم وقتله إذا ارتكب ذنبا والتشفع بالأولياء.

فقد أثارت القضية الأولى دهشة المولى سليمان الذي ما فتيء يُذكّر بأن المذهب المالكي المطبق في المغرب يقوم على إبطال البدع ويندّد بكل زندقة دون أن يكفر مسلما بذنب . كما هو مذهب أهل السنة والجماعة الذين يستثنيهم الرسول صلى الله عليه وسلم في حديث افتراق الأمة ، وأن الفرق كلها في النار إلا واحدة اتبعت ما كان عليه الرسول وأصحابه ... "الذين لم يمرقوا عن دين الله ولم يكفروا أحدا من أهل التوحيد بذنب" ، لأن ذلك يتناقض مع الشريعة الإسلامية . ولأنه لا يمكن تكفير مسلم بذنب . وهذا ما تعبر عنه أيضا أبيات شعرية لحمدون بن الحاج ، استغرب فيها من كون الوهابية قد قالت بهذا في حق "أهل القبلة"[4] :

كيف يؤمر بقتل ذي رشـــد	متمسك بحبل الله المعتصـم
وأن يقتل من نادى الرسول وقال	أغثني يا رسول الله ذا الكرم

---

1) يوجد جواب حمدون بن الحاج بديوانه **النوافع الغالية في المدائح السليمانية** وهو مخطوط بالخزانة الملكية رقم 225 والقصيدة المعنية بالأمر واردة من ص . 245 إلى ص . 266 أما جواب الطيب بنكيران فيوجد مختصرا في خمس صفحات وهو مخطوط بالخزانة الملكية تحت رقم 4624 . وهناك علماء آخرون ردوا على هذه الاستشارة .

2) في كتابه الجيش العرمرم ، ج.1 ، ص 196-197 حدث أكنسوس عن الموكب الذي حج فيه الأمير العلوي المولى ابراهيم بن مولاي سليمان سنة 1811 حيث كان من بين العناصر التي رافقته العباس بنكيران الفاسي والأمين بن جعفر الحسني وعبد الحق الوديي . م. المنوني، "الجزيرة العربية في الجغرافيات والرحلات المغربية وما إليها" **مرجع سابق.** ص 178 .

3) يظهر هذا التحول في موقف العلماء ، وهو أكثر وضوحا إذا نظرنا إلى حدة اللهجة التي ردّ بها الطيب بنكيران على الوهابيين ناعتا إياهم بالكفار والملحدين . مما يسمح بالاعتقاد بأن تراجعهم عن ذلك هو نجاح للمولى سليمان في إقناع علمائه وقدرته على التحكم في النخبة .

4) حمدون ابن الحاج في ديوانه **النوافع الغالية في المدائح السليمانية** ، مخطوط بالخزانة الملكية رقم 225 ، ص 245-266 .

أما التشفع بالشرفاء والأولياء ، فإن الوهابيين ، الذين أسسوا فكرهم على وحدانية الله المطلقة ، بالغوا في اعتبار كل من يتشفع بولي أو يتوجه له بدعاء "زنديقا" . وقد جاء رأي المولى سليمان في هذه القضية مخالفا لهم أيضا . إذ لم يكن يرى فيه أي مس بالدين ، لأن التشفع في نظره نابع من الإيمان والاعتقاد بوحدانية الله ، مبينا أن المسلم :

> " [يستغيث] بنبي أو ولي مع اعتقاد[ه] أن الله هو المعطي المانع والضارُّ النافع ، وأنه يستغيث به ويرغبُ إليه على وجْه أن يشفعَ له عند الله استيهابا بإذن الله العام في الشفاعة للمسلمين ، وقضاء حوائجهم ، أو إسنادا لما يحدث له من إلهام أو كيفية يعلمها الله وظل قبول شفاعته في مكان خصوصيته ولا يمنع من ذلك كونه ميتا فإن الأرواح بعد مفارقة الأجساد دراكة عالمة بأحوال الأحياء " [1].

ويلتقي الطرفان في مسائل من بينها نبذ البناء على القبور وزيارتها والدعاء عندها وتعظيمها . إذ على الرغم من اختلاف العلماء المالكيين في هذه القضايا ، فإنهم يلتقون عند اعتبار البناء على القبور مكروها إلا ما كان من بناء خفيف للتمييز ، ويكرهون المبالغة في الزيارة ونثر المال عليها وتنويرها إلى غير ذلك . ويرى المولى سليمان في زيارة العوام لقبور الصالحين "أنها لا تخلو من سُوء مَقالاتٍ وظهورِ جَهالات فَمَنْعُ [العوامِّ] منها [واجب]"[2] .

وتلتقي المالكية في المغرب مع الوهابيين أيضا في عدم إنكار كل منهما لـ"كرامات الأولياء" : "فكرامة الأولياء لا تنكرونها فيما بلغنا عنكم، كيف وأنها أنكرتها المعتزلة وأثبتتها جميع أهل السنة" .

---

1) **المصدر نفسه** ، ص . 125 .

2) الطيب بن كيران ، **مرجع سابق** ، ص 3 .

وعلى الرغم من نقط الاختلاف والائتلاف ، فقد جاء الرد السلطاني - كما تشهد على ذلك قصيدة حمدون بن الحاج[1] أو رسالة ابن كيران - يحمل خطابا يبدي تعاطف المولى سليمان مع التيار الوهابي ، أو على الأقل حرصه على التظاهر بالمحاباة وعدم المعارضة . وهذا ما يحاول السلطان أن يعبر عنه بهذه الكلمات :

> " لقد سَرَّنا ما بلغنا عنكم من سيرتكم وشِيَمكم وأحوالكم في الزهد في الدنيا وإحياء الرسوم ... وهذاَ القدر كاف في هذه الرسالة دفعنا به أن لا تظنوا بنا أننا ممن ينحو منحى الاعتراض عليكم والإنكار ، لما اتضح لدينا قصدكم وخلوص طويتكم في الذب عن الدين " [2] .

وهو ما تبديه أيضا الأبيات الشعرية التي أثنى فيها المولى سليمان على الأمير سعود ، باعتباره أحيى رسوم الدين وسار على طريق السلف وأخلص للتوحيد :

حق الهناء لكم جيران ذي سلم ... وبارق واللوى والبان والعلم
سعود بعد سلام جاءك من ... غرب يسير لشرق ضائع النَّسَم
مخاطب لك باللسان من قلم ... إذا تسنى له تخاطب بفم
وإنه من سليمان وإنه باسم ... الله لازالت باسم الله تبنى الأمم
مذ لاحَ فينا سعودٌ ماحياً بِدَعاً ... قد أحدثتها ملوك العرب والعجم[3]

فهل هذا الرد يعبر بالفعل عن الموقف الحقيقي لمولاي سليمان أم كان مجرد خيار نظري أملته رغبة السلطان في المحافظة على علاقات ودية بين المخزن والوهابيين وتعامل دبلوماسي لتسهيل الحج الذي كان آنذاك يعيش أزمة منذ ثلاث سنوات ؟

---

1) توجد هذه القصيدة في ديوانه "**النوافح الغالية**" ... **مصدر مذكور** ، ص. 145-266 . وهي رد على الوهابية . غير أن هنالك من يشك في أن القصيدة نُظمت بأمر من السلطان معتبرين ذلك اختيارا من أهل فاس (عبد الله الحجامي "الحركة الإصلاحية بالمغرب" . **الثقافة الجديدة** ، السنة الثانية ، العدد 5 و6 ص. 84) . وفسر البعض الآخر أسباب هذا الشك بغياب الجواب السلطاني الذي حرره الطيب بن كيران والذي يوجد اليوم بالخزانة الحسنية مصنفا تحت رقم 24-64 ، وبغياب شروح الجواب التي صاغها الحوات ، (المنصور ، **المقال السابق**) . ذلك بأنه لو كان النَّصانَ موجودين ، لأمكن عقد مقارنة بينهما وبين محتوى القصيدة لتحديد مصدرها . غير أنه في نفس الصدد تبقى هناك فرضية واردة وهي أن محاولة التشكيك في القصيدة كان مصدره المناهضون للوهابية في المغرب الذين لم يكونوا يرغبون في إعطاء الموقف الرسمي منها طابع المحاباة الذي كانت تدلي به هذه القصيدة .

2) رسالة المولى سليمان إلى سعود بن عبد العزيز ، الخزانة الملكية بالرباط ، مخطوط 4624 .

3) **النوافح الغالية** ، ص . 145 .

يحتاج الجواب عن هذا السؤال إلى فحص رد السلطان ووضعه مابين النظر والتطبيق . وفي هذا السياق ، يجب التذكير بمجموعة من الإجراءات التي اتخذها السلطان المولى سليمان والتي كانت تعبر بالفعل عن موقفه من هذه الحركة .

لقد شهدت المرحلة الممتدة بين سنة 1803 (سنة دخول الأفكار الوهابية) وسنة 1811 (سنة صدور الجواب الرسمي)، إجراءات كانت لها دلالات معبرة تعكس حقا ممارسة هذه الحركة بالمغرب إبان حكم هذا السلطان . ففي سنة 1804 ، منع السلطان القبائل المجاورة للرباط من إقامة موسمهم بضريح سيدي يحيى بن منصور. وفي سنة 1806 ، أصدرَ رسالةً هامةً في تحريم "السماع" ومنعه تحت عنوان "**إمتاع الأسماع ، بتحرير ما التبسَ من حُكم السماع**" وهاجم فيها بعض الطرق الصوفية وما تلجأ إليه من استعمال بعض الطقوس في العبادة . ولم يكتف بذلك بل أمر مجموعة من العلماء بالتأليف في هذا السياق[1] . وفي سنة 1809 أزال الشاهد المنحوت والحجر المنقوش الذي كان فوق قبر والده[2] . ويدخل في السياق نفسه أيضا خطبته الشهيرة[3] التي وجهها لجميع خطباء المساجد بغية تطبيقها في جميع أنحاء البلاد . وهي عبارة عن دعوة تحمل خطابا يلح فيه السلطان على ضرورة التمسك بالسنة وعدم التساهل في البدع ، إذ هاجم من خلالها بعض الطرق الصوفية كالعيساوية[4] والجيلانية[5] معتبرا طقوسهم ضلالة . كما وجه أمره

---

1) من العلماء الذين أمرهم مولاي سليمان بالتأليف : قاضي الرباط محمد بن عاشور الرشاي وعبد السلام حركات السلاوي ، م. المنصور ، **المصدر نفسه** ص. 75).

2) م. المنصور : "الحركة الوهابية ..." **مقال سابق** ، ص. 175-192 .

3) يقدم لنا العربي المشرفي بعض جوانب هذه الخطبة في تحليله **للشمقمقية** ، مخطوط محفوظ بالخزانة العامة تحت رقم ج 24. ص 619 ، وأشار إليها الناصري في **الاستقصا** ، الجزء 8 ص 123 ، كما أورد نصها أبو القاسم الزياني في **الترجمانة الكبرى في أخبار المعمور برا وبحرا** ، تحقيق عبد الكريم الفيلالي ، طبعة غشت 1967 ص.466-475.

4) يعود نسب العيساوية إلى الشيخ أبي عبد الله محمد بن عيسى المعروف بالشيخ الكامل دفين مكناس . ويروي عنه أصحابه الكثير من الكرامات . وتحاكي هذه الطريقة بعض ممارسات الطريقة الرفاعية بمصر حيث تستعمل الدفوف والطبول والبنادير وغيرها . واشتهر أتباعها بشطحاتهم الخاصة وأكل الشوك وبافتراس البهائم حية واشتهرت جذبتهم في جميع أنحاء المغرب بصفتها وسيلة للفرجة والاستشفاء . (محمد الأموي ، "رائد السلفية بالمغرب ، مولاي سليمان"، **دعوة الحق** ، 1969-1970 ، عدد خاص ص. 119 .

5) الجيلانية ، نسبة إلى الشيخ عبد القادر الجيلالي المدفون في بغداد . أبو القاسم الزياني **الترجمانة الكبرى في أخبار المعمور برا وبحرا** تحقيق عبد الكريم الفيلالي طبعة غشت 1967 ص. 466-475 .

للمسؤولين لمنع هذه الطوائف من الاجتماع في المساجد وغيرها ونهى عن التجمعات في المواسم ، وحدد آداب زيارة الأولياء وحذر من المغالاة في ذلك معتبرا أنه من الغلو الكبير ابتهال أهل مراكش بهذه الكلمة "سبعة رجال" . فهل كان لسبعة رجال شيعة يطوفون عليهم " ؟ فمن الواجب "علينا أن نقتدي بسبعة رجال ولا نتخذ منهم آلهة لئلا يؤول الحال إلى ما آل إليه يغوث ويعوق ونسر"[1] . وأكثر من ذلك أن هذه الخطبة قد تجاوزت الوعظ والإرشاد وأصرت على تطبيق ما دعت إليه ذاهبة إلى أن الإخلال به يستوجب عقابا شديدا. وقد جاء في سياقها القول الآتي : "وها نحن عباد الله فقد أرشدناكم وحذرناكم وأنذرناكم . فمن ذهب بعد لهذه المواسم أو أحدث بدعة في سنة نبيه ، فقد سعى في هلاك نفسه" .

ومما يمكن أن يستخلص من نص هذه الخطبة هو ورود ذكر طريقتين (العيساوية والجيلانية) مع العلم أنهما لم تكونا الوحيدتين الموجودتين في المغرب . فهل كان اتخاذهما مثالا صدفة محضا أو كان نابعا من قصد يمكن أن يفهم منه أن السلطان وظف الحركة الوهابية لمحاربة بعض الزوايا التي كانت تشكل خطرا عليه أو للحد من نفوذها دون أن يكون ذلك يمثل تعبيرا عن مناهضة الطُّرُقية بشكل عام ؟

ويظل طرح هذه الفرضية واردا ، لأن السلطان المولى سليمان لم يمنعه تعاطفه مع الدعوة الوهابية من التعاطف - لاعتبارات سياسية - مع بعض الطرق بالمغرب كالتجانية التي كان بعض كبار حاشيته من مريديها ، والتي كانت على الخصوص تلتقي مع الوهابية على الأقل في عدائها للأتراك . الأمر الذي يسمح بالاعتقاد أن موقف المولى سليمان لم يكن نابعا من تشبعه بالأفكار الوهابية ولا من رغبته في القضاء على البدع المخالفة للدين؛ بل اتخذ هذه الحركة وسيلة لضمان بقاء سلطته ؛ على المستوى الخارجي بحكم أن هذه الحركة جاءت مناهضة للحكم العثماني ، وعلى المستوى الداخلي لكونها تمكنه من الحد من تسلط الزوايا .

---

1) يشير بذلك إلى قوله تعالى : ﴿وقالوا لا تذرن آلهتكم ولا تذرن ودا ولا سواعا ولا يغوث ويعوق ونسرا﴾ ، (سورة نوح ، الآية :23) .

وهكذا تكونت في المغرب، إبان حكم السلطان المولى سليمان ، حركة إصلاحية مستلهمة للمبادىء الوهابية . وتجاوب مع أفكارها بعض رجال النخبة مثل الأديب المؤرخ محمد أكنسوس الذي كان وزيرا وكاتبا لهذا السلطان وبعض علماء القرويين مثل الفقيه السلفي محمد بن المدني بن علي بن عبد الله . وأصبحت هذه الحركة فعلا تشكل "إيديولوجية "الدولة ، إبان هذه المرحلة .

إن تبني السلطان وبعض عناصر النخبة ورجال المخزن للحركة الوهابية لا يعني مع ذلك أن أفكارها وجدت إقبالا لدى العامة . بل على العكس من ذلك ، عرفت هذه الحركة كبوة بالمغرب كما واجهتها معارضة حقيقية . وبذلك لم يكن هذا البلد يشكل تماماً تربة صالحة لإنباتها حيث ساهم في تهميشها النسبي وفي ما آل إليه حالها بالخصوص ما يلي :

1 ـ الاختلاف بين المذهب المالكي الفقهي بالمغرب والسلفي العَقَدِي عند الوهابيين[1] ؛

2 ـ استعمال الوهابيين القوة لنشر مبادئهم أثار سخطا عليها في أغلب بُلدان العالم الإسلامي ، كما خلَّفَ في المغرب دعايةً مضادةً لهاته الحركة ؛

3 ـ تسرب أفكار الوهابية إلى المغرب عن طريق مصر : إذ يمكن فهم عداء المغاربة للوهابيين في أحد جوانبه ، انطلاقا من كون المغاربة تعرفوا على الوهابية في سنة 1803 عن طريق مواكب الحج التي كان عليها أن تستقر مرحليا بمصر قبل توجهها للديار المقدسة . وكانت مصر آنذاك معادية لهذه الحركة بحكم عدائها للدولة العثمانية . وعليه فالمغاربة تعرفوا أولا على سلبياتها من خلال الانتقادات التي وجهها لها المصريون ، فوصلت أصداؤها سلبية إلى المغرب منذ البداية وغدا موقف المغاربة منها غامضا ليتحولَ إلى عداوة سافرة .

---

[1] م . المنصور، **مقال سابق** ، يشير إلى الالتباس الواقع عند المفكرين المغاربة تجاه تحديد المنحى المذهبي للوهابية فيعتبرونهم تارة من الخوارج وتارة من المعتزلة . وفيما يخص مؤلف "**الاعتصام**" فهو ينسبهم إلى ابن حزم والضعيف يرى فيهم نواة لدين جديد .

وفي هذا السياق أيضا تندرج أقوال مبالغ فيها ، يمكن اعتبارها خيالية ، لبعض الحجاج المغاربة الذين زعموا أنهم لقوا في مكة صعوبات جمة ، أثارها الوهابيون في القيام ببعض الشعائر الدينية : فاعتبروا الوهابيين يعرقلون ممارسة ركن من أركان الإسلام الخمسة الأساسية ، الشيء الذي جعل العامة في المغرب ترى في الوهابية حركة مضادة في عمقها للإسلام[1] ؛

4 ـ عدم توافق هذه الحركة مع العقلية والتفكير المهيمنين في المغرب[2]. فإذا كان "المشرق يدعى بلد الأنبياء ، فالمغرب يعرف بأرض الأولياء". فالمجتمع المغربي موسوم بعمق بظاهرة تقديس الأولياء والصالحين وتنظيم المواسم حول قبورهم ومزاراتهم . وكان المغربي يعلق على الأضرحة وأوليائها آمالا كبيرة ، يتجاوز بها بعض أزماته ويستحمل بها مصاعبه . فإليها يلتجيء المريض للاستشفاء والحزين للتخفيف عن أزماته النفسية ، والفقير لطلب القوت ، والعاقر لطلب الإنجاب والمظلوم لرفع دعوته وطلب العدل ، وهيَ أيضاً مكانُ يلتجيءُ إليه كلُّ مَن أرادَ أن يَحتميَ منْ خَطر يتهدده (المزاوگة) . ومثل هذه الحركة ، التي تندد بهذه الممارسات تنديدا شديدا وتعتبرها مظاهر للشرك ، وتدعو إلى ضرب الأضرحة وتحطيمها ، تهز هذه العادات والتقاليد وتمس بمعتقدات المغربي وبقناعاته التي هي من جملة الثوابت التي يقوم عليها المجتمع المغربي . فكان من البديهي ـ والحالة هذه ـ أن تجد استنكارا ؛

5 ـ شعور بعض الفئات المميزة والمؤثرة داخل المجتمع المغربي بخطورة الوهابية وبضرورة مناهضتها ، ومن ثم تجند الشرفاء لتسفيه الوهابيين وإقصاء كل مصداقية عنهم ، باعتبارهم يعترضون على مفاهيم

---

1) يورد الزياني في "**تحفة النبهاء**". (مخطوط الخزانة العامة بالرباط تحت رقم K241) ، مثالا على شريف مغربي قام بحملة معارضة للوهابيين متهما إياهم بوضع عراقيل أمام الحجاج . فاستنطقه مولاي سليمان ، فتبين كذب أقواله.

2) تمارس الزاوية في مجموع بلاد المغرب ـ الخاضعة للمخزن أو التي هي في حالة "السيبة" ـ تأثيرا بالغا. فهي مقر للعبادات ومكان للتجمعات وملجأ للضعيف وهي الحكم الذي يفصل في نزاعات بعض القبائل وعنصر مؤثر بعدائه أو مساندته على المسار السياسي المخزني ، انظر :

A. Laroui. **Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain (1830-1912)**. Maspéro. Paris 1980, pp. 131-154.

"الشرف". إذ أن الوهابية بتشكيكها في "بركتهم" وبتحريمها للاستشفاع والتوسل، انتزعت منهم قوة التوسط بين الفرد والله : فهي بكل ذلك تضرب امتيازاتهم المادية والمعنوية وتقلص من نفوذهم وتضعف من مكانتهم الاجتماعية . وتفاديا لكل هذا ، كانت لهؤلاء ردود فعل قوية تستهدف بالدرجة الأولى القضاء على الوهابية في بدايتها الفتية ، وذلك حفاظا على مصالحهم. ونذكر في هذا السياق مشاركة بعضهم في انتفاضة فاس سنة 1820[1]. ولقد تبنت الطوائف ـ لهذه الاعتبارات ـ موقفا مماثلا تجلى في تمردات بعض شيوخها مثل أبي بكر أمهاوش[2] ؛

6 ـ ميل بعض العلماء والفقهاء إلى الموقف المعارض نفسه[3] .

فعلى الرغم من كون موقفهم لم يحسم فيه تماما وخاصة إبان صياغة الرد الرسمي في 1811 ، فقد أصر بعضهم على الاستمرار في مناهضة الدعوة الوهابية . وكانت هذه حالة محمد بن جعفر الكتاني بالخصوص، الذي اعتبر الوهابية حركة ترجع بالفكر العقدي إلى الوراء وتعمل على عدم مزج التصوف بالعقيدة الفقهية . وقد خصص مقدمة مؤلفه "سلوة الأنفاس" لانتقاد مبادئ الوهابية مستشهدا أحيانا بما ورد في رد الشيخ الطيب بن كيران في جوابه على الرسالة الوهابية من مواقف معارضة[4] .

وقد شكلت هذه الاعتبارات ـ في مجموعها ـ ضغوطا أضعفت بالفعل التأثير الوهابي في المغرب . ولم يكن اعتناق بعض مبادئها إبان حكم مولاي سليمان إلا لتحقيق أهداف سياسية . والواقع أن هذا السلطان كان يروم الحد من تأثير الزوايا وإضعافها ، وكان يسعى في الاحتماء بها من مشاكل يمكن أن تثار مع العثمانيين بصفة عامة وأتراك ولاية الجزائر بصفة خاصة . ومن ثم يحق القول إن الوهابية كانت إيديولوجية الدولة أيام مولاي سليمان

---

1) الزياني ، "**تحفة النبهاء**" . **المرجع السابق** .

2) كان جده من أتباع الطريقة الناصرية . واعتقد الأمازيغيون ببركته فاستغل ذلك لاستقطابهم وجمع كلمتهم ولإثارتهم بالتالي على السلطان وهزم القوات المخزنية . ويندرج في هذا السياق وقعة ضيان أو القباب التي قتل فيها مولاي ابراهيم وسجن مولاي سليمان . الناصري : **الاستقصا** ، ج 8 ص. 138 .

3) استشار السلطان مولاي سليمان العلماء سنة 1811 في قضية الحج وإرسال بعثة خاصة تطلع على أوضاع الحجاج وتقدم تصورا عن دعاة الحركة الوهابية . ونظرا لتحكم السلطان مولاي سليمان في أوضاع الوهابية بالمغرب وكشفه عن زيف ما يقال عنها ، لوحظ تراجع في موقف العلماء ، إلى حد ما . ويظهر هذا بالخصوص في موقف ابن كيران الذي ذهب إلى حد وصف الوهابيين بالمارقين . وجاءت الفتوى متساوقة مع أهداف السلطان في استئناف الحج مثلما جرى عليه التقليد . (مخطوط بالخزانة العامة في الرباط تحت رقم D 2753) .

4) محمد بن جعفر الكتاني "**سلوة الأنفاس**" ج 1 . ص. 15-66 .

والسنوات الأولى من العقد الأول من حكم السلطان مولاي عبد الرحمان، لاستجابتها للمتطلبات السياسية الراهنة . غير أنه فُرِضَ استبدالها بإيديولوجية أخرى ، وذلك بعد تطور الأوضاع السياسية وبالضبط سنة 1830. فاحتلال الجزائر حوّل الخطر على استقلال المغرب من الأتراك إلى فرنسا الغازية ، وبالتالي أفقد الوهابية المبررات التي كانت تجعل منها إيديولوجية لائقة .

فهل يمكن اعتبار الوهابية بالنظر إلى سبقها ، قاعدة أو على الأقل صورة ملحمية للفكر الإصلاحي في المغرب في ما بين سنتي 1844 و1912 ؟

إذا كانت الوهابية ـ بناء على العوامل التي حددناها أعلاه ـ قد عرفت كبوة في المغرب ، فإنه من المؤكد أن السلاطين الذين تعاقبوا على عرش المغرب بعد مولاي سليمان حاولوا أن يظلوا أوفياء للجانب الديني في ممارستهم لـ"الإصلاح" ، أو على الأقل أن يُبقوا على التأثيرات السلفية التي لا تتجاوز حد " الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر". وهكذا سار مولاي عبد الرحمان (1822-1859) على النهج نفسه الذي رسمه المولى سليمان لإحياء السنة وضرب البدع . وتشهد المراسلات التي بعث بها إلى شخصيات مختلفة أمثال قايد البحرية التجارية والعسكرية الذي تلقى أمرا من السلطان سنة 1825/1252 باحترام مواقيت الصلاة في المراكب وعدم نقل الكحول ولحم الخنزير ؛ كما يدخل في السياق نفسه الظهائر التي أرسلها إلى القايد المهدي الشرادي[1] والقايد العربي السعيدي في سنة 1836/1252 والتي تحث على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . كما بعث برسائل مماثلة لسائر عماله سنة 1841/1267 . ولقد احتفظ الفكر السلفي بالتوجه نفسه على امتداد حكم سيدي محمد بن عبد الرحمان (1859-1873) .

انطلاقا من هذه الواقعة ، يبدو أن هناك توجها سلفيا ـ حتى وإن لم يكن وهابيا بصفة مطلقة ـ قد صبغ الفكر الإصلاحي خلال هذه الفترة. ذلك بأن قراءة متأنية لهذه الظهائر تسمح باستنتاج أن هذه السلفية لم تكن

1) ابن زيدان : **إتحاف** ، الجزء 1 ، ص . ص 101-102 .

تتعدى الوعظ والإرشاد والنهي عن المناكر والابتعاد عن البدع . ومن ثم لم تكن تتحرك بتاتا ضمن آفاق مستقبلية . كما لم تكن تحمل أي بوادر لوعي نهوضي يعبر عن إدراك ضرورة التغيير. وإنما كانت منحصرة في ما هو ديني لا تتجاوز تطلعاتها الأزمة الدينية السياسية ـ مواجهة المستعمر بصفته غير مسلم ـ مثلما كانت عليه الوهابية في المشرق سواء بسواء . فمن أين إذن استمد المغرب هذا الوعي الإصلاحي ؟

2 ـ تأثير النموذجين المصري والعثماني :

كان كل شيء يدل على أن ممارسة "الإصلاح" في العالم الإسلامي ترتبط ارتباطا وثيقا بوعي النخبة بخطورة التهديدات الخارجية[1] التي أجبرت الدولة والمجتمع على امتلاك الوسائل الدفاعية الضرورية وفرضت إعادة تنظيم الواقع المجتمعي ـ السياسي القائم .

وفي حالة المغرب ، تعددت المعطيات التي تبين الدور الذي أدته التأثيرات المشرقية في المغرب في هذا الصدد . إذ تبيِّن الرسائل المتبادلة بين السلطان المولى عبد الرحمان ومحمد علي في مصر وحكام القسطنطينية، طبيعة العلاقات السياسية التي كانت تربط المغرب بهذه البلدان .

ففي غشت 1842 ، تلقى سلطان المغرب رسالة من السلطان العثماني عبد المجيد يؤكد فيها وثاقة الروابط القائمة بينهما ويعبر عن العلاقات الودية التي تربطهما كما يدعوه فيها إلى تطوير التعاون والتضامن بين البلدين لصد الأطماع الاستعمارية الأوربية[2]. فالإمبراطورية العثمانية أو "الرجل المريض" كانت بالفعل مهددة من قبل أوربا التي كانت تطمع في تفتيتها . إذ احتلت فرنسا الجزائر منتزعة إياها من أيادي الأتراك، فنتج عن هذا الاحتلال وانتقال هذه الولاية إلى حكم "الكفار" أن وَعَى المغرب بالخطر الذي غدا يهدد استقلاله ووحدته الدينية والترابية . والسؤال

---

1) يمكن مقارنة موقف هذه "النخبة" إلى حد ما ، بما جرى في أوربا في القرنين 18 و19 ، وهي الفترة التي استمال فيها فلاسفة الأنوار إلى صفهم حكاما نُعتوا بـ"الطغاة المتنوِّرين" .

2) وثيقة مأخوذة من المحفظة رقم 21 ، الخزانة الحسنية بالرباط . وهي رسالة موجهة من السلطان مولاي عبد الرحمان للقائد محمد أشعاش ، 29 جمادى الثانية عام 7/1258 غشت 1842 ، ويفهم من محتواها أن السلطان تلقى في السنة نفسها رسالة من عبد المجيد العثماني . وقد أدرجت فيها بعض أفكارها .

المطروح هو : ما علاقة هذا الوعي ، أو علاقة المحاولات الإصلاحية التي تبناها المغرب - في هذا السياق نفسه - بما كان يجري في تركيا ومصر من تيارات إصلاحية ؟

تُعتبر الرسالةُ التي وُجِّهَتْ إلى السلطان مولاي عبد الرحمان معبرةً في هذا الصدد :

> "... وبعد ؛ يكون في كريم علم مولانا أن الحاج عبد السلام أقلعي كنا وجهناه بالغنم للباشا محمد علي . فقد وصل مصر وتلاقى بالباشا ودفع له الغنم وفرح بها الباشا غاية الفرح حيث قبل واحدا من أولادها . وسأله عن مولانا وعن أمر المغرب ، وقال له : هل عند مولانا النظام ؟ قال له : نعم ! قال له : المعلمون مسلمون . قال للكاتب : أعطيه كتب النظام ... فأعطاه كتبا ...، ومنهم واحد طيب جيد غاية . وهذا الحاج عبد السلام يفهم في أمر النظام ، نطلب من مولانا هل نبعث الكتب أو نبعثها مع الحاج عبد السلام . وقال الباشا: أعط للحاج عبد السلام سيفا جيدا وكسوة ملف ومئة ريال ... "[1]

يثير هذا النص مجموعة من القضايا كما يسمح ببعض الاستنتاجات منها:

ما المعنى الذي يمكن إعطاؤه - في الواقع - للقول المنسوب إلى محمد علي : "هل عند مولانا نظام" ؟ فهل يعني بذلك القوة العسكرية فقط أو يعني به سياسة تنظيم الجيش على أسس حديثة ؟ هذا السؤال حول "المعنى" يمكن أن يظهر طبيعة الروابط والتماثلات أو الاختلافات الموجودة بين الإصلاحات العسكرية المنجزة في المغرب والشرق الأدنى ، حيث كان "النظام" قد تحول منذ هذه الفترة إلى مرادف لـ"الجيش المنظم والحديث"[2]. ذلك بأن الاحتفاظ بالمعنى الثاني ، ما دام الجواب كان بالإثبات ("فقال نعم") ، يَسمح بالاعتقاد أن المغرب قد شرع في تحديث الجيش قبل سنة 1848 غير أن هذه السَنة لا تفصلها عن هزيمة إسلي سوى أربع سنوات ، وقد أكد منطق الأحداث أن المغرب لم يكن يملك "نظاما" آنذاك .

---

1) ابن زيدان : **إتحاف** . ج 5 ، ص 154-155 . والرسالة كتبها على ما يبدو أحد مبعوثي السلطان إلى مصر .

2) **النظام** : لغة هو الترتيب والتنظيم ، من فعل "نظَّم" واصطلاحا هو : "العسكر" ، أي جيش منظم على الطريقة الأوربية ، ويمكن أن يرجع هذا المعنى إلى "التنظيمات" التي هي جمع "تنظيم" الذي يكاد يكون له معنى "النظام" ، والذي يدل على حركة إصلاحية في تركيا .

وبما أن الرسالة الموجهة لمولاي عبد الرحمان مؤرخة بسنة 1848 ، أي في مرحلة تالية لهزيمة إسلي ، التي ما زالت حاضرة بكل حيثياتها في أذهان المغاربة ؛ مرحلة لم يكن فيها أي تطبيق لـ "النظام" - بمعناه الصحيح - في البلاد ، فمن الممكن التساؤل : هل كان إرسال أقلعي مبعوثا إلى مصر أمرا مرتبطا بحاجة السلطان الماسة لإنشاء جيش منظم على الطريقة الأوربية؟ يتأكد هذا الافتراض بالفعل إذا أدركنا أن المبعوث المغربي نفسه - عبد السلام أقلعي - يعتبر خبيرا في الميدان العسكري "النظام" .

وبالإضافة إلى ذلك ، تثير الرسالة تساؤلا آخر هو متى وكيف أرسلت إلى المغرب المؤلفات التي يشير إليها هذا النص ؟ ذلك أن الجواب على السؤال الأول يمكِّن من تحديد تاريخ لبداية الإصلاح في المغرب ؛ كما أن تأكيد توصل المغرب بتلك المؤلفات يدل على أن النهج الإصلاحي المُتَّبع في هذا البلد قد استلهم مباشرة من الشرق الأدنى[1] .

وإذا كان من الصعب إثبات وصول جميع الكتب المذكورة إلى المغرب، فإن ما يمكن تأكيده هو أن مولاي عبد الرحمان قد تلقى من مصر مُؤلَفين فعلا هما : "**القوانين الداخلية المتعلقة بمشاة العسكر الجهادية**"[2] و"**تعليم النفر والبلق**"[3] . وقد تُرجم المؤلفان من التركية إلى العربية وطُبعا بمصر ، الأول في سنة 1835/1251-1836 ، والثاني سنة 1842/1258-1843 .

ويتضمن المؤلف الأول القوانين الداخلية الخاصة بالمشاة التي سنها الخديوي . وهوَ ينقسمُ إلى جُزأيْن متميزَيْن ، خُصِّصَ الأولُ لتحديد وظائف كل فرد ومواصفاته في التراتبية العسكرية . واهتم الثاني بمختلف مظاهر الحياة اليومية للجندي مثل التنقلات والانضباط والسلوك والتأديب والرُّخَص والسكنى ... إلخ . كما يحتوي على إشارات لتعليمات وقوانين لا تهم حياة الجندي داخل الثكنة فحسب ، بل تتعلقُ أيضاً بحياتِه الخاصَّةِ بشكل عام .

---

1) تساهم الكثير من العناصر في إحداث التقارب :
- وجود الأزهر بالقاهرة والقرويين بفاس سمح بإقامة علاقة خاصة بين البلدين حيث كانت هنالك مجموعة من العلماء والمفكرين يتبادلون الآراء والمواقف .
- الموقع الجغرافي للبلدين : فإذا كان المغرب يشكل البوابة الغربية للبحر الأبيض المتوسط فإن مصر بوابته الشرقية وهو ما جعل إقامة العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين أمرا طبيعيا .
- كون مصر محطة أساسية للحجاج المغاربة قبل توجههم إلى مكة .

2) يوجد على شكل مخطوط وهو مذكور في تصنيف المنوني، فهارس مخطوطات الخزانة الحسنية ج 1 . الخاص بالخزانة الملكية الرباط : والطبعة التي تمكنا من الاطلاع عليها سحبت في 12000 نسخة سنة 1835 بديوان الجهادية المنصورة الكائنة بمحروسة مصر .

3) يمكن اعتبار أن المؤلف الأول كان من بين المجموعة التي أرسلت إلى السلطان مولاي عبد الرحمان في حين يبقى الثاني موضع شك . إن المؤلفين يوجدان بالمكتبة الملكية كمخطوطين . فمن الممكن التساؤل في هذا السياق حول ما إذا كان المغرب توصل بالمجموعة بكاملها في بداية الأمر على هذا الشكل .

وفيما يلي محتوى المؤلف الأول : القوانين الداخلية المتعلقة بمشاة العسكر الجهادية :

	القوانين	موضوعاتها
القسم الأول	169-148[1]	بيان الخدمات والمرتبات التي عهد بها للصولقود أغاسي كنظافة "القشلة"
	187-170	تحديد مسؤوليات ومهام الباش شاوش كالتحقيق في الأشياء أو ما يتعلق بأمور التعداد والألبسة والعلوفة
	211-188	الخدمات العمومية المتعلقة بالشاوشية مميزا بين وظائف ضباط الصف الأول والثاني ومميزاتهما
	218-212	الخدمات المتعلقة بأمناء البلق
	258-219	الفرائض العمومية المتعلقة بالأونباشية
	265-259	ترنبطجية والجورجية وموسيقييهما
	268-266	بيان القواعد المتعلقة بمراسم الاستقبال والاحتفالات الخاصة بكل رتبة
	302-269	القوانين المتعلقة بالتأديب
	307-303	في بيان خدمات أمين الحملة
القسم الثاني	324-311	ترتيب الصفوف ـ التدريب ـ النظام ـ مدارس الجنود
	335-325	الوظائف العسكرية الموازية
	344-336	التفتيش
	357-345	الرخص والإجازات
	388-358	المخالفات والتأديبات
	404-389	السكن وأوجه الحياة داخل القشلة
	413-405	إشكاليات الديون وضبط مصاريف الجيوش
	479-414	الحملات العسكرية ـ التحضير

1) يستهل المؤلف بالقانون رقم 148 دون الإشارة إلى الأرقام الأولى . وبما أنه ليس في الكتاب بتر ، فهذا يحمل على الظن أن قانون النظام جاء في مجلدات متعددة ، لم يكن هذا إلا إحداها . وبما أنه متعلق بموضوع المشاة ، فقد ابتدأ بقانون رقم 148 . وإذا كان هذا التخمين صحيحا ، فإن هذا المؤلف كان من الخمسة والثلاثين التي أشارت إليها رسالة محمد علي السابقة . وبذلك تكون جميع هذه المؤلفات قد وصلت إلى المغرب .

أما المؤلف الثاني ، "**تعليم النفر والبلق**"[1] ، فيتعلق بالتشريع والتعليم العسكري . ويتضمن قانونين أساسين ، ينقسم أولهما إلى فرعين:

1 ـ تنظيم "طابور" : الذي تُنوول في 13 فصلا لشرح "وضعية الراحة" وترتيب الصفوف مع تحديد المسافة التي يجب أن تفصل الجندي عن الآخر والصف عن الصف .

الفصول	المضمون
14 - 24	الضباط والملازمون في الطابور
25 - 29	الضباط العرفاء
30 - 32	موقع الجوقة العسكرية
33 - 39	موقع حاملي الرايات
40 - 41	موقع باش دليلات

2 ـ تدريب الجندي :

أ ـ جزء خاص بالأسلحة العامة للتدريب العسكري :

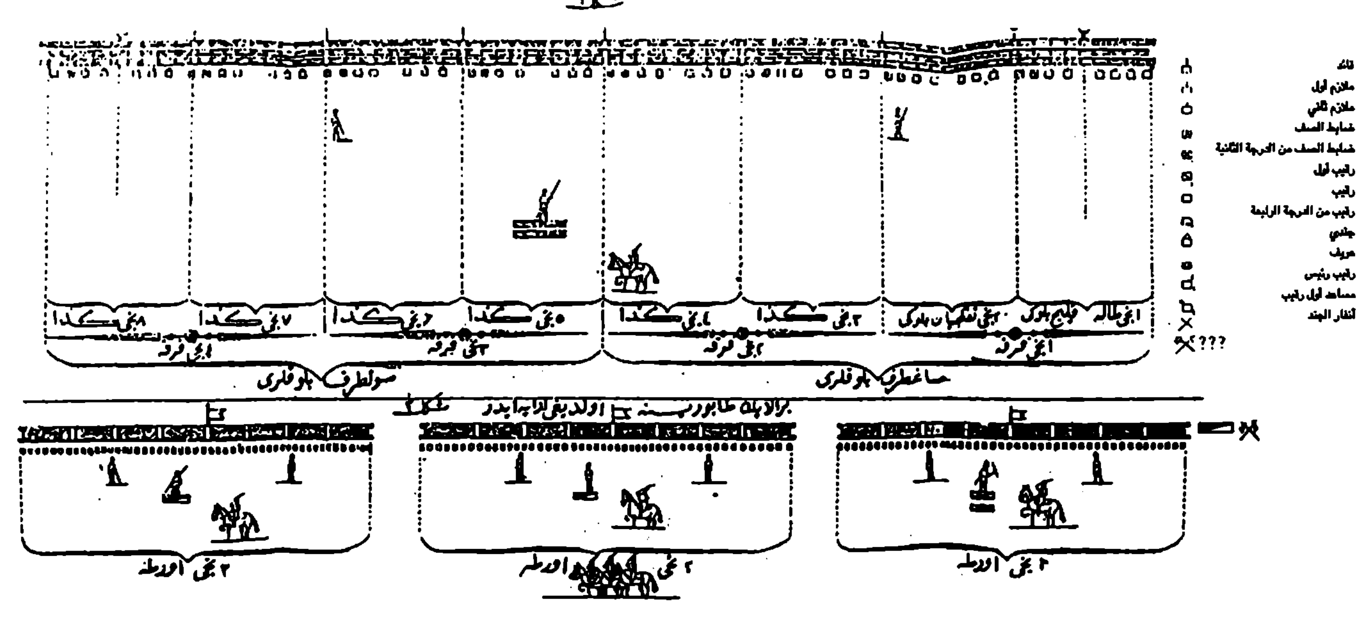
- ـ تدريب الفرق ؛
- ـ تدريب الضابط ؛
- ـ تدريب ضابط الصف ؛
- ـ تدريب الملازم ؛
- ـ مشية الجندي ؛
- ـ حركة الصف ؛
- ـ تغيير الاتجاه ، المشي بالدائرة ؛
- ـ تغيير الاتجاه خلال المشي ؛
- ـ الصف إزاء الضابط القائد .

ب ـ تدريب البلق في دروس ستة :

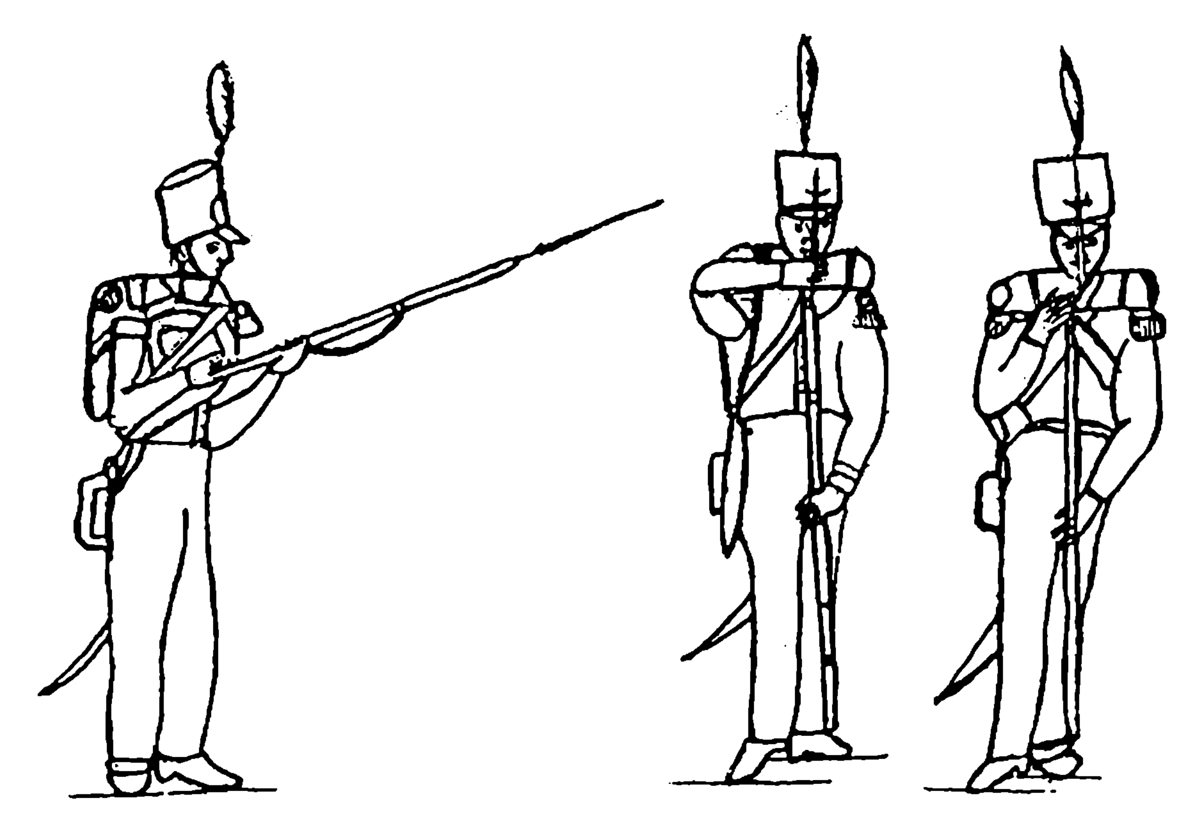
- ـ تنظيم الصفوف ؛
- ـ إعداد السلاح ؛
- ـ سير الجنود المسلحين ؛
- ـ الطابور والبلق ؛
- ـ تكوين البلق ؛
- ـ تصفيح البلق ؛

وقد أرفق هذا المؤلف بملاحق تبين مجموع طرق التدريب ، ندرج من بينها الرسوم التالية :

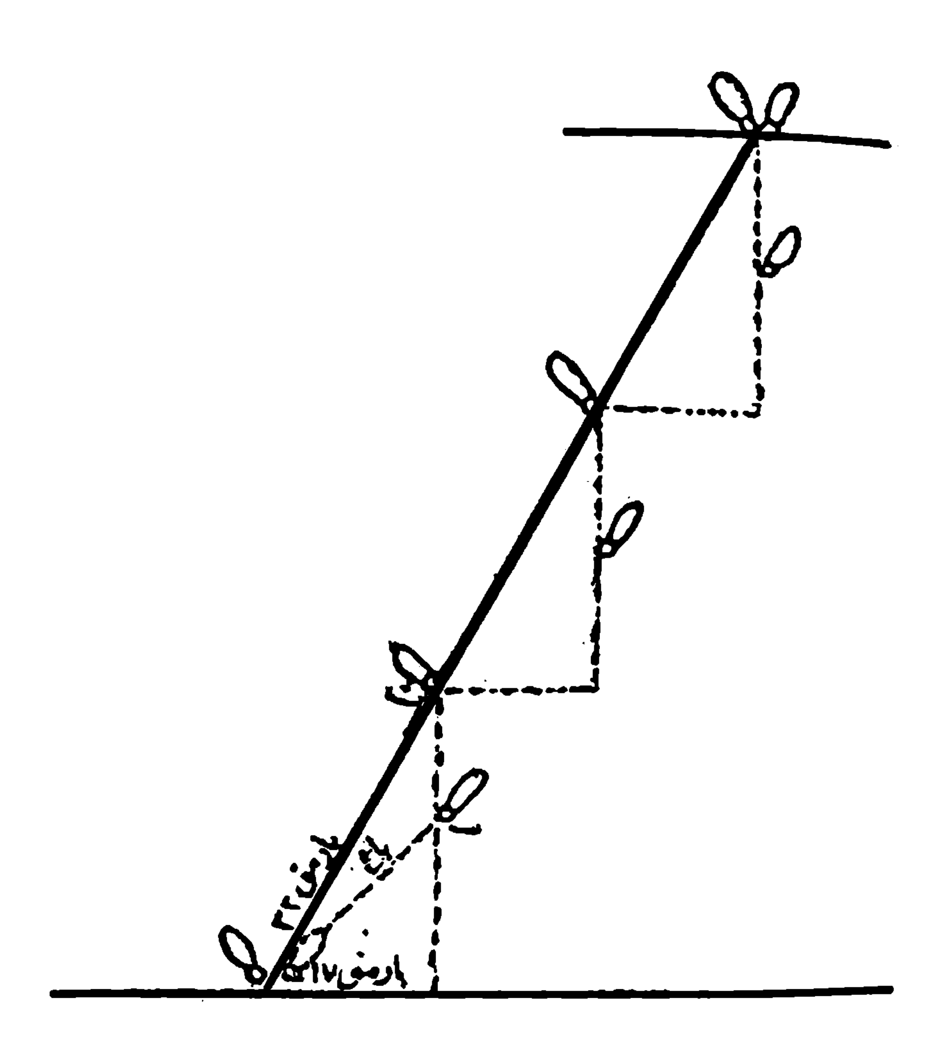
1) تُرجم إلى العربية ، وطبع في دار الطباعة المصرية في 1851/1268 .



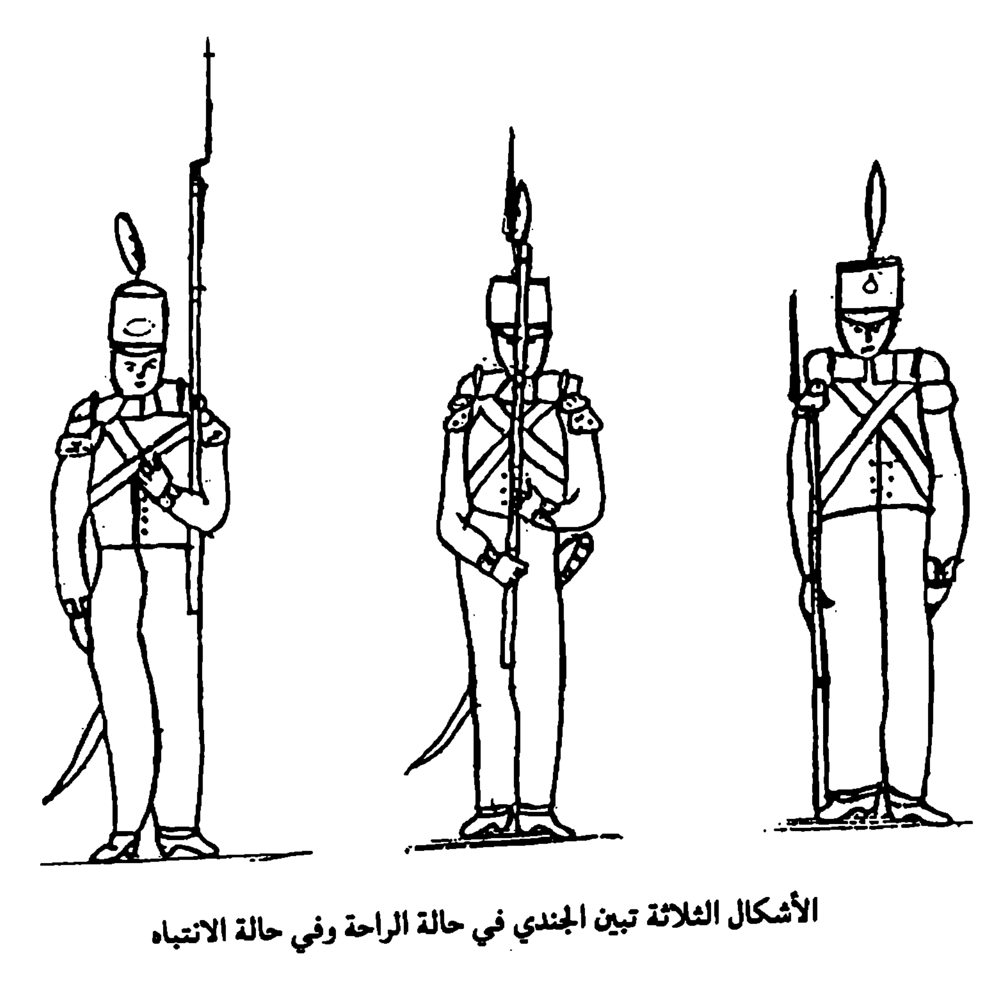
هيكلة الفرقة العسكرية حسب المناهج الحديثة للنظام



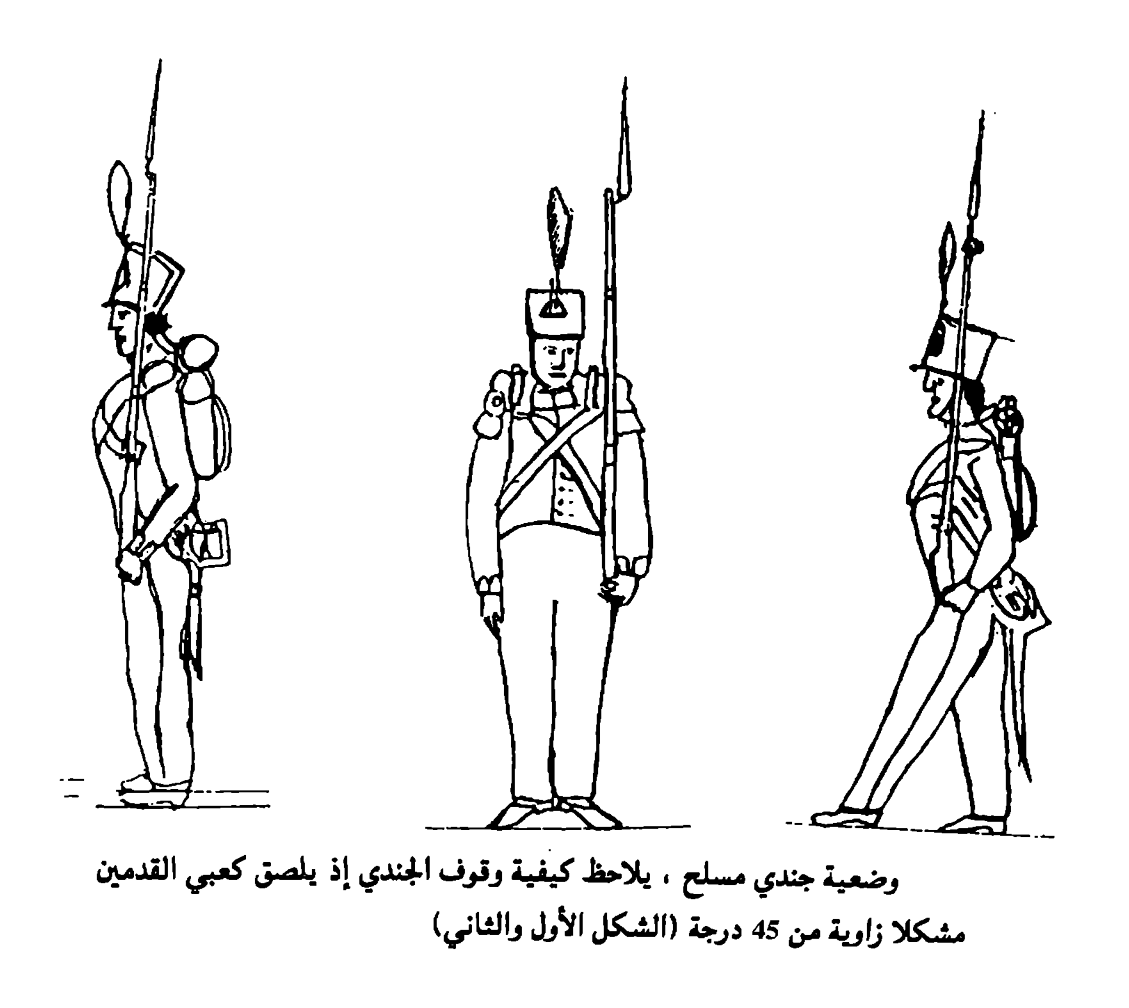
التحكم في البندقية ، ثلاث حالات حسب البند رقم 185 المتعلق بتكوين الجندي



طريقة المشي العسكري



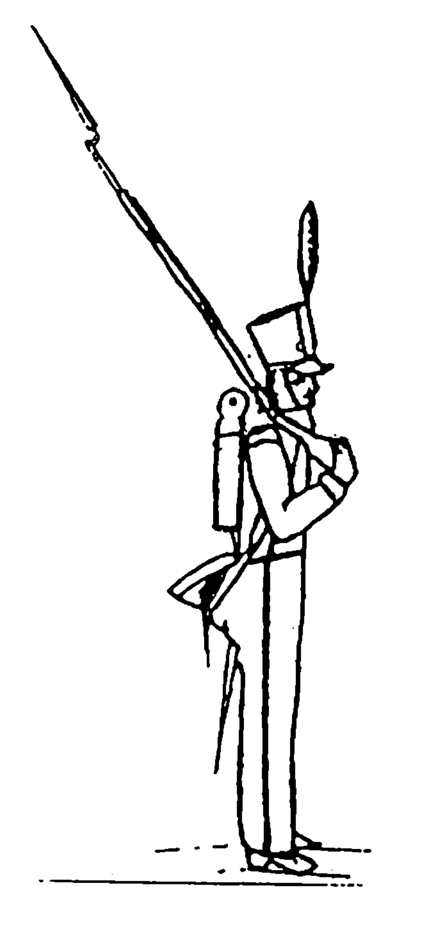
الأشكال الثلاثة تبين الجندي في حالة الراحة وفي حالة الانتباه



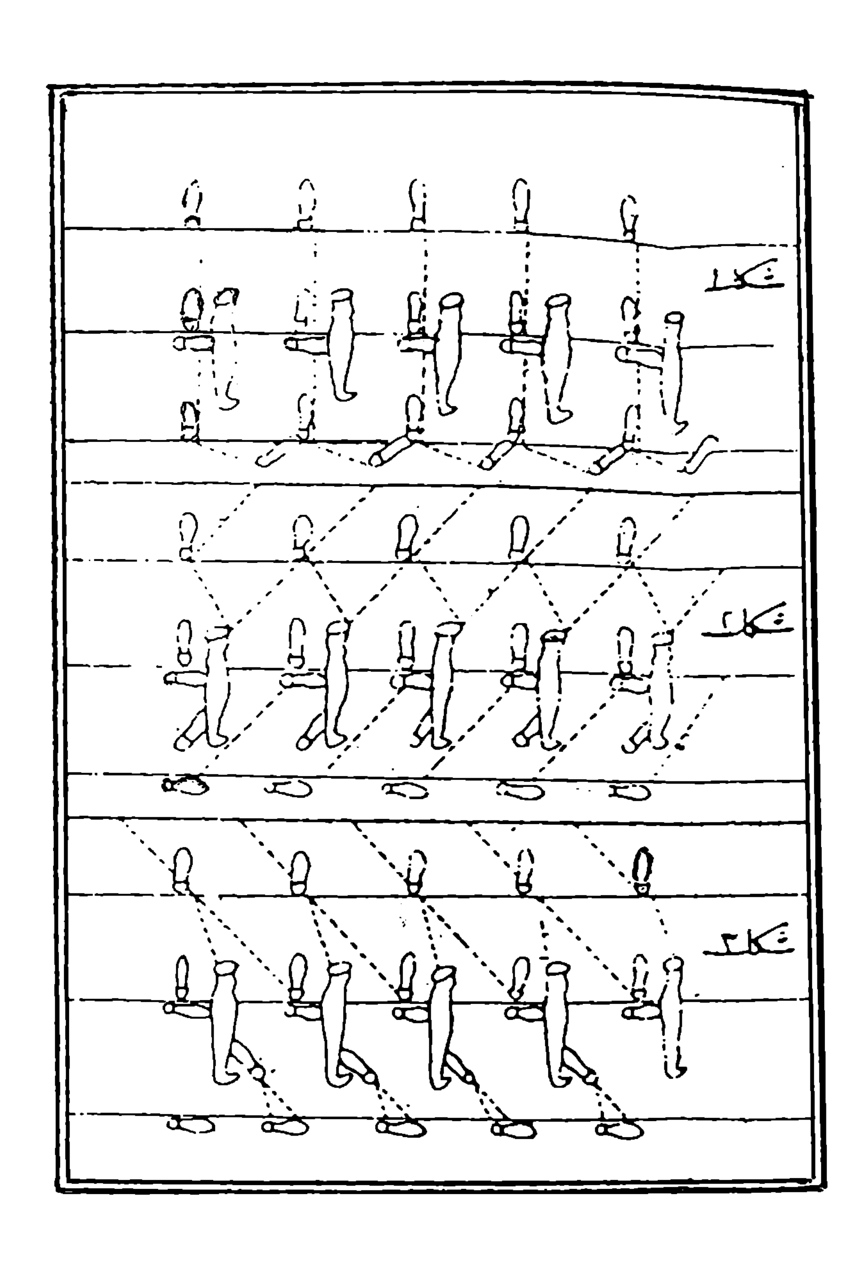
وضعية جندي مسلح ، يلاحظ كيفية وقوف الجندي إذ يلصق كعبي القدمين مشكلا زاوية من 45 درجة (الشكل الأول والثاني)



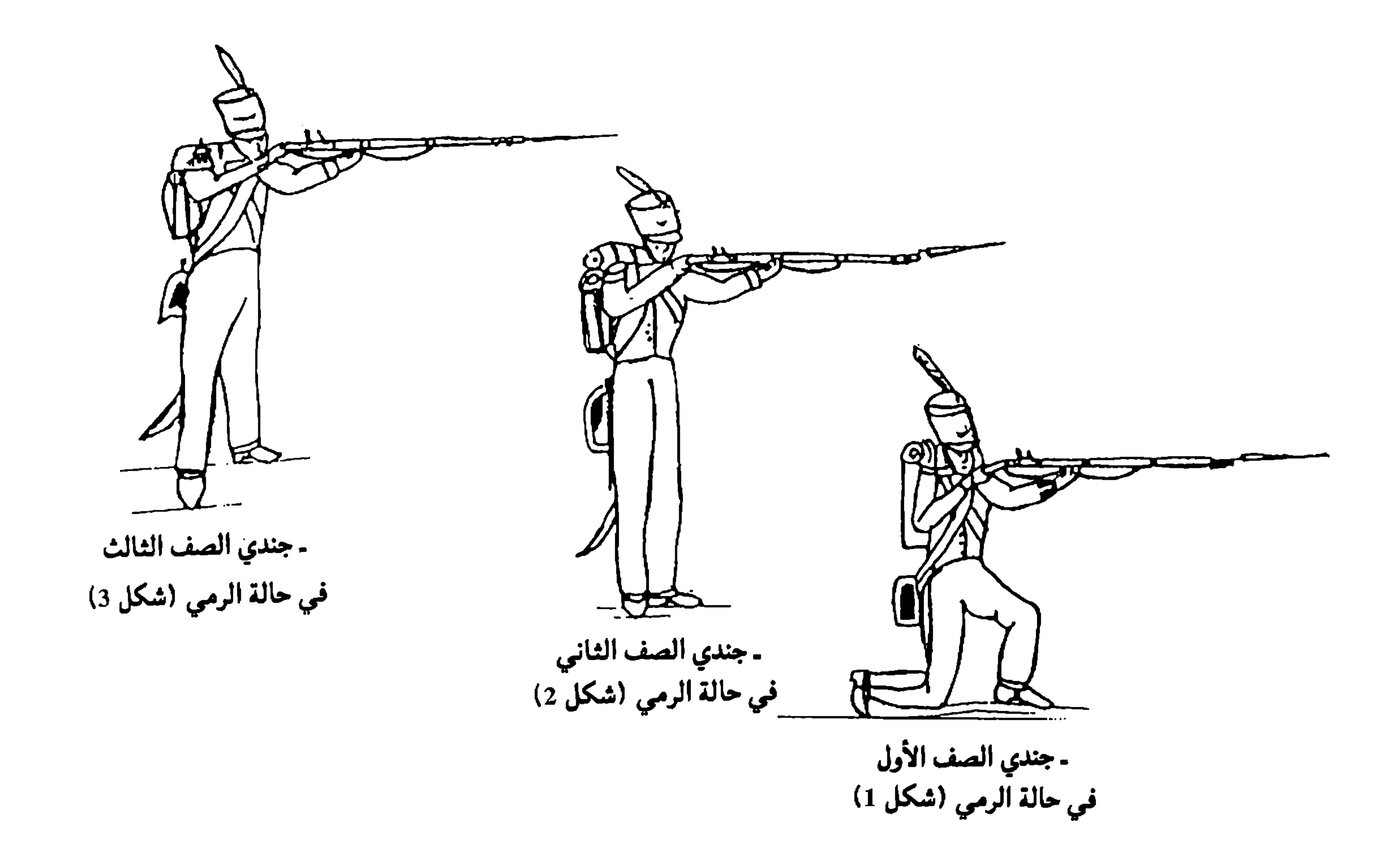
- عسكري سلاح على الأرض بند 154



- عسكري سلاح على الكتف بند 157-158



ثلاث نماذج تبين وضعية الأرجل في حالة الرمي



- جندي الصف الأول
في حالة الرمي (شكل 1)

- جندي الصف الثاني
في حالة الرمي (شكل 2)

- جندي الصف الثالث
في حالة الرمي (شكل 3)

لكن هناك قضية تظل في حاجة إلى توضيح ، هي : ما الداعي إلى ربط المقاربة بينَ رسالةِ مُحمد علي التي أوردَها ابنُ زيدان والمؤلفات التركية المتعلقة بـ"النظام" ؟ .

لم يكن "النظام" المطبق في مصر ، في صلبه ، إلا أحد الإصلاحات السائدة والمطبقة منذ أمد بعيد في الإمبراطورية العثمانية، ولذلك لا غرابة في أن تكون هذه المؤلفات قد أرسلها الخديوي إلى المغرب وليس من القسطنطينية مباشرة .

فلقد ربطت المغرب ومصر علاقات قديمة عرفت تبادل الطلبة والأساتذة بين القرويين والأزهر . إذ اعتاد العلماء المغاربة زيارة الأزهر ومخالطة علمائها والتنقيب في "عاصمة الإسلام الفكرية" ، على غرار ما يقوم به علماء المغرب العربي بشكل عام ، عن المخطوطات النادرة لإغناء بلدانهم الأصلية فكريا . فكان "رواقهم بالأزهر أكثر الأروقة اكتظاظا وحيوية بل أكثرها رواجا"[1] .

وكانت مصر دائما محطة يلتقي فيها حجاج بلدان المغارب . وهي عندهم محطة أساسية قبل الوصول إلى مكة والمدينة . فهي بذلك، شبيهة بمكانة القدس عند بعضهم . وكان هؤلاء الحجاجُ يطولُ بهم المقامُ أحياناً في هذا البلد ، مما كان يتيح لهم الفرصة للدخول في علاقات مع المصريين والتأثُّر بما يروج هناك من تيارات فكرية أو سياسية . وهكذا غدا "موكب الحج" ، الذي غالبا ما كان يرأسه أحد الأمراء، وسيلة ناجعة لنقل الأفكار إلى المغرب . فالموكب ، إضافة إلى دوره الديني ، كان يقوم بما يمكن

1) ألقى العالم محمد الفاسي التاودي محاضرات بالأزهر ، أثناء مروره بالقاهرة في طريقه للحج سنة 1767-1768 ، وأيضا في السنة التالية لها ، أي 1768-1769 ، انظر :

L. Valensi, **Le Maghreb avant la prise d'Alger (1790-1830)**, Paris, 1969, pp. 91-92 .

أن تقوم به بعثة دبلوماسية[1] . فكانت تقام له استقبالات رسمية تسمح للحجاج المغاربة بالتعرف على مستوى التطور الحضاري المصري وتقويمه، وتمكنهم هذه الفرص من تكوين تصور وترويج أفكار[2] وتبادل مراسلات[3] .

3 ـ الدوافع المباشرة للإصلاح

لا تُطرَح مشكلة "الإصلاح" صدفة ، ولكن تثيرها أحيانا تناقضات داخلية يتحتم حلها للمحافظة على توازنات المجتمع ؛ أو تكون نتيجة نمو قوة جديدة تفوق القوات الاجتماعية القديمة ، فتنزع بالتالي إلى تحقيق منجزات على المستوى الدولي . وهذا شأن الإصلاحات التي اشتهر بها في أواخر القرن السابع عشر وطوال القرن الثامن عشر بأوربا ، بعض الملوك الذين تلقبوا بـ"الطغاة المتنورين". وتطرح مشكلة "الإصلاح" كذلك ، حينما يغدو مجتمع ما عرضة لخطر يتهدده بالإبادة من الخارج ، مما يحتم خلق القوة الجديدة المنافسة والكفيلة بدفع الخطر . وهذا مايطرح في عمقه ضرورة إعادة النظر في كل أجزاء المجتمع [القديم] ومكوناته ـ بما في ذلك قوته الدفاعية الموروثة ـ لاستخدامها في الحصول على النتيجة المنشودة . هذا هو الإصلاح، وهكذا كان شأنه في العالم العربي الإسلامي إبان القرن الماضي .

حدث هذا في الشرق ، حيث لم تبدأ بوادر الوعي بالحداثة في التبلور إلا بعد الاصطدام بأوربا والاحتكاك بتفوقها البَيِّن ، وهو ما حصل في

---

1) بعث المولى سليمان ابنه سنة 1811 إلى مصر ، حيث استقبله محمد علي باشا بحفاوة كبيرة . ثم بعث السلطان مولاي عبد الرحمان بعثة ثانية . كان على رأسها ابناه سليمان والرشيد وهي التي أرْسَتْ بمرسى الإسكندرية في شهر غشت من سنة 1849 ؛ كما كانت بعثة أخرى سنة 1858 . (انظر في هذا الشأن : محمد مزين . **تاريخ العلاقات المغربية المصرية، منذ العصور الحديثة حتى عام 1912** ، الدار البيضاء ، 1982 ، ص . 61) .

2) بعد أن عاد ابن مولاي عبد الرحمان من مكة ، عمل على إدخال أفكار محمد علي الإصلاحية ، ومنها ظاهرة الاحتكار و"النظام" ، إلخ ... (م. مزين : **نفسه** ، ص 142) .

3) م. مزين . **نفسه** ، ص . 237-242 ، حيث توجد إشارات إلى بعض الرسائل المتبادلة من البلدين .

المغرب ، حيث لم يبدأ النظر إلى المستقبل بتساؤل وتوجس إلا مع الاصطدام بأوربا واكتشاف تفوقها وتقدمها . فمتى تولد هذا الشعور في المغرب ومتى وقع إدراك ضرورة التغيير والإصلاح بالضبط ؟ هل حدث هذا بعد سنة 1830 (احتلال الجزائر) أم بعد سنة 1844 (هزيمة إسلي) أم بعد حرب تطوان (1860) ؟

أ ـ انعكاسات احتلال الجزائر (5 يوليوز 1830)

يشكل احتلال الجيش الفرنسي للجزائر يوم 5 يوليوز 1830 ، بمعنى من المعاني ، بداية عهد جديد وتحولا تاريخيا ليس للجزائريين فحسب ، بل للمغاربة أيضا. إذ قال قنصل فرنسا في طنجة ، إن بلوغ نبأ هذا الاحتلال الذي نقلَه يهودة بن عليل (Benoliel Judah) ، ممثل السلطان في جَبل طارق قد "أصاب عامة العرب المسلمين بالذهول"[1] .

وعموما خلفت كارثة احتلال الجزائر وقعا مدويا داخل المغرب وأصيب المغاربة بخيبة أمل قوية ، وذلك لما كان يحمله هذا الحدث من دلالات سياسية ودينية . فهو احتلال "أعداء الله" لجزء من "دار الإسلام". وهكذا صار الهمُّ واحداً ، هو البحث عن كيفية صيانة الكرامة وحفظ الكيان، وذلك بعد أن أدرك المغاربة بسرعة الأخطار التي تهدد استقلالهم من جراء استقرار قوة أوربية استعمارية على الواجهة الشرقية المتاخمة لحدودهم[2] ساعية في نشر قيمها وتحقيق أطماعها الترابية[3] .

---

1) A. E. P. CP. 3, 13 Juillet 1830
2) L.Valensi, op. cit., p. 92 "Le Maghreb se considère comme une marche de l'Islam, Alger se nomme "boulevard de la guerre sainte" et Tunise "la bien gardée, cité de la guerre sainte". Que des flottes chrétiennes soient annoncées, et les tribus marocaines se portent au rivage pour faire reculer "l'infidele"."
3) P.H. de Cossé Brissac," Les rapports de la France et du Maroc pendant la conquête de l'Algérie (1830-1847)", H . XIII, Fasc. II, 1931, p. 35.

وبالرغم من تردد المخزن في التدخل المباشر في الصراع مع فرنسا ، إذ كان ميزان القوى لصالح المحتلين ، فإنه وجد نفسه في الواقع مدفوعا شيئا فشيئا دون خيار إلى نهج المواجهة المسلحة والدخول في سلسلة من الاشتباكات مع المحتل .

ب ـ مبايعة أهل تلمسان لمولاي عبد الرحمان

بدأ مسلسل إعلان هذه البيعة بما اتخذه سكان تلمسان من إجراءات لدى مولاي عبد الرحمان ، فطلبوا منه بواسطة عامل وجدة ، القائد أبو العلاء إدريس بن حماد الجراري ، أن يقبل "بيعتهم"[1] ويجعلهم تحت سلطته ثم عيّنوا في مرحلة تالية جماعة منهم للوفادة على هذا السلطان وتأكيد طلبهم[2] .

ويشير الناصري[3] إلى أن مولاي عبد الرحمان أبدى قبوله لهاته البيعة ، غير أنه ارتأى مراعاة للتقاليد أن يبني موافقته على نص شرعي ، فعرض الأمر على علماء فاس . فكان هنالك من "أفتى بنقيض المقصود ، و[كان] هنالك من رخص"[4]. ولكن أغلبيتهم أبانت عن عدم الموافقة على طلب أهل تلمسان .

ولم يكن رفض العلماء لهاته البيعة منبعثا من تحليل واقعي لميزان القوى القائم آنذاك ولا لطبيعة العلاقات التي كانت تربط بين فرنسا والمغرب حينها ، كما لم يكن يستند إلى أي معطى واقعي مماثل كالصراع على السلطة التي كانت تعرفه تلمسان بين الأتراك والجزائريين ، بل كان الرفض

---

1) البيعة في النص القرآني سورة الفتح ، الآية : 10 ، والآية :18 ـ سورة التوبة ، الآية :111 ؛ عبارة عن عقد على الأمة واجب الطاعة ومايتبع ذلك من التزامات وواجبات مقابل التزام "الإمام" بتحقيق الأمن الداخلي والخارجي وصلاح أفراد المجتمع بصفة إجمالية. انظر البيعة بتفصيل:

A. Laroui, **Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain (1830-1912)**, Maspéro, Paris, 1980, pp. 71-76

2) يسجل ابن زيدان في "**إتحاف**"، ج 5 ، ص. 25 ، أنهم التزموا بتقديم الوسائل الضرورية لنصرة الجزائر من المال والسلاح بينما لا نجد أية إشارة لهذا التعهد لدى الناصري .

3) الناصري : **الاستقصا**، ج 9 ص. 27-33 .

4) **نفسه** .

يقوم بالدرجة الأولى على اعتبارات دينية تقليدية ، هيَ أن أهلَ تلمسان كانوا ملتزمين ببيعة السلطان العثماني . ولم يكن السلطان مولاي عبد الرحمان يرضى بأن يعتبر قبوله لهاته البيعة التلمسانية تجاوزا لبعض التقاليد السياسية المتبعة[1] .

ولذلك فما أن أكد التلمسانيون أن ولايتهم لم تعد تابعة للباب العالي وأن حالتها الداخلية تستدعي اللجوء إلى إمام آخر غير السلطان العثماني وتسمح به شرعيا ، حتى قبل السلطان مولاي عبد الرحمان بيعتهم . فرشح إبن عمه وصهره مولاي علي بن سليمان للخلافة عنه[2] ، وكان يبلغ من العمر 15 سنة فقط ، وزوده بمستشار هو القايد إدريس الجراري العامل السابق لوجدة . كما وضع تحت إمرتهما جيشا مختارا من "الوداية" و"العبيد" وفرقا من قبائل الحياينة وشراگة وأولاد جامع .

فردت فرنسا على هذا برسالة تهديد تكلف بها نائب قنصلها بطنجة ، دُولَبُورْطْ (Delaporte) ، الذي أحاط السلطان علما بأن "الوسيلة الوحيدة التي يمكنه بها أن يحافظ على العلاقات الودية التي جمعته إلى [ذلك الحين] بفرنسا هي الإخلاء العاجل لتلمسان والوعد القاطع بالامتناع مستقبلا عن كل هجوم جديد على الممتلكات التي سقطت بقوة السلاح في أيدي [فرنسا]"[3] .

كذلك مارست فرنسا ، في هذا السياق ، مجموعة من الضغوط على السلطان مولاي عبد الرحمان . فأرسلت ، مثلا ، بارجة حربية رست بطنجة تهديدا للمغرب ؛ وأوفدت بعثة دبلوماسية إلى مكناس سنة 1832 يقودها الكونت دومورناي (De Mornay) الذي ألح بدوره على الأخطار التي يمكن أن تهدد المغرب بسبب مساعدته للمقاومين الجزائريين ، الذين تمكنوا بالخصوص

1) يظهر ذلك جليا من خلال رد أهل تلمسان على رفض البيعة، نفسه، ج 9 ، ص. 28-29 .

2) انظر الرسالة التي بعث بها الوزير أبو عبد الله بن إدريس إلى القايد إدريس الجراري ، الاستقصا ، ج 9 ، ص. 29

3) A.E.P., CP, V. III , p. 155, le conte Sebastiani à Delaporte, Paris 19 octobre 1831.

من استرجاع تلمسان من الفرنسيين مؤقتا(1837)[1]. وتحت هاته الضغوط، اضطر مولاي عبد الرحمان إلى التراجع أو إلى التظاهر على الأقل بذلك .

ومع ذلك ، لم يتوان السلطان عن التشبث بالحقوق التي تخولها له بيعة أهل تلمسان ، وذلك على الرغم من أنه صرح لدولبورط (Delaporte) في 7 ماي 1830 بأنه يحرص على استمرار السلم مع فرنسا وبأنه لن يتدخل في صراعها مع الجزائر . بل ظل يذكر ، في السياق نفسه ، إذا كان السلطان مولاي سليمان ، لم يقبل ، في فبراير 1830 ، استسلام هؤلاء[2] ، "فإن العرب ، من قسنطينة وبلاد الجريد حتى تلمسان بايعوه سلطانا بعقد شرعي . وبما أن هؤلاء العرب مسلمون ، فقد دعاه واجبه الديني إلى قبول بيعتهم"[3] .

وإذا كانت بيعة أهل تلمسان للسلطان المغربي لم تنجح في استئصال شأفة الفرنسيين في هذا القطر من دار الإسلام ، فقد ظلت مع ذلك تحمل دلالات قوية :

* إذ شكلت حلقة مهمة في تاريخ العلاقات الفرنسية المغربية ؛ كما أنها أطرت هاته العلاقات وتحكمت في مسارها ؛

* إن هاته البيعة لاتنحصر قيمتها في أبعادها السياسية ، بل كانت لها دلالات دينية لما تحمله "البيعة" من مفاهيم وتفرضه من واجبات؛

* إن بيعة أهل تلمسان أعطت المغرب حقا في هذا البلد وجعلته يتشبث بهذا الحق ويدافع عنه لفترة طويلة و أكسبته بذلك تبريرا شرعيا للتدخل في القضية الجزائرية ؛

غير أن ملابسات الفترة والضغوط التي فرضتها فرنسا على السلطان والتي تعددت أشكالها ، أجبرت مولاي عبد الرحمان على الاكتفاء

---

1) خ. م. ر، رقم 21 ، الرسالة الموجهة من السلطان مولاي عبد الرحمان إلى القائد أشعاش بتاريخ 24 شوال 1253 (21 يناير 1837) .

2) A.E.P., C.P., Vol. III, p. 120
ويتعلق الأمر برد مولاي عبد الرحمان على رسالة لدولبورط مؤرخة بـ 31 يناير 1831 والتي اعتمدها لتقديم الاعتذارات على اختراق قواته لأراض أصبحت فرنسية .

3) **Ibid**, p : 179 .

بمؤازرة الجزائريين ومدهم بكل المساعدات المادية والمعنوية . ويتضح هذا الأمر جليا في المساعدات التي قدمها هذا السلطان للفارين منهم إلى المغرب أمام تقدم القوات الفرنسية[1] .

ج ـ الأمير عبد القادر الجزائري والجهاد :

تلبي مساندة السلطان المغربي للأمير عبد القادر مجموعة من المتطلبات القائمة وقتذاك . ذلك بأن تحرك عبد القادر الجزائري ضد الفرنسيين كان ذا بعدين ، ديني وسياسي . فقد اعتبرت الحرب التي شنها على فرنسا حرب جهاد ، حرباً مقدسة . فكان على مولاي عبد الرحمان ، بصفته أميرا للمؤمنين ، أن يناصر الأمير المجاهد[2] ؛ كما كانت مساندته واجباً . ومن جهة أخرى ، فإن أهداف الأمير السياسية كانت تتساوى والمرامي المغربية التي كانت تستهدف تحطيم الاستعمار الفرنسي في هذا القطر .

فبعد أن فشل السلطان في تدخله المباشر في القضية الجزائرية وجد في مساندته للأمير عبد القادر فرصة لممارسة واجبات دينية لم يقو على تحقيقها

---

1) تعددت المراسلات حول هاته المساعدة إذ وجه مولاي عبد الرحمان ، في 16 رجب 1261 رسالة إلى عامله بالعرائش بوسلهام بن علي أزطوط يأمره فيها بأن يمنح مهاجرا جزائريا اسمه الحاج مصطفى بوضربة 2000 قنطار من "الغاسول" وبوضربة هذا سليل أسرة معروفة بنشاطها التجاري منذ القرن الماضي ، هذه الرسالة مستخرجة من الوثائق العدد 2، 1975 ، ص. 41.
- وفي سنة 1846/1262 كتب السلطان إلى الطالب بوسلهام و إلى الحاج أحمد الرزيني يأمرهما باركاب محمد الأمين حم ومحمد الكوراني إلى الإسكندرية مع إعطائهما كسوة ملف، الوثائق العدد ،2 ، 1976، ص126 .
- وفي نفس المعنى وجه السلطان عبد الرحمان بن هشام سنة 1845/1262 رسالة إلى عامل تطوان الحاج عبد القادر أشعاش يأمره بإعانة رايس بحري جزائري إسمه الرايس حماني ، نفسه، ص. 165 .
- في 1845 بعث السلطان أيضا إلى عامل تطوان رسالة يأمره فيها باركاب مهاجر جزائري إسمه الحاج علي وأسرته في مركب مغربي ليلتحقوا بتونس مع مده بمساعدة مالية ، نفسه م. م. ص 52.
- في رسالة مؤرخة في 1845 يأمر السلطان القايد أشعاش بتهيء سكنى للحاج محمد بن الرواسب مجانا ويمده بخمسة عشر مثقالا إعانة له عن فقره .
- وفي نفس السنة يأمره أيضا بمساعدة أحمد بابا وأخيه والأعضاء التسعة لعائلتهما وترحيلهما إلى تونس على نفقة السلطان .

2) ينحدر عبد القادر بن محيي الدين من أسرة إدريسية شريفة انتقلت من موطنها الأصلي بتافرتيت (الريف الغربي) إلى معسكر بناحية وهران ، واشتهرت بالتدين، إذ حظي أبوه بمكانة مرموقة في وسطه بفضل علمه وورعه. فبعد غزو الجزائر بايعه بنو عامروقبائل غرابة قائدا ، ووعيا منه بالوضعية وبسبب تقدمه في السن فقد رفض وعين ولده عبد القادر . وحسب الناصري، فعبد القادر لم يكن هو الابن الوحيد أو الأكبر ولكنه اختير لكفاءته ومواهبه . وفي 22 نوفمبر 1832 نودي به "أمير العرب" ، ولأنه لا يمكنه العمل إلا باسم السلطان مولاي عبد الرحمان فقد سعى إلى انتزاع الاعتراف به كخليفة من هذا السلطان .انظر الناصري "**الاستقصا**"، ج 9 ، ص. 41-42 ، وكذلك De Cossé Brissac op. cit. p.67

سابقا. ذلك أن مساعدته للأمير "المجاهد" أتاحت للسلطان مولاي عبد الرحمان إمكان دعم مكانته الدينية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، والحد من الخطر الذي يمثله الحضور الفرنسي على حدود المغرب الشرقية .

ومن جهة أخرى ، فقد كان تحرك الأمير عبد القادر باسم السلطان، بصفته أميرا للمؤمنين وسليل الرسول، يسمح له في الوقت نفسه بمقاومة الفرنسيين والترك والقادة الجزائريين الآخرين[1] الذين كانوا لاينظرون بعين الرضى إلى شاب لا يتجاوز عمره الرابعة والعشرين يتولى قيادة المقاومة .

لم يترك عبد القادر فرصة تمر دون التعبير عن طاعته وإخلاصه للمولى عبد الرحمان من خلال الاعتراف به "خليفة" واستشارته في كل المواقف الكبرى[2] ؛ وذلك حتى يضمن الأمير لنفسه المساندة الكفيلة بتحقيق مطامحه ويزجَّ بالمغرب في الصراع المباشر مع فرنسا .

وقد تابعت الرعية المغربية بدورها ، وعلى وجه الخصوص قاطنة الحواضر (مثل سكان فاس وتطوان وسلا) والقبائل المتاخمة للحدود الجزائرية، تطورات مقاومة الأمير المسلحة باهتمام كبير . وكان الفرنسيون يراقبون تحركات المغاربة بحرص شديد . ومن ذلك ما سجله القنصل دونيون (De Nion) عندما قال :

> " من المؤكد أن حمل عبد القادر للسلاح ولَّد لدى المغاربة شعورا عبروا عنه بالتعاطف ، كما أدى إلى تصاعد واضح لنزعة التعصب . فتسابق المسلمون ، على كل المستويات ، إلى أداء الواجب الذي يفرضه عليهم دينهم للإسهام في إنجاح الجهاد . وكانت بعض الشخصيات البارزة ، مثل مولاي أحمد ـ أحد أبناء السلطان ـ والباشا البياز ، هي التي كانت تتلقى خطابات الأمير عبد القادر وتبعث إليه بأجوبة السلطان ، وهي التي تسهل أيضا مرور القوافل دون أدنى تستر، اللهم إلا ما كانت تفرضه ضرورة الاحتفاظ بالمظاهر "[3].

---

1) في ربيع 1836 أرسل الأمير عبد القادر سفارته إلى السلطان المغربي بقيادة سيدي السقاط حاملة هدايا ثمينة. وتلت ذلك سفارة ثانية في 1839 حاملة بدورها هدايا إلى السلطان مولاي عبد الرحمان .

2) عندما حاصر الأمير ، 1838 قلعة عين ماضي مقر شيخ الطائفة التجانية (بالقرب من الحدود الجزائرية المغربية) ، بعث السلطان له بأربع قطع مدفعية وقذائف من أجل وضع حد للمقاومة الشنبعة التي أبداها شيخ الزاوية .

3) A. E. P.. cp.. Vol. V. . pp. 202 - 204

فمن المغرب وبواسطة سلطانه ، كان الأمير عبد القادر يحصل بالفعل، على العتاد الضروري لمتابعة الحرب ضد الفرنسيين (من مدافع وبنادق وحراب وسيوف إلخ .) وتقدم رسالة مبعوثة من السلطان إلى القايد أشعاش فكرة واضحة عن المدى الواسع لهذا الدعم :

" خديمنا الأنصح ، القائد محمد بن عبد الرحمان أشعاش ، وفقك الله وسلام عليك ورحمة الله تعالى وبركاته . وبعد ؛ فيرد عليك صحبة حملته عشرة آلاف مثقال قد جعلها بعض العمال في سبيل الله إعانة للمجاهد السيد عبد القادر بن محيي الدين على جهاد العدو الكافر . تقبلها الله منهم . فوجه خمسة آلاف منها لبر النصارى تشتري مكاحل على المثال الوارد عليك صحبة حامله . فقيمتها ثلاث ريالات ونصف لكل واحدة والخمسة آلاف الباقية يشتري الثلثان منها وهو ثلاثة وثلاثون مائة وثلاثة وثلاثون مثقال وثلاث أواق بارود وثلثها الواحد هو ست ماية مثقال وستة وستون مثقال وأوقية خفيفا . وما تيسر من ذلك وجهه لخديمنا الحاج الطالب بن جلون يضعه تحت يده . والسلام. "[1].

ومن أجل تدارك الوضع وشل مؤازرة المغاربة لعبد القادر الجزائري ، أرسل الفرنسيون سفارة جديدة يقودها الكولونيل دولارو[2] (Delarue) موجبين ضرورة الاعتراف بسيادتهم على الولاية القديمة ، الجزائر . وحاول المخزن التملص من التزاماته في هذه القضية ، لكن فرنسا تمكنت من إخضاعه لشروطها فحققت بذلك نجاحا سياسيا هاما معتبرة ذلك "الوسيلة الوحيدة والطريقة الكفيلة لضمان حياد المغرب والقوى الأخرى المحيطة بالجزائر"[3] .

لم يكن الأمير عبد القادر يجهل الضغوط التي كانت تمارس على السلطان مولاي عبد الرحمان لإرغامه على التراجع عن مساندته ، فلم يتوان

1) من السلطان مولاي عبد الرحمان إلى القايد أشعاش ، في 6 جمادى 1256 ، الخزانة الحسنية بالرباط المحفظة رقم 21 .

2) غادر دولارو (Delarue) باريس في 10 يناير ليركب البحر في 15 يونيو 1836 ، وفي 25 يونيو بعدما تلقى صندوقا مذهبا ومرصعا بالجواهر سافر إلى المغرب حيث استقبل من قبل السلطان الذي أوكله إلى الوزير سيدي محمد الطيب، وفي 8 غشت 1836 غادر المغرب في طريق عودته ونزل في تولوز، في شهر سبتمبر .

3) A. E. P. Maroc, cp., vol. IV. fol. 283-284, Le Consul Méchain au Ministre des Affaires Etrangères .

بدوره عن العمل أكثر على استمالة هذا السلطان . هكذا أرسل إليه في مارس 1837 ، مبعوثا يدعى السقاط محملا بهدايا رمزية وبرسالة يطلب فيها استشارة علماء فاس ، وخاصة منهم الشيخ عبد السلام التسولي[1] في موضوع الجهاد .

وكانت رسالة عبد القادر الجزائري تدور حول بعض انشغالاته واهتماماته "بوطن الجزائر ،" إذ عرض بعضها للنقاش حسب ما تنص عليه الشريعة الإسلامية[2] ومن ذلك تساؤله عن عقوبة "بعض المسلمين الذين تقربوا من المسيحيين ودخلوا معهم في اتفاقيات ودلوهم على أسرار المسلمين ليعرفوها". كما تساءل أيضا عن جزاء الذي يتهاون في الذود عن الإسلام والضعفاء من المسلمين نساء وأطفالا.

وقد تضمن جواب التسولي "البسيط"[3] الذي أجاب فيه عن الأسئلة التي رفعها الأمير عبد القادر إلى علماء فاس في موضوع الدفاع ونصرة الجزائر النص التالي :

> " إذا نزل عدو الدين بأرض الإسلام أوقريبا منها مريدا الدخول إليها ، فإن الجهاد فرض عين على أهل ذلك البلد وعلى إمامهم ، شيوخا وشبانا ، أحرارا وعبيدا ؛ بل وإن على امرأة إن كانت لها قوة، ولا يتوقف قتالهم للعدو النازل على مشورة الإمام ، ولا سيما إن بعد منهم ، بل وإن لم يكن لهم من إمام تعين عليهم مدافعته ونصب الإمام ، فإن لم يقدر أهل ذلك البلد مع إمامهم على مقاومة العدو تعين على أقرب الأئمة إليهم وعلى رعيته أن يعينوهم ، فإن لم تكن فيهم كفاية ومقاومة أيضا وجب على من والاهم . وهكذا حتى يأتي الوجوب مستحبا على جميع المسلمين " .

---

1) J. Berque, in **Maghreb, histoire et societés**, Alger, 1974, pp. 65-81

وفيه إشارة إلى أن "الأمير عبد القادر قد طلب من علماء فاس استشارة حول الجهاد" .

2) **Ibid.**, p. 72

3) للتسولي جوابان عن الأسئلة الجزائرية : "وجيز" و"بسيط" وهذا الأخير هو الذي اقتبس منه هذا النص ، وهو مطبوع على الحجر بفاس .

والواقع أن عبد القادر الجزائري لم يكن يروم من هاته الاستشارة الحصول على تفسير للجهاد ، بقدر ما كان يهدف إلى كسب تبرير شرعي لتوطيد سلطته في نظر أهل الجزائر والحصول على الوسائل القانونية للضغط على كل أولئك الذين ينتقدون سلطته ويرفضون المساهمة في محاربة الفرنسيين . وجاء هذا خصوصا في وقت ما زال فيه هذا الأمير يعيش تحت تأثير هزيمة قاسية بوادي السيكات (25 أبريل 1836) أمام بيجو (Bugeaud) .

وبالرغم من حرص الأمير على أن يطلب استشارة مماثلة من شيخ مصري ، يدعى علّيش ، فإن الفتوى التي حررها له التسولي (15 يونيو1837) لم تكن تسير تماما في الاتجاه الذي كان يأمله الأمير عبد القادر لتوطيد سلطته ودفع سلطان المغرب إلى تجاوز الضغوط الفرنسية وتأييده علنيا . إذ يمكن أن يتبين من جواب الشيخ التسولي أنه قد استشار السلطان مولاي عبد الرحمان وأخذ ملاحظاته بعين الاعتبار قبل صياغة جوابه النهائي . وهكذا جاء هذا الجواب في صورة أجوبة قطعية عن مبدإ الجهاد والالتزامات المتبادلة بين الحاكمين والمحكومين ، مكتفيا بإبراز الأصول الفقهية التقليدية دون أدنى "فحص" للمسائل العملية المستعجلة في نظر الأمير عبد القادر[1] .

ومن جهة أخرى ، فإن السلطان مولاي عبد الرحمان ، الذي تورط بين ضغوط الفرنسيين التي ترمي إلى إجباره على التخلي عن عبد القادر والمواجهة المباشرة التي كان عبد القادر يسعى في دفعه إليها مع الفرنسيين، لم يجد بدا من البحث عن حل "توفيقي" هو الاستمرار في مساندة الأمير عبد القادر مع التظاهر بعدم مقاطعته التامة للفرنسيين ، وذلك خصوصا أمام تهديد الأسطول الفرنسي بقنبلة المراسي ، وخاصة الصويرة . إذ أصبح هذا السلطان يخشى أن يكون لهذه التهديدات أسوأ العواقب ، وذلك في غياب قوة بحرية مغربية وتحصينات شاطئية فاعلة ، بالإضافة إلى ما كان

1) «فمن جهة فهو تساؤل مقلق ، ومن جهة أخرى ، هو موقف أرثودوكسي وأكاديمي يغوص في التقليد ويعكس مصالح فئة اجتماعية» ، (Ibid., p. 88-81) .

يمكن أن يسببه ذلك من انعكاسات سلبية على الاقتصاد المغربي . إذ كانت التجارة البحرية عن طريق "الاحتكار" ومداخيل المَراسي تمثل جزءا مهما من الموارد المادية الأساسية للدولة .

ظل السلطان مولاي عبد الرحمان مقتنعا وملتزما بتوجهه السابق حتى يونيو 1837 . غير أن الاستمرار في مساعدة الأمير أثار احتجاجات متزايدة من قبل الفرنسيين . وفي هذا الصدد ، لاحظ القنصل دوري دي نيون (Doré de Nion) الكيفية التي يؤدي بها المغاربة "واجبهم في الحرب المقدسة" فقال :

«بينما ظلَّ اليهود المغاربة مخلصينَ لغريزتهم في المضاربة [يعيدون بيع] الأسلحة والذخيرة المشتراة من أوربا لعملاء الأمير ومحميه بثمن غال ، فإن [المغاربةالمسلمين] يبعثون إليه مجانا بالخيل والدواب والقمح ... ؛ و يرفقها أغنياؤهم بتبرعات مالية . وقد لقيت هذه المبادرات الخيرية تشجيعا من قبل السلطات العليا بفاس ؛ [وخاصة] من مولاي محمد أحد أبناء السلطان»[1] .

أما الحاكم العام للجزائر ، الماريشال ڤالي (Valéc) ، فأكد أن «عبد القادر كان يحصل على القسم الأكبر من الأسلحة والذخائر التي [كانت تبعث] إليه من الخارج عن طريق المغرب»[2] .

لم ينحصر الموقف الفرنسي عند حدود التهديد بل تطور بتعيين الجنرال بيجو (Bugeaud) محل الماريشال ڤالي (Valéc) في فبراير 1841 . فقد شن الحاكم العام الجديد ، نصير سياسة "الأرض المحروقة" ، التي سبق أن عامل بها الروس جيوش نابليون ، مجموعة من العمليات التدميرية التي أفقدت الأمير عبد القادر وسائل المقاومة وأرغمته على التقهقر داخل التراب المغربي (1843).

1) De cossé Brissac, op. cit., pp. 56-57, Tanger, 8 janvier 1840, de Nion à son département

2) Le Général Schneider, ministre de la Guerre, au Duc de Delamatie, président du Conseil, 12 juin 1939 .

د ـ معركة إسلي (13 غشت 1844) :

ترتبط أسباب هذه المعركة ارتباطا وثيقا بلجوء عبد القادر الجزائري إلى المغرب . فعلى الرغم من كون هذا البلد لم يكن يغيب عن المخطط الفرنسي الاستعماري العام ، إذ كانت فرنسا تتحين جميع الفرص للتدخل في المغرب وانتزاع بعض أراضيه ، فإن لجوء هذا الأمير إليه منح الفرنسيين ذريعة التدخل في شؤونه واختراق حدوده من حين لآخر ، وذلك بدعوى "حق المطاردة" لـ"متمرد" لم يكونوا يعتبرون المغرب "ملجأه".

"... صار الحاج عبد القادر يتنقل في أطراف [المغرب] . فتارة بالصحراء وتارة ببني يزناسن وتارة بوجدة والريف وغير ذلك ، وربما اسْتَكْثَرَ في هذه التنقلات بمن هو من رعية السلطان أو جنده ، فمدَّ الفرنسيسُ [كذا] يدَه إلى إيالة السلطان .. فشنَّ الغارةَ على بني يزناسن وعلى وجدة وأعمالها المرة بعد المرة ، ثم اقتحم وجدة على حين غفلة من أهلها وانتهبها وكثر عيثه في الحدود ... " [1] .

ومن واجهة أخرى ، اتجه عبد القادر مباشرة نحو قبائل الريف الشرقي والمنطقة الحدودية يستميلها باسم الجهاد لكسب مساندتها و"كان [...] في هذه المدة قد فسدت نيته أيضا في السلطان وفي الجهاد مع أنه ما كان لجهاده ثمرة ؛ ورام الاستقلال وأخذ في استفساد القبائل الذين هنالك وتحقق السلطان بأمره ..."[2] .

وتنضاف إلى هذا إشكالية ثالثة . ففي الوقت الذي أدرك فيه المخزن سوء نية الأميرعبد القادر واعتبره مجرد "فتان" ، ظلت أغلبية العامة بالمغرب تميل ـ على العكس ـ إلى اعتباره بطلا حقيقيا "للجهاد المقدس".

وتوضح رسالة السلطان مولاي عبد الرحمان إلى بوسلهام بن علي ، عامل العرائش ، هاته الوضعية غاية الوضوح :

" لسنا بغافلين عليه . وقد ندبنا من كل ناحية من يفسخ ما عقد ، ويستميل العامة عنه حتى يكون خروجه بسياسة من غير

1) أحمد الناصري ، **الاستقصا** ،ج 9 . ص 49-50 .
2) **المصدر نفسه** ، ص. 50 .

معركة إيسلي[1]

(1) Revue Historique de l'Armée, n° 22, 1951.

قتال . وقد رجع جل العامة عن اعتقاده ومتابعته [...] . أما الآن ، فهو بين الخوف والرجاء والناس ينافقونه لاستظهاره بالتنسك واغتباط العامة بدعواه الجهاد. فإن الجهاد عندنا من قواعد الدين. وحين ينكشف أمره ويفتضح سره، ويتبين لهم سفاه رأيه وإخفاق سعيه ، يتبرأ منه الجميع ... "[1] .

ولم يكتف الفرنسيون بمضاعفة التحذيرات من "دسائس رجل ليس له من شغل شاغل إلا زرع الشقاق بين فرنسا ومملكة المغرب"[2] وليس له من مورد إلا التأييد الذي يقدمه له "المارقون والخارجون عن الطاعة وليس هم أهل عقد" . بل شرعوا بالفعل في القيام بتسربات متكررة داخل التراب المغربي وهم لا يفتأون يرددون بأنهم يريدون تجنب الحرب[3] . يقول بوجو (Bugeaud) في رسالة منه إلى الگناوي :

"لقد حاولنا أن نبرهن لكم عن اعتدالنا الشديد ، وعلى أننا نريد الحفاظ على علاقات الصداقة التي توجد بين بلدينا منذ مدة... و[هذا] لم يؤد إلى توقيف العداء بيننا ، وانتهى بكم الحال إلى مهاجمتنا علانية . وكل شيء في هذا الكون له نهاية والله وحده هو الخالد ... يجب أن نعلم هل نحن معكم في حالة حرب أو في حالة سلم ؟ "[4] .

ومعَ أن المغاربةَ لمْ يَدَّخروا جهداً في إظهار نياتهم الحسنة وَرغبتهم في الإبقاء على علاقات سلمية مع فرنسا ، فإنهم لم يمتنعوا من اجتياز الحدود للرد على الهجومات الفرنسية . وهكذا أكد حميدة الشجعي ، خليفة الگناوي ، لبيجو (Bugeaud) مجيبا على رسالته :

" أما بعد ؛ فقد اتصل [كذا] بنا كتابك وعلمنا ما فيه . ونحن من أول الأمر لم يصدر منا في جانبكم ما يفسد بين الدولتين .

---

1) رسالة من السلطان مولاي عبد الرحمان بن هشام إلى بوسلهام بن علي ، عامل العرائش، 13 شعبان 1261 ، **الوثائق** ، العدد الثاني ، الرباط ، المطبعة الملكية ، 1976 ، ص. 58-59 .

2) Maréchal Bugeaud à Sidi Ali ben el Taib el- Guenaoui, Ouèd mouilh 13 juin 1844.

3) **Ibid.**

4) رسالة بتاريخ 13 يونيو 1844 اقتبس نصها من مخطوط محفوظ بالخزانة الوطنية ، قسم المخطوطات بباريز ، وهو عبارة عن مجموعة من الرسائل المتبادلة ما بين ببجو والقائد علي بن الطيب الگناوي .

وجدنا على ما يحدثه من ناب عنكم من الغارات حوالينا محافظة على بقاء السكينة وإجراء الأمور على الشرايط [كذا] المعهودة بيننا وبينكم كما عاقده الأسلاف وتبعه الخلف ولم نقابلكم بشئ . فإن الشروط التي رسمتها الدوايل [كذا] بينة واضحة لا يجهلها منا ومنكم ذو عقل وبصيرة . وما كان قدومنا لهذه الناحية إلا زجرا لمن تطمح نفسه لإبداء العيب وإنشاء الفتنة وما كان قصدنا البارود ولا عولنا عليه إذ القصد يستدعي أمورا واستعدادات وإعلاما من الجانبين وأجلا يضرب لذلك على نحو ما في الدفاتر المحفوظة . والآن حيث أردتم الخير وإطفاء الفتنة وإصلاح الوطن وتأكد المحبة ، فقد أجبناك لذلك . وما ذكرت من نيابة الجلنار عنك ، فحيث حضرت فالملاقاة معك أولى . فالنايب لا يقوى قوة المنوب عنه، ولا يكون إلا ما يصلح الحال إن شاء الله[1] " .

وفي هذا السياق من الاحتجاجات ومحاولة التظاهر بالنية الحسنة والاستنكارات والاتهامات والاصطدمات من هذا الطرف أو ذاك، تزايدت وتيرة خطر اندلاع الحرب وتحدّد منطقها بما سيخلفه ذلك من انعكاسات قوية على المسار السياسي المغربي ؛ كما صار من المحتم على المخزن التعجيل بإعادة تنظيم قواته العسكرية .

وينقلنا الناصري ، بوصف دقيق ، إلى أرض المعركة محاولا إيجاد تفسير للنكبة التي أصابت الجيش المغربي راداً ذلك إلى اللبس الذي حصل لديه باعتقاده أن الخليفةَ هَلك :

" فماج الناس بعضهم في بعض وتسابق الشراردة إلى المحلة فعمدوا إلى الخباء الذي فيه المال فانتهبوه وتقاتلوا عليه وتبعهم غيرهم ممن كان الرعب قد ملك قلبه ، وجعل الناس يتسللون حتى ظهر الفشل في الجيش من كل جهة ... وكانت مصيبة عظيمة وفجيعة كبيرة. "[2].

صحيح أن إشاعة اختفاء الأمير ساهمت في تفكك القوات المغربية وتمزق أوصالها ؛ لكن على الرغم من "شجاعة جيش البخاري واستماتته في

1) 14 يونيو 1844 .

2) الناصري ، **الاستقصا** . م . م. ج 9 . ص 52-53 .

القتال ، إذ تحملت عناصره وحدها الاصطدام بالجيش الفرنسي" فإن المدفعية، في الواقع ، هي التي حسمت الفارق بين القوتين وأبانت عن الخلل في توازن المعدات وفي التناسق بين وحدات الجيش المغربي ومثيله الفرنسي .

"... فالحاصل أن جيش مغربنا إذا حضروا القتال وكانوا على ظهور خيولهم ، فهم في تلك الحال مساوون في الاستبداد لأمير الجيش لا يملك من أمرهم شيئا، وإنما يقاتلون هداية من الله لهم ، وحياء من الأمير ، وقليل ما هم ، وقد جربنا ذلك فصحّ . ففروا عن السلطان مولاي سليمان في وقعة ظيان أولا ، وفي وقعة الشراردة ثانيا . وكان السلطان مولاي عبد الرحمن أهيب في نفوسهم منه ، فكانوا يلزمون غرزه ، لكنه لما بعثهم إلى تلمسان فعلوا فعلتهم ، وسلكوا عادتهم . ولما شهدوا مع الخليفة سيدي محمد ابن عبد الرحمن وقعة إسلي ، جاءوا [كذا] بها شنعاء غريبة في القبح... "[1] .

يفيد هذا النص في إدراك الحالة التي كان عليها الجيش المغربي إبان إسلي ، ويظهر منه - بكل تأكيد - انعدام "النظام" في هذه المرحلة وقصور التكتيك الحربي المغربي . أما التنظيم الذي كان عليه الجيش الفرنسي ، فيقف عنده ابن زيدان في النص الآتي : .

" أشرف لامُورِسْيير [(Lamoricière)] الشهير عند العرب بأبي هراوة ... على إسلي. نظم جيشه على هيئة قلعة مركزها مئونة الجيش وأركان الجيش ، تحيط بالمركز عسكر المشاة ، ثم الخيالة ، ثم القبائل الدائنة بطاعته ، وتحيط بالدائرة بطريات المدافع الخفيفة من سائر جهاتها "[2] .

وعلى الرغم من تسابق المحلة المغربية إلى القتال ، فقد ظل الجيش الفرنسي محافظا على هذا النظام ، ثابتا لا يتحرك من مركزه إلى أن "أحاطت به جيوش المغرب إحاطة السوار بالمعصم وصارت تصب رصاصها فيه . فعند ذلك أمر القائد الفرنسي بإطلاق المدافع من سائر الجهات إطلاقا

1) المصدر نفسه ، ج. 9 ، ص. 97
2) ابن زيدان . م. م. ج 5 . ص 55-56 .

متتاليا بلا إمهال . دام العمل على ذلك ... حتى افترقت محلة المغرب ومات أكثرها وتمزقت أوصال حملتها الذين جعلوا صدورهم هدفا لمدافع مقابليهم."[1] .

وأثبتت هذه النتائج ، أن توقعات بيجو (Bugeaud) كانت في محلها ، إذ أكد لضباطه قبيل المواجهة ، بأن المعركة مربوحة مسبقا حتى يرفع من معنوياتهم حين قال :

> " لا تستمد الأعداد غير المنظمة قوة من كثرتها ، لأنها وهي محرومة من كل تنظيم وانضباط وتكتيك ، تكون عاجزة عن الانسجام . وإذا لم يكن هناك انسجام ، لم تكن هناك قوة المجموعة . وكل هؤلاء الأفراد ، حتى وإن كانوا شجعانا، لا يشكلون عندما يجتمعون سوى جيش ممقوت، إذ ليس لهم أي إمكان لتوجيه مجهوداتهم العامة نحو هدف مشترك ... كما ليست بينهم ولو حتى كلمات يتفاهمون بها لإعادة النظام . فليس لهم إلا فعل واحد ؛ فعل النبضة الأولية ... فلا يهم أن يحارب منهم أربعون أو عشرة آلاف ... ستذيبون [هذه الكثرة] كما تخترق السفينة الأمواج "[2] ؟

تصاعدت الهجومات الفرنسية نتيجة هذه الهزيمة . ولم تكن الخسائر التي وقعت على الشاطيء الأطلسي أقل أهمية ، إذ قنبل الأسطول الذي كان يقوده الأمير دوجوانفيل (de Joinville) - دون تخوف - طنجة والصويرة المحصنة بمدافع عتيقة وشبه عاطلة وعاجزة تماما عن مواجهة القصف الفرنسي بفعالية[3] .

وفي مدينة المضيق ، ظلت الخسائر محدودة ، غير أن دوي المدافع وصوت الانفجارات بثّ الرعب في نفوس السكان الذين لم يتمكنوا من حسم الاختيار ، بين أن يفروا نحو الداخل أو يلجؤوا إلى جبل طارق .

---

1) المصدر نفسه .

2) B. N. P.. Ms. 23776, **Relation de la bataille d'Isly**, Alger. 1845. pp. 14-15 .

3) X. Durrieu . "Le Maroc en 1844 . la situation , les mœurs. les ressources de l'empire". **R.D.M.** , l'août 1844. p. 41.

"بالرغم من أنّ القلاع الشاطئية كانت عاجزة عن دعم هجوم يُدار بمهارة ، فإنها كانت الأقل عرضة للخراب والأكثر تجهيزا بالمدافع. وكانت المدفعية المغربية سيئة التركيب ، سيئة الصنع ، إذ تتكون من قطع حديدية أو برونزية من عيار يتراوح بين ثمانية وأربع وعشرين ... أما استعمال مدفع الحصار القذاف (obusier) فلا يزال مجهولا في مجموع ربوع المغرب" .

> " وتروي مجلة ، صارت تُقرأ منذ ذلك العهد في بيَع طنجة تخليدا لذكرى هذا الحدث ما يلي : حتى الواحد والعَشَرين من شهر غشت، لم نكن نعرف كيف نتصرف إزاء نيات الأسطول [الفرنسي] ... كنا نسمع هديرا لهزة كبيرة، زلزالا، فرقعات وصوتا رهيبا تحدثه حجارة [مقذوفة] من مصاهر حديدية ، تسمى قنابل ... وصواريخ، كانت سهام الموت تصعد تجاه نوافذنا. تلقينا أربعين طلقة ... بعد الزوال ... قام الخالق من فوق عرش الصرامة ليجلس على عرش الرحمة . هو يتأسى على بقايانا . لقد انسحبت أمطار الغضب وكفت الأحجار الكبيرة عن السقوط فوقنا ، لقد كف الرعد عن دويه تماما " [1] .

وكان القصف في الصويرة أكثر تدميرا للبشر والعتاد على السواء . ويقول شاهد عيان :

> " هاجمت المراكب الفرنسية المدينة ، وصبت فوقها مطرا من النار والحديد[2] وقاوم جنود الثكنة بحيوية وبعد أن غلبوا فضلوا أن يقذفوا أنفسهم وسط الأمواج بدل أن يستسلموا " [3] .

تولدت عن هزيمة إسلي مواقف متضاربة في الأوساط المخزنية ، كما تباينت الآراء في مسبباتها. وكان الأمير سيدي محمد بن عبد الرحمان ، أول ضحية لهذه الهزيمة . إذ نصح الوزير ابن إدريس السلطان ، حين استشاره في هذه القضية ، بأن يزيح الأمير عن ولاية العهد ويولي أحد إخوته . واتخذ أحمد بن القايد ، موقفا آخر ، فزعم أن الهزيمة ناتجة عن تقصير الضباط في أداء واجبهم وسلوك الجنود الذين نهبوا صندوق المحلة[4]. فأهل أنگاد لم يتورعوا عن نهب الأحياء الباقين من "المحلة" الذين رجعوا على أعقابهم خاسرين . ولما مروا بتازة ، لم يسلموا أيضا من القبائل المجاورة ، ولا سيما قبائل غياثة[5] .

1) A . I . Laredo, "Les purims de Tanger", **H.T.**, XXXV . 1984 . 1& 2 trim, p p. 201-202 .

2) C.F.E. Burk. op. cit., p. 20 .

3) H. Zafrani, **Les Juifs du Maroc. Vie sociale, économique et religieuse. Etudes Taqqanot et Résponsa, Paris** , 1972, p. 234.

4) تجاوب السلطان مع موقف ابن القايد ، وأعفى مع ذلك الفقيه بوعشرين من منصب الوزارة وعوضه بمحمد غريط، وعاد بوعشرين فيما بعد إلى الحكم ليكلف بشؤون القبائل .

5) الناصري م.م. ص 53 "ولما رجع المنهزمة تفرقوا شذر مذر وأهلك الناس العطش والجوع والتعب حتى كان نساء عرب أنكاد يستلبنهم كيف شئن ..." .

ومهما كانت المسؤوليات وأسباب القصور التي سمحت للفرنسيين بإلحاق الهزيمة بالقوات المغربية وبقصف المراسي دون أدنى مقاومة ، فالثابت أن معركة إسلي تشكل مرحلة حاسمة في تاريخ المغرب المعاصر . فبالرغم من أنها لم تدم إلا وقتا قصيرا ولم تسفر عن ضرورة التخلي عن أرض أوترغم المغرب على تعويض حربي ، فإنها كانت شديدة الوقع على مصير البلاد[1] : ففي إسلي انهارت السمعة العسكرية التي كوّنها المغرب منذ قرون طويلة، والتي ساهم خلالها المغرب في إخضاع شبه الجزيرة الإيبيرية للسلطة الإسلامية ، وانطفأ بريق الامبراطوريتين المرابطية والموحدية ، وضاعت هيبة الانتصار الساطع الذي أحرزه في معركة وادي المخازن (1578) ضد البرتغاليين ومتطوعي الدول الأوربية الأخرى الذين جاءوا ليمدوهم بالمساعدة استجابة لنداء البابا ، وشهرة المغاربة في محافظتهم على استقلالهم عن العثمانيين الذين احتلوا بلدان شمال افريقيا وجل بلدان العالم الإسلامي وصيانة التقاليد الحربية للقبائل ، وكذلك الخوف الذي كانت تبعثه "الخيالة العربية" أو "قراصنة سلا" . وكانت الدول الأوربية المرغمة على دفع الجزية للسلطان من أجل ضمان سلامة مراكبها على امتداد السواحل المغربية كثيرة ، نذكر منها السويد والدنمارك وجنوة والبندقية ونابولي[2] .

وكانت صعوبة النفاذ إلى المغرب ومقاومته لمحاولات "الانفتاح" التي كان الأوربيون يحاولون فرضها عليه ، من العوامل التي ضاعفت - إلى حدود وقوع معركة إسلي - من كثافة الغموض الذي يكتنف قدراته العسكرية. ويستغرب أحد الصحفيين الأوربيين لذلك فيقول :

"أمر غريب ... ففي زمن غدت فيه دول العالم تتهافت على الانفتاح على جميع الكشوفات ، هاهي منطقة أكثر مجاورة

1) M. Kenbib. "The impact of the French conquest of Algeria on Morocco (1830-1912)", in G. Joffé éd., North Africa: Nation, State, Region, Routledge. London, 1933, pp. 34-48 .

- تضمنت اتفاقيات طنجة وللامغنية إجراءات ذات خطورة كبيرة على المجالات السياسية - الدينية (إعلان الأمير عبد القادر خارجا عن القانون في الجزائر وفي المغرب) ومخاطر على الوحدة الترابية (الإبقاء على ميزان القوى في الحدود الجزائرية المغربية وغياب رسم لحدود فاصلة) .

2) A. Rey "Le Maroc et la question d'Alger", . **R. D. M.**. 1 Décembre, 1840. pp., 626-627 .

قد ظلت منغلقة ، لا نعلم عنها أكثر مما نعلمه عن الصين ونوظف جميع قوانا للدخول إليها: إنها مملكة المغرب التي ظلت تشكل حصنا حصينا كما أنها تعتبر أكثر دول العالم الإسلامي حيوية . فبإمكان سفرائنا أن يجدوا تعزية على عجزهم عن الذهاب إلى بكين ما داموا لم يقووا حتى على الذهاب إلى فاس أو مكناس . نحن لا نعلم شيئا عن هذه البلاد على الرغم من كوننا نشاهد ، في زرقة الأفق ، رسمها من أعالي المرتفعات الأوربية . فالمغرب نجح أكثر من تركيا في أن يحمي نفسه من كل اختراق خارجي، إذ ظل يشكل منطقة شاسعة منعزلة عن العالم الإسلامي في زاوية من القارة الإفريقية يحميها البحر وسلسلة كثيفة من الجبال "[1] .

4 ـ مضاعفات الحرب المغربية ـ الإسبانية (1859-1860)

بعد هزيمة إسلي والكشف عن ضعف التنظيم العسكري ، ضاعفت القوات الأوربية من ضرباتها للمغرب لتحقيق أطماعها الترابية . وقد نهجت إسبانيا ، ضمن هذا السياق ، سياسة خاصة بالغة العنف. وصارت منذ سنة 1844 ـ وهي السنة التي اتخذت فيها حادثة اعتقال ممثلها القنصلي في الجديدة ذريعة ـ تهدد السلطان بإعلانها الحرب على المغرب "بسبب المس الخطير بسمعتها ورايتها" .

وما أبلغ دلالة الأقوال التي فاه بها نائب بريطانيا العظمى بطنجة جون درموند هاي (J. D. Hay) . للنائب السُّلطاني مَحمد الخطيب لإقناعه بقَبول شروط الصلح التي أملاها الإسبان غداة انتصارهم على القوات المغربية والتي كان يقودها مولاي العباس أحد إخوة سيدي محمد بن عبد الرحمان (1859-1873) ، وذلك بعد احتلالهم مدينة تطوان :

" وأنتم في هذا الوقت ليستْ عندكم حركةٌ ولا علمٌ لتُحاصروا مدينة . والشجاعة والزعامة وكثرة الآدمي لا تنفع مع حركة الحرب . ولهذا لا بد من التوصل إلى الصلح والصبر على ما كتب الله في هذا الوقت. ثم تقوموا على ساق الجد في المستقبل

1) A. Rey "Le Maroc et la question d'Alger", . **R. D. M.**, 1 Décembre, 1840, pp.. 626-627 .

كبقية الدول بتوفير الأسلحة وغيرها . وبالصلح وفتح المراسي وتقوية التجارة في كل مواضع الإيالة ، تخلف ما خسر في هذا الوقت بأضعاف مضاعفة . وبهذه المحنة التي وقعت لكم تنهضون من ضعفكم ، وتتقووا بأكثر مما كنتم . وهذه المهانة التي وقعت لكم ، وقعت لكبار الأجناس ، مثل سلطان إسطمبول ومثل الفرنصيص والروس فتصالحوا وتفاصلوا. وبعد ذلك تقووا أكثر مما كانوا كما هو في علمكم "[1] .

كانت الضغوط البريطانية حاسمة جدا[2] في وقت كان فيه المغاربة يعيشون تذمرا حقيقيا ، ولم يكن هذا لمجرد عجزهم عن دفع المعتدين وحماية مدينة كانت تعتبر دائما حصنا للإسلام أمام الغزو المسيحي ، بل لأنهم اندحروا وانهزموا أمام جنود بلاد كانت دائما محط احتقارهم وعدم اعتبارهم ، خصوصا وأن الذاكرة المغربية ما زالت تحفظ أمجاد الأندلس .

والواقع أن إقدام الإسبان على إنشاء بعض القلاع الصغيرة خارج حدود سبتة ، جعلهم يسعون عمدا إلى إثارة أحداث من شأنها أن تبرر إعلان الحرب وتساهم في تحقيق أطماعهم الترابية بالمغرب . ثم إن وفاة مولاي عبد الرحمان فور اندلاع الأحداث ، قد زاد من الاستفزازات ضد قبيلة أنجرة، كما جعل المغاربة ، في نظر حكومة مدريد ، أكثر انشغالا بمسألة ولاية العرش ، مما زاد في ضعفهم . وأمام هذه الأوضاع ، رفض الإسبان جميع الحلول التي اقترحها السلطان الجديد لينتهي بهم الأمر إلى إعلان الحرب في 22 أكتوبر 1859. وهذا في جو يطبعه احتداد العواطف ضد "الموروس" (أي المغاربة) في شبه الجزيرة الإيبيرية وانبثاق عنيف لروح الحروب الصليبية .

أما المغرب ، فلم يكن مستعدا تقريبا لأي مواجهة ، نظرا لما عقده من آمال على الوساطة البريطانية وما اقترحه من مقترحات للتراضي وإيمانه بأنّ الإسبان لن ينتصروا في نهاية المطاف لو اندلعت الحرب . ولذلك لم يبعث سوى 5600 جندي فقط من القوة النظامية ، في عجالة ، تحت قيادة مولاي

---

1) F.O , 174/136 . Tanger . 20 mars 1860 ، وردت مقتطفات من هذه الرسالة أيضا عند خالد ابن الصغير ، **المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر ، 1856-1886** ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، الطبعة الثانية ، ص. 181 .

2) ابن الصغير ، **مرجع سابق** ، ص. ص. 179-184 .

العباس ، بالإضافة إلى متطوعين قدموا من مختلف القبائل ، وذلك تلبية لنداء الجهاد ومواجهة للإنزال المهيب لقوات العدو البرية والبحرية .

ولم تكن الإمدادات الهزيلة المبعوثة إلى تطوان والفنيدق تستجيب للمتطلبات الضرورية . فعلاوة على النقص في أعداد الجند ، لم يُؤمر باقتناء الحبوب والمأكولات الأخرى الضرورية للخيل والرجال إلا في اللحظات الأخيرة . كما أن سوء الطقس في أواخر الخريف قد زاد الأمر تعقيدا .

ومن أجل تدارك هذا الوضع، فكر السلطان في إرسال "معونة" للمحاربين ، ولأفراد ثكنات المدن المحاذية للبحر والتي كان قصفها من قبل العدو خطرا قائما في كل حين . وتندرج رسالة سيدي محمد بن عبد الرحمان إلى الزبدي في هذا السياق :

" خديمنا الأرضى الحاج محمد الزبدي ، أعانك الله وسلام عليك ورحمة الله تعالى وبركاته . وبعد ؛ فقد وصل كتابك أخبرت فيه أنك لما حققت بأن الكافر الصبنيولي ـ دمره الله ـ لا رجوع له عما أراده من الكرة، قمتَ على ساق ووجهت على العامل وتكلمت معه في شأن الأبراج وتعاهُد الآلات الجهادية ، ففهمتَ من كلامه التراخي ، وقويته بما لا ينفعَه معه إلا القيام على ساق في ذلك وتكلمتَ مع الطالب مَحمد الخطيب في شأن مؤنة الطبجية والبحرية الذين يعمرون الأبراج ، فنفّذَ لهم ثمان موزونات للواحد لضعف حالهم ، وفرقْتَ العدة على الجيش السعيد وأهل البلاد ، وظهرت مخايل الخير والسعادة وسر جميع الناس بذلك ، وأن العدو المذكور ـ قصمه الله ـ لما رأى ما عليه الناس من الحزم والتيقظ لمحاربته ، ظهرت فيه مخايل الفشل ، وصار يقتصر على طلب الميلين فدون بعدما كان يطلب العشرة أميال فأكثر . وفهمتم منه أنه يتعلق ببعض نواب الأجناس كالنجليز والنّبُلطان والماركان في جعل سداد بيننا وبينهم وأن نائب الثلث منهمَ أشار عليكم بعدم مساعدته اليوم حتى يظهر صدقه ، لأنه لا عهد له . وطلبت تعجيل توجيه محلة للرباط بها في حد الغربية وصار كل ذلك بالبال . فقد أصبت الصواب فيما فعلت من الإشارة بإعطاء المؤنة لمن ذكرت إعانة لهم على ما هم بصدده .... وقد نفذنا لفرسانهم

عشرة مثاقيل لكل واحد ، ولرجالاتهم خمسة مثاقيل لكل واحد ، ولنجباء الطبجية والبحرية عشرة مثاقيل ، ولمن دونهم ستين أوقية لكل واحد، ولكبرائهم مقدمين وقواد على نسبة ذلك. وقد كتبنا بهذا كله للطالب مَحمد الخطيب وبينا له ما يفعل في ذلك... " [1].

ولم تكن المشاكل أقل خطورة على مستوى القيادة . ذلك أن الصعوبات المطروحة لم تكن ترتبط فقط بغياب تخطيط مسبق للتنسيق بين تحركات الجنود النظاميين والمتطوعين المرابطين في المنطقة الممتدة بين سبتة وتطوان ، بل ارتبطت أيضا بحسن الاختيار في تعيينات قواد الجيش الفاعلين على رأس مختلف فرق القبائل[2] . هذا فضلا عن "تحفظات" المخزن من قبائل أنجرة الذين وإن كانوا لم يفعلوا فعلا سوى أنهم دافعوا عن أرضهم من هجومات الإسبان المتكررة ، فقد ظلوا في نظر السلطان مساهمين في الأحداث التي تذرع بها الإسبانيون لإعلان الحرب . ومع ذلك ، ولكون أعيان هاته القبائل ينزعون أكثر إلى القتال[3] كما يوجدون في احتكاك مباشر مع العدو ، ولأنهم توسطوا بشيخ زاوية وزان ودافعوا بأنفسهم عن قضيتهم في دار المخزن ، فقد كلفهم سيدي محمد بمراقبة الإسبان والهجوم عليهم متى ما خرجوا من سبتة[4] .

ويضاف إلى كل هذا ، الحالة المعنوية التي كان عليها مولاي العباس لحظة تسلمه زمام القيادة العسكرية والتي لم تكن تبعث على الارتياح . وكان آنذاك على أهبة الاستعداد لتوجيه "حركة" ضد الرحامنة الذين ذكر أنهم ارتكبوا "فسادا عظيما" وبدأوا يهددون مراكش . فلما جاءه الأمر بالتوجه لتطوان ، "مصحوبا بـ"خمسمئة مثقال وأفراس مسرجة" ، لم يكن أمامه إلا أن يمتثل . فقال :

" فسافرت على بركة الله بعد أن زرت الوالد وقلت لبعض رفقائي إن هذه الوجهة ما قبلتها ، لكن أخشى إذا قلت للسلطان

1) م. داود : **تاريخ تطوان**. تطوان 1924. ج 4. ص 86-87. رسالة مؤرخة في 28 ربيع I 1276 /26 أكتوبر 1859.
2) **المرجع نفسه** . ص 106-107 . رسالة مولاي العباس إلى الزبدي يوم 8 ربيع II 1276 /5 نوفمبر 1859 .
3) **المرجع نفسه** . ص 54-85 .
4) **المرجع نفسه** ، ص 90-91 .

إني عاجز عن مقاومة هذا الأمر يقول : فلان لَـمَّا وعدناه بالتوجه لمراكش قبل ، وحيث كلفناه في مسألة أمر المسلمين أحجم ، فسرت لما علمت من وجوب الطاعة لمن ولاه الله الأمر في المنشط والمكره ... "[1] .

وشكل النقص في العتاد الحربي وفي الأطر الكفيلة بتشغيل المدفعية، المشكل الأساسي . ذلك أن تلك المدافع التي اقتُنيت من إنجلترا والتي ربما اقتناها مولاي عبد الرحمان في السنوات التالية لهزيمة "إسلي" ظلت تعوزها "الأطر الخبيرة بكيفية استعمالها وتوجيه ضرباتها"[2].

وفي هذا السياق ، تم إمداد مولاي العباس بعنصرين من "الطبجية" كانا ملحقين بدار المخزن ومن الذين يحظون بتقدير خاص لدى السلطان. غير أنهما أظهرا عجزهما عن القيام بهذه المهمة ، فألح مولاي العباس على إمداده باثنين آخرين من الطبجية ، كانا مستقرين بالعرائش . غير أن عامل هذه الناحية التي كانت يهددها الإسبان والتي قصفها أسطولهم ، كان أيضا في أمس الحاجة إلى خدمتهما ، خصوصا وأنه كان في حوزته هو أيضا مدافع حديثة وقذائف تستلزم دراية لم تكن متوفرة للطبجية المحليين[3] .

وفي غياب أطر محلية للمدفعية أكثر كفاءة ، فكر السلطان في الاستفادة من خدمات مدفعيين إنجليز. وفي هذا الصدد ، قام وكيله في جبل طارق التطواني سعيد گسوس بجميع الإجراءات اللازمة لتحقيق هذا المشروع . وشجعه على ذلك الزبدي ومولاي العباس الذين اعتبرا القيام بهذا "ضرورة"، لأن الشريعة تبيح الاستعانة بالمشركين ما دام الهدف من ذلك هو نصرة الجهاد .

ولم تمنع خطورة هذه العوائق المغاربة من إظهار بسالتهم في القتال. فعلى الرغم من أنهم كانوا يواجهون عدوا يفوقهم عددا وعُدَّة ، فقد ظلوا مستميتين في الحرب . يقول أحد الصحفيين في هذا الشأن :

1) **المرجع نفسه** ، ص 88-89 .
2) **المرجع نفسه** ، ص 90 .
3) **المرجع نفسه** ، ص 106-107. رسالة مولاي العباس إلى الزبدي بتاريخ 8 ربيع الثاني 1276 / 4 نونبر 1859 .

" [ظل المغاربة] بشجاعة يذكيها التعصب الديني يستغلون جميع الفرص، ويصنعون المفاجآت ، ويعملون على جعل خصمهم في حالة استنفار دائمة. وكانوا عندما يهاجمون، يطلقون صرخات وحشية، ويرفرف السلهام ، فيدهشون العدو بذلك . كانوا يُقْدمُون على الموت حتى في حالات الحصار دون أن يستسلموا أبداً، وهكذا لم يكن منهم هناك إلا أسرى قلائل "[1].

غير أن هاته الشجاعة في القتال وروح التضحية ظلتا غير كافيتين ، وذلك ما أفصح عنه ملاحظ آخر حين قال :

" إن نتائج كل معركة محسومة : فقد كان القتال بين قوة نظامية ذكية وقوة غير منظمة . فلم يكن الجيش المغربي يملك [حينئذ] أي نظام ولا تكتيك ولا مدفعية ، ولم يكن يحارب إلا ببنادق بدائية ! فحتى خيالته الذين كانت شهرتهمْ تطبق الآفاق ، كانوا يغامرون في هجوماتهم بطلقات نارية هي إلى البهرجة أقرب منها إلى فن القتال "[2] .

ظلت الضربات التي كان المغاربة يلحقونها بالعدو واستبسالهم في الدفاع عن المواقع التي لم تكف مدفعية الإسبان عن قصفها غير كافية لسد الطريق أمام الزحف على تطوان[3] . ومع ذلك ، كان العدو نفسه يحس أحيانا بنوع من التيه أمام "موروس لا يعرف عنهم سوى أنهم [كانوا] هنا ، وأنهم يمكن أن يشكلوا مليونا من الرجال أو مجرد محاربي عصابات" ، كما كان مضطرا إلى الصراع ضد بحر هائج يعرقل إنزال جنوده وعتاده ، وإلى مواجهة تفشي وباء الكوليرا في صفوف جنوده الذين كانوا أصلا يصارعون الهلاك وضعف المؤن والجوع[4] .

وقد أسفر الحس التكتيكي للجنرالات الإسبان ، والسرعة التي كانوا يتوصلون بها إلى إعادة جمع قواتهم بعد كل قتال ، وإقامة المدافع في

---

1) Ch . de Mazade . **op. cit.**, pp. 434-435 .
2) **Ibid.**
3) **Ibid.**, pp. 437-438.
4) **Ibid.**, p. 440.

المواقع المنتزعة من المغاربة ، والتنسيق العام لمجموع الفرق الفاعلة تحت قيادة (O'Donnell) ، كل هذا أسفر عن إرغام مولاي العباس على الاندحار وإقامة معسكر جديد بالقرب من تطوان .

ولم يعد أمام هذه المدينة بعد تركها دون حماية ونهبها ، خاصة من قبل الجنود الفارين وعناصر القبائل المجاورة (الليلة من 5 إلى 6 فبراير 1860) ، سوى أن تستسلم لشروط (O'Donnell) الذي خاطب سكان المدينة قائلا :

> "يجب عليكم أن تعلموا الهول والرعب اللذين يخيمان على مكان بعد اقتحامه وقنبلته ، فجنبوا تطوان ذلك ؛ وإلا فإنكم ستتحملون مسؤولية خرابها وفناء فقرائها وأغنيائها " [1] .

وذلك ما حدث ، إذ فتحت أبواب تطوان ودخلها الإسبان دون أدنى مقاومة .

ودفع احتلال هذه المدينة ، الذي كان يحمل أكثر من معنى ، مولاي العباس إلى فتح مفاوضات مع الإسبان (11 فبراير 1860) . وبما أن الشروط التي فرضها هؤلاء كانت باهظة الثمن ، فإن الخليفة لم يعد أمامه خيار سوى استئناف القتال . خاصة بعد أن عرفت قواته تطورا نسبيا بعد إمدادها بفرق جديدة متكونة من وحدات من "الگيش" ومتطوعين من القبائل. كما أن المواقع الجديدة التي يدافع عنها مولاي العباس كانت توجد في منطقة وعرة التضاريس ملائمة لـ"حرب العصابات" ولا تسمح باستعمال المدافع المجرورة الإسبانية .

واستؤنفت الحرب في الواقع على يد المغاربة ، الذين شنوا هجومات عنيفة على الجدار الدفاعي الذي أقامه الإسبان جنوب تطوان (11 مارس 1860) . وردا على ذلك ، قام هؤلاء بتنظيم هجوم مضاد في فجر 23 مارس 1860 ، وهو اليوم الذي شهد قتالا ضاريا لم يسبق له مثيل ، كادت أن ترجح فيه الكفة لصالح المغاربة .

ويصف صحفي عاين هذه الحرب فصولها على الشكل التالي :

---

1) **Ibid.**, pp. 444-445.

"في لحظات قليلة ، غدا الاشتباك مهولا على طول الخط ... وبدا المغاربة الذين قاسوا الكثير خلال هذه الحملة وكأنهم قد استفادوا من هزائمهم السابقة ؛ لم يكونوا أكثر جرأة هذه المرة ، ولكنهم كانوا يناورون ببراعة كما كانوا أحسن تسليحا ؛ يدافعون عن المواقع التي تم اختيارها بهجومات كانت في الوقت ذاته منتظمة ومتسمة بالاندفاع والعنف . وبعد ست ساعات من القتال ، بدأت الوضعية تتضح ... هاجم الإسبان مرتين [لكي يحققوا الاحتلال النهائي] كما اضطروا مرتين لإخلاء المكان بعد احتلاله قبل أن ينتهوا بالسيطرة على الأهالي بعدما بادر الجنرال بريم (Prim) إلى الهجوم على رأس فيالق ناڤار وطليطلة (de Navarre et de Tolède)، فحوصر العرب في مواقعهم تلك بعد قتال يائس تركوا فيه ، على ما يقال ، ثلاثة آلاف قتيل"[1] .

ولم يكن الطرف الإسباني أقل خسارة في ذلك ، وهذا ما شكل على كل حال العامل الحاسم الذي جعل الإسبان يتخوفون من أخطار متابعة حرب طويلة غير مضمونة النتائج إذا ما توغلوا في الداخل، بل إنهم اضطروا إلى التخلي عن أحد الأهداف الرئيسة للحرب ، احتلال تطوان وإلحاقها . وقد شرح أودونيل (O'Donnell) هذا الأمر لحكومته فقال :

> " إن إلحاحنا على المحافظة على تطوان يجعل السلم ليس صعبا فحسب ، بل مستحيلا ، فلو تواصلت الحرب بلا نهاية في بلاد مثل هذه ، حيث ينقص كل نوع من مصادر [التموين] ، لكان هذا حملا ثقيلا على كل أمة فضلا عن أمتنا التي سينهار ازدهارها منذ البدء " [2].

وعلى الرغم من كون المغاربة قد فرضوا على الإسبان الجلاء عن تطوان (التي احتلوها بالفعل حتى 2 ماي 1862) ، فقد خضعوا لشروط قاسية بموجب معاهدة 26 أبريل 1860 التي نصت خاصة على أداء 100 مليون بسيطة غرامة (مؤداة نقدا) ؛ وتوسيع حدود سبتة والتنازل عن شريط أرضي في

1) Ch. de Mazade, op. cit., pp. 452-453.
3) **Op. cit**

الجنوب بمنطقة سيدي إيفني لاتخاذه قاعدة للصيد وتوسيع امتيازاتهم التجارية والحصول على حقوق أخرى على غرار ما انتزعه الإنكليز في سنة 1856 . وقد كتب الناصري عن الأبعاد الخطيرة لنتائج حرب تطوان قولته المشهورة : "ووقعة تطاون هاته هي التي أزالت حجاب الهيبة عن بلاد المغرب واستطال النصارى بها وانكسر المسلمون انكسارا لم يعهد لهم مثله ..."[1] .

5 ـ دعاة "الإصلاح" ورواده :

أظهرت هزيمة إسلي واندحار الجيش المغربي في سنة 1859-1860 أمام قوة كانت تعتبر في المرتبة الثانية و"من أحط الأمم" على حد قول السلطان نفسه ، أن نظام المخزن كان يعاني من شروخ كانت تهدد سيادة البلاد ووحدتها ، وخاصة على المستوى العسكري .

فإذا لم تدم المواجهة مع الفرنسيين أكثر من ساعة في إسلي قبل أن يلوي الناجون أعنة جيادهم غير متوقفين إلا بعد اجتياز ملوية ، فقد استطاع الإسبان أن يحتلوا تطوان دون مقاومة تذكر ، مما يدل في حد ذاته على أهمية "الإصلاح" الذي كان على المغاربة أن يشرعوا فيه .

كان أفراد قلائل من الذين أتيحت لهم فرصة الاحتكاك المباشر بالأوربيين ، وخاصة منهم الذين أقاموا فوق أراضيهم ، هم وحدهم الذين يسهل عليهم أن يدركوا أن تفوق "المسيحيين" ليس عسكريا فحسب . إذ تمكنوا عيانا من ملاحظة مظاهر الاختلال في مجالات عديدة ، وعلى رأسها مثلا ملاحظات محمد الصفار ، الكاتب في السفارة التي قادها عبد القادر أشعاش إلى فرنسا في دجنبر 1845 ـ يناير 1846 ، والتي سجلها في "رحلته" منذ خروجه من تطوان حتى عودته من باريس . وقد قدم فيها وصفا لفرنسا والفرنسيين تنبثق من خلاله صور خاطفة عن البلاد وعاداتها وتقاليدها ، تفصلها مسافات شاسعة عما يوجد عليه المغرب[2] .

---

1) الناصري . م.م. ج 9 . ص 101 .

2) سوزن ميلار وخالد بن الصغير . **صدفة اللقاء مع الجديد ، رحلة الصفار إلى فرنسا** . الرباط 1995 .

لقد انبهر الصفار أول الأمر بـ"الغول الحديدي" [المركب البخاري] الذي ينفث سحبا كثيفة من الدخان والذي لم يتمكن من الدخول إلى مرسى مرتيل لعدم غور المياه به ، فاضطر الصفار ومرافقوه إلى امتطاء قوارب حملتهم حتى عرض البحر . وبمجرد صعود الصفار إلى "المركب الناري الجبار الذي يسمونه بابور" ـ على حد تعبيره ـ ودخوله إلى قمرته ، امتلكه الإحساس بأنه يتوغل داخل كهف .

ويؤكد الكاتب ضمنيا أن السفر من مَرسيليا إلى باريز كان من أسهل ما يكون بالقياس إلى كل الصعوبات التي يلقاها المرء على طريق مماثل في المغرب :

> " ثم إن السفر يتيسر في هذه البلاد ليلا ونهارا من غير مشقة ولا تعب ، وذلك لما عندهم من الأمان التام . فلا يخشى المسافر من لص ولا قاطع طريق ولا متعرض . ولأجل ذلك لا ترى فيهم من يحمل سلاحا قط ، وإنما يحمل السلاح العسكر فقط في حال احتياجه إليه " [1] .

وفي باريز نفسها لا يخفي الصفار إعجابه الذي تكشف عنه كلمات الإطراء لنشاط السكان والتنافس في العمل بين الرجال والنساء وغياب التكاسل :

> " ولأهل باريز حرص تام على التكسب . رجالهم ونساؤهم لا يتقاعدون ولا يتكاسلون ، والنساء مثل الرجال في ذلك وأكثر. ولا تجد أحدا منهم خاليا عن شغل وإن كان عندهم من أنواع البطالات والفرجات العجب العجاب . لكن ذ لك لا يلهيهم عن أشغالهم ، فيعطون لكل وقت ما يستحقه . وتلك الفرجات تعينهم على أشغالهم لما فيها من استراحة النفس ليعودوا إليها بنشاط . ولا يرضى أحد منهم أن يكون فقيرا ، فإن الموت عندهم أهون من الفقر ... " [2] .

وتابع الصفار حديثه مُعجبا بخصال الباريزيين وبمظاهر تميزهم في موضع آخر من رحلته فقال :

1) المصدر نفسه ص . 112 .
2) المصدر نفسه ص . 163 .

" وأهل باريز موصوفون بذكاء العقل وحدة الذهن ودقة النظر؛ ولا يقنعون في معرفة الأشياء بالتقليد ، بل يبحثون عن أصل الشيء ويستدلون عليه ويقبَلون فيه ويردون "[1].

وكانت هذه السفارة قد أرسلت بطلب من الحكومة الفرنسية التي كانت تسعى إلى تسريع وتيرة تطبيع علاقتها مع المغرب . ولا يذكر محمد الصفار شيئا في هذا الصدد ، باستثناء قوله إن السلطان بعث هذه السفارة "لمصلحة تعود على المسلمين والإسلام ، حسب ما اقتضاه حسن نظره السديد ورأيه الموفق الرشيد ، وجريا على عادته في الحرص على انتظام الخاص والعام ، ولم يزل هذا من دأب أئمة الأمة وحماة الملة . فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يبعث لذلك كبراء أصحابه وفيه أسوة وتابعه على ذلك الخلفاء الراشدون والأئمة المهتدون ..."[2] .

ولم يكن ذكر هذه السابقة صدفة محضا أو مما يدخل في باب التعبير الإنشائي . وقس على ذلك توطئة "**الرحلة**" ولهذا ذكر الصفار "بقوة الخالق مسير الخلائق في البر والبحر وميسر الطرائق والأسباب لمن شاء أن يسوقه إلى ما أراد من عمران أو قفر ، وفق بفضله من سبقت له العناية من خلقه ، فكانت تجارتهم رابحة ولسعيهم أعظم فائدة ..."[3] .

والصيغ المستعملة في التعبير عن هذه الاختلافات بين الأمم واضحة للوهلة الأولى لأنها شائعة الاستعمال عند الفقهاء ؛ كما أنها قابلة لأكثر من تأويل من جهة "الهوية" أو الانتماء العرقي والديني للأمم التي كرمها الله أو التي سلط عليها سخطه وغضبه . ويختم الصفار بذكر الآية الكريمة ﴿**ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة**﴾[4] ، وتبقى أقوال الصفار مع ذلك ملتبسة في هذا الصدد !

1) المصدر نفسه ص . 166-167 .
2) المصدر نفسه ص . 93 .
3) المصدر نفسه ص . 91 .
4) سورة : هود ، آية : 118 .

أ ـ ابن إدريس

وهو إدريس بن محمد العمراوي ، المغربي الآخر الذي قاد سفارة جديدة إلى باريز ـ بعد الصفار بخمس عشرة سنة ـ ودوّن وقائعها في "رحلة" سماها **تحفة الملك العزيز بمملكة باريز**[1] ، حيث حرص على التدقيق في الوصف الذي قدمه لمشاهداته على أن لا يزكي إلا ما يقبله الشرع ويبرزه العقل ولا تنفر منه الطبيعة البشرية وهو جوهر ما قلد فيه الأوربيون السلف المسلم الصالح[2] .

وعلى الرغم من زخرف اللفظ الذي وظفه لتبرير تقدم الغربيين معتبرا نجاح أعمالهم علامة انحطاطهم الذي لا ريب فيه مستقبلا ، فإنه لا يخفي إعجابه بمنجزاتهم الاقتصادية والتقنية والثقافية التي كان شاهدا عليها أثناء إقامته بفرنسا[3] .

فالوسط المغربي الذي عاش فيه صاحب" الرحلة" وتربى ، ما كان ليسمح له قطعا بالاعتراف صراحة أو ضمنيا بتفوق "الكفار" ، وبالتالي تأخر أمته ، أمة الإسلام .

وفي هذا السياق ، تجدر الإشارة إلى أن الوزير ابن إدريس [والد صاحب الرحلة] نظم قصائد ملتهبة يدعو فيها إلى الجهاد ضد "عدو الله" مثل قوله[4] :

يَا أَهْلَ مَغْرِبِنَا حَقَّ النَّفِيرُ لَكُمْ ... إلى الجِهَاد فَمَا في الحَقِّ مِنْ غَلَط
فالشِّرْكُ مِنْ جَنَبَاتِ الشَّرْقِ جَاوَرَكُمْ ... مِنْ بَعْدَ مَا سَامَ أَهْلَ الدينِ بِالشَّطَطَ

وأيضا:

يَا سَاكِني الغَرْبِ الجِهَادَ الجِهَادَ ... فَالكُفْرُ قَدْ شَارَكَكُمْ في البِلاَدِ
والشِّرْكُ قَدْ نَصَبَ شِرَاكَهُ ... مُسْتَعْبِداً بِكَيْدِهِ لِلعِبَادِ

---

1) العمراوي ، الإدريسي بن الوزير ابن إدريس ، **تحفة العزيز بمملكة باريز** ، ترجمها إلى الفرنسية ونشرها زكي مبارك مع النص العربي ، الرباط 1989

2) Abdallah Laroui, **Les origines culturelles du nationalisme marocain, (1830- 1912)**, Paris, 1977, pp. 227- 272 .

3) **Ibid**

4) محمد المنوني ، **مظاهر يقظة المغرب الحديث** ، ج. 1 ، 1973 ، ص.20-22 .

وأيضا:

آه عَلَى الإِسْلاَمِ قَدْ ضَعُفَتْ أَنْصَارُهُ بَعْدَ قُوَى واشْتِدَاد
آهٍ عَلَى مَسَاجِدَ رَجَعَتْ بَعْدَ الصَّلاَةَ حَانَ خَمْرٍ وَنَادَ
آهٍ عَلَى صَوَامِعَ أبْدِلَتْ بَعْدَ الآذَانِ نَقْرَ نَاقُوسٍ صَادِ

وهذه القصائد التي تفيض حماسة وبلاغة تكشف عن أمر واحد : إن محمد بن إدريس الوزير في مخزن مولاي عبد الرحمان ، والمطلع على تاريخ البلاد وتقلباته من خلال مؤلفات أبي القاسم الزياني صاحب **الترجمانة الكبرى** على أحوال العالم من خلال ما اكتسبه من تجارب بفضل رحلاته ، قد جاء رده على احتلال الجزائر وعلى هزيمة إسلي انفعاليا لا يتجاوز فيه حد وصف "الآخر" بالمشرك الذي يتربص بدار الإسلام .

ولا تختلف رنة الألم والأسى التي تتشبع بها قصائد ابن إدريس ، عما تطالعنا به قصائد شعراء مسلمين آخرين من قبله ، نظموها على إثر "نكبات" ألمت بالمسلمين في فترات مشهورة من تاريخ الإسلام .

ولا يبدو أن الوزير الشاعر ابن إدريس قد اكتفى ، مثل زميله محمد غريط (توفي سنة 1863) ، بالنحيب والدعوة إلى الجهاد . فالظروف الغامضة نوعاً ما ، والتي تكتنف نكبته الشخصية ، المتمثلة في إبعاده عن السلطة وامتهانه بالحبْس منْ قبَل عناصر الوداية المتمردين على السلطان حينئذ ، وكذلك الشك المخيم علَى ظروف موته - كل هذا يدفع إلى افتراض أن الرجل كان يسعى أيضا إلى أن يكون فاعلا ومؤثرا في مجرى الأحداث . ويتمثل أحد الافتراضات المقدمة في شأن موته في اكتشاف مولاي عبد الرحمان للتراسل السري الذي كان قائما بين وزيره هذا والأمير عبد القادر بعد سنة 1844[1] .

ب - ابن عزوز المراكشي

أصله من الجزائر ، استقر بمراكش حيث وجه نداءه المسمى بـ"**رسالة العبد الضعيف الى السلطان الشريف**". تقع هذه الرسالة في أربعة فصول ، المعروف منها حاليا هو الفصل الأول وجزء من الفصل الثاني :

---

1) تبدو دعوة محمد غريط أقل جرأة . إذ نظم قصائد تحمل خطابا دينيا دون تجاوز ما هو مألوف ، أي الدعوة إلى الجهاد .

" اعلم أيها المنصور بعون الله المجاهد في سبيل الله ... أن النَصارى ملكوا الجزائر وسبوا نساءها وأخذوا أولادها وغنموا أموالها . فلم يكفهم ذلك ، وانتشروا في ساحاتها حتى وصلوا إلى وهران ....وغير ذلك من المدائن القريبة منها والبعيدة عنها ... وطمعوا في هذا المغرب وفي الوصول إلى مدينة فاس التي هي دار ملكك ومحل حكمك وولايتك . فوجب عليك ـ نصرك الله ـ التهيؤ لهم وجمع العساكر للقياهم ، مع علم سيدنا ـ نصره الله ـ أن أهل المغرب أكثر من أهل الجزائر خيلا ورجالا وأقوى قلوبا . ولكنهم لم يخدموك خدمة الرعية للملك ولا ينفعك معهم إلا الحيل الغريبة ."[1] .

وتقدم الرسالة التي تفتقد إلى أصالة الفكر وعمقه[2] مخططا مفصلا يتضمن الإعداد والتجنيد من أجل الحرب ، وملابسات الحصول على "التموين" في المدن والبوادي ، وشروط التعيين في مراكز القيادة في الجيش والاستعداد لإعلان حالة استنفار الجنود .

ومن جهة أخرى ، فابن عزوز ـ باعتباره طرقيا وصوفيا ـ يتبع في رسالته هذه منهجا في الإصلاح لا يعبر عن رغبة في التحديث من أجل التحديث وإنما التحديث من أجل الجهاد ، مما يجعل التمييز صعبا بين مجرد الدعوة إلى الجهاد والدعوة إلى التحديث العسكري .

فصاحب رسالة "**العبد الضعيف**" ، يقترح منذ الوهلة الأولى اقتطاع سَرِيَّة من قوات المخزن (300 فرد) ، تبعث لمساعدة المجاهدين الجزائريين، وذلك للإسهام في تحرير هذا القطر الإسلامي ، وبالتالي لوضع حد للخطر المتربص بالمغرب انطلاقا من حدوده الشرقية .

وعند ابن عزوز عموما ، يمر الإصلاح العسكري عبر الدعوة إلى الجهاد ، أي تحسيس الرعايا بخطورة الرهان الذي يمثله القتال ضد "الكفار" ومن هنا ضرورة مساهمة الجميع بأرواحهم وممتلكاتهم في هذا الجهاد . وهكذا كان ابن عزوز ، بإضفائه طابعا دينيا على الاستقطاب والتجنيد وتمويل الإصلاح

1) مخطوط بالخزانة العامة في الرباط رقمه 1623 د .

2) A. Laroui, op. cit., pp. 274-275 .

المنشود والمجهود الحربي ، يسعى إلى جعل السلطان والعلماء يعتبرون كل تهاون في هذا الأمر إخلالا بأحد الواجبات الدينية الملحة . كما أنه لم يتردد في دعوة السلطان صراحة إلى استعمال الحيلة واللجوء إلى وسائل الإكراه والضغط من أجل ضمان تغطية المصاريف العسكرية . ولما كان المؤلف يدرك ما كان المخزن سيواجهه من اعتراضات وما قد ينجم من عداء عن إقامة عُدَّة مسلحة جديدة يحتكرها السلطان ، ألح على ضرورة اللجوء إلى الحيلة وكأن الجهاد وحده لم يعد كافيا .

وهكذا اقترح مصادرة أملاك الرعايا الموسرين (خاصة أغنياء فاس). أما التجنيد ، فيقترحُ ابنُ عزوز تعبئةً دائمةً في مَجموع البلاد ، تعبئةً تمس كل الفئات الاجتماعية التي يلزمها إضافة تموين 300 000 جندي . مما يتبين منه أن مجموع السكان يلزم إشراكهم في "الإصلاح" ، أي أن كل إمكانات البلاد يلزم أن تعبأ لتحقيق هذا الهدف . ويلزم أن يعوض الرعايا غير الصالحين للتجنيد بأقاربهم أو أن يساهموا بطريقة أو بأخرى بمالهم أو بمهارات مهنية خاصة . وفي نهاية التحليل ، يمكن التأكيد بأن هذه الدعوة تبين في حد ذاتها أن مشروع الإصلاح وإعادة التنظيم العسكري لم يكونا محصورين في المجال الضيق للسلطان وابنه سيدي محمد وحاشيتيهما المباشرتين .

وبالرغم من الطابع الجهادي الصوفي للرسالة ، فإنها تُلَمِّح ضمنا إلى ضرورة الانفتاح على أوربا واقتباس مناهجها العسكرية وتقنياتها الحربية . وهذا بالنظر إلى وزن أوربا ، المهد الأصلي لنموذج التنظيم العسكري الحديث والمصدر الوحيد الممول للأسلحة الضرورية لجيش "النظام" الذي كان تأسيسه مطروحا . وعليه يقترح ابن عزوز صراحة استيراد "600 مدفع و250 000 بندقية" من أوربا من أجل تعويض العتاد البدائي الذي يوجد بين أيدي الجنود المغاربة .

ج - الكردودي

وعلى هذا النهج سار محمد الكردودي (ت 1851) ، الذي لم يكن هو أيضا مؤهلا ، على الرغم من تكوينه الأصلي وولايته القضاء ، لأن يعترف

صراحة بضعف "أمته" ، فما بالك بأن يدرك ضرورة اللجوء إلى النموذج الغربي وسيلة لتصحيح تلك الأوضاع وتجاوزها . فمؤلفه المعنون بـ **كشف الغمة ببيان أن حرب النظام حق على هذه الأمة** ، يبتدئ هكذا:

> " أما بعد فإني لما رأيت أسباب الجهاد قد أهملت وآلاته قد أغفلت (...) ورأيت العدو الكافر (...) قد استولى على مملكة الجزائر وقهر كل ذي سطوة فيها من ملك وثائر ، بحروب على هيأة مخصوصة وصفوف كأبنية مرصوصة (...) فتوجه لقتال جيش لا معرفة له بحقائق الحروب وتفاصيلها ولا علم عنده بتفاصيل أنواعها (...) فوضعت هذا الكتاب الجامع لمحاسن اللباب ، المشتمل على صفات الحروب وأسبابها ، وموجبات الظفر والهزيمة وآدابها ، مع ما تتوقف عليه من الشورى والعدة والشجاعة وأحوال الجند التي بها ينتظم عقد الجماعة ، إلى غير ذلك من حكم ووصايا ... "[1] .

وقد سعى الكردودي في تيسير انتشار تأثير مؤلفه ، فقسمه إلى عشرة أقسام ، متوخيا من ذلك طبعا أن يجعل منه نوعا من "المختصرات" أو "مقالة في المدخل إلى الإصلاح" . وبالرغم من أن الرسالة الموضوعة لا يمكن اعتبارها مجددة قطعا ، فهي تتضمن مجهودا في التبويب والترتيب لموضوعات رئيسية ناقشها المؤلف وعلق عليها وأبدى في شأنها اقتراحات ملموسة من خلال الأبواب التالية :

- ⋆ الباب الأول في كيفية الحروب وبيان مذاهب الأمم في ترتيبها ؛
- ⋆ الباب الثاني في أسباب الظفر والهزيمة ؛
- ⋆ الباب الثالث في وصايا أمراء الجيش ؛
- ⋆ الباب الرابع في آداب الحرب ؛
- ⋆ الباب الخامس فيما يستعان به في تدبير الحروب وغيرها وهو مشاورة ذوي الرأي والتجربة ؛
- ⋆ الباب السادس خاص بالعدة ؛

---

1) محمد بن عبد القادر الكردودي ، **كشف الغمة ببيان أن حرب النظام حق على هذه الأمة** ، الخزانة الحسنية ، رقم 5989 . وقد طبع هذا الكتاب على الحجر بفاس مرتين (انظر فوزي عبد الرزاق ، المطبوعات الحجرية في المغرب ، فهرس مع مقدمة تاريخية ، الرباط ، 1989 ، ص 83) .

* الباب السابع في الجند؛
* الباب الثامن في الشجاعة والجبن وما فيهما ؛
* الباب التاسع في ذكر أفراد شجعان للاقتداء بهم والتشبه بأحوالهم؛
* الباب العاشر : حِكَمٌ جامعة وأمثال نافعة.

ومع ذلك ، فإن ممارسة الكردودي لوظيفة القضاء في طنجة لا يمكنها إلا أن تشجعه على نهج هذا السبيل . إذ لم يمكنه وجوده في هذه المدينة من تلقي أصداء "النهضة" ومحاولات التحديث في مصر وتركيا فحسب ، بل سمح له كذلك بمعاينة الطرق المشينة التي كان يعامل بها رؤساء البعثات والقناصلة الأوربيون المخزن . ذلك أن القوات الأوربية كانت توجه تهديداتها للسلطان وتفرض عليه الخضوع بواسطة ممثليها في مدينة البوغاز. وعندما يتأخر في ذلك ، تظهر في عرض البحر البوارج الحربية مهددة ومتحركة أحيانا نحو مراسٍ أطلسية بنِيَّة قصفها .

ويبدو أن إنجاز هذا التأليف والتجاوب الذي لقيه في أوساط المخزن والنخبة لم يكونا على كل حال نابعين من اقتناعات المؤلف ورجحان أفكاره فقط ، لأن الكردودي قام بذلك في توافق مع الأمير سيدي محمد ، إن لم يكن بإيعاز منه . فالخليفة السلطاني ، المهزوم في إسلي ، والذي يتصرف على هذا النحو ، كان يبحث عن توسيع دائرة مشايعيه في الإصلاح العسكري ، وبالتالي إبعاد تخوفات مولاي عبد الرحمان والعناصر المحافظة.

ومهما يكن ، فالكردودي يؤكد صراحة ضرورة إعادة تنظيم الجيش المغربي باستلهام النموذج الأوربي ، الذي يعمل في رسالته على إبراز بنياته التنظيمية والستراتيجية في ميادين المعارك ، حين يقول :

> "وقد وَضَع الناس في تدبير الحروب كتبا ورتبوا فيها ترتيبا قد لا يسع سائر الأقاليم ، إذ لكل أمة نوع من التدبير وصنف من الحيلة وضرب من المكيدة وجنس من اللقاء والكر والفر وتعبئة المواكب وحمل بعضهم على بعض . ومرجع ذلك كله إلى نوعين : نوع بالزحف صفوفا ، ونوع بالكر والفر. أما الذي بالزحف ، فهو قتال

العجم كلهم على تعاقب أجيالهم ؛ وأما الذي بالكر والفر ، فهو قتال العرب والبربر من أهل المغرب . وقتال الزحف أوثق وأشد من قتال الكر والفر ؛ ذلك أن قتال الزحف تُرَتَّب فيه الصفوف وتسوى كما تسوى القداح أو صفوف الصلاة ، ويميلون بصفوفهم نحو العدو. وقد اعتنت الروم لوقتنا هذا بأمر الصفوف والعواقب ترتيبها وتسويتها بما لا مزيد عليه ، فجعلوا في المقدمة صفوفا أربعة أو خمسة صفا وراء صف تتخللها مدافع كبار ؛ وفي الساقة والجناحين مثل ذلك ، والخيالة وراء الصفوف مما يلي القلب . وملؤوا القلب بالرجال والأثقال، والجميع كبكبة واحدة رسنها بيد واحدة في القلب ، يتكلم معهم في بوق أو يقرع الطبل على هيأة يفهمون منها مراده ، فيصدر الكل عن رأيه . فإذا التقى الجمعان رمى أهل الصف الأول المقابل للعدو رمية رجل واحد ، ثم يحثون على الركب ... إلى أن ينتهي الرمي "[1].

وبالمقابل يبرزُ الكردودي المفارقةَ الكامنةَ في الطريقة التي لا يَزالُ يتبعها المغاربة في مهاجمة العدو ، و"الفوضى" التي تطبع جولاتهم ، وخاصة تراجعهم عندما تزل القدم ببعضهم . ويتوسع الكردودي أيضا في إبراز صرامة الانضباط وقوة التنسيق اللتين تتميز بهما فرق الجنود الأوربيين أثناء العمليات[2] .

ويشهد ترتيب الموضوعات في النص ، والاستطرادات التي يزخر بها ، والانتقال بين الحاضر المنحط وماضي "السلف الصالح"، والبحث الدائب عن الحجج في القرآن والسنة التي من شأنها أن تضفي الشرعية على الإجراءات المزمع تطبيقها ، كل هذا في حدّ ذاته يشهد على "الانتقائية" التي لجأ إليها الكردودي ، (أو من أوحى إليه بالتأليف) ، بغية الإبقاء على الإصلاح في إطار شرعي ينأى به عن الشبهات والبدعة .

وبهذا يمكن تفسير إلحاحه الشديد على الجانب الديني، وبحثه بأي ثمن عن "سوابق" في تاريخ الإسلام لتعزيز آرائه . فقد انتهى المطاف بالمؤلف إلى

1) المصدر نفسه ، ص. 8-9 .
2) انظر النص أعلاه .

إرجاع أصل "النظام"، إلى القرآن والحديث النبوي بمعنى من المعاني حين كتب :

" ... وترتيب الجيش على هذه الصفة هو المسمى بالنظام ، إذ ذلك هو معناه لغة . وعليه فتسمية الجيش نظاما إما مجازا أو حقيقة ... قتال الزحف بالصفوف هو الذي دل الكتاب والسنة عليه . أما الكتاب فقوله تعالى : ﴿**إن الله يحب الذين يقاتلون في سبيله صَفّاً كأنهم بنيان مرصوص**﴾[1] . قال ابن العربي في الأحكام الصغرى : المرصوص المحكم الثابت الذي كأنما عقد بالرصاص ؛ وهكذا كان محراب داوود عليه السلام بالمسجد الأقصى "[2] .

ولاتفوت الكردودي الإشارة إلى ارتباط تكوين جيش النظام بمسألة الشورى ، فيورد في هذا الشأن معلومات تتعلق بالممارسة البرلمانية في أوربا . وقد ذكر ، اعتمادا على مصدر تركي ، بأن القرار السياسي أو العسكري هو من اختصاص أربعين شخصا ، لا يمكن إعلان شيء دون استشارتهم وموافقتهم . ويربط الكردودي بين هذا الأمر وبين مسألة الشورى في المغرب ، مع الإلحاح على دور العلماء فيها[3] .

لكن على الرغم من هذا الإلحاح على الجانب الديني ، فإن كل شيء في منظور الكردودي ، والذين يشاطرونه الرأي ، يدل على أن الأمر لم يعد يتعلق ، بعد صدمة 1830 وهزيمة 1844 ، بمجرد ترديد دعوات إلى الجهاد على غرار ما كان يحدث في السابق لحث المجاهدين على مقاومة الإسبانيين والبرتغاليين وطردهم خارج المواقع التي احتلوها على السواحل.

وعليه لم تعد المواجهة مع الغرب مطروحة في نطاق الدين فحسب، بل صار يُنظر إليها أيضا من زاوية "تقدم" الأوربيين و"تأخر" المسلمين ، واعتبار "ضرورات الوقت" . ذلك أن الاصطدام مع قوة من القوات الأوربية المتفوقة حضاريا ، صار ينذر بمخاطر لا تنحصر فيما هو روحي دون غيره .

1) سورة : الصف ، الآية : 4 .
2) **المصدر نفسه** ، ص. 11 .
3) **المصدر نفسه** ، ص. 46 .

وفي هذا المستوى تكمن بالضبط جدة أفكار هذه النظرة إلى "الإصلاح" و"اليقظة" : وعي الدعاة والرواد هنا بمعطيات ليست دينية خالصة، تفسر أسباب اتساع الهوة التي تفصل العالم الإسلامي عن أوربا التي لم يعد ينظر إليها بأنها تمثل "بلاد الكفر" مقابل "دار الإسلام" ولكن أيضا بصفتها مهدا لتحولات تكنولوجية واقتصادية وعسكرية مثيرة تجعل منها قوة هجومية لا يؤمن جانبها .

وعليه ، تغدو المحافظة على استقلال البلاد وحماية وحدتها الترابية ، ضرورة تقتضي تبني نفس التقنيات التي أكسبت أوربا قوتها وبأسها. ولا يمكن أن يتحقق إدراك المعطيات والرهانات المرتبطة بهذا الأمر - بالتأكيد - إلا على يد أفراد النخبة الذين يقدرون على تجاوز الأفكار التقليدية وينخرطون في تفكير "موضوعي" يأخذ بعين الاعتبار ميزان القوى القائم ونوعية العلاقات التي أصبحت سائدة بين المغرب والقوى الأوربية .

وتتوزع النماذج المدروسة أعلاه بين وزيرين (غريط وبن إدريس) وقاض (الكردودي) وفقيه (ابن عزوز) ، ولكل هؤلاء صلة ما تربطهم بالمخزن، وفي ذلك دليل على أن فكرة الإصلاح قد انبثقت داخل جهاز المخزن نفسه وترعرعت بين أحضانه .

ويظل هذا الأمر عاديا إذا اعتبرنا أن المخزن هو الذي كان يواجه الضغوط الأجنبية، مما يجعله أكثر إدراكا لكل مواطن الضعف في البلاد من غيره . وعليه يُطرح السؤال : هل كان المخزن يمتلك ، بالفعل ، القدرة على "احتكار" فكرة الإصلاح وممارستها وفق ما يفرضه منطق حكمه أو تعديلها - عند الضرورة - لجعلها مطلبا للعامة يستجيب لمنظوره التحكمي؟ وبتعبير آخر ، إلى أي مدى يمكن للمخزن أن يحقق إصلاحا عسكريا - وهو هاجسه الأول - دون أن يكون مضطراً إلى تحديث مجالات أخرى وتغيير بنيات البلاد ؟.

وكان يحتذي في هذه الأولوية التي أعطيت للإصلاح العسكري بالمغرب بما أحدث من تنظيمات عسكرية في الدولة العثمانية التي كان سلاطين المغرب يتابعون مجرياتها باهتمام، باعتبارها "سابقة" ، خاصة وأن السلطان سليم الثالث كان ، منذ سنة 1792 - أي قبل أن يتفاقم التهديد

الأوربي - قد استشار كبار شخصيات دولته ، حاثا إياهم على تقديم تقرير عن حاجيات الدولة . فاتفقوا جميعا على ضرورة إصلاح الجيش قبل غيره بالاستعانة بمدربين أوربيين[1] .

وهذه أيضا كانت حال محمد علي في مصر حين أعطى الأسبقية بدوره للإصلاح العسكري. مع فارق بسيط هو أن محمد علي كان يشعر أنه في موقف قوة يجعله في غنى عن تأييد العلماء وأنه قادر أيضا على إزاحة المترددين دون أدنى اعتبار .

وبما أن الإصلاح في المغرب كان يستمد معطياته وعناصره من مصر أساسا ، فليس من المستغرب أن تعطى الأولوية للإصلاح العسكري ، خاصة أن هزيمة المغرب أمام القوات الأوربية في إسلي وتطوان ، فُسرت بغياب جيش "النظام" من خلال التركيز على النقص الكبير في أداء القيادة وضعف التنسيق في العمليات وغياب النظام .

وقد نتج عن الوعي بأن عناصر النقص والضعف هذه تنحصر ، أساسا ، في المجال العسكري ، تثبيت للفكرة القائلة بأن حضور "النظام" يعني النصر وغيابه يعني الهزيمة . وبهذا تفسر الأولوية المعطاة للإصلاح العسكري ، من جهة ، في منظور أن "النظام" هو مرادف التنظيم والانضباط العسكريين إلى حد تماهيه بكيفية مطلقة مع النموذج العسكري الأوربي الذي اتخذ مرجعا يُستوحى .

وبالإضافة إلى هذا ، كانت الظرفية السياسية والعسكرية التي تفرض ضرورة تأييد الجزائر ، والبحث عن الوسائل الكفيلة بحماية استقلال البلاد ، ومواجهة التهديدات الخارجية والضغوط المسلحة المتزايدة للقبائل ، تجعل من هذه الإصلاحات العسكرية ، في نظر المخزن ، أولوية تفرض نفسها بإلحاح على المستويين الخارجي والداخلي .

---

1) أحمد حوراني . م.م. ص 61 .

فعلى المستوى الداخلي ، كان المخزن يلجأ إلى "الحركات" التي غالبا ما كان السلطان يقودها بنفسه لإخضاع القبائل المتمردة . وهذا ما كان يمثل نوعا من "السلطة المتنقلة" التي تسمح بسد النقص في البنية التحتية الإدارية والعسكرية و"إظهار" قوة المخزن وبأسه . ونظرا للتقاليد الحربية للقبائل ، وقدرتها على الحصول على بنادق سريعة الطلقات عن طريق التهريب ، فإن ردعها كان يتطلب إضافةَ الوسائل لجيش المخزن وتطويره من خلال تكوين فرق عسكرية منظمة ، جيدة التدريب ، عارفة بكيفية استعمال المدفعية . إذ هذا هو وحده الكفيل بهزمها ولو بكيفية مؤقتة(1) .

هذا ، خصوصا وأن الفقهاء لم يكونوا يترددون في اعتبار محاربة "السيبة" والخارجين عن طاعة الإمام نوعا من "الجهاد" ما دامَ ذلك يعني في منظورهم معاقبة "المفسدين" الذين يسدون المسالك ويحاصرون الحواضر ويتسببون في كل أنواع الشرور والفتن الضارة بالأمة والمؤدية إلى إضعافها من الداخل(2) .

ومما له دلالته ، في هذا الصدد على كل حال ، أن الشيخ عبد السلام التسولي ، في جوابه للأمير عبد القادر عن نازلة "الجهاد" ضد المحتلين الفرنسيين ، ركز بصفة أساسية ومحورية على عدم انقياد القبائل وتمرداتهم والإجراءات الاحتياطية التي على "الإمام" أن يتخذها لزجرهم وردعهم(3) .

والحاصل أن كل شيء كان يدفع المخزن إلى الشروع في الإصلاح العسكري ، خاصة أنه الميدان الوحيد الذي كان من السهل تبرير إصلاحه شرعيا من خلال إبراز فعل "الجهاد" الذي هو فعل ديني خالص و"أحد أبواب الجنة" وأن القيام به هو من أعمال البر ومن واجبات المسلم الأساسية .

---

1) D. Nordman "les expéditions de Moulay Hassan . Essai statistique". H., 1980 -81. pp. 123-152 .

2) J. Berque, L'intérieur du Maghreb XV°-XIX° siècle, Paris. 1978 p. 483 .

3) J. Berque : L'Emir Abdel Kader..., op. cit., pp. 75-81 .

ومن هذا المنظور أيضا ، فإن الفقه لا يعارض إنجاز الإصلاح العسكري المستند إلى النموذج الأوربي ، بالرغم مما قد يتضمنه ذلك من نقائص ناجمة عن الاحتكاك بالمسيحيين واقتباس مهاراتهم التقنية . وهذا بالنظر إلى أن هذا الإصلاح العسكري ظل شرعيا ، بل موصى به لما يقدمه من فائدة ستراتيجية للأمة الإسلامية ويتيحه من مواجهة المسيحيين التوسعيين في أحسن الظروف .

وقد استشار السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان العلماء ، على غرار ما فعله السلطان العثماني ، وذلك للحصول على السند الشرعي لسياسته الإصلاحية في الميدان العسكري ، ذلك السند الذي سيبعد به كل جدال قد يُثار حول هاته السياسة التي كان هو صاحب المبادرة فيها . وهذا ما تؤكده واقعة أن كل الفتاوي المعروفة والمقدمة في هذا الصدد أيدت بكيفية مسنودة خلق جيش "النظام" .

وتبرز هنا "الفتوى" التي أفتاها المهدي بنسودة (توفي سنة 1877) غداة وقوع معركة واد راس، أي أثناء المواجهة التي ألحق فيها المغاربة خسائر جسيمة بالإسبانيين أجبرتهم على التفكير في إخلاء تطوان. وتظل هذه الفتوى معبرة من حيث انحياز العلماء النيرين إلى جانب الإصلاحات المنشودة وما تعتمده هذه الأخيرة من استدلال[1] .

وفي هذا السياق ، يعتبر صاحب الفتوى "النظام بدعة محمودة "، بل "فريضة على كل مسلم" ، ما دام "النظام" المزمع تحقيقه سيزيد من قوة المسلمين في مواجهة النصارى ، مما يعني قبل كل شيء حسن الترتيب داخل العسكر والجَلَد والمكابدة والانضباط وإمكان الرد على العدو بكيفية ملائمة ... وهذا هو المخرج الوحيد .

يتضح مما سبق أن الإصلاح لم يكن ظاهرة خاصة بالمغرب بل يندرج ضمن مجموع إصلاحات أنجزت ـ أو كانت في طور الإنجاز ـ في ربوع العالم

1) A. Sebti, **Aristocratie citadine, pouvoir et discours savants au Maroc précolonial,**
رسالة دكتورا السلك الثالث (غير منشورة) جامعة باريس II ، 1984. ص 170-173 . وفيها معلومات بيوغرافية حول المهدي بنسودة والمكانة التي كانت تحتلها عائلته في القضاء والتدريس منذ القرن السادس .

العربي والإسلامي ، بحيث يمكن القول إن أي منطقة من هذا العالم لم تبق على هامش هذه الحركة الإصلاحية . فبعض الدول تبنت على المستوى السياسي والإيديولوجي السلفية وأخرى اختارت نهج التحديث . وعليه ، يمكن التأكيد ، بصفة عامة ، أن الإصلاح مَثَّل نوعا من اليقظة الشاملة للأمة الإسلامية تجلت حسب الخصوصيات المحلية والجهوية لكل منطقة .

وهكذا يبدو الفكر الإصلاحي بالمغرب ـ من حيث هو منهاج ـ أقرب إلى التيار التحديثي . فهل تبني هذا التيار هو الذي تحكم ضمنيا في الانتقال إلى المستوى الثاني للسلفية العقلانية ؟ وهل كان تبني التحديث انسلاخا تاما عن السلفية أو كان إبقاؤها كامنة لتبرز في مرحلة لاحقة ؟

أما من حيث هو "برنامج" ، فإنه لم يكن يمثل مجرد محاكاة تولدت عن طريق الصدفة ، بل كان نتيجة واقع محدد فرضته هزيمة إسلي وظروف سياسية صعبة وضغوط استعمارية أبرزت ـ مجتمعةً ـ هشاشة بنيات البلاد الاجتماعية والاقتصادية وقصورها فدفعت بها إلى التجديد .

وأما قبول مبدأ الإصلاح نفسه أو رفضه ، وما يصاحب ذلك من الإجراءات التطبيقية (التجنيد والتجهيز والتمويل) ، فمن الواضح أن "اختلالا" ، بل تناقضا صارخا ، كان يبرز في شأنها بين المخزن (بل وداخله) والعلماء والرعية .

فالإصلاح عند السلطان يعني قبل كل شيء توطيد سلطته بما يستجيب لضرورات الصراع ضد العدو الخارجي . وعليه يبدو الإصلاح مجرد إعادة نظر في دواليب الحكم من أجل المزيد من تثبيت سلطة السلطان في الداخل والخارج استنادا إلى مبدإ الجهاد الذي يبدو مجرد وسيلة تبريرية في هذا الصدد.

أما عند معظم أفراد الرعية والعلماء ، فكان من الصعب التمييز بين فكرة الإصلاح المتضمنة لبعد التحديث ، والأخرى المتطابقة مع دعوة الجهاد. وعليه ، فالإصلاح في نظر العلماء لا يسعه إلا أن يكون دينيا ، أي مرادفا لدعوة الاستعداد للدفاع عن هذا الجزء [المغرب] من "دار الإسلام". وعليه ،

فالاحتكاك مع أوربا يلزم أن لا يتعدى حدود اقتباس طرقها العسكرية والحرص على تكييفها مع الواقع الإسلامي وملاءمتها مع المبادىء الإسلامية والمساهمة في ضمان استمرارها[1] .

وعليه ، فالإصلاح العسكري لا يستهدف فقط المحافظة على استقلال البلاد ووحدتها الترابية فحسب ، بل يرمي أيضا إلى المحافظة على هويتها الإسلامية .

فإلى أي حد استطاع المخزن ، على اختلاف مراحل إنجاز هذا "البرنامج الإصلاحي" ، أن يحافظ على هذين الهدفين ، وأن يوفق بين عناصرهما المتضاربة ؟ وهل تمكن من الاستمرار في إيلاء الأهمية نفسها لهما واستثمار جميع إمكاناتهما أم أنه كان مضطرا إلى مراجعة أولوياته وترك "الاختلال" والتنافر ينشآن حاملين لتناقضات إضافية هي على المدى البعيد موهنة للمشروع الإصلاحي كله ؟

الفصل الثاني : جيش النظام

I ـ حالة الجيش قبل الإصلاح :

يظل إدراك حالة الجيش المغربي قبل الإصلاحات التي تلت معركة إسلي (1844) صعبا ، وذلك لتعدد مكوناته وتعقيد بنياته وتمفصله في السلم أو في الحرب ضد الأجنبي أو ضد التمردات القبلية .

وفي هذا الصدد ، كتب ضابط فرنسي زار المغرب في بداية حكم السلطان مولاي عبد الرحمان ، أن كل المغاربة "تقريبا ، وإن كانوا فلاحين ، كانوا جنودا أو يمكن أن يكونوا كذلك . فلم يكن هناك من ليست له بندقية وسيف وحصان ، وأصحاب الأحصنة كثيرون ؛ ولا يمكنه [المغربي] أن يمتنع عن الاستجابة لأوامر السلطان ويلبي نداءه في الحين كلما اقتضت الأحوال ذلك"[1]. وبالفعل لم تكن القوات العسكرية للبلاد منحصرة فيما يصطلح عليه في أوربا بـ"الجيش النظامي" (l'armée régulière) . والحقيقة أن هذا الجيش لم يكن يمثل في المغرب ، سوى نواة كانت تتجمع حولها كتائب متعددة توفرها القبائل عند الضرورة ، أي عند بروز تهديدات من الخارج أو قيام تمردات في الداخل .

ومن ثم تغدو القبيلة خلية من خلايا المجتمع "فرقة عسكرية" مستعدة على الدوام للقتال ، في الوقت نفسه ، مع المخزن أو ضده . فشيخ القبيلة ، أي زعيمها في السلم ، هو المسؤول عن الدفاع عنها عسكريا . ويقوم التحالف بين قبيلتين على عرف "طادا"[2] الذي يتجلى في التزام كل منهما بحماية الأخرى والذود عن مصالحها . كما ظل امتلاك الأدوات الحربية داخل كل بيت ـ أو على الأقل داخل كل عشيرة ـ من وسائل الغنى ورموز الشهامة ؛ فما من فصيلة قبلية ذات جاه إلا وتملك على الأقل خنجرا أو

1) A.M.G., c. 3H1, M. de Caraman, lieutenant de l'Etat Major, **Itinéraire de Tanger à Fès, 1825.**

2) "طادا" : مصطلح أمازيغي يعني تعاهد قبيلتين على التعاون فيما بينهما .



القائد عنُّونْ على رأس طابوره بعد رفع أجرته ، وهي صورة تعكس حالة الجيش قبل إحداث "النظام"[1]

1) L'illustration, 27 Août 1910, n 3522. p. 140.

سيفا أو"كُمِّية" أو كتاب "**دليل الخيرات** ". وبذلك غدا التداخل بين القبيلة والجيش أقوى على مستوى ثان يتجلى في تداخل بعض الأعراف القبلية مع الممارسة العسكرية . إذ يستعصى على الباحث الفصل بين ماهو "تقليد عسكري" وما هو"عُرف قبلي"[1] .

ويتوقف تحديد القوة العسكرية لكل من هذه القبائل على الوزن الديمغرافي لتقسيماتها واتساع رقعتها الترابية وعلى إمكاناتها الفلاحية وأهمية أسواقها ومواسمها المحلية والجهوية . ذلك أن تعقيد الأوضاع والإسهامات التي يمكن أن ينتظرها المخزن ـ أو لا ينتظرها ـ من هذه القبيلة أو تلك ، دفع به إلى الاهتمام المستمر بـ"حالة" هذه التجمعات البشرية وبمحاصيلها ونمو قطعان ماشيتها وكذلك بمدى استعداداتها للعطاء وميلها إليه .

وعلاوة على ذلك ، فعندما يعلن عن حالة "الاستنفار" تأهبا لـ"حرْكة" من الحركات ويتدفق الفرسان والمشاة على "المعسكر" المقام تلبية لوضع معين، لم يكن من السهل إدراك الترتيب العام "للأمر بالسير" والإحاطة بجميع حيثيات هذا الأمر داخل "غوغاء" كانت عناصرها تتداخل على الأقل في بداية الأمر . وتطرح الصعوبة نفسها عند إدراك تقسيم المهام بين عناصر هذه القوات وفهم التنسيق المتبع في تحركاتها أثناء الاندلاع الفعلي للعمليات العسكرية الخالصة .

وعلى الرغم من ذلك ، يمكن تقسيم هذا الجيش إلى قسمين متميزين: "الفرق الدائمة " والكتائب التي تقدمها جميع النواحي من مدن وقبائل ؛ ويصطلح على الأولى بـ"الگيش" وعلى الثانية بـ"النوايب" .

---

1) فالخيالة أو"التبوريدة" بالرغم مما تمثله من فرجة ، مشهد من مشاهد القتال في اللباس والسلاح. وهي توحي، فيما تحيل عليه من تكتيكية ، بما عرف بـ "الكر و الفر". وفي بعض العادات المتداولة عند بعض القبائل أن العريس يرتدي على سبيل التزيين يوم زفافه زيا شبيها باللباس العسكري كتقلد السيف أو كتاب "**دليل الخيرات**" وانتعال أ"لتماگ" على غرار ما يفعله العسكري .. ويندرج نقر طبول "الدقة المراكشية" أيضا في هذا السياق .

1 ـ الفرق الدائمة :

أ ـ "العبيد" :

يتكون هذا الجيش في بداية القرن التاسع عشر من بقية "جيش البخاري" الذي أنشأه مولاي إسماعيل (1672-1727) ، وذلك في إطار الجهود التي بذلها هذا السلطان لبناء دولة أكثر مركزية مزودة بتنظيم عسكري محكم يضمن التبعية التامة للسلطان[1] . ومن أجل تحقيق ذلك المشروع ، عمد خليفة مولاي رشيد ـ المؤسس الحقيقي للدولة العلوية ـ إلى تعداد "العبيد" و"الحراطين" في ديوان خاص وإلزامهم بالتجنيد بعد أداء قسم الولاء على كتاب "**صحيح البخاري**" .

وبعد ذلك استقروا في مشرع الرملة (قرب مكناس) وفي قصبات الأطلس المتوسط . ويبلغ تعدادهم مئةً وخمسين ألفَ جندي موزعين على عدة فرق تدعى كل منها بـ"الرحى" حيث خضعوا لتداريب مكثفة حُددت وفق كفاءاتهم في الرماية وبسالتهم في القتال . كما وُظفوا باستمرار لردع القبائل المتنعة عن أداء الضرائب .

وأكثر من ذلك ، فإن معارضة وجهاء فاس لمولاي إسماعيل ـ في أحد جوانبها ـ كانت ترتبط بتخوفهم من تقوية سلطته وما قد يترتب على ذلك من إكراه على أداء ضرائب ثقيلة . ورفض أعيان فاس ، وخاصة المالكين منهم للعبيد ، تسليم هؤلاء[2] لمَوْلاي إسماعيل ، على الرغم من تأكيد هذا السلطان في أكثر من مرة ـ وبوسائل مختلفة وخاصة عن طريق "الخطب" ـ

---

1) A. Rey, "La question du Maroc", R. D. M., octobre 1859, pp. 937 .
حيث عرفهم الكاتب بما هم رجال حرب بأنهم "جنود المملكة وانكشارية المغرب أو مماليكه" ويرجع أصلهم إلى القرن السادس عشر حينما فكر السعديون في جلب بعض الجنود من السودان لتعزيز سلطتهم . ومصطلح "العبيد" عند الكاتب يدل على طبقتهم أكثر ما يحيل على أصلهم العرقي. ولتفهم المقاربة بين "جيش البخاري" و"الانكشارية" ، وخاصة فيما يتعلق بشروط تجنيدها ، انظر :

N. Weismanne, **Les Janissaires . Etudes de l'organisation militaire des Ottomans**, Paris, 1964, pp.21- 25 .

2) انظر ما كتبه بيرك في شأن معارضة الحسن اليوسي وعبد السلام گسوس لتجريد السكان من السلاح وإنشاء جيش العبيد ، فيما يأتي :

.J. Berque, **Ulémas, fondateurs, insurgés du Maghreb, XVIIème siècle**, Paris, 1982, pp.242-250.

على ضرورة الجهاد وارتباطه بخلق جيش قوي ، بل قبل إمكان سحب "رماة فاس" من بين القوات المحاصرة لسبتة[1] .

وفي هذا الصدد ، خاطب مولاي إسماعيل أحد علماء المدينة محاولا إقناعه بأن الله يبيح للسلطان تقوية جيشه من أجل المحافظة على "الخلافة". فالجيش من منظوره هو من جند الله على الأرض ، إذ يسمح بضمان الحماية والدفاع عن كل ما فيه خير لهذه الأمة[2] .

> " وبلغوا [جيش العبيد] في أيامه من العز والرفاهية وتشييد الدور والقصور وارتباط الجياد وانتخاب السلاح واقتناء الأموال وحسن الشارة والزي ما لم يبلغه غيرهم . وكان بالمحلة من مشرع الرملة منهم سبعون ألفا ما بين خيل ورماة . وكان عدد اليكشارية منهم ، وهم أصحاب الباشا مساهل ، خمسة وعشرين ألفا كلهم رماة ، إلا القواد منهم فإنهم كانوا أصحاب خيل . وكان بتانوت ووجه عروس منهم خمسة آلاف يدعون قواد رؤوسهم كلهم أصحاب خيل ، وباقي العدد وهم خمسون ألفا كانوا متفرقين في قلاع المغرب لعمارتها وحراسة الطريق وحماية الثغور . وكانوا في غاية من الكفاية والسعة ، لأن كل قبيلة من قبائل المغرب كانت تدفع أعشارها في قلعتها المبنية بها لمؤنة جيشها وعلف خيلها " [3].

ونظرا لهذه الامتيازات التي جعلت من جيش العبيد فئة ميسورة ولكونه "جيشا محترفا" يكاد يشكل القوة الوحيدة المنظمة على عهد مولاي إسماعيل ، فقد عظمت سلطته ولم يعد يكتفي - بعد وفاة هذا السلطان (1727) - بمجرد كونه أداة للسلطة . بل أخذت عناصره تنصِّب نفسها سادة مطلقي النفوذ يُبايعون ويَعزلون ويُنصبون على العرش ويخلعون . يضاعفون - على غرار الانكشارية العثمانية - جهودهم لاغتنام جميع الفرص لتحقيق

---

1) N. Cigar "Société et vie politique à Fès sous les premiers Alaouites (1660-1830)" **H.T.**, 1978-79, XVIII, pp. 151-155 .

2) « بجمع المنطق الملكي بين توجهين هما : السلطة التشريعية للحاكم بصفته أمير المؤمنين وسلطته باعتباره رجلا للدولة » ، انظر :

M. Morsy, **La relation de Thomas Pellow. Une lecture du Maroc au XVIIIème siècle**, Paris, 1983, p.47.

3) الناصري ، **الاستقصا** ، ج 7 ، ص 191 .

مآربهم الشخصية . فعمت الفوضى نتيجة ذلك كله وعاشت البلاد ، قرابة نصف قرن ، حروبا أهلية خلفت نتائج وخيمة يصفها الناصري هكذا :

" فضعفت مادتهم وتلاشى أمرهم ، وانتشروا في القبائل التي كانوا مجاورين لها للتكسب على أنفسهم وأولادهم . ولما أعروا تلك القلاع التي كانوا مقيمين بها ، امتدت إليها أيدي القبائل من العرب والبربر بالنهب والتخريب واقتلعوا أبوابها وخشبها وما راق منها وتركوها خاوية على عروشها لم يبق بها إلا الجدران قائمة . وهكذا كان مآل محلة مشرع الرملة : فإنه لما ارتحل العبيد عنها إلى مكناس أيام السلطان المولى عبد الله ، خلفهم بنو حسن فيها بالنهب والتخريب. وكل من عثروا عليه متأخرا بها، نهبوه واستلبوا ما معه وأخذوا كل ما تركوه إلاّ ما ثقل عليهم حتى يرجعوا إليه : إذ كان العبيد يظنون أنهم سيرجعون إلى مشرع الرملة . ثم تجاوزت بنو حسن ذلك إلى تخريب الدور والقصور وحمل أبوابها وخشبها إلى سلا فكانت تباع بها بالبخس . فقد كان بهذه المحلة دور وقصور ليست بالحواضر ، وكان كل قائد منهم يفتخر على نظيره ببناء أعظم من بنائه ... فأتى بنو حسن على ذلك كله وانتسفوه ، وطمسوا أعلامه في أسرع من لحس الكلب أنفه ، ولم يتركوا إلا الجدران قائمة إلى أن خربوها بعد ذلك شيئا فشيئا.. " [1].

وحاول عدد من خلفاء مولاي إسماعيل ، وخاصة منهم سيدي محمد بن عبد الله (1757-1790) ، أن يقيموا علاقات مع القبائل لإضعاف "جيش البخاري" وتقسيمه وكسر شوكته . إذ اتخذ السلطان سيدي محمد بن عبد الله مجموعة من الإجراءات الضريبية والجمركية والتجارية ليضمن مداخيل "بيت المال" دون اللجوء إلى قوة الجيش . كما ضاعف من مبادراته لتجنب التمردات القبلية وردع الجيش البخاري كأداة سلطة افتقد التحكم فيها . فلم يكتف "العبيد" بتعسفهم على السكان عامة وعلى سكان المراسي خصوصا والثكنات حيث كانوا يقيمون ، بل ثاروا ضد السلطان نفسه عدة مرات ، وهو ما حدث سنة 1775 ، تاريخ بداية الجفاف الذي أصاب البلاد وخربها وأغرقها في مجاعة استمرت ويلاتها إلى حدود سنة 1782 . إذ اضطرت

1) **المصدر نفسه** ، ج 7 ، ص. 191-192 .

الرعية على إثرها إلى أكل الجيف والخنازير ولحوم البشر . وشكلت ثورة العبيد على عهدي السلطان سيدي محمد بن عبد الله وابنه اليزيد ـ من منظور الزياني ـ أقوى تمرد هزَّ البلاد[1] .

وقد كُسرت شوكةُ فئة من المتمردين بسبب امتناع قبائل الوداية ، وهيَ إحدى القبائل التي كان يعول عليها ، عن المشاركة في التمرد . مما أدى بسيدي محمد إلى اتخاذ التدابير اللازمة للاحتراس من "العبيد"[2] .

وجاء عند الضعيف ، في هذا السياق ما يأتي :

> " إن السلطان نصره الله لما أحس منهم الخلاف والاستقلال بأنفسهم فاحتال عليهم بأن وجه لهم الملف والكتان ... وأمرهم بالنزول في دار عربي ، فخرج من طنجة أربعة آلاف وخرج من العرائش ثلاثة آلاف،...بانضمام خمسة آلاف لهم خرجت من مكناسة الزيتون ... ولما نزلوا بها بنسائهم وخيلهم وعدتهم وأموالهم ... ووكل بهم بني حسن مع القائد بوعزى القسطالي وأهل الغرب مع القائد الهاشمي ونزع لهم الخيل والعدة والبغال، وكان الجميع يباع ، ويعمرون الأسواق عليهم بدار عربي من أهل الغرب وبني حسن ، وهم يشترون الخيل والعدة والسلاح والبغال والمال يجمعونه للسلطان . وبعد هذا حبس عنهم الراتب وأمر أيضا أهل الغرب أن يشتروا منهم ثيابهم وينفقوا من أثمانها على أنفسهم وحين يأكلون ذلك يقول لهم السلطان ما يفعلون وبعد هذا أمر السلطان بتفريقهم فانقسموا على فرقتين :قسمة منهم تفرقت بدار عربي عند أهل الغرب وفرقة تفرقت بالفندق عند بني حسن، وفرقة تفرقت عند الخلط وطليق ... ثم تفرقوا على الدواوير قطعا قطعا منهم من تفرق بزرهون ومنهم من تفرق بسبو بالمساعدة ومنهم بسيدي قاسم ومنهم بأحد أولاد جلول ، ثم كتب السلطان لبني حسن وأهل الغرب أنه هاب عليهم العبيد. فكان الرجال منهم يحرثون لهم ويسرحون الإبل والبقر واهتم السلطان نصره الله أن يجمع جميع العبيد في بعض سفنه ويبعثهم للترك يباعون هناك .. "[3].

---

1) الزياني ، م . م ، ص. 150-151 .

2) الناصري ، م . م. ج 8 . ص. 45-46 .

3) محمد الضعيف ، "**تاريخ الضعيف**" ، تحقيق وتعليق وتقديم أحمد العماري ، الرباط ، 1986 . ص.180-181 .

والواقع أن هذا الانحطاط لم يمس جميع عناصر جيش "العبيد". إذ تمكن بعضهم من البقاء ليعودوا بقوة إلى الساحة السياسية والعسكرية بعد مبايعة مولاي اليزيد (1790-1792) كما" دخل في بيعته من كان قريبا من قبائل العرب والبربر، غيرَ الوداية، وآيت إدراسن ، وجروان الذين هم شيعة السلطان فإنهم تعصَّبوا له"[1] . وشاركت هذه العناصر من "العبيد" في الحرب الأهلية التي وسمت تلك الفترة القصيرة لحكمه ليخبو ذكرهم مجددا تحت حكم السلطان مولاي سليمان (1792-1822)[2] .

فساهمت الوضعية المترتبة على غزو فرنسا للجزائر ووعي السلطان مولاي عبد الرحمان (1822-1859) بضعف قواته إزاء الخطر الذي كان يهدده على الحدود الشرقية ، في تحسين مكانة "العبيد" : إذ قامت هنالك محاولات من أجل إعادة تجميعهم وترتيبهم بكيفية تسمح لهم بممارسة القتال من جديد[3] .

وظل هؤلاء محط شك ، واتخذ السلطان جميع الاحتياطات الضرورية منهم ، كما وضعهم تحت المراقبة . فكان من المستبعد - والأمر كذلك - أن يستعيد هؤلاء كامل قوتهم والتحامهم السابقين . ولم يمنع هذا من إعادة تعيينهم من جديد في مختلف "قصبات" المدن الشاطئية والداخلية . بل ذهبوا إلى أكثر من ذلك ليشكلوا جزءا من الحرس الملكي . وأبانت عناصرهم خلال اشتباكات المغاربة والفرنسيين سنة 1844 عن استبسال نادر، كما كانوا أكثر استعدادا للقتال بالقياس إلى القوات الأخرى المجتمعة تحت قيادة سيدي محمد بن عبد الرحمان[4] .

---

1) أ . الناصري ، م. س، ج. 8 ص. 45-46 .

2) G. Vajda. "Un recueil de textes historiques judéo-marocains" **H. XXXVI.1949**. récit de Juda Ben Obeid Attar (1725-1812).

في عام 1790 اجتمعوا وبايعوا ... مولاي اليزيد ... وبعث [هذا السلطان] الوداية القاطنين بمكناس إلى نهب سكان هذه المدينة ... و[سكان] فاس أيضا ... فتسلل جيراننا [العبيد] إلى الملاح لنهبنا ... ووقعت مثل هذه الاعتداءات في تازة حيث سلم اليهود "للعبيد" .

3) رسالة مولاي عبد الرحمان إلى الكاتب عبد السلام السلاوي ، محرم 1254 / مارس - أبريل 1838 . وتتعلق بإعادة إدماج عناصر "جيش البخاري" ضمن بقية فصائل الجيش المغربي ، المحفظة رقم 21 ، الخزانة الحسنية ، الرباط .

4) A. Laroui, **Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain**. pp. 83-84

وعلى الرغم من أن "العبيد" كان يعوزهم التنظيم ، فقد تأكد أنهم حاربوا سنة 1844 بكل شجاعة واستماتة كما فعلوا في الصويرة ، حيث فضل الكثير منهم أن يلقوا بأنفسهم مسلحين وسط الأمواج على أن يستسلموا . وتحمل الحرس الأسود بمفرده في إسلي مجريات العراك لمواجهة قوات فرنسية كانت تفوقهم قوة وتنظيما .

لقد شكل العبيد قوة مُهابة على المستوى الداخلي ، تخشاها الرعية مثلما يخشاها السلطان ، وذلك لتحكمهم في زمام الأمور بحيث يخلعون عن العرش وينصبون

ولهذا ، انطلق خلفاء مولاي إسماعيل في نهج سياسة تستهدف اكتساب وسائل ناجعة لنسف الخطر المتمثل في "العبيد" ، وذلك بعقد تحالفات بين قبائل "الكيش" تشكل منها قوة مضادة لهؤلاء "العبيد" .

ب ـ قبائل "الكيش"

* **قبائل الوداية** : وهيَ خليطٌ من عَرب "المعقل" وأهل سوس وقبائل "المغافرة" التي تربطها بالمولى إسماعيل آصرة القرابة ، وهي تمثل أهم مكون لفئة القبائل المسماة بالـ" كيش" .

وكوّنت الوداية ، حوالي سنة 1830 ، فيلقاً من الفرسان يتراوحُ عَدَدُه بين ثلاثة آلاف وسبعة آلاف ، لم يكن قسم منه دائم التأهب . وتشكل عتادها مما كان المخزن يمدها به من بنادق ذات حراب من نوع ستة أقدام ونصف (fusils à baïonnette de six pieds et demi) وسيوف مقوسة وخناجر . وتحملت الودايةُ مسؤوليةَ صيانة هذا العتاد والتزمت بتعويضه في حالة فقدانه أيام السلم[1] .

وخصهم السلطان أيضا بكسوة تجدد مرة كل سنتين ، تتشكل من قَلَنْسُوَة صنعت من صوف وقميص من كتان خشن معروف بـ"الطوال" (toile) ومن غندورة[2] ـ اختلفت ألوانها بين الأحمر والأزرق والأصفر، وبرنس أبيض.

1) A.M.G., c. 3 H 1, mémoire n° 3, Renseignements sur l'armée marocaine en 1830.

2) غندورة : عبارة عن صدار بلا كُمَّين .

أما الرواتب ، فلم تكن ثابتة ، اتقاء لأي سخط أو انتفاضة يمكن أن تحدث . وبذلك أيضا يفسر اقتطاع بعض الأراضي لصالح الوداية مع إصرار السلاطين على إبقائها ملكا للدولة ، مما ينفي على هذه القبائل حق الملكية ويبقي على حق الانتفاع فقط .

ونظرا لقرابتهم من السلطة ، والامتيازات العقارية والضرائبية التي كان منعما بها عليهم والمواقف المتضاربة التي تحيط بها العشائر - المتنافسة داخل المخزن - "الوداية" ، فإن هذه الفرقةَ لم تكنْ تُولي طاعتَها التامَّةَ للمخزن . فعلى الرغم من كونها ساهمت في استئصال "العبيد" ، فإنها تورطت معهم هي أيضا في فصول ثورة مولاي اليزيد سابقة الذكر واستفادت من كرمه مثلما استفاد مشايعوه الآخرون[1] .

فقد عانى مولاي سليمان (1792-1859) ومولاي عبد الرحمان (1822-1859) بدورهما من تسلط "الوداية" وتجاوزاتها[2] . وحدث هذا للسلطان الأول ، وذلك حين انتشار إشاعة خاطئة حول موته سنة 1820 . أما السلطان الثاني ، فقد واجه عصيانهم سنة 1831 ، أي فور إصداره الأمر بسحب قواته العسكرية من تلمسان والتي كانت الوداية أحدَ عناصرها[3] . فأجبر السلطان على التراجع نحو مكناس بعد إعلان ثورتها بفاس التي لم يستطع استرجاعها إلا بعد استنفار قوات هائلة من جنده . كما أخضع المدينة لحصار قاس وقَصْفٍ بالمدفعية للأماكن التي كان يتمرس فيها المتمردون . وبمجرد ما استرجع زمام الوضعية ، عمل على نفي كبار المتمردين إلى ما وراء الأطلس ونحو الجنوب وتوزيع باقي "الوداية" بين الرعايا ، وتعويضهم

---

1) الناصري . م.س ، ج 8 . ص 82 : "لما قدمت قبائل الحوز على السلطان مولاي يزيد بمكناسة ظهر لهم منه بعض التجافي عنهم وأنزلهم في العطاء دون البربر والودايا وغيرهم ، فساءت ظنونهم به وانفسدت قلوبهم عليه ، ولما رجعوا إلى بلادهم تمشت رجالاتهم بعضها إلى بعض وخب الرحامنة في ذلك ووضعوا ، واتفقت كلمتهم مع أهل مراكش وعبدة وسائر قبائل الحوز ، فقدموا المولى هشام بن محمد للقيام بأمرهم وأتود بيعتهم وطاعتهم ..." .

2) «جربت محاولات اغتصاب السلطة في هذه المرحلة . واستطاعت إحدى هذه المحاولات ، التي تزعمها أهل الوداية ، وهم جند من القصر كانوا يلعبون في المغرب بدور الانكشارية في القسطنطينية. استطاعت أن تبدو مهددة ل[مولاي عبد الرحمان]»، انظر :

A. Rey " Le Maroc et la question d'Alger" **R. D. M.** Décembre 1840, p 642 .

3) G. Vajda, **op. cit.**, p. 187

بـ"أولاد جـامع" و"شـراگـة" . ولم يتم إدمـاج أولئك الذيـن نقلوا منهم إلى جهات النفيس والرباط والعرائش في الجيش إلا سنة 1844[1] .

* **شراگة** : ويشملون قبائل المغرب الشرقي الذين وظفوا منذ العهد السعدي في الجيش. وهم يتكونون أساسا من خمس قبائل رئيسية (شراكة ، حميان ، أولاد جامع أولاد أحمر ، الشجع) وعرفت هذه القبائل نوعا من التحضر واستقرت في ضواحي فاس . وأسندت مسؤوليات عليا في المخزن إلى شخصيات تنحدر من صفوف هذه القبائل ، وذلك لأواصر القرابة التي تربطها بالسلاطين . كما تمتعوا بامتيازات ضرائبية وعقارية مقابل خدماتهم العسكرية .

* **الشراردة** : يكونون أغلبية "گيش" سوس المعسكر أصلا في "قصبة" مراكش ويتكونون أساسا من قبائل "معقل" العربية الصحراوية مثل الشبانات وزرارة وأولاد دليم وتكنة وذوبلال وأولاد إدريس ... وتعود تسميتهم إلى تجمعهم حول الزاوية التي أنشأها الشيخ أبو العباس الشرادي في الحوز عند ملتقى نفيس وتانسيفت في عهد سيدي محمد بن عبد الله . وبفعل إشعاعها وتزايد عدد أتباعها ، صارت الشراردة تشكل خطرا على السلطة . ولذلك حاول مولاي سليمان أن يخضعها لنفوذه فانهزم جيشه وسقط هو نفسه شبه أسير سنة 1820 :

> " واجتمع نحو العشرين من كبار الشراردة وتقدموا إلى السلطان فقالوا يا مولانا تحيز إلينا لئلا تصيبك العامة ، فانحاز إليهم وكان راكبا على بغلته فالتفوا عليه وساروا به إلى زاويتهم ، وأنزلوه بالدار المعروفة عندهم بدار الموسم ... "[2] .

وحاول السلطان مولاي عبد الرحمان سنة 1828-1829 ، بدوره ، إخضاع القائد المهدي بن محمد الشرادي الذي بلغ في صولته إلى حد إعلان نفسه "رجل الساعة" (مول الوقت) مؤكدا أنه "المهدي المنتظر". ولقد خضع جيش

---

1) الناصري . م. س . ج 9 ، ص. 32-38 .
2) المصدر نفسه . ج 8 ، ص. 162 .

السلطان المكون من "العبيد" والوداية و"نوايب" القبائل ، في البداية لنيران المدافع والمهاريس التي سبق أن حصلوا عليها غنيمة من "محلة" السلطان السابق ، غير أن قوات المخزن أعادت تفوقها بفضل المدفعية لاحتواء الأوضاع واحتلال الزاوية وأسر من نجوا من المتمردين(1) .

وقرر السلطان في مرحلة معينة إعدام المتمردين الأسرى والتمس استصدار "فتوى" في هذا الصدد . غير أن الكثير منهم طلب "الأمان" قبل أن يسلموا أنفسهم . بينما تمكن قائدهم من الإفلات ولجأ إلى سوس ثم الصحراء ، حيث غير رأيه مكتفيا بإطلاق أيدي جنوده في ممتلكاتهم وبعث أول قافلة تتشكل من 600 سجين إلى الرباط ومكناس وفاس . كما نفى قسما آخر من المتمردين ناحية مكناس ، حيث ألحق بعضهم بجيش "البخاري"(2).

لم تقبل هذه العناصر أن تخضع لإمرة العبيد . وبما أنها بدأت تتعاطى النهب ، فقد تقرر إعادة دمجها ضمن "جيش" مستقل وإرساله إلى "أزغار" على ضفاف وادي "الردم" ، حيث ألحق بهم السلطان في 1849 قسما من قبيلة "تكنة". وانطلاقا من واقع هذه القرارات والتنقلات التي ألحقت بالتجمعات المشكلة لجزء من قبيلتهم ، فقد انتهى بهم الأمر إلى تكوين ثلاث مجموعات متمايزة جغرافيا : شراردة أزغار بضفاف "وادي الردم" وشراردة بني غزوان بفاس وشراردة جبال الحوز .

وتتباين قبائل "الگيش" فيما بينها ويُحدَّد موقع كل قبيلة من الأخرى بكيفية تراتبية . إذ لا تشكل ، لاختلاف مكوناتها ، كتلة موحدة ومتجانسة . فطبيعة التعامل والامتيازات المادية والمعنوية المخصصة لكل قبيلة منها ، كانت تميز هذه القبائل الواحدة عن الأخرى . وقد شغلت قبائل "الشراردة" مناصب أساسية في دار المخزن وفي الجهاز المخزني نفسه ، وكانت رواتب "شراگة" أقل من الرواتب التي يتقاضاها "العبيد". فنال هؤلاء

---

1) C. Cornice. "Notice sur les cherada-s". **Archives Berbères**, vol. 4, fasc. 1-2, 1920, pp. 27-57.

2) J.Le Coz. **Le Gharb, Fellahs et colons**. Paris, 1964, I, pp.248_ 250 ; P. Pascon. **Le Haouz de Marrakech**, Rabat , 1977, I, pp. 197-198.

على عهد مولاي عبد الرحمان رواتب ثابتة تتمثل في بسيطتين إسبانيتين في الشهر للحارس الواحد وقرشين ونصف للضابط . وعلى عكس ما يقع مع الفرق الأخرى ، كان المخزن حريصا على أداء رواتب "العبيد" في بداية كل شهر بالضبط تحسبا لحدوث تمردات لأدنى تأخير .

كذلك منحت امتيازات أخرى لبعض القبائل كالإعفاء من الضرائب الشرعية والغرامات ، وخصوصا استغلال الأراضي المخزنية . ففي الوقت الذي تمكنت فيه بعض القبائل من الحصول على ملكيات زراعية (مثل الوداية بعدَ ترحيلهم إلى حوز مراكش) والشراردة وشراگة ، لم يكنْ في إمكان الآخرين سوى أن يستغلوا هذه الأراضي بطريقة الانتفاع مثل آيت يمور . أما الرحامنة فلم يكونوا يستفيدون من أي امتياز ؛ بل كانوا يؤدون ضرائب عديدة .

ويتشكل معظم أفراد "الگيش" ، من الخيالة[1] أساسا . كما كانت له مدفعية جبلية . وبالنظر إلى صلاحيات "الگيش" ، فإن فرقه يتميز بعضها عن البعض الآخر حسب قربها أو بعدها من السلطان . وهكذا يميز إركمان (Erckmann) ثلاث فئات :

- "الگيش الحضري الذي لا يغادر المدينة أو القبيلة التي أنشيء فيها إلا لماما ، مكونا بالتالي نوعا من الجيش الاحتياطي ؛

- "الگيش" الذي هو في خدمة السلطان والمكون من "المسخرين" ؛

- فرق أخرى مثل "المشاورية" و"الفرايگيّة" ... .

1) A.M.G., c. 3 H 21 , J. Erckmann, Le Maroc moderne, 1883, p.186

ج ـ العلوج :

ويشكلون عنصرا هاما في الجيش في بداية القرن التاسع عشر. فعلى الرغم من أن هذه المجموعةَ لا يمكنُ مقارنتُها بـ"العبيد" والوداية والشراردة من حيث العدد ، فإنها تحتفظ بمجموعة من الخصوصيات باعتبارها عنصرا مكونا للقوات الدائمة للمخزن . ويتكونون أصلا من أسرى مسيحيين قدامى ومن الفارين من ثكنات سبتة ومليلية ، بل من "جيش أفريقيا" بالجزائر ، حيث لجأوا إلى المغرب واعتنقوا الإسلام. هذا ، بالإضافة إلى أوربيين آخرين قدموا بدورهم إلى هذه البلاد وأسلموا[1] .

والواقع أنه كانت لهؤلاء المهتدين الذين جرت العادة على تسميتهم في المغرب بـ"العلوج"، مكانة هامة في التنظيم العسكري على امتداد التاريخ[2] . إذ وظفتهم جميع الدول التي تعاقبت على حكم المغرب مثل المرابطين والموحدين والمرينيين وزادت مكانة هؤلاء المسيحيين المهتدين رسوخا وارتفعت أعدادهم خصوصا على عهد السعديين[3] .

وظلت عناصر "العلوج" تمثل عددا هاما في الجيش بوصول العلويين إلى الحكم . غير أن هذه "الفئة" لم تعد عناصرها تشغل سوى وظائف متواضعة جدا باستثناء أقلية منها نالت حظوة على عهد سيدي محمد بن عبد الله الذي سمح لها بأن تحتل مراكز هامة في الصف الأمامي[4] .

---

1) شغلت وحدات العلوج الوظائف التي كانت تخول من قبل للأسرى المسيحيين مثل وضع الألغام والهندسة والتطبيب ، انظر: M. Morsy, La relation de Thomas Pellow, Paris . 1983. p. 37

2) "العلج" : في المفهوم المغربي هو الأوربي الذي دخل في المجتمع المغربي سواء أسلم أو لم يسلم .

3) رضوان العلج : مسيحي أسلم إبان حكم السلطان عبد المالك السعدي وعينه أبو العباس أحمد المنصور الذهبي "خليفة" للسلطان . وظل أصله مجهولا ، ويرجح أنه أسر على متن سفينة برتغالية . وتزايد عدد العلوج داخل الجيش المغربي على عهد السلطان الذهبي .

4) ومن هؤلاء العلوج شخص يدعى فرناند دال پينو (Fernand d'al Pino)، وهو عبد يعود أصله إلى مدينة مالقا بإسبانيا؛ تمكن ، لمدة معينة ، من كسب ثقة السلطان مولاي إسماعيل الذي عينه مستشارا له .

لم تكن ملاحظة فولتير (Voltaire) اعتباطية ، إذ لاحظ في هذا الصدد في "**بحث في موضوع الأخلاق**" (Essai sur les mœurs) أن الغريب كان هو العدد الوفير للمرتدين الإسبان والفرنسيين والإنكليز الموجودين في دول المغرب ... لقد رأينا ، إسبانيا يدعى بيريس (Perès) يشغل منصب أميرال خلال عهد المولى إسماعيل"[1] .

ويمكن تفسير الاستعانة بهذه العناصر في أحد جوانبها بحاجة المخزن الماسة إلى توظيف قدراتهم العسكرية ، وذلك في غياب أطر محلية كفأة . ثم إنه لم يكن هنالك نظريا - على الأقل - أدنى تخوف من أن تتنمّى عند بعضهم تطلعات مماثلة لما كان عليه الأمر عند "العبيد" . فاللاجئون والفارّون من الخدمة العسكرية إلى المغرب ، كان من مصلحتهم أن يبقوا أوفياء لأسيادهم الجدد ويتجنبوا التدخل في بعض الدسائس المحلية أو الخارجية ويتكيفوا مع العادات المغربية حتى يتمكنوا من "التأقلم مع المحيط" .

وقابل السلاطين هذه العناصر بثقة كبيرة وزادوا في بذل العطايا لهم كما سهروا على ترقيتهم ، وذلك حرصا منهم على أن يحيطوا أنفسهم بعناصر مستقلة بعيدة عن كل تعصب أو انتماء عرقي . وبالإضافة إلى ذلك ، فقد كان من السهل إدماج هؤلاء في حضن المخزن وإقصاء كل لبس عن الإستعانة بهم كعناصر دخيلة وذلك بعد اهتدائهم للإسلام : "فقد كانت حياة غير المؤمن داخل القصر الشريف ذي التشدد الديني صعبة ، بينما كان إسلام هؤلاء المرتدين طراء للمغاربة"[2] .

---

1) وفي نفس السياق نذكر ريبردا (Ripperda) : وهو إسباني الأصل . حصل على مكانة بارزة داخل الأوساط المخزنية ، حيث عرف بالخليفة عصمان . وإبان هاته المرحلة بالذات كان الصدر الأعظم على عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الله ابنا لأحد الأسرى الإسبانيين ، اهتدى إلى الإسلام وهو القائد إدريس الذي شغل مهمة "قائد المشور" . ونذكر من جملة هؤلاء المهتدين ، الفرنسي كورنيت (Cornet) الذي وضع تصميما لمدينة الصويرة ، وسيريارك بيتروبللي (Cyriarque Petrobelli) من مدينة تريستا بإيطاليا ، والتوسكاني بيترو موتي (Pietro Muti) والجنوي فرانسيسكو شياب (Francisco Chiappe) وشكلت مجموعة من خمسين ومائتي "مهتد" الحرس الأكثر لدى السلطان وهم كلهم من أصل فرنسي ويؤطرهم شخص يدعى براسولان (Boisselin) . انظر في هذا الشأن : **Voyage de Saugnier au Maroc**, Paris, 1799

2) J. L. Miège, **Le Maroc et l'Europe**.III, pp. 119-120.

ومن ثم فإن السلطان مولاي عبد الرحمان لما فكر في تأسيس جيش نظامي مستوحى من "النظام" العثماني ، كان طبيعيا أن يلجأ إلى العلوج من أجل انتقاء بعض الأطر ليسند إليها مهمة تدريب العساكر على النهج الجديد في ميدان المدفعية . وتولت عناصر مثل أحمد بن سليمان المسمى سابقا بألياس أنطونيو بيلاتي (Alias Antonio Pilati) والقائد إدريس وفرانسيز سيگور (Francises Segur) وأشوڤا إي ديلگادو (Ochova y Delgado) قيادة هذا الجيش[1] . وعلاوة على ذلك ، كانت فرقة المدفعية التي تصاحب السلطان في كل مكان والفرقة الدائمة التي تتلقى أجورا منتظمة وتتشكل من ثلاثة آلاف جندي تتألفان في مجموعهما من مدفعيين مسيحيي الأصل، أي من علوج . وهي العناصر التي كانت "تشرف على ثمانية إلى عشرة من مدافع الحَمْلة" . كما أن هناك "علوجا" آخرين وزعوا على بعض المراسي مثل طنجة وسلا والعرائش والصويرة[2] ليشرفوا على مدافع هذه القلاع والمدن[3]. وتراوح العدد الإجمالي لهؤلاء بين 2000 و2500 شخص ، وذلك عندما انضاف إليهم الأسرى الفرنسيون الذين سقطوا في قبضة الأمير عبد القادر والفارون من "الجيش الإفريقي" خاصة بين 1835 و1843[4] .

وكانت حالة عبد الرحمان دي سولتي (De Saulty) أكثر خصوصية . وعبد الرحمان هذا هو - حسب هنري دي لامرتنيير (Henri De La Martinière) - ضابط هندسة فرنسي عسْكَرَ بثكنة جزائرية إبان المرحلة الممتدة بين 1830 و1840 ، ليفر من الخدمة العسكرية ، تحت تأثير عاطفي ، ملتجئا بعد ذلك إلى تونس ومنها إلى المغرب حيث أقام طويلا . استقر بالعرائش وأنشأ بها مصنعا للصابون وآخر لصناعة البسكويت . ووصل خبره إلى السلطان الذي أمر بإحضاره إلى مكناس وأسند إليه تسيير أشغال الطريق الرابطة بين المدينة الإسماعيلية وحاضرة فاس .

---

1) Ibid, p. 122 .

2) «ويعتبر [المرتدون] أكثر إخلاصا ومهارة وهما حكمان مسبقان قلما تم تأكيدهما» ، انظر :

A. Rey, "Le Maroc et la question d'Alger", op.cit., p. 651.

3) X. Durrieu, "Le Maroc en 1844 ", R.D.M., octobre 1844, p.41; J.L.Miège, op.cit..

وقد أورد مييج (Miège) في الهامش 1 ص. 119-120 وثيقة تشمل قائمة أسماء بعض العلوج الإسبان ووظائفهم .

4) De La Martinière, op.cit., p. 183.

وحينما تضاعفت الاشتباكات على الحدود الجزائرية المغربية وبدأ خطر المواجهة المباشرة يتحدد ، نصح دي سولتي (De Saulty) السلطانَ مولاي عبد الرحمان بضرورة البحث عن صيغة تراض من أجل تجنب حرب تكون فيها هزيمة المغرب حتمية . وازدادت هذه النصيحة ثقلا باستحضار السلطان نكبة الجيش المغربي إيسلي وإدراكه التام لعدم توازن القوتين . مما جعل دي سولتي يحظى بثقة السلطان الذي أشركه في تدريب المدفعيين وأوكل إليه مهمة الإشراف على الاستعدادات العسكرية "للمحلات" و"الحركات"[1].

وظلت وضعية دي سولتي (De Saulty) على هذه الحال إبان حكم سيدي محمد بن عبد الرحمان ومولاي الحسن . وبالرغم من مكانة هذه الشخصية البارزة ، لم تبد فرنسا أية محاولة "لاسترجاعه". ومع ذلك ، فبمجرد تسلُّم البعثة العسكرية الفرنسية لمهامها سنة 1877 تحت قيادة القبطان إركمان (Erckmann) ، كُلف دي سولتي (De Saulty) بمفوضية الحسابات لدى المخزن وهي خدمات كانت تبعده عن المسؤوليات العسكرية الخالصة . وظل على ذلك إلى حين وفاته سنة 1879 .

وبعيدا عن المسار الذاتي لهذه الشخصية وعن التقلبات التي عرفتها حياة بعض "العلوج" غيره مثل بائع السلاح البلجيكي البارون دو سان جيل (de Saint jules) ، فإن المعطى الأساسي الذي ظل قائما هو أن جلب بعثات عسكرية أجنبية إلى المغرب أبطل الوظائف التي كانت تمنح عادة للعلوج في الجيش المغربي أو على الأقل أضعف مكانة هؤلاء .

2 ـ "النوايب" :

وهي قوة عسكرية قبلية تُستَنفر استجابة لمتطلبات داخلية أو خارجية وتشكل جيشا احتياطيا يصعب تقدير عدده . غير أن ما يمكن ملاحظته هو أن أعداد هذا الجيش ترتفع كلما توطدت سلطة المخزن ، وتتناقص كلما ضعفت هذه السلطة . ويقدر عدد عناصرها سنة 1830 بخمسين ومئة ألف رجل .

---

1) Ibid

وغالبا ما وظفت هذه الكتائب لتعزيز الحملات المخزنية الموجهة لردع القبائل المتمردة ، وخاصة منها تلك التي تتحصن في مناطق وعرة التضاريس يصعب الوصول إليها مثل سوس وتافيلالت ... وتُستنفر هذه الكتائب بعناية خاصة : إذ يقوم العمال والقواد ووجهاء القبائل وفقا لأوامر السلطان بتعداد السكان الممكن تعبئتهم . ويأمرون هذه العناصر بالتجمع في المواعيد المحددة وفي الأمكنة المعينة لها بخيولها وأسلحتها وتمويناتها[1] .

وتطرح أعداد هذه الجيوش مشكلة التأطير والتمويل[2] . فبما أن استنفارها يأتي على حين غرة بسبب ظروف معينة ، فإنه لم يكن هنالك استعداد مادي مسبق لتموينها ، هذا الاستعداد الذي يصعب الحديث عنه في القرن التاسع عشر بشكل عام حتى وإن تعلق الأمر بقضايا أخرى . ولذلك سلك المخزن تقليدا لتجاوز هذا العوز ، وهو أن تتحمل القبيلة التي تحلُّ بها "المحلَّة" أعباء تموينها .

واتسمت "النوايب" بانعدام التكوين العسكري أو ما يعرف بـ"النظام" السائد في أوربا . واقتصر تكتيكها في القتال على ما كان مألوفا عند العرب و"البربر" وهو ما عرفه ابن خلدون بـ"الكر والفر"[3] والذي يصفه إركمان (Erckmann) على النحو التالي :

> «فالفارس المغربي لا يفهم البتة أنه يمكن مهاجمة العدو بطريقة أخرى غير الحركات الدائرية و أسلوب المباغتة . وإذا كانت السرعة هي الوسيلة الناجعة للإفلات من الطلقات النارية، فهو [الفارس المغربي] يندفع بكل جموحه ليرسل طلقة على بعد 150 مترا من العدو دون أن يتوقف لحظة، ثم يرتد على عقبيه ليعاود الكرة من جديد ؛ ويطلق [النار] خلفه عند الضرورة . إذ يمكن بعضهم أن يصيب أرنبا ببُندُقَة بيضاء أثناء عدْو حصانه... وتظل

---

1) A.M.G. . c. 3H1. mémoire n° 3. renseignements sur les armées marocaines en 1830.

2) وتستغل وسائل النقل من بغال وجمال خاصة لحمل هاته المدافع والبارود والقذائف .

3) "وذكر ابن خلدون ، في فصل الحروب ، قتال أهل المغرب الذي هو المطاردة بالكر والفر وعابه فقال : "وصفة الحروب الواقعة بين أهل الخليقة منذ أول وجودهم على نوعين : نوع بالزحف صفوفا ، ونوع بالكر والفر . أما الذي بالزحف ، فهو قتال العجم كلهم على تعاقب أجيالهم . وأما الذي بالكر والفر ، فهو قتال العرب والبربر من أهل المغرب، وقتال الزحف أوثق وأشد من قتال الكر والفر ، وذلك لأن قتال الزحف ترتب فيه الصفوف وتسوى كما تسوى القداح... ." (الناصري ، **الاستقصا** ، ج. 9، صص. 87-88).

فعالية هذه الطلقات قابلة للنقاش . ويبدأ القتال عادة بين فرقتين مغربيتين للخيالة بإعطاء إشارة الهجوم كالتالي : "بسم الله أصحابنا" ، ثم ينطلق كل واحد حسب هواه[1]" .

وما يسميه المغاربة بـ"جري البارود" محاكاة لتطورهم العسكري ، فهو عندهم فرجة ومظهر من مظاهر الكرامة والشرف[2] .

ويفرض هذا التكتيك تجميع الجند في ساحة القتال على هيئة هلال ، وتوضع المدفعية في مركزه بكيفية تمكنها من مهاجمة العدو وحصاره . كما تستوجب أن يكون انتشار الجند فجائيا وعلى جبهة عريضة . فينطلق الفرسان مُرخين العنان و"مصوبين البنادق التي يستعملونها بكل سهولة مثلما يستعمل الجنود الفرنسيون الرماح"[3]. وبمجرد ما يقتربون من الهدف ، يطلقون النار ويوقفون الفرس بشد عنانه مرتدّين بالسرعة نفسها ليعيدوا شحن البنادق . وكانت الخيول ـ حسب أحد الملاحظين ـ متعودة على هذا التمرين ، إلى حد أنها ترتدُّ على أعقابها بمجرد سماع الطلقات النارية . ويمكن هنا تقدير مدى تفوق الخيالة الفرنسية أمام رجال كان يلزمهم وقت طويل لشحن [بنادقهم] حيث لا يعرفون [بعد] استعمال الخرطوش"[4] .

وكان بعض المغاربة واعين بهذا التأخر وبالعواقب الناجمة عنه . وهكذا يعترف الناصري بالحقيقة الآتية :

> "... (إن) جيش مغربنا إذا حضروا القتال وكانوا على ظهور خيولهم فهم في تلك الحال مساوون في الاستبداد لأمير الجيش لا يملك من أمرهم شيئا ، وإنما يقاتلون هداية من الله لهم وحياء من الأمير ... "[5] .

أما التجنيد ، فلم يكن يوجد أي مقياس محدد لانتقاء الرجال المؤهلين له . ويرى إركمان (Erckmann) أن :

---

1) J.Erckmann, op.cit.. p.231.
2) M. de Caraman, Itinéraire de Tanger à Fès. op.cit.
3) J. Erckmann. op.cit..p. 231
4) Ibid

5) نص سبق توظيفه في الحديث عن مجريات معركة إسلي : الناصري ، **الاستقصا** ، ج ، 9 ، ص. 97 .

«الجنود المغاربة يستنفرون من القبائل المخزنية أو القبائل الأخرى الموالية دون قواعد مضبوطة بل حسب مزاج القائد الذي قلما يكون موضوعيا ، إذ يلزم بعض العناصر بالخدمة العسكرية ويستثني منها آخرين . والمجندون مجبرون بأن يبقوا في الخدمة العسكرية إلى حين وفاتهم كما يمكن أن يعوضوا بأحد أفراد عائلاتهم أو يعفوا من ذلك مقابل مبلغ من المال . فنجد نتيجة ذلك في الجيش المغربي خليطا من الأعمار ، حيث الصبي إلى جانب المسن . كما يمكن أن نجد جنودا عورا أوذوي عاهات وذلك لأن المكلفين بالتجنيد قلما يأخذون على عاتقهم عبء فحص المجندين من حيث قدرتهم على أداء الخدمة [العسكرية] [1]".

هذا ما كان عليه شأن الجيش المغربي إلى حدود معركة إيسلي سنة 1844 . إذ أبرزت هذه المعركة التي واجه فيها المغاربة جيشا أكثر تنظيما ، الهوة الكبيرة التي تفصل القوات الأوربية عما كان عليه التنظيم العسكري للمغرب ، خاصة وأن الهزيمة أمام فرنسا تلاها نهب "محلة" الخليفة واندلاع مجموعة من التمردات القبلية . فكان من الضروري أن يعيد السلطان هيكلة الجيش حتى يوطد سلطته في الداخل ويحمي حدود البلاد الشرقية ويحافظ على استقلالها. وعليه ، اقتنع مولاي عبد الرحمان بإيعاز من الأمير سيدي محمد ، بضرورة تبني تنظيم عسكري على النمط الأوربي والتوجه من أجل تحقيق ذلك نحو النموذج العثماني المعروف باسم "النظام" .

II - تحديث الجيش وإقامة "النظام" :

1 - محاكاة النموذجين التركي والمصري :

يتمثل التحديث ، من منظور مولاي عبد الرحمان ، في خلق جيش قادر على إثبات مزايا حربية راسخة تمكنه من الصمود أمام العدو . ومن أجل تحقيق ذلك ، فعليه أن يكون "جيد التنظيم والتسليح"[2] . وحرصا على

1) A.E.P. c 3 H 21 , J. Erckmann, **op. cit.**, 1883 , **p.** 185

2) رسالة مولاي عبد الرحمان إلى القايد عبد القادر أشعاش بتاريخ 25 جمادى الأولى، عام 1261 / 25 يونيو 1845 ، الخزانة الحسنية ، الرباط . وبأمره فيها بأداء ثلاثين مثقالا للمدرب الجزائري لعسكر "النظام" حمودة الجزائري. كما يعني السلطان في هذه الرسالة القايد نفسه لتمكنه من توفير الكسوة للفرقة نفسها ويأمره باقتنا ، تسع مائة وألفي بندقية .

تجنب الانتقادات التي يمكن أن يثيرها إصلاح قد يضع التصور التقليدي للجهاد موضع التساؤل ، وحرصا على أن يتحقق هذا التجديد دون مدربين أوربيين - الذين يعتبرون مسيحيين قبل كل شيء - فإن التجارب الشرق الأوسطية فرضت جاذبيتها في هذا المجال .

ويبدو أن كل شيء في الواقع يدل على أن النموذجين التركي والمصري نُظر إليهما من طرف الأوساط الداعية إلى هذه الفكرة باعتبارهما "سابقتين" يكون من اللائق استلهامهما مع الإشارة إلى أن المبادرات التي اتخذها السلطان العثماني في هذا الصدد لها بدون شك جاذبية أكبر من جاذبية المبادرة التي اتخذها الخديوي بالنظر إلى الوزن السياسي والديني للسلطان العثماني الذي يُعتبر زعيما للأمة الإسلامية .

واستنادا إلى هذا الواقع ، كان من الصعب أن يلم مولاي عبد الرحمان وسيدي محمد بالشروط الدقيقة التي أجريت ضمنها "التنظيمات" في تركيا ؛ إذ أن المبادرات الأولى المتخذة في مجال الإصلاح العسكري غداة معاهدة كوتشوك كاي نردجية (Kütchük Kay Naridijia) سنة 1774 قد تمت بمساعدة مدربين وتقنيين ومهندسين فرنسيين وبريطانيين وألمان وهنغاريين. أما محمد علي ، فقد اعتمد أساسا على فرنسيين ظلوا مقيمين في مصر بعد رحيل جيش الحملة الذي نزل في أبوقير بقيادة بونابرت . وبواسطتهم تمكن محمد علي من بناء قوة عسكرية أتاحت له توطيد استقلاله عن "الباب العالي" ، بل مكنته من تنظيم حملات عسكرية .

ومهما كان بعد الرؤية التي كونها السلطان المغربي وابنه سيدي محمد عن شروط إجراء "التنظيمات" في المشرق وكيفياته ، فالحاصل أنهما كانا يطمحان ، على درجات مختلفة ، إلى تأسيس نواة أولية لـ"جيش مغربي" قابل ، بالنظر إلى نتائجه المتطورة وانخراط الرعايا في تأسيسه ، لأن يحل تدريجيا محل فرق "الگيش" و"البواخر" وغيرها .

ولذلك أسندت مهمة وضع تصور يمكن اعتماده لتطبيق هذا المشروع إلى ضابط مسلم من أصل تونسي يدعى علي التونسي[1] . وقبل أن يشرع

1) ابن زيدان ، م .س ، ص. 238-239 .

في تحقيق هذا المشروع ، قام في البداية بتقويم "الوضعية القائمة". ومن مظاهر القصور التي سجلها في هذا الصدد :

> " ضعف تكوين الجنود المغاربة بالقياس إلى نظرائهم في البلدان الغربية أو في الأمبراطورية العثمانية ، وبالقياس أيضا إلى ما هو مذكور في مؤلفات المهندسين المصريين [المتعلقة بمسائل] التدريب العسكري وقوانينه ومستلزماته "[1] .

وفي نظره ، يقتضي تدريس المجندين الجدد الإلمام بـ "تقنيات" الحرب والعلم العسكريين بالكيفية التي إذا تبنى العدو تكتيكا محددا ، يكون من الممكن إيجاد الرد القادر على إحباط خططه فورا .

ويحرص التونسي على إظهار سعة اطلاعه في الميدان العسكري ، فيعرض بكثير من التفاصيل أنواع الحروب والاستراتيجيات والتكتيكات القائمة مستخلصا في ضوئها التمايزات والاختلافات ومشددا على خصوصية المتطلبات والاستعدادات وطرق القتال المستنبطة من الحروب التي خيضت ضد الجيوش النظامية الأجنبية وضد القبائل المتمردة .

وبما أن المشروع يمكن أن تقرأه عناصر خارج دائرة المخزن ، لم يغفل المؤلف أن يُذكر بأن كل الاستعدادات المقترحة تندرج في سياق الإعداد للجهاد الذي هو واجب ديني مفروض على كل مسلم قادر ، بل أحيانا على كل مسلمة . يؤكد علي التونسي أن "العسكر" هم أول من يجب البدء بإصلاحهم وبتدريبهم على السلاح الحديث وتكوينهم بطريقة جديدة تفضي إلى أحسن النتائج الممكنة في مواجهة العدو[2] .

وعلى مستوى التدريب بمعناه العصري ، لم يسع المؤلف ، الذي استوحى النموذج العثماني ، إلا أن يقترح إدخال صيغ القيادة المستعملة عند جيش الباب العالي بل أن يستعيرها كما هي :

---

1) نفسه .

2) ويميز الكاتب بين مظاهر المعارك وأنواعها : معركة الجبل ومعركة الوادي ومعركة السهل ، مبرزا أن قتال جيشين يقتضي تحديد النهج والتكتيك المناسب لكل معركة .

- انتباه : أزروم
- صف على اليمين : سارباراباز
- إلى الشمال : سولابراباز
- الرأس مستقيم : سارا بيك
- الجبهة : ألّـي
- قف : ضون
- تقديم السلاح : أزدور

2 ـ التجنيد :

تستوجب إقامة جيش "النظام" [الجيش الحديث] ، أولا ، إيجاد حل لمسألة التجنيد ، وذلك إما بوضع نظام جديد لتسجيل المجندين وإما بإعادة تحويل مختلف فرق الجيش التي ظلت تسيطر على الساحة العسكرية ، أو إيجاد صيغة مناسبة للمزج بين مزايا هذا الطرف والتجربة الميدانية للآخر[1].

ويستهدف المخطط العام تحقيق تحول تدريجي من نظام قديم قائم على تجنيد بعض القبائل مقابل امتيازات ضرائبية وعقارية مختلفة ، إلى نظام جديد تكون عناصر الجيش فيه دائمة ويتلقى جنوده وضباط الصف فيه رواتب ثابتة .

وعليه ، يغدو التجنيد "عاما" "وشاملا لكل عناصر الرعية . وهذا ما يبدو مستلهما من تجربة محمد علي الذي سعى في مرحلة أولى إلى إقامة "نظام جديد" استنادا إلى مجندين قادمين أساسا من القوقاز وإفريقيا السوداء ليقرر في مرحلة أخرى اعتماد الفلاحين المصريين .

فأمر السلطان بحصر العدد الإجمالي للجند الذين سيكونون قاعدة الجيش الجديد . فكان على كل عامل أو باشا أن يجند عناصر من القبائل التي هي تحت قيادته للوصول إلى العدد المطلوب تبعا لحجمها الديموغرافي ؛ وبهذا تتشكل كتائب الجند الدائمة . وتحددت مدة الخدمة العسكرية في

1) وفيما يخص كيفية الإحصاء ، و طرق التجنيد ، فقد كان مقررا فتح كنانيش تسجل فيها عناصر كل "جماعة" مكونة لـ"لرحى" . إذ يقود الجنود الذين أتموا خدمتهم العسكرية والذين وجب اعتبارهم جيشا احتياطيا لمدة إضافية تناهز السبع سنوات .

خمس سنوات . وخضع للتجنيد الرجال ذوو البنية السليمة المتراوحة أعمارهم بين العشرين والخامسة والعشرين . إذ استدعاهم "القواد" والشيوخ ؛ وكان لكل كبير عائلةٍ الصلاحيةُ في اختيار العضو الذي سيتم تجنيده. ويُستثنى من التجنيد الابن الوحيد والمتكفل بعائلته والأشخاص المعاقون أو المصابون بمرض مزمن وبعض "الطلبة" الذين لم يتمموا بعد دراستهم . وتبقى هناك مفارقة تتعارض مع روح هذا الإصلاح متمثلة في الإمكان المتاح للمسجلين من عائلات ميسورة بأن يستبدلوا بأنفسهم عبيدا مع دفع "ذعيرة" للمخزن .

ومن جهة أخرى ، شددت نخبة العلماء والفقهاء وغيرهم ممن يؤيدون صف المخزن ، دعوته إلى إجراء "النظام" على أن تخضع مسألة تأطير المجندين الجدد لتوجيه ديني شامل وصارم؛ وأن يحرص المخزن على أن يعتبروا أنفسهم باستمرار "مجاهدين" قبل كل شيء . ومما له دلالته البالغة في هذا الصدد تركيز صاحب "الاستقصا" على تعليم هؤلاء الجند قواعد الدين وترسيخ القيم الخلقية الإسلامية وحفظ قواعد الصحة حيث يقول :

«فإنا لم نرد بجمع هذا الجند إلا حفظ الدين ، فإذا كان الجند مضيعا له فكيف يحفظه على غيره ويعود على المسلمين نفعه ثم بعد هذا يعلمون الأمور التي تدل على كمال المروءة وعلو الهمة من الحياء والحشمة والإيثار وترك الكلام الفاحش وتوقير الكبير ورحمة الصغير ويلقنون أن من أفضل الخصال عند الله وعند العباد الغيرة على الدين والوطن ومحبة السلطان ونصحه [...] وينبهون على ثيابهم وأطرافهم من الأوساخ والأوضار التي تدل على دناءة الهمة ونقصان الإنسانية وعدم النخوة..»[1] .

وقد انتهت العناصر المغربية الواعية بضرورة الإصلاحات ، على غرار الناصري ، إلى قبول فكرة أن على المخزن تبني طرق الحرب الأوربية ، مع الإلحاح بالدرجة نفسها على المخاطر المترتبة عن كل خلط بين محاكاة الترسيمة العسكرية الغربية ومحاكاة نمط الحياة والقيم الأخلاقية والاجتماعية وغيرها مما هو سائد في بلدان مثل فرنسا وإنكلترا وإسبانيا ، الخ .

1) الناصري ، م.م ، ج 9 ،ص. 103-106 .

3 ـ تشكيلة الجيش الحديث :

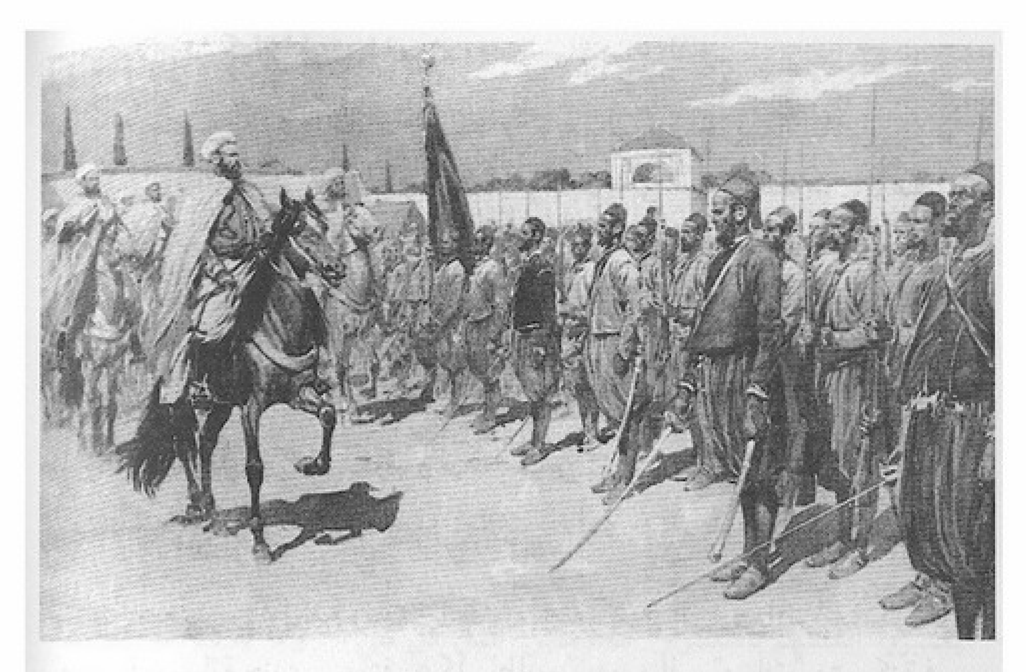
يعتبر الجيش الجديد أو"النظام" تابعا لوزارة الحربية مباشرة . وهو مقسم إلى "طوابير" (كلمة أصلها تركي تدل على فيلق يضم ما بين مئتيْ رجل وألف رجل) . و"الطوابير" مقسمة بدورها إلى فرق من فئة مئة رجل (الميَّة) . وتتكون هذه من أربع "اجماعات". وهذه الفرق والوحدات يقودها على التتالي "أغا" أو "قايد الرحى" أو "قايد المية" أو "المقدم" أو "مُعاون" . وربما كان هناك "الباشاوش" كمرتبة وسيطة بين "قايد المية" و"المقدم" . وتتكون هذه الفرق والوحدات من :

أ ـ المشاة :

ويعتبرون أول مكونات "النظام"، وينقسمون إلى "طوابير" يشكل كلّ منها خمسمائة جندي . ويتفرع كل "طابور" بدوره إلى "ميات" متمركزة في المدن مثل مراكش وطنجة والصويرة . وتسمى بأسماء هذه الحواضر إلا في حالة مكناس التي يدعى جندها "عسكر العبيد" ، نظرا لكونهم كلهم من "البواخر" . ويتكون سلاح هذه الفيالق ، عامة ، من بندقية وخنجر وبَلْطة صغيرة . وهذا العتاد الصغير هو ما جرت العادة بتسميته "إقامة الحرب". أما اللباس فيتكون من سلهام أحمر وأخضر وسروال أزرق وصدرية حمراء من الجلد وبلغة وشاشية حمراء ـ وكان للضباط زي قوامه بُرنس و"تْمَاگ" (بلغة يصل علوها حدَّ الكعب) وجعبة للخرطوش .

ب ـ الخيالة :

كان على كل قبيلة أن تمدّ المخزن بألف خيالة مسلحة ببندقية وسيف وخنجر حتى يمكنه إنشاء هذه الفرقة العسكرية ويجعلها قادرة على الإستجابة لمتطلباته . وقد قسمت الخيالة على فئات مئوية ، شكلت كل منها "رحى" . وتنقسم "الرحى" بدورها إلى "محلات" تتكون من مئة رجل من الخيالة يترأسها قائد يدعى "قايد الميّة" . وقد وضع ثمان مئة رجل من الخيالة في الخدمة المباشرة للسلطان والتي كانت تعمل تحت إمرة "قايد المشور" .



القائد بركهارت يستعرض فيالق المشاة[1]



المشاة يتلقون تداريبهم على الطريقة الانجليزية بحضور السلطان[2]

1) Illustrationn n° 3078, p. 129.
2) Ibid, 21 Mars, n° 3134, p. 181.

وفي أيام الحرب ، كان الخيالة شبيهي الزي بزي ضباط المدفعية يقدمون المساعدة لرجال المدفعية ، ويُنتقون لهذا الغرض ، وفق قدراتهم على الرمي بالبنادق . ويوزعون ، أيام السلم ، على المدن ليقوموا بـ"العَسَّة" ويشغلوا وظيفة الأمن . وهي الوظيفة التي كانت تابعة لـ"لسلطة المحلية" للباشا أو القايد . كما يؤطرهم أحيانا ، خارج نطاق هذا المجال بعض رؤساء البعثات العسكرية الأوربية ، وخصوصا أثناء تنقلاتهم إبان "المحلات" أو "الحركات" .

ج ـ المدفعية أو الطبجية :

وتشكلت أساسا من متطوعين وبواخر وعناصر منتمية إلى قبائل المخزن. وتبلغ أعدادها أحيانا أربعة آلاف طبجي . وقد خصصت هذه الفرقة أساسا للدفاع عن المدن الساحلية ، ومن ثم جاء استقرارها بطنجة والعرائش والدار البيضاء والرباط والجديدة وأسفي ... أما العدة التي تحصن القلاع والأبراج ، فكانت تتكون من مدافع ثقيلة من حجم 75 ومن رشاشات وبطاريات . وقد عينت بعض المفرزات منها أيضا لخدمة أبراج وبطاريات المدن الداخلية ، وخاصة فاس ومكناس ومراكش ووجدة .

د ـ القوات العمومية :

يوجد في كل مدينة رصْد ، أي "عسة" تتكون من خمسين رجلا على الأكثر معبئين لضمان الأمن العام ويعملون تحت إمرة الباشا . وتتكفل هذه القوات أيضا بالحراسة على دور المخزن . كما تقوم ليلا بدَورات للمراقبة التي عرفت بـ" تَدوَارْت" للسهر على سلامة السكان واطمئنانهم .

وتقوم "العسة" ، خارج المدن ، بمراقبة أهم الطرق والمسالك ومآوي بعض المحطات (النزالات) ، وكذلك حراسة بعض المواقع المنشأة مرحليا في السواحل الأطلسية والمتوسطية التي كانت عرضة لظاهرة التهريب ، وخاصة منه تهريب الأسلحة والذخائر الحربية .



مدفعية السلطان سنة 1903[1]

4 ـ ردود الفعل الأولى تجاه "النظام" :

نظرا لما كان يمثله إنشاء "جيش النظام" ، واعتبارا لأبعاده وما يطرحه من رهانات وتحولات ، كان من الطبيعي أن تتعدد المواقف وتتضارب الآراء حوله . إذ فضل البعض وضع تنظيم عسكري حديث مع التركيز على أن يبقى هذا التنظيم مطابقا لما تقره الديانة الإسلامية ومنسجما معه ، في حين ذهب البعض الآخر إلى التمسك بالمحافظة على الطراز القديم واعتباره ملائما وصالحا دوما ، على الرغم من امتحانه أمام القوات العسكرية الإسبانية والفرنسية . وذلك لأن الجيش القديم ، في تصورهم ، يتناسب مع "التقليد العسكري" ، ولأنه أثبت أيضا فعاليته القتالية عبر التاريخ .

وعلى الرغم من بعض الآراء المتضاربة داخل الجهاز المخزني وبين أفراد حاشيته ، فإن الأوساط المخزنية والعناصر المقربة من الحكم ، على مستويات مختلفة ، هي التي ساندت "النظام" وأكدت مطابقته للضوابط الإسلامية والسنة النبوية ، وعظمت منظور "الإمام" الذي "سيسترجع الماضي المجيد للأمة الإسلامية" بتأسيسه لهذا العسكر القوي .

فقد جادت قرائح الشعراء بقصائد في مدح الجيش الجديد ، ولم يتركوا فرصة تمر دون أن يمجدوه ويظهروا مزاياه وفعاليته . وعلى غرار ابن إدريس وأكنسوس ، نظَم في هذا المجال أيضا الشيخ يوسف بن بدر الدين المدني قائلا[1] :

أميـر المؤمنين له مـزايا ... يضيق النشرُ عنها والنظام
وأعظمـها إذ ذكـرت وعـدت ... ـ وإن كانت بأجمعها عظام ـ
"نظام" عقـده للدين عقـد ... نفيـس زان جـوهره نظام

ويسترسل الشاعر في وصفه لـ"عسكرالنظام" مبديا إعجابه الشديد بتنظيمه المحكم ، وبسالته في القتال ومبرزا مكامن قوته وهيبته :

---

1) محمد المنوني ، **مظاهر يقظة المغرب الحديث** ، م. س ، ص. 56-57 .

يريك إذا نظرت له صفوفا لها بالنصر جد واهتمام
تطير لها قلوب الأسد خوفا ويفزع عند رؤيتها الحمام
فعند الرمي تصلي الجو نارا وعند الضرب يندق الحسام
وإن صفت فتحسبها بناء شديد الرص رصه انتظام

ولا يغفل الشاعر بن بدر الدين المدني في نظمه لهذه القصيدة قيمة الربط بين الجانب الديني والدنيوي لإضفاء الشرعية على إنشاء "النظام" فتجده يقول :

فقل للدين جاء النصر فاهنأ ولا تجزع ، فقد نظم "النظام"

ويضيف أيضا:

فطب نفسا بجندك فهو جند به الكفار طار لهم منام

وينمُّ وصف الناصري "للنظام" ومحاولة ربطه بـ"حرب الصفوف" عن الرغبة القوية لأصحاب هذا الاتجاه في اعتبارهم "للنظام" واجبا دينيا . وفي هذا الصدد ينقل صاحب **الاستقصا** على لسان ابن خلدون قوله:

> " قتال الزحف ترتب فيه الصفوف وتسوى كما تسوى القداح أو صفوف الصلاة ويمشون بصفوفهم إلى العدو قدما . فلذلك تكون أثبت عند المصارع وأصدق في القتال وأرهب للعدو ، لأنه كالحائط الممتد والقصر المشيد لا يطمع في إزالته . وفي التنزيل : ﴿**إن الله يحب الذين يقاتلون في سبيله صفا كأنهم بنيان مرصوص**﴾ "[1] .

غير أن هذا لم يكن هو موقف الذين نظروا إلى انعكاسات إنشاء "النظام" بنوع من التوجس ، فانتقدوا هذا الإجراء لعدم تناسبه مع التقاليد العسكرية المكتسبة وطعنوا في شرعيته . فقد عارضت بعض عناصر الجيش [القديم] إنشاء جيش "النظام" لما كان يخلفه من انعكاسات سلبية تضر

1) الناصري ، **الاستقصا** ، ج 9 ص. 87-88 .

بامتيازاتهم الخاصة وتقلل من صلاحيتهم داخل المخزن ومن مكانتهم الاجتماعية . غير أن مناهضة هؤلاء لـ"النظام" في المغرب، لم تتخذ الأبعاد نفسها التي ميزت مواقف الإنكشارية والسباهية في الدولة العثمانية من السلاطين وعظام الوزراء المؤسسين لـ"النظام الجديد" ولـ"العسكر المنصوري المحمدي" والعساكر المنتظمة" . ذلك أن هذا الجند لم يُؤَسَّس في الدولة العثمانية إلا بعد الإعلان الرسمي عن تفكيك وحدات الإنكشارية ، فكان نسف المدفعية الجديدة لمقاومتها وإعدام رؤسائها وقتل بعض شيوخ زاوية البكتشي، يشكل في عمقه عوامل أدت بالانكشارية إلى معارضة الإصلاح. وقس على ذلك معارضة المماليك للإصلاحات العسكرية التي أجراها محمد علي بمصر والتي اختلفت في مسارها ، هي أيضا ، عما شهده الإصلاح العسكري في المغرب[1] .

ولعل المناهضة في المغرب ، مهما كان ثقلها ، كان يحسب لها حسابها في القرن التاسع عشر ، إذ كان المخزن واقعا بين ضرورة المحافظة على الأمن الداخلي وردع العدوان الاستعماري . وقد حرص السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن على تجنب حدوث قلاقل داخلية قد تخلف انعكاسات وخيمة على مساره السياسي ، فكان يدرك أكثر من غيره ضرورة إضفاء الشرعية على إنشاء جيش "النظام" . وذلك ما يفسر لجوءه غداة حرب تطوان إلى استشارة عشرة من أبرز العلماء، ينقل الفقيه محمد المنوني أسماءهم كالتالي : قاضي فاس محمد بن عبد الرحمان العلوى المدغري وأبو العباس أحمد المرنيسي وأبو عبد الله محمد الصادق بن محمد الهاشمي العلوي المدغري وأبو محمد عبد السلام بوغالب وأبو عيسى المهدي بن سودة وأخوه أبو حفص عمر بن سودة وأبو عبد الله محمد بن محمد بن حمادي الحمادي

1) P. Dumont," La période des Tanzimat (1839-1878)," in R. Mantran (dir). **Histoire de l'empire ottoman**. Paris, 1989, pp. 559-576.

المكناسي وأبو عبد الله محمد مسواك بن محمد التازي والحاج محمد بن محمد الفيلالي وأبو العباس أحمد بناني[1] .

ومهما اتسمت بعض الردود بنوع من التحفظ ، فإن الرد الرسمي لنخبة العلماء لم يكن أقل إيجابية. إذ أضفى الشرعية على الإصلاح العسكري الذي يقوم به هذا السلطان . وذلك اعتبارا لما كان يحمله النهوض بالجيش من معان دينية تجلت في توفير الشروط الضرورية للقيام بالجهاد. ولعل هذا البعد الديني هو الذي كان بارزا في جميع خطابات السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان الموجهة لرجال المخزن وأعيان المدن ووجهاء القبائل . فالنظام في منظوره كان مشروعا يهم جميع عناصر الرعية التي من واجبها أن تساهم في إنجاحه بما تملكه من سبل ووسائل ، فيساهم فيه التجار بأموالهم والعلماء بفتاويهم ... ووعيا من هذا السلطان بأهمية هذا الجيش ورغبة منه في ضمان استمرارية الاهتمام به ، أسس "وزارة الحرب" ثم وضع على رأسها "العلاف الكبير" وهي المهمة التي خولها في بداية الأمر لعبد الله ابن أحمد أخي موسى بن أحمد المنحدرين من عائلة بخارية .

واتُّخذت هذه الاحتياطات على وجه الخصوص على المستوى العسكري الخالص . ذلك بأن القدرة القتالية التي أظهرها الجيش النظامي في الأسابيع التي تلت احتلال تطوان (6 فبراير1860) والإنزال المتتالي لهذا الجند على المواقع التي جرت فيها معركة واد راس ، لم يتمكنا ـ مع ذلك ـ من إيقاف مناهضة "النظام" . فإلى جانب الأعيان وبعض كبار التجار الذين كانوا يأبون تجنيد أبنائهم ، كان من الصعب إقناع "البواخر" وعناصر قبائل "الگيش" بجدوى إدخال الإصلاحات الحديثة على الجيش ، إذ ظلوا متمسكين بالوضع القائم لاستبدادهم بالدولة واستفادتهم من خيراتها ، واستمر هذا الموقف سائدا في المرحلة التي تلت حكم السلطان سيدي محمد ابن عبد الرحمان .

---

1) محمد المنوني ، م. س ، ج 1 ، ص 58 .

وعليه ، لاحظ أول رئيس للبعثة العسكرية الفرنسية بعد استقراره بالمغرب سنة 1877 :

" أن عبيد السلطان مولاي عبد الرحمان لم يتوقفوا عن انتقادهم للنظام الجديد من حيث نفعه وجدواه مع تعظيمهم الجيش القديم وتمجيد حركيته وقدرته على القيام بحملات فجائية وعلى [تحمله] مشاق الحركات التي يقوم بها لاستئصال العدو ، كما كانوا يعظمون ما كانت تمثله هذه القوة من مظاهر الهيبة في ارتدائها كلها لباس المغاربة التقليدي "[1] .

5 ـ تطور "النظام" في ما بين 1873 و1906 :

أ ـ تظافر جهود السلطان المولى الحسن وتطور الإصلاح :

على الرغم من استمرار مناهضة جيش النظام ، والإلحاح على الإبقاء على القوات العسكرية التقليدية ، لم يتوان السلطان مولاي الحسن (1873-1894) ، أكثر من غيره ، عن تركيز جهوده بطرق منظمة ، لتجهيز البلاد بجيش منظم قادر ، في الوقت نفسه ، على تقوية سلطة المخزن في الداخل وردع كل عدوان خارجي . وحرصا من هذا السلطان ، على أن يبقى هذا الإصلاح مطابقا لما تنص عليه الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بـ"الجهاد" ، سعى بدوره إلى استفتاء العلماء في قضية "النظام" وفي إعالة فرقه الدائمة وأداء رواتبها[2] .

وهكذا أصدر أوامره لرجال المخزن ، على اختلاف مستوياتهم ، لتجنيد عناصر جديدة ، قصد الرفع من عدد أفراد الجيش المنظم . وظل يؤكد أن الهدف الأساسي من ذلك هو ضمان الدفاع عن الدين والبلاد .

ومن الوثائق المتعلقة بالجيش في بداية العصر الحسني الرسالة التي بعث بها السلطان مولاي الحسن إلى وزيره علي بن حمو المسفيوي[3] بتاريخ 10 صفر عام 19/1292 مارس 1875 ، أي بعد سنتين من توليه سدة الحكم ،

1) J. Erckmann, op.cit., pp. 206-207 .

2) علي بن محمد السوسي ، "تيات الاستعانة في حكم التوظيف والمعونة" ، مخطوط محفوظ بالخزانة الحسنية تحت رقم 48-OD .

3) علي بن حمو المسفيوي : شغل منصب وزير الشكايات على عهد السلطان مولاي الحسن ، وتوفي بتاريخ 6 رجب عام 1316 / 19 مارس 1875 .



السلطان مولاي الحسن

مبينا له فيها أن الأمر يتعلق بتجنيد عساكر جدد وأن القصد "بهذا العسكر السعيد الذي شرح الله صدرنا لجمعه هو أخذ الأهبة والاستعداد وإظهار أبهة الإسلام والإرهاب الذي أمر الله به"[1] .

ففي الحالة الخاصة بالمنطقتين الشمالية والغربية أمر السلطان المولى الحسن علياً المسفيوي بما يلي :

" وعليه فنامرك أن تجمع ثلاثمئة (300) من العسكر من خدامنا أهل ثغر طنجة وأهل الفحص والغربية ، واخترهم متأصلين معتبرين في قومهم من أهل النجدة والفائدة صغارا أصحاء ، أقوياء على الخدمة سالمين من العيوب التي تنافي الخدمة العسكرية ، وباشر أمرهم بنفسك بغاية الاعتناء والحزم، واجعل ذلك من أهم أمورك وآكدها ، ... ، فقم على ساق الجد في أمره حتى يتم بحول الله وقوته ، وإن كان هناك من يحسن تعليمه وتحريبه فذاك، وإلا فأعلمنا لنعين لكم من هنا من يحسن ذاك " [2].

وقد بين السلطان في رسالته هذه أنه قد يَسَّر لهذا الجند كل ما "يحتاج إليه من كسوتهم وآلة تحريبهم ، ويدفع لمن تجمع منهم مؤونتهم بحساب خمس أواق للواحد في كل يوم . وإن تم العدد المذكور وكمل جمعه وترتيبه على الوجه المطلوب فيبقى هناك مقابلا لحراسة ذلك الثغر السعيد المحروس بعناية الله إلى حين الاحتياج إليه"[3] .

ولم يغفل السلطان مولاي الحسن ، في إلحاحه على إعطاء هذه الأوامر الأولوية في تنفيذها والعزم في تحقيقها لم يغفل عن ذكر أن الأمر كان يتعلق بـ"أمر ديني ينبغي الوقوف فيه والاعتناء به أكثر من غيره"[4] .

---

1) رسالة من السلطان مولاي الحسن إلى الوزير علي المسفيوي ، بتاريخ 10 صفر عام 1292 ، الوثائق ،العدد 3 ، الوثيقة رقم 466 ، ص. 461 .
2) المصدر نفسه .
3) المصدر نفسه .
4) المصدر نفسه .

إن انشغال مولاي الحسن بالنهوض بهذا القطاع وتزايد اهتمامه به كلما استحضر محنة جنده أمام قبائل غياثة المتمردة في صيف 1876[1] ، قد أعطى ثماره منذ السنوات الأولى من حكم هذا السلطان . وذلك ما تدل عليه شهادة إركمان :

"كان لي تصور خاطىء عن عساكر السلطان ، فيوم وصولنا مرّ الجنود أمامنا في الاستعراض ، بخطوات موقعية ، بل منظمة محافظين على المسافة المحددة بينهم . لم نكن نتوقع ذلك قط . فالخيالة كخيالة گوم ، كانت ممتازة . أما الخيالون، فإنني أعتبرهم يفوقون بكثير گومنا جرأة وإقداما و "تبوريدة" . كل هذا ما زال في بداية نشأته . غير أنني أعتقد أننا سنتوصل في زمن قصير وبمساعدة بعض المدربين الأكفاء إلى تكوين المشاة ليصبحوا جندا أو عساكر جيدة شبيهة برماتنا؛ فالجند المشاة المغاربة مستعدون على الدوام للاستنفار ويتميزون بالحيوية والطاعة ويبدو أن لهم طباعا طيعة "[2] .

وبعد مضي ستة أعوام من المجهودات ، تمكن المخزن من إعداد وحدات عسكرية وتسليح فرق قوية من المشاة النظامية تتشكل من ستة وعشرين طابورا . غير أن كثيرا من الجنود تأثروا بمواسم الجفاف والأوبئة والمجاعات التي أصابت البلاد سنة 1878 واستمرت أضرارها وعواقبها حتى سنة 1884 . ذلك أن صعوبة التموين وارتفاع الوفيات وتصاعد ظاهرة الفرار من الخدمة العسكرية ، كانت كلها عوامل قلصت ، منذ صيف 1878 ، من أعداد المشاة إلى ثلاثة آلاف رجل كما انخفضت أعداد الرماة إلى مائتين وثمانين رامٍ[3] .

وأمام انتشار الفوضى تحت تأثير الفقر والمجاعة ، واضطراب الرعايا بسبب استمرار الجفاف وتضاعف العصيان العسكري في العديد من المناطق

---

1) انظر أحداث هذه الوقعة عند الناصري ، **الاستقصا** ، ج. 9 ص. 107-108 ، بالإضافة إلى ما جاء في :
B. Meakin, **The Land of the Moors**, London, 1899, pp. 181-182.
2) A.M.G.,c. 3 H1, extrait d'une lettre adressée au Général Chef de l'Etat-Major en 1876.
3) A.M.G.,c. 3 H2, rapport mensuel du chef de la mission française, Oujda, 1 septembre 1878.

المغربية مثل تادلة وبني مطير وزمور وزعير والشاوية والحوز وسوس ، اضطر السلطان إلى مضاعفة جهوده لإعادة بناء كثير من فرقه ، والزيادة في أعدادها أيضا[1] . فغدت قواته النظامية تقدر سنة 1882 بخمسمائة وعشرة ءالاف رجل تتوزع على الشكل التالي[2] :

المشاة	12 000 (30 طابور)
الخيالة	2000
المدفعية	1500

لكن السلطان مولاي الحسن رأى أن عدد هذه العساكر غير كاف ، فحاول ، بعد سنة 1885 ، وبعد أن عاد الإنتاج الزراعي إلى حالته العادية ، أن يوسع من التجنيد . فأرسل لهذا الغرض وزير الحرب ليطوف بالقبائل وزاد في رواتب الجند ورفعها إلى 405 أوقية في اليوم للمشاة و8 للخيالة[3]. وكان هذا على الرغم من الصعوبات التي واجهته في تطبيق ضريبة جديدة تدعى "الترتيب" وعلى الرغم من الاختلاسات التي قام بها بعض القواد أثناء جبايتها[4] .

ويبدو أن الرفع من قيمة الرواتب كان ، في جزء منه ، من اقتراح المدربين الأوربيين ، وعلى وجه الخصوص منهم الإنجليزي هاري ماكلين (Harry Maclean) ونظيره الفرنسي القائد لوفالوا (Levallois) ، اللذين بيّنا أنه من الصعب على المخزن إغراء العساكر وجلبهم للخدمة العسكرية بتماديه في إعطائهم خمسة عشر سنتيما لليوم الواحد . مع مدهم بالكسوة[5].

1) D.Nordman, "Les expéditions de Moulay Hassan. Essai statistique ", **H.T.**, XIX, 1980-81, pp. 123- 152.

2) A.M.G., c. 3 H3 , rapport du capitaine d'artillerie hors cadre Martin , Oran, 1 jiun 1882

3) **Ibid.**, c. 3H4, Kasbah Tadla, 5 septembre 1885, Rapport du commandant Levallois .
حيث يورد النص الآتي : "استجلب وزير الحرب ألفي جندي من قبائل دكالة ..."

4) **Ibid., Fès**, 1 mars 1885
حيث يشير صاحب التقرير إلى "أن جباية الضرائب ظلت صعبة ، نتيجة جشع بعض القواد الذين لم يكونوا يتقاضون أية رواتب. وقد وصل مؤخرا إلى الرباط ستة قواد من قبائل بني حسن ، سيقوا إلى سجون المغرب" .

ونتيجة للإجراءات المتخذة في هذا الاتجاه ، انتهى الأمر ببعض الفرق إلى أن تتقوى بكيفية مرموقة . غير أن بنيتها ظلت حسب المقاييس الأوربية ، تطرح إشكالات في الميدان . وكذلك كان حال التدريب الذي تلقته على الرغم من أنه كان مكثفا .

وقد قال ضابط فرنسي من الجزائر في هذا الصدد :

" إن الجيش المغربي لم يكن سوى تجمع لعناصر ، إذا أخذت على حدة ، لم تكن سيئة ، غير أنها لم تكن تملك سوى تنظيم بدائي ... ويظل الجنود المغاربة دون أي تكوين أو ذوي تكوين ناقص .. ويعوزهم التماسك كلية " .

وينتهي هذا الضابط إلى استنتاج مفاده "أن الجيش المغربي على حالته الراهنة ليست له أي قيمة تقريبا[1]" .

ويمكن استنباط عدد الجند ، أو تكوين تصور شمولي على الأقل ، من خلال الجرد الذي قدمه القبطان طوماس (Thomas) في تقريره حول القوام الأساسي لأهل فاس سنة 1889 ، الذي كان على الشكل التالي :

---

1) **Ibid.**, c. 3H3, rapport du capitaine d'artillerie Martin, Oran, 1 juin 1882.

1 ـ المشاة :

الأسماء	عدد الطوابير	الأعداد
الحرابة	1	450
البخاري	1	500
الوداية	1	150
الشراردة	1	300
العبيد	1	150
الحاج علي	1	700
السراغنة	2	400
الرحامنة	3	500
زمران	1	250
مسفيوة	1	100
الشاوية	4	500
دكالة	5	600
دمنات	1	450
متوگة	1	200
أمزميز	1	400
حاحة	3	400
هنتيفة	1	200
أولاد زيدوح	1	50
المجموع	**30**	**6300**

2 ـ الخيالة :

قبائل المخزن	
الأسماء	**الأعداد**
البخاري	200
الوداية	200
شراگة	100
السوس	100
فاس الجديد	50
تادلة	50
الشراردة	200
المجموع	**900**

قبائل الكيش	
الأسماء	**الأعداد**
البخاري	50
الوداية	400
الشراردة	450
المجموع	**900**

3 ـ المدفعية :

حوالي 800 رجل :

4 ـ كتائب عسكرية (فرق نظامية)

قبائل المخزن	
الأسماء	**الأعداد**
بني حسن	500
گروان	200
بني مطير	500
آيت يوسي	500
أولاد الرعود	150
الريف	200
المجموع	**2050**

5 ـ موجز :

الفرق النظامية		الفرق غير النظامية	
الصنف	**الأعداد**	**الأسماء**	**الأعداد**
المشاة	6300	الخيالة	1850
الخيالة	1800	**المجموع**	**1850**
المدفعية	800		
المجموع	**8900**		

المجموع العام : 10750 رجل

ويكشف هذا التقرير نقائص "النظام" ، على الرغم مما يتضمنه من مبالغة . فالتدريب نفسه كان عاملا من العوامل المساهمة في ضعف نتائج "النظام" . وهو ما كان يؤكد عمق التناقضات الملازمة للجوء إلى ضباط أوربيين . فالسلطان مولاي الحسن لم يتوان في "فضح" تكلفتهم الغالية وعدم فعاليتهم في تدريب العساكر المغربية .

ولم تكن مظاهر النقص تنحصر في "قصور" المدربين الأوربيين ، وخاصة الفرنسيين منهم ، عن تكوين الجند المغربي تكوينا محكما حقيقيا ؛ وفي تضليل "الإصلاح" بإفراغه من محتواه الدلالي الحقيقي وتحويله إلى ما يرادف "الفساد " ، والعمل على أن يكون "الإصلاح" متساوقا مع المرامي الأوربية ؛ بل تعدت ذلك إلى أن السلطان ، وعلى الرغم من عزمه الوطيد ، لم يكن يملك الوسائل الضرورية لبث روح الإصلاح الحقيقية في مجموع الجهاز المخزني والقضاء على العناصر الراغبة في عرقلته وإحباطه .

وهكذا كتب إركمان فور وصوله إلى المغرب بأن "قواد الرحى" كانوا يبدون نوعا من العصيان ويأبون الخضوع للتدريب حتى اقترح وزير الحربية أن يستبدل بهم عناصر سوداء أكثر طاعة وعناصر تؤخذ من القبائل الأكثر إخلاصا في المملكة"[1] .

1) J. Erckmann, op. cit, p. 291.

والظاهر أن الرعية نفسها لم تكن تبدو متحمسة للجيش الجديد . فإذا كان من الصعب ضمان دوام الفرق المكوّنة وحث الجنود على المثابرة على التدريب ، فإن صعوبة ملء الثغرات التي تنتج عن عمليات الهروب لم تكن أقل وزنا من ذلك . ومن الشواهد المتعددة التي تدل على ذلك هذا التقرير الذي جاء فيه :

> " تلقّى قايد رحى من قبائل بني حسن أمرا بتجنيد أفراد من الغرب ... وعاد من مهمته إلى فاس خالي الوفاض . فقد جنّد هذا القائد العسكري كل الأهالي الذين كانوا يشتكون من قوادهم؛ لكن ما إن حصل هؤلاء على شهادات تعفيهم من أداء الضرائب ـ وهي شهادات تعطى عادة للجنود (الجدد) ـ حتى فروا عائدين إلى ذويهم ... ولقد أصدر السلطان أمره [بالعثور عليهم] وإعادة إدماجهم في الفيلق المعسكر بخنيفرة لدى الزيانيين " [1] .

وعزم السلطان مولاي الحسن، من أجل تدارك النقص الحاصل في أعداد "النظاميين" ، على تكثيف "الحركات" التي كان يسير على رأسها بـ"بطء" مقصود داخل أراضي القبائل الواقعة على طول خطوط الرحلات التي يحددها لنفسه[2] .

وينقل مراسل التايمز (Times) صورة عن "الحركة" من حيث عددها وتحركها فيقول :

---

1) A.M.G. . c. 3H3, Le commandant Cauchemez, rapport mensuel du Chef de la mission militaire française.

ويفيد هذا التقرير الشهري لرئيس البعثة العسكرية الفرنسية أن بني حسن أنفسهم رفضوا الانصياع للمخزن وتنفيذ الأمر الذي يلي عليهم تسليم جمال تنقل إلى فاس الذخيرة التي تسلمها بعثة جيفلو (Gevelot) في طنجة . واضطر السلطان إلى أن يبعث عساكر إلى عين المكان ليباشروا مصادرة الجمال المذكورة .

2) D. Nordman . op.cit., pp. 148 - 149 ، ويعالج فيه هذا الكاتب حركية" المحلة" ، ويقول في هذا الصدد : " ينطلق المشاة أولا ، عند بداية كل مرحلة من مراحل المحلة ، ويكون ذلك على الساعة الرابعة والنصف صباحا (وأحيانا حوالي الساعة الثانية) ... ويلي المشاة حملة الأمتعة وخيالة القبائل . ويخرج السلطان بدوره من خيمته : فيستمع إلى تقارير وزرائه ويصدر الأوامر التي يجب تنفيذها ذلك اليوم ، ويستقبل ممثلي القبائل ثم يشرع في السير على الساعة السادسة (وأحيانا قبل ذلك) ... ويتفق الملاحظون حول تشكيلة المحلة السلطانية ، حيث يتتالى ثلاثون من حملة الأعلام ثم يليهم 400-500 فارس فالموسيقيون فالمدفعية فخيالة المشور ويتبعهم السلطان راكبا جواده ... وتأتي في مؤخرة الركب خيالة يتكونون من 400 أو 500 رجل" .

"كانت الأعداد الوفيرة من الرجال والبهائم تنتشر فوق السهول والروابي المتموّجة . وغالبا ما يمكننا أن نتابع - على مدى البصر حركة التنقل من أقصى الأفق إلى أقصاه مثل قوس قزح ملون فوق السهول الخضراء . وكان الموكب يتقلص أحيانا ، عند اجتياز واد ، ليبرز من جديد فوق الأرض المنبسطة التي سرعان ما تصير من جديد موشاة بالفرسان والبغال والجمال التي تطوف ببطء"[1] .

وبخصوص إيقاع التنقل نفسه وإرادة السلطان الواضحة لإشاعة الرعب بمجرد رؤية القوات المُضخَّمة بتوافد كتائب القبائل ، لم يفت المُقَدَّم كوشميز (Cauchemez) ، أن يلاحظ بصدد حركة تافيلالت (1893) مثلا أن "مولاي الحسن كان قد أبدى تصلبا ملحوظا وتصرًّف بحذر شديد ، وسار ببطء كبير ، حيث أنه قضى أكثر من شهرين في اجتياز مسافة يمكن لقوة جيدة التنظيم أن تقطعها في حوالي عشرين يوما . لقد سمح بطء سير"الحركة" بتوجيه النداء إلى القبائل ليسدوا الفراغات الناجمة عن فرار الجنود"[2] .

وكان إسهام القبائل في الحركات بأعداد وفيرة يسمح للسلطان بأن يجعل منها قوة ردع مهابة الجانب ، وذلك لكثافة عناصرها . غير أن السلطان لم يسلم على هذا المستوى أيضا من مواجهة صعوبات مرتبطة بعزوف أعيان القبائل عن المشاركة في هذه الحملات ، إذ كانوا يتذرعون بأنهم "مخالطون" أو "سماسرة" أو عملاء لأجانب مقيمين [في المغرب] أو بأنهم عملاء ديبلوماسيون أو قنصليون يبادرون إلى التلويح بـ"الشهادات" التي تخول لهم هذه "الصفات" ، ويقدمون أنفسهم بصفتهم مستفدين من امتيازات "أولية" ليحاولوا التملص بشكل أو بآخر من الأحكام القضائية المحلية ومن الضرائب و"الكلفة" التي يفرضها المخزن ، ومن بينها "الحركة"[3].

---

1) W. B. Harris, Le Maroc disparu, Paris . 1929, p. 56

حيث يقدر القائد دوبروي (de Breuille) عدد البهائم ، من خيول وبغال وجمال في حركة سوس سنة 1886 بـ 1500 بهيمة على الأقل .

2) A. M.G., c. 3H7 , Marrakech, 14 septembre 1893

3) M . Kenbib, **Les protégés - Contribution à l'histoire contemporaine du Maroc**, Publications de la Faculté des Lettres de Rabat, 1996, p. 306 .

وبتملص الأغنياء من هذه "الكلفة" ، يبقى صغار الفلاحين والفقراء هم وحدهم القابلون للتجنيد . ونظرا لأن هؤلاء الرعايا لا يملكون خيلا ولا حتى قوت يومهم فإنهم لم يكونوا يعيرون إلا اهتماما محدودا للجيش . ولعل تجنيدهم (ومشاركتهم في الحركات) كان سببا في استفحال عادات النهب وشيوع نزعة السلب لدى العساكر ، مما كان يجبر السلطان أحيانا على طرد المنحرفين من هؤلاء الفقراء الذين يبعث بهم القواد[1] .

وتمكن مولاي الحسن ، بفضل قوته وحصافته وسياسته المحكمة تجاه القبائل" وتكاثر "حركاته" ، من التغلب على هذه الصعوبات و الظهور للرعايا بمظهر المحافظ على مظاهر دولة قوية عسكريا[2] . بل كانت بعض "إنجازاته" في هذا الصدد تبهر الملاحظين الأجانب ، كما حدث في حركته في تافيلالت (1893) التي قادها على رأس حوالي 40.000 جندي . إذ تمكن من توجيه ضربة قوية لـ"أسطورة [ظلت سائدةً مَفادُها : أن] منطقة البربر لا يمكن اقتحامها والسيطرة عليها نظرا لتسيُّبها المطلق ورفضها للخضوع"[3] .

ويظهر هذا الانبهار بأعمال مولاي الحسن العسكرية مما كتبه كوشميز (Cauchemez) حول "حرْكة" السلطان الموجهة إلى تافيلالت ، حيث يقول :

> «ظللت أعتقد أنه لا يمكن للسلطان أن يذهب إلى تافيلالت ، لأنه كان يبدو لي من المستحيل أن يجد جيش ضعيفُ الرواتب ناقصُ التنظيم أسبابا للعيش داخل بلد فقير ، ويتمكن هذا الجيش من الاستمرار في الوجود . إذ يقوم السكان لسبب تافه بمقاومة معينة أو يقومون على الأقل بقطع كل اتصال بمؤخرة [الركب] ... ولكن الحملة في الواقع تغلبت على هذه الصعوبات ... ؛ وذلك لأن الاتصالات بقيت حرة ولأن مؤن المحلة كانت تُجلب من فاس ومكناس»[4] .

---

1) **Ibid.**. V. aussi rapport mensuel du commandant Cauchemez . Kasba Tadla. 1 septembre 1890.

"رخص السلطان للجنود بتادلة ، بنهب المطامير دون القطعان والدواوير . ولما كان من الصعب عليهم نقل كل شيء فقد باعوا الحبوب بأبخس الأثمنة" .

2) B . Meakin. op . cit.. p. 217 .

3) A. M. G.. c . 3H7. rapport de Cauchemez. Marrakech. 14 septembre 1893 .

4) **Ibid**. rapport mensuel. décembre 1893. V. aussi: D . Nordman. op. cit. p. 144.

ب ـ المرحلة العزيزية :

تعرضت الإنجازات التي قام بها السلطان مولاي الحسن والتوازنات التي حرص على إبقائها لضربات زادت تفاقما بعد وفاته ومبايعة ابنه مولاي عبد العزيز، وهو صغير السن ، في ظروف غير مواتية . وذلك تحت وصاية الحاجب بًّا حماد الذي بادر في الحال إلى تعيين أخويه : إدريس حاجبا وسعيد وزيرا للحربية .

ولم يجد الصدر الأعظم [ابّا حماد] بدا من الإبقاء على أعداد العساكر النظامية والعزم على تطويرها . وذلك رغبة منه في المحافظة على الاستحقاقات الموروثة عن السلطان المتوفى ومواجهة الأوضاع الظرفية التي تميز "الفترات الانتقالية" للحكم عادة . وزاد اندفاعه نحو هذا الاتجاه ، بانفجار سلسلة من التمردات منذ نهاية صيف 1894 . فقد اندلعت تمرداتٌ خطيرةٌ في المناطق الجنوبية وخاصّةً في الرحامنة والشياظمة وحاحة ، وقطعت هذه الأحداث الاتصالات بين مراكش والصويرة . وبرز خطر نهب هاتين المدينتين[1]. وظهرت القلاقل أيضا في الشمال والجهة الشرقية خاصة لدى بني يزناسن[2] .

وزادت الأوضاع تعقيدا بسبب تحذيرات الهيئات القنصلية من الأخطار التي قد تصيب رعاياها لانتشار الفوضى . ولم تتردد بعض القوى في بعث بوارج حربية للرسو في المياه المغربية ، فبعثت فرنسا منذ بداية شتنبر ببارجة "الفوربان" (le Forbin) لترسوَ بمحاذاة سواحل الجديدة وأسَفي والصويرة، مدعية ، حسب وزيرها المفوض في طنجةَ دومنبيل(De Monbel) ، "طمأنة رعاياها ومحمييها ودعم السلطان ؛ لأن "احترام الأوربيين كان في حاجة إلى تزكية خاصة [ترفع من شأنهم] في نظر المتمردين"[3] . وقد فعلت إيطاليا مثل ذلك بأن أرسلت بارجة "إطوريا فيرموسكا "(Eturia)"[4] .

---

1) A.E.P., CP. 71. Tanger. 8 octobre 1894

حيث يشير هذا التقرير إلى أن «قواد الشياظمة [قد ألحوا] على رغبتهم في اللجوء إلى موگادور للإفلات من قبائلهم الثائرة». وكتب دومونبيل في السياق نفسه (De Monbel à son département. **Ibid.**,17 octobre 1894) "أن الرحامنة نهبوا ممتلكات السلطان [بالقرب من مراكش]" .

2) «قتلَ المتمردون القايد علي ورابح في بني خالد التابعة لبني يزناسن» . **المصدر نفسه** . 1 أكتوبر 1894 "نهب متمردو زناتة خمسة أوربيين" . **المصدر نفسه** . 10 سبتمبر 1894 .

3) **Ibid.**, 9 septembre 1894 .

4) **Ibid.**

وفي الوقت الذي كان فيه القناصلة الأجانب يطالبون بالتعجيل بوضع حد للهيجان ، كانوا يتحفظون في كيفية "معاقبة المتمردين" ، خصوصا عندما يتعلق الأمر بالمستفيدين من بطاقات الحماية القنصلية من "محميين" و"مخالطين" ، والذين يتهمهم الصدر الأعظم صراحة بأنهم يحثون أتباعهم ويشجعونهم ويساعدونهم في تمردهم "بمدهم بالرجال والخيل والسلاح مع تأييدهم لهم في الامتناع عن دفع الضرائب للحكومة الشريفة"[1].

وقد أكد بًا حماد في هذا الصدد أن السلطان كان مصرا على «معاقبة المذنبين سواء كانوا محصنين بالحماية أو "المخالطة"» . وهذا ما جعل الرد عليه يكون كالآتي : «إذا كان السلطان يريد أن يعاقب ، فهذا من حقه ؛ ولكنه لا يمكن أن يتجاهل أن المحميين بمقتضى المعاهدات ليسوا خاضعين قانونيا للمخزن»[2] .

هذه الأحداث والضغوط التي طبعت هذه المرحلة والتخوف من استغلال القوى الأجنبية لها واتخاذها ذريعة للتدخل بقوة في شؤون البلاد ، كلها أمور دفعت الصدر الأعظم إلى القيام بحملات جديدة للتجنيد ، وذلك في بداية شهر يوليوز 1895. وهكذا بعث بسبعة عشر من "قواد المية" إلى قبائل الريف الغربي والريف محمَّلين برسائل يخاطبون فيها الرعايا ويحثونهم على الانخراط طواعية في الجيش .وبدل اللجوء إلى التهديدات المعتادة والإجراءات الإكراهية في حالة الرفض ، كان مطلوبا منهم هذه المرة أن يلحوا على أجرهم اليومي المقدر بـ 0.75 ريال (بدل 4.5 أوقيات التي كانت تدفع من قبل)[3] .

وكانت النتائج مخيبة للآمال . وسواء بدت الأجرة غير كافية أو أراد السكان أن يسجلوا عداءهم للمخزن الجديد بل عدم خضوعهم له ، فإن الواقع كان يتمثل في "عدم العثور على متطوعين ؛ إذ استقبل مبعوثو ابًا حماد في أغلب القبائل بكيفية سيئة بل طُردوا في بعضها [دون أدنى اعتبار][4] .

---

1) A.E. P., N. S., I. circulaire du grand-vizir au corps diplomatique. 18 jumada. 1313/ 6 novembre 1895.
2) **Ibid.**, le Ministre de France à son département. Tanger, 7 janvier 1896
3) A.M.G., c. 3H9 . rapport du capitaine Thomas, Fès , 1 juillet 1895
4) **Ibid.**, 1 avril 1895

ويعود هذا الفشل ، حسب ضابط فرنسي ، إلى شك المجندين في قدرة المخزن على دفع الأجور بكيفية منتظمة ومطابقة للوعود التي كان يلوِّح بها ، مبرزين في هذا الإطار العادات المتداولة والمتمثلة في "حجز" الأجور و"ابتزازها" .

«كان [المخزن] يبذل جهودا عديمة الجدوى ... لتجنيد العساكر ، لإنه لم يعد هنالك من يثق بالوعود التي تُقطع باسمه . مع العلم أنه مهما كانت قيمة الأجور الموعود بها فلن يصل منها إلى الجنود إلا القليل . ولقد حاول وزير الحربية أن يجد حلا ناجعا لمعالجة هذه الحالة وأن يضمن للجنود الحصول على أجرتهم كاملة . ولكن ذلك ظل مستعصيا عليه . ولم يجد وسيلة لجعل [صرّافي الأجور] يقسمون على كتاب "**صحيح البخاري**" بأن يدفعوا الأجرة كاملة لأصحابها[1] .

هذه الممارسات ، بالإضافة إلى أخرى "قديمة" كظاهرة "المنفوخ" (الزيادة الوهمية في أعداد الجند واختلاس أجورهم) ، تشهد على الضرر الذي كان ينخر "النظام" من داخله . وسعيا في تصحيح الوضع ، قرر الصدر الأعظم تكثيف استعراض الجند وإقامة سجلات أكثر دقة لتسهيل ضبط أسماء الجنود وأعدادهم ومراقبة الأداءات الفعلية لأجورهم[2] .

لقد خلف إصرار بّاحماد على امتلاك الوسائل العسكرية الكفيلة بالقضاء على التمردات الخطيرة التي انفجرت سنة 1896-1897 في الشاوية بالخصوص ، نتائج مهمة تجلت في ارتفاع أعداد الجند والعتاد . فقد قدرت أعداد القوات الدائمة ، غداة وفاته ، بـ 30 طابورا للمشاة بلغ عدد عناصرها ما يناهز 25000 رجل و12000 فارس و2400 مدفعي و800 بحري[3] .

وأولى مولاي عبد العزيز كل اهتمامه للمحافظة على هذا "الاستحقاق الموروث" إبان المرحلة التي تلت سنة 1900 . فعلى الرغم من الصعوبات المالية الكبيرة التي كان يواجهها هذا السلطان ، والناتجة بالخصوص عن

---

1) **Ibid.**, 26 septembre 1895
2) **Ibid.**, 1 août 1895
3) **Ibid.**, c. 3H22, rapport de l'officier Chardent , juillet 1904.



تبين الصورة طريقة دفع المؤن ويشهد عليها وزير الحرب المدني لكلاوي (العلاف الكبير) وقائد المائة والقائد مانجان

معارضة الأعيان لضريبة "الترتيب" والتي زاد في تأزمها موقف القوات الأوربية التي ظلت تسعى إلى إجهاض هذا الإصلاح الجبائي . وعلى الرغم من ذلك ، فقد أصدر مولاي عبد العزيز قرارا ينص على الزيادة العامة في الأجور. وتفاديا لإرهاق الخزينة ، قرر تقليص عدد كبار الجند و"الطلبة" والمهندسين (الطوبوغرافيين)[1] .

والحال أن عوامل الاختلال الأساسية للنظام العسكري إنما كانت تكمن في نقص أعداد الجند وضعف التأطير . وقد تضاعف "الضغط" الحاصل على هذا المستوى سنة 1902 ، بسبب الظرفية الناجمة عن تمرد الجيلالي الزرهوني المدعو بوحمارة ؛ مما دفع بالمخزن إلى أن يغير توجهه ويعمد إلى تأطير عساكره بكيفية أكثر تحكما وصرامة تقيهم التفرقة وتجعل منهم قوة موحدة قادرة على الصمود أمام قبائل غياثة المتمردة وباقي أنصار الروگي .

ولما كان السلطان واعيا بمواطن الاختلال هذه ، فإنه لم يكتف بتوظيف الوسائل العسكرية وحدها ، بل لجأ إلى تسخير بعض "مقدمي" الزاوية الوزانية ، على الرغم من كون شيخها محميا فرنسيا[2] ؛ وكلفهم بالتفاوض سريا مع وجهاء القبائل القادرين على الرفع من المبلغ المسلّم لبعض المتمردين من أنصار بوحمارة لينقلبوا عليه ويساهموا بذلك في تسليمه للمخزن[3] . وحسب أقوال رئيس البعثة العسكرية الفرنسية المقدم دو روبير دو سان جوليان (De Royer de Saint-Julien) ، فإن هؤلاء المبعوثين كانوا مزودين "بمبالغ مالية هامة لدفعها تسبيقا" لأهم مخاطبيهم ، وخاصة منهم الحياينة . كما كان عليهم أن يغروهم بالتزام المخزن بعدم التنكيل بهم وبعدم

1) **Ibid.**, c. , 3H12 , rapport mensuel du commandant Burckhardt , Fès, 30 juin 1902.

2) A. E. P .. C P C, 28, Tanger 17 janvier 1903. Saint -René Taillandier au Quai d'Orsay.
ويحيل هذا التقرير على النص التالي : «وقد كتب إلي شيخ الزاوية الوزانية ليخبرني بأن السلطان بعث إليه رسالة يلتمس فيها منه التدخل من أجل إعادة إخضاع القبائل المتمردة ... ووافقت على جواب [مولاي العربي] ... ويعتبر الإجراء الذي اتخذه السلطان تجاه عائلة في حمايتنا ، والتي لم تكن تحظى برضى المخزن مسا بكرامتنا ، كما أنه يدل على وعيه بخطورة الوضعية»

3) **المصدر نفسه** ، طنجة ، 14 غشت 1903 . "ويفيد التقرير بأهمية المبالغ التي حصل عليها محميون [أوربيون] خلال جولاتهم من أجل جمع "الزيارات" . ويسمح لنا ذلك بإدراك مدى تقدير الرعايا لهم وبالتالي الشعور بقيمة الاستفادة التي يمكن أن نحصل عليها بتحسيسهم بقضيتنا . فقد كان لجوء المخزن إليهم للاستعانة بهم في صراعه ضد بوحمارة قد خول لهم فرصة بروز سلطتهم" .

متابعتهم على الرغم من مساهمتهم السابقة في التمرد ، مع التزام المخزن بإعفائهم من "الترتيب" ومنحهم مكافأة مالية إضافية في حالة القبض على "الزعيم المتمرد" .

غير أن توزيع تلك المبالغ المالية، لم يحقق البتة الأهداف المتوخاة منه، بل كان له تأثير عكسي . ذلك أن المستفيدين من هذا العطاء قد وجدوا في ذلك التماطل ما يخدم مصلحتهم ؛ فكلما سارت الأمور ببطء في القبض على بوحمارة كلما ازدادت استفادتهم من المخزن . فزاد كل هذا في تعقيد وضعية المخزن ، ولاسيما أن إشاعة أخبار هذه "الأفضال" التي كان يمنحها "للمتمردين" لتحقيق أهدافه ، أثارت على مستوى ثان ، حساسية القبائل التي ظلت تابعة له ، فلم تعد تذعن ـ أمام تلك الإغراءات المادية ـ لتلبية ندائه والاستجابة لمتطلبات "الحركة"[1] .

ففي خضم تلك الظروف التي لجأ فيها [المخزن] إلى زاوية اشتهرت بانحيازها إلى "قضية" فرنسا والمساعي المبذولة إزاء الهيئة القنصلية الفرنسية [في طنجة] و الإجراءات المغربية المتخذة إزاء مفوضيتها وإزاء المقيم العام بالجزائر جونارت (Jonnart) من أجل أن يتمكن الجنود المغاربة من النزول بـ"نمور" بعتاد ثقيل ليداهموا بوحمارة من الخلف انطلاقا من منطقة وهران ـ وجدت فرنسا الفرصة سانحة لمناوراتها ؛ حيث كانت تسعى لفرض "إصلاحات" من شأنها أن تعجل بوضع يدها على البلاد[2] ـ لاسيما وأن الاتفاق الودي المبرم مع إنكلترا في أبريل 1904 كان قد أزال أحد أهم الحواجز التي كانت تمنعها من تحقيق أطماعها حتى ذلك الحين[3] .

فغداة توقيع "الاتفاق الودي" ، كانت الرؤية التي ظلت سائدة بباريس تتسم بميلها الواضح إلى التغلغل داخل المغرب مستعملة دواليب المخزن ، أي

---

1) A. E. P. . C PC. 28. Alger. 24 janvier 1903. rapport du Gouverneur Général

ويخبر الحاكم العام في هذا التقرير : «برفض قياد زيان وآيت يوسي أن يُجندوا قبائلهم ضدَّ المتمرد» .

2) A. E. P . Ds . n° 95. octobre 1903 .

3) A. Bernard. "L'accord franco-anglais et les marocains" in **l'Afrique Française**. 1904. pp. 203-204

حيث يشير صاحب هذا المقال إلى كون الرعية قد رأت في هذا الاتفاق حربا صليبية ... كما أن السلطان أبدى قلقه وعدم رضاه مفكرا في مغادرة فاس والاستقرار بمراكش من أجل إبعاد فرنسا وبعث احتجاجاته إلى الدول الأوربية .

استغلال نفوذ المخزن نفسه وجعله في مقدمة السيرورة المؤدية للحماية . ومن الذين نَحوا هذا المنحى، يوجد بالخصوص الجنرال ليوطي ، قائد جنوب المنطقة الوهرانية ، الذي ظل إلى ذلك الحين ، يفضل نهج سياسة التفاهم المباشر مع أعيان القبائل واستعمال نفوذهم من أجل ترسيخ "المكاسب" المتحصلة بواسطة الغارات العسكرية داخل التراب المغربي في الجنوب الشرقي.

ولهذا ظل ليوطي يعتبر "الجزائر القاعدة الأساسية التي يمكن لفرنسا أن تعتمدها لإيصال نفوذها حتى قلب المغرب"[1] . ولذلك شارك ليوطي مع الحاكم العام جونارت (Jonnart) في أشغال ندوة انعقدت بباريس في شتنبر 1904 ، وكانت ترمي إلى وضع التفاصيل العملية لـ"إصلاحات إدارية ومالية وعسكرية وأمنية" كانت فرنسا "تقترحها" مشددة على ضرورة تطبيقها بمباركة من السلطان وتحت إشرافه الخاص[2] .

وقد اتُّخذت إجراءات دقيقة جدا في هذا السياق : إذ سارع الوزير المفوض البريطاني بطنجة أرتور نيكلسون (Arthur Nicolson) ، منذ 16 أبريل، إلى إخبار وزارة الخارجية (Foreign Office) بكون الفرنسيين قد عزموا على اتخاذ "إجراءات فورية" لتؤول إليهم مراقبة الجيش و"البوليس" المغربيين والجمارك التي ظلت مداخيلها تشكل ضمانة لقرض جديد[3] .

ويتوخى التصور الأولي لهذا المشروع وضع بعثة عسكرية عليا بالقرب من المخزن تتكون من ضباط فرنسيين تتركز صلاحيتهم على شؤون الجيش العامة ويقومون بدور مستشاري وزير الحربية . ومن مهامهم الأساسية المساهمة في إعادة هيكلة الجيش وإعادة ترتيب مكوناته :

1) A. M. G. , c. 3H22, rapport du capitaine de Chardent, juillet 1904, p. 10 .
2) F. V. Parsons, **op. cit.**, p. 519
3) F. V. Parsons, **op. cit.**, p . 519

الضباط:

كبير المحلة	قايد الرحى	خليفة قايد الرحى	قايد المية
	الدرجة الأولى	الدرجة الأولى	الدرجة الأولى
	الدرجة الثانية	الدرجة الثانية	الدرجة الثانية
	الدرجة الثالثة		

معاونون من رتبة ضابط:

أمين	أمين معاون
الدرجة الأولى	الدرجة الأولى
الدرجة الثانية	الدرجة الثانية

ضباط صف:

مقدم
الدرجة الأولى
الدرجة الثانية

عساكر:

عسكري
الدرجة الأولى
الدرجة الثانية

ويستهدف هذا "الإصلاح" دعم التأطير بكيفية جوهرية[1] . إذ ألح المشروع إلحاحا خاصا على هذه النقطة . وأكد محررو المشروع أن "قيمة الفرقة العسكرية تظل مرتبطة بقيمة موظفيها . ولذلك لا بد أولا من أن يكون هؤلاء الموظفون "في مستوى مهامهم" . ومن هنا يضيفون : "فلا يمكن لأحد أن يعين في وظيفة "المقدم" أو "قايد المية" أو "الخليفة" أو "قايد الرحى"

1) A. M. G., c. 3H15, Fès, 16 juillet 1904. Réglement annexe à l'Accord sur la réforme militaire.

إلا بحصوله على شهادة من المدربين تنص على كونه مالكا للمعارف التقنية الضرورية[1] .

وهكذا ، وبالإضافة إلى السلطة المميزة التي غدا هؤلاء المدربون يخولونها لأنفسهم بإعطائهم الحق في "إصدار" أحكام على قدرات الموظفين المحليين وإمكاناتهم ، وبالتالي تقدير رتبهم و"تقرير" ترقيتهم مستهدفين بذلك ممارسة "مراقبتهم" المباشرة لهؤلاء الموظفين . بالإضافة إلى ذلك ، فإنهم يقترحون «وضع أطر فرنسية ... وعناصر منحدرة من الفرق الجزائرية إلى جانب الموظفين المحليين في مختلف التكوينات»[2] .

وارتأى أصحاب هذا المنظور أن تطبق هذه الإجراءات ، في بدايتها ، على الفيلق المكلف بحراسة السلطان ، ويكون مقره بفاس أو مراكش . أما الفيلق الذي يليه أهمية في التأسيس ، فهو الذي كان مؤهلا لحراسة المراسي الهامة وضمان أمن المغاربة المحميين من الأجانب ومنع تهريب الأسلحة والذخيرة الحربية بأن ينضم إلى هذه "الطوابير" جنود مسلمون من الجزائر[3] .

ولقد نالت وجدة عناية خاصة ضمن هذا المشروع ، وذلك لأنها مدينة واقعة على الحدود المغربية الجزائرية ، ولأن منطقة المغرب الشرقي توجد تحت سيطرة الروگي . وبذلك تقرر أن يستقر في وجدة بصفة دائمة 600 من المشاة ووحدة صغيرة من المدفعية وخيالة يُجَنَّد أفرادها من قبائل الناحية[4] .

ومع ذلك ، فعندما قدَّم سان روني تايلانديي (Saint-René Taillandier) هذا "البرنامج" ، أثناء سفارته إلى فاس في بداية 1905 ، قوبل بمقاومة عنيفة[5] . وبالرغم من اتساع رقعة التمرد وهشاشة الوضعية العامة ، فإن مولاي عبد العزيز لم يكن يرغب البتة في المصادقة على مشروع يجعل منه "محميا" ويزيد في تحطيم سلطته كليا ، لاسيما أن أكثر العلماء تشددا سبق أن حذروه صراحة من كل تنازل للفرنسيين وخصوصا في المجال

1) Ibid
2) Ibid
3) Ibid

حيث كان من المقرر إلحاق 20 جنديا جزائريا بكل "مَثِّة" في طنجة

4) Ibid
5) P. Guillen, op.cit. , p. 769 , déclaration du vizir Omar Tazi au Ministre de Belgique

العسكري ، مؤكدين أن "الجهاد" قضية تهم جميع الفئات المغربية وتمس مناحي مختلفة ، وبذاك لا يمكن حصره في مجرد إعادة تنظيم الجيش تحت إشراف القوة الأكثر خطورة على البلاد[1] .

وبالرغم من انقسام المخزن على نفسه إلى فرق متعارضة ، فقد كانت كل عناصره في الواقع على وعي بخطر "الثورة" التي تتهدده . ذلك أن الانحياز إلى "المقترحات" الفرنسية في المجال العسكري كان يكرس إحكام قبضة الفرنسيين على المغرب ويهدد بزيادة خطر السيطرة الأجنبية على البلاد ، مما جعل السكان أكثر نفوراً من كل ما يقدم من الغرب . ويؤكد وزير مغربي هذا الشعور بقوله :

> «يُراد إرغامنا على اعتناق الحضارة الأوربية ؛ غير أن تبني أشياء أوربا وعاداتها كان يعني بالنسبة للرعية اعتناق المسيحية . وعندما ننصح أنفسنا بأن نكون في مستوى الرقي ، كنا نتلقى الرد : ذلك بأنكم قد صرتم مسيحيين»[2] .

وشكلت هذه المعارضة ، وضرورة توسيع استشارة الدول الموقعة على اتفاقية مؤتمر مدريد (1880) في أمر الإصلاح ، تبريرا أساسيا اعتمده مولاي عبد العزيز للانفلات من ضغوط سان روني تاياندي .

واستفاد السلطان مجددا ، من زيارة گيوم الثاني (Guillaume II) لطنجة تلك الزيارة التي أرغمت فرنسا على قبول عقد مؤتمر دولي جديد تجنبا لدخولها في صراع مباشر مع ألمانيا .

وفي افتتاح هذا المؤتمر الذي جرت أعماله في الجزيرة الخضراء ابتداء من يناير 1906 ، تلا محمد المقري المندوب الثاني للسلطان تصريحا أكد فيه أن "الجلالة الشريفة" قررت ، بناء على رأي مستشاريها وأعيان البلاد ، أن تطرح قضية الإصلاح بالمغرب وتمويله وكيفية إخضاعه لشروط لا تتنافى مع ما تنص عليه الديانة الإسلامية، وتحترم التقاليد والأعراف الموروثة[3].

---

1) محمد جعفر الكتاني ، **نصيحة أهل الإسلام** ، الرباط ، 1989 ، (ط . أولى ، 1908) ص. 119 .

2) P. Guillen. op. cit., p. 769 ، حيث يحيل الكاتب على مراسلات ديبلوماسية بلجيكية بتاريخ 20 ماي 1904.

3) تصريح بتاريخ 22 يناير 1906 .

واحتلت القضايا العسكرية حيزا هاما في هذا التصريح ، وذلك في إطار عام تميز بانتشار ثورة الروگي وما طرحه من ضرورة التعجيل بإعادة تنظيم الفرق العسكرية لتغدو قادرة على سحق التمرد والمحافظة على النظام في باقي البلاد .

وأمام تلك الأوضاع ، "واعتبارا لمزاج الرعية ، وجد القناصلة المفوضون أنفسهم مدعوين إلى التداول ، خاصة في الكيفية التي تمكن من الشروع في تنظيم أمن المراسي والحد من تهريب الأسلحة بصفة عامة ومنع جلب الأسلحة الحربية ومعدات الصيد دون أمر شريف"[1] .

وعند نهاية أشغال مؤتمر الجزيرة الخضراء ، وُقع عقد بتاريخ 7 أبريل 1906 تقرر في فصله الثاني أن تلحق شرطة المراسي بالسلطان مباشرة ، وأن يجند المخزن عناصرها من المغاربة ويؤطرها المغاربة . وتوزع هذه الشرطة على ثمان مراس [2] . من أهم المراسي التجارية .

غير أن عقد الجزيرة الخضراء نص في بنده الثالث على وضع ضباط وضباط صف من مدربين إسبان وفرنسيين في خدمة السلطان ، وذلك بدعوى مساعدته على تطبيق إصلاحاته وضمان أمن المراسي .

وعلى الرغم من كون هذه الاستعانة ظلت تقتصر ـ في منظور المخزن ـ على الجانب التقني ، فإن بعض الحقوق التي حصلت عليها فرنسا وإسبانيا في مؤتمر الجزيرة الخضراء لم تكن لتمنع هاتين الدولتين من أن تجدا في تلك الاستعانة وسائل مكنتهما من تغيير اتجاه "الإعانة" وتحويل دلالاتها إلى ما يخدم مصالحها الذاتية قبل كل شيء .

---

1) المرجع نفسه .

2) طنجة والدار البيضاء والرباط والجديدة وأسفي والصويرة والعرائش وتطوان .

الباب الثاني :

التسليح والتأطير والتدريب

الفصـل الأول :
اقتناء الأسلحة

يستجيب اهتمام المخزن بتسليح البلاد لمتطلبات داخلية وخارجية . ويرتبط هذا الاهتمام ارتباطا وثيقا بما تفرضه الديانة الإسلامية من واجبات على كل المؤمنين للإعداد لمواجهة "الكفار"، استنادا إلى الآية الكريمة : **﴿وأعِدُّوا لهم ما اسْتَطَعْتُمْ منْ قُوةٍ ومنْ رباطِ الخيْل ، تُرهبون به عَدُوَّ اللهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾**[1] .

وقد فرضت هذه الضرورة نفسها بحدة خاصة غداة معركة إسلي ، ثم بعد هزيمة الجيش المغربي النكراء أمام القوات الإسبانية (1859-1860) . وهذا ما جعل المخزن يعي ضرورة تحديث الجيش واقتناء الأسلحة الجديدة ، على غرار ما قام به السلاطين العثمانيون ومحمد علي في مصر .

وفضلا عن ذلك ، لم يكن الأمر يهم صد الهجومات الأجنبية فحسب، بل كان يهم ضمان استمرار سلطة المخزن ، من خلال إبراز قوته وردع القبائل التي تخرج من حين لآخر عن طاعته . لاسيما وأن الهجومات الأجنبية كان لها أثرها في إذكاء تمردات القبائل ، لكونها تكشف عن مواطن ضعف الدولة ، كما تبرز عدم قدرتها على ممارسة واجب الجهاد . لقد كانت كل الهجومات تستلزم من المخزن أداء المصاريف ، كما تفرض عليه تعويضات غالبا ما يعجز عن أدائها ، مما كان ينتج عنه فرض المزيد من الضرائب التي تثقل كاهل الرعية ، فتلجأ إلى التمرد . ويشهد على هذا ما عرفته البلاد من قلاقل غداة هزيمة إسلي وبعد قصف الصويرة ، وما أثير بعد ذلك في الغرب والحوز في سنتي 1863 و1864 .

إن تحليل الإجراءات التي اتخذها المخزن للتسلح بوسائل حربية قادرة على ضمان الدفاع عن الوحدة الترابية والحد من التمردات المسلحة

---

1) سورة الأنفال ، الآية 60 .

التي يقوم بها من كانوا ينعتون "بالمفسدين"، لهو أمر في غاية التعقيد . إذ يطرح ذلك العديد من الإشكالات والتساؤلات ، من جملتها الاعتبارات التي اعتمدها المخزن في اختيار الدول التي كان يقتني منها أسلحته والمراحل التي كان يسلكها ، لتحقيق ذلك ، بالإضافة إلى طبيعة السياسة التي كانت تنهجها الدول الأوربية ، وخاصة فرنسا ، إزاء رغبة المخزن هذه وتقويم النتائج المحصل عليها في هذا المجال . وترجع صعوبة تفهم كل هذا إلى ما يلي :

* كون اقتناء الأسلحة ينتمي إلى سياسة الدولة العليا وأسرارها الخاصة . ومن ثم يكون من المستحيل إنجاز تقويم ، ولو تقريبي ، لعدد الأسلحة المستوردة ، فما بالك بعدد الأسلحة المُودَعَة في مختلف المستودعات المغربية ، خصوصا وأن المخزن نفسه لم يكن يتوفر على كشوفات دقيقة تخص التسليح ؛

* توازي العمليات الرسمية لاقتناء الأسلحة والتي تتابعها بكل حرص الدول الأوربية وعملية إهداء الأسلحة من قبل الدول "المحبة" ، مع عملية الحصول على الأسلحة لدى الخواص أو بعض المغامرين أو بعض رجال الأعمال ، مما يندرج في إطار المتاجرة بالأسلحة في السوق السوداء .

من هنا تأتي صعوبة التمييز بين الأسلحة المقتناة بعقد ، والأسلحة المجلوبة بالتهريب، والأسلحة المهداة للسلاطين[1].

---

1) محمد المنوني ، **مظاهر يقظة المغرب الحديث** ؛ عبد الرحمان بن زيدان ، **إتحاف** ، ج 2 ، ص. 490 ؛ وتحفظ المكتبة الملكية ضمن محتوياتها على بعض الكنانيش الخاصة بهياكل الجيش وأصوله العرقية ، باستثناء الكناش رقم 124 ، الذي يهم عمليات اقتناء الأسلحة والاتفاقيات الهامة التي وقعها المخزن المغربي مع بعض الشركات الأجنبية مثل شركة "كروب" (Krupp) ومعامل السلاح الموجودة في "ليبج" ببلجيكا ، كما تحفظ بعض المراسلات المخزنية المتعلقة بالموضوع . فقد كان بإمكان وثائق شركة "كروب" (Krupp) أن تقدم مساهمة قيمة لتوضيح هذه العملية ، غير أنها تعرضت لحريق إبان الحرب العالمية الثانية . وتؤكد مديرية وثائق "كروب" عدم توفرها على وثائق تهم المغرب خلال مرحلة ما قبل 1914 . وعلى الرغم من كون قضية التسليح من المواضيع التي اهتمت بها البعثة العسكرية الفرنسية في جميع تقاريرها ، فإن معلوماتها تظل غير كافية ؛ وذلك لأن فرنسا لم تكن المزود الوحيد للمخزن الذي كان يحاول دائما أن يخفي عن الفرنسيين ما يرى فيه مصلحة لإخفائه عنهم . ومن ثم لم تكن هذه التقارير تقدم سوى نظرة سطحية عن القضية كما لم تكن شمولية ، باستثناء تقرير البعثة العسكرية :

A.M.G., rapport du commandant Schlumberger,chef de la mission en 1894," au sujet de l'introduction des armes et des munitions au Maroc, novembre 1900" .

I ـ حالة السلاح قبل الإصلاح :

تقدم الكتابات التي أُلفت غداة معركة إسلي وحرب تطوان ، بعض التصورات عن السلاح المغربي ، ومدى ضعفه بالقياس إلى أسلحة الدول الأوربية . فيعترف المغاربة أنفسهم حينذاك بمميزات المدفعية الأجنبية (السرعة والدقة والخفة وسهولة الاستعمال ، الخ.) ، مما يوحي بالمستوى الذي ميز الحربية الأوربية كما يبين بشكل جلي تأخر المغاربة في هذا المجال .

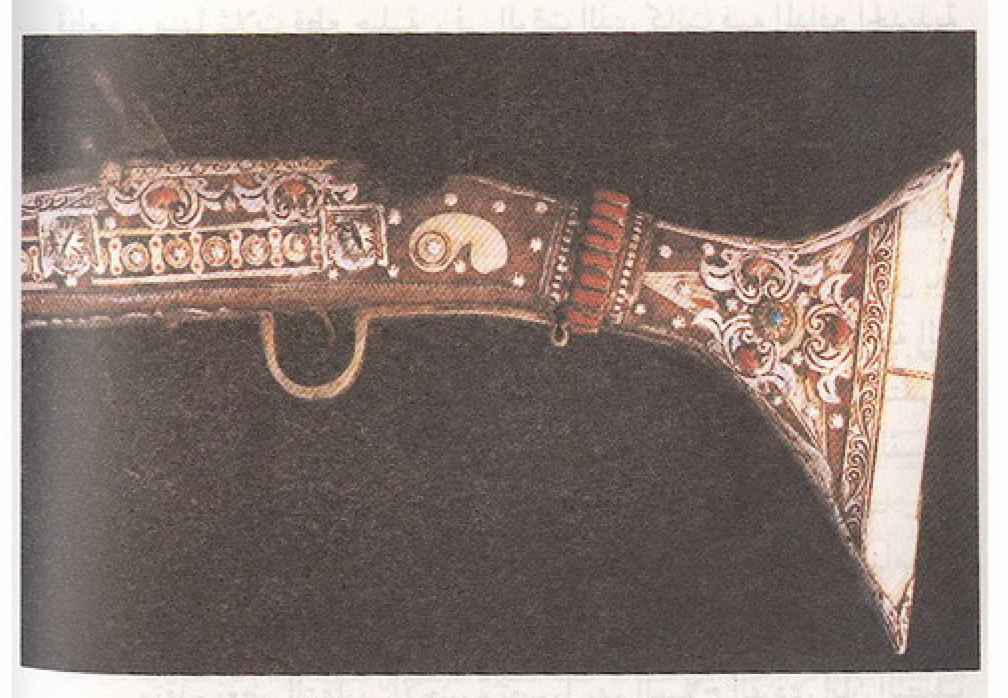
وكانت المدفعية أكثر تميزا في مراحل سالفة ، وبالخصوص إبان المرحلة السعدية ، إذ كانت القطع التي تشكلها مقتناة أو مهداة إلى السلطان أو من غنائم الجهاد البحري .

كما كانت "الطُّبجية" مستقرة في المدن : مثل فاس ومكناس ومراكش وتطوان ، بالإضافة إلى القصبات ، ومتحركة أحيانا لترافق السلطان في تنقلاته والمدافع تجرها الخيول . وتنحصر المدفعية الثقيلة في ست عشرة قطعة ، منها ثلاث قطع جبلية ، في الوقت الذي كانت فيه المدافع الحديدية والنحاسية عبارة عن هدايا قدمتها دول أوربية مختلفة للسلطان .

كان هذا السلاح مفيدا جدا للمخزن على المستوى الداخلي ؛ إذ كان يستعمله ضد القبائل المتمردة والمتحصنة في مناطق جبلية وعرة التضاريس.

لقد أسندت المدفعية أصلا إلى أجانب ، يُنتقون خصوصا من بين الأسرى الأتراك أو العُلُوجِ الإسبان . ويُعْزَى غياب مدفعيين مغاربة إلى تخوف السلاطين من تشكيل المدفعية من عناصر ذات أصول قبلية متمردة قد تقلب الوضع فتستعمل تلك المدفعية ضدهم . ولم تكن أغلب القبائل قادرة على اقتناء مدافع من السوق السوداء ، وذلك لثقلها وغلائها. وما دام المخزن هو الوحيد الذي كان يمتلك القدرة على التسلح بها واستخدامها ، فقد أصبحت المدفعية رمزاً لقوته .

وتقدم بعض التقارير الأجنبية تصوراً يهم السلاح الفردي إبان النصف الأول من القرن التاسع عشر . وهكذا يشير القبطان بوريل (Burel) في "مذكرة تهُمُّ المملكة المغربية" بتاريخ 3 يوليوز 1810 إلى أن المغاربة كانوا ،



نماذج من البنادق التقليدية المتداولة قبل الإصلاح

منذ خمسين سنة خلت ، يقايضون ببنادق من خمسة إلى ستة أقدام من عيارات مختلفة . أما الحراب ، فكانت مجهولة .

وهناك وثيقة أخرى تشير إلى تسلح جيش الوداية سنة 1850 ببنادق حراب (fusils à baïonnette) من ستة أقدام ونصف وبسيف مقوس وخنجر، وكان السلطان هو الذي يقدمها برمتها . وكان جيش العبيد مسلحا بسلاح مماثل . أما سلاح الفرق العسكرية ، فكان يتشكل من بنادق ذات ستة أقدام ونصف دون حراب ، أو سيف مقوس أو خنجر. وكان السلاح الرئيسي على العموم يتمثل في البندقية ذات الخمسة أقدام ونصف طولا ، وهو في مجمله من صنع محلي[1] .

II ـ كرونولوجية اقتناء الأسلحة :

1 ـ من معركة إسلي إلى بداية حكم السلطان مولاي الحسن 1844-1876:

في ظل هذا الوضع الذي وسم السلاح المغربي بهذه المواصفات ، بدأت عملية اقتناء الأسلحة الجديدة بما يستجيب لمتطلبات جيش "النظام" . كما نشطت العمليات التجارية بين المغرب وأوربا ، خاصة على عهد السلطان مولاي عبد الرحمان . إذ عرفت هذه المرحلة وصول سفن تجارية إيطالية وبلجيكية وأمريكية إلى المغرب ، محملة بالأسلحة وبأنواع أخرى من المعدات الحربية لتعود مليئة بالحبوب أو بمواد أخرى .

وفي هذا الصدد ، تشير بعض المراسلات إلى قيام المخزن بطلبات استجلاب السلاح قبل معركة إسلي، قصد الدفاع عن الحدود ومساعدة الأمير عبد القادر الجزائري . ويؤكد هذا ما ورد في رسالة مؤرخة بتاريخ 12 محرم 1251 الموافق 10 ماي 1835 ، حيث أمر السلطان مولاي عبد الرحمان القائد أشعاش[2] بأن يطلب من التجار المغاربة اقتناء الأسلحة من بنادق

---

1) A . M . G . . c . 3 H1
2) B . R . R ., Ds. n° 21

وبارود وخرطوش ، من "بر النصارى"[1] ثم رسالة ثانية بعثها السلطان لاحقا، تهم حيازة ألف قطعة سلاح أرسلها بوسلهام بجبل طارق .

وتكشف رسائل أخرى عن توصل المخزن بالسلاح من السويد[2] والدنمارك وبريطانيا العظمى[3] وإيطاليا ؛ إذ تبرز رسالة سيدي محمد بن عبد الرحمان المؤرخةُ بتاريخ 7 فبراير 1868 والمَوَجَّهةُ إلى مُحمد برگاش[4] ، قصد اقتناء اثنتين وخمسين وثلاث مئة بندقية واثنتيْ عشرة ألف خرطوشة من إيطاليا وإيصالها إلى مَرسى الصويرة ، إضافةً إلى خَمس مئة وألف بندقية أخرى . مما يجعل التكلفة الإجمالية تناهز ثلاثا وثلاثين ألفا وثلاث مئة ريال .

وهناك طلبات مماثلة قدمت في مراحل مختلفة لدى شركات بلجيكية، ولا سيما شركتي فاليس وتروزمان (Falisse et Truzmann) في ليبج . إذ تمت أول عملية وأهمها في غشت 1860 ، وهي الفترة التي تلت تقديم عينات من البنادق المصنوعة في هذه الشركات إلى المخزن . وفي شهر يناير من السنة التالية ، طلب المخزن خمسا وثلاثين ألف بندقية خفيفة (carabines) وثمانية قَذَّافات (obusiers) وثلاثين ألف خرطوشة لم تُسلم إلا بعد عشرة أشهر . كما أنجزت صفقات أخرى سنة 1865 وسنة 1867. وفي مارس وماي ويوليوز 1868 ، قدمت عينات من الأسلحة للمخزن ؛ كما قام مولاي الحسن في 30 ماي 1875 بإرسال بعثة مغربية إلى بلجيكا قصد فحص العتاد العسكري بعين المكان واقتناء بعض البنادق[5]

---

1) مصطلح عام دال على البلدان المسيحية بشكل عام كقولك "أوربا" ، مما لم يكن يسمح بتحديد هوية البلد مصدر الاقتناء .

2) رسالة مولاي عبد الرحمان إلى السلاوي في 1274/1857-1858 .

3) طلبات أخرى وجهت إلى بريطانيا العظمى بتاريخ 7 يونيو 1864 و16 شتنبر 1864 .

4) يتعلق الأمر بابن مَحمد بركاش أحد وُجَهَاء العائلة البركاشية الأندلسية التي غادرت الأندلس للاستقرار بالرباط. صار عاملا على البيضاء في فترة حكم مولاي عبد الرحمان بن هشام . واختاره السلطان للتفاوض مع الإسبان ومثل المغرب في مؤتمر مدريد سنة 1880 . كما عوض مَحمد الخطيب التطواني في "دار النيابة" بطنجة ، وظلَّ محافظاً على هذا المنصب إلى حين تقاعده لِدَوَاعٍ صحية في سنة 1882 ، (ابن زيدان ، **العز والصولة** ، ص. 387) .

5) J. L. Miege, **op. cit.** , vol 3, p. 270

إن الطريقة التي كانت تُقتنى بها الأسلحة في هذه المرحلة تؤكد بوضوح أن تلك الأسلحة كانت على العموم عتادا خفيفا . أما المدافع الثقيلة ، فكانت هدايا تقدم للسلاطين[1] .

وإذا اعتبرنا قائمة المزودين الرئيسين للمخزن في هذه الفترة ، اتضح أن المخزن كان يبحث عن التسلح لدى القوى التي كان يبدو له أنها لا تشكل خطورة عليه أو على وحدة البلاد . وبناء عليه ، فقد غدت بريطانيا العظمى أول ممون للمخزن ؛ إذ استفادت من تسهيلات نقل المواد عن طريق جبل طارق ، مستثمرة الدور التقليدي لهذا الموقع في المبادلات التجارية المغربية البريطانية . علاوة على ذلك ، فإن تسليح المغرب من مصانع بريطانيا أكسبها سبلا أخرى لمضايقة منافسيها وخاصة فرنسا .

إن تعدد مصادر هذا التسليح وعدم تجانسه وتضارب البيانات المتعلقة بالبنادق المحلية الصنع ، ولا سيما في تطوان ومراكش ، تجعل تقويم وضعية السلاح المتوفر لدى المخزن قبل سنة 1876-1877 أمرا صَعْبًا.

وردت بعض الإشارات في هذا السياق ضمن تقرير غداة الاستقبال الذي خص به السلطان مولاي الحسن الجنرال الفرنسي أوسمون (Osmont) في وجدة سنة 1876 ؛ فبعد الزيارة التي قام بها هذا الجنرال رفقة قبطان المدفعية لاڤال (Laval) للفيالق العسكرية الشريفية ، أشار إلى تسلح المدفعية المغربية ببنادق أوربية ، ولاسيما منها الإنجليزية ، بل وببعض "البنادق العربية" . ويشبه النوعان النموذج الفرنسي السائد إبان هذه المرحلة (1824-1840). وهي في غالبيتها مدافع وبنادق حرابية غير محكمة الصنع[2].

ويرى هذا الضابط أن "الخيالة تُلْحقُ - دوما - ببنادقها حرَاباً توظفها للرمي" ، وتتميز بامتلاكها لسلاح عتيق وعتاد قليل ، وكأن الخيالة تقتحم المعركة بتصور استمرارها فترة قليلة فحسب .

1) ابن زيدان ، **العز والصولة** ، ص 82 ، بخصوص المدفع الذي أعطاه لوي فيليب لمولاي عبد الرحمان سنة 1846 .
2) A. M. G. , c. 3 H1, rapport du Capitaine Laval, le gouverneur général civil, Commandant en chef des forces de terre et de mer, au Ministre de la guerre, 2 janvier 1876 .

ويعمق تعدد أنواع البنادق واختلاف عياراتها وتنوع الخرطوش المستعمل ، الصعوبات التي تواجهها الخيالة ـ مما يبرر قول لاڤال بأنه «يستحيل أن تتمكن خيالة على هذا الشكل من إطلاق النار في مواجهة جيش أوربي» ، فما بالك أن تتمكن من الصمود في المعركة ؛ فالمدفعية ـ في اعتقاده ـ كانت أكثر فعالية. إذ كانت توجد باستمرار بجوار دور المخزن. كما أن قطعها كان يمونها "الزواويون"[1] الذين تعلموا شحن قذائف المدفعية التي كانت تتكون على الشكل الآتي :

* بطاريتان(batteries) وستة قذافات (obusiers) من نوع حوالي 12° من النحاس موضوعة على ركائز خشبية ؛

* بطارية وست قذافات حوالي 8° من النحاس موضوعة على ركائز من خشب ؛

* بطارية وستة مدافع من نوع ويذوورث (Withworth) ؛
* رشاشات من صنع بلجيكي :

ـ أحدها من نمط كريستوف مارتيني (Christophe Martiny) ؛
ـ الآخر من نمط باشمان (Bachmann) .

* ثلاثة مدافع :
ـ أحدها من نوع 15 ؛
ـ الآخر من نوع 22 .

* قطعة أخرى : قذاف جبلي من نوع 12 .

لقد لاحظ لاڤال أن القذافات كانت عتيقة ومتجاوزة ؛ إذ كانت تشبه شكل القذافات الجبلية الفرنسية القديمة . ويرى [أن] «بعض القطع كانت تضم بعض الكتابات العربية مما كان يسمح بالاعتقاد أنها محلية الصنع ، غير أن رئيس المدفعية أكد لنا أنها خارجية الصنع ، مبررا ذلك باستحالة قيام صناعة مماثلة لتلك القطع بالمغرب» .

---

(1) الزواوي : جندي فرنسي بلباس أهل المغرب والجزائر .

وورد في تقرير ثانٍ للبعثة العسكرية الفرنسية في خامس أبريل 1877 ، للضابطين ماروا (Marois) وستروهل (Strohl) ، أن مصنع فاس لم يكن يمثل إلا خزانا عاديا"[1] ، حيث يمكن عَدُّ ستين قطعة من بينها ثلاثون قاذفة جبلية وعشرة مدافع مضلعة نحاسية . وتحمل بعض هذه المدافع كتابات إسبانية دالة على كونها مهداة من الملكة إيزابيلا (Isabelle) لسلطان المغرب.

ويرى لاڤال أيضا ، في التقرير نفسه "أن العدة كانت ضخمة وصلبة وثقيلة وفي حالة سيئة ، إذ يفتقد بعضها إلى لوالب التسديد ، كما لم يكن أي مدفع من المدافع يحمل مرافع التصويب المثبتة على الحجر . ويستخلص مما سلف أن الشك يظل واردا حول فعالية المدفعية المغربية . إن المدفعية سلاح لا يَسُوغُ تَأييدُ قُدْرَتِه إلا في بلد مصنع ومنظم منذ سنوات طويلة" .

ويظن أصحاب التقرير الثاني أن مخزن السلاح كان يعاني من الإهمال وأن العتاد كان في مجمله يتطلب الإصلاح أوالاستبدال . كما أن حقل الرمي لم يكن أحسن حالا ؛ فقد كان عبارة عن مجال ضيق مُمْتَد على أرض فاصلة بين القصر ووادي فاس ، ويشغل مساحة 250 م طولا و150 م عرضا. وقد أُثْبِتَتْ خمسة أهداف دنيا على أطرافه مقابل بطارية تتكون من :

- خمس قطع نحاسية من 8 ؛
- خمسة رشاشات .
- أربع قاذفات قصيرة جدا يمكن تشبيهها بمجانق[2] البحرية ، وقد أهداها ملك فرنسا للسلطان سنة 1846 . في حين كانت هذه القطع حاملة لكتابات عربية تقول : «الحمد لله رب العالمين . أمَرَ أمير المؤمنين سيدي محمد المهدي البوزيدي الحسني بالحصول على عشرة قطع مدفعية جُلبت من الدانمارك» .

وعلى الرغم منْ هذا الخلل والمعوِّقات التي كانتْ تُواجهُ المخزنَ في تحقيق مشروعه ، فإن إعادة هيكلة قواته العسكرية وبنائها حسب تصميم

1) A. M. G., c. 3H1, pp. 23-24.

2) جمع منجنيق ، وهو المدفع الحجري .

حديث كانت تبدو ممكنة ؛ بل إن التشبث بهذا الاتجاه والاستمرار فيه - حسب لاڤال - غدا يحمل على الاعتقاد بأن الإصلاح سيمكن البلاد من اكتساب أسباب القوة ويجعلها قادرة على مقاومة فعالة للهجومات الأوربية . ويبرز تخمينه هذا بكل وضوح من النص التالي :

" إن استمرار السلطان في بذل ما يبذله من مجهودات لتنظيم جيوشه ستوصله تدريجيا إلى بناء جيش منظم بكل ما في الكلمة من معنى . وسيكتسب هذا الجيش مساندة ودعما من قبل العناصر غير النظامية التي يضمها إليه كلما تقدم ؛ مما يقضي بأن تكوين هذه القوة العسكرية في المغرب قد يشكل خطرا حقيقيا يفرض مواجهته بكل حذر» .

2 - من وصول المدربين الأوربيين إلى وفاة السلطان مولاي الحسن سنة 1894 :

وتتميز هذه المرحلة بتفاقم الصراع بين القوى الأوربية وتسابقها لانتزاع الاتفاقات بخصوص شراء الأسلحة ومحاولة توسيع مجال تأثيرها وتحقيق مصالحها التجارية والسياسية بالبلاد .

لقد وظفت ألمانيا ، التي ولجت المجال الاستعماري متأخرة ، سياسة نوعية في هذا الميدان ابتداء من سنة 1874 ، وهي الفترة التي أرسل فيها بسمارك (Bismarck) مبعوثًا خاصا يدعى گوليش (Gulish) إلى طنجة ، حيث يفهم من المقالات الصحفية التي غطت هذه الزيارة ، أنه كان حاملا لمجموعة اقتراحات خاصة بتحديث القوات العسكرية الشريفة؛ هذا بالإضافة إلى سَعْيِه إلى وضع ضُبّاط مُدربين معَ مئتَيْ ألف بندقية رهنَ تصرُّف المخزن.

غير أنه اتضح فيما بعد أن هذه الإشارات كانت إلى حد ما سابقة لأوانها ، علما بأن أُولَى الصفقات التي وقعت بين المخزن وألمانيا لم تتم إلا سنة 1877 ، وهي السنة التي قَدَّمَ فيها ممثل ألمانيا بطنجة تيودور ڤيبر (Weber) اقتراحا للسلطان يهم تموين السلاح والمساندة العسكرية[1].

1) P. Guillen, op. cit., p. 78

وقد تخوفت فرنسا ، في ظل هذا الوضع ، من فقدان مواقعها بالمغرب. فحاولت بذاك إعاقة تجاوزات ألمانيا والتصدي لها ، وذلك بمنح المغرب هبة من ثلاثة رشاشات . أما المستشار الألماني ، فبادر من جهته باستقدام ألفي بندقيةٍ وأربعمئة ألفِ خرطوشة وتقديمها هديةً لمولاي الحسن .

وأسفرت هذه الإجراءات عن نتائج أبرزها رغبة المغرب في الاستعانة بألمانيا ، حيث لم يتوان الصدر الأعظم موسى بن أحمد أن يبلغ ڤيبر رغبة مولاي الحسن في استقدام بعض المدربين الألمان ؛ وذلك لكون هذا السلطان ظل يعتقد أن الرايخ كان أقل خطورة على البلد من قوى أخرى ، وكذلك لأن انتصار ألمانيا على فرنسا سنة 1870 كان لايزال حاضرا في الأذهان شاهدا على قيمة التصنيع الحربي الألماني .

وتبلور هذا التوجه بسرعة ، كما بدا ذلك واضحا من إجراءات اتخذها المخزن في هذا الصدد ؛ فقام الحاج العربي بريشة ، وذلك قبل رحلته إلى أوربا ، والتي كان من أهدافها الأساسية اقتناء عتاد عسكري ، بالاستخبار أولا عن الشركات الألمانية للسلاح (هرزبورغ وكروپ خاصة) (Herzberg et Krupp) ، مما كان يظهر اهتمام المخزن بتسليحه من ألمانيا؛ وقد استاءت المفوضية الفرنسية بطنجة لذلك أكثر الاستياء[1] .

غير أن اختيار العتاد الألماني أو البلجيكي لم يكن يعني وضع حد للمبادلات مع فرنسا في هذا المجال . إذ لم يكن السلطان مولاي الحسن قادرا ـ لاعتبارات متعددة ـ على توقيف صفقات التزود من هذا البلد ؛ وبذلك كان القبطان إركمان(Erckmann) يجد ضمن هذا التوجه "فرصة مناسبة لتزويد [السلطان] بعدد من قطع المدفعية الجبلية والتي سيضطر لاستبدالها ـ بعد مدة قصيرة ـ بقطع من الفولاذ ومدفعيات جبلية خفيفة حصل عليها إبان حرب 1870 ، وخاصة منها مدافع الپاروت (Parott) من نوع 10 والتي كانت لا تَزالُ مستعملةً مؤقتاً في الجزائر"[2] .

---

1) De Vernouillet, Ministre plénipotentiaire au Ministre des Affaires Etrangères (Waddington) , C.P.M. 42.
2) A. M. G. , c. 3H2, Ds . 91, Erckmann au Ministre de la Guerre, 4 janvier 1878.

وعليه كان هم رئيس البعثة الفرنسية هو المساهمة في تحسين موقع بلده باعتباره مُتَعَهِّداً بتموين المخزن بالعتاد العسكري ملحا على أن لا تباع للمغرب إلا الأسلحة المتجاوزة أو المُرَمَّمَة والتي لم تعد لها أي قيمة تجارية[1].

وبعد أن حدد إركمان (Erckmann) حالة الضعف والعجز التي كانت عليها مدفعية السلطان ، إذ لم يكن يضم عتادها سوى بطارية ويذوورث (Withworth) الجبلية وبعض رشاشات كاتينغ (Catting) ومارتيني (Martiny) مضافًا إليها عدد من القطع البرونزية غير ذات أهمية من جهة التصويب[2] ، أخبر وزير الحربية (21 يناير 1878) بأن مولاي الحسن كلفه بطلب بعض القطع مع إكافات (Bâts) نموذج حديث . مضيفا أن السلطان قد استحسن دقة هذه القطع ذات المسافة القصيرة .

وقد قابل المقيم العام بالجزائر شانزي (Chanzy) هذا الطلب بكامل الترحاب ، كما توضح رسالته المؤرخة في 4 فبراير 1878 ، الأهداف التي تروم فرنسا تحقيقها عن طريق مشاركتها في بيع الأسلحة للمغرب مبرزة الإيجابيات السياسية المرتقبة في هذا الصدد[3] .

وما أن انقضى شهر ، حتى أنجزت صفقة جديدة تهم بنادق قصيرة ذات حراب من النوع الذي يشحن بالمغلاق . وكان هذا العتاد موجها للمدفعية المغربية ، بالإضافة إلى جعاب ونطاقات وُجهت للفرنسيين[4] .

---

1) **Ibid** .

2) **Ibid**. يشير إركمان إلى : "أن السلطان يمارس التصويب بالمدفعية كل أسبوع في ساحة قصره ، يصوب وحده ، وسيكون من الباعث على السرور التوفر على مدفع نصيب به الأهداف على مسافة مئة وثلاثمئة متر" .

3) A.M.G., c. 3H2, Ds. 91, Gouvernement général Civil, le commandant en chef général Chanzy au Ministre des Affaires Etrangères, Oran, 4 février 1878 :

"يبدو لي أن من مصلحتنا في الظروف الحالية أن تضمن تأثيرنا في المغرب وألا نفوت أي فرصة من شأنها أن تساهم في تمتين روابط الصداقة التي يبديها سلطان هذا البلد . من هذا المنظور ، سأعتبر وضع كمية من القنابل المتفجرة رهن إشارة السيد إركمان مسألة مهمة جداً لفرنسا ؛ وإذا لقي طلبي هذا رضًى لديكم فسنأخذها من ترسانة وهران ليُبعث بها على الفور تحت إشراف المفوضية الفرنسية بطنجة وبوساطتها . أما تفويت عدد من قطع المدفعية للمغرب ، ولاسيما مدافع پاروت حينما تنتهي صلاحية استعمالها بالجزائر ، فهي مسألة أرى أنه حسب اعتقادي يجب أن يُرجأ التفكير فيها وحسمها لاحقا ، عندما يَصُوغُ السلطان طلبا رسميا في شأنها . وألتمس منكم اتخاذ القرار المناسب وإخباري به . وفي حالة موافقتكم على هذا الموضوع ، فإني أعتبركم لا تمانعون في جعل الملازم إركمان منذ الآن على علم لتقديم المعلومات الهامّة لقيم هذه القطع الحربية والذخيرة والركائز ويبعث لي بها لتبلغه إدارة الحربية بالمبالغ المحددة لهذا التفويت" .

4) **Ibid**., Erckmann au gouvernement général Civil d'Algérie, 5 mars 1878.

وبما أن السلطان كان يرغب في الحصول مسبقا على غَدَّارات (revolvers) للخيالة وعينات من البنادق للمشاة ، فإن إركمان ألح على حكومته بأن تسارع لإرضائه وتوجيهه نحو"القيام بطلب واحد يهم جميع المعدات الحربية وتجهيز باقي عناصر جيشه دفعة واحدة"[1] .

وفضلا عن ذلك بذلت «شركات» مثل دماشي (Demachy) وسليير (Sellière)، مزود الدرك الفرنسي ، وهيلبورن وشركاؤه (Helbournes et Cie)، مزود وزير الحربية ، والبحرية ومديرية الشرطة جهودا كبيرة لعقد صفقات مباشرة مع المخزن ، محاولة استغلال كل الفرص لاستمالته . ولذلك حاولت أن تستفيد من سند دو ڤيرنوييي (De Vernouillet)، وزير فرنسا بطنجة ، الذي كان يرى أنه لو حصلت هذه الشركات على نصيب من الصفقات التجارية مع المغرب ، "فلا شك أنها ستقدم للمغرب فكرة جيدة عن تفوق الإمدادات الفرنسية على إمدادات باقي الدول الأخرى"[2] .

لم تكن الإجراءات الرسمية وشبه الرسمية التي اتخذها الفرنسيون والاحتكارات التجارية التي يحاولون الحصول عليها تخلو من إثارة عدوان ومعارضة باقي القوى الأوربية التي كانت ترى في ذلك عرقلة للجهود التي تبذلها لتصريف عتادها العسكري في المغرب .

وهكذا أسرعت إنكلترا منذ فاتح ماي 1878 إلى إيفاد ضابطين هما ميلز(Mills) قبطان بالمدفعية ونظيره روبرتن (Roberton) إلى السلطان ؛ وإذا كان هذا القبطان منشغلا بالبحث عن إمكانات البلد المنجمية ، ولا سيما الفضة ، وجمع المعلومات عنها فإن رفيقه روبرتسن كان يراهن على بيع مدفع هوتشكيس (Hotchkiss) يُفترض أنه فرنسي الصنع ، لمولاي الحسن .

فجاء رد إركمان (Erckmann) سريعا على هذه المحاولة. إذ شكك في فكرة إنتاج مدفع هوتشكيس بواسطة مصنع فرنسي؛ فبادر بطلب توضيحات عنْ هذا السلاح وآليَّته وخَصائصه وثَمَنه منْ شانْزي الوالي العام بالجزائر[3] ،

1) Ibid.
2) Ibid.
3) A.M.G. , c. 3H2, Ds. 91, rapport d'Erckmann, 1 mai 1878

وذلك بطريقة تروم إقناع السلطان بترشيد نفقاته ، وتنبيهه إلى المضاربات التي حاول الإنجليزيان القيام بها على حسابه[1] .

وأرسل المكتب الثاني للقيادة العامة العليا إلى إدارة المدفعية رسالة بتاريخ فاتح يونيو 1878[2] تضم وثائق متنوعة وتهم تصرفات الضابطين الإنجليزيين . وقدم مدير المدفعية لثانسين المعلومات الآتية عن العتاد المقترح على السلطان :

	الثمن	الوزن
مدفع		
ذو شحن تام	6.500 ف	230 كلغ
دون "إقامة"	2.000 ف	250 كلغ
ذخائر		
(مئة طلقة ، دون بارود)	500 ف	55 كلغ

ويتبين من هذه الرسالة نفسها أن شركة هوتشكيس (Hotchkiss) كانت تستند فعلا في تعاملها التجاري على رخصة وزيرية مؤرخة بتاريخ 25 فبراير 1875 تسمح بتصنيع عتاد عسكري موجه للتصدير . وبعد استغناء هذه الشركة عن إنتاج عينات مختلفة من الشاحنات ، لم تعد تنتج إلا عينة واحدة ، وهي القطع من نوع 35 كلغ التي زودت بها المغرب .

من ثم ، غدا من الصعب على الفرنسيين التشكيك في قيمة البنادق التي اقتناها المخزن من جبل طارق وجودتها . فقد صرح إركمان (Erckmann) نفسه بأنه جربها إذ "أطلق ستين خرطوشة دون انقطاع أو توقف ، ودون تجلي أدنى قصور"[3] .

ولم يكن ذلك بالضبط حال العتاد المستقدم من بلجيكا في غضون سنة 1878 نفسها . إذ أثبتت التجارب التي أجريت للرشاشات القادمة من

1) A.M.G. , c. 3H2, Ds. 91, E.M.A., 2ème bureau. 29 juin 1878; Ibid., Ds.97
2) A.M.G. , c. 3H2, Ds 91, E.M.A.; 2ème Bureau, 29 juin 1878 . Ibid., Ds.97
3) A.M.G. , c. 3H2, Ds. 91, rapport de la mission militaire, Marrakech,1 juin 1878.

ليبج (Liège) أنها كانت غير صالحة للاستعمال ؛ وهذا ما كان يصدق أيضا عن الحمولات المتنوعة من الخرطوش والبنادق من نوع ويندل (Wendal) التي تضررت نتيجة سوء استخدام مستعمليها الجدد ، فضلا عن تضررها من جراء ظروف النقل . ولعل هذا كان كافيا لجعل المخزن يرفض عروضا جديدة من تجار ومحلات بلجيكية ، وبالخصوص من تلك التي كانت تسعى إلى ترميم بنادق معيبة لتعيد بيعها بثمن مرتفع يقدر باثنين وعشرين فرنكا للقطعة[1] .

وعلى العكس من ذلك ، برز المنافس الألماني أكثر إلحاحا وقوة . فقد أشار ڤيبر (Weber) بالفعل في رسالة وجهها لبسمارك (Bismarck) ، إلى أهمية السوق المغربية مشددا على ضرورة استغلالها تجاريا وسياسيا . كما عبر الرئيس الألماني بدوره لشركة كروپ إسن (Krupp) عن أمانيه العميقة بأن تحصل هذه الشركة على مكانها في هذه السوق ؛ لأن ذلك سيخول لمؤسسة كروپ الحصول على منافذ تجارية باستغلال متطلبات المخزن ، من جهة، وسيتيح لحكومة الرايخ من جهة أخرى فرصا جديدة للتدخل في الشؤون المغربية .

وفي هذا السياق ، أرسلت بعثة إلى المغرب يرأسها الكولونيل أدولف كونرينغ[2] (Adolph Conring) بتاريخ 14 يونيو 1878 . وقوبلت البنادق التي اقترحتها هذه البعثة بالرفض الفوري كما رُفضت المدافع التي عُرضت للبيع[3] بعد ذلك بأسابيع قليلة .

وعَزا مبعوث كروپ هذا الفشل إلى وهن ڤيبر في مساندته وكذلك إلى موقف الوزير البريطاني درموند هاي (J. D. Hay) وإركمان (Erckmann)

1) أُسندت مهمة فحص البنادق البلجيكية إلى إركمان وماكلين اللذين كانت ملاحظاتهما مشوبة بالقصور تجاه الصانع الليبجي.

2) وهو مقدم شارك في الحرب الكرلية ؛ واستقر مدة طويلة في إسبانيا ودخل في خدمة كروپ وسافر إلى المغرب سنة 1878 للإقامة فيه خمسة أشهر. وقد نشر عن هذه الإقامة نصا سرديا سنة 1880 في برلين ، وتُرجم هذا النص إلى الإسبانية سنة 1881 .

3) A.M.G. . c . 3 H2. . rapport d'Erckmann, Marrakech, 1 septembre 1878

يتعلق الأمر بمدفع جبلي وصحراوي من عيار 60 م/م بُعد مرماه ثلاثة آلاف متر . وصنعت هذه القطعة من فولاذ وزُودت بقُفل ذي زاوية دائرية منشورية الشكل . وتنفرد القطعة بموجه جانبي موضع في الفتحة (بهدف الزيادة في طول خط التصويب) وفوقه المغلاق رزّةٌ (مسمار أجوف الرأس) لتسهيل عملية الشّحْنة . ويرمي المدفع قذيفة من رصاص ، والرمي عبارة عن قذيفة متفجرة .

اللذين قاما بكل ما في وسعهما لإفشال هذه البعثة . إذ اعترف إركمان (Erckmann) نفسه بأنه قد "قام بإبراز مختلف سلبيات القطعة ، كما بين في مقال نشره في العدد الأخير من مجلة المدفعية (**La Revue de L'Artillerie**) ، "إن مدافع كروپ تنطوي على خطر الانفجار"[1] .

وهكذا ، بعد أن تمكنت فرنسا من إضعاف منافسيها والحد من صفقاتهم التجارية بالمغرب ، ركزت على تقوية موقعها وتطوير حجم شحناتها الخاصة في هذا البلد . إذ يفهم من مذكرة وجهت للقيادة العسكرية العليا ، بتاريخ 11 يوليوز 1878 ، أن الحكومة الفرنسية "دعمت فكرة تفويت العتاد العسكري ، كلا أو بعضا لفائدة المخزن[2] .

وسارَ الوالي العامُّ بالجزائر في هذا الاتجاه مُوَضحاً أنه "لو لمْ يَتَضَمَّنْ طلب المخزن الحراب وحاملات الأغماد ... ، لرأى المكتب الخامس وجوب الإخبار بتوفر مخزن الأسلحة في «ليون» على حوالي ثلاثة آلاف غمد حراب وتسعمئة وألفيْ حاملة أغماد يمكنُ تفويتُها إلى المغرب بالمجَّان"[3] ؛ الأمرُ الذي امتثل له وزير الحربية[4] .

تحديد المقتنيات	الكمية الممكن تسليمها	تعيين المخزن	ثمن التحويل بالوحدة المقترحة
جعاب للمشاة من نوع غير نظامي	29.631	ليل	0.75 ف
نطاقات للمشاة رديئة الصنع	50.161	تولوز	0.35 ف

وهنأت المفوضية الفرنسية نفسها "بهذه المناسبة بالنتائج المثمرة التي خرجت بها المفاوضات المتعلقة بصفقة المدافع" ، إذ تسلمت رسالة من أحمد بن موسى تتضمن قبول المخزن الرسمي لآخر الاقتراحات (عشرين ألف فرنك) .

---

1) ترجم هذا المقال إلى اللغة العربية من قبل بارون ده سان جوليان (Baron de Saint-Julien) . ويشير إركمان (Erckmann) إلى أن هذا المدفع تسبب انفجاره في مقتل اثنين وعشرين جرأيا. (انظر في هذا الصدد :
M. Chappert, Pénétration française et rivalités au Maroc sous le règne de Moulay Hassan, 1877-1894 . T. I., p. 52 .)
2) A.M.G. , c . 3 H2, Ds. 91 .
3) **Ibid**
4) **Ibid.**, Alger, 17 juillet 1878.

كما اغتنمت الفرصة لتقديم عروض أخرى تهم بيع أسلحة وبنادق وخرطوش[1] .

وقد أحيطت البضائع الفرنسية بتبجيل هائل ، وخاصة منها المدافع . إذ خصَّص السلطان ، إبان الاحتفاء الرسمي المنظم في هذه المناسبة بفاس ، "أكثر من ساعة من الزمن للمبعوث الفرنسي ، مخلا بذلك بالتقليد السائد . وطالبه السلطان بكل التوضيحات الدقيقة لمواصفات هذه القطع وتركيباتها وطريقة شحن القذائف وكيفية استخدام مقياس المسافة . ورمى [السلطان] نفسه بستة قذائف مدفعية"[2] .

اهتمت الرعية بهذه الأحداث اهتماما بالغا ، وعبَّر إركمان عن "إندهاش الحضور لهذا التشريف الذي حظي به مسيحي [معتبرا أن] هذا الحدث وتعليق سكان المدينة عليه سيخلف أثرا عميقا في طبيعة العلاقات

---

1) Ibid., note pour l'Etat-Major Générale, 2ème bureau; La légation au Gouverneur Général d'Algérie:

أ - يمكننا تفويت حوالي ست عشرة ألف بندقية قصيرة من نوع رمنگطون (Remington) مع سيوف - حراب وألف خرطوشة على الأقل من كل سلاح . وسيكون ثمن تفويت البنادق القصيرة هو 18 فرنكا لكل واحدة ، بما في ذلك مجموعة توابع بندقيتين قصيرتين ، وثمن الخرطوش 6 فرنكات للألف .

ب - بإمكاننا ، تبعا للعدد المطلوب ، أن نفوت بنادق من نوع 1866 ، وهي من صنع خاص تم إصلاحها بمصانع السلاح ، أو بنادق رمنگطون المصرية وعددا من الخرطوش ، بما يقدر بألف خرطوشة لكل سلاح مثلا . وثمن التفويت هو :

- 12 فرنك لكل بندقية من نوع رمنگطون 1866 ، بما في ذلك مجموعة اللوازم وقطع للاستبدال ؛
- 35 فرنك لكل بندقية رمنگطون مصرية ، بما في ذلك مجموعة لوازم .
- 40 فرنك لكل ألف خرطوشة من نوع 1866 .
- 20 فرنك عن كل ألف خرطوشة لكل بندقية رمنگطون مصرية .

ج - أما المسدسات ، فليس لدينا فائض منها في ترساناتنا ؛ ولا يمكننا أن نقدم سوى الكمية المطلوبة للتسليم . وستكون أثمنة التفويت هي أثمنة الإرجاع ، وهي 5 ف لكل مسدس و60 ف لكل 10 آلاف خرطوشة . وتمكين السيد الملازم إركمان من وضع نماذج أسلحة وذخائر رهن إشارة السلطان ، طلب السيد الوزير من مدير المدفعية بطولون للتحصيل مكان مرسيليا ووضع مايلي رهن إشارة السيد وزير الشؤون الخارجية :

1 - بندقية من نوع 1866 ، مصدرها التصنيع الخاص ، مضافا إليها مجموعة توابع ومجموعة قطع استبدال .
1 بندقية رمنگطون مصرية مضافا إليها مجموعة توابع .
1 - بندقية قصيرة مع سيف - حربة .
1 - مسدس من نوع 1873 وآخر يهم سلاحا من نوع 1876 .
- مائة خرطوشة نوع 1866
- مائة خرطوشة لبندقية رمنگطون مصرية
- مائة خرطوشة لمسدس من نوع 1873 .

2) Ibid., Erckmann au Gouverneur Général d'Algérie, 1 janvier 1879.

التي يمكن أن تربط بين فرنسا والمخزن والرعية المغربية في ما يُستقبل من الزمان"[1] .

اعتبرت فرنسا هذا الوضع مثمرا ، سواء على المستوى السياسي أو على مستوى آفاق النشاط التجاري للأسلحة ؛ إذ لم يكن يبرهن على القدرات الصناعية الفرنسية فحسب ، بل يدل على قوتها العسكرية أيضا .

ولكي تزداد الحكومة الفرنسية استفادة وتستثمر امتيازاتها منحت المغرب ترخيصا يهم التحويل المجاني لخمسة مدافع قصيرة ، نوع ويدوورت دون ركائز وأسلحة وتوابع أخرى وذخيرة لمائتي طلقة مزودة بعدة قطع هي :

- ست عُدَد (Harnais) من إكافات كاملة لنقل القطع ؛
- ست عدد من إكافات كاملة لنقل الركائز ؛
- ست عدد من إكافات كاملة لنقل الصناديق والذخيرة ؛
- اثنا عشر صندوق ذخيرة .

غير أن هذا لم يمنع المخزن من أن يرفض في فبراير 1880 أن يجهز جنوده بجعاب (Gibernes) كانت فرنسا تودُّ تفويتها[2] ، وذلك لكون سيدي محمد ابن العربي قد قام بصنعها محليا . وأشار دو ڤيرنويي[3] ، في هذا الصدد ، إلى أن السلطان قررعدم ابتياع أي سلاح خفيف من الخارج ، ولا سيما البنادق التي تزود من الجانب الخلفي ؛ ذلك بأن تلك العينة التي استجلبت عن طريق بلجيكا خلفت أثرا سيئا .

---

1) **Ibid.**

2) **Ibid.**, de la 5ème direction de l'Etat-Major Général, 2ème bureau, Paris, 12 mai 1879:

أ . "إرسال عينة من جعاب المشاة وعينة من القناصة المشاة وعينة من جعاب الهندسة . بواسطة مخزن [السلاح] بليل . .
والعدد الذي يمكننا تفويته للحكومة المغربية هو التالي : المشاة : 21.012 ، والقناصة المشاة 871 ، والمهندسون 2.725 .
ب . إرسال مخزن [السلاح] بطولون لعينات من نطاقات المشاة حسب التصنيف الذي سينجز طبقا لهذه السندات . وعدد النطاقات التي يمكننا تفويتها هو حوالي 50.000 نطاق . ستحمل كل عينة بطاقة تشير إلى كمية سندات الفئة المتوفرة ، وثمن التحويل الذي حددته الوزارة بتاريخ 5 يوليوز 1878 . سيتوصل السيد الجنرال قائد الفيلق التاسع عشر بهذه المبعوثات وسيطلب منه إيصالها إلى الملازم الأول السيد إركمان" .

3) A. M. G., c. 3 H3, Ds. 97, De Vernouillet au gouverneur général à Alger, Tanger, 12 avril 1880.

غير أن السلطان عبر عن رغبته في أن يحصل من الحكومة الفرنسية ـ بأقصى سرعة ممكنة ـ على تفويت كمية من ذخائر المدفعية في غشت 1880 ، كما أعطى "ودنگتون"(Waddington) موافقته على هذا الطلب في العشرين من الشهر نفسه شريطة أن تناسب الشروط ثمن العتاد المطلوب ؛ وهكذا صرح بتفويت ألفي قاذفة ويدوورت جبلية مجهزة بثمن 1.47 فرنك للوحدة ، وألفي كيس ويدوورث جبلية مليئة بثمن 0.50 فرنك للوحدة . و2500 من الفتائل القابلة للاشتعال بثمن 0.10 فرنك للوحدة.

قبل المخزن هذه الشروط بتاريخ 9 نونبر 1880 ، لكنه ما لبث أن تراجع عن قرار الحصول على المدافع ذات العيار القوي مثل مدافع باروت (Parott) التي "لم تعد مستعملة في الجزائر[1] ، وأرادت فرنسا تفويتها له"[2] وذلك لثقلها وصعوبة نقلها . فاختار المخزن المدافع الجبلية التي كانت تنفرد إلى حد ما بقابليتها للاستعمال ، آخذا بعين الاعتبار المعالم الجغرافية للبلد والغياب الكلي للطرق اللائقة بالمركبات ؛ وفضلا عن ذلك، فإن هذا القرار كان نابعا من كون انجلترا فرضت على السلطان ستة مدافع ذات عيار كبير بقيمة باهظة تقدر بسبعمائة وخمسين ألف فرنك .

أما ألمانيا ، فلم ترغب في التوقف عند فشل كونرينغ (Conring) سنة 1878 . ففي نهاية جولة في عدة بلدان من الشرق الأوسط ، زار فريدريك كروپ (Friedrich Krupp) طنجة سنة 1881 ، صحبة نجل قنصل

---

1) رسالة وزير الحربية المؤرخة بتاريخ 7 دجنبر 1880 : Ibid.. Ds. 91

2) **المرجع نفسه** ، إشارة لهيئة الأركان العامة ، المكتب الثاني ، 27 سبتمبر 1880 بباريس ، من وزير الحربية «استخبارات قدمها .. وهي ، تشير إلى عدم إمكان بيع الحكومة المغربية عتاد باروت الذي يمكن تفصيله كالتالي :

أ) اثنا عشر بطارية باروت تضم كل واحدة ست قطع مزودة بدافع وستة مدافع وعربة بطاريات ومسبك والعتاد الضروري للأنابيب النارية مع تزويد مائتي طلقة مجهزة بقطع . ويمكن تحديد ثمن البطارية الواحدة من هذا النوع بحوالي 100 ألف فرنك .

ب) أربع عشرة بطارية باروت ذات تركيب مماثل لسابقتها ، دون عربات الذخيرة والمسبك وعربة البطاريات لعدم وجودها ، ويقدر الثمن التقريبي لوحدة مماثلة بسبعة آلاف فرنك .

ج) أربع بطاريات باروت تحتوي كل منها على ست قطع مصحوبة بقاطرة مدفعية وست عربات ذخيرة وعربة بطارية مع التسليح اللازم والتجهيز بمائتي طلقة مُعَبّأة ، ويقدر تركيب البطارية على هذا النحو بحوالي أربعة عشر ألف فرنك.

د) عشر بطاريات باروت ذات تركيبة مماثلة لسابقاتها دون عربة وعربات الذخيرة ، إذ تقدر كل منها بحوالي أحد عشر ألف فرنك .

وبالإضافة إلى هذا العتاد المنظم ، يمكننا أيضا تفويت كمية من العتاد المتوافر ، ولاسيما القذائف الفارغة ذات العيارين على الأقل ، ألفين من كل عيار ، ستخفض من الثمن المقدر للبطاريات المنظمة» .

ألمانيا بمالقة . فأجرى اتصالات قصد تسهيل بيع الأسلحة والمعدات ومنتوجات أخرى صنعتها مجموعته للمغرب .

ومن ثم عاد إلى هذا البلد سنة 1883 على رأس بعثة مهمة[1] ، كانت تضم على سبيل المثال ، قائد رمي "إيسْن" ، حاملا معه عينات من المدافع والقذائف والأسهم النارية والهدايا للسلطان . فعلاوة على رغبته في ترويج العتاد العسكري ، اهتم أيضا بالاطلاع على ما يتوفر عليه المغرب من مناجم كما كان يسعى إلى دراسة ما يمكن التزود به من المغرب ، ولا سيما مادتي الحديد والمنغنيز .

وقد أعطى دخول المغامر الألماني يعقوب شَوْت (Jacob Schaudt) - الذي أسلم - ومواطنه التاجر هيسن (Haessen) ، إلى الميدان هذه الزيارة الثانية نفسا قويا وحيوية جديدة ، بعد أن قدمهما الوزير ڤيبر لفردريك كروپ (Krupp) . ولم يكن للمشروعات المنجمية نتائج فورية ، إذ تم التغاضي عنها إلى حين 1903 ، هذا في الوقت الذي ظلت فيه شركة "كروپ" (Krupp) تركز اهتمامها واستثماراتها على مناجم بلباو بإسبانيا ؛ وعلى العكس من ذلك ، حققت نتائج أكثر إرضاءً فيما يخص بيع العتاد العسكري .

ذلك بأنَّ مَولاي الحسن أغراهُ استعراضُ عتاد كروپ[2] . إذ عبَّرَ عن اقتناعه بهذا العتاد ، وخاصة منه "المدفع" الذي أبان عن نتائج مهمة وكانت قدراته مدهشة[3] ؛ لهذا أمر السلطان محمد بركَاش[4] بالعودة إلى "إيسن" لاقتناء مدفع جبلي أرسل إلى المغرب تحت إشراف المهندس أوطو بي (Otto Beil) . بل ارتأى السلطان أيضا وفي نفس السياق إرسال طَلَبَة من شباب المغاربة لتلقي تدريب بألمانيا .

---

1) لا تقدم الوثائق أوصافا دقيقة بخصوص مشروع هذه المحادثات ونتائجها .

2) P.Guillen , **L'Allemagne et le Maroc**, Paris , 1967, p.84
ويعتبر الكاتب في مؤلفه هذا أن شَوْتْ (Schaudt) مغامر ألماني كبير حل بأمريكا ، انضم للفرقة الأجنبية بالجزائر ، ففر ليلتحق بطنجة سنة 1879 حيث اشتغل في الفنادق . وفي سنة 1880 ، صار مرشداً للرسام النمساوي "لادَيْنْ" (Ladein) . وأخذ بعد ذلك يجوب جميع أقطار المغرب إلى أن أسلم . وحرر بوصاية من "ڤيبر" (Weber) قصة شملت محطات رحلاته داخل المغرب ونشرت بألمانيا تحت عنوان : **Wanderungen durch Marokko**, Berlin, 1883

3) A.M.G., c. 3H4. Ds. 97, note de weber, Tanger, 25 mai 1889 .

4) في نهاية 1881 ، أرسل بركَاش أيضا في مهمة إلى باريس ولندن وبروكسيل .

ولم يكن لهذا النجاح إلا أن يثير ردود فعل قوية من منافسي ألمانيا ، وخاصة منهم فرنسا ؛ إذ أسرع رئيس بعثتها العسكرية ، القائد "لو ڤالوا" (Levallois) ، ليخبر وزارة الحربية بأن "شركة كروپ (Krupp) باعت للسلطان مدفعا جبليا أرسلته مع موظف بمكناس ، بل أكثر من هذا قدمت اقتراحات تهم قطعا أخرى" . ومن ثم رأى هذا الرئيس أن من مصلحة فرنسا أن تفوت على الألمان كل فرصة تسمح بتقريبهم من السلطان ، لأن الألمان يسعون بالفعل دوما إلى ضرب ... التأثير الفرنسي وعرقلته"[1] .

ولم تلبث الجهود التي بذلها "لو ڤالوا" في هذا السياق أن أعطت نتائج فعلية . فبعد مضي بضعة شهور فقط (يناير 1884) على وصول العتاد الذي طُلب من كروپ ، عبر مولاي الحسن عن رغبته في الحصول على أربع قطع جبلية مضلعة فرنسية . كما بادر رئيس البعثة الفرنسية إلى الإلحاح على حكومته بأن تقدم بطارية من هذا النوع للسلطان بالمجان ، على الرغم من ارتفاع ثمنها[2] .

وفي ظل هذه الظروف ، كان من الطبيعي أن يحس السلطان منذ أبريل 1884 ، "بالاضطرار" ، إلى تقديم طلب ثانٍ للمصانع الفرنسية يتعلق هذه المرة بمدفعين من 15 سنتم مع مراكز وقد بيعت بما قدره 2.219,33 فرنك ورخص بتسليمها بواسطة مرسوم رئاسي[3] . كما تم تسليم

---

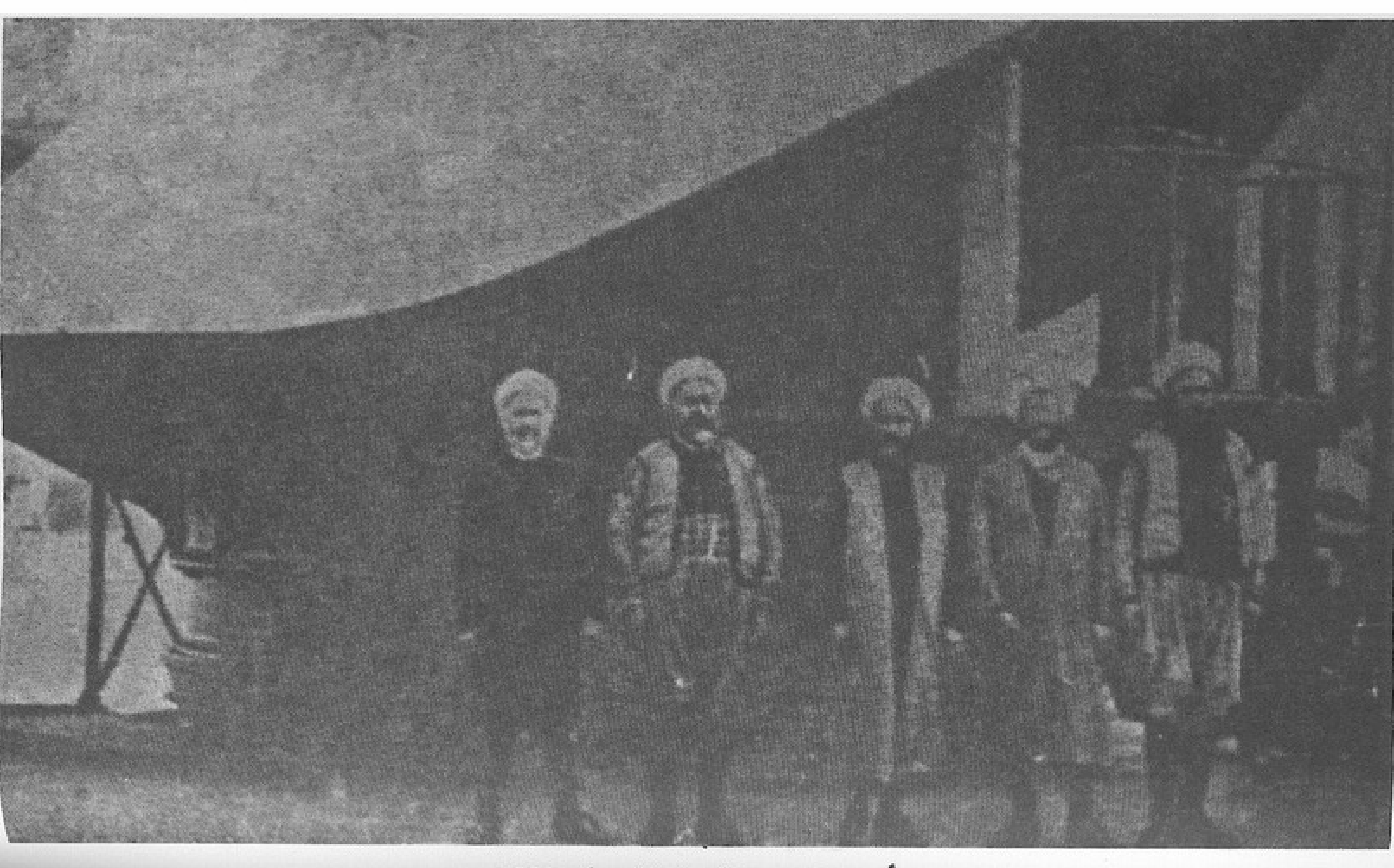
1) A. M. G., c. 3H4, Ds. 97, Meknès, 7 avril 1884.

2) **Ibid.**, le Ministre de la Guerre à son collègue des Affaires Etrangères:

"أفضى لي القائد لوڤالوا (Levallois) ، رئيس البعثة الفرنسية بطنجة ، في تقرير وجهه بتاريخ 23 يناير 1884 ، برغبة سلطان المغرب في امتلاك أربع مدافع جبلية مضلعة فرنسية الصنع ، محددا الامتيازات التي يمكن أن تنتج عن تطور تأثيرنا بالعطاء السخي الذي تبذله الحكومة الفرنسية لجلالته الشريفة والمتعلق ببطارية لهذا العتاد . إنني أوافق مبدئيا وبكل طواعية ، على أهمية هذا النوع من الإجراء ؛ وإذ ا رأيتم أن هذا الاقتراح مناسب ، فسأكون على استعداد للاستقبال - في حدود الإمكان - حسب اقتراح القائد لوڤالوا . غير أن اعتمادات ميزانية مديرية الحربية لا تمكننا من سد النفقات التي سيقتضيها هذا العطاء السخي البالغ الأهمية. غير أن التسديدات المرخصة للتفويت يجب أن تمر من مديرية إلى أخرى حسب تخصصها ونوع الآليات التي ستحتاج إليها . ويمكن أن تسلم المعدات المعنية بالأمر لمديرية (وزارة) الشؤون الخارجية بثمن 7 403.34 فرنك وتقدم بعد ذلك إذا رأيتم أن ذلك مثمر للحكومة المغربية . لقد أصر رئيس البعثة الفرنسية بطنجة على أن يحظى طلبه بالقبول وأن يجد حلا ناجعا. سأكون شاكرا لكم إذا أبلغتموني في أقرب الآجال بالقرار الذي ترونه صائبا لكي أصدر في الوقت المناسب الأوامر الضرورية لجمع كل الأدوات والذخائر المحددة في أجل قريب بالجزائر قصد نقلها لاحقا إلى المغرب" .

3) **Ibid.**, le Ministre de la Guerre à Levallois, Paris, 28 mai 1884

"توضح لك الرسالة الملحقة الشروط التي تتم وفقها عملية البيع . فمن المحتمل تسليم المدفعين بوهران أو تسليم أحدهما بوهران والآخر بمرسيليا . وفي حال تبني المقترح الثاني ، سيقدر ثمن نقل هذا المدفع من مرسيليا إلى المغرب بحوالي 150 فرنك" .



أعضاء السفارة المغربية إلى برلين 1893

الذخيرة وتوابع أخرى بعد ذلك بسنة في طنجة بحضور العربي الطريس النائب السلطاني الجديد[1] . وتكفل برگاش شخصيا بالتعاقد مع شركة كروب (Krupp) في يونيو 1884 . وقام اثنان من ممثليه بتوقيع اتفاقية أخرى مع الشركة نفسها في نونبر من السنة نفسها . ويتعلق الأمر بقطع مدفعية بمبلغ إجمالي قدره 140.546 فرنك ذهبي[2] . وكان النائب السلطاني الحاج محمد بركاش هذه المرة هو الذي قام بإجراءات الدفع للممون بدلا من ابنه ، كما أشرف على مختلف مراحل المراقبة ودفع أجور المراقبين . وشكلت الشهادات التي وقعها موظفون ألمان تجديدا ذا أهمية قصوى للمعاملات التجارية التي أنجزها المخزن في هذا المجال مع الدول الأوربية .

لم يكن مثل هذا السبق ليجعل البلجيكيين يتوانون في الظهور من جديد بالمغرب . فقد أدركوا أنهم بإمكانهم توقيع اتفاقيات جديدة تهم التموين بعتاد عسكري ، وذلك علما منهم بسياسة السلطان مولاي الحسن الرامية دوما إلى الاستفادة من تعدد مصادر التموين والتجهيز والحد من فرض الاحتكار الفرنسي . وبهذا ، وقع أحد المقاولين لتصنيع العتاد العسكري في لييج اتفاقيات مع برگاش تهم ست عشرة وسبعمائة بندقية كومبلان (Comblain) وست عشرة وسبعمئة مارتيني (Martiny) . وهكذا

1) **Ibid.**, rapport du capitaine d'artillerie Berquin, Fès, 1 mai 1885.

2) الخزانة الحسنية ، الرباط ، الوثيقة رقم 17 ، الكناش رقم 124 . اتفاقية موقعة بين الحاج محمد برگاش ، متصرف باسم جلالة سلطان المغرب ، من جهة ؛ وبروسو ريناني (Prusso Rhénanie) عن شركة فريد كروب بإيسن من جهة أخرى . وتتشكل من سبعة بنود .

وقد نص التعاقد على أن تمكن فابريكة كروب النائب محمد برگاش من المهراس مقابل قدر قيمته 3959 فرنكا ذهبا لا فضة (بند 1) وحددت كيفية الدفع في البند الثاني ، كما التزم نائب الفابريكة بأن المهراس المبيع "أفضل أنواعه في وقته وأنه متى ظهر ما هو أحسن منه يبيعه للنائب بمثل هذا الثمن دون زيادة على النائب . وينص البند الثالث على أن يكون الدفع عن طريق وكالة بنكية . ويلتزم ممثل كروب في البند الرابع باختبار الآليات المشتراة والتأكد من مدى صلاحيتها في حدود الثلاثين يوما التي تلي عملية البيع مباشرة . أما البند الخامس ، فيتم وفقه تسليم المهراس وتحمل الصانع تبعات ذلك. "وإن حدث كسر أو تغيير فيه ، فيعوضه أرباب الفابريكة دون مقابل . وينص البند السادس على عدم تهميش المستندات الداخلية الملحقة بالعقد . ويقر البند السابع لجوء كل طرف من المتعاقدين إلى اختيار حكم له ، وذلك في حال حدوث صعوبة في ترجمة العقد . والملاحظ أن هذه أول مرة تخضع فيها عملية بيع الأسلحة لعقد ذي بنود محددة. إذ جرت العادة أن يُكتفى بطلب رسمي من المخزن إلى الوزير المفوض للبلد المُمَوِّن ، ويحدد البيع حسب قبول هذا البلد الأخير أو رفضه . فهل يُعْزَى هذا الاتجاه الجديد إلى سياسة جديدة نهجها المخزن ؟ وما ملابسات هذا النهج الجديد في التعامل مع الغرب ؟ هل كان ذلك للحد من تماطل المخزن في الدفع أم أنه كان يرمي على العكس إلى ضبط السلاح المنتقى وإخضاع عملية البيع لشروط قانونية ؟ وعلى مستوى ثالث، هل يمكن بالفعل اعتبار هذا العقد الأولَ من نوعه في عمليات التسليح أو هنالك سجلات أخرى تحفظ اتفاقيات أخرى قبل هذا التاريخ؟

٥

سُلمتْ في نونبر 1884 دفعةُ أولى مكونةُ من ستٍّ عشرةَ ومئتَيْ بندقية من كل نوع بمبلغ قدره سبعمئة وتسعة وعشرون ألف فرنك ، وأرفقَ تسليمُها بشهادة أشرها مراقبو سلاح الحكومة البلجيكية يضمنون فيها سلامة هذا العتاد وجودته[1] .

وصلت بضائع أخرى من المصدر نفسه بداية 1885 ، محملة على متن الباخرة "موگادور" التي عرَّجت على لندن . وتتشكل هذه البضائع من صناديق محتوية على ثمانين وألف بندقية من نوع كومبلان ومثلها من نوع مارتيني (Martiny) بمبلغ إجمالي قدره ستمائة وثلاثون ومائة ألف فرنك ، فُوتت للمغرب رفقة وثائق رسمية تؤكد صلاحية استعمالها[2] .

ومع ذلك ، قام السلطان «بإجراء تجارب [بعين المكان] لعدد الأسلحة ولصلاحيتها ، أجراها رئيس البعثة العسكرية الفرنسية» . ومع التسليم بأن البنادق المسلمة كانت جيدة الصنع ، فإن ما استنتجه هذا الرئيس إذ ذاك هو أن لدى السلطان "ثقة كبرى بالمدربين الفرنسيين أكثر من ثقته بموظفيه"[3] .

فهل هذه المبادرة التي اتخذها السلطان كانت رغبة منه في التأكد من احترام البلد الممون لالتزاماته وبيعه المغرب أسلحة جيدة أم أن هذا الإجراء كان احتياطا اتخذته الدولة البائعة ؟ يبدو أن الفرضية الأولى كانت أقرب إلى الصواب ؛ وذلك لأن المخزن كان مضطرا إلى التيقن من قيمة العتاد الذي توصل به وجودته ؛ كما كان مضطرا إلى تجنب انتقادات مدربي البعثة العسكرية الفرنسية الذين كانوا يجدون متعة - أثناء التجارب - في المبالغة في إبراز نقائص الأسلحة غير الفرنسية ، وذلك بغية إقصاء منافسيهم في

---

1) الخزانة الحسنية ، الكناش رقم 124 ، الوثائق 16 و20 و21 .

2) A. M. G., c. 3H4, Ds. 97. Syndicat Liégeois pour la fabrication des armes de guerre. Herstal (Liège):

"نحن الموقعين أسفله ، المراقبين للسلاح لدى الحكومة البلجيكية ، نشهد بأننا قمنا بفحص (ست عشرة وألفي بندقية من نوع كوبلان ومارتيني - هنري لفائدة الحكومة المغربية ، وقد وضعنا علامتنا في الأسفل بعد التأكد من صلاحيتها وسلامتها . وتوجد ثمانية وألف بندقية من نوع كومبلان في الصناديق 89-127 - C . أما ثمانية وألف بندقية من نوع مارتيني - هنري ، فتوجد في الصناديق 106-126 C . التوقيع : "المراقبون" . الوثيقة 17 .

3) Rapport Levallois

ويشير هذا التقرير إلى كون هذه الأسلحة قد نقلت بأمر من السلطان بواسطة البعثة الفرنسية رفقة محمد الصويري القائد أغا بالمدفعية و"الذي حظي بثقة السلطان وكان مكلفا خاصة بالآليات".

هذا الميدان . ومع ذلك ، فقد ظلت ذكرى ضعف وعجز الأسلحة المطلوبة من بلجيكا في 1878 مهيمنة بالتأكيد . ولعل هذا هو ما دفع بالسلطان إلى اتخاذ جميع الاحتياطات لتفادي الوقوع من جديد في الأخطاء السالفة .

لم تكن هذه الاحتياطات كافية دائما ، ذلك بأن المخزن توصل في السنة نفسها بحمولة قوامها إحدى عشرة ألف بندقية خفيفة من عينة ونشستير (Winchester) لم تخلف تجاربها نتائج مرضية . فقد لاحظ السلطان ، عند حضوره حلقات التصويب ، أن اثنتين من أصل أربع قطع أُخذَتْ عشوائيا من صندوقين مختلفين ، "تعرضتا للإتلاف منذ ثاني طلقة"(1) .

وبما أن الفحص الذي أجري على العتاد الألماني قد خلف نتائج مرضية، فإن المخزن قدم طلبا آخر لبطاريتين جبليتين من نوع كروب (Krupp) أفرغتا في الجديدة في أوائل سنة 1886 ؛ ويتعلق الأمر "بقطعة من خمس وسبعين ملم في القُطْر وأربعة وعشرين ضلعا مرفوقا بمغلاق ذي زاوية دائرية - منشورية وتزن 101 إلى 105 كلغ . ويتضمن مرفاع التصويب قياسين ، الأول منها بالمتر إلى حدود 3.100 م ، مع إشارة إلى الانحرافات المطابقة ... وتقسمة بالملمتر ؛ وكانت من الناحية الشكلية مماثلة لتلك التي تحملها المدافع الجبلية . كما كان المقود مُثْبَتًا يمين خروج القطعة في تمدد للمعدن مثبت في مكانه بواسطة لولب ؛ وكانت القذائف مزودة بنطاقين من النحاس الأحمر"(2) .

بعد إرسال هذه القطع الجديدة إلى مراكش وتفريغها في هذه المدينة، أقيمت لها حلقات رمي . وقد شارك شميت (Schmith) ، أحد ضباط البعثة العسكرية الفرنسية، في هذه الحلقات ، وذلك بأمر من قائده دبْرُويْ (Debreuille) . وقد بعث إليه شميت بتقرير يصف فيه هذا العتاد فقال :

1) A. M. G. , c . 3 H4 , Ds. 97, rapport Levallois.
2) A. M. G. , c. 3H5 , Ds. 68. le capitaine d'artillerie Schmith à Debreuille, 7 mars 1886.

"حددت وزن القذيفة بأربعمئة غرام ؛ ويماثل وزنُ القذيفة وزنَ القذيفة التي استعملت في هولندا وفي النرويج لقطع ذات عيار موازٍ . وقِيس وزن القذائف بدقة ، فوجد حارس المخزن علبة قياسٍ من نحاس في أحد الصناديق. أما التصويب ، فقد تم خارج المدينة وذلك على امتداد الحائط الشرقي لأگدال ... هذا الحائط الذي استعمل لتداريب المدارس الحربية . ويبلغ ارتفاع هذا الحائط 3 م ، وطوله 100 م ، وعرض قاعدته 50 سنتم . وقِيست بمساعدة الطُّلبة مسافة تناهز 3000 متر، وبعد أن موضعت خيالة على طول خط التصويب لقياس المرمى ، شرعت في إطلاق النار"[1] .

إن ما حصل من تطور في مواقع منافسي فرنسا وعلى رأسهم الألمان، دفع بالفرنسيين إلى مضاعفة جهودهم للرفع من مبيعاتهم الهامة للأسلحة وتطوير امتيازاتهم السياسية لضمان تبعية المخزن في هذا المجال . وضمن هذا السياق ، عادت وزارة الخارجية (Quai d'orsay) إلى الإلحاح على وزير الحربية في بداية 1887 ، بضرورة التمسك بهذا الاتجاه ، مع إبراز أهمية تشجيع التدابير الجيدة للحكومة الشريفة تجاه فرنسا ؛ وبأن تقدم فرنسا تسهيلات تشجع بها المغرب على التسليح من شركاتها ، لأن عدم القيام بذلك لا بد وأن يسمح لقوى أخرى بأن تسارع إلى إهداء المغرب أسلحتها[2]" .

وشكلت الزيارة التي قامت بها البعثة المغربية إلى فرنسا لاقتناء الأسلحة ، والتي كان يُشْرِفُ عليها علي المسكيني ، فرصة مناسبة لتحقيق أهدافها والدفع نحو هذا الاتجاه . إذ وضعت وزارة الحربية والقسم الإفريقي برنامجا لهذه "الرحلة" كان من بين عناصره القيام بزيارة ، بقيادة القبطان پلي (Plée) ، لعدد من المؤسسات العسكرية ، ولا سيما

1) Ibid

طلقة أولى على مسافة الرمي تعادل 1800 م . انحراف 9 مم . المدى 1550 م
طلقة ثانية على مسافة 1850 م . انحراف 9.5 مم . المدى 1565 م
طلقة ثالثة على مسافة 1900 م . انحراف 9.5 مم . المدى 1600 م
طلقة رابعة على مسافة 3100 م . انحراف 17 مم . المدى 2900 م

2) A. M. G. , c. 3H5 , Ds . 92 . Paris , 23 février 1887

متحف المدفعيات الأنفاليد (Invalides) ومصنع الذخيرة في فانسين (Vincennes) ومحترف البناء في بُوتُو (Puteaux)"[1] .

ولهذا قدم السلطان في فبراير 1887 ، أي فور عودة هذه البعثة ، عدة طلبات لاقتناء العتاد الفرنسي ، ولا سيما الفتائل المشتعلة (étoupilles ful-minantes)[2] ؛ وفي شهر ماي من السنة التالية 1888 توصل السلطان بستة مدافع جبلية فرنسية الصنع ، وذلك في الوقت الذي بيعت له فيه سبعة مدافع أخرى صنعت لدى كروب (Krupp) وثلاثة من نوع ويدوورث (Withworth) وثماني بلاسينسيا (Placencia) إسبانية"[3] .

وقامت فرنسا بعد فترة وجيزة ، أي في يونيو من سنة 1889 ، بنقل بضاعة مكونة من خمسين ومائتي ألف خرطوشة ، يتكون نصفها من الخرطوش الخاص ببنادق كومبلان (Comblains) والنصف الآخر من النوع الخاص بمارتيني هنري (Martiny Henry) إلى طنجة مقابل دفع ثمنها[4] .

كما عقدت صفقات أخرى ، في دجنبر من السنة نفسها ، والأمر يَهُمُّ هذه المرة ألف بندقية من نموذج 1874 ، وبالخصوص خمسة ملايين خرطوشة. وقد بوأت هذه الكمية الهائلة فرنسا موقعا هاما بين الممونين الرئيسيين في المغرب مثل إنجلترا ، وذلك على الرغم مما خلفه المدرب الإنجليزي ماكلين من تأثير قوي في القصر[5] .

وقد تابع الإسبان ، المنافسون المباشرون لفرنسا على الساحة المغربية ، هذا النجاح باهتمام بالغ ؛ فحاولوا الحصول على حصتهم من الصفقات المبرمة . لهذا نَحَوْا مَنْحَى منافسيهم ، فأرسلوا بعثة إلى مولاي الحسن في الفترة الممتدة بين يونيو وشتنبر 1887 ؛ حيث كُلِّفَ قائد

1) **Ibid.** , Ds. 29-1, note du lieutenant - colonel chef de la Section Afrique au général chef des Etats-Majors de l'armée , Paris, 22 janvier 1887.
2) A. M. G. , c. 3H5. Ds . 92, le Ministre des Affaires Etrangères à son collègue de la Guerre, Paris. 23 février 1887.
3) A . M. G. , rapport du commandant Thomas, Fès, 1 mai 1889.
4) **Ibid.** , c. 3H6, rapport du commandant Cauchemez, Fès, 1 mai 1890

ويتعلق الأمر بوصول هذا العتاد إلى مدينة فاس ما بين 19 و25 فبراير 1890 .

5) **Ibid.**, lettre du vizir de la Guerre au chef de la mission militaire française, joumada I 1307 / 31 décembre 1889.

المدفعية بعرض مجموعة كاملة من المدافع الجبلية نوع بلاسينسيا (Placencia) بالرباط مع إهداء المغرب بعضها[1] .

غير أن الإسبان أصيبوا بخيبة لا مثيل لها ؛ ذلك بأن الصناعة الحربية الإسبانية كانت متأخرة ، ثم إنها لم تعد قادرة البتة على إخفاء تضررها المتزايد في هذا المجال ، وذلك نتيجة دورها الحيوي في تزويد القبائل المغربية بالبنادق والذخيرة عن طريق التهريب .

يقول الضابط دوبروي (Debreuille) [في تقريره] عن نوايا الشريف الوزاني :

" يزود الإسبان الريفيين (رْيَافَا) ببنادق رومنگتون (Remington)، دون أدنى حرج مثلما يبيع البقالون السكر . وكانت هذه البنادق تباعُ سابقاً بما بين مئة ومئة وخمسين فرنكا . وبما أن الإنجليزَ كانوا يمررون هذا النوع من العتاد عبر "موگادور" ومحطات ساحلية أخرى غير محروسة ، فقد قام الإسبان بتخفيض أسعار هذه البنادق إلى خمسين فرنكا ... وقد حارب الرعايا سلطانهم بمدافع تمده بها كل القوى حينما ترغب في شيء منه ... وكان الريفيون وعرب "موگادور" أكثر العناصر المغربية تسليحًا ؛ إذ يتوفر كل منهم على بنادق خفيفة الصنع يشترونها من اليهود ... كما استقدم عدد كبير منها إبان الثورة المسلحة لبوعْمَامَة ... بل نجد أيضا مليلية وسبتة المدينتين الاسبانيتين تبيعان أسلحتهما العتيقة ؛ وكانت إنجلترا تقوم بالشيء نفسه عن طريق اليهود[2] " .

وتنم رغبة المخزن الملحة في إرسال بعثة مغربية إلى أوربا الغربية إلى حد ما ، عن تراجع الجهود التي بذلها الإسبان وارتياب المخزن منهم . إذ بُعثت بعثة مغربية إلى بلجيكا في بداية 1890 ، وإبان اللقاء الذي عقده لها ليوبولد الثاني (Léopold II) بقصر ليكر (Lacker) ، أهدى ملك بلجيكا أعضاء هذه البعثة أسلحة فردية . كذلك زار أعضاء الوفد مسبك

1) A. M. G. , c. 3H5 . Ds . 101, rapport Debreuille, Tanger, 8 août 1887.

2) **Ibid.**

مدافع ليـيج (Liège) ومـؤسـسـات كـوكـريل (Cockerill) في سـيـرانگ (Seraing). وتوجهوا بعد ذلك إلى ڤيرڤيي (Verviers) ، حيث زاروا عدة مصانع للنسيج ومعامل أخرى[1] .

وعلى الرغم من كون عناصر هذه البعثة قد "أبدت إعجابها بالمواد البلورية والمواد الصينية واليابانية الصنع والصياغة"[2] . فقد ظل اقتناء الأسلحة يحظى بكل أولوية . ويشهد على ذلك خاصة اهتمامهم بالأنابيب النارية وطلبهم اقتناء مدافع وخمسة وعشرين ألف بندقية[3] . ويُعْزَى عدم تحقيق هذه الصفقة إلى ما أقرته المؤسسات البلجيكية من ضمانات وما فرضته من شروط[4] .

ومن ثم باءت جهود هذه البعثة بالفشل ، واستغل الفرنسيون ذلك . وهكذا ، فما أن رجع أعضاؤها إلى المغرب ، حتى حصلوا في مارس 1890 ، على طلب من المخزن يهم عشرة آلاف بندقية خفيفة الصنع وذخائر وقذائف[5] ؛ وما كادت تمضي ثلاث سنوات حتى تلاها طلب آخر أكثر أهمية . ويتعلق الأمر هذه المرة بأربعة مدافع جبلية وألفي قذيفة بمبلغ إجمالي قدره حوالي خمس وعشرين ألف فرنك[6] .

وبعد هذه الصفقات المتتالية ، شعرت المفوضية الفرنسية بطنجة بتعزيز وتقوية مواقع بلدها في هذا المجال ، كما تأكدت من كون « ألمانيا بعيدة كل البعد عن احتكار [السوق] ومد المغرب [لوحدها] بالعتاد العسكري[7] .

1) A. M. G. , c. 3H6, Ds . 29-1, dépêche de l'ambassadeur de France à Bruxelles, 18 février 1890 :
وتنقلات هذه البعثة تابعها باهتمام بالغ السفير الذي اعتبر "الهدف المتوخى من هذه الرحلة هو تعديل معاهدة التجارة وإصلاحها والحصول في الوقت نفسه على قرض يسمح بالقيام بابتياعات للعتاد العسكري والسكك الحديدية من بلجيكا" .

2) **Ibid .**

3) A. M. G. , 22 et 25 février 1890

4) **Ibid .**

5) **Ibid.** , le Ministre de France au Gouverneur-Général d'Algérie, Tanger, 25 mars 1890.

6) A.M.G., c 3H7, Ds. 92, note pour l'Etat -Major de l'Armée, 2° Bureau, 18 septembre 1893, avis favorable du Ministre de la Guerre et autorisation de cession du président de la République, Carnot.

7) A. M. G. , c. 3H6, Ds. 29-1, le chef de la légation au Gouverneur-Général d'Algérie, Tanger, 25 mars 1890.

غير أن هذا لم يكن رأي قائد البعثة العسكرية الفرنسية . فبما أن المعطيات المتعلقة بهذه القضية كانت تندرج ضمن اهتماماته ، فإنه لم يتوانَ عن تنبيه وزارة الحربية إلى "الجهود التي تبذلها ألمانيا لاستتباب أمرها بالمغرب" . ويلاحظ في هذا الصدد : "أن طلب المدافع قد أصبح [في مجمله] بين أيْدي شركة كروپ" (Krupp) ، وذلك على الرغم من "المجهودات التي بذلتها مصانع السبك ومصانع السفن في البحر الأبيض المتوسط للحصول على هذا النوع من الصفقات والتمكن من إرسال أحد ممثليها مثل م. أنجلي (M. Angeli) الأستاذ السابق في سان لويس (Saint-Louis) في السنغال والمترجم في البحرية"[1] .

وبناء عليه ، فقد تسببت الصفقات المهمة التي انتزعها الألمان والأعمال الكبرى التي سلمت لهم ، في مضايقة منافسيهم ؛ كما أثار هذا التطور حساسياتهم . يشهد على هذا ما قام به الألمان في المغرب من دور حيوي ، وما عرفته مقاولاتهم من نشاط ، بغية انتزاع مشروع تحصين مختلف السواحل البحرية ، وخاصة الرباط وسلا[2] . إذ غدا تأطير الأعمال وسيرها في هذين الميناءين تحت إشراف روتنبورغ (Rothenbourg) أحد المهندسين الألمان ، الذي اهتم بتحصينهما بمدافع كبيرة من النوع الخاص بالواجهات البحرية ، وهي مدافع باعتها حكومته للسلطان . وذلك على الرغم من أن نقلها ووضعها بعين المكان كانا شديدي الصعوبة ، نظرا لضعف وسائل النقل المتوفرة في البلاد حينذاك[3] .

ولهذا ، ونظرا لما كانت تدره السوق المغربية من أرباح على الشركات الألمانية ، "لم يكتف الألمان بالقيام بهذه الأعمال الكبرى ... في ميناء الرباط وعلى طريق هذا الميناء في مجال 1800 متر تقريبا ، بل اهتموا أيضا باقتناء باخرة حربية لفائدة السلطان لحمل المدافع ، ورافعة بحمولة أربعين طنا تطلب نقلها تأسيس قاطرة حديدية بتكلفة إجمالية قدرها مليون ومئتان وخمسون ألف فرنك"[4] .

---

1) **Ibid.**, 28 mars 1890 .

2) **Ibid.**, rapport du chef de la mission militaire, 1892.

3) **Ibid**.

4) **Ibid.**

وعلاوة على ذلك ، وإتماما لتحصين المواقع الساحلية الأخرى التي لم تكن محصنة حتى ذلك الحين إلا بمدافع عتيقة غير قابلة للاستعمال - مثلما كشف عن ذلك بالخصوص القصف المكثف الذي شنه أسطول الأمير دوجوانڤيل (de Joinville) على الصويرة في 1844 وقنبلة سلا سنة 1851 - فإن مولاي الحسن قدم طلبات جديدة تهم مدافع لدى شركة كروب (Krupp) في سنة 1893. ورغبة منه أيضا في سد النقص الحاصل في هذا الميدان ، عمل - خلال سبع سنوات - على جلب خمسة عشر مدفعا إنجليزيا إلى الرباط اقتناها محمد بركاش إبان رحلته إلى أوربا سنة 1884 .

وعلى الرغم من المجهودات القوية التي بذلتها ألمانيا لتعزيز مكانتها التجارية في المغرب ، فإنها لم تستطع جذب جميع طلبات المخزن إلى مقاولاتها العسكرية . وظل هذا المخزن يتمسك كثيرا بسياسة التعددية وتنوع مصادر تزويده بالأسلحة والعتاد العسكري مستهدفا بذلك تجنب الوقوع في تبعية تامة لبلد معين .

ولهذا ، وفي الوقت الذي تم فيه تفريغ المدافع المخصصة لتحصين السواحل والتي تم إقتناؤها من حكومة برلين ، توجه مولاي الحسن إلى إيطاليا لتزويده بخمسين ألف بندقية تكرارية (à répétition) من نموذج 1892 صُنِّعت في المصنع الملكي لبريشيا (Brescia)[1] . وحظيت هذه البنادق - فور تفويتها واختبارها - بإعجاب الضباط المغاربة الذين اعتبروا هذا النوع "أفضل الأنواع ، لخفته وسرعته في الرمي ودقة طلقاته"[2] .

كما وجهت طلبات مماثلة بواسطة ماكلين (Maclean) للأمريكيين صناع كارابينات ونشستر (Winchester) ، وكانت تتشكل من خمسمائة وحدة . وقد تم تسليمها بالفعل . غير أنه تم التراجع عن التعامل مع هؤلاء الصناع للاكتفاء بالتعامل مع الموَّنين الأصليين ، وذلك لأسباب غامضة لا شك أنها ترتبط بعدم الاتفاق على قيمة عمولة الوسيط ، أو بتفضيل

---

1) A.M.G., Ds. 29-1 bis, extrait de la "Gazzetta del popolo" , 7-8 décembre 1892
2) **Ibid.**

بعض رجال المخزن لممونين آخرين[1] . وكان الخيار الذي يتمتع به المخزن وقدرته على انتقاء مُمَوِّنيه ونوع الأسلحة التي يرى أنه في حاجة إليها، تمثل مكسبا مهما مع ذلك ؛ لأن ذلك لا يسمح بإبراز سيادته فحسب ، بل كان أيضا فرصة لاستغلال تنافس القوى الأوربية المتضاربة ، ولا أدل على ذلك من كون بعض هذه الدول ترتئي منحه بعض الأسلحة بالمجان حتى وإن كانت قطعاً مدفعية .

غير أن تعدد الممونين لم يكن كافيا لضمان جودة الأسلحة المسلَّمة للمغرب ، ولا سيما إذا ما قورنت بسلاح الجيوش الأوربية آنذاك . وفضلا عن ذلك ، لم يكن من ضعف صيانة الأسلحة ، وإيداعها مخازن مغربية غير لائقة ، وغياب أطر محلية قادرة على تدريب الفيالق وتكوينهم ـ إذ ظل عددهم محدودا على الرغم من محاولة إرسال "طُلْبَة" متدربين إلى مدارس الهندسة العسكرية والأكاديميات الأوربية ـ إلا أن يساهم في تعقيد الوضع .

فعلى الرغم من المجهودات المبذولة منذ 1876 ، والتي كلفت المخزن كثيرا على جميع المستويات ، فإن نتائج التسليح ظلت محدودة . وهو ما تؤكده شهادة القائد لوفالوا (Levallois) الذي لاحظ في هذا الصدد بتاريخ مارس 1894 ، أي قبيل بضعة أشهر من وفاة مولاي الحسن ، أن "أسلحة الفيالق العسكرية المغربية كانت تتشكل من بنادق فرنسية وأخرى قصيرة وثالثة ذات فتحات صغيرة مصدرها الولايات المتحدة وبنادق من نوع مارتيني ـ هنري (H. Martiny) ، إلخ . وكانت هذه الأسلحة برمتها في حالة رديئة كما قل من يجيد استعمالها"[2] .

---

1) **Ibid.**, note au sujet de l'introduction des armes et des munitions de guerre au Maroc, Etat-Major de l'armée, 2° Bureau, section du midi, novembre 1900.

كان ماكلين (Maclean) سيفرض خمس جنيهات إسترلينية عوض الخمس والعشرين بسيطة المعتادة (أي بنسبة تفوق 25 % من الثمن الأصلي) . كما لاحظ مفوض وزير الحربية أن عددا كبيرا من بنادق ونشستير تم إيداعها المخازن دون أن تستعمل .

2) A. M. G., c. 3H4. Meknès, 1 mars 1894.

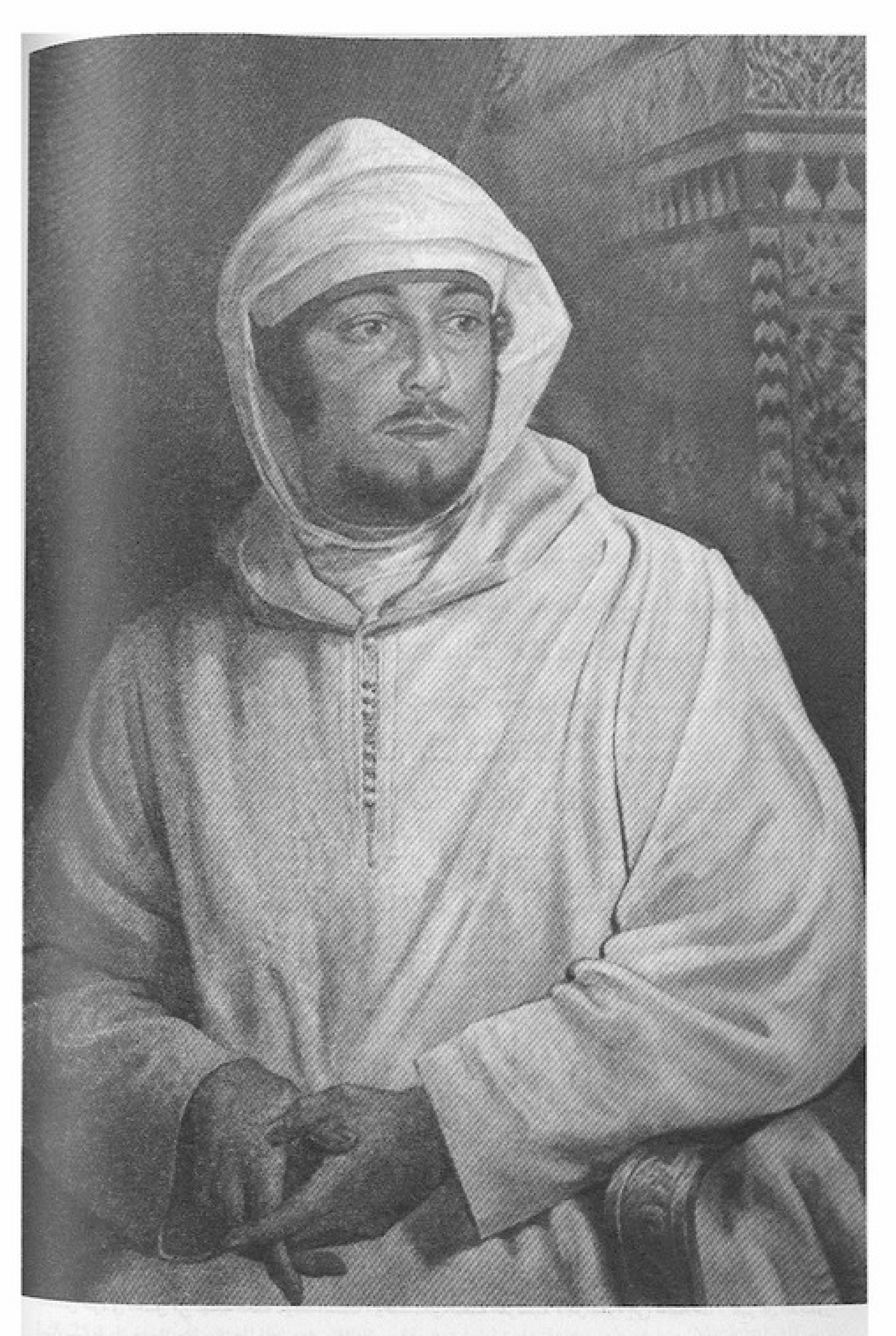
3 ـ عصر البعثات الأجنبية وتجار السلاح والوكلاء الجوابون، 1894-1907:

أ ـ من بيعة مولاي عبد العزيز إلى وفاة باحمد بن موسى، 1894-1900:

لقد تمكن مولاي الحسن الذي تسلم الحكم في مرحلة تالية لـ"أزمة تطوان" من مواجهة جل الصعوبات والتحديات التي تعرض لها المغرب إبان حكمه سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي مثل الكوارث الطبيعية وتفاقم المشاكل المرتبطة بنظام الحماية القنصلية وتصاعد التدخلات الخارجية لمصادرة البلد ، ومحاولة تحقيق مشروع «تونسة المغرب» وصعوبة تجاوز اضطراب العلاقات الفرنسية ـ المغربية 1883-1884 ، إلخ . واختفى هذا السلطان ، مع ذلك ، في مرحلة كان فيها المغرب لايزال يعاني من مشاكل لا تقل خطورة .

فعلاوة عن الأطماع الإسبانية والحرب الفعلية التي أثارتها إسبانيا على قبائل ضواحي مليلية في 1893 والتي خلفت وقعا مدويا ، شهدت الفترة نفسها اعتداءات وتطاولات غير محدودة للفرنسيين في واحات الجنوب الشرقي[1] . إذ تعددت غاراتهم بالمنطقة ـ بذريعة مطاردة "المنشقين الجزائريين" أو "الحملات التأديبية" ضد القبائل المغربية في منطقة الحدود ـ كما أدت هذه الخروقات والدّمار الناتج عنها بالضرورة إلى اضطراب حتمي[2] . ورغبة في طمأنة السكان على وجه الخصوص وتأكيد مواطنتهم ، قام مولاي الحسن بحركة كبرى في منطقة تافيلالت[3] . عاد السلطان من هذه "الحركة" التي لم تكن أهدافها تختلف عن أهداف الحَرْكَات التي قام بها قبل ذلك بسنوات في منطقة سوس ـ لإفشال النزعات الإسبانية والتمكن من إغلاق الوكالة التجارية التي أسسها الأنجليزي ماكنزي (Mackenzie) ـ وبعد ذلك توفي بتادلة[4] .

1) A. M. G., c. 3H8-c. 3H7, rapport de Schlumberger, Marrakech, 1 avril 1894.
2) E. Burke, op. cit., pp.28-38
3) D. Nordman, "Les expéditions de Moulay Hassan. Essai statistique", **H.T.**, 1980-81, XIX, pp. 129-130.
تخلص مولاي الحسن في نهاية حكمه ـ وهذا استثناء وحيد ـ من البعثة الفرنسية لأجل سفره إلى تافيلالت . غير أن الدكتور ليناريس طبيب هذه البعثة ، كان من بين عناصر المحلة» .
4) E. Gerenton, "Les expéditions de Moulay Hassan dans le souss 1882-1886", in **Afrique Française**, Renseignements coloniaux, n° 9, sept. 1924, pp. 269-285.



مولاي عبد العزيز (1894-1908)

وكـانت الظروف التي عـاشـهـا المغـرب في هذه المرحلة (1893-1894)، كافية لتفسير الدينامية التي فرضت - بإلحاح - تسليح الجيش المغربي بعتاد عصري على النمط الأوربي ، كما فرضت تخصيص جزء مهم من مداخيل المخزن لاقتناء الأسلحة . فخلال هاتين السنتين الفاصلتين ، شهد المخزن تصاعد تهديدات القوى الأجنبية كما واجه تمردات قبائل الريف وتافيلالت وتعرض لمناورات الإسبان والفرنسيين[1] .

ومن ثم أدى تصاعد الضغط الإسباني ، انطلاقا من موقع مليلية ، إلى فرض طلبات متوالية للبطاريات الجبلية الفرنسية[2]. غير أن الفرنسيين، وعلى غرار ما قام به الأنجليز الذين تذرعوا بشتى الذرائع لتأخير تسليم المدافع التي طلبها منهم المخزن قبل بداية "حرب تطوان" ، لم يسلموا ذلك العتاد إلا بعد نهاية هذا العدوان وقبول السلطان دفع تعويض حربي[3]. هذا، فضلا عن أنه تبين أن الأسلحة التي وصلت إلى فاس في نونبر 1894 لم تكن مطابقة للنموذج المطلوب[4] .

فعوض أن يكون هذا العتاد مجهزا بركائز حديدية مثلما كان مرغوبا فيه ، جُهِّز بركائز ومَرَاود من خشب بالَغ الممونون في تأكيد خفتها وسرعتها الفائقة . ولم يتمكن المخزن من استعمال هذا العتاد إلا بعد تسلُّم جديد لأربع مُوجهات (Hausses) ذات مُستَوَيَين في التسديد ومئة زناد للزيادة في الشحن يبلغ طولها 1.55 م . وكانت هذه المعدّاتُ أيضاً غيرَ صالحةٍ أو تنقصها مواد تركيبية ، وذلك ما تبين حين وصول المجموعة الأولى منها[5] . ولذلك ، "رجعت شظايا إلى الخلف في ثاني طلقة ووقعت قرب أحد المشاورية"[6] أثناء إحدى حلقات تجريب الرمي والتصويب ، التي حضرها السلطان مولاي عبد العزيز والتي كانت قصيرة المرمى .

1) F.V. Parsons, **The Origins of-the Morocco Question, 1882-1900**, London, Duckworth, 1976. pp. 490-492.
2) A. M. G., c. 3H8, rapport de Schlumberger, Fès, 25 septembre 1894.
3) F. V. Parsons, **op.cit.**, pp. 490-495.
4) Rapport de Schlumberger daté du 25 sptembre 1894.
5) A. M. G., c. 3H8.
6) **Ibid.**, Fès, 30 novembre 1894.

كان لاستمرار الفتنة في نواحي "مليلية" طيلة 1894 والتخوف من تمرد بني ورياغل وبقيوة وقبائل أخرى ، أثرها في تنشيط التسلح ودعمه من الخارج . ذلك أن هذه القبائل اضطرت المخزن بمبادرتها في إثارة القلاقل إلى أداء التعويضات التي فرضتها عليه حكومة مدريد التي غدت تهدده بإعلان الحرب عليه من جديد ، فكان ذلك حافزا على تقديم طلبات جديدة للأسلحة. وكان الإقبال على شركة لوي وشركاؤه (Lowe et Cie) في برلين لما عرفت به هذه المؤسسات من إتقان في صنع بنادق "ماوزر" (Mauser)[1] . غير أن الفرنسيين والإسبان ، كان لهم - لاعتبارات خاصة - رأي مختلف في شأن قدرات هذه البنادق . ففي نظر هؤلاء ، الذين كانوا يتخوفون من انحسار مصنوعاتهم من الأسلحة ويخافون على مصالحهم الذاتية ، كانت هذه البنادق غير صالحة . وكانوا يتوخون من هذا الحكم السلبي إعطاء دفع جديد للدعاية المقلقة وبلورة المواقف العدوانية "للموريس" (Maures) ، والتي كانت تشكل في نظرهم أسلحة رهيبة ومريعة[2] .

لقد بينت الإجراءات المتخذة في هذا الاتجاه ، بعد يونيو 1894 - بكل وضوح - أن الوزير الأكبر أحمد بن موسى الملقب بـ"باحماد" والمستحوذ الفعلي على السلطة حينئذ ، أصر على الإبقاء على السياسة التي سلكها مَولاي الحسن في هذا المجال[3] . ويدلُّ على ذلك الاستمرار تشبثُه بمبدإ تعدُّد مصادر التموين والاستثمار النسقي والمنظم في استغلال تضارب القوى وتنافسها .

ويتجلى جانب آخر من هذه الستراتيجية في تعدد المراسلات مع بريطانيا العظمى . فعلى الرغم من الخيبة التي أصابت المخزن منذ سنوات

1) A. M. G., c. 3H8, Ds. 29-1, l'ambassadeur de France à son département, Madrid, 23 juin 1894.
2) **Ibid.**, El Ejercito, organe du Ministère Espagnol de la Guerre .
3) F. Weisgerber, **Au seuil du Maroc moderne**, Rabat, 1947, p. 64, portrait du grand-vizir:
"لديه طاقة هائلة ، وهو يعمل بجد وحزم كما أنه محب للسلطة والجاه ... ، وهو ذكي وفظ ... إلا أنه لا يعرف شيئا عن أوربا ، ترعرع في مدرسة مولاي الحسن وكان يعرف بعمق سياسة القبائل واتجاهات الزوايا ... كما كان يجيد توظيف هذه المعرفة بكل ضبط وتحكم للسيطرة على البلد" .

خلت برفض بريطانيا ضمان حياد المغرب ، وبعدم قيامها بأدنى مجهود لإعاقة المناورات الفرنسية التي استهدفت إفشال مشروع مؤتمر مدريد ثانٍ (1884-1887) ، وذلك على مستوى القنصليات الأوربية وعلى مستوى المغرب نفسه ، فقد سعى بّاحماد في توطيد أواصر العلاقات مع حكومة لندن[1]. فمن هذا البلد اقتنى باحماد جزءاً كبيرا من الأسلحة الثقيلة والخفيفة . وتساوق هذا التوجه مع المسار الذي رسمه ماكلين (Maclean) ، الرامي إلى خدمة المصالح الحيوية لبلده وإلى تحقيق مصالحه الخاصة ، وذلك بضمان استفادة أكبر من عمولات المبيعات من الأسلحة ، فتضاعفت كثيرا قيمة الطلبات الموجهة لإنجلترا وازداد حجمها[2] .

وأبانت وزارتا الخارجية (Le Foreign Office) والحربية (War Office) عن أن حكومتهما زكت هذا التوجه . إذ شكل العبور إلى طنجة في بداية 1896 خلالَ زيارة استطلاعيَّة لجبل طارق ومالطة مناسبةً قدمَ فيها الوزير المفوض الإنجليزي للسلطان رشاشة ماكسيم (Maxim) هدية رمزية[3] .

ولم تكن رغبة الإنجليز في مضاعفة الرهان ، على الأقل على مستوى تمرير آليات التصنيع البريطاني إلى المغرب ، دون علاقة برغبتهم في إخفاء التراجع الذي سجلته التجارة البريطانية بشكل عام في جل الأسواق الخارجية بالمقارنة مع منافسيهم . ففي سنة 1896 نُشر مؤلف ناجح للاقتصادي وليامس (Williams) تحت عنوان: "صنع ألماني" (Made in Germany) . ومما أكده فيه المؤلف أن الألمان ، تجاوزوا الإنجليز منذ 1890 في إنتاج الفولاذ ؛ كما أفقدهم ذلك مجموعة من المنافذ التقليدية[4] .

وأظهرت إنجلترا باتباعها لهذا النهج ، أنها متمسكة دبلوماسيا وجيو - ستراتيجياً بالروابط "المتوسطيَّة" لسنة 1887 ، وعلى الخُصُوص

1) F.V. Parsons, **op.cit.**, pp. 499-503 .
2) E. Burke, **op. cit.**, pp. 53-62 .
3) A.M.G., c. 3H9, Ds. 99, rapport de Schlumberger, Marrakech, 1 mai 1896 .
4) P. Guillen, **op. cit.**, pp. 459-476 .

اتفاق 12 فبراير من السنة نفسها الذي أبرم مع إيطاليا والنمسا - هنغاريا وإسبانيا والذي كان يرمي إلى الحفاظ على موازين القوى في البحر الأبيض المتوسط[1] . فعلى الرغم من "العزلة البارزة التي اختارتها بعض الدول ، فإنها كانت ترغب على الأخص في إقامة عراقيل تَعُوق بها توسع الفرنسيين تجاه غرب مستعمراتهم الجزائرية . وهذا ما عملت به ألمانيا التي وإن كانت تشجع فرنسا على تقوية شوكتها بعيدا عن الألزاس واللورين ، فإنها لم تفتها أي فرصة في عزل هذه الدولة وشل كل إرادتها للانتقام"[2] .

وفي ظل هذه الظروف ، لم يكن للدور الفعال الذي قام به ماكلين في تزويد المخزن بالعتاد العسكري إلا أن يتخذ أبعاداً عميقة . إذ أصيب القائد شلومبرجر (Schlumberger) والمفوضية الفرنسية في طنجة بخيبة كبيرة[3] ، خصوصا بعد أن بدا باحماد ، عند اطراد مجموعة من الأحداث ، متلهفا على الحصول على وسائل حربية إضافية لقمع ثورات الحوز وصد تمردات الرحامنة والشاوية وَرَدْع انتفاضة أولاد حَريز والأعشاش ، حيث جعلتْ هذه الأحداث من سنتي 1896-1897 سنتَي الاضطراب الفعلي .

وفي الفترة نفسها ، وفي سياق انشغال المخزن بالمحافظة على "التوازن" بين "الأمم" ، طُلبَ من الفرنسيين عتاد آخر قوامه عشرون ألف فتيلة من النوع القديم مقَابل مبلغ يناهزُ ستّمئة فرنك وألفيْ فرنك ، يدفعُ حين تفريغها في الجديدة[4] ؛ وأرسل المدرب الإنجليزي إلى لندن في أبريل لاقتناء رشاش من نوع گاردنر (Gardner) وتقديم طلب بعشرة بنادق أخرى . فاعتبرت فرنسا ذلك كله مؤشرا على بداية فعلية للمناورات الرامية إلى تهميش الفرنسيين ، فيما يخص إمداد المغرب بالعتاد العسكري ، كما اعتبرته إضعافا لبعثتها العسكرية[5] .

---

1) **Ibid.**, pp. 220-246.
2) **Ibid .**
3) A.E.P., N.S., vol. 272, le chef de la légation au Quai d'Orsay, 10 février 1890 :
«من المفيد ألا يتاح لوزير حربية جلالته فرصة التوجه صوب أي مكان آخر غير دولتنا لاقتناء عتاد المدفعية» .
4) **Ibid.**, Schlumberger au Ministre de la Guerre, Marrakech, 1 mai 1896.
5) A.M.G., c. 3H9 Ds. 99, rapport de Schlumberger, Marrakech, 1 mai 1896 .

ثم لما رغب المخزن في دعم الحرابة الذين كانوا تحت تدريب ماكلين (Maclean) وتزويدهم بعتاد المدفعية ، زود أحمد بن موسى هذا الفيلق بعدد جديد من الرشاشات من نوع گاردنر (Gardner) فمس بذلك مصالح المدربين الفرنسيين[1] .

وجعلت هذه الإجراءات شلومبرجر (Schlumberger) يعجل بإثارة انتباه وزير حربيته إلى العواقب والأخطار التي يمكن أن تنجم عنها ، مؤكدا أن الحرابة الذين تحت تدريب ماكلين (Maclean) يتوفرون على ثلاثة وعشرين رشاشا ، وهو العدد الذي كان يوازي تقريبا عدد المدافع الجبلية التي ترافق الجيش الشريف في محلاته" فغدا شلومبرجر (Schlumberger) يعتقد أن هذه الفرقة من المشاة ستتحول إلىٰ فرقة من المدفعية الخفيفة ، مما سيسبب خسارة معنوية ومادية للمدفعية ولنفقات البعثة العسكرية الفرنسية . إذ يؤكد أن هذه الآليات العسكرية لم تكن دقيقة وذات كفاءة مخيفة يمكن أن تنافس المدفعية الفرنسية فحسب ، بل إنها ستفقدها تنظيمها ونسقيتها" . هذا ، فضلا عما كانت تعاني منه من تعقيد وضعف في وسائل النقل .

وتمخض هذا التحذير عن نتائج سريعة ، إذ تفهمت الحكومة الفرنسية أبعادها فتبنى هذا الاتجاه رئيس المجلس الاستشاري ووزير الشؤون الخارجية ليون بورجوا (Léon Bourgeois)[2] ، واقتنعت الإدارة العامة للأركان الحربية (ماي 1897) بضرورة التقرب من الجناب الشريف والتدخل لديه لتمكين البعثة الفرنسية من «مواجهة تطاول المدرب الإنجليزي ماكلين (Maclean) على تدريب المدفعية ... وتحسين وضعية الضباط الفرنسيين»[3] ، ولاسيما أن هذا كان يتزامن مع وجود ضباط مغاربة في باريس في وضعية مريحة[4].

وفي هذا الإطار ، قررت فرنسا إهداء مولاي عبد العزيز مدفعا سريع الطلقات مصحوبا بالذخيرة مع سبعة سيوف خفيفة للخيالة ، بمن فيهم

1) هذه الفرقة هي التي سُلِّمت لها العدة من نوع "ماكسيم" (Maxim) والتي سبق أن أهداها رئيس القسم الحربي (Head of the War Office) إلى السلطان .

2) A. M. G., c. 3H10. Ds. 99. Léon Bourgeois au Ministre de la Guerre. Paris. 31 mai 1897.

3) **Ibid.**, Ds. 93. note pour le Ministre au sujet du canon à tir rapide à offrir au sultan. Paris. 7 juin 1897.

4) J. B. Debreuille. **l'Europe de 1815 à nos jours**. Paris. PUF. 1993. pp. 152-154.

الضباط . وتعهدت شركة پاكي (Paquet) بنقلها إلى طنجة ، فاستقبلها الوزير المفوض بايلين دومنبيل (Baylin de Monbel) الذي تكفل بعرضها على السلطان[1] .

وترقبت فرنسا نتائج هذا التوجه باهتمام كبير، ذلك أن الأمر لم يكن يهم إنهاء الصراع بين شلومبرجر وماكلين وترجيح كفة الفرنسي على حساب المدرب الإنجليزي والدفع من جديد بالبعثة الفرنسية لتحسين موقعها على المستويين العسكري والسياسي ، بل كانت هنالك اعتبارات أخرى أيضا ، تدخل في هذا السياق ، ومن بينها رغبة فرنسا في تعويضها عن الانعكاسات التي خلفتها مواجهة فاشُودَا (Fachoda) سنة 1898 وعن التراجع الذي عرفته رحلة "مرشان" (Marchand) في عرض وادي النيل بالسودان في مواجهة الفرق الأنجلو ـ مصرية التي يقودها كتشينر (Kitchener) .

ومع ذلك، لم يستقدم المخزن السلاح من فرنسا بسرعة تساوق ما بذله هذا البلد من مجهودات تستهدف التأثير في القرار المتخذ في هذا السياق إذ كان لا بد من انتظار سنة 1899 ، التاريخ الذي قدم فيه وزير الحربية سعيد بن موسى ، طلبا يهم عشرين ألفا من المتفجرات فرنسية الصنع والموجهة صَوْبَ المدافع الجبلية والتي لم يبدُ عليها أي تلف عند تسليمها بعد تفريغها في الجديدة في أبريل 1900 ؛ إذ استقبلها المراقب القنصلي في عين المكان والتزم بصيانتها[2] .

ب ـ من إقرار "الترتيب" إلى مؤتمر الجزيرة الخضراء ، 1901-1906 :

لم يبادر المخزن إلى نقل هذا العتاد إلا في الوقت الذي كان فيه بحاجة ماسة إلى الإسراع بتسليم عشرة آلاف بندقية من عينة 1874 وخمس وسبعين ومئة ألف خرطوشة مُشتراة من الشركة الفرنسية للذخيرة والتي نُقلت من مَرسيليا على مَتن باخرة لشركة پاكي ليتمَّ تفريغُها هيَ أيضاً في الجديدة[3] .

---

1) **Ibid.**

2) A. M. G., c. 3H11, Ds. 99, rapport du nouveau chef de la mission militaire française, le commandant Burckhardt, Marrakech, 5 novembre 1899.

3) **Ibid.**, Etat-Major de l'armée, 2ème bureau, Section du Midi, note au sujet de l'introduction des armes et des munitions au Maroc, novembre 1900.

يتوجه السلطان إلى ألمانيا على الخصوص للتزود بالسلاح من جديد ، مادام الفرنسيون قد ركزوا حينئذ ضغطهم على واحات گورارة وتديكلت وتوات وَقْصُور تافيلالت ، هادفين بذلك على ما يبدو إلى استغلال انشغال الإنجليز بمستعمراتهم في جنوب إفريقيا ودخولهم حرب البوير (Boers) (1898-1902) .

أما على الصعيد المحلي ، فقد استمر مصنع فاس في إنتاج بنادق مارتيني (Martiny) التي عرفت تطوراً كبيرا فاقت فيه جودةً النموذج المُصَنَّع في أنجلترا . وقد وُزع العديد منها على مختلف الحاميات سنة 1899 . ومع ذلك ، ظلت الدول الأوربية أكبر مزود للمخزن بالأسلحة .

وواجه المغرب في مطلع القرن العشرين تفاقم الأطماع الأجنبية والزيادة في اضطراب الأوضاع الداخلية ، بسبب وفاة بَّاحْمَاد (13 ماي 1900) وإقرار نظام جبائي جديد يفرض ضريبة "الترتيب" (1901) التي اعتبرت "تجديدا" غير "شرعي" في نظر أولئك الذين كانت لهم مصلحة في إخفاق هذا الإصلاح مثل شيوخ الزوايا وكبار الملاكين الذين اعتادوا إعفاء اعْزيبهمْ من كل الغرامات ؛ يضاف إلى هؤلاء المستفيدون من الحمايات الأجنبية والجمعيات الفلاحية . وقوبل الترتيب أحيانا أخرى بمعارضة شرائح اجتماعية حرضتها فرنسا التي كانت عازمة على شلِّ كل تغيير[1] .

لم يجد السلطان الشاب مولاي عبد العزيز بدا - في مواجهته لهذه الظروف المعقدة - من أن يسترشد بوالدته ، لمواجهة الشروخ العميقة التي أصابت مخزنه ، إذ انشق هذا المخزن إلى تيارين متناحرين : يرغب أولهما في التجديد ، بينما يتشبث الثاني بالمحافظة . وكان قصد السلطان من هذا الاسترشاد تحقيق "الوفاق" بين هذين التيارين بخصوص الإصلاحات ، مع الاستفادة من إنجازات أبيه ومن تجارب بَّاحْمَاد السابقة في هذا الميدان. وفي هذا السياق ، حاول السلطان الاستفادة من سياسة "التوازن" واستغلال تنافس القوى الأوربية وصراعها ، لينحو المنحى الذي رسمه مولاي الحسن

1) E. Burke, **Prelude to Protectorate in Morocco. Precolonial Protest and Resistance, 1860-1912,** chicago, 1976, pp. 51-52; D. M. Hart, "An Ethnologic Survey of the Rifian Tribe of Sit Wuryaghil", in **H.T.**, II , 1954, pp. 35-36.

ويرسخ التقليد الذي ظل سائدا والذي كان يقضي بتعدد مصادر تموين الأسلحة .

وبناءً على ذلك ، استَقْدَمَ السلطانُ العتادَ العسكريَّ من بْريطانيا العظمى وألمانيا وبلجيكا وإيطاليا والنمسا ورومانيا ، مع الإبقاء ، مع ذلك، على طلبات الأسلحة من فرنسا تفاديا لمواجهة مباشرة معها واتقاء لتَصَلُّب أكثر خطورة قد يبدو منها تجاه المغرب . غير أن هذا التوجه أربَكَ فرنسا وأزعجها ووضعها بين خيارين كلاهما صعب ؛ فهي لم تكن ترغب البتة في مد المغرب بعتاد ومدفعية من شأنها أن تستعمل ضدها في المستقبل ؛ وهي في الوقت ذاته لم تكن ترغب في ترك المجال مفتوحا أمام منافسيها من القوى الأخرى لتزويد المغرب بالأسلحة ، لما يحمله ذلك من دلالات دبلوماسية وسياسية وعسكرية ومالية قصوى .

وبلغ حرص الحكومة الفرنسية وبعثتها العسكرية في المغرب على "كل ما من شأنه" إعاقة عزمها في هذا البلد أقصى مداه . وغدا الاحتياط ضروريا ، خصوصا بعدما توجه المخزن إلى أعداء فرنسا فيما وراء الراين لطلب دفعات جديدة من البنادق واقتناء المدافع على وجه الخصوص .

وكان الهدف من التوجه إلى ألمانيا ، على ما يبدو ، هو التقرب من ألمانيا وكسب رهان صداقتها ، منذ ربيع سنة 1900 ، وقد عُزز هذا التوجه بإرسال بعثة مغربية إلى "إيسَّن" ، أشرف عليها "الأمين أحمد مدينة" . وكان على الطلبة الأربعة الذين تابعوا دراستهم في إيطاليا وشكلوا أعضاءها ، أن يَسْتَلِمُوا بطاريتين من ستة مدفعيات من عيار 7.5 م/م لكل واحدة ، وألاَّ يعودوا إلى المغرب إلا بعد إتقان استخدام هذه القطع الحديثة[1]. كما كانوا ملزمين بالمرور بإيطاليا لاستقدام بطاريتين جبليتين . اقتناهما المغرب من هذا البلد بعد أن تأكد من نجاعة تصويب العتاد المصنَّع بإيطاليا وذلك انطلاقا من اختبارات أجريت للمدفعين البرُونزيين المصنعين في طورينو (Turin) عام 1899 ، واللذين أهدتهما حكومة روما للسلطان[2].

---

1) A.E.P., N.S., 273, Lamartinière à son Département, Tanger, 4 avril 1900.
2) **Ibid.**, le chef d'Escadron Burckhardt au Ministre de la Guerre, Marrakech, 24 avril 1900.

ونُقل العتاد المُقْتَنَى من شركة كروپ (Krupp) إلى الجديدة في بداية نونبر 1900 ، مع صناديق أخرى من الذخيرة ، وأشرف على هذه العملية ضابط مدفعية مغربي مُوفَد خصِّيصًا من مراكش . وتلاها بعد ذلك بشهر تفريغ بضاعة في المرسى نفسه مكونة من عشرين ألف بندقية اقْتُنِيَتْ هي أيضا من ألمانيا[1] .

وقد أعجب مولاي عبد العزيز بقدرات هذا العتاد وكفاءاته ، مما أدى إلى إنعاش الطلبات الموجهة لهذا البلد بشكل جلي. وفي هذا الاتجاه ، لقي السلطان تشجيعا أمام اقتراحات الملحق العسكري الألماني في مدريد ، والماجور ڤون إتزيل (Von Etzel) . أما منتزيگن (Mentziguen) ، فقد باشر اختبار تنظيم الجيش المغربي ، وحدد مواطن ضعفه واقترح تدابير خاصة قصد بلورة قدرته القتالية باستعماله للأسلحة الألمانية الصنع .

وفي هذا السياق ، قرر السلطان أيضا استقدام مدربين ألمان وخاصة منهم مدربي المدفعية وقدم في هذا الإطار طلبا رسميا في فبراير 1902 ؛ كما استفسر وزيره في الحربية ، المهدي المنبهي ، محاوريه في برلين حول هذا الأمر ، وذلك خلال سفارته في يوليوز 1901 ، رفقة كاتبه عمر التازي الذي كلفه بزيارة مصانع إيسِّن تمهيداً لكل مفاوضة مع الألمان"[2] .

لم يكن أوسْڤغْتيگسْ أمْتْ (Auswärtiges Amt) يرغب في أن يسبب أي تجاوز قد يمس بـ"السياسة العامة" التي اتبعت تجاه فرنسا . فأهمية الطلبات التي قدمها المنبهي والأبعاد التي رسمها لم تكن لتغير شيئا من هذا المسار. أما المدربون ، فقد اقْتَرَحَ عَلَيْهِ استقدامهم ... من سويسرا[3] .

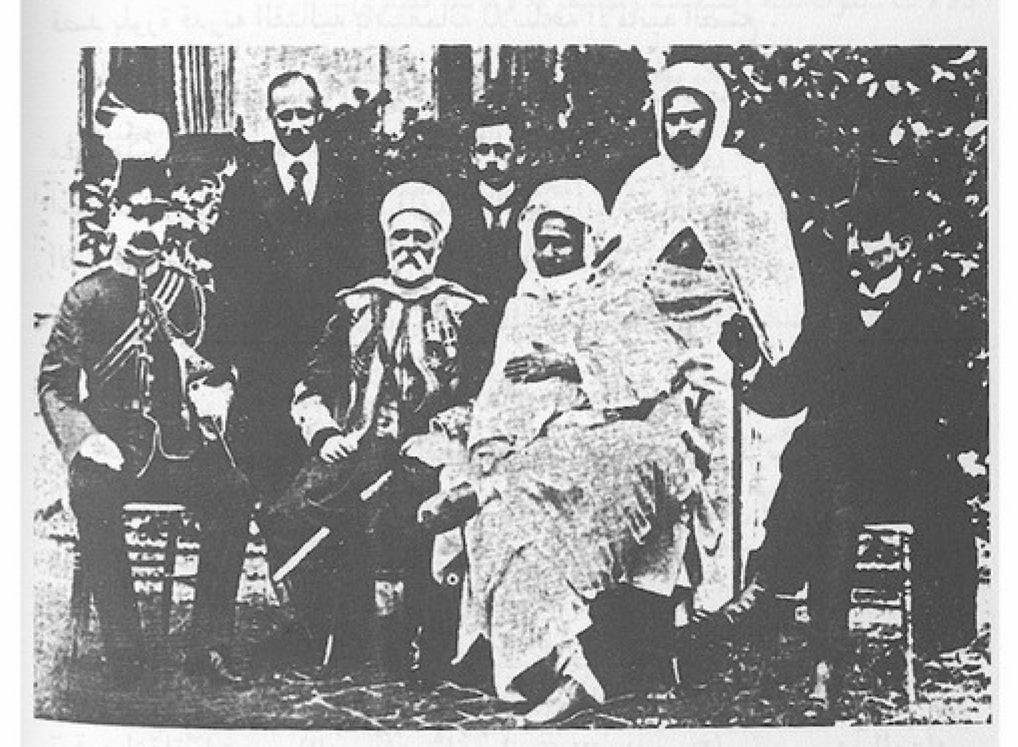
ولم يتوان الوزير المغربي ، بعد زيارته الشخصية لمجموعة من المؤسسات مثل شركة إيسِّن (Essen) وكِيلْ (Kiel) وسْتيتِنْ (Stettin) ، في توقيع اتفاقيات مع (الدُّويتْشُه ڤافْنْ (Deutsche Waffen) ومع مصنع العتاد

1) A.M.G., c. 3H 11. Ds. 99, le journal madrilène, El Liberal, Tanger, 20 décembre 1900
حيث نُشرت أصداء هذا التزويد وأبرزت أهميته .

2) P. Guillen, op. cit., pp. 628-630 .

3) F. V. Parsons. The Origins of the Morocco Question, 1880-1900. Duckworth. Londres, 1976. pp. 520-521 .





وزير الحربية القائد المهدي لمنبهي[1]

1) Illustration, 10 Janvier 1903, n° 3124, p. 21.

(Munitions fabrik) . وكانت هذه الاتفاقيات ذات أهمية كبيرة ، إذ أقرت اقتناء اثني عشر مدفعا أوتوماتيكيا من نوع ماكسيم 37 م/م واثنتي عشرة ألفَ قاذفة واثنيْ عشرَ رشاشاً من نوع ماكسيم 7.9 م/م وعشرين ومئة ألف خرطوشة وألف كربينة من نوع ونشستر (Winchester) ومليون خرطوشة ومليوني خرطوشة أخرى اقتني بعضها لبنادق مارتيني ـ هنري (Martiny Henry) والبعض الآخر للسَّاسْبُو (Chassepot) وقد سُلمت في نهاية صيف 1902 ؛ إذ أُرْسِلَتْ تدريجيا على الرغم من كل أنواع الصعوبات التي يطرحها تفريغ هذه الصناديق الثقيلة ونقلها من طنجة إلى فاس[1] .

وتزايد حجم هذه البضائع بكيفية أكثر وضوحًا ، وذلك بُعَيْدَ اندلاع ثوْرَة الجيلالي الزرهوني المدعو بُوحْمَارَة في منطقة تازة والذي كان يطالب بالسلطة، يعضده في ذلك عصيان قبائل غياثة وبني وَرَايْنْ والبْرَانسْ خاصة، أي القبائل المتحكمة في الطريق الرابط بين فاس والأقاليم الشرقية. ذلك أن هذا العصيان وما كان يمثله من تهديدات خطيرة على فاس قد سمح لعدة عناصر محلية وأجنبية بأن تحقق أهدافا ومصالح تجارية على حساب بيت المال المخزني ، وهو ما أدى بالسلطان أيضا إلى الدخول في تلك السياسة الجهنمية المتمثلة في «سياسة القروض» التي أفقرت المخزن ومكنت فرنسا من التحكم في اقتصاده وامتصاص موارده مورداً تلو مورد ، بل أسقطت هذه السياسة المخزن في تبعية لهذه الدولة .

وهذا ما سجله بوركهارت (Burckhardt) حينما نبَّه رؤساءه في باريس إلى أنه "لم تكن عمليات اقتناء الأسلحة تتساوق والأحداث المرتقبة من الحكومة المغربية . [فإذا] [كان] الدفاع عن البلاد هو السبب الظاهر [لجلب الأسلحة] ، فإن الدافع الحقيقي ، حسب مصادر أخرى ، كان غير ذلك ويظل أقل بروزا. إذ لم تكن [عمليات التسليح] تستهدف في العمق سوى السماح

1) A. M. G., c. 3H12, p. 629, rapport de Burckhardt :
يبرز هذا التقرير صعوبة النقل . يقول : "لم يكن من الممكن القيام بهذا النقل بسبب ثقل حمولة الصناديق ، وقد ركزنا على حمل صناديق الخرطوش على ستة وتسعين بَغْلاً ، ثم طلبنا جمالا لحمل الباقي ؛ وكان كل صندوق يستلزم ما بين ثلاثة جمال وأربعة" .

2) **Ibid.**, Fès, 3 octobre 1902, sur la livraison de 10 mitrailleuses Maxims. P. Guillen, **op. cit.**, Tanger, 8 septembre 1902.

لبعض العناصر من أمثال ماكلين وبعض الشخصيات المخزنية البارزة لتحقيق أرباح طائلة ؛ ويبدو أن هذه الشخصيات كانت تربطها علاقات في مجال «الأعمال والمشروعات» ، وُسمت بنوع من الاتفاق والتفاهم .

ونظرا للأوضاع العامة السائدة في البلاد ، والتدخلات التي حققها بعض الخوّاص الأوربيين لدى شخصيات مخزنية بارزة ، والتأثير على السلطان نفسه أحيانا ، فقد فُوت جزء من طلبات الأسلحة داخل دائرة معينة وبواسطة قنوات محددة ، طغى فيها الجشع والكسب والربح السريع على المصلحة العليا للدولة. إن حدود الربح المحفوظة للوسطاء كانت مهمة جدا حتى أن تجارة الأسلحة صارت أكثر المعاملات التجارية تداولا عند رجال الأعمال الأجانب الذين حصلوا على نفوذ واسع في البلاد .

هكذا يذكر الوزير الفرنسي المفوض بطنجة ، سان ريني تّايلانديي (Saint -René Taillandier) "أن بضائع العتاد العسكري من بنادق ومدافع وبارود وخرطوش احتلت مكانة هامة ضمن مشاريع المفاوضين الأوربيين لدى المخزن . ومن ثم تضاعفت مشتريات الحكومة المغربية من هذا العتاد منذ عشر سنوات ... ويظهر أن [المخزن] اعتاد أن يوزع كيفما اتفق طلبات العتاد العسكري دون أسباب مقبولة ودون مخطط وترتيبات مسبقة ومدروسة . إذ كانت هذه الطلبات توزع حسب درجة تأثير المفاوضين وقدرتهم على استمالته"[1] .

وقد استطاع الإنجليزي هاري ماكلين (Harry Maclean) أن يحقق جل طلبات مارتيني - هنري (Martiny Henry) وونشستر (Winchester) في نهاية خريف 1900 ، وذلك بسبب الغموض الذي كان يكتنف وضعيته وبسبب ما كان يتمتع به من نفوذ داخل القصر ، وكذلك نظرا للعلاقات الوطيدة التي كانت تربطه بالمنبهي . واستغل هاري ماكلين (Harry Maclean) هذه الامتيازات في جميع مشاريعه التجارية أو على الأقل في المراحل الأولى من هذا التعامل[2] .

---

1) A. M. G., c. 3H12, s. 95, correspondance adressée à Delcassé, Tanger, 10 novembre 1902.
V. aussi: A.E.P., NS. 273.
2) A. M. G., c. 3H1, Ds. 99, note datée de Tanger, 10 octobre 1900.

وفي هذا الصدد يقول سان روني تّايلانديي (S. R. Taillandier) :

" تشكلت شراكة حقيقية بيْنَ القايد ماكلين (Maclean) ، المدرب الإنجليزي للمشاة ، وروتنبرغ (Rottenburg) الضابط الألماني المكلف ببناء حصن الرباط، باتفاق مع الشركة الألمانية هايسنير (Heassner) بطنجة ، لتوجيه مجموع طلبات المخزن من العتاد العسكري نحو ألمانيا وإنجلترا. وبهذا تسربت إلى المغرب دون مبالاة ... حصة كبرى ... من البنادق والخرطوش ماوزر (Mauser) ومارتيني هنري (Martiny-Henry) وخاصة كل كاربينات ونشستر (Winchester) ومدافع كروپ (Krupp) من نوع ماكسيم (Maxims) وگاردنر (Gardner) " [1].

والحاصل أن متطلبات المخزن في مجال التسليح ، ومحاولات الأوربيين تضخيمها ، ومضارباتهم في هذا النوع من التجارة أدت كلها ، سنة 1900 ، إلى توافد مهم للأسلحة والذخيرة إلى المغرب من دول مختلفة[2]. ويكفي الوقوف عند البضائع التي استُقدمت خلال فترة محدودة، هي فترة يوليوز - دجنبر من هذه السنة لإدراك أهمية هذا التصاعد :

الشهر	البنادق (العدد والنوع)	الخرطوش
2 يوليوز	1 080 مارتيني هنري	
7 يوليوز	1 500 خفيفة	
6 دجنبر	7 500 خفيفة	750 000
8 إلى 15 دجنبر	10 000 مارتيني هنري	10 000 000
المجموع	**20 080**	**10 75 0000**
عتاد ثقيل : 12 - مدفعا من نوع ماكسيم السريع مع ذخيرة . 12 - مدفع من نوع كروپ جبلي من 7.5 م/م مع ذخيرة .		

وقد عمل إنجليزيون آخرون إلى جانب ماكلين (Maclean) ، انطلاقا من جبل طارق الذي يعتبر مركزا هاما لكل أنواع المعاملات مع المغرب والبؤرة

1) A.E.P., N.S., 273, rapport déjà cité,Tanger, 10 novembre 1902.
2) A.M.G., Etat-Major de l'armée, 2ème bureau, Section du Midi, note supplémentaire n° 1 au sujet de l'introduction des armes et munitions au Maroc, février 1901.

الأكثر نشاطا لتهريب الأسلحة الموجهة لهذا البلد . إذ فُوت عن طريق إنجليزيين 400 بندقية بثمن 250 بَسِّيطَة للنوع العادي منها و400 بسيطة للنوع الترددادي ؛ كما أُفرغت كميات هائلة من الخرطوش بالبيضاء يوم 8 سبتمبر 1902[1] .

وتجدر الإشارة إلى أنه قبل ذلك التاريخ بسنة ، ابتيعت بنادق آلبيني (Albini) ووِنشستر (Winchester) نموذج 1892 عيار 44 ، وذلك بواسطة برليني كان يقيم في طنجة ، ويدعى "بُوسْ" (Boos) ـ واشتهر بكونه وكيلا رئيسا لاقتناء الأسلحة من بلجيكا . وقد نقل هذا العتاد على متن الباخرة الألمانية هدْڤيگ ڤورمان (Hedwig Woermann) وتم تفريغه بطنجة[2] .

ولم يبق رجال الأعمال والتجار الفرنسيون على هامش هذه المضاربات، بل استفاد من ذلك جول برونشڤيگ (Jules Braunschvig) بالخصوص . فقد كان يسير مؤسسة تجارية كبرى في طنجة كما كان مستثمرا لضيعات فلاحية هامة كان يملكها في منطقتي الهبط والغرب على وجه الخصوص . وهكذا حقق صفقة تجارية مهمة مع عبد اللطيف التازي ، أحد إخوة العامل السابق لحاضرة المضيق . وتَحتوي هذه الصفقةُ على خمسمئة وسبعة عشر ألف بندقية خفيفة ، كان عليه أن يتوسط لاقتنائها لدى شركة سان شامون (Saint-Chamond) في فرنسا. وقد نقل جزء من هذه البضاعة على متن باخرة "لامارن" (la Marne) وأفرغ في الجديدة يوم 6 دجنبر 1900 . ويتكون هذا العتاد من "خمسة وسبعين وثلاثمئة صندوق جملة ما يَحتويه هوَ خمسمئة وسبعة آلاف بندقية من نوع 1874 مع ركائزها بمبلغ ستين ألف فرنك ، وتسعة وخمسين وأربعمئة وألف صندوق يَحتوي على خمسة وسبعين ومئة ألف خرطوشة" بمبلغ اثنين وسبعين وخمسمئة وسبعة وخمسين ألف فرنك[3] .

---

1) وثائق الخزانة العامة في تطوان ، 3 جمادى 9/1314 نونبر 1896 و 26 صفر الخير 27/1315 يوليوز 1897 ، رسائل السلطان إلى محمد العبادي ، العضو في دار النيابة . وهو يأمره فيها بتنبيه وزارتي إنجلترا وإسبانيا على تهريب الأسلحة المحصل عليها عن طريق جبل طارق والنُّكُورْ. غير أن الوزيرين المفوضين أجابا باختصار بأن هذا من اختصاصات المخزن ، وهو القادر وحده على اتخاذ الإجراءات اللازمة لحفظ سواحل البلاد .

2) A.M.G., c. 3H12, note du 26 janvier 1901.

3) A.M.G., c. 3H11, Ds. 99, rapport du colonel Burckhardt, Marrakech, 6 décembre 1900; v. aussi la correspondance adressée le 10 novembre 1902 par S.R. Taillandier à Delcassé, cité **supra** ...

وأبان فرنسي آخر ، يدعى فليز (Faliez) ، وهو ممثل شركة مؤسسات گوتش (Gautch) وشنيدر (Schneider) عن جهود تماثل جهود مواطنه السابق الذكر ، للحصول على طلبات من المخزن لفائدة مصانع تسليح كروسو (Creusot) ، وذلك بعد إقناع مولاي عبد العزيز في غشت 1902 باشتراء مدافع فرنسية الصنع بعد تجربة رمي المدفع الذي سيسلم له بالرباط وإثبات جودته[1] .

وقد ساندت المفوضية الفرنسية هذه الإجراءات ، فحاولت إقناع وزارة خارجيتها بما أن "فرنسا لم تستطع منع إدخال الأسلحة ، من مدافع وذخيرة ، إلى المغرب ، ... فإنه يبقى من المفيد أن تحتفظ المصانع الحربية الفرنسية بقسم هام من منتوجها للزبون المغربي ، ولا سيما أن وجود بعثتها العسكرية على رأس المدفعية لم يكن يتساوق مع الوضعية الفرنسية المتدنية في هذا الاتجاه"[2] .

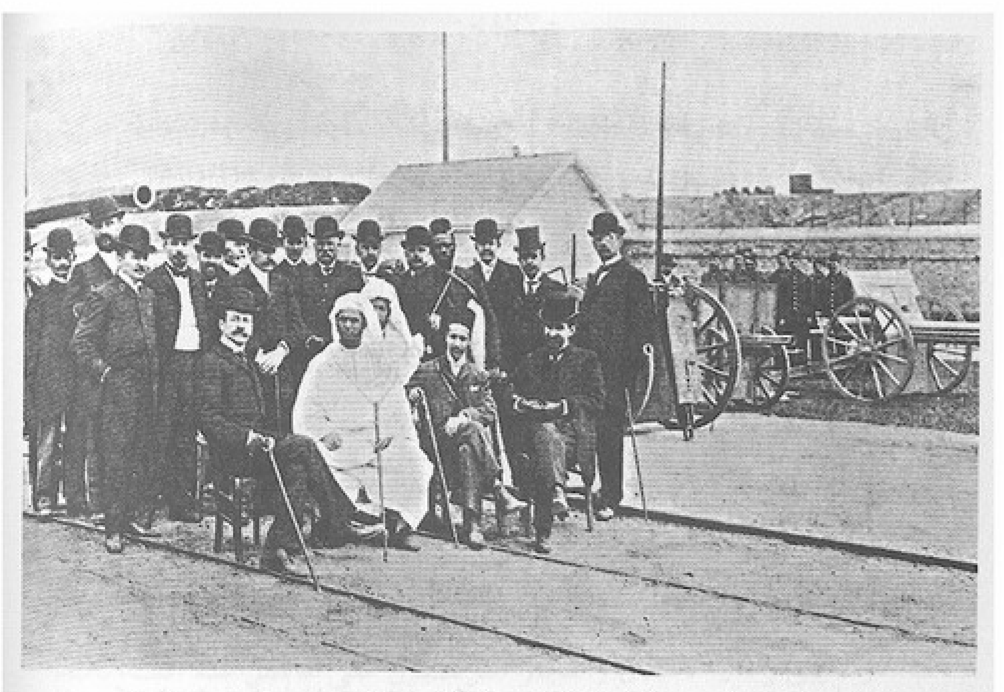
ولم يكن وزير الحربية في باريس يشاطره وجهة النظر هذه ، إذ كان هذا الوزير "يرى [على خلافه] أن تزويد المغاربة بسلاح مماثل للأسلحة الفرنسية يعني [تقوية] فرق عسكرية ستجد فرنسا نفسها يوما مجبرة على مواجهتها ، وسيكون لذلك أثر سيء من الأفضل تفاديه"[3] .

وبناء عليه ، لم يسع الحكومة الفرنسية إلا أن ترخص في تفويت عتاد عسكري أقل كفاءة وفي أغلب الأحيان متجاوز . لكن لاستمالة السلطان ، عُرض عليه إهداء دفعة كاملة من الأسلحة الخفيفة مكونة من بندقية من نوع 1886 وكربينة وسيف للخيَّالة من فصيلة 1892 ورمح من نوع 1890 ودِرْع من عينة 1885[4] .

ولأسباب مماثلة ، استجابت وزارة الخارجية لطلب المبعوث السلطاني الگبَّاص الذي جاء إلى باريس في يوليوز 1903 يطلب من دِلْكَاسِّي (Delcassé)

---

1) S.R. Taillandier, cité supra ...
2) **Ibid.**
3) A. E. P., N. S.le Ministre de la Guerre à son collègue des Affaires Etrangères. Paris, 9 janvier 1903
4) **Ibid.**, Paris, 9 fevrier 1903, le Ministre de la Guerre à son collègue des Affaires Etrangères.



صورة تبين كيفية تجريب الأسلحة يتوسط الجلوس المنبهي وعلى يمينه شنايدر



صورة توضح جنودا مغاربة من ضمن محلة السلطان بوجدة يجربون مدافع من عيار 88 ملم ، وذلك تحت أنظار الملازم الفرنسي موجان .

تزويده بمدفعين من نوع 80 وذخيرة ، وتجنيد عشرة مساعدين من مسلمي الجزائر الذين يستطيعون استخدام هذه القطع[1] . واستغل الوالي العامُّ ذلك لإلحاقهم بمدربَين فرنسيين برتبة "عميد" يتكلمان العربية وذلك وفقا لتعليمات وزير الحربية[2] .

ويظهر أن هذه المناورة كللت بالنجاح ، إذ باعت شركة گوتش (Gautsch) في طنجة عشرة آلاف بندقية فرنسية من نوع 1874 ، لم تكن في حالة جيدة ، بسعر زهيد وأفرغتها في العرائش في الوقت الذي أُفرغت فيه شاحنة لا مورث (La Meurthe) المكونة من صناديق متعددة وذخيرة[3] .

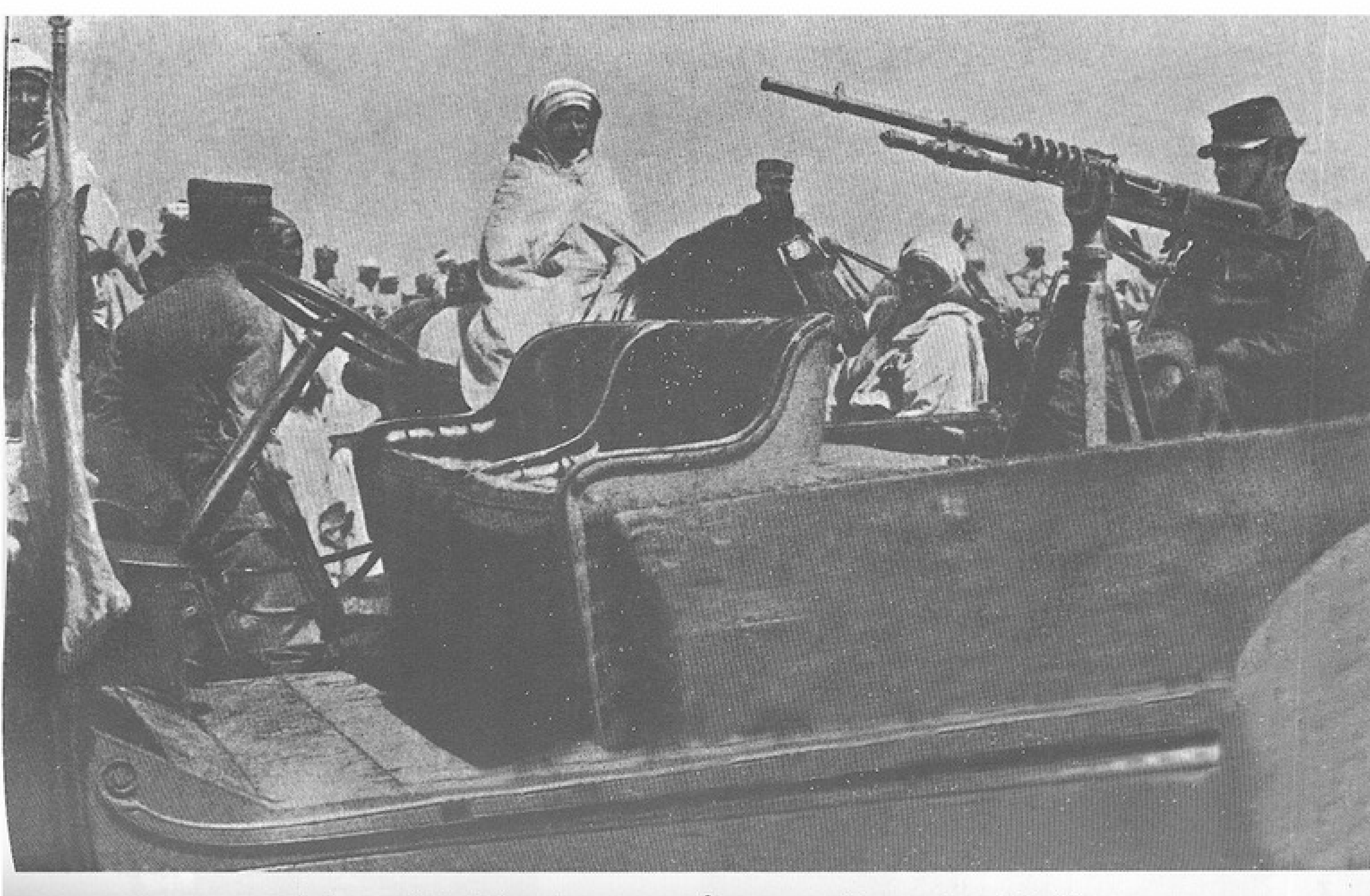
وتلت هذا محاولات مماثلة في أعقاب تلك السنة نفسها ، قام بها الإخوان كْيِيفْ (les frères Kiefe) لتزويد المغرب انطلاقا من مرسيليا أو أنڤيرس بخرطوش وبنادق شاسبُّو (Chassepot)[4] .

وعلى كل حال ، فإن رداءة قدر هام من مبيعات فرنسا صعَّبت مهمة تمريرها دون أن يفطن لها السلطان ، خصوصا وأنه كان في مقدوره مقارنتها بأسلحة جلبت من بلدان أخرى .

ولعل هذا هو ما دفع به إلى تجريب قدرة بعض العينات منها على الرمي ، حيث قام بنفسه باختيار بعض النماذج من مجموعة متشكلة من مئتَيْ بندقية من نوع العيار الصغير گرينير (WW Greener) المصنَّعة في برمينگام (Birmingham) والتي أهدته إياها إنجلترا بتاريخ مارس 1903 مصحوبة بكمية هامة من الخرطوش ذي البارود غير الداخن[5] .

وبما أن السلطان لم يخف اهتمامه بتاتا بهذا النوع من الأسلحة ، فقد طلب تزويده بأربع رشاشات من نوع هوتشكيس (Hotchkiss) ، وهكذا سُلم

1) A. M. G., c. 3H12, le Ministre des Affaires Etrangères à son collègue de la Guerre. 25 juillet 1903.
2) **Ibid.**, c. 3H15. instructions télégraphiées au Gouverneur Général d'Algérie. 27 juillet 1903.
3) **Ibid.**, c.3H12, Ds. 95, article consacré aux ventes d'armes au Maroc. L'Epoca du 7 février 1903.
4) A. E. P., N.S. 273, les Frères Kiefe au préfet de Police de Paris . Tel. 3 avril 1903 .
5) A. M. G., c. 3H 12, Ds. 95, rapport Royer. Fès, 22 mars 1903.



السلطان مولاي عبد العزيز ببرشيد يُخضع مجموعة من البنادق للتجريب(*)

له اثنان منها وُجِّها لتدريب الفرق التي كانت تحت قيادة الماجور الإنجليزي أوجيلْفي (Ogilvy) ، في حين سُلِّمَ الآخران للبعثة الفرنسية التي ألحت على ضرورة احتجاج حكومتها على ذلك[1] . واستجابة لرغبة هذه البعثة ، قررت وزارة الحربية تكليف الملازم الأول ده سان جوليان(de Saint Julien) بإهداء السلطان مجموعة أسلحة خفيفة معَ ستين وثلاثمئة خرطوشة من نوع 1886 بمُشْطٍ (chargeur) ، وذلك قصد "تمكين جلالته من أن يدرك بأن السلاح الفرنسي لا يضاهيه أي سلاح قوي آخر"[2] .

لم يتردد المخزن في التزود بالسلاح من الدول التي أعجب بسلاحها ، وهكذا طلب من شركة موريتز مَاگْنُوسْ (Moritz Magnus) في هامبورگ في أبريل 1903 عشرين ألف بندقية وثلاثة ملايين خرطوشة حصل عليها بطنجة، وذلك تسهيلا لتفريغها بواسطة الباخرة المغربية "التركِي" وتوجيهها للفيالق المرابطة في المناطق المجاورة لصد عدوان المتمردين من قبائل جبالة الذين حاصروا تطوان ونهبوها هي ونواحيها وخرّبوهَا[3] . وبعد بضعة أسابيع من وصول هذا العتاد على متن السفينة البخارية الألمانية روتيرساند(Rothersand) إلى المغرب في أبريل 1903 ، أرست باخرة حربية أخرى تدعى ماجي لاجيس (Magy Lajus) وتحمل العلم الهنغاري في طنجة وعلى متنها 400 صندوق من الذخيرة، شُحنت من ألمانيا لفائدة المغرب[4] .

وبعد بضعة أشهر خوّل المنبهي للتاجر المفاوض هيسنير(Haessner) مهمةَ شراء اثنيْ عشرَ مدفعا من عينة كروپ (Krupp) الصالحة لتحصين القلاع من شركة إيسّن (Essen) وذلك لتحصين بعض المواقع في تطوان وطنجة ووجدة ملمحا إلى عزم المخزن على تحصين مواقع أخرى على الساحل الأطلسي بالمعدات نفسها[5] .

وغدت طلبات الأسلحة الموجهة لألمانيا في بداية 1904 أكثر أهمية. فقد كلف وزير المالية ، محمد التازي ، التاجر رشتر(Richter) - وهو رئيس

1) **Ibid.**
2) A. E. P., N. S., 273, le Ministre de la Guerre à son collègue des Affaires Etrangères. Paris, 10 juin 1903.
3) P. Guillen, **op. cit.**, p. 629.
4) A. E. P., N. S. , 273, le vice-consul de France à son Ministre des Affaires Etrangères. Fiume, 30 mai 1903.
5) P. Guillen, **op.cit.**, p. 629.

لمؤسسة تجارية هامّة كانتْ أنشطُ فروعها بفاس ـ باقتناءِ مئة ألف بندقية وثلاثين مليون خرطوشة من شركة إيسِّن[1] .

لقد ارتبط تزايد هذه الطلبات بالحاجة الناجمة عن تطور الثورات في منطقة الشاوية والبوادي، وصد بوحمارة الذي ألحق بالمخزن خسائر جسيمة، فقد على أثرها سيطرته على مدينة تازة[2] . كما يمكن تفسير ذلك أيضا بالمعطى الجديد الناتج عن التقارب الحاصل بين ديلكاسي (Delcassé) وبريطانيا العظمى ، وذلك بتوقيع الاتفاق الودي المتعلق بالمغرب ومصر في 8 أبريل 1904.

وعلى الرغم من أن المنبهي قد أبعدته عن الحكم بعض العناصر المحافظة من أمثال الوزير ابن سليمان ، فإنه لم يتوان ، عند ذهابه إلى الحج مرورا بالقاهرة في أن يستفسر القنصل الألماني بهذه المدينة عن إمكان "الرد على الاتفاق الإنجليزي ـ الفرنسي بتوقيع اتفاق مماثل بين المغرب وألمانيا ، وعن مدى استعداد ألمانيا لمد المغرب بالعتاد اللازم"[3] .

وإذا كانت وزارة الخارجية الفرنسية ترى أن الاتفاق الودي لسنة 1904 يندرجُ ضمنَ ستراتيجية تستهدفُ عزلَ ألمانيا ، فإن إطلاقَ يَدها في المغرب يعد من الأهداف المباشرة والملموسة[4] . وقد أولت فرنسا هذه القضية أهمية قصوى لكونها تتساوق مع السياسة التي شرعت في ممارستها على المغرب منذ 1902 حين أثقلت كاهل المخزن بالديون[5] التي زادت من تعقيد وضعيته الاقتصادية وشلّتْ بذلك مواردَ السلطان وجعلتْه غيرَ قادر على تمويل عمليات التسليح التي كان في حاجة ماسة إليها . وبذلك استطاعت فرنسا أن تقصي بكيفية غير مباشرة الدول الأوربية المنافسة حول تزويد المغرب بالأسلحة وتحل الإشكالية التي ظلت تعاني منها الكثير .

---

1) **Ibid.**

2) ابن زيدان ، إتحاف ، ج 1 ، ص. 397-410 .

3) P. Guillen . op.cit.. p. 769 ، حيث يحيل المؤلف على تقرير بعث به القنصل الألماني بالقاهرة إلى ڤيلمشتغاسه (Wilhemstrasse) بتاريخ 25 ماي 1904 .

4) F.V. Parsons, **op. cit.**, pp. 513-515.

5) P. Guillen, **Les emprunts marocains**, 1902-1904, Paris , 1972.

وتطورت الأحداث التي عرفها المغرب وزادت تأججا بغدو المغرب أكثر عرضة للتهديد بأزمة عالمية خطيرة نتيجة زيارة گيوم الثاني (Guillaume II) لطنجة والمخططات التي كانت تستهدف "سيادة السلطان" و"استقلال المغرب" . ذلك بأن هذه الزيارة التي جازفت بإذكاء الصراع الفرنسي الألماني لم تزد الأمر إلا تعقيدا بحكم أن المؤتمر الدولي الذي تلاها مباشرة قد اعترف "بحقوق خاصة" لفرنسا وإسبانيا في المغرب .

لقد كان الهدف الأساسي من اجتماع ممثلي القوى في الجزيرة الخضراء في يناير 1906 هو تهدئة الأزمة التي كادت أن تثير مواجهة عامة . فبعد المساومات التي شدد عليها المؤتمر وبعد دور المدبر والمعدل الذي حاولت الولايات المتحدة تبنّيه من خلال مبادرات الرئيس تيودور روزڤلت (Théodore Roosevelt) ، لإظهار قوته على الساحة الدولية ، ناورت فرنسا وإسبانيا حول وضع تصور لمستقبل المغرب ومصالحهما بهذا البلد . فبعد أن أغرقت فرنسا المخزن في سياسة الديون وأحكمت مجهوداته في دوامة ، ركزت اهتمامها على كيفيات الحد من تسليحه .

وقد ركز النائب السيد الحاج محمد المقري في تصريحه أمام الوزراء المفوضين المؤتمرين بالجزيرة الخضراء ، على رغبة السلطان في دراسة الوسائل الضرورية للدفع بالمغرب نحو التقدم معتمدا على حقوق سيادته ومتمتعا بكامل حريته واستقلاليته . وشدد على أن على المفوضين في هذا المؤتمر أن يحترموا في مقترحاتهم الشرائع الدينية والتقاليد المكتسبة .

غير أن المقري ركز في تصريحه أيضا على ظهور المتمرد بوحمارة وأنصاره الذين تسببوا في إثارة القلاقل والاضطرابات في مجموعة من القبائل ، مما فرض على المخزن استعمال كل قواته العسكرية وتوظيف جزء كبير من ذخيرته وإنفاق الكثير مما يصعب عدُّه ، فسهل بذلك مهمة فرنسا ، دون وعي منه . خصوصا بعد أن ألح على وجوب القضاء على ظاهرة تهريب



الحاج محمد المقري[1] يتعلم اللغة الفرنسية قبل إرساله على رأس بعثة فرنسية إلى باريس

(1) L'Illustration n° 3506, 7 Mai 1910, p. 427.

الأسلحة والحد من استقدام بعض معدات الحرب والصيد دون أمر من السلطان .

ومن هذا المنطلق ، خصص الفصل الثاني من عقد الجزيرة (7 أبريل 1906) برمته والمتكون من تسعة عشر بنداً "للقانون المنظم لمراقبة وقمع تهريب الأسلحة" في المغرب . وعلى الرغم مما كانت هذه النصوص تبديه من رغبة في الحد من انتشار الأسلحة المهربة التي تمكن المتمردين من استعمالها ، مما كان يكرس ظاهرة "العصيان" ويساهم في انتشار "الفوضى" ، فإن مضمونها كان يرمي في صميمه بالدرجة الأولى إلى تشديد مراقبة فرنسا للمخزن نفسه في مجال التسليح .

وبناء عليه ، ينص البَنْدُ رقم 15 على أن الأسلحة والذخائر الموجهة للفيالق المغربية لن يُسمح باستعمالها إلا بعد اتخاذ الإجراءات التالية :

ـ تصريح موقع من وزير الحربية المغربي يحدد فيه عدد الآليات الحربية المطلوبة من المصانع الخارجية ونوعها ، ويعرض الطلب على مفوضية البلد الأصلي الذي سيؤشرها .

ـ تُستخلص الصناديق والطرود المحتوية على أسلحة وذخائر من الجمارك تنفيذا لطلب صريح من الحكومة المغربية مع تقديم وثيقة بالبضائع المشحونة التي تبين عدد الطرود ووزنها وما تحتويه من أسلحة وذخيرة . كما يجب أن توقع هذه الوثيقة مفوضية البلد الأصل بعد أن تسجل خلفها قوائم البضائع التي تمت جمركتها. وتنتهي التأشيرة بتفريغ جميع العدة وتخليصها من الجمارك .

وبعد أن تمكنت فرنسا من امتصاص 60 % من مداخيل المخزن الجمركية ضمانا لتسديد ديونه ، فإنها وجدت في فصول هذا العقد نصوصا شرعية لمنعه من التزود بالأسلحة .

ولذلك ، رفضت فرنسا في منتصف شهر أكتوبر 1907 تزويد المخزن بمدافع جبلية ، على الرغم من كون العتاد المطلوب فرنسيا. ذلك بأن أوساط الصناعة الحربية أصبحت تشاطر وزارة الحربية تخوفاتها من الكيفية التي سيستعمل بها المخزن عتادهم . ولهذا عبر مسؤولو شنايدر عن تخوفهم هذا بكل وضوح : "إن الوضع المتأزم للمغرب ... والذي دفعهم إلى التخوف من أن توظف المدافع التي طلبها السلطان ضد الفيالق الفرنسية نفسها في يوم من الأيام"[1] .

ولم تكن المفوضية ترى هذا الرأي ، إذ حاول رئيسها فرنسوا رينو (François Régnault) أن يوضح أن "التخوفات التي تم إبداؤها من البطاريات والمدافع الجبلية في حال مواجهة ضد فرنسا لا أساس لها" . كما بين أن "هذه المدافع لن تشكل خطرا يمكن التخوف منه ، وذلك لأن المغاربة يسيئون استعمالها"[2] .

ومن ثم يغدو ضعف التكوين العسكري الملقن للجند المغاربة بخصوص استعمال هذا النوع من المدافع ووجود الضباط وضباط الصف الفرنسيين ، كل ذلك يغدو الضمان الكافي للاستعمال الذي ستعرفه هذه الأسلحة[3] .

4 ـ المرحلة الفاصلة بين قنبلة الدار البيضاء و"أحداث فاس" (1907-1912):

تميزت هذه المرحلة بمجموعة من الخصائص ساعدت كلها فرنسا على التحكم في مصير التسليح المغربي . فعدم موافقة الأمة المغربية على شروط مؤتمر الجزيرة الخضراء ، ومعارضتها لها بكل قوة حيث اعتبرتها شروطا مفروضةً تضر بمصالحها ، وتصاعد سخط الرعية ومعارضتها لمولاي عبد

1) A. E. P., N. S., 273, Paris, 15 novembre 1907, Le groupe Schneider au Ministre des Affaires Etrangères.
2) **Ibid.**, Rabat, 24 novembre 1907
3) **Ibid.**



السلطان مولاي عبد الحفيظ (1908-1912)

العزيز بعد مصادقته على هذا العقد ، والكشف عن تدابير فرنسا بعد احتلال فيالقها لوجدة ، وقصف الدار البيضاء وإنزالها العسكري بالشاوية ، ومبايعة مولاي عبد الحفيظ سلطان الجهاد بمراكش ، كلها عوامل ساعدت الفرنسيين على تثبيت مواقعهم فيما يهم سياسة التسليح التي تبناها المخزن .

بعد فترة قصيرة من التريث ظل خلالها الفرنسيون يراقبون صراع الأخوين ، وما ترتب عليه من بروز تيارين ، هما تيار العزيزيين وتيار الحفيظيين ، ويحاولون رصد النوايا الحقيقية لخلفية مراكش السابق ، واستشفاف ما وراء المظاهر وما قد يثيره حضور اليهودي الألماني يوذَا هُلْتِسْمَانْ (Judah Holzmann) في أوساطها ، وهو الذي يعتبر "وكيلا خاضعا للألمان" ، سعوا في إضعاف السلطان الجديد قبل فرْض سلطته على البلاد.

ولذلك ، عمدت فرنسا إلى ربط حكم السلطان مولاي عبد الحفيظ بالتزامه الرسمي بضمان تكريس شروط الجزيرة الخضراء وتزكية أعمال سلفه. وهكذا ، أجبرته على إعادة النظر في الشروط المفروضة في المؤتمر وكانت رغبتها في ذلك هي إيقاعه في التناقضات نفسها التي أوقعت مولاي عبد العزيز في مأزق وفرضت سخط الرعية عليه كما أدت إلى خلعه.

وعلى الرغم من أن "كبار القواد" والأعيان وكافة الوجهاء الذين كانوا يخشون فقدان مصالحهم كانوا يساندون مولاي عبد الحفيظ ، كما كانوا يسعون إلى حفظ مواقعهم من الشطط في استعمال السلطة (ونذكر منْ بَينهم على وجْه الخصوص : المدني والتهامي الكلاوي) ، وعلى الرغم من استغلال هذا السلطان للغضب الشعبي السائد ، واستفادته من حماسة الرعايا بالحواضر وفئات الفلاحين من سكان الأرياف ، فإنه لم يكن في الواقع قادرا على إنهاء ابتزاز القوى الأوربية وتحمل تعسفها[1] .

---

1) E. Burke, op. cit., pp .152-154.

فلما أدرك السلطان مولاي عبد الحفيظ عدم تكافؤ قواته مع قوات فرنسا ، تجنب منطقة الشاوية ليتجه إلى فاس فضيع بذلك الفرصة التي كانت مواتية لإثارة حماس الرعية في هذه المنطقة ضد فرنسا واستغلال ذلك لدعم بيعته . فهذا السلطان الذي كانت بيعته مشروطة بطرد الفرنسيين من وجدة والشاوية ، قد اهتم خاصة بإخْمَادِ ثورة بُوحْمَارَة الذي أنْهكَ بحرب الثماني سنوات ، كما نسفت قواه بانسحاب الفرنسيين من الجزائر والمجموعات المنجمية الباحثة عن امتيازات في الريف الشرقي .

وبما أن الفرنسيين أرغموه على الاعتراف بشروط الجزيرة الخضراء والالتزام بتعهدات أخيه مولاي عبد العزيز ، وبالتالي طعنوا في مشروعيته فإنهم لم يخفوا اغتباطهم لرؤية السلطان الجديد يفقد كل شعبيته منذ سنة 1908، إذ توجه لفرنسا في فبراير 1909 للحصول من مصانع كروسو (Creuset) ، بوساطة الشركة المغربية ، على أربع بطاريات من مؤسسة شْنَيْدَر (Schneider) واثنين وخمسين صندوقاً منْ ذخيرة المدفعية ، وأربعمئة قاذفة ذات رشاش 80 وأربعمئة عُلبة عينة 80 مليئة ببارود (B.C.N.L) وستمئة مُتفجر[1]. ووافقت الحكومةُ الفرنسيةُ على تَلبية هذا الطلب لإدراكِها أن السلطانَ كانَ يَرمي منْ وراء اقتنائه لهذا العَتاد إلى ضمان استمرار سيادته وسلطته وصد الهجومات التي كان يقوم بها بُوحْمَارَة من حين لآخر . كما رأت الحكومة الفرنسية ، أن استجابتها للطلب المخزني ستكون دليلا على أن لها مواقف إيجابية من السلطة الجديدة ، ويجعلها تعتقدُ أن فرنسا تُساهمُ في استتْباب الأمور المخزنية ويَدفعُها إلى أن تنحوَ نحوها سياسة خاصة[2] .

---

1) Note du Ministre de la Guerre pour l' Etat-Major de l'Armée (Section Afrique) 3ème direction d'artillerie .
2) A. E. P., N.S., 273, télégramme de Régnault au Quai d'Orsay.

وشكلت هذه المواقف أحد مكونات "فلسفة" الحماية المزمع تطبيقها. فتشجع المخزن وقدم طلبا جديدا في ماي 1909 يهم خمسة آلاف بندقية وخمسمئة آلف خرطوشة يُؤدَّى نصفُ ثمنها عندَ توقيع العَقد ، ويدفعُ النصف الثاني عند التسليم[1] . وأبدى الوسيط برونشفگ (Braunschvig) - حفاظا على مصلحته - ملاحظة مُفَادها أن أي رفض في هذه الظروف "ستكون نتيجته تفويت الطلب لصالح ألمانيا والتي سترحب به حتما"[2] ؛ وشاطره وزير الشؤون الخارجية ستيفان پيشون (Stephen Pichon) هذا الرأي، مذكرا "بالتسهيلات التي منحتها ألمانيا لتزويد المغرب بأسلحة ، هذه الفرصة التي ترفض فرنسا حاليا اغتنامها"[3] .

وقد أعلن نائب كاتب الدولة عن كونه "يعترض دائما على بيع أسلحة لدولة تعد من أعداء فرنسا وعلى تزويدها بوسائل حربية" قد يستعملها المغرب ضدها ؛ ولهذا أكد هذا النائب على ضرورة عرض هذه الحالة على المجلس الاستشاري وعلى وزير الحرب حتى تتخذ الحكومة القرار المناسب طبقا للعوامل المطروحة . وقد اقترح في هذا الصدد ، في حال الجواب بالإثبات، أن يكون تفويت الأسلحة للمخزن مباشرة وبلا وسطاء ، لأن هؤلاء الوسطاء لا يمكنهم أن يتبينوا [في هذا النوع من المعاملة] سوى وسيلة لتحقيق عملية تجارية[4] .

وأعطت المجهودات الفرنسية لإقصاء ألمانيا عن ساحة الأحداث نتائجها، بعد قبول المقترح القاضي بالبيع المباشر للأسلحة ، وأمر القسم الثالث لوزارة الحربية بإرسال مجموع السلاح والمعدات إلى المغرب وفقا للشروط والأثمنة التالية :

- بندقية من نوع M9 1886 بسيوف حرابية ، بثمن 82 فرنكاً .
- بندقية من العينة نفسها ودون سيوف حرابية بثمن 68 فرنكاً .

---

1) A. M. G., c. 3H16. le Ministre des Affaires Etrangères à son collègue de la Guerre, 6 mai 1909
2) A. M. G.,transmis au Ministre de la Guerre avec l'avis du sous-secrétaire d'Etat. affaire n° 3526-9, Paris, 16 mai 1909.
3) A. M. G.,c. 3H16, note du Quai d'Orsay à l'Etat-Major de l'armé. 30 Avril - 5 Mai 1909
4) **Ibid.**,16 mai juin 1909

ـ كرابينة خاصة بالخيالة من نوع 1890 ، بمبلغ 64,50 فرنكاً .
ـ خرطوشات من نوع M 1886 محكمة في علب ، وثمنها 115 فرنكاً .
ـ خرطوش من العينة نفسها وفي شحانات ، بثمن 147 فرنكاً .
ـ بنادق نموذج 1874 بسيوف حرابية ، بثمن 25 فرنكاً .
ـ بنادق من النموذج نفسه دون سيوف حرابية ، بثمن 14 فرنكاً .
ـ كرابينات من نوع 1874 بسيوف حرابية بثمن 25 فرنكاً .
ـ كرابينات من النوع نفسه ودون سيوف حرابية ، بثمن 20 فرنكاً .
ـ خرطوشات من نوع 1874 محكمة في علب ، بثمن 80 فرنكاً[1] .

وفي الشهر نفسه ، تقرر وفقا لطلب وزارة الخارجية الفرنسية ، أن تفوت بطارية جبلية من نوع 80 و400 متفجرة شحنت على متن بارجة كانت تربط بين وهران وطنجة[2] .

وقبل تفريغ هذا العتاد ، طلب المخزن في 17 ماي 1909 أربعة مدافع جبلية أخرى من صنع شنايدر . وما إن مضى شهر على ذلك حتى أعرب للبعثة العسكرية الفرنسية وذلك بوساطة رئيسها "مانجان" (Mangin) ، عن رغبته في اشتراء العتاد التالي :

1 ـ ففي مدة قصيرة جدا بيعت :
ـ 10.000 بندقية خفيفة بحراب ومليوني خرطوشة .
ـ 2.000 كرابينة للخيالة من نوع 1892 و400.000 خرطوشة مشحونة.

2 ـ كما رغب في مده في مرحلة لاحقة بـ :
ـ 1.500 بندقية خفيفة بحراب .
ـ 1.500 بندقية من نوع 1886 بحراب .
ـ مليوني خرطوشة خاصة بهذا النوع الأخير من البنادق[3].

لقد رأى بيشون (Pichon) في هذا كله ، تطورا في موقع فرنسا وتصاعدا لتأثيرها على المخزن في هذا المجال ؛ واعتبر هذا النجاح من

1) **Ibid.**, note à l'Etat -Magor. 28 mai et 9 juin 1909.
2) A.M.G.,c.3H16, Etat-Major de l'armée.Direction de l'artillerie. 19 mai 1909.
3) **Ibid.**, note de l'Etat-Major au Ministre de la Guerre. 22 juillet 1909.

نتائج المجهودات الجبارة التي بذلتها عناصر البعثة العسكرية في المغرب وفي الأوساط المخزنية على وجه الخصوص . وعند بيشون (Pichon) أن آراء الضباط الفرنسيين الملحقين بـ"المحلة" كانت مسموعة وأن نصائحهم تحاط بكل عناية وتقدير ، كما أن أوامر المدفعية كانت تُتَّبع في ظروف ملائمة . فالحكومة الفرنسية ، في منظوره ، يمكنها أن تقتنع مرحليا بهذه الامتيازات وتتخذ جميع الإجراءات اللازمة لتحقيق متطلبات المخزن الخاصة باقتناء معدات الحرب وجعل الصناعة الحربية الفرنسية تستفيد من ذلك[1] .

أما وزير الحرب ، فقد أبدى نوعا من التحفظ معتبرا حجم الأسلحة المطلوبة من قبل الحكومة الشريفة وجودتها حجما وجودة لا يستجيبان لمتطلبات الجيش المغربي ولا لأوضاع المغرب المالية[2] .

ومع ذلك ، فقد رغب السلطان مولاي عبد الحفيظ في الحصول على عتاد فرنسي أكثر جودة ، فوجه لفرنسا الحاج محمد المقري مبعوثا خاصا . ويحمل هذا التوجه نحو فرنسا على الظن بأن مولاي عبد الحفيظ ربما كان يسعى في الحد من التأجحات الفرنسية حياله ، لإدراكه أن الفرنسيين يرغبون في إقصاء منافسيهم . ولهذا تظاهرت فرنسا بإرضائه وقبلت مده بعتاد من نوع 1874 . فعوض أن تمده بعتاد صالح للاستعمال من عينة 1886 أو 1892 ، مدته بذلك العتاد المتجاوز ، هذا في حين كانت ألمانيا ترغب في مد المخزن المغربي بعتاد من نوع موزير لسنة 1898 أو من عينة 1906 مع ذخيرة متشكلة من رصاص مُسْتَدَقّ الرَّأس[3] .

ومع ذلك ، فحين سُلمت أسلحة فرنسية من العينة نفسها وجهت بعد ذلك إلى شرطة المراسي ، اكتُشف أنها "كانت في حالة رديئة ، لم تكن تسمح باستعمالها عسكريا ". وهكذا أكد رينو (Régnault) ، "أنه سيجرى على الأسلحة التي اقتناها المخزن ، فحص دقيق بطنجة وفاس لاختبار مدى

1) **Ibid.**, Pichon à son collègue de la Guerre,18 mai 1909.
2) **Ibid.**, correspondance adressée à Pichon, 4 août 1909.
3) **Ibid.**, l'Etat-Major au Ministre de la Guerre, 22 juillet 1909.

فاعليتها ؛ وسبب ذلك في زيادة رغبة المنافسين الأوربيين في الحصول على صفقات التزويد المستقبلية ، وارتفاع أثمنة العتاد من مبلغ يتراوح بين 5 و 7,50 فرنكات ، وهو الثمن السائد ، إلى ثمن أعلى ، يتراوح بين 14 و20 فرنكاً .كما ألح الوزير على "ألاّ ترسل إلى المغرب أسلحة ، من بنادق وكرابينات ، إلا بعد فحصها والتأكد من صلاحيتها وسلامة استخدامها لمدة طويلة"[1] .

فالسلطان الذي تسلم بطارية ثانية جبلية صُنعت في شركة تول (Tulle) وذخائر بمبلغ إجمالي يقدر بخمسة وثلاثين ألف فرنك ، لم يتردد في تقديم طلب آخر في نهاية يوليوز 1909 يهم هذه المرة بطارية من أربع قطع من صنع شركة كروزو (Creusot) فوتت له بواسطة الشركة المغربية[2] .

ثم إنه في ظل الأوضاع الداخلية واستمرار تدهورها التدريجي ، وفي غياب إمكان السلطان إرضاء طلبات المفوضية الفرنسية والمتعلقة برَعَايَاها ومَحْميِّيهَا ، قامت وزارة الخارجية الفرنسية (Quai d'Orsay) بمبادرة تجبر السلطان على تنفيذ رغبة حكومته بافتعال توقف عمليات تفويت عتاد المدفعية في سبتمبر 1909 ، هذا العتاد الذي طلبه المخزن مؤخرا[3] .

ورد السلطان مولاي عبد الحفيظ على هذه الواقعة بكل انفعال ، معلنا رفضه التام لإجراء من هذا القبيل حُيَالَ طلبات عادية لم تكن بالأهمية التي تستحق هذا الموقف الفرنسي . وأكد عدم اهتمامه البَتَّة "بشؤون المحميين والجزائريين ، كما صرح لمانجان (Mangin) بكل وضوح أنه سيتوجه، بسبب رفض الحكومة الفرنسية لهذا التفويت ، نحو بلدان أجنبية غير فرنسا لاقتناء العتاد العسكري الذي يحتاجه"[4] ؛ وبيَّن أنه خصص لذلك مبلغا مالياً يقدرُ بمليون فرنك جُبِي من القبائل وسُلِّمَ للمَقّرِي لاقتناء أسْلحةٍ وذخائرَ من ألمانيا وإيطاليا .

1) **Ibid.**, note du Ministre des Affaires Etrangères à celui de la Guerre, 10 août 1909, transmission d'un rapport de Régnault .
2) **Ibid.**, rapport mensuel de Mangin, août 1909 .
3) **Ibid.**, le Ministre des Affaires Etrangères à celui de la Guerre, 2 septembre 1909.
4) A. E. P., N. S., 276, vol.VI, Tél. chiffré de Régnault, 10 septembre 1909 .

غير أن آفاق توجهات السلطان ظلت محدودة نتيجة استغلال فرنسا فرصة انشغال گيومّ الثاني (Guillaume II) بقضية البلقان (حيث انتزعت النمسا من الدولة العثمانية البوسنة والهرسك) واهتمامه بـ"إنهاء الخلافات" في المغرب وتوقيع اتفاق سياسي - اقتصادي بين ألمانيا وفرنسا يوم 6 يناير 1909 ، التزمت الحكومة الألمانية بموجبه بألاَّ تتابع في المغرب سوى المصالح الاقتصادية ، واعترفت بأن المصالح السياسية الفرنسية في هذا البلد ترتبط ارتباطا قويا بدعم الأمن الداخلي واستتبابه" . "كما التزمت ألمانيا أيضا بألا تعرقل سير المصالح الفرنسية في المغرب"[1] .

إذاك قامت فرنسا بإعاقة أي توجه محتمل لممونين آخرين وانصب التفكير على إيطاليا خصوصا . ولعل هذا هو ما يفسر الإجراء الذي قام به بارير (Barrère) سفيرها في روما لمَّا سعى لدى الحكومة الإيطالية محاولا إقناعها بالتخلي عن مشاريع التسليح التي كان كمپيني (Campini) يتكفل بها ، وذلك بطلب من المقري الذي التقى به في ڤيشي (Vichy)[2] ، ونتيجة طلبات الأسلحة التي قدمها المقري نفسه بعد وصوله إلى ميلانو (مرورا بمرسيليا) حيث التقى هناك بمبعوث مخزني هو محمد بن غبريط[3].

ولذلك ، استندت وزارة الخارجية الفرنسية على قرارات الاتفاق الفرنسي - الإيطالي لسنة 1902 الخاص بالمغرب وليبيا ، لتبرز ما تم الاتفاق عليه في هذا الصدد . وكان كمپيني (Campini) قد التزم فيه بأن يحافظ الإيطاليون بمصنع السلاح بفاس على «علاقة وطيدة مع المعتمدين الفرنسيين ، وخاصة منهم رئيس البعثة العسكرية الفرنسية» ، معربا عن أسفه على تشجيع أحد الموظفين التقنيين بمصنع فاس للاشتغال في مجالات أخرى لا علاقة لها بوظيفته"[4] ، وكان يقصد بذلك المقري .

1) J. C. Allain, **Agadir 1911, une crise impérialiste en Europe pour la conquête du Maroc**. Paris, publication de la Sorbonne, 1976, pp. 233- 246.

2) A.E.P., N.S., 276, vol . V. Barrère à S. Pichon . Rome, 19 septembre 1909.

3) **Ibid.**, Rome . 5 et 10 octobre 1909.

4) **Ibid.**, aide-mémoire remis par Laroche à Ballati, conf.15 septembre 1909.

ومن الحجج الأخرى التي وظفت في هذا السياق ، التركيز على تفوق رئيس البعثة العسكرية الفرنسية ، وكذلك السلطة التي يعترف له بها السلطان على المدربين ذوي الجنسيات الأخرى . فمن منظور وزارة الخارجية الفرنسية أنه من الطبيعي أن يحصل الجيش المغربي على عتاد عسكري متجانس وذي نمط فرنسي واحد ، مضيفا أن اضطرابات الأوضاع الراهنة وضعف مداخيل بيت المال الشريف كانت لوحدها كافية لجعل الممونين الإيطاليين يصدون كل طلب سلاح صادر عن مولاي عبد الحفيظ[1].

وفي السياق نفسه ، حاول بارير - أمام محاوره في وزارة الشؤون الخارجية بروما - أن يدعم آراءه استنادا إلى كون فرنسا ، "التي هي أهم دولة مقيضة في سياسة القروض المغربية" ، تملك كامل الصلاحية لإعاقة أي طلب مغربي للسلاح يعتمد في تسديده "القروض"[2] .

وبعبارة أوضح ، أبرزَ السفيرُ أبعادَ الستراتيجية التي تبنّاها السلطانُ مولاي عبد الحفيظ والتي اعتمد فيها المحافظة على توازن القوى ... لانخراط مملكته في صيرورة التقدم والتمدن[3] .

وانتهت الحكومة الإيطالية ، في مرحلة لاحقة إلى الامتثال لمطالب فرنسا ، وذلك بإصدار تعليماتها إلى كَمْبِّيني (Campini) القاضية بالاكتفاء بتقديم نصائح تقنية تهم اقتناء آليات خاصة بصنع السلاح - وهو ما يتساوق مع المهام الموكولة له بفاس - والامتناع عن أي تدخل في قضايا اقتناء الأسلحة[4] .

ورغبة من الفرنسيين في إخضاع المغرب لحصار تام ، نهجوا إجراءات مماثلة تجاه الإنجليز ، مستندين في ذلك إلى شروط الاتفاق الودي التي كانوا قد أبرموها معهم في أبريل 1904 . وهكذا كلفوا پول

---

1) **Ibid.**, 19 septembre 1909,

«كان ردي على تيتوني أن رغبتي الأولى هي عدم تمرير طلبات السلاح عن طريق موظفين إيطاليين بمصنع فاس . وحتى وإن ارتأى صناع إيطاليون أن يقوموا من تلقاء أنفسهم بطلبات مماثلة . فعلى الحكومة الملكية الإيطالية أن لا تشجعهم ؛ وأن لا تخلق لديهم تصورا بأنها ستزكي مراميهم لدى الحكومة الشريفة . وقد منحني السيد تيتوني جميع الضمانات على متطلباتي» .

2) **Ibid.**

3) **Ibid.**

4) **Ibid.**,l'ambassadeur de France à son Ministre ,Rome, 8 mars 1910.

كمبون (Paul Cambon) ، سفيرهم في لندن ، بعد أن علموا بتموين المخزن بعتاد عسكري بريطاني الصنع ، في فبراير 1910 ، بأن يلفت انتباه وزارة الخارجية البريطانية (Foreign Office) إلى أبعاد هذه القضية .

ولذلك عالج كمبون بالتصريح أو بالتلميح" البراهين التي تؤكد عدم تناسب مقتنيات المخزن مع متطلباته ، وعقد مقارنة بين ما تقوم به فرنسا في هذا المجال و"ما قدمته في مصر من تضحيات في الإطار نفسه" وأبرز إمكان أن تقلب فرنسا الرهان بتشجيع المتاجرة في الأسلحة في الخليج الفارسي ، وذلك بتسهيل عبورها على متن البواخر الفرنسية[1] . كما أوضح بأن بريطانيا لها كامل الصلاحيات في إعاقة استيراد الأسلحة من الدول الخاضعة للحماية البريطانية : "وبما أن بريطانيا العظمى التزمت بمقتضى اتفاقية 10 مارس 1862 باحترام استقلال سلطنة مسقط ، مع أن المعاهدة الفرنسية المسقطية لسنة 1884 تضمن حرية الملاحة الفرنسية في المياه المسقطية وحرية التجارة الفرنسية ، بما في ذلك السلاح ، فإن فرنسا لن تتراجع عن حصانة رايتها في البحر[2] ؛ وليس لأي باخرة حربية أجنبية في المنطقة الحق في إعاقة باخرة فرنسية حاملة للأسلحة"أينما كانت وجهتها"[3].

وإضافة إلى ذلك ، تذرع كامبون (Cambon) أيضا بحجة كان أكثر دهاءا في اختيارها ، وهي أن "اقتناءات السلطان للمعدات كانت تتجاوز متطلبات المغرب وحاجات الفيالق النظامية ، وهو ما يسمح بالاعتقاد أنها كانت موجهة لتسليح قبائل الحدود الجزائرية"[4] .

وأمام هذه المحاولات الفرنسية ، أكد شارلز هاردنگس (Charles Hardings) ، المحاور الإنجليزي في وزارة الخارجية البريطانية مبدئيا أنه لا يمكن اعتبار ما يقتنيه سلطان يتمتع بكامل سيادته من أسلحة للمغرب

---

1) Ibid., 277, Cambon à S. Pichon, Londres, 28 février 1910.
2) Ibid.
3) Ibid.
4) Ibid.

تهريبا حربيا". وفي مقابل ذلك ، أبدى استعداده لإصدار أمر شبه رسمي للشركات الإنجليزية التي كان مولاي عبد الحفيظ يرغب في التعاقد معها على اقتناء الأسلحة ، وذلك بما يستجيب لرغبات الفرنسيين[1] .

ولم يبق أمام دلكاسي (Delcassé) حتى تُحكم فرنسا حصارها على المغرب سوى طرف ثالث هو روسيا . وهو الأمر الذي تكفل به جورج لويس (Georges louis) سفير فرنسا في سان بطرسبورغ (Saint Petersbourg) . فأخبره إسڤولسكي (Iswolsky) وزير القيصر، بأن حكومته "على استعداد لتبني وجهة نظر حكومة باريس فيما يخص استيراد الأسلحة بالمغرب ، وذلك لو وافقت القوى الأخرى على مقتضيات الجزيرة الخضراء" . فصرح باستعداده لإجراء الترتيبات اللازمة التي تستجيب للرغبات التي عبرت عنها حكومة باريس[2] .

ولتقوية الحصار وجعله أكثر إحْكَاماً ، توجهت فرنسا للبرتغال أيضا . فاعترف ڤلاَّكَا (Villaca) وزيرها في الشؤون الخارجية بأن تصنيع السلاح العسكري ، مدفعيات كانت أو بنادق ، لايوجد في البرتغال" ، وبأن "هناك أسبابا قوية تهم السياسة الداخلية جعلت الحكومة الملكية تحظر ـ بمراقبة دقيقة ـ تسرب أسلحة حربية أخرى إلى البلد ورواجها فيه غير تلك التي تعتبر عتادا حربيا للبحرية" . كما أبان عن استعداده للتعاون مع فرنسا ، مع إعطائها ضمانات تهم مراقبة العبور في المياه الإقليمية البرتغالية للسفن الأجنبية المحملة بالسلاح والذخيرة الحربية[3] .

أما إسبانيا ، البلد الآخر المجاور للمغرب ، والذي كان يطمح في احتلال منطقته الشمالية ، فقد استعصى على فرنسا إقناعها بإقامة تعاون في هذا الإطار . وذلك لعدم تمكن إسبانيا نفسها من إيقاف تسرب الأسلحة

1) **Ibid.**, S.Pichon à P. Cambon, Paris, 10 mars 1910,

"أعتقد أنه من الضروري إلغاء كل سبب داعٍ إلى الإحتكاك فيما بين البلدين وسأكون سعيدا إذا قدمت لانجلترا كل التسهيلات لحماية الهند . عرضت على السيد وزير المستعمرات فرصة التراجع دون إضاعة وقت عن مصالحنا في مسقط وكذا زنجبار مقابل تعويضات تحدد والتي يمكن أن توجد ولو خارج غمبيا" .

2) **Ibid.**, Georges Louis à son Département,Saint-Petersbourg, 4 mars 1910.

3) **Ibid.**, 278, le chef de la légation de France au Portugal à son Ministre, Lisbonne, 3 mars 1910.

إلى منطقة مؤدية إلى الريف ، حيث ظلت الفيالق السلطانية تواجه سلسلة من التمردات بعد القبض على بوحمارة وإعدامه .

وعلاوة على ذلك ، تمكن مولاي عبد العزيز من الحصول على ما يقرب من مليون خرطوشة سلمت له في سبتمبر 1902 بواسطة شركة برونشڤيگ (Braunschvig) . وأكثر من ذلك أن مجموعة شنايدر (Schneider) نفسها سلمت السلطان قطعة مدفعية بعد ذلك بشهر ، مما أدى إلى احتجاج الحكومة الإسبانية تمسكا منها بالبند الخامس عشر من اتفاقية الجزيرة الخضراء ، خصوصا وأنها رفضت هي نفسها طلبا مماثلا. وذلك تلبية لرغبات فرنسا التي أبت في المقابل إلا أن تكافىء إسبانيا على فعلها هذا ، فتخلت هي أيضا عن تفويت أسلحة خفيفة ، كانت موجهة لشرطة المراسي .

وفي خضم هذه التطورات ، واجهت پيشون(Pichon) مجموعة من الصعوبات ، تجلت على وجه الخصوص في اضطراب الرأي العام الفرنسي تجاهه . وذلك ما عبرت عنه الصحافة التي توجهها أوساط ذات مصالح في تضخيم "الابتزازات التي يمارسها رجال المخزن على الرعايا والمحميين الفرنسيين" والوَهَن الذي وَسَم قرارَ السلطان تجاه طلبات رينو (Régnault) وهنري گايار (Henri Gaillard) قنصل فرنسا في فاس" .

وباعتماد الحجة نفسها ـ التي كاد تشارلز هاردينكس (Charles Hardings) أن يعكسها على كامبون (P.Cambon) ـ ، بين هذا الأخير بواسطة ريفوال (Revoil) سفيره في مدريد ، أن إمدادات شنايدر (Schneider) لم تخرق أي بند من بنود اتفاقية الجزيرة الخضراء ، بما أن الأمر يهم عتاداً موجها للمخزن[1] . وظهر كامبون (P.Cambon) بعد ذلك أكثر تسامحا حينما التزم بالتدخل لدى "الشركة المغربية وشركة شنايدر لتأخير إمدادات العتاد المعلن عنه لبضعة أسابيع ، إيمانا منه بأن هذه الفترة ستكفي لتسوية المشاكل التي ظلت عَالقَة بين المغرب وباقي القوى"[2] .

---

1) **Ibid.**, 276, Revoil à Pichon, Madrid, 25 octobre 1909.
2) **Ibid.**

ولم يكن شنايدر يرمي إلى وضع حد لتفويت الأسلحة والتخلي على الأقل عما تبقى من إمداداته ، بل ظل يلمح إلى "أن الشركة كانت مجبرة على تنفيذ التزاماتها حيال المخزن ، وأنها لا تستطيع أمام عقود سبق توقيعها أن تتخذ قرارات جائرة ومُجْحِفَة"[1] .

ومن ثم ، فإن الحكومة الفرنسية ، التي سبق لها أن تدخلت لدى شركة فرنسية أخرى لتقنعها بألا تقبل أي طلب من السلطان يهم الأسلحة الخفيفة ، قد اكتفت بأن تدعو شنايدر إلى اتباع سياسة التسويف[2] .

وفضلا عن هذه الستراتيجية العامّة المنتحاة في هذا المجال، نهجتْ فرنسا تدابير انتقامية أخرى لتقييد مولاي عبد الحَفيظ وإلزامه بالاستمرار في مواقفه منها . وذلك لأن هذا السلطان أبدى "نفوره بفظاظة من التمسك بالتزاماته السابقة" ، إذ أنه بعد الرفع من صلاحيات المدربين العسكريين الفرنسيين ، وبمجرد ما أعطت هذه المبادرة نتائجها الأولى ، تراجع السلطان للتشبث بالإجراءات التقليدية للمخزن ، فقلص مهام البعثة الفرنسية إلى أن غدت دون فعالية"[3] .

وفي هذا الاتجاه ، عزمت فرنسا على جعل السلطان ، خلال المفاوضات التي كانتْ تَجري في باريس عنْ طريق المَقْرِي ، يخضعُ خضوعاً كليا لمطالبَ الرعايا والمحميين الفرنسيين ، وإرغامه على أداء مصاريف احتلال وجدة والبيضاء والشاوية وأداء تعويضات المراقبين للديون وإنكار مقاومة الشيخ ماء العينين بالصحراء والتنصل من أتباعه .

وأمام تصاعد خطر النفوذ الفرتسي ، حاول مولاي عبد الحفيظ مرة أخرى التوجه نحو ألمانيا . وفضلا عن المليوني فرنك التي اقترضها السلطان من هذه الدولة بواسطة الأخوين مانسمان (Les Frères Mannesmann) ، مقابل تعهده لألمانيا بامتيازات منجمية أخرى في الأطلس ، فإنه وقَّع عقداً

---

1) **Ibid.**, note du 22 novembre 1909.
2) **Ibid.**, 277, le Quai informant son Ministre à Stockholm de l'évolution des rapports avec le Maroc, Paris, 9 février 1909.
3) **Ibid.**

بواسطة المقري مع شركة گوسطاف گنشير وشركائه ببرلين (Gustav Genscher & Cie de Berlin) ، قصد التزود بأربع بطاريات مدفعية جبلية من نوع كروپ مزودة بأربع قطع لكل واحدة وخمسة آلاف بندقية ، منها ثلاثة آلاف ترداية ومليون خرطوشة ؛ دُفِعَ مبلغها عند الطلب[1] .

ونظرا للاهتمام الكبير الذي كان الفرنسيون يولونه لهذا النوع من المعاملات ، لم يتردد رينو (Régnault) في إخبار وزارة الخارجية الفرنسية بتوصل المغرب فعلا بعشرة آلاف كربينة ذات خمس طلقات ، استقدمت من ألمانيا واستقبلها الگباص . وما أن انقضت ثلاثة أسابيع ، حتى أخبره بتوصل المغرب بعدَّة أخرى تتكون هذه المرة من ثلاثة آلاف موزير من نوع 1906 وعيار 8 م/م، وأربع بطاريات جبلية ذات الأربعين ألف خرطوشة وعشرين ألف حاملة سيوف وعشرين ألف نطاق . وبعد أقل من ثلاثة أسابيع أخرى ، توصل بدفعة ثالثة تتكون من أربعة آلاف بندقية اقتناها من شركة رينش هَوْسن (Rennsch Hausen) قادمة من مدينة أنڤيرس إلى طنجة[2] .

وجاء دور القبطان مورو في أبريل 1910 ليخبر مانجان بتفريغ حمولات في المضيق وصلت إلى هذه المنطقة على متن باخرتين قادمتين من هامبورگ، مُحملتين بمئة وثلاثين صندوقًا من عَتَاد مدفعي ومئتين وأربعة وثلاثين صندوقا آخر يحتوي على ذخائر مدفعية ، ومئة وخمسة وعشرين أخرى تحتوي على خرطوش[3] .

لم تتوانَ وزارةُ الخارجية الفرنسية في إلزام ممثلها في برلين بإبلاغ حكومة الرايخ بأن فرنسا تأسف "لإمداد السلطان بعتاد عسكري مهم لا يستجيب للحالة المالية للمخزن ولا لحاجيات جيشه ؛ كما أنه يسمح ببث فكرة مقاومة المطالب الفرنسية المشروعة"[4] .

---

1) **Ibid.**, 277, 2 février 1910, note de la Direction des Affaires Politiques et Commerciales: interception d'une lettre d'Al- Muqri, 30 janvier 1910, adressée à la Banque d'Etat du Maroc.

2) **Ibid.**, Tanger, 11 février et 24 mars 1910.

3) **Ibid.**,Tanger,14 avril 1910,

"لن أخفي عنكم دهشتي لعدم تبليغي بوصول هذا العتاد وهذه الذخيرة ، وهو عكس ما جرت به العادة حتى الآن ، كلما توصلت الحكومة الشريفة بعتاد حربي . وأود موافاتكم بملاحظة عن سلوك ممثل السلطان ، الذي كنت ألتقي به كل يوم تقريبا خلال هذا الأسبوع ؛ فهو لم يحدثني عن أي شيء . ويظهر من ذلك أن المخزن يسعى إلى أن يخفي عنا وصول أي عتاد".

4) **Ibid.**, Paris, 5 février 1910.

وبعد أقل من خمسة أيام من ذلك، وجهت الحكومة الفرنسية لممثلها تعليمات أخرى دعت الحكومة الألمانية من خلالها إلى "تحديد خطة من شأنها إعاقة تسليم العتاد الذي طلبه السلطان، على الأقل في الظروف الحالية"[1].

ولم تبال ألمانيا بالرد على هذه الإجراءات . فحاول وزير الحربية الفرنسي ، بمجرد إشاعة خبر مبادرة مولاي عبد الحفيظ إلى استقبال مدافع جديدة من عينة كروب (Krupp) ، أن يسبق الأحداث ويخبر أعضاء البعثة العسكرية عاجلا بكل المعلومات التقنية الخاصة بهذا العتاد "لجعلهم قادرين على استعمال هذه العدة المدفعية عند وصولها إلى المغرب قصد تفادي عرضها على السلطان الذي يمكنه أن يتذرع بجهلهم لها فيفكر في استقدام بعثة ألمانية بصفة رسمية أو شبه رسمية[2] .

وبعد مضي شهرين على هذه الأحداث ، فقدت هذه الإنذارات صبغتها الاستعجالية الأولية ، وذلك بعد أن وجهت فرنسا بوساطة گايار (H. Gaillard) إنذارها النهائي المتعلق بمطالب الرعايا والمحميين الفرنسيين للسلطان مولاي عبد الحفيظ في فبراير 1910 ، فاستطاعت انتزاع موافقة السلطان على الشروط التي أملاها الفرنسيون على المقري في شهر ماي مقابل حصول هذا السلطان على قرض جديد بمبلغ 90 مليون فرنك . وامتثل السلطان نفسه لهذه الشروط بقبوله التخلي عن 40 % من مداخيله الجمركية ضمانا لتسديد هذا الدين" مع الاعتراف لمراقبي القروض بحق جبيها بأنفسهم إلى جانب الأمناء." ، والتنازل عن جميع أنواع الضرائب غير المباشرة كـ"المكس" ، واحتكار بعض المواد كالتبغ وكذلك الأملاك المخزنية الموجودة في نطاق العشر كيلومترات المحيطة بالمدن .

وفي الاتجاه نفسه ، فرض الفرنسيون على السلطان قبول جبي "الترتيب" في منطقة الشاوية المحتلة والسهر على تسديد تكاليف الفيالق

1) **Ibid.**, 9 février 1910.

2) **Ibid.**, 278, le Ministre de la Guerre à son collègue des Affaires Etrangères, 8 mars 1910
"تأكدت من أن بعثتنا قادرة بوسائلها الخاصة على استعمال عتاد كروب - في كل الأحوال - وتعليم طريقة استعمالها ... ولذلك لسنا في حاجة إلى التفكير في استقدام مدربين ألمان" .

الفرنسية في هذه المنطقة ، وفي الدار البيضاء ووجدة ، وبهذا قلص الفرنسيون ما تبقى من اسقلالية السلطان المالية استعدادا للقضاء النهائي على استقلاليته التامة .

وإزاء هذه الأوضاع وتضييق الخناق على السلطان ، ضاعف مولاي عبد الحفيظ اتصاله بألمانيا ، بل توجه إلى المشرق رغبة منه في كسب الوقت ، فأرسلَ إلى تُركيا شقيقَ وزيره بالمالية ، حمّاد المقْري . وقد أسفرتْ لقاءاتُ هذا المبعوث مع "تركيا الفتاة" عن إرسال بعثة تركية إلى المغرب في نونبر 1909 ، وكانتْ تتشكلُ من اثنيْ عَشر ضابطاً تركياً وسورياً تمَّ انْتقاؤهم من الجيش العثماني . فكثفت فرنسا ضغوطها للتعجيل بفصلهم، خصوصا بعد أن نحت بعض عناصر هذه البعثة نحو دعاية إسلامية نشيطة محاولة استقطاب عناصر مغربية . ولم يكن بوسع مولاي عبد الحفيظ آنذاك أي خيار غير الاستغناء عن خدماتهم[1] .

وبخلق هذا الفراغ حول السلطان وعزله ، لم يتوانَ الفرنسيون عن تأكيد ضرورة إعادة تنظيم الجيش وهيكلته ، وذلك حسب وجهة نظرهم الخاصة ، أي بجعله أداة مسخرة لخدمة أهدافهم الخاصة ، من "استثباب للأمن" واحتكار لهذا الإصلاح وتوجيه لمتطلبات المخزن .

واعتبرت الحكومة الفرنسية ، أن من مصلحتها تلبية مطالب المخزن وتحقيقها ، وذلك بذريعة "ضرورة توحيد سلاح الفيالق الشريفة وتعويض القذائف المستعملة" ، وبالنظر "للعلاقات الحالية مع المخزن"[2] . فوافقت فرنسا في 7 أكتوبر من سنة 1910 ، على تفويت ثلاثة آلاف بندقية من نوع 1874 مع ركائز وثلاثمئة قاذفة ذات رشاش ، وثلاثمئة قاذفة عادية ، ومئة عُلبة من ألف كيس من حُشْوَةٍ وتسعمئة فتيلة متفجرة[3] .

---

1) E. Burke. **op. cit.** pp. 141-142 .
2) A. M. G., c. 3H16. le Ministre des Affaires Etrangères à son collègue de la Guerre. Paris, 7 octobre 1910.
3) **Ibid.**, note de la 3ème direction, 12ème bureau, Paris, 15 octobre 1910.

وفي الوقت الذي صرح فيه القسم الثالث للمدفعية باستعداده لتفويت ألف بندقية من نوع 1874 ، 80 م/م مع حراب ، ومليوني خرطوشة برصاص من عينة 1879-1883 بمتراس ، طلب المخزن في 19 أكتوبر 1910 ، ألفي بندقية قصيرة من نوع 1874 مع ركائز ، ومئة ألف خرطوشة مُوهِمَة تُستعملُ في الاحتفالات[1] .

وهكذا حاول المغرب لمواجهة قوة نار الفيالق الأوربية ، بعد هزيمتي إسلي وتطوان ، أن يحافظ على استقلاله ، وذلك بتسليحه ببنادق ومدافع أكثر جودة مما كان يتوفر عليه حقا إلى ذلك الحين . ولذلك توجه لأهم الدول المصنعة في تلك المرحلة . والظاهر أن طلباته قد استُجيب لها "بسخاء" ، خصوصا وأن كل ممون كان يهتم بتصريف جزء من منتوجه في السلاح ، كما كان كل منهم يرى في إمداداته ضمانا لاستفادة مصانعه ووسيلة لتوسيع تأثيره السياسي والعسكري .

لقد كان صراع القوى وتعارضها كفيلين بخلق تنافس قوي بين هذه الدول ، وكان المخزن حريصا على تفادي الوقوع تحت سيطرة هذا أو ذلك . وهذا ما يفسر تعدد اقتناءاته وتوقيع معاهدات وعقود مع الدولة التي تتقدم له بالشروط الأكثر تناسبا . ففي منظوره أن ذلك كان إحدى الوسائل التي تمكن من تأجيج تنافسهم وإضعافهم بإلزام بعضهم بالحياد .

وفي سياق أطماع القوى الأوربية الترابية وغير الترابية ، فإنها لم تكن تغيب عنها تماما واقعة أن الأسلحة التي تفوتها للمغرب قد تنقلب عليها في يوم من الأيام . ومن ثم جاء إلحاح وزاراتها الحربية على ضرورة أخذ الحذر اللازم من أي حدث محتمل من هذا القبيل ، وذلك بتفادي تزويد المخزن بنماذج حديثة وأكثر جودة . ولم يمنع هذا المزودين من تسعير عتادهم بأثمنة باهظة ، بما في ذلك الحمولات التي طلبت بمساعدة دراموند هاي (J. D. Hay) والتي اتضح بعد فحصها ، أنها في مجموعها بنادق كانت معيبة وأصلحت في ليبج . وهذا ما أثار غضب مولاي الحسن فزاد من احتجاجاته .

1) A.E.P., N. S., 279, Régnault à son Ministre, Tanger, 19 octobre 1910.

الفصل الثاني :

تأسيس مصانع السلاح بالمغرب

غدت فكرة قيام صناعة محلية للسلاح بالمغرب مرتبطة ارتباطا وثيقا بالصعوبات التي واجهها هذا البلد في تسليحه . إذ اضطره ذلك إلى الوقوع في التبعية للغرب ، وهي الظاهرة التي وسمت المغرب إبان القرن التاسع عشر ؛ فلم يكن اقتناء الأسلحة من الخارج مكلفا فحسب ، بل كان يفسح للقوى الأوربية مجالا لتوسيع تأثيراتها الخاصة ، كما يسمح لها بضمان مواقع لمدربيها وأطرها التقنية . وفضلا عن ذلك ، فالدول الأوربية لم تكن تمد المغرب بسلاح فعال يمكن أن يوظفه للحد من أطماعها وتوسعاتها ، بل كانت تمده بعتاد عتيق ومتجاوز وتبيعه أحيانا أسلحة غير صالحة تم رتقها في مدينة ليبيج (Liège) أو في أماكن أخرى دون مراعاة للجودة أو التجانس. فصارت الفيالق المغربية تتوفر ، نتيجة ذلك ، على بنادق وكرابينات من ثلاثة نماذج ومن كل العيارات (ونشيستر (Winchester) وليسبيد (Lee-speed) وموزير (Mauser) وليميلفورد (Lee Melford) ومارتيني هنري (Martiny Henry) . . .) .

لقد جاء اهتمام المخزن الكبير بضرورة إنشاء مانيفاكتورات للسلاح[1] بالمغرب من إدراكه لخلفيات هذه الوضعية . فإلى أي حد تمكن المخزن ، في سياق هذه الإجراءات ، من التخلص من التبعية للقوى الغربية ومن تحقيق برنامج إصلاحي يروم الحفاظ على استقلال البلاد في هذا المجال ؟

---

1) عرف المغرب الأسلحة النارية والبارود والمدافع والبنادق منذ العصر المريني ؛ إذ فرض هذا العتاد إنشاء مصانع على الساحة المغربية . إلا أننا لا نتوفر على معلومات في هذا الشأن عن هذه المؤسسات إلا انطلاقا من العهد الوطاسي ، حينما أنشأ السلطان أبو العباس الوطاسي مصنعا للسلاح برحاب القصر السلطاني بفاس . كما عرف التصنيع الحربي انطلاقته إبان العهد السعدي . ويرجع تاريخ أقدم المدافع المغربية إلى سنة 952هـ / 1545-1546م . وشاع استعمالها . كما يشهد لذلك هجوم محمد الحبيب على مدينة البريجة التي دافعت عنها 24 مدفعية برتغالية .
شيد المنصور السعدي دار العدة بضواحي قصر البديع بمراكش . وفي عهد العلويين ، استقدم سيدي محمد بن عبد الله بعثة من تركيا وأنشأ معامل لسباكة المدافع ومصنعا لقنابل المدفعية لتطوان . (انظر الضعيف ، **تاريخ الضعيف** ، ص. 94 . ابن زيدان ، **إتحاف** ، ج 3 ، ص. 307) .

I ـ مصنع البارود في مراكش[1]

لم يكن إنشاء مصانع البارود حدثا جديدا ، كما لم يكن خاصية من خاصيات القرن التاسع عشر . إذ عرف المغرب مصانع بارود أخرى قبل هذه المرحلة . غير أن مصنع البارود بمراكش تم إنشاؤه في سياق الإصلاحات العسكرية التي هي موضوع هذه الدراسة ، ولذلك لا بد من الوقوف عنده .

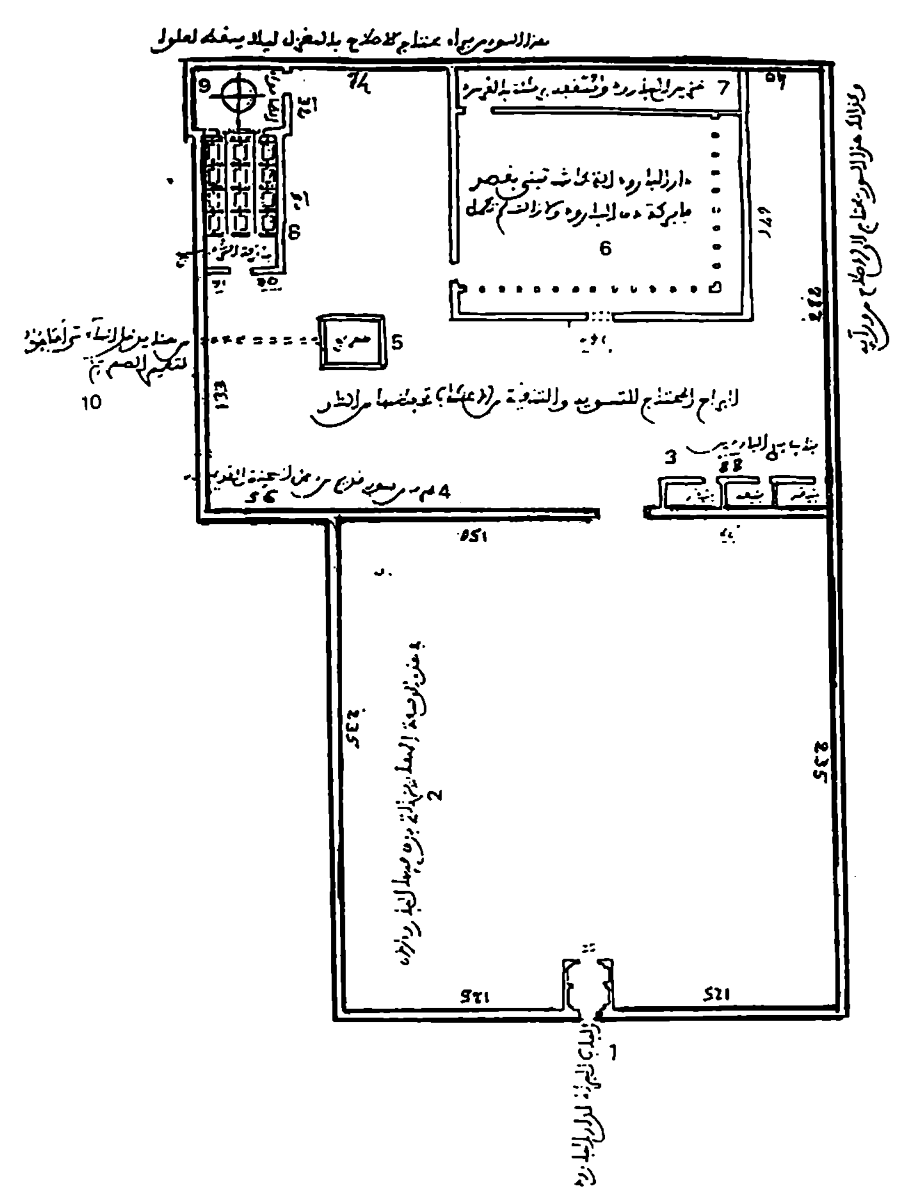
لقد أنشئت هذه المؤسسة في ساحة السجينة قرب جامع الفنا على يد السلطان سيدي محمد بعد حرب تطوان (1860-1859) . وكان الأمير مولاي الحسن هو موجه و"مؤطر العمل[2]" في هذا المشروع . ويليه رتبة الأمناء : أحمد الصويري ومحمد بن شقرون والحاج أحمد گنون مع مجموعة من صناع البارود الذين اختيروا لخبرتهم في هذا المجال[3] . وكان العمال يشتغلون في إطار "الكلفة[4]" .

يبرز التصميم العام لبناية مصنع البارود ثلاث مجموعات كبرى : ينفتح المدخل الرئيس على فضاء واسع خصص لرصف مدقات البارود ، ويقع مخزن البارود على الجانب الأيمن من المدخل ، في حين توجد آلات الصقل على الجزء الأيسر من التصميم ؛ وبالقرب منه ، يوجد خزان للمياه يزود مولدات الآلات البخارية . ويضم مصنع البارود عددا من الآلات ذوات المكبس ومساحيق بنطاقات وميزانا وأثقالا وحبالا وطواحين ، إلخ . وانحصر الإنتاج في هذه المؤسسة في البارود العادي ، إذ قدر إنتاج شهر جمادى الأولى 1281 هـ / أكتوبر 1864 بألفين وخمسمئة قنطار[5] .

وبما أن البارود المصنَّع في مراكش لم يكن كافيا لسد حاجيات البلد في أي وقت من الأوقات ، فقد كان من الأنسب استيراده باستمرار من

---

1) وهو المعروف لدى المغاربة باسم "فابريكة الحبة" . و«فابريكة» لفظ إسباني الأصل . ويقصد بـ "الحبة" حبيبات الرصاص .
2) **المصدر نفسه** ، ص ص. 219-224 .
3) **المصدر نفسه** ، ص.219 ، من السلطان سيدي محمد إلى ابنه مولاي الحسن ، شعبان 1281 / ماي 1864.
4) تدل "الكلفة" على العمل الشاق التي جرت العادة على أن يعفى منه الشرفاء والعلماء والفقهاء ...
5) رسالة من سيدي محمد إلى ابنه مولاي الحسن ، جمادى 1288 / أكتوبر 1871 ، **مرجع سابق** ، ص ص. 220-221 .



تصميم لمصنع البارود بمراكش[1]

1) الخزانة الحسنية ، كناش رقم 124.

الخارج وبأقل تكلفة ، الأمر الذي أدى إلى شل نشاط المؤسسة تدريجياً . كما أدى إلى إهمال هذه المؤسسة سنين عديدة حتى سنة 1886 حين قرر السلطان مولاي الحسن الاطلاع عليها وإعادة إصلاحها . ويشير تقرير حرر في هذا السياق إلى الحال التي آلت إليها هذه المؤسسة ، فيقول : "بعد أن قمنا بتفتيش مصنع البارود الموجود بالسجينة ، لاحظنا أنه متضرر ، وأن هناك قسما بكامله يستلزم الترميم[1]" .

فقام المخزن بعد ذلك بإصلاح البناية محاولا إدخال مجموعة من التعديلات على سير المؤسسة وتنظيمها . وفي سنة 1897 ، صار مصنع البارود يضم خمس مدقات (مهاريز) ومحركا وآلة رصد ، كما جلب الكبريت ، الذي هو مادة أساسية لصناعة البارود ، من إيطاليا . أما الفحم، فقد كان يستخلص من خشب الدفلى الذي يُخزن .

أثبتت التجارب أن إنتاج المدقات الخمس يبلغ ما بين عشرين وخمسة وعشرين كلغ من البارود يوميا ؛ وحسب تقرير شلومبرجير (Schlumberger) ، فإن "بارود فاس كان أقل جودة من بارود مراكش المُصنَّع من الملح المصفى ذي الأصل الأوربي ، والذي أعطى نتائج أفضل . غير أن هذه التجارب الأولية لم تكن حاسمة باعتبار أن البارود الإنجليزي الذي اتخذ نموذجا ، أعطى طلقات أضعف من البارود السابق (مائتين وثمانين قدما عوض مائتين وخمس وخمسين قدما) ، الأمر الذي يفهم منه أنها حفظت - دون شك - في أكياس غير محكمة ، فأتلفتها الرطوبة . ومع ذلك ، يبقى مؤكداً أن البارود المصنع حديثا بمراكش كان أكثر جودة من البارود المصنع سلفا[2]" .

وبعد سنتين من ذلك ، أشار القبطان روستينگ (Rostaing)[3] بدوره إلى أنه : "جيء بمدربين لاختبار الخصائص البالستيكية لعينة من البارود التي أنتجها المصنع الجديد الذي أسسه بلحبيب ، فأبانت التجارب عن أن

---

1) الخزانة الحسنية بالرباط ، الوثيقة رقم 15 من الكناش 124 .

2) A. M. G., c. 3H9, Ds. 99, Rapport Schlumberger, Marrakech, 1 Novembre 1896 .

3) A. M. G., c. 3H10, Ds. 99, Rapport du capitaine Rostaing, chef de la mission française par intérim, Marrakech, 1 Juin 1898 .

هذه العينة كانت تفتقد لميزات البارود المستورد من الخارج كما أن قوتها لا توازي حتى قوة البارود المتوسط ، وأبانت أيضا عن أنها من نوعية أضعف بكثير ليس بالمقارنة مع البارود الفرنسي والإنجليزي فحسب ، بل أيضا بالمقارنة مع البارود المحلي ، وتعزى سلبياتها أساسا إلى عدم صفاء ملح البارود ، وإلى عدم جودة الخشب مصدر تصنيع الفحم[1]" .

وحسب رأي القائد بوركهارت (Burckhardt) ، فقد أجريت تجربتان على البارود المصنع في مراكش ، أولاهما في 15 ماي 1899 والثانية في 18 مارس 1901 ، فكشفتا عن اختلاف في النتائج المتوصل إليها :

* التجربة الأولى للبارود المصنع :
- الفوهة النارية المستعملة : مهراس صقيل (15 c/m)
- طبيعة البارود : حبات دقيقة
- وزن الحمولة : ثلاثون غراما
- زاوية التصويب : 45°
- الإشعال : بواسطة فتيل المدفع
- وزن القذيفة : سبعة آلاف ومائتي كلغ

البارود المستعمل	المدى المحرز	معدل ثلاث طلقات	ملاحظات
بارود فاس القديم	17,4 م - 17,3 - 20,7 م	18,5 م	32 غ من البارود
بارود فاس الجديد	15,4 م - 11,3 - 7,8 م	11,5 م	
بارود مراكش القديم	40,0 م - 36,8 - 35,8 م	37,5 م	
بارود إنجليزي	52,9 م - 58,4 - 52,9 م	54,5 م	

1) Ibid .

التجربة الثانية للبارود المصنع

البارود المستعمل	المدى المحرز	معدل ثلاث طلقات	ملاحظات
بارود مراكش الجديد			32 غ البارود (Mc) تعطي إلى قاذفة 7,5 كلغ مدى مائة م .
بارود رقم 1	50,7 م . 49,3 . 44,7 م	48,2 م	
بارود رقم 2	66,0 م . 61,7 . 62,0 م	45,6 م	
بارود رقم 3	44,0 م . 46,0 . 46,7 م	45,6 م	
بارود رقم 4	43,0 م . 43,0 . 41,0 م	42,3 م	
بارود مراكش القديم	54,3 م . 55,3 . 57,0 م	55,5 م	
بارود فرنسي	60,3 م . 63,0 . 62,7 م	62,0 م	
بارود إنجليزي	61,3 م . 54,0 . 61,1 م	58,8 م	

تبرز المقارنة بين الجدولين أن البارود الأجنبي الصنع إنجليزيا كان أم فرنسيا أكثر جودة من البارود المحلي الصنع . ولعل هذا هو ما دفع بالمخزن إلى إغلاق مصنع البارود في مراكش ، كما طلب من الحكومة الفرنسية مده بمشروع يحل محل المشروع السابق في الحاضرة نفسها ويهتم في الوقت نفسه بصنع البارود والخرطوش[1] . غير أن الاقتراحات الفرنسية في هذا الشأن[2] لم تحظ بأي اهتمام فيما بعد ، وبذلك انصب التفكير على إحداث مشروع أكبر .

II . فابركة السلاح بفاس :

جاء إنشاء فابركة السلاح بفاس مندرجا في سياق نهوض أكبر بصناعة محلية للسلاح ؛ إذ فكر السلطان مولاي الحسن في تأسيس فابركة

1) A. M. G., c. 3H21, projet de la cartoucherie et de la poudrerie de Marrakech par le chef d'exécution d'artillerie, Paris, 1 Fevrier 1894 .
2) A. E. P., N. S. 277, rapport Jacquet, Marrakech, 20 Octobre 1909 .

تكون أكثر مردودية من فابركة مراكش ، فحاول اعتماد إشراف تقني لدولة أقل خطورة من فرنسا وإنجلترا ، وسعى في تسخير هذه القوة لإعاقة توجهات الدول الإمبريالية ومراميها[1] وضمان توازن القوى بالمغرب . وبذلك كانت إيطاليا محط اختياره على الرغم من تصلبها وتشديدها القوي للإبقاء على ظاهرة الحماية القنصلية بالمغرب ، هذه القضية التي كانت من بين القضايا الأساسية التي ميزت تاريخ المغرب إبان القرن التاسع عشر .

1 جذور البعثة الإيطالية في المغرب :

يرتبط وصول البعثة الإيطالية إلى المغرب ، في جذوره الأولى ، بفتح قناة السويس سنة 1869 ؛ فقد كان لهذا الحدث وقع مهم على البحر الأبيض المتوسط، إذ أعاد إلى هذا البحر نشاطه التجاري وثقله الاقتصادي . فتسابقت الدول الإمبريالية بكل ما تملك من سبل ووسائل للبحث عن الأسواق والمستعمرات . ولم تكن إيطاليا ـ التي تعد نفسها ـ لاعتبارات تاريخية ـ "أكثر متوسطية" من باقي الدول الأوربية ، قادرة على البقاء على هامش هذه التحولات ؛ بل كانت هذه السنة تسجل دخولها الرسمي في الصراع الإمبريالي ، خاصة وأن هذا الحدث تزامن مع اكتمال وحدتها . وفضلا عن ذلك ، فقد شهدت المرحلة التالية لهذه الوحدة نشأة تيار سياسي فكري ، شدد على ضرورة تخطي الحدود الجيوسياسية الإيطالية والانفتاح على البحار. و يعبر عن هذا التصور وهذه الرؤية الجديدة بكل وضوح نص يعود إلى 30 ماي 1873 لجيزاري كورنتي (GESARI CORENTI) أحد رجال هذا التيار[2] . ويعتبر النص في صلبه دعوة للإصلاح السياسي وصيحة لتوعية الرأي العام الإيطالي بضرورة تطبيقه :

---

1) J. L. Miège, op. cit., IV.

2) من العناصر التي حبت حبوه : كريستوفورو نيگري (Cristoforo NEGRI) ، مانفريدو كامپريو (Manfreclo Camprio) گوستافو بيانكي (Gustavo Bianchi) ، انطونيو تشبكي (Antonio Ceechi) ، رومولو جيسي (Romolo Gessi) ، جياتنو كازاتي (Geatano Casati) ، أورازو انطينوري (Antinori Orazio) ، جولير ادامولي (Guilio Adamoli)

De Léone : "Le Relazioni Italo-Marocchine alla fine del secolo XIX attraverso le vicende di una missione militare italiana". in L'universo. Maggio 1950. XXX 1950. p. 372 .



ستيفنو سكوفاصو (1876)[1]

1) Les mémoires de Guilio Adamoli" Ejosodi Vissuti, Varese, 1929.

" مـاذا نفـعل نحـن هنا ؟ إننا نخلط منذ عـشـرة سنوات بين الجمل نفسها، ونتحدث بالحماس نفسه ؟ وفي نظري ونظر أمثالي جميعا أن مـا وقع قـد وقع . أردنـا الحصـول عـلى وطن فكان لـنا ذلك ، وتجاوزنا السـخرية المشهـورة التي تقلص من حجم إيطاليـا وتحدها في إطار جغـرافي . والآن مـن الواجب علينا إيجـاد الطـريقـة التي تجعل منها قوة جغرافية ... من الذي له الرغبة في تنويم إيطاليا بين أخدودين ؟ أجيبوني من خلال الخريطة الجغرافية ، البحـر يعانقنا من كل واجهـة ، البحـر ينادينا ... سواء كنا رومـانيين أو لا ، يجب علينا تعويض التـهييج القـديم، والعجرفـة والتكبر ـ وهي السيـاسة التـي حكمـت علينا سنينا عــدداً بالســجن المؤبد ـ بـالتــواضع والطمـوح . وفي النهـايـة ، تحـركـوا واركـبـوا المخـاطرة دواء لـهـذا الاعتلال[1] ! ... " .

لقد قامت إيطاليـا ، ضمن هذا التوجه ، بمجموعة من الإجراءات ؛ فلم يتـوان سـتيـفـانو سكوڤـاصـو (Stefano Scovasso) منذ تعيينه قنصلا عامًا سنة 1869 عن دعـوته للاهتـمـام بالمغـرب وإلحـاحـه على الجـهـود التي كـان من الضـروري بذلهـا بهـذا البلد. فـدعـا إلى الاسـتـفـادة من وجـود القنـاصل الإيطـاليين على طول السـاحل المغـربي : طنجـة وتطوان والعـرائش والرباط والدار البيضـاء ومازگان وموگادور وآسفي ، مع تسخير القنصليات لتوسيع التأثيـر الإيطالي وإنعاش الروابط التاريخـية الإيطالية المغربية وإحيـائها ، مع تمكين هذه القنصليـات من طاقات بشرية من شأنهـا أن تقوي النفوذ الإيطالي في هذا البلد ، على غـرار النمـوذج الفرنسي في الجزائر . واقترح سكوڤـاصـو (Stefano Scovasso) إنشـاء مـؤسسـة في أقـصى الجنوب المغـربي لاسـتـقـبـال السـجنـاء الإيطاليين ؛ كمـا فكر فـي تحسيس المغاربة بـالقوة العسكرية لبلده والرهان على استمالتهم ، وهو ما كان يستهدفه بإرسال بارجة حربية إيطالية إلى طنجـة : إذ أرست پرينشـيـي أومـبـيـرتو (Principi Umberto) في مـيـاه حاضرة المضيق في تاسع شتنبر 1870 .

1) Ibid., p. 372 .

وتميزت المرحلة الممتدة بين عامي 1869 و1888 بتبني ثلاث مشروعات كبرى هي :

- مشروع عسكري عام 1869 للجنرال مينابريا (Menabria)[1] . ويتعلق الأمر بإرسال بارجة حربية إلى طنجة ، هي إطُّوري فيراموسكا (Ettore Fieramosca) ، التي توخت منها إيطاليا إظهار قوتها العسكرية والتذكير بشهرتها التاريخية التي ظلت الذاكرة المغربية تحفظها من خلال العلاقات التي ربطت المغرب بشبه الجزيرة الإيبيرية في مختلف العصور، كما توخت منها تقوية موقع الديبلوماسيين الإيطاليين بالمغرب وتعزيزه حتى يحظى هؤلاء بالمكانة التي كان يتمتع بها نظراؤهم الأجانب في هذا البلد ، وحتى تضمن إيطاليا أمن محمييها واستقرارهم على غرار محميي باقي الدول الأجنبية وقيام مستعمرة إيطالية جنوب المغرب . وحلت هذه البارجة بميناء طنجة بتاريخ 21 يونيو 1869 لتغادره بتاريخ 22 يوليوز من السنة نفسها ، وذلك لدواع متعددة منها استقرار فرنسا بالجزائر بعد احتلالها والذي لم يعد يترك مجالا لدولة أخرى لمنافستها في المغرب . واعتبر هذا الحدث فشلا سياسيا لإيطاليا .

- مشروع سياسي دبلوماسي سنة 1875[2] : جاء في وقت كانت فيه الدول الأوربية تتسابق للتدخل في مسألة "الإصلاح" العسكري بالمغرب لتوظيفها ورقة ضمن الورقات الأخرى لتحقيق أطماعها ، وتأويل مفهوم الإصلاح لصالحها . فتسابقت هذه الدول لتأسيس بعثات عسكرية بهذا

---

1) De Léone : "Le Relazioni Italo-Marocchine alla fine del secolo XIX. attraverso le vicende di una missione militare italiana", in l'universo. Maggio 1950. XXX 1950. p. 372 .

2) تتشكل السفارة بالإضافة إلى رئيسها ستيفانو سكوڤاصو (Stefano Scavasso) من الشخصيات التالية :

جيليو دي بوكار (Giulio Di Boccard) : ممثل وزارة الحربية

فورتوناتو كاسوني (Fortunato Cassoni) : ممثل وزارة البحرية

كارلو مورتيو (Carlo Morteo) : نائب القنصل الإيطالي بمازگان . وتتضمن السفارة بالإضافة إلى هؤلاء أعضاء ملحقين :

ستيفانو أوسي (Stefano Ussi) : رسام من فلورنسا

سيزاري بيزيو (Cesare Biseo) : رسام من روما

إدموندو دي أميتشيس (Edmondo De Amicis) : صحفي وكاتب الرحلة الديبلوماسية

Edmundo De Amicis, il Marocco, 1876. F. T. E. Milano, 1928 .

البلد، ذلك بأن ألمانيا وزعيمها بسمارك (Bismarck) ، اقترح على المغرب منذ سنة 1874 إرسال بعثة عسكرية ألمانية . وتفاوضت إنجلترا بكل نجاح لإرسال مدرب هو هنري ماكلين (H. Maclean) . وبدأت فرنسا تتفاوض مع الحكومة الشريفة حول قضية إرسال بعثة عسكرية فرنسية إلى المغرب ، الأمر الذي لم يتم إلا سنة 1877 . ومن ثم يمكن فهم وصول سفارة سكوڤاصو إلى المغرب خلال هذه المرحلة ضمن هذا السياق ، خصوصا إذا علمنا أنه من خلال هذه السفارة عبَّر السلطان مولاي الحسن عن رغبته في تأسيس مصنع للسلاح بالمغرب تحت تسيير إيطالي . ذلك أن هذا السلطان ، جاءت سياسته التوازنية تتساوق مع توجهات إيطاليا . إذ في الوقت الذي كانت فيه هذه الدولة تبحث عن الطريقة التي تمكنها من ولوج حلبة الصراع الأوربي في البحر الأبيض المتوسط ، كان السلطان مولاي الحسن يبحث عن دول " لم تكن لها أطماع مباشرة" بالمغرب لتسخيرها لضمان توازن القوى. وبناء على هذا ، يمكن القول إن سفارة سكوڤاصو (Scovasso) ـ التي كانت أول سفارة وجهتها إيطاليا الجديدة، إذ بموجبها رفعت راية إيطاليا الموحدة لأول مرة على أرض المغرب ـ كانت محطة أساسية في تاريخ العلاقات المغربية الإيطالية ، دشن من خلالها ، وبصفة رسمية ، دخول إيطاليا الموحدة إلى المجال الاستعماري، كما يمكن اعتبارها بداية للتعاون المغربي الإيطالي .

ـ مشروع اقتصادي سياسي لجيوليو أدمولي (Giulio Adamoli) الذي قام بجولة استطلاعية لبعض المدن الساحلية مثل مازگان وموگادور وآسفي في ربيع سنة 1876 بمساهمة الشركة الجغرافية الإيطالية (Societa Geografica italiana) كان يروم به دراسة المجال الاقتصادي الملائم لتسهيل إنشاء وكالة تجارية إيطالية موليا اهتمامه لمنطقة سوس ـ أگادير . ويهدف المشروع إلى إنشاء خط تجاري يربط بين المراسي المغربية والإيطالية لتسهيل الملاحة البحرية وضمان المبادلات التجارية . إذ كان هذا النشاط تعرقله حتى ذلك الحين بعض الشركات الأجنبية مثل الشركة الإنجليزية مروكو سلاين (Maroc-co Sline) والشركة الفرنسية پاكي (Paquet) ، مادامت البضائع الإيطالية المتوجهة للمغرب مضطرة إلى عبور مارسيليا .

ويتضمن المشروع إلى جانب الأبعاد الاقتصادية ، تطلعات سياسية : إذ كان الهدف منافسة إنجلترا وفرنسا في المغرب . لقد اقترح أدمولي إيجاد منطقة نفوذ إيطالية في الواجهة الجنوبية التي كان تأثير هذه الدول فيها قليلا ، كما اقترح تركيز نفوذ بلاده في المنطقة الممتدة بين الساحل الأطلسي وتنبكتو تفاديا لمواجهة مباشرة مع هذه القوى .

وتميزت هذه المرحلة من جهة أخرى ، بمحاولة دعم العلاقات المغربية الإيطالية ، إذ أرسل المغرب بعثتين دبلوماسيتين إلى روما لتأكيد ارتباطه بإيطاليا تحقيقا لأهدافه الخاصة : ترأس الأولى محمد الزبدي سنة 1876[1]، والثانية بوشتى البغدادي سنة 1885[2] .

وبذلك يندرج مجيء البعثة الإيطالية إلى المغرب سنة 1888 في سياق ستراتيجية إيطالية في هذا البلد . وإذا كانتْ هذه البعثةُ تعودُ في أصلها إلى السنوات الأولى من حكم السلطان مولاي الحسن الذي أثار هذه القضية عند حضور سفارة سكوڤاصو (Scovasso) بفاس سنة 1876 مثلما سبق ذكره، فإن المشروع لم يتبلور فعليا إلا بعد عشر سنوات ، أي إبان استقبال رسمي خص به هذا السلطان الوزير الإيطالي سكوڤاصو (Scovasso) بتاريخ 4 أبريل 1886 .

وتميزت هذه الظروف بالصدمة التي أصابت الإيطاليين غداة انسياق تونس تحت الحماية الفرنسية سنة 1881 ، إذ كانت إيطاليا أيضا ترى أن لها حقوقا على تونس ولو مراعاة لعدد مواطنيها المقيمين فيها ؛ فاغتنم سكوڤاصو (Scovasso) هذه الفرصة لإعطاء دفع قار لتأثيرات بلاده في المغرب . وكان يروم بذاك إيجاد عوض عما سلب منه في الجانب الآخر من إفريقيا الشمالية .

فأهدى للسلطان مولاي الحسن ، باسم حكومته ، رشاشا ، ليظهر له مميزات وآفاق تعاون عسكري أكثر نفعا بين البلدين ؛ كما عاود

---

1) إدريس الجعايدي ، **إتحاف الأخيار بغرائب الأخبار** ، تحقيق عز المغرب معنينو ، دبلوم الدراسات العليا في التاريخ ، نوقشت في كلية آداب الرباط في ماي 1990 (غير منشورة) .

2) ابن زيدان ، **إتحاف ، مرجع سابق** ، ص ص. 351-352 .

سكوڤاصو (Scovasso) اقتراحه السابق على السلطان والذي يهم استقدام مدربين إيطاليين مع إرسال طلبة مغاربة إلى شبه الجزيرة الإيطالية وإنشاء فابركة السلاح بفاس تحت إشراف تقني إيطالي[1] . قبل السلطان مولاي الحسن الاقتراحين الأخيرين بالخصوص للتقليل من حدة التبعية لباقي الدول الأوربية .

وهكذا وُجِّه طلب رسمي في هذا الشأن إلى وزير الشؤون الخارجية الإيطالية بواسطة مفوضيته في طنجة ، ثم أرسل إلى وزير الحربية الذي كان عليه اختيار عناصر البعثة الموجهة إلى المغرب . فكان جواب هذه المؤسسة أكثر اقتضابا: "حاليا ، لايوجد ضباط فاعلون كما لا يوجد مهندسون عسكريون على استعداد للذهاب" ، واقترحت هذه المؤسسة بالمقابل إرسال ضباط احتياطيين هم[2] :

- الخيال جيورجيو بريگولي (Georgio Bregoli)[3] ، ملازم كولونيل الخيالة ورئيسا للبعثة؛
- الخيال لويجي فالطا (Luigi falta) ، قائد ماجور المدفعية؛
- باتيستا نوطاري (Battista Notari) : ميكانيكي[4] .

رحب السلطان بأعضاء البعثة من خلال رسالة الوزير الأعظم بتاريخ 10 ربيع الأول 26/1305 نونبر 1888 . وجمد مبلغا ماليا قدره 11300 ليرة لدى بنك إيطالي لتوزيعها على هؤلاء مع الإشراف على أداءاتهم .

---

1) عن جذور هذه البعثة انظر :
A. E. R., 1374 Tanger, 24-8-1887, Rome 28-9-1887; où il est indiqué qu'il en avait été question depuis 1876 et à nouveau 1880. A. E. R., Tanger, 29-12-1883. A. G. R., AA 38 Paris, 14-4-1888, Tanger 3-5-1888, Tanger, 20-4-1888. A. E. R., 1374 lettre de Gharrit à Scovasso 9-8-1886 et 18-12-1886 et Tanger, 9-8-1886, 17-5-1887. Rome 20-10-1886, 17-6-1887, 13-2-1887, 6-8-1887. A. G. R., AA 38 lettre de Gharrit du 23-4-1888, annexe à la dépêche de Tanger 3-5-1888. A.G.P., c. 5 Meknès, 10-5-1888, Maroc, juin 1888. A. G. R., A 20.4 Maroc, 5-5-1888 .

2) لا نعرف المعايير والاعتبارات التي اعتمدت لاختيار هؤلاء الضباط الذين اختيروا وعينوا بأمر من وزير الحربية من العسكريين الاحتياطيين لا العاملين ؛ كما أن صفة الاحتياطي جعلت البعض يرى أن البعثة الإيطالية في مكوناتها الأولى لم تكن بعثة عسكرية بالمعنى الصحيح للكلمة .
De Léone : "Le Relazioni Italo-Marocchine alla fine del secolo XIX attraverso le vicende di una missione militare italiana", article paru Univers, année XXX 1950 .

3) وشح بريگولي (Bregoli) برتبة كولونيل تقديرا لما حققه على الرغم من الصعوبات التي واجهت إنشاء الفابريكة وسيرها .

4) يعتبر نوتاري (Notari) الشخصية الوحيدة التي شغلت منصبها في الفابريكة منذ سنة 1894 إلى سنة 1912. ولا بد من تسجيل بعض الملاحظات بهذا الخصوص والمتعلقة ببعض الهفوات الواردة في كتاب **إتحاف أعلام الناس** لابن زيدان . ذلك أن نوتاري لم يكن في أي لحظة من اللحظات واضع التصميم الأولى لفابركة السلاح ، ولم يغادر قط البعثة العسكرية الإيطالية . إن إتقانه للغة العربية وسهولة انسجامه مع مكونات مجتمع مسلم ، جعلته يغدو بارزا ضمن العناصر الأخرى للبعثة، ومن تم تكرر ذكره في الوثائق المغربية واعتبره ابن زيدان مؤسسا ومديرا للفابركة . (ابن زيدان ، **إتحاف** ج 2، ص. 495 وص 499) . وهذا ما يتنافى تماما مع الوثائق الإيطالية المتعلقة بتعيين هذه العناصر والمحفوظة بوزارة الخارجية في روما.

وشددت المفوضية الإيطالية بهذا الخصوص على إصرار الحكومة الإيطالية على الحفاظ على سرية هذا المشروع وتفادي نشره في الصحافة .

كما تكشف قراءة بعض الوثائق في الموضوع عن حرص البلدين الشديد على سرية هذا المشروع لتفادي ردود فعل باقي الدول الأوربية . غير أن هذه الحيطة لم تكن في مستوى يقظة فرنسا وإسبانيا خاصة ، إذ كشف المشروع بسرعة فائقة . لقد جاءت المعارضة من فرنسا على وجه الخصوص لكونها من أهم المستفيدين من تموين العتاد العسكري والذخيرة الحربية في المغرب ولكونها خاصة القوة الوحيدة التي كانت تملك بعثة عسكرية حقيقية في هذا البلد . واستقرار بعثة أجنبية أخرى قد يمس مباشرة بمصالح بعثتها ، خصوصا بعد أن أدركت فرنسا أن السلطان أبدى ، أكثر من أي وقت مضى ، رغبته الملحة في التخلي عن المدربين الفرنسيين مبررا ذلك بتجاوز مدة إقامتهم في المغرب، تلك المدة التي حُددت في سنتين بموجب اتفاقية 1877[1].

في سياق عدم تواني السلطان عن المطالبة بعقد مؤتمر دولي جديد قصد مراجعة اتفاقية مدريد التي اعتبرت مكسبا فرنسيا بالأساس، اعتبرت حكومة باريس لجوء المغرب إلى إيطاليا مؤشرا جديدا يكشف عن عزم مولاي الحسن على تقويم الوضع وإصلاحه مع إعطاء دفع جديد لبرنامجه الإصلاحي ، وإيقاف التوسعات غير المحدودة والمتعددة الأشكال التي تمارسها فرنسا في المغرب .

ومما لا شك فيه أن المناورات المدبرة لنسف الاتفاق المبرم مع إيطاليا وتشنج حكومة روما نفسها نتيجة إرسال سفارة مغربية إلى الفاتكان دون أن يخبر بذلك السلطان ووزارة الخارجية الإيطالية مسبّقاً، أخرت بسنة وصول البعثة الإيطالية إلى المغرب والذي كان مقررا في البداية في يناير 1887[2] .

---

1) A. E. P., C. P. M., 56, Ferraud à R. Goblet, Tanger, 3/6/1888. ، تتضمن هذه الرسالة العديد من التوضيحات الدقيقة والمهمة ، ولا سيما تلك التي وردت في الملحق الأول والتي تتضمن الملاحظة الآتية : "يتعلق الأمر بتوقيع اتفاقية واضحة تقر بأن يعود الضباط إلى بلدهم الأصلي فور إنهاء مهامهم بالبعثة أو يحتفظ بهم في خدمة السلطان . ويسري القرار المتخذ بهذا الخصوص على جميع الضباط المدربين العاملين هنا" .

2) B. Simou, "Le sultan Moulay Hassan et le Pape Léon XIII, l'ambassade de Torrès", **Maroc-Europe**, 1994, N° 6, pp. 23-54 .

فلم تحل عناصر البعثة بطنجة إلا في سنة 1888 لتتوجه لفاس حيث أقام لها السلطان استقبالا بحضور وزير الحربية والوزير الأعظم والحاجب .

فأخبر محمد بن المفضل غريط المفوضية بالإجراءات المتخذة لصالحهم ، وهي :

- منحُ الكولونيل رئيس البعثة راتباً شهرياً يُقدرُ بأربعمئة ريال وثلاثمئة ريال للماجور ومئتين وأربعين ريالا للميكانيكي ؛
- منحهم سكنا بالمدينة ؛
- إعطاؤهم خيولا للاستعمال الشخصي ؛
- إعطاؤهم دواب رَحل لنقل متاعهم ؛
- تعيين جنود مغاربة لخدمتهم ؛
- تعيين طلبة مترجمين لتسهيل تواصلهم مع المغاربة .

وكان على البعثة ، بُعيد استقرارها ، أن تتفقّد "ماكينة العدة" بفاس وتفحص الآلات وتبين الموقع الملائم على ضفاف وادي فاس لإقامة فابركة السلاح . كما كان عليها أن تقوم بالعمل نفسه في مراكش . وقد قرَّ قرارها على فاس في نهاية المطاف .

2 - تأسيس "الماكنة"

أسست الماكنة برحاب القصر السلطاني في موقع يدعى بوجلود قرب وادي فاس ، وبدأ البناءُ في 1889 طبقاً لتصميمات الملازم الأول بريگولي (Bregoli) وتحت إشرافه وظل المشروع محاطا بالسرية التامة .

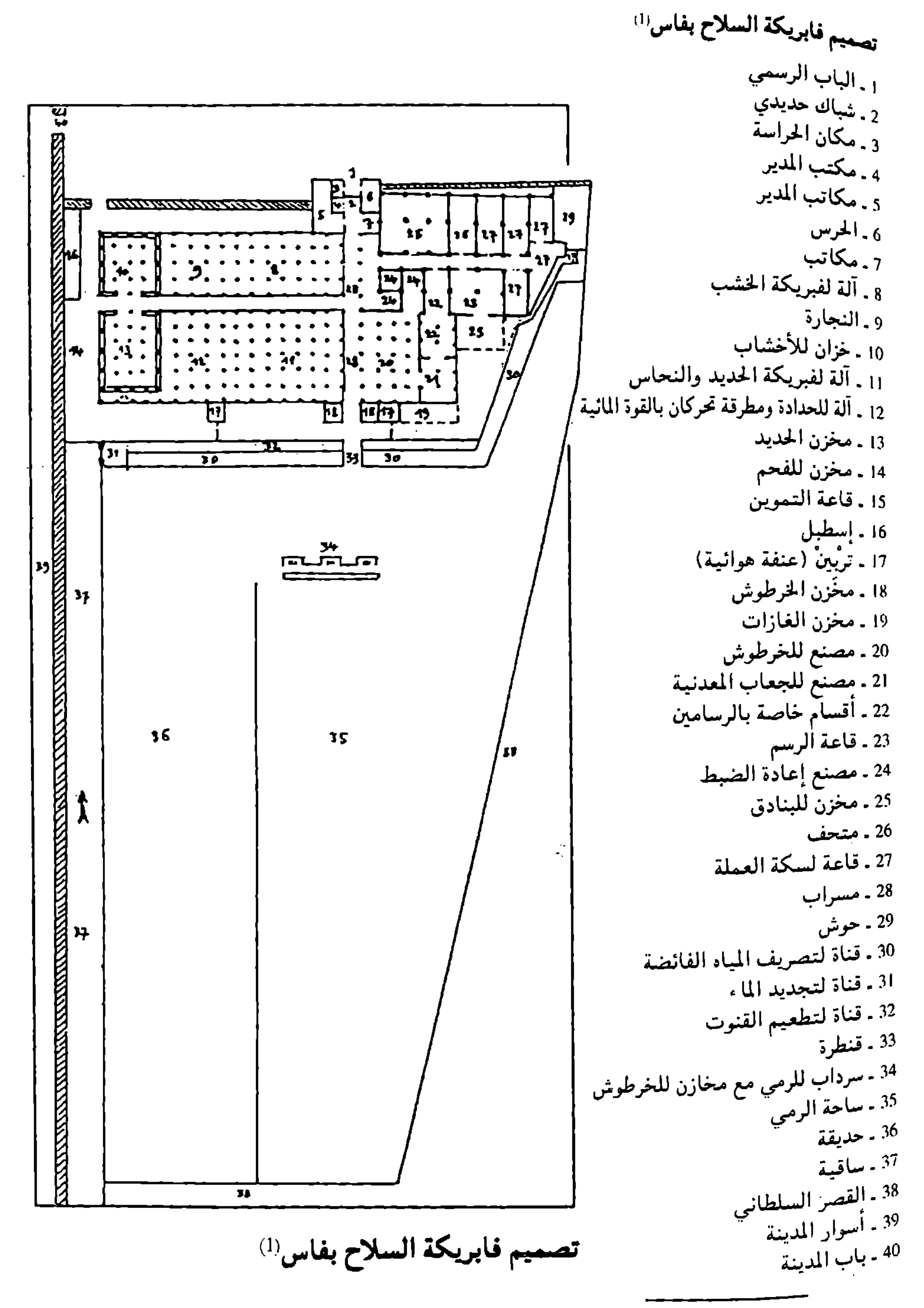
لقد كانت البعثة الإيطالية مهتمة حتى ذلك الحين ، بإعداد مختلف الآلات الكهربائية للمخزن مع إدخال الإنارة الكهربائية إلى جامع القرويين[1].

وسافر بريگولي (Bregoli) رفقة أربعة مغاربة إلى إيطاليا في شهر يوليوز من السنة نفسها خصيصا لاقتناء الآلات اللازمة للفابركة[2] .

1) A. M. G., c. 3H5, Ds. 30, rapport Thomas du 10 Janvier jusqu'au 25 Février 1889 au Ministre de la Guerre, Fès, 1 Mars 1889 .
2) A. E. R., S. P., c. 352, Ds. 1889, Premier Ministre italien Crispi au grand vizir Mohamed Gharrit, Rome, 31 Juillet 1889 .

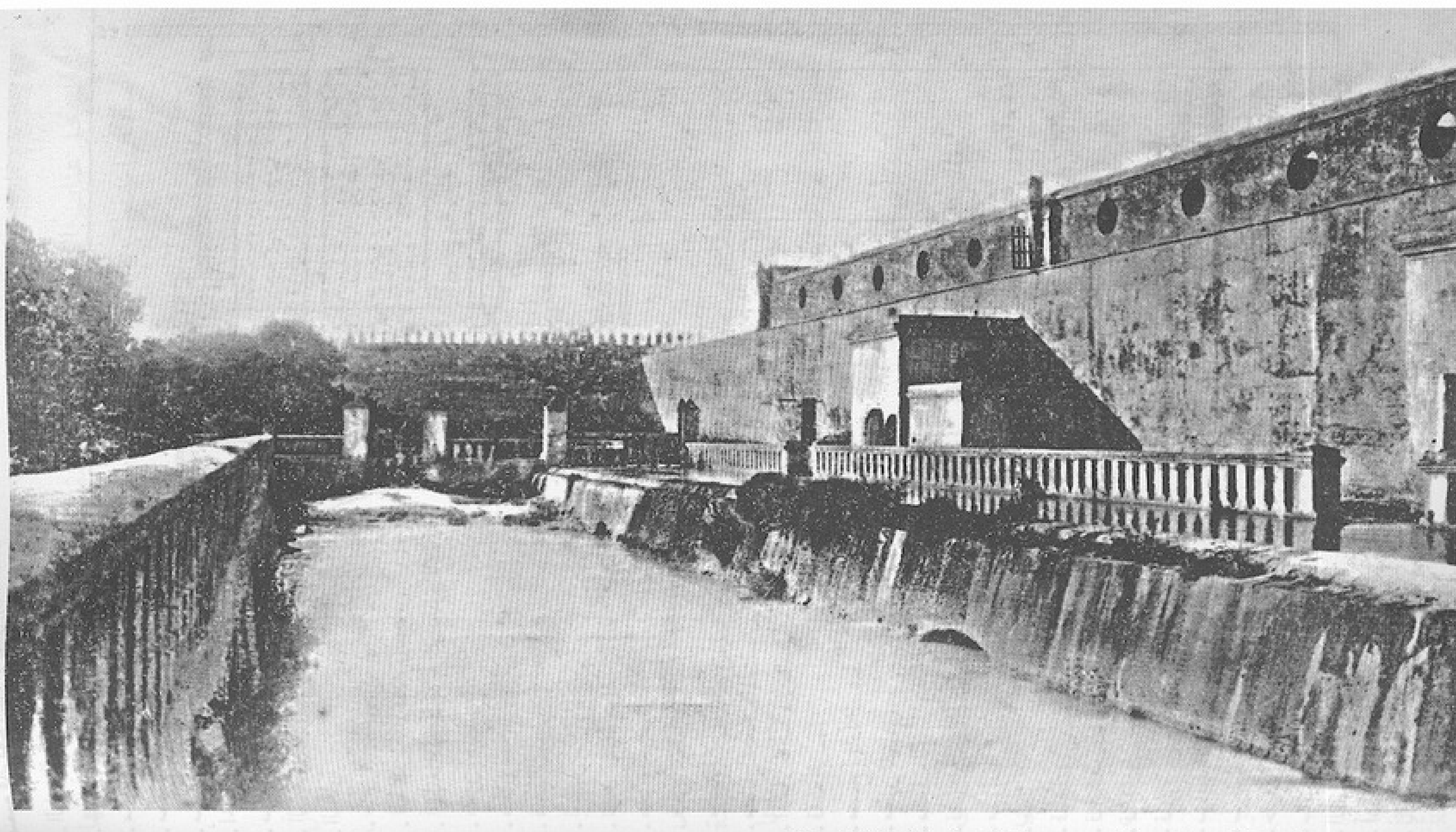
تصميم فابريكة السلاح بفاس[1]

1 - الباب الرسمي
2 - شباك حديدي
3 - مكان الحراسة
4 - مكتب المدير
5 - مكاتب المدير
6 - الحرس
7 - مكاتب
8 - آلة لفبريكة الخشب
9 - النجارة
10 - خزان للأخشاب
11 - آلة لفبريكة الحديد والنحاس
12 - آلة للحدادة ومطرقة تحركان بالقوة المائية
13 - مخزن الحديد
14 - مخزن للفحم
15 - قاعة التموين
16 - إسطبل
17 - تربين (عنفة هوائية)
18 - مخزن الخرطوش
19 - مخزن الغازات
20 - مصنع للخرطوش
21 - مصنع للجعاب المعدنية
22 - أقسام خاصة بالرسامين
23 - قاعة الرسم
24 - مصنع إعادة الضبط
25 - مخزن للبنادق
26 - متحف
27 - قاعة لسكة العملة
28 - مسراب
29 - حوش
30 - قناة لتصريف المياه الفائضة
31 - قناة لتجديد الماء
32 - قناة لتطعيم القنوت
33 - قنطرة
34 - سرداب للرمي مع مخازن للخرطوش
35 - ساحة الرمي
36 - حديقة
37 - ساقية
38 - القصر السلطاني
39 - أسوار المدينة
40 - باب المدينة



تصميم فابريكة السلاح بفاس[1]

1) E. R., S. P., Ds, 1888.



صورة تبين كيف كان وادي فاس يزود الماكينة بالقوة المائية[1]

(1) Le Maroc Illustré.

ولم تتقدم الأعمال في غيابه ، مما أدى بالسلطان ، الذي كان قلقا على الوضعية ، إلى أن يطلب من الماجور تحديد قيمة باقي المنشآت التي سيتمُّ إنجازُها والتي "قدَّرها فالطا (Falta) بحوالي مئة وخمسين ألف فرنك فكان رد السلطان الاندهاش لارتفاع تكلفة المشروع الذي استلزم منه أكثر من مليون فرنك[1]" .

* عاد بريگولي (Bregoli) أدراجه في شهر غشت 1889 وقد جلب معه مواد محملة على ظهور جمال من العرائش إلى فاس ؛ وواجه صعوبات جمة لأن أغلب اللوازم أصابها التلف . فأمسك الكولونيل بزمام الأمور في ثاني نونبر 1889 واستأنف أعمال البناء ؛ إلا أنه اصطدم بعراقيل وصعوبات ترتبط هذه المرة ـ حسب فرارا ـ بحساسية الأوربيين تجاه سلوك بريگولي (Bregoli) وعداء المغاربة أنفسهم له .

وفي منظور فرارا (Ferrara) ، أن الموقفين مترابطان . فالكولونيل بريگولي (Bregoli) كانت تنقصه المرونة في تعامله وفي علاقاته مع المغاربة. إذ على الرغم من أهليته وكفاءته التقنية ، كان يتصرف مع العمال المغاربة ومع ممثلي المخزن المغربي ـ أمثال المقري ـ على الطريقة الأوربية متجاوزا بعض التقاليد المألوفة . ولعل هذا ما يفسر المحاولات المستمرة التي كان يقوم بها فرارا لحث المفوضية الإيطالية بطنجة على القيام بمَسَاعٍ جادة بين البعثة والمخزن حتى لا ينعكس توتر العلاقات داخل الماكينة على سير نشاط البعثة واستمرارها .

أما بريگولي (Bregoli) ، فظل يشكو النقص الحاصل في عدد العمال ويتذرع به سببا في تأخر أشغال الورشة، فبلغت شكواه إلى السلطان عن طريق سيدي محمد غريط وهو ما استاء منه الفقيه الصغير وزير الحرب. فأصدر السلطان أمرا يقضي بمد بريگولي (Bregoli) بعدد من العمال. واستجابة لهذا الأمر، تم جمع العديد من الحدادين والنجارين والصناع التقليديين لإلحاقهم بالفابريكة. بل جلبت عناصر من مراكش لتعزيز طاقات

1) A. M. G., c. 3H5, rapport Thomas. Fès, 1 Avril 1889 .

اليد العاملة في الفابريكة . غير أن هذه العناصر التي وقع عليها الاختيار امتنعت عن الامتثال للعمل بالورشة ، وذلك لكون المخزن لم يخصها إلا برواتب يومية تقدر بحوالي 0,50 ف . فأجبروا على العمل إجبارا وعوملوا معاملة العبيد . هكذا يورد القائد كوشميز (Cauchemez) في تقرير له أن "معظمهم كانوا يُقَيَّدون بالسلاسل والأغلال لاستقدامهم إلى فاس ويحتفظون بقيودهم في الأيام الأولى من التحاقهم بالعمل ويسجنون ليلا ، ويحرسهم الجنود نهارا"[1].

وعلى الرغم من كل هذه الصعوبات ، استطاعت البعثة إنهاء جزء من الأعمال في شهر يونيو 1890 ، من ذلك موضعة أجهزة الإنارة الكهربائية والأسلاك الناقلة وعدد من المصابيح الكهربائية على امتداد "المشور" بالقصر وعبر الحدائق المحيطة به . كما تمكنت من إنشاء خط هاتفي يصل القصر بالفابريكة . و"لم يخف السلطان ، أمام هذه المنجزات ، انبهاره بمعجزات المدنية التي نَمَّت نفوذ الإيطاليين وزادتهم شهرة[2]" .

غير أن أشغال البناء لم تلبث أن توقفت في 4 مارس 1891 ، وذلك نتيجة انهيار بعض أقواس البناية وما نتج عنه من خسائر متعددة . وعزا بريكولي (Bregoli)[3] هذا الحادث إلى عدم جودة المواد المستعملة في البناء وإلى النقص الحاصل باستمرار في عدد العمال ، بالإضافة إلى توتر العلاقات بين المخزن وبريكولي (Bregoli) - وخاصة بين هذا الأخير والمقري - هذه العلاقات التي كان لها تأثير قوي على سير الأشغال ، إذ غالبا ما يعرقل استكمال البناء نتيجة التأخير في إمداد رئيس البعثة بالمواد الأولية اللازمة .

ويشير كانتكيلي (Cantagalli) في هذا الشأن إلى أن "الأعمال تجري في أحسن الظروف ، حينما يكون مولاي الحسن مقيما بفاس ، وتعود الأمور إلى التراخي عندما يبتعد عنها[4]" . كما أن المقري كان يسعى دوما لإعاقة نشاط بريكولي (Bregoli) وإشاعة أنه كان يضارب في المواد الأولية للبناء.

1) A. M. G., c. 3H6, rapport de Cauchemez, Fès, Février 1890.
2) Ibid.
3) A. E. R., S. P., c. 352, Cantagalli au Ministre des Affaires Etrangères à Rome, Tanger, 25 mars 1891.
4) Ibid.

وما أن عاد السلطان إلى فاس حتى وجه أوامره للمقري بتقديم مواد البناء الضرورية لبريگولي (Bregoli) ، وأصلحت الخسائر الناجمة عن الانهيار . وقبيل نهاية 1891 ، كانت كل أقواس الفابريكة - وعددها أربعمئة وسبعة وثمانون قوسا - كاملة البناء . وشرع في إنهاء أشغال السقف وحفر قناة. فلم يبق في الورش[1] سوى ألف عسكري لإنجاز ذلك .

ولضمان استمرار العمل وتنشيطه أكثر ، ضاعف المخزن زياراته للفابريكة . فإلى جانب الزيارة التي قام بها وزير الحرب والقايد ماكلين ، حل السلطان بالفابريكة مصحوبا مرة بعياله . وحرصا منه على إبعاد جميع العوائق التي قد تحول دون إتمام الأعمال ، أمر السلطان "العلاّف" بمعاينة الورشة يوميا كما أمر وزير المالية بتوفير تموين المواد الضرورية[2] .

بقي بريگولي (Bregoli) حينذاك مُرْتَابًا في فعالية أوامر السلطان وقوة سلطته والسرعة التي ينفذ بها الوزراء أوامره ، هؤلاء الذين كان يرى أنهم "يتذرعون بكل الحجج للتملص من مهامهم". ولاأدل على ذلك من توقف الأعمال من جديد في دجنبر 1891 نتيجة النقص الحاصل في مادة الجبس[3] .

ثم إن اهتمام مولاي الحسن نفسه بماكنة السلاح خلال هذه المرحلة ظل مثارا للشكوك ، خصوصا إذا علمنا أنه ما كادت تكتمل أشغال بناء الفابريكة حتى أخذ السلطان يفكر في مشروع آخر ؛ هو مشروع دار السكة لضرب العملة . وأوكل السلطان تحقيق المشروع أيضا للإيطاليين الذين كان تصورهم في ذلك يختلف عن تصور السلطان[4]. إذ تبنت البعثة الإيطالية في مرحلة أولى لسك هذه العملة "طريقة التذويب"، وهي الطريقة التي تشبث بها السلطان. غير أنه ما أن شهد القطع النقدية المسكوكة الأولى

1) يعتبر دي لبوني أن انتهاء البناء ، كان بتاريخ 12 نونبر 1891 ، انظر :
"Relazioni italo-marocchine alla fine del secolo XIX attraverso le vicende di una missione militare italiana", in **Univers**, mai 1950, p. 377.

2) A. E. R., S. P., c. 352, Bregoli à la légation, Fès, 10 Octobre 1891 .

3) **Ibid.**, Fès, 16 Décembre 1891 .

4) Bregoli à la légation, Fès, 6 Décembre 1891, S. P., c. 352, Bregoli à la légation, Fès, 17 Décembre 1891, S. P., c. 352, Cantagalli à Bregoli, Tanger, 25 Décembre 1891, S. P., c. 352, Cantagalli à Gharrit, 25 Décembre 1891, S. P., c. 352 .

حتى تراجع عنها وتبنى اقتراحات بريگولي (Bregoli) القاضية بسك هذه العملة بطريقة الطبع على صفائح الفولاذ ، وذلك رغبة من مولاي الحسن في سك عملة قابلة للرواج في المغرب وخارجه . ومن أجل ذلك ، وافق السلطان على أن يجري الكولونيل تدريبا مكثفا لإتقان الكيمياء في روما . فاضطر إلى مغادرة الفابريكة وترك إدارتها لِفِرَارَا (Ferrara)[1] .

وقد كان سفر بريگولي (Bregoli) يستدعي غياب شهرين أو ثلاثة أشهر ، لأنه كان مطالبا باستقدام آلات لسك العملة وثمانية مدافع بذخيرتها[2] . وفي 22 فبراير 1892 ، كاتب رئيس البعثة المفوضية الإيطالية في طنجة يستفسرها هل ستتكفل حكومته بجميع نفقات السفر والإقامة التي ستفرضها إجراءات الاطلاع على دور السكة في ميلانو والمؤسسات الحكومية في تورينو و"بريشيا" و"تيسانو" ، غير أن السفر أُجل بطلب من السلطان الذي كان يرغب في الانتهاء من أشغال بناء قنطرتين على واد فاس بإمكانهما تزويد الفابريكة بالقوة المحركة وفي إنشاء مبْنًى لسك العملة . وبهذه المشاريع المتداخلة ، لم تنته أشغال بناء "الماكينة" برمتها إلا في سنة 1893 .

3 - ردود الفعل على البناية الجديدة ، "الماكينة" :

انتهى بناء الماكينة في 1893 ، أي بعد أربع سنوات من الأشغال وعلى الرغم من الصعوبات والعراقيل التي اعترضت تحقيق المشروع . والمقصود بالماكينة دار صناعة حديثة ، شيدت وسط وحدة تقليدية عتيقة البنية ؛ فكانت غريبة عن إطارها وتنفرد عنه في شكلها وتنظيمها الداخلي. وزادت غرابة بأن أوكل تسييرها لإيطاليين "مسيحيين" سيقيمون في مدينة محافظة. إذ ظلت «القرويين» المنبر العلمي الإسلامي الذي يمثل درعا واقيا من وجود الأجانب في السواحل ؛ فكيف كان موقف القاطنة الأصلية المحلية من منشأة منفصلة عما تبقى من واقع هذه الحاضرة ؟ وكيف كانت ردودها

1) A. E. R., c. 352, Ds. 1892, Cantagalli au Ministre des Affaires Etrangères à Rome. Tanger, 4 Mars 1892. Bregoli a reçu L'aval du Ministre de la guerre pour les visites d'inspection des maisons et établissements gouvernementaux dont il était question .
2) A. E. R., c. 352, Ds. 1892, Légation au Ministre des Affaires Etrangères de Rome, Tanger, Avril 1892 .



باب الماكينة بفاس[1]

1) Fond, Grebert photo.

على ما يحمله بناء هذه المؤسسة من دلالات على مستويات مختلفة : على المستوى التجاري الحرفي وعلى المستوى الثقافي الاجتماعي ؟

فأما المخزن ، المؤسس الرئيسي للمشروع ، فكان له موقف متذبذب من البعثة الإيطالية وسلوك غامض تجاهها ؛ فبعد أن صنعت البعثة بندقيتين نالتا إعجاب السلطان ، صنعت عشرين بندقية أخرى ؛ ولكن السلطان أبدى رغبته فجأة في الاستغناء عن البعثة الإيطالية وتخويل تسيير المصنع لمغاربة، معتبراً أن نقل بعض مسببات التكنلوجيا إلى المغرب كاف لجعل السلطان يستمرُّ وَحْدَه في الإنتاج .

ولم يتوان وزير الحرب في التعبير عن معارضته للإيطاليين ، بل ذهب إلى حد التشهير بقوله في كل المناسبات : "سأقتل نفسي بأول بندقية يتم صنعها بالفابريكة"[1] . وكان بذلك يعبر عن سخطه على عناصر البعثة من جهة ، مستهدفا تعجيزهم عن الإنتاج . قد يبدو غريبا أن يتخذ هذا الوزير مثل هذا الموقف من بعثة كانت في خدمة مباشرة لوزارته ، وأن يفكر في نسف هذا المشروع وضربه . لكن الغرابة تزول حينما يفسر ذلك بما كانت تدره عمليات اقتناء الأسلحة من الخارج من أرباح طائلة على هذا الوزير، وبكون نجاح فابريكة السلاح في فاس يُعَدُّ ضرباً لمصالحه الخاصة.

وأما قاطنة فاس ، فلم تكن بدورها تنظر بعين الرضى للمشروع أو على الأقل لعناصر البعثة ، لأنها كانت تخشى أن يُسْلَب منها قدر كبير من مياه وادي فاس لتزويد المصنع[2] . وعبَّرت عن مَوقفها بادعائها سنةَ 1902 أن "الإيطاليين الكفرة" سمموا مياه الوادي فثارتْ ثائرتهم"[3] .

وأما في باقي أنحاء البلاد ، فتضاربت المواقف وتعددت الأحكام ، وهو ما عبر عنه كانتكلي (Cantagalli) في تقرير خصصه لهذه القضية مميزا فيه بين الآراء على الشكل التالي[4] :

---

1) **Ibid**., Ferrara à Cantagalli.

2) A. M. G., rapport de Cauchemez. Fèz, 1 Février 1890 .

3) أبلغت المفوضية وزير الشؤون الخارجية بضرورة أخذ هذه التهمة الصادرة عن "أناس متعصبين" بكل الاعتبار . وبعد ذلك بقليل ، أكد پاپوني تكذيب الدعاية المتعلقة بتسميم وادي فاس وذلك في تقرير بعث به من المفوضية إلى وزارة الشؤون الخارجية بروما ، طنجة ، 5 أبريل 1892 .

4) Cantagalli à son Département, Tanger. 5 Avril 1892 .

ـ ظل بعض المغاربة متيقنين من عدم فعالية الفابريكة فركزوا على ارتفاع تكلفة البنادق بالقياس إلى الأسلحة المستوردة .

ـ بينما ذهب البعض الآخر إلى أن مشروعا كهذا يمكنه أن يحد من تبعية المغرب للخارج في مجال التسلح .

ـ أما الأوربيون المقيمون في المغرب ، فقد كانت مواقفهم موحدة وصبت تعاليقهم بالإجماع في اتجاه واحد : فكانتكيلي (Cantagalli) نفسه يرى أن المشروع يمثل من الناحية الصناعية ، "نزوة مكلفة"[1]. إذ بلغت مصاريف الأعمال "نصف مليون" على الأقل واقتنيت العديد من الآلات بقيمة تناهز المليونين من إيطاليا ، تم نقلها بصعوبة شديدة إلى فاس في غياب بنية تحتية ووسائل نقل لازمة[2] .

وترى فرنسا أن المشروع كان سرابا ، لأنه من المستحيل الحصول على تصنيع حربي في غياب الشروط الضرورية لهذا التصنيع في بلد يفتقد إلى المادة الأولية والعمال[3]" .

ومع ذلك ، فإن هذه الدولة لم تخف معارضتها الشديدة لإنشاء مانيفاكتورة كهذه في فاس . إذ كان المشروع يهددها على مستويين : فهذه الدولة التي لها أطماع محددة في المغرب ، تتخوف أولا من أن يتوفر على وسائل حربية تمكنه من مقاومة الاحتلال وصد جميع تدخلاته العسكرية ، وتخشى في الوقت نفسه تدخل قوة ثالثة في القضية المغربية بدعوى تقديم المساعدة ، وكانت تقصد بذلك إيطاليا ، خصوصا وأن حكومة باريس كانت تدرك تمام الإدراك أن جيرانها فيما وراء الألب يعملون جادين على تولد تطلعات جديدة في البحر الأبيض المتوسط .

وعلى مستوى آخر ، كان تحقيق مشروع الفابريكة الإيطالية وقيام تصنيع حربي محلي يعني ضربا للمصالح التجارية الفرنسية ولما كانت هذه

1) **Ibid.**, "La fabbrica del Sultano meriterebbe la qualifiqua di costosissimo capriccio" .
2) A. M. G., rapport de Cauchemez au Ministre de la Guerre, 24 Juin 1890 .
3) **Ibid.**

الدولة وغيرها من الدول الممونة تجنيه من فوائد من عمليات اقتناء الأسلحة للمغرب . وهكذا لم تترك فرنسا فرصة تَمُرُّ دون أن تعرقل فيها حركة البعثة الإيطالية ، وذلك حفاظا على مصالحها .

غير أن موقف فرنسا من هذه القضية عرف مرحلتين أساسيتين هما: المرحلة السابقة للاتفاق الودي الفرنسي الإيطالي، في شأن المغرب وطرابلس، والمرحلة اللاحقة بهذا الاتفاق :

وقد تميزت المرحلة الأولى بالمحاولات الفرنسية للحد من توسيع المصالح الإيطالية في البحر الأبيض المتوسط ، الأمر الذي يبرر سلوك فرنسا ودعايتها المشحونة بالتحامل والمعارضة ، والتي كانت ترمي من ورائها إلى نسف مشروع فابريكة السلاح . لهذا قامت فرنسا، في هذه المرحلة كلها، بحملة صحفية تبرز فيها قصور التقنية الإيطالية وتشكك في فعالية العتاد المصنع في فاس وفي جودته .

إلا أن الموقف الفرنسي تغير بتوقيع الاتفاق الودي سنة 1902 والذي يطلق يد فرنسا في المغرب مقابل إخلاء المجال لإيطاليا في ليبيا . فلم يعد بموجب هذا الاتفاق داعٍ يستوجب ضرب "الفابريكة" وتدمير المشروع .

فحسب بارير(Barrère) ، سفير فرنسا في روما ، فإن الحكومة الإيطالية تتساءل عن إمكان الاستمرار في دعم مؤسسة صناعية يظهر أن وجودها أصبح غير قار . كما رَامَ پرينيتي (Prinetti) وزير الشؤون الخارجية الإيطالية ، وذلك إبان لقائه مع هذا السفير يوم ثاني نونبر 1902 ، معرفة وجهة نظر فرنسا في الإبقاء على "الماكينة" واستمرار نشاطها ، متسائلا هل كانت لفرنسا مصلحة في ذلك . فإذا كانت فرنسا ترى في ذلك أن الأمر يتعلق بشغل موقع ستحتله إنجلترا أو ألمانيا ، "ففي هذه الحالة ستتخذ الحكومة الإيطالية جميع الإجراءات اللازمة لضمان استمرارها ونشاطها ؛ أما إذ كانت الحكومة الفرنسية لا تعير ذلك اهتماما ، فإن المؤسسة سيحكم عليها بالزوال[1]" .

1) A. E. P., NS., Vol. 273, Barrère au Ministre des Affaires Etrangères, Rome, 9 Novembre 1910 .

وردت الحكومة الفرنسية على ذلك بكونها لا ترى مانعا في الإبقاء على هذه المؤسسة ؛ كما توضح باريز "أن فابركة السلاح بفاس ظلت تكلف المفوضية التي أسستها الكثير ، وأن مساندة فرنسا لهذا المشروع تعتبر مبادرة تحظى بكل قبول . وهي وسيلة لتشجيع إيطاليا في توجهها الجديد في سياق سياستها في المغرب[1] . ومن هذا المنظور نفسه ، أوصى الوزير المفوض الفرنسي بالمحافظة على كامپيني (Campini) بفابريكة السلاح بفاس، وذلك في وقت فكر فيه السلطان في عزله ، كما أن نيرازيني (Nirazzini) لم يتردد حين إيفاده إلى فاس في شهر يناير 1909 في التصريح لفرانسوا رينو (François Regnault) بأن رئيس فابريكة السلاح مجبر على ربط علاقات وطيدة مع العناصر الفرنسية ، وعلى وجه الخصوص مع رئيس بعثتها العسكرية .

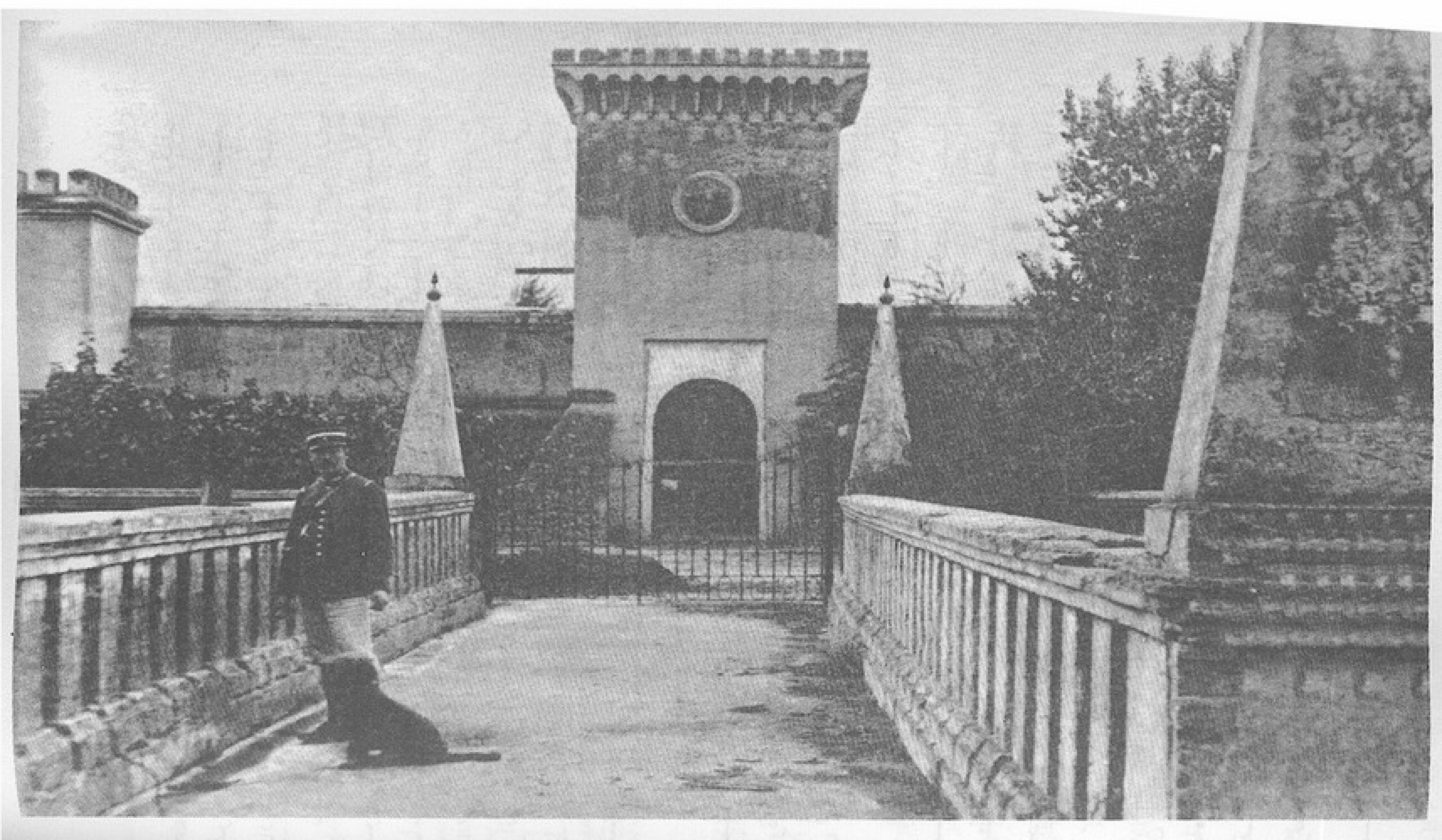
ويمكن تفسير الدعم الفرنسي للبعثة الإيطالية بعوامل كثيرة يمكن فهمها من نشر إشاعَة تتعلق برغبة السلطان مولاي عبد الحفيظ في إسناد إدارة ماكنة السلاح إلى الإسبان ، أو تقليص عدد عناصرها من ثلاثة أفراد إلى فرد واحد ، مبررا ذلك بأسباب مادية .

والحاصل أن هذا التقليص لأعداد عناصر البعثة الإيطالية ، كان يتساوق في صلبه مع المصالح الفرنسية . ذلك لأنه "يمهد لإقصاء البعثة الإيطالية الذي كان مرتقبا منذ سنوات عديدة ، كما أنه يكسب المخزن الحجج الكافية للتملص من مشروعات البعثتين الألمانية والإسبانية".

وحسب سان روني تاياندي (Saint-René Taillandier) ، فإن الإبقاء على البعثة الإيطالية إلى أجل غير مسمى ... وإلى أن يصيبها التعطل التام وينال من عناصرها الذل والهوان ، لا يتناسب وموقع فرنسا الخاص بالمغرب ، خصوصا إذا أدركنا أن عناصرها لم تعد تشكل للمفوضية الفرنسية في السنوات الأخيرة ، أي مصدر للشكوى[2] .

1) Ibid.

2) A. E. P., N. S., Vol. 274, Saint-René Taillandier à S. Pichon, 17 Janvier 1909 .



الماكينة من الداخل[1]

(1) Edition Niddam et Assouline, Fez.

4 ـ المصنع في طور الإنتاج وتشكيلة العاملين به :

أ ـ البعثة الإيطالية :

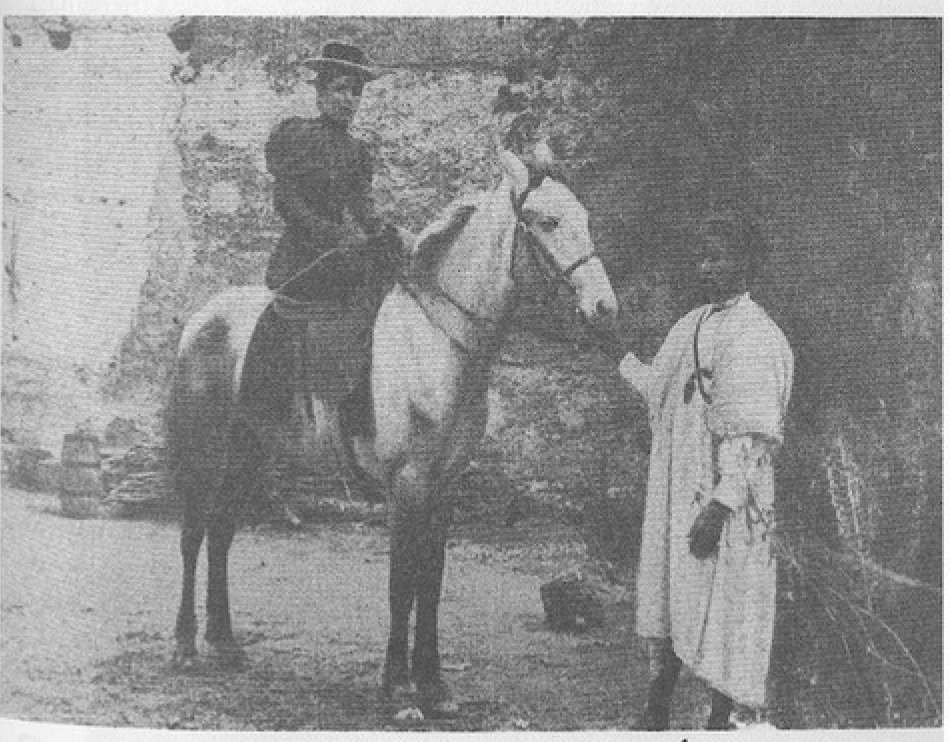
كانت البعثة الإيطالية تتكون حين قدومها من ثلاثة أعضاء هم : جورجيو بريگولي (Georgio Bregoli) ولوجي فالتا (Luigi Falta) وباتيستا نوتاري (Battista Notari) . وبعد انتهاء الأشغال سنة 1893 ، اقترح كانتگيلي (Cantagalli) على حكومة روما مشروعا إصلاحيا يهدف إلى وضع أسس جديدة تهم البعثة ، منها : إعادة توضيح بنود الاتفاق بين الحكومتين الإيطالية والمغربية ، وتحديد مهام أعضاء البعثة ، وإحداث تغيير في تركيبة عناصرها[1] .

---

1) فيما يخص تغيير تركيبة البعثة الإيطالية ، كان كانتگيلي(Cantagalli) يرغب في إبعاد بريگولي (Bregoli) وتعويضه بفرارا(Ferrara) غير أن المخزن لم يوافق على ذلك ، إذ كان يرغب في أن تخول رئاسة البعثة لنوتاري(Notari) (Ministre de la Guerre au Ministre des Affaires Etrangères, 20 Février 1895, S. P., 353, Ds. 1895) وذلك لعاملين أساسيين أولهما ، إتقان نوتاري (Notari) اللغة العربية ، مما مكنه من ربط علاقات وطيدة مع العمال والأوساط المخزنية : وثانيهما أن حلول نوتاري (Notari) محل بريگولي (Bregoli) سيفقد البعثة إطارها القانوني وصبغتها الرسمية ، نوتاري (Notari) كان ميكانيكيا فقط لا علاقة له بالسلك الديبلوماسي ولا بالبعثة العسكرية ، بل يعمل بصفة غير رسمية. ومن ثم فوضعه على رأس البعثة إلغاء لها . ولتفادي هذا الوضع ، قررت المفوضية الإيطالية إقصاء نوتاري (Notari) ، على الرغم مما كان يطرحه ذلك من صعوبة لكونه يحظى بمساندة قوية من المخزن . غير أن الأمور اتخذت مسارا آخر ، وذلك نتيجة الضغط الإيطالي . فقررت المفوضية عدم صلاحية بريگولي (Bregoli) الذي كانت له علاقات وطيدة مع مولاي الحسن. غير أنه دخل في صراع مع بعض العناصر المخزنية (أمثال التازي والمقري) . كما أن سلوك بريگولي (Bregoli) كان يبدي قلة مراعاته لبعض معايير وسَنَنِ الحياة الدينية بالمغرب . فتذرعت المفوضية بذلك لاستبداله وتعويضه بفرارا (Ferrara) (Daspromo au Ministre des Affaires Etrangères à Rome, Tanger, 15 Novembre 1894, S. P., 352, Ds. 1894) وبذلك أبلغت المفوضية السلطان يوم 17 أبريل 1895 باختيار فرارا (Ferrara) لرئاسة البعثة مع استقدام تقنيين جدد وإلحاقهم بفاس ، وهم : جوزيف كاپا (Joseph Capa) ، مسؤول تقني في فابريكة السلاح وترونيلي (Tronelli) (A. E. R., Légation italienne à Sa Majesté Chérifienne, Tanger, 17 Avril 1894) وما أن مرت بضعة أيام ، حتى أبلغت وزارة الحربية الإيطالية مفوضيتها بطنجة . (A. E. R., Maissa al Ministro, 27 Juillet 1895) وبعد سنة من ذلك ، قدم ترونيللي (Tronelli) استقالته معللا ذلك بأسباب صحية . وسبب تعويضه مشكلة للبعثة : إذ كان من الضروري الحصول على موافقة المخزن ، لاستقدام هذين التقنيين ، الأمر الذي لم يكن سهلا على البعثة ولا على الحكومة الإيطالية . ولهذا لم يكن فرارا (Ferrara) ، باعتباره رئيسا للبعثة ، يرغب في أن يعلم المخزن باستقالة ترونيلي (Troncllì) ولا باختيار عوض له وذلك تفاديا لأي اصطدام أو معارضة (Malmuzi au Ministre des Affaires Etrangères à Rome, Tanger le 16 Novembre 1896) . أراد شخص آخر يدعى بادبني (Badini) تعويض ترونيللي (Troncllì) ، ولم يُعَر لذلك أي اهتمام . وذلك أن المفوضية الإيطالية في 22 فبراير 1897 أرسلت عضوا آخر إلى البعثة هو التقني كاپا (Cappa) الذي طالب يوم 19 يونيو 1898 المفوضية بإعفائه من كل مهامه لدَوَاعٍ صحية وعائلية ، وصادقت على هذا الطلب وعوضته بتقني آخر يدعى كالدْرا (Caldra) . (Ministre de la Guerre au Ministre des Affaires Etrangères à Rome, Rome, 27 Juillet 1898) .



جناتلي جنتلي Genatili Gentilli[1]



زوجة القبطان بابوني ، أحد عناصر البعثة الإيطالية[2]

1) L. M. Cisotti - Ferrara, Nel Marrocco, Milan, 1912, p. 48.
2) Ibid., p. 209.

أما رواتب أعضاء البعثة ، فكانت في البداية كما يلي :

أربعمائة ريال للكولونيل ، وثلاثمئة ريال للماجور ، وأربعون وَمِئَتيْ ريال للميكانيكي . غير أنه بمقتضى اتفاق 1895 ، وبموجب إعادة هيكلة البعثة على أسس تنظيمية جديدة ، تقرر أن يتقاضى الكولونيل ما قدره مئتي بَسِّيطَة وأن يتقاضى القائد خمسين ومئة ؛ أما التقني المدني ، فيتقاضى عشرين ومئة .

وأجريت عدة تعديلات بموجب اتفاقية 1910 ؛ فحدد بَنْدُها الثالث الرواتب كما يلي : ستمئة وألف فرنك للمدير وخمسون وتسعمئة للتقني الأول وتسعمئة وخمسون للتقني الثاني ، وثلاثمئة فرنك يقتسمها المترجمون الثلاثة .

وقد ظلت مسألة تأدية الرواتب تثير خلافات متواترة بين المخزن والبعثة . إذ كان التأخير في تسليمها عاملا أساسيا لذلك . فالأجور كان من المفروض تسليمها مبدئيا من جمارك طنجة في أوقاتها المحددة مثلما كانت تنص على ذلك اتفاقيتا 1888 و1895 . غيرَ أن هذه الجماركَ غدتْ عاجزة ، منذ مارس 1906 ، عن تسديد هذه المبالغ للمفوضية الإيطالية في طنجة . ولتدارك هذا القصور ، رخص مجلس الوزراء الإيطالي للحكومة ، بعد مداولة 5 أبريل 1908 ، في منح ضمان عن مؤخر الدفع ؛ وبهذا أوْدَعَ البنك الجزائري في حساب البعثة يوم 23 أبريل 1903 خمسمئة بسيطة وسبعة عشر ومئة ألف بسيطة ، وهو مبلغ يوازي تلك المستحقات .

ب ـ الأمناء[1] :

وهم المسؤولون عن التسيير المالي للفابركة . إذ يديرون رواتب العمال كما يشرفون على تموين المواد الأولية . ومن هؤلاء الأمناء : الطاهر بن

---

1) نعيمة التوزاني ، **الأمناء بالمغرب في عهد السلطان مولاي الحسن** ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط ، يناير 1971 ص ص 7-28 ، إشارات تهم مختلف دلالات الأمنا ، ووظائفهم . فالأمين شخص تختاره مجموعة تزاول نشاطا وظيفيا موحدا لتمثيلهم والدفاع عن مصلحتهم . ومن ذلك مثلا : أمين التجار وأمين النجارين وأمين الحدادين . ويدل مصطلح "أمين" أيضا على الشخص الذي أسند إليه المخزن بعض الوظائف الإدارية المتنوعة :

* أمين "السكة" ، هو الشخص المكلف بسك العملة .
* أمين السفارة ، هو المكلف بتمويلها .
* أمين العسكر ، هو المسؤول عن تمويل الجيش .
* الأمناء المكلفون ببيت مال وخزينة الدولة .

التهامي بناني والحاج العربي بن عبد الرزاق بن شقرون اللذان أسندت إليهما ، بموجب اتفاقية 1895 ، مهمة الإشراف على مستودع السلاح المصنع بفاس ، كما أصبحا بذلك يمثلان صلة وصل بين البعثة الإيطالية والمقري أمين الأمناء، ولم تكن علاقتهما مع البعثة تتسم بالانسجام والتوافق ، بل كانت تتسم على الدوام بنوع من التوتر .

ج ـ المترجمون :

وهم أربعة من الشباب المغاربة الذين وضعهم المخزن في خدمة البعثة ، منذ بداية تأسيس الفابريكة ، للقيام بمهمة الترجمة مقابل أجر هزيل بل بدون مقابل أحيانا ، وهم : المختار الرغاي ومحمد بناني ومحمد ابن الكعّاب والطاهر بن الحاج الوديي .

وقد تكوّن المختار الرغاي ومحمد بناني في الكوليج الدولي في تورينو وفي الأكاديمية العسكرية في مودان . أما محمد ابن الكعّاب والطاهر بن الحاج ، فقد تكونا في مصانع كوكريل دوسورانغ (Cockerill de Seraing) في بلجيكا .

ولم تهتم اتفاقيتا 1888 و1895 بهؤلاء المترجمين ولا بتحديد حقوقهم، إذ لم يتم ذلك إلا بموجب اتفاقية 1910 التي أقرت في بندها الثالث أُجُوراً لهؤلاء. وهكذا كان بريگولي (Bregoli) يذكر السلطان مولاي الحسن على الدوام في جميع لقاءاته بهذه القضية ، مؤكدا ضرورة منحهم تعويضات وإن كانت هزيلة ، مقابل خدماتهم . غير أن السلطان كان يقابل ذلك بالرفض التام دون أي تبرير ؛ فهل ذلك راجع لكون المخزن يعتبر هؤلاء المترجمين في خدمة البعثة، ومن ثم فهي الملزمة بأداء رواتبهم الشهرية ؟ أم كان موقف السلطان يرتبط بالموقف العام من الطلبة الذين تلقوا تكوينهم بالخارج ؟

والحاصل أن بريگولي (Bregoli) اتخذ وحده قرار تخصيص 7 مثاقيل، أي ما يعادل 2,5 بسيطة ، أجرة يومية للمترجم ، تدفع له أسبوعيا في نفس الوقت الذي تؤدى فيه أجور العمال . فكانت عبارة عن أجور إضافية غير



بعض عناصر فابريكة السلاح بفاس : 1) الحاج محمد المقري ، 2) مترجم ، 3) أمين ، 4) حارس

1) L. M. Cisotti - Ferrara, op. cit., p. 241.

قارة لاتخضع لنص قانوني ولا تحددها اتفاقية خاصة[1] ؛ وبهذا، فالمطالبة بهذه الأجور لا يمكنها أن تستند إلى أي سند[2] .

لم تحظ إيضاحات فرارا (Ferrara) ، بخصوص هذه "الإعانة المالية" التي تدفع للمترجمين ، بقبول الوزير المفوض ملموزي (Malmuzi) الذي كان يرى أن رواتبهم الشهرية حددت في اتفاقية بين جنتيلي (Gentili) والمخزن؛ ومنذ ذلك الحين ، أصبح لهؤلاء الحق في الحصول المنتظم على أجورهم.

وبما أن هذه الأجرة لم تكن في أي وقت من الأوقات كافية لتغطية نفقات المترجمين اليومية ، فإنهم كانوا يسعون على الدوام إلى الحصول على تسبيق لأجورهم ، مما كان يجعلهم باستمرار دائنين لصندوق المانوفاتورة .

فبموجب اتفاقية 1895 رُوجعت الوضعية المالية للبعثة ، وحددت الميزانية العامة في سبعمئة وأربعة آلاف بسيطة سنويا ، تُغطي أربعمئة وأربعةُ آلاف منها الرواتبُ الشهريةُ للضباط الإيطاليين . أما الثلاثمئة الباقية ، فقد وزعت بين المترجمين؛ وكان هذا الإجراء مؤقتا ويمكن إلغاؤه بمجرد عودة البعثة إلى بنيتها الأولى (ضابطين وميكانيكي) ، وهو ما كان مقترحا باستمرار . فكان هذا الفائض عرضة للزوال ، إما بتوزيعه على العناصر الثلاثة للبعثة تعويضا لهم عما ينالهم من ضياع جسيم نتيجة الفارق المالي في الصرف ، وإما بالتخلي عنه وإخبار المخزن بذلك .

وبحلول فرارا (Ferrara) محل بريگولي (Bregoli) في رئاسة البعثة ، اقترح توزيع هذا الفائض تعويضا ماليا بين المترجمين الثلاثة الحاضرين ، ذلك أن المختار الرغاي لم يعد ينتمي إلى العاملين في الفابريكة ؛ إذ عُيِّن عاملا على منطقة الحدود منذ نهاية سنة 1895 . وبعد سنتين من ذلك التاريخ، استدعي مترجم آخر وهو محمد ابن الكعّاب إلى مراكش حيث عينه المخزن لشغل منصب آخر .

---

1) A. E. P., P. S., c. 353, mémoire de Ferrara au Ministre des Affaires Etrangères, 1 Septembre 1899 .

2) Ibid. . لقد كان وضع قانون خاص بالتعويضات من عمل فرارا (Ferrara) ، وتم ذلك في الوقت الذي طالب فيه المترجمان بحقوقهما .

ولما أقام فرارا (Ferrara) في فاس كانت أداءات المترجمين تسلم كاملة ومنتظمة . وفي ماي 1897 ، أثناء غيابه في عطلة ، طلب من المسؤول التقني پاپون (Paponc) أداء التعويضات الشهرية للمترجمين المتبقيين : بناني والطاهر بلحاج . وكلف في السياق نفسه المسؤلين في البنك المحلي ، الأخوين ناهون (Nahon) ، بسحب مئتي بسيطة شهرياً من حسابه البنكي الخاص . ويبدو أن هذا المبلغ كان يقتطع بشكل منتظم من حسابه ؛ غير أنه لم يكن يسلم للمترجمين . لهذا طالب بناني والطاهر بلحاج بمستحقاتهما . ولكن رئيس البعثة وجه مذكرة إلى الوزير المفوض[1] يبرئ نفسه من كل مسؤولية في هذه القضية . وحاول في الوقت نفسه أن يبين أن هؤلاء المترجمين ليس لهم أي حق في المطالبة بأي أجور ما دامَ الأمرُ كان لا يتعلق سوى "بتبرعات" . بل ذهب إلى اتهامهم بتجاوز السلوك العسكري .

غير أن ملموزي (Malmuzi) لم يقبل هذا الموقف . فلم يكن ذلك مساندة منه للمترجمين ، بقدر ما كان حرصا منه على تجنب الوقوع في ملابسات قد تكون لها انعكاسات سياسية خطيرة تضر بسمعة مفوضية إيطاليا وحكومتها ؛ وذكر بهذا الخصوص" أن المقري والتازي والوزير الأعظم يدعمون بلحاج وبناني" ؛ كما أضاف أنه "داخل هذا الوسط المغربي المشحون بالمؤامرات والاتجاهات السياسية ، ... فالمحافظة على التوازن ، واتخاذ الحيطة والحذر لم تكن مفيدة فحسب ، بل كانت ضرورة تفرض نفسها" . وفضلا عن ذلك ، تساءل عن إمكان اعتبار العاملين بالفابريكة ، من السكان المحليين ، خاضعين للضوابط الإدارية للبعثة .

وظلت وضعية المترجمين على هذه الحال ، إلى الوقت الذي اعترف فيه المخزن بأن الخدمات التي يسديها المترجمون تندرج في مجال اختصاصاته ، فخصهم بأجور .

---

1) Mémoire de Ferrara, déjà cité .

د ـ العمال :

لقد حرص السلطان على ألاّ يكون العمال إلا من المغاربة . فعلى الرغم من أن عددا من الإيطاليين أبدوا رغبتهم في الالتحاق بفابريكة السلاح بفاس ، فإن السلطان رفض جميع طلباتهم ، لمعرفته بالوضع السياسي القائم آنذاك في المغرب ، ولوعيه بما يكنه المغاربة للأجانب من مشاعر في تلك الظرفيَّة السياسيَّة المتأزِّمَة الموْسومة بمعاداة كلٍّ ما يمتُّ بصلة لأوربا . وكان المخزن يَخشى أنَ يسبب تَشغيل إيطاليين في الفابريكةً والاتصال المباشر بينهم وبين العمال المغاربة اصطدامات داخل الفابريكة ، من شأنها أن تخلف انعكاسات سلبية على سير العمل وعلى المسير السياسي للأحداث[1].

وظل تحديد عدد العمال يطرح إشكالا. إذ يبدو أن أعدادهم ارتفعت في مَرحلة معينة لتناهزَ ثلاثمئة فرد[2] . ويَنتمون إلى حواضرَ مُختلفة ، كفاس ومكناس ومراكش والرباط وسلا وتطوان. غير أن الوثائق تثبت أن عدد العمال ظل غيركاف ، إذ لم يتوقف بريگولي (Bregoli) ، ثم فِرَارًا من بعده ، عن رفع شكاوى إلى المخزن من النقص الحاصل باستمرار في اليد العاملة .

فما أن مرت سنة على تأسيس "الماكينة" حتى طلب بريگولي في 15 يونيو 1893 من السلطان تشغيل ستين عاملا تتوافر فيهم الشروط الآتية : أن يتراوح سنهم مابين سبع عشرة وخمسة وعشرين سنة وأن يكون لهم تكوين سابق . وفي 28 يونيو من السنة نفسها ، استُقدم خمسة عشر عاملا من تطوان ، تتراوح أعمارهم بين أربعين وستين سنة ، وجمع العدد الباقي بطرق متعددة .

ومع ذلك ، يمكن حصر العمال الذين يشتغلون في ماكينة السلاح بفاس قبل اتفاقية 1895 في فئتين هما :

1) نظرا لرفض المخزن ، مرارا وتكرار ، الطلبات الإيطالية ، صارت المفوضية ترجعها دون إيصالها للسلطات المخزنية .
2) ابن زيدان ، إتحاف ، ج 2 ، ص . 498 .

* **الفئـة الأولى** وتضم حرفـيين لهم تجربة في مجـال صنع الأسلحة التقليدية ، قبلوا العمل في المانوفاكتورة على الرغم من عدم توفر إغراء مادي مشجع ، ذلك أن العمال الذين قدموا من تطوان لم يكونوا يتقاضون أكثر من 3,5 مثاقيل يوميا ، في الوقت الذي كان فيه ربحهم في محلاتهم التجارية يناهز ، سابقا ، 6 فرنكات. لقد حاولوا أن يعوضوا النقص الحاصل في ربحهم بما كانوا يحصلون عليه من خبرات جديدة وتجارب حديثة في مَجال التصنيع الحربي . ذلك بأنَّ المانوفـاكْـتورةَ ، في مَنْظورهم ، كـانتْ تُشكلُ ثورة صناعية في تخصصهم .

* **الفئة الثانية** وتضم عمالا لا تكوين لهم ويتقاضون 3,60 فرنكات في اليوم. وتتشكل هذه الفئة من العناصر المحلية، وتتفرع إلى ثلاثة أصناف[1]:

- المْعَلْمين الكْبَار ؛
- الصناع ؛
- المُتعلمين .

وبلغَ عددُ "المعلمين الكبار" خلالَ سنة 1894 اثنيْ عَشَرَ فَرداً، بينما كانَ عددُ "الصناع والمتعلمين" يتراوحُ ما بينَ تِسعةَ عَشَر ومئةٍ ، وخَمسةٍ وثلاثين ومئة رجل .

وقسم هؤلاء في المانوفاكتورة إلى فئات فرعية تعملُ كلٌّ واحدة منها تحتَ مراقبة "قايد المية" ومُقَدَّم وملازم[2] ، وتدفع أجورهم يوميا بواسطة الأمين الذي يدلي كل يوم بكشف عن الميزانية المخصصة لذلك . ويستثنى من الأجور يوم الجمعة ، الذي هو اليوم الرسمي للعطلة الأسبوعية[3] .

---

1) يتعلق الأمر بالكناش 210 في الخزانة الحسنية بالرباط ، حيث يهم الأمر رواتب عمال الفابريكة سنة 1894/1312 تحت مسؤولية الأمين عبد الهادي زنيبر السلاوي .

2) ابن زيدان ،إتحاف ، ج 2 ، ص . 498

3) ومن خلال هذا المثال - وهناك أمثلة أخرى - يمكن إبداء عدة ملاحظات :

أ - أن عدد العمال والصناع التقليديين ، وهو ما يؤكد ارتفاع نسبة النقص التي سبقت الإشارة إليها . وعلى العكس ، ينم عدد المعلمين الكبار عن نسبة تردد مماثلة .

ب - أن يوم الجمعة لا تدفع أجوره . (الكناش 212 ، ص 56 ، الخزانة الحسنية ، ويحفظ السجل نفسه قوائم مماثلة ولكنها لا تغطي سوى سنة 1894) .

ولم يكن عملهم يقتصر على الإنتاج في الفابريكة ، بل كلفهم المخزن أيضا سنة 1896 بفحص البنادق المصنعة في الماكينة ، وذلك بحضور عدلين[1] لتقييد النتائج المحصل عليها قانونيا .

وبينما كان العمال المكلفون بالفحص يُغيرون باستمرار ، ظل الأمناء ثابتين في هذه الوظيفة ، ومنهم : الأمين الطاهر بن التهامي وبناني والحاج العربي بن عبد الرزاق بن شقرون .

واعتبرت البعثةُ الإيطاليةُ هذه الفحوصَ والتجاربَ تَجاوُزاً لكفاءاتها وقدراتها التقنية وتقليلا من شأنها ، مبررة ذلك بعدم قدرة هؤلاء العمال على القيام بهذه التجارب ؛ ذلك أن معظمهم كان من حراس وحدادين زاولوا العمل في الماكينة ، ووضعيتهم في ذلك لا تختلف عن وضعية العبيد. كما أبرزت البعثة أن هذه التجارب أجريت في مرحلة سابقة لاتفاقية 1895 ، التي ظلت غامضة فيما يخص هذه القضية ، بحيث لم تهتم بنودها بتحديد كيفية تطبيق هذه التجارب ، ولم تعين المسؤولين عن القيام بها .

فقد وضع العمال ، بموجب هذه الاتفاقية ، تحت تسيير رئيس البعثة. فهو الذي يحدد عدد "المعلمين الكبار" والعدد اللازم من العمال لإدارة المصنع (البند 7) . كما كان يتمتع بصلاحيات تشغيل العمال وفصل غير الأكفاء منهم (البند 9) . وهو المسؤول عن أجورهم ، يؤديها لهم يوميا قبل مغادرتهم العمل (البند 8) ، وهو المسؤول أيضا عن مراقبة حضورهم ، وعن تقديم لائحة بذلك إلى أمين الأمناء ، مع الإشارة إلى المبلغ المالي الذي سُلم لهم أجرا عن عملهم اليومي .

أما العقوبات التأديبية ، فكانت تصدرها سلطات المنطقة التي ينتمي إليها العامل المخطئ ويفرضها باشا المنطقة وينفذها (البند 14) .

5 ـ : إنتاجية "الفابريكة" :

تَسَلَّمَ السلطان في 7 مارس 1893 بندقيتين كانتا أول منتوج للفابريكة[2] . وبأمر منه ، أجرت لجنة مغربية رسمية فحصهما بالمقارنة مع

1) الكناش 210 ، الخزانة الحسنية بالرباط .

2) يذهب الإيطاليون إلى أن الأسلحة المصنعة بفاس أبعد رميا من الأصلية .

العينة المماثلة من البنادق المستوردة : مارتيني (Martiny)[1] . وكانت النتائج مشجعة ، إذ أظهرت تجارب التصويب أن الأسلحة المصنعة في فاس كان مداها أبعد من البنادق الأصلية .

ولم تقابل النتائج التي حصلت عليها البعثة الإيطالية في هذا الشأن بالشعور نفسه . إذ خلف هذا الإنتاج وقعا مدويا على المفوضية الفرنسية . ويظهر هذا جليا من صداه في الصحف الفرنسية : إذ نشرت جريدة « يقظة المغرب» ، (Le Reveil du Maroc) ، مقالا في هذا الشأن يبدي تذمر الفرنسيين وتحاملهم الشديد على المشروع :

"إن ما نؤاخذُ عليه بريگولي (Bregoli) هو الجانب المالي لهذا المشروع ، الذي يجعلنا نتخوف من أن يخلف تأثيرا سلبيا لدى السلطان . فتتخذ كل الاحتياطات من المقاولات الأوربية في المغرب ؛ فقد انتشرت الإدعاءات وكثر اللغو ولم تعد المسائل المالية المتعلقة ببريگولي (Bregoli) محور الحديث في فاس ـ ويا للأسف ـ ، بل تجاوزوا ذلك للطعن في قدراته وكفاءاته التقنية ، معتمدين في ذلك على عدم صلاحية البنادق (عينة 3) التي سلمتها الفابريكة للسلطان ! وإذا صحت الدعاية ، فإن جلالته عزم في الأيام الأخيرة على رد الأسلحة المذكورة إلى بريگولي (Bregoli) معبرا عن استيائه . فثلاث بنادق بتكلفة قدرها أربعة ملايين ، هي باهظة الثمن فعلا ! خصوصا وأنه لا قيمة لها . ويُؤسف لكل هذا، لأنه لن يُعاني منه الإيطاليون فحسب ، بل جميع الأوروبين ؛ لما سيسببه من تزايد حذر المغاربة من إجراءاتنا وطريقة تسييرنا للمشاريع . ومايُخشى هو أن يؤدي هذا الحادث إلى إسقاط المشروع البلجيكي للسكة الحديدية والمشروعات الأخرى الأكثر تقدماً في الدواليب المحرِّكة لمانوفاكتورة السلاح بفاس ولا يخرج منها إلا : إن شاء الله[2] " .

---

1) يعرف عند المغاربة باسم : "بوحفرة" .

2) A.E.R., S.P., c.352, Ds.1893, "**Le Recueil**" Numéro du 2 avril 1893, signé K. qui semble être l'initiale de Kerdec, directeur de ce journal. l'article figure en annexe du rapport de la légation à Tanger au Ministre des Affaires Etrangères de Rome en date du 14 avril 1893 .



نموذج من البنادق المصنوعة بماكينة فاس

فاستشاط بريگولي (Bregoli) غضبا ، ووجه رسالة للمفوضية يطلب منها الحصول على تدخل السلطان . لكن المفوضية عملت على تحاشي الجدال. ونصحته بأن يسخر من أصحاب المقال المنشور في جريدة « **يقظة المغرب** » (**Le Réveil du Maroc**) والمحرضين عليه ، وذلك بتحسين إنتاج الفابريكة كما وكيفا .

وبعد صدور أول بندقيتين وإثبات جودتهما في التصويب صنعت عشرون بندقية أخرى ، الأمر الذي سرَّ المخزن وجعله يعتقد بإمكان تفويض إدارة الفابريكة للمغاربة ، معتبرا الدور المنوط بالإيطاليين قد انتهى .

ولم يكن الأمر ـ حسب نوتاري ـ (Notari) يهم ثقة السلطان بالبعثة، بقدر ما كان يعتبر "تغييرا مفاجئا في مزاج السلطان" الذي ما أن رأى البنادق المصنعة ، حتى اعتقد أن العمال المغاربة في مستوى تدبير الفابركة وتسييرها ، وأنهم يستطيعون تطوير الإنتاج لو زُوِّدوا باليد العاملة الضرورية ، كما ظن أنه يمكن تصنيع عشرين بندقية في اليوم .

وحدث خلاف بين بريگولي (Bregoli) والسلطان خلال شهر يوليوز 1893 ، نتيجة تآمر بعض العمال المغاربة، مما أدى إلى إلغاء عمل الفابريكة. فاضطر كانتگلي (Cantagalli) للحلول ، لأول مرة ، بفاس قصد التوسط بين البعثة العسكرية الإيطالية والمخزن لحل هذه القضية . فعادت الأوضاع إلى مجراها الطبيعي وغُض الطرف عن الحادث ، ولو مؤقتا[1] .

ومع ذلك، ظل الخلاف عالقا ، وظلت الأوضاع غامضة بعض الغموض في الواقع. ويرى فرارا (Ferrara) أن أسباب هذا الخلاف[2] لم تكن تتعلق بشخص بريگولي (Bregoli) ، بل كان بعض الوكلاء المغاربة في الفابريكة هم الذين حاولوا المس بسمعة بريگولي (Bregoli) والتقليل من قيمته، وكان موقفهم مرتبطا بما تظهره عناصر مخزنية سامية، ولاسيما وزير الحرب، من عداء للبعثة الإيطالية. وأدى استمرار هذا التوتر إلى إغلاق "دار السكة" ومصنع الخرطوش اللذين يشكلان جناحين هامين في الفابريكة ، مرة أخرى

1) Ibid. , la légation italienne au Ministre des Affaires Etrangères. Tanger. 4 juillet . 1893.
2) A.E.R., SP., 352, Ds. 1893, Ferrara à Cantagalli , Fès , 5 juillet 1893.

وذلك في شتنبر 1893 . واعتقدَ كانتكلي (Cantagalli) أن هذا الإجراءَ ناتجٌ عن مواقف الأمناء وبعض رجال المخزن الذين كانوا يؤاخذون بريكولي على اتخاذ قرارات حسب هواه .

ويعتقد القائد طوماس (Thomas) أن إغلاق الماكينة جاء نتيجة زيارة السلطان لهذه المؤسسة[1] . إذ لم يرض عن الكيفية التي تسير بها الأمور ، "وأدرك أن عناصر البعثة كانت تسليه بكل وسائل الترفيه البسيطة من سيارات وسفن تجري بالبنزين وصنع طوابع للبريد ؛ أما إنتاج ما هو أهم ومطلوب ، فظل بعيدا كل البعد . فإذا ظل سك العملة مشروعا للتطبيق ، فإن الفابريكة لم تعط أي نتيجة . ونظرا لهذا الفشل ، أصبح إغلاق الفابريكة أمرا متوقعا . كما طرح التساؤل عما يمكن القيام به لاستغلال هذه البنايات الضخمة ؟ إذ اقترح البعض تحويلها إلى مسجد[2]" .

أما المفوضية الإيطالية ، فقد اعتبرت هذه الأوضاع نتيجة لتلك المؤمرات التي دبرتها فرنسا والتي تهدف من ورائها إلى إعاقة فابريكة كانت تضايقها على جميع المستويات . وعلى الرغم من أن إغلاق فابريكة السلاح لم يكن نهائيا ، فإن هذا الحدث سيتكرر مرات متعددة .

واعتبر كانتكيلي (Cantagalli) وبريكولي (Bregoli) أن الدكتور ليناريس (Linarès) - وهو طبيب من عناصر البعثة الفرنسية مشهور في الوسط المخزني - هو المحرك الأساسي والعامل الرئيس في هذه الضربة الموجهة للبعثة . وهذا ما أكده غريط ، على الرغم من عدائه للبعثة الإيطالية. إذ دفع ببريكولي (Bregoli) إلى رفع ملتمس سري للسلطان[3] ، مبرزا فيه مختلف المكائد التي تعرض لها عند تنفيذ المهمة[4] .

ولعل هذا ما جعل السلطان يبدي اقتناعه، مؤكدا رغبته لبريكولي (Bregoli) في إعادة فتح الفابريكة وإنعاش الإنتاج. فأمر "الأمين" الطاهر

---

1) A. M. G. , c . 3 H 7 . Capitaine Thomas, rapport de février 1893.
2) Ibid.
3) A.E.R..c.352, Ds. 1893, Bregoli à la Légation, annexe C, lettre à Fès, 14 septembre 1893.
4) A.E.R. le Sultan à Bregoli. 30 muharrem 1311/13 août 1893, annexe au rapport de la légation Tanger, 26 août 1893.

بناني والحاج العربي ابن شقرون لتقويم المبلغ اللازم لأداءات الضباط وتحديد المبلغ الإجمالي لتغطية النفقات المتعلقة بالمواد مع إضافة دفع مستحقات الرواتب تحت إشراف بريگولي (Bregoli) والحرص مستقبلا على تسليم الأجور في حينها . كما سمح السلطان لبروگولي (Bregoli) بالاتصال به مباشرة في جميع القضايا التي تخص المصنع .

وتلقت البعثة الإيطالية هذه الإجراءات[1] بكل اعتزاز . وخلف ذلك تأثيرا غير من الرؤية إلى البعثة . فحتى الجرائد التي كانت تنتقدها عند صدور البنادق الأولى ، غيرت من أساليبها . هكذا نشرت جريدة « **يقظة المغرب** » مقالا تستبعد فيه المقولة السائدة التي تربط إغلاق الفابريكة بعدم كفاءة بريگولي (Bregoli) وعجزه ، وترجع سبب الإغلاق إلى تحريض "بعض موظفي البلاط الشريف" الذين يتجاهلون الأهمية التي يوليها السلطان للفابريكة واستحسانه للنتائج التي تم تحقيقها[2] .

---

1) A. E. R. . c. 352 , Ds . 1893, la Légation au Ministre des Affaires Etrangères, Tanger 20 août 1893.

2) A. E. R., S. P. . c. 352, Ds. 1893 .

"انتشر مؤخرا خبر ترددت أصداؤه في بعض الصحف المحلية ، ومفاده أن السلطان قرر إغلاق المصنع نتيجة النفقات الضخمة التي استلزمها مصنع السلاح الذي يسيره الكولونيل بريگولي (Bregoli)، دون أن يحقق ذلك أي نتائج عملية . وكان من الأفيد معرفة مدى صحة هذا الخبر لما قد ينجم عن تأكيده من تأويلات وردود فعل مختلفة .

وقد ركزنا اهتماماتنا وأبحاثنا، فيما يهم هذا الموضوع ، على مختلف الجوانب مع استخلاص الحقائق من مختلف الأخبار التي تم التقاطها ، كما توجهنا، في هذا الإطار نفسه إلى مفوضية إيطاليا التي استجابت لطلب تزويدنا بمعلومات شاملة حول الموضوع .

ويمكن أن يستخلص من ذلك أن بعض رجال المخزن الذين كانوا يرغبون أكثر من أي وقت مضى في التدخل في التسيير المباشر لإدارة الفابريكة هم الذين تآمروا على الكولونيل بريگولي (Bregoli) قصد التأثير على السلطان للحد من سلطات هذا الضابط . وكان لهذه المحاولة نتائج عكسية تماما، لأن السلطان انتهى أخيرا إلى الاقتناع بأن إسهام بعض موظفي المخزن في الفابريكة لن ينجم عنه، نتيجة سلوك بعض هؤلاء الموظفين أنفسهم وتوجهاتهم ، سوى عرقلة سير العمل، فقرر السلطان أن يخول الكولونيل بريگولي (Bregoli) كامل الصلاحيات في تسيير الفابريكة والترسانة وإدارتهما .وألا يدلي بنتائج العمل فيها إلا للسلطان نفسه .

وقد حصل انقطاع في العمل مدة قصيرة نتيجة التحول في التنظيم الداخلي للفابريكة: ولعل هذا هو ما أشاع دعاية في طنجة حول إغلاق الفابريكة. غير أن العمل استُؤْنفَ حاليا، وإذا أخذنا قلة العاملين التقنيين الذين وضعوا رهن إشارة بريگولي (Bregoli) بعين بالاعتبار، أدركنا أن هذا الضابط سيحقق نتائج ترضي جلالة السلطان تماما.

وفي غياب السلطان عن فاس، فإن ابنه مولاي عمر الذي بقي في العاصمة بصفته خليفة السلطان، كلفه والده بصورة خاصة بزيارة الفابريكة يوميا والتأكد من تنفيذ الأوامر التي أصدرها لتمكين الكولونيل بريگولي (Bregoli) من المواد وعدد العمال الضروريين ".من مقال صدر في :

"Révcil du Maroc" , annexe à un rapport de la légation, Tanger, 10 août 1893.

فنتج عن ذلك فتح مصنع الخرطوش من جديد . غير أن التساؤل المطروح هو : هل ستستمر فترة الانفراج هذه طويلا[1] ؟ . لم يتوان مولاي الحسن الذي ظل منشغلا بالتخلص من كل تبعية عسكرية للأجانب ، عن استفسار بريكولي (Bregoli) عن إمكان إيجاد ضباط مغاربة أكفاء من بين الضباط الخاضعين لقيادته ، وعن مدى قدرتهم على تسيير الفابريكة حتى وإن اقتضى الأمر مجيء بريكولي (Bregoli) مرة أو مرتين في السنة لمراقبة سير العمل . وقد قابل بريكولي (Bregoli) هذا الاقتراح بنوع من الاهتمام لكونه يسمح له بالإقامة في إيطاليا دون أن يفقد ارتباطه بالمغرب . لكن مفوضيته كانت ترى بأن هذه المسألة ، لم تكن تخلو من صعوبات وتعقيد ، فركنت المفوضية ، دون مبالاة بهذا المقترح ، إلى تشجيع البعثة العسكرية على تطوير إنتاج العتاد العسكري .

وضاعفت البعثة جهودها بالفعل . فصنعت ما يقارب مئتَيْ بندقية منذ 4 دجنبر 1893[2] . كما أمدت المخزنَ بثمانين بندقية أخرى بعد ذلك بشهرين ، واستُغرب من هذا الكم الهام من الإنتاج الذي لم يكن متوقعا[3]. وعند اختتام حفل "الهَديَة" بتاريخ 11 أبريل 1894 ، دعا السلطان المدربين الفرنسيين وماكلين (Maclean) لإبداء رأيهم في كمية الخرطوش المصنَّعة في فابريكة فاس . ويقول القائد شلومبرجر (Schlumberger) :

> إن " جلالته الشريفة ركزت على إطلاق اثنتي عشرة خرطوشة من كل فصيلة دون الاهتمام بالدقة أو بالمدى ، كما اختبر بعد ذلك ظرف الطلقة . غير أن التجارب لم تكن إيجابية فيما يخص خرطوش فاس . فجعاب الخرطوش لم تصنع بدقة ، كما صُنعت مُؤَخِّرَات البنادق بفظاظة . أما الحُفَرُ التي توصل النار بالشِّحنة ، فهي مُتَّسَعَةٌ جدا . وأما الرصاص فقد صنع من المعدن الخالص،

1) A. E. R, S. P, c. 352, Ds. 1893, le chef de légation à son Département, Tanger 4 octobre 1893.
2) A. E. R, S.P. c. 352, Ds. 1893, Cantagalli à Moulay Omar (fils du sultan Moulay Hassan), Tanger , 4 décembre 1893.
3) A. E. R, S. P, c. 352, Ds. 1893, Cantagalli au Ministre des Affaires Etrangères à Rome, Tanger, 1 février 1894.

وهو قليل المتَانَة . ويمكن القول في الأخير إن طلقات الخرطوشات في مجموعها كانت متقطعة .... ورضخ السلطان للأمر الواقع أمام التجارب الأولى الفاشلة ، آملا في أن يتوصل العمال إلى إنتاج أكثر إتقانا "[1] .

وغداة وفاة مولاي الحسن واعتقال مولاي عمر ، أمر الوزير الأعظم بّاحْماد بإغلاق الفابريكة مؤقتا[2] . كما وجه في فاتح شتنبر 1894 ، بحضور مولاي عبد العزيز (1894-1907) وبعض الضباط الإيطاليين ، خطابا كان عبارة عن إرشادات ونصائح لأعيان وعلماء حول مصير الفابريكة . وتم الإجماع على إعادة فتحها وتشغيلها بتاريخ 3 شتنبر ، شريطة أن يبلغ إنتاجها عشرين ومئة ألف خرطوشة ومئتي بندقية شهريا[3] .

كما قُدمت تعهدات تضمن مد الفابريكة بالمواد الضرورية في الآجال المحددة ؛ غير أن مشكلة الرواتب غير المؤداة ، منذ إغلاق الفابركة بشهر يوليوز ، ظلت بلا حل[4] .

وبعدَ مُرور خَمسةَ عَشَرَ يوماً على اسْتئناف العَمل ، فَصَلَ السلطان أمينين عن عملهما ، كما أمر بأن يُسلم وزير الحرب المواد الضرورية لبريگولي (Bregoli) مباشرة[5] .

وبعد شهر من ذلك ، أغلقت الفابريكة من جديد بسبب نشوب خلاف بين وزير المالية التازي والوزير الأعظم، بسبب إمداد الفابريكة بالمواد الضرورية. وارتأى بريگولي (Bregoli) أن يسافر إلى إيطاليا في عطلة، وذلك تجاوزا

1) A. M. G. 3 H 8. Rapport du commandant Schlumberger, chef de la mission française au Ministre de la Guerre, 2ème bureau, Maroc, 11 avril 1894.

2) A. E. R., S. P., c. 352. Ds. 1894, Bregoli à la légation. Fès 25 juillet 1894.

3) A. M. G., c. 3 H 8. rapport Schlumberger au Ministre de la Guerre. 4 septembre 1894.

4) A. E. R., SP. c. 352. Ds. 1894. Cantagalli à son Département, 9 septembre 1894.

5) Ibid., Daspromo au Ministre des Affaires Etrangères à Rome. Tanger, 16 septembre 1894.

لهذه الأوضاع وتعبيرا عن موقفه من الانتقادات المختلفة التي كانت توجه له في هذا الموضوع[1] .

وحدث هذا الإغلاق الجديد في مرحلة وزعت فيها مذكرة مخزنية على جميع الأجانب المقيمين في فاس (من فرنسا وإنجلترا وإسبانيا) تخبرهم برغبة المخزن في إنهاء إقامتهم بالعاصمة العلمية للمملكة .

فبادر كاتب المفوضية الإيطالية جناتلي جنتيلي (Gianatelli Gentili) الذي كان حينئذ في فاس للرد بمهارة على هذا الإجراء ، مقترحا توقيع اتفاقية جديدة تحدد بكيفية أكثر دقة المهام المنوطة بالمخزن ومهام عناصر البعثة ، كما تحدد كيفية تسيير الفابريكة وتدبيرها .

أ ـ الاتفاقية الإيطالية ـ المغربية لسنة 1895 :

أبرمت هذه الاتفاقية يوم 24 يونيو لعام 1895 ؛ فوقعها عن الجانب الإيطالي الملازم الكولونيل فِرارًا (Ferrara) الذي عين رئيسا للفابريكة ووقعها المقري عن الجانب المغربي[2] .

ولم يعد بإمكان رئيس البعثة اتخاذ أي قرار ، حتى لو تعرض نشاطه لصعوبات مخالفة لمعطيات الاتفاقية وبنودها . إذ يجبره البند الثامن عشر من الاتفاقية على التعهد بإخبار أمين الأمناء المكلف من المخزن لحل المشاكل. ولو تجاوزت هذه القضايا قدراته وصلاحيته الإدارية ، أحيلت على السلطان .

---

1) A. E. R, SP, c. 352, la Légation au Ministre des Affaires Etrangères à Rome, Tanger, 25 octobre 1894, :

يظهر أن كانتگيلي (Cantagalli) في تقريره إلى المفوضية يوم 31-1-1895 قد وقع في خطإ حسابي . فالأمر لا يهم إنتاج مئة بندقية شهرياً (بمعدل 3,5 بندقية لليوم) ، بل يتعلق بألف بندقية . وقد اعترف فرارا (Ferrara) في رسالته إلى كانتگيلي (Cantagalli) بأن الفابريكة لا تستطيع أن تنتج إلا 20 بندقية يوميا على أعلى تقدير . وتفرض المقارنة بين تقرير كانتگيلي (Cantagalli) ومذكرة فرارا (Ferrara) (5 يوليوز 1893) التساؤل الآتي : كيف تسنى للمخزن الذي كان يرغب في امتحان البعثة أن يقبل إنتاج عدد أدنى من العدد الذي قدمه فرارا ؟ .

2) A. E. R. , c 352 . Ds . 1895 :

النص ترجمة حرفية للنص الإيطالي الأصل الذي صاغه جانتيللي . وتضمن هذه الاتفاقية ثمانية عشر بَنْدًا ، وهي سارية المفعول لمدة ثلاث سنوات من تاريخ توقيعها .

وشرع في تطبيقها بوصول بعض الصناع التقليديين من تطوان وتاغزوت في دجنبر 1895 . وحررت في أربع نسخ ووقعها الكولونيل فرارا (Ferrara) والمقري . وفي 11 يوليوز 1895 ، توصل رئيس البعثة الإيطالية بمصادقة المخزن .



المقري في منزله بطنجة

وقد حددت الاتفاقية طبيعة المهام المنوطة بالفابريكة ومسؤوليات المخزن (البند الثاني) واختصاصات البعثة (البند الأول) والقانون الخاص بوضعية المترجمين (البند الخامس) والقانون المتعلق بالعمال (البند السادس) كما أنها حصرتْ وظائفَ الفابريكة وطبيعةَ العَمَل بها : "ينحصرُ عملُ الفابريكة في تصنيع البنادق والخرطوش وأدوات أخرى يرغب فيها المخزن" (البند الرابع) . كما يشترط أن يصل الإنتاج تدريجيا إلى حد أدنى يعادل مئةَ بُندقية وخمسةً وأربعينَ ألفَ خرطوشة ، تُسَلمُ في نهاية كلِّ شهر (البند الخامس عشر). ويستثنى من ذلك شهر رمضان والأعياد الدينية: عيد الفطر وعيد الأضحى وعيد المولد النبوي، إذ كانت تمنح بمناسبتها عطل لمدة أسبوع.

سافر فرارا (Ferrara) يوم 24 شتنبر إلى إيطاليا لاقتناء معدات ضرورية للرفع من إنتاج الفابريكة ومعدات أخرى لسك العملة[1] . غير أن الأعمال توقفت فجأة بسبب عدم أداء الأجور نتيجة النقص الحاصل في السيولة النقدية في بيت مال المخزن[2] .

وعَملَ النائبُ السُّلطانيُّ مُحَمد الطريسْ على مُواجهة هذا الوضْع بأنْ طمأن المفوضية الإيطالية مشيرا إلى أن الحادث ناجم فقط عن مشاكل مالية عَابِرَة ، وأن السلطان قرر منح ما سُكَّ من العملة الفضية الحسنية خلال شهرين (وهي العملة التي سُكت أصلا في باريس) لتموين مصنع فاس . وقد كانَ المبلغُ المشارُ إليه يُناهزُ مئتَيْ ألفِ فَرنك[3] .

استُؤنف العمل يوم 16 فبراير 1896 ، وأوْدعت البعثة لدى المقري ، الذي كلَّفَه المخزنُ بالمحافظة ، ثلاثمئة بُندقية ومئةَ وعشرةَ آلاف خرطوشة ، وفُحص هذا العتاد واعتُرف بجودته . ولهذا قررت البعثة الإيطالية ، "عدم الرفع من الإنتاجية ، مفضلة تحسين مستوى العمال"[4]، وذلك خلافا لما تنص عليه اتفاقية 1895 .

1) A. E. R., c. 353 . Fabbisogno, per il laboratorio pirotecnico. Légation au Ministre des Affaires Etrangères, Tanger 1895.
2) A. E. R., c. 353, Ds. 1895, Légation d'Italie à Tanger au Ministre des Affaires Etrangères à Rome, Tanger, 19 décembre 1895 .
3) **Ibid.**, Tanger, 20 février 1895.
4) **Ibid.**, Ds. 1896, Ferrara à la légation, Fès, 20 février 1896.

وفي 15 أبريل سُلِّمَتْ خمسونَ ومئةُ بُندقيَّةٍ أخرى وثلاثون ألفَ خرطوشة ، وهو إنتاج شهرين من العمل (شعبان ورمضان) . وفي شهر يونيو، سُلِّمَتْ دفعةٌ جديدةٌ تَتشكلُ من ستين ومئة بُندقية ومئة ألف خرطوشة ، نتاج الشهرين المواليين من الدفعة الأولى . ويظهر من ذلك أنَ كميةَ الإنتاج التي حَدَّدتْها الاتفاقيةُ في مئة بُندقية وخمسةٍ وأربعين ألفَ خرطوشة شهريا ، لم تحترم حتى ذلك الحين[1] .

ويُعْزَى هذا النقص الحاصل في الإنتاج ، حسب فرارا (Ferrara) ، إلى عدم الالتزام مسبقا بما جاء في نص الاتفاقية . ذلك بأن تطبيقها كان مشروطا بإلحاق خمسين عاملا جديدا (خمسة وعشرون من تطوان وخمسة وعشرونَ من تَغْزوت بالفابريكة) ، وهوَ ما ينصُّ عليْه البندُ الحادي عشر . فإذا لم يُراعَ هذا الشرط ، لم يمكن اعتبار الانتاج منخفضاً عن القدر المتفق عليه خرقًا لنص الاتفاقية .

وعلى مستوى آخر ، أبان هؤلاء العمال ، عند التحاقهم بالفابريكة ، عن مهارات وكفاءات عالية في التصنيع الحربي . غير أنهم ما لبثوا أن أبدوا رغبتهم في مغادرة المانوفاتورة ، مما جعل النقص في اليد العاملة يظل قائما .

أضف إلى ذلك أن إسناد مهمة تموين المواد الأولية إلى "أمناء" من طنجة عوض فرارا (Ferrara) ، وإسناد مهمة تجريب السلاح المصنع إلى معلمين كبار من المغاربة بحضور عَدْلٍ[2] ، كانا إجراءين جديدين لم يساهما إلا في تعقيد الوضعية .

ذلك أن رئيس البعثة الإيطالية اعتبر هذا الإجراء الأخير إهانة له لكون هذه العناصر التي وظفت لتحقيق هذه المهمة ، تعمل تحت إمرته ، وعنده أنها" لم تكن تتمتع بالكفاءة اللازمة التي تسمح بهذا التجريب" .

1) **Ibid.**, Malmuzi au Ministre des Affaires Etrangères à Rome, Tanger. 21 avril 1896; rapport de Ferrara à la légation, Fès, 4 juin 1896.
2) A. E. R ., c. 353, Ds., 1896, Ferrara à al-Muqri, Fès, 3 septembre, 1896:
الخزانة الحسنية بالرباط ، الكناش رقم 124 .

لهذا احتج لدى المفوضية طالبا منها مؤازرته لدى السلطان كما وجه بهذا الخصوص مذكرة إلى المقري يلتمس فيها إسناد مهمة التجريب إلى بعض موظفي المخزن حتى وإن لم تكن الاتفاقية تنُصُّ على ذلك[1] .

ولما كان فرارا (Ferrara) متشبثا بموقفه هذا ، رفض تسليم إنتاج شهري شتنبر وأكتوبر لسنة 1892 ، والذي يهم خمسين ومئتيْ بُندقية وخمسةً وعشرينَ ومئة ألف خرطوشة[2] . فتدخلتْ المفوضيةُ الإيطاليةُ لدى باحماد محاولةً إقناعه بألاَّ ضرورة لإسناد مهمة اقتناء المواد الأولية والعتاد إلى أمناء طنجة ، ومبررها في ذلك أن هذا العتاد بما فيه من مواد أولية أو قطع الغيار يُسْتورد من إيطاليا ومن ثَمَّ يُسْتحسَن إسنادُ مُهمة اقتنائه إلى إيطاليين .

وحافظ المخزن على موقفه ، وطلب وزير الحرب من فرارا (Ferrara) في يوم 17 يونيو 1898 - أي قبيل انتهاء السنوات الثلاث ، وهي المدة المخصصة بموجب الاتفاقية لتقييم الإنتاج - تقديم كشف عام عن عدد البنادق والخرطوشَ الذي سلمته البعثة منذ انطلاق الفابريكة. إلا أن فرارا (Ferrara) لم يستطع تقديم توضيحات مفصلة وشاملة حول الموضوع ، بل اقتصرت معلوماته على ما صُنع انطلاقا من دجنبر 1895 ، وهي المرحلة التي كانت تعادل ثلاثين شهرا والتي صُنع خلالها عدد إجمالي يناهز 3400 بندقية و000 958 خرطوشة، أيْ ما يعادلُ 113 بندقية و933 31 خرطوشة شَهْرياً . هذا ، في الوقت الذي كانت فيه الاتفاقية تنص على إنتاج 100 بندقية و000 45 خرطوشة شهريا . وردَّ فرارا (Ferrara) الفرق الحاصل في العدد إلى النقص المستمر وعدم انتظام تسليم المواد الأولية . غير أن المخزن قابل هذه التبريرات بالرفض التام واتخذ قرارا عنيفا تمثل في إغلاق مصنع الخرطوش وطرد العاملين فيه ، وذلك في شتنبر 1899. فثارت ثائرة البعثة تجاه ذلك ودعت مفوضيتها إلى التوسط من جديد . غيرْ أن المفوضية تحفظت من ذلك ، لأن القرار لم يكن يخص فابريكة السلاح[3] .

---

1) Ibid.
2) Ferrara à al- Muqri, Fès, 23 décembre 1896.
3) A. E. R. , c . 353 , Ds. 1898, Ferrara à la légation, Fès, 30 septembre, 1898.

لم يتوقف إنتاج الفابريكة عن التدني ؛ إذ سجلت عجزاً خطيراً سنة 1900 ، وهي السنة التي انخفض فيها الإنتاج إلى 35 بندقية شهريا . وهذا ما حدا بباحماد إلى الاحتجاج لدى المفوضية الإيطالية ، بل كاتبها في هذا الشأن ، مسطرا عدم نجاح البعثة "في تقديم نتائج جيدة بإمكانها أن تساهم في توطيد علاقات الصداقة بين الحكومتين ؛ بل ظلت في الغالب تتمسك بمسائل وقضايا لم تكن في متناول المخزن"[1] . ومن هذه الزاوية ، لم يعد المخزن يرى داعيا للمحافظة عليها في فاس . وبما أن العمال والمعلمين الكبار ، الصّنَايْعية المغاربة ، قد حصلوا على التكوين الضروري لتشغيل المانوفاتورة فهم بذلك قادرون على ضمان استمرار العمل وصيرورته باستقلال تام عن الإيطاليين . وبالمقابل ، فكر المخزن في الاحتفاظ بتقني إيطالي واحد مع منحه وضعا خاصا يجعله خاضعا مباشرة لأوامر المخزن . وكان يسعى بذلك إلى وضع حد لكل التدخلات المحتملة من المفوضية ، مؤكدا أن المغاربة لم يكونوا راضين عن تسيير عسكري للبعثة عوض تقني بسيط ، وأنهم لايرون فائدة في الإبقاء على فابريكة عصرية للسلاح ، خصوصا وأنها لم تكن تعمل بالكيفية نفسها التي تسير عليها مانوفاتورة مماثلة في أوربا ، أي أنها لم تستطع ضمان إنتاج 100 بندقية في اليوم ، بل لم يتجاوز إنتاجها 5 بنادق .

ووصف فرارا (Ferrara) ، عند عودته إلى المغرب في شهر نونبر 1901 ، للمفوضية ، الحالة المزرية التي أصبحت عليها فابريكة السلاح ، وعَزَا ذلك إلى الإهمال واللامبالاة ، وإلى وباءٍ انتشر في فاس وأودى بحياة ثمانية عمال. وطالب فرارا (Ferrara) باستقدام أربعة وعشرين عاملا جديدا قصد إنتاج خمسة بنادق يوميا[2] ، وهو ما كان يدل على أن البعثة لم تعد تستطيع أن تنتج ذلك العدد السابق من البنادق الذي أثار غضب بَّاحْمَاد في مرحلة سالفة .

---

1) Ibid. ; ويذكر فرارا (Ferrara) في هذا التقرير بالإجراء الذي اتخذه المخزن منذ خمس سنوات ، حين فكر في التقليص من العناصر الإيطالية ، مما تسبب في احتجاجات المفوضية ، مع العلم بأن الفابريكة لا يمكن تشغيلها إلا بتوافر ثلاثة تقنيين ، في حين لمح المخزن إلى أن تقنيين فقط هما اللذان ظل حضورهما مستمرا .

2) A. E. R., c. 353, le Ministre plénipotentiare au Ministre des Affaires Etrangères, Tanger, 1 septembre 1900.

وبعد أن التزم المخزن الصمت مدة ستة أشهر ، شرع في إظهار اهتمام بالغ ومتزايد بالفابريكة. فحل السلطان بها مرارا وتكرارا لتفقد أحوالها، إلا أنه سرعان ما تخلى عن تلك العادة ربما بسبب الانتقادات الموجهة لكيفية تسييرها ولضعف إنتاجها وارتفاع تكاليفها . واتخذ المخزن هذا الموقف على الرغم من حاجته الماسة إلى السلاح في تلك الظروف التي كان يعيش خلالها أحداث ثورة الروگي بوحمارة وانتشارها في المنطقة الشرقية[1] .

غير أن السلطان أمر "بتشغيل الفابريكة ستا وثلاثين ساعة ، دون توقف ، مع الأمر بالإضاءة ليلا، وهو ما يشير إليه رئيس المفوضية الإيطالية ويتأسف له پاپوني (Papone) . إذ ضوعف عدد العمال دون سابق علمه، واستُقدم بعضُهم بالقوة إلى مَقَرِّ العَمَل ، على حَدِّ تَعبيره . وما أن اتَّخَذتْ الأمور مجراها الطبيعي حتى تقرر إغلاقها من جديد ، وهو ما استغربت له عناصر البعثة ، ليستأنف العمل بعد ذلك في 8 يوليوز[2] .

فقام پاپون (Papone) بزيارة لدى وزير الحرب ، مهددا بالدفع بالإيطاليين إلى مغادرة الفابريكة إذا لم تستقرَّ الأوضاعُ بشكل نهائي . وكانَ يتعارض في ذلك مع المفوضية التي وجهت له مجموعة توصيات تفيد بالانصياع لأوامر السلطان وتجنب الصراع مع الشخصيات المخزنية البارزة لتفادي الدخول في ملابسات قد تكون لها أبعاد سياسية[3] .

غير أن عوامل أخرى تحكمت في مسار هذه القضية ، ومنها : استفحال ثورة بوحمارة والزيادة في الضغوط على السلطان من العلماء الأكثر مُحافظة ، إذْ أدَّتْ هذه العواملُ إلى إصدار قَرار يَقْضي بإبعاد كلِّ الأوروبيين المعتمدين بفاس نحو المدن الساحلية . ووفقا لذلك القرار ، التجأ أعضاء البعثة الإيطالية إلى طنجة حيث مكثوا إلى حدود ربيع 1904 .

---

1) Ibid. Ferrara à la légation , Fès 3 mai 1902 ، في 27 مارس 1902 ، قام السلطان بزيارة للفابريكة ودار السكة ، كما اختبر الخمسمائة بندقية المصنعة في فاس أو تلك التي كانت في طور الإنجاز . وفي 3 أبريل من سنة 1902 ، قام المولى عبد العزيز وعياله بزيارة خاصة . إذ وُقِّف العمل ومُنِح العمال عطلة . وقد أظهر السلطان لرئيس البعثة رغبته في إعادة تشغيل الفابريكة . غير أن هذا الأمر لم يكن هَيِّنًا في غياب العمال . وبعد أسبوع من ذلك ، عاد السلطان إلى الفابريكة وطالب بحضور جميع العمال والتقنيين . وقد أبدى اهتمامه الكبير بتنشيط الفابريكة . وفي 12 أبريل 1902 قام السلطان بزيارة أخرى للفابريكة ، مصحوبا هذه المرة بوزير الحرب . وقام بزيارة رابعة يوم 28 أبريل 1902.

2) A. E. R., c 353 , Papone à la Légation. Fès. 8 juillet 1902.

3) A.E. R., SP., c. 253. Ds. 1902. Le Ministre plénipotentiaire à Papone. Tanger. 23 juillet 1902

وفي غيابهم ، سير المغاربة الفابريكة . ولما عادت عناصر البعثة إلى فاس لمزاولة عملها ، تطلب منها الأمر سنتين لإعادة هيكلة المصنع وجعله قابلا للتشغيل . ومع ذلك ، لم يتوان الوزير الأعظم عن الأمر بإغلاقها وطرد عدد كبير من عمالها . وللتخفيف من حدة هذا الإجراء ، اقترح هذا الوزير الاحتفاظ بنوتاري (Notari).

ويبدو أن هذه المحاولة قد أملتها ، في جزء منها ، ظروف مالية ، كانت ترتبط ، بدورها ، بضعف مردودية الجبايات واستحواذ القواد على جزء كبير من مداخيلها . أما رجال الأبناك التي تسدد بها مختلف العمليات لحساب البعثة ، فكان لها موقف من ذلك هي أيضا . إذ رفض البنكيون ، الإخوان ناهون وهم من محميي إيطاليا ، التعامل مع المخزن كما امتنعوا عن تقديم أي سلفة له[1] .

وأمام هذه التحولات ، أدركت عناصر البعثة والحكومة الإيطالية أن إغلاق المانوفاتورة هذه المرة يكاد يكون نهائيا ، كما فهموا أنهم سيهمشون على الساحة المغربية في وقت غدا فيه الفرنسيون أقدر على بسط نفوذهم وسيطرتهم . وهذا ما أكدته نصوص عقد الجزيرة الخضراء (1906) ، وأثبتته مجموعة من الأحداث ، ومنها احتلال الفيالق العسكرية بقيادة الجنرال ليوطي (Lyautey) لمنطقة وجدة وإنزال قوَى أخرى بالدار البيضاء والشاوية (1907) .

وشكلت هذه الأحداث برمتها ناقوس خطر يهدد استقلال المغرب . فاهتزت البلاد ، دفاعا عن حريتها ووحدتها الترابية والدينية ، في انتفاضة أخيرة عبر عنها بخلع المولى عبد العزيز ومبايعة أخيه مولاي عبد الحفيظ، خليفته آنذاك في مراكش ، "سلطانا للجهاد" .

ب ـ اتفاقية 1910 :

وفي سياق الجهود المبذولة للدفع بالفابريكة من جديد ، وبتساوق مع الأهداف الرامية للقيام بالمحاولة الأخيرة لإنقاذ المشروع ، وُقعت اتفاقية

1) A.E. R., S.P. , c. 353, la légation au Ministre des Affaires Etrangères, Tanger, 20 mars 1906.

إيطالية ـ مغربية تستثني كل ما يرتبط بسك العملة ، الذي أسند في هذه المرحلة الفاصلة إلى البنك الدولي للمغرب . ووقع هذه الاتفاقية بتاريخ 19 يونيو 1910 نرَزين (Nirazzini) والمقري ، الموقع السابق لاتفاقية 1895 . وهي تتشكل من أحدَ عَشر بَنْدا ، وتظل صلاحيتها سارية المفعول مدة ست سنوات قابلة للتجديد[1] .

وأدخل البند الأول من هذه الاتفاقية تجديدا على وضعية البعثة . ويعتبر هذا التغيير ذا أهمية قصوى ، إذ جرد البعثة من صفتها العسكرية كلها ، بحيث صارت تدعى "البعثة الإيطالية الملكية لإدارة فابريكة السلاح بفاس" . كما أنه قلص من عناصرها إلى مدير وتقني ، وصار تعيين كل منهما مشروطا باقتراح من حكومته وبموافقة السلطان . كما حددت رواتبهما في ستمئة وألف فرنك للمُدير وخَمسين وتسْعمئة فرنك للتقني[2]. والتزم المخزن بتمكينهما من سكن يأويان إليه ، وعسَاكر يخدمونهما. وألحق بهما طالبان للقيام بمهمة الترجمة . وإذا كانت الإجراءاتُ السابقةُ تَسْعَى إلى الحد من مهام عناصر البعثة الإيطالية ، فقد جاء البند السادس من

---

(1) A.E.R., S.P. , c. 353 . Ds 1910. ، وقعت هذه الاتفاقية في طنجة في نسختين أصليتين عربية وإيطالية وأرسلت نسخة منها إلى السفارات الإيطالية في لندن وباريس ومدريد وڤينيا .
(V. annexe de la lettre de la légation au Ministre des Affaires Etrangères, Tanger, 20 juillet 1910.).
وأكدت الحكومة الإيطالية في البند الأول منها إحداث تغيير على البعثة لتتشكل من رئيس وتقنيين ، وتغير اسمها لتدعى "البعثة الملكية الإيطالية لإدارة الفابريكة الملكية للسلاح بفاس" . وتقترح عناصرها من ضمن عناصر الحكومة الإيطالية، على سلطان المغرب ، الذي يبدي قبوله للوزير المفوض الإيطالي في طنجة (البند الثاني) . وينص البند الثالث على أن يشكل أي تغيير في عناصر البعثة موضوع اتفاق خاص بين الحكومتين . ويركز البند الرابع على أن تتلقى البعثة الإيطالية 3800 فرنك شهريا حسب الشهور القمرية ، يتقاضى منها الرئيس 1600 فرنك و 950 فرنك لكل تقني و300 فرنك للمترجمين . وتلتزم الحكومة الشريفة في البند الخامس بأن تضع رهن إشارة كل من عناصر البعثة سكنا ، وأن تزود جياد المدير الثلاثة بومباب "البياضة" (العلف) ، وأن تعين ثلاثة عساكر لخدمة المدير واثنين لكل من التقنيين . وتلتزم الحكومة في البند السادس بتسديد مصاريف السفر ذهابا وإيابا لأعضاء البعثة وأسرهم. وفي المقابل ، تلتزم البعثة الإيطالية في البند السابع بمراقبة فابريكة السلاح بفاس وتسييرها وإصلاح العتاد الحربي وإقامة الإنارة الكهربائية في القصور الملكية وفي المرافق المخزنية الأخرى وتصنيع السلاح والخرطوش وكل ما يستجيب لمتطلبات الحكومة الشريفة . ولو اقتضى تحقيق هذه الأعمال الزيادة في عناصر البعثة ، فإن الرئيس هو المسؤول عن اختيارهم واقتراحهم على الحكومة الشريفة التي تتكفل بصرف الأجور لهم بناء على اتفاق خاص . ويتم كل هذا بتدخل من المفوضية الإيطالية في طنجة . وتلتزم الحكومة الشريفة في البند الثامن بتعيين أمين يكون وسيطا بينها وبين البعثة في الأشغال . أما القضايا المتعلقة بالبعثة فتُحل مباشرة مع الحكومة الشريفة بواسطة المفوضية الإيطالية في طنجة . وتتعهد الحكومة الشريفة في البند التاسع بتوفير طالبين مغربيين للقيام بالترجمة لفائدة البعثة . ويَعتبر البند العاشر البعثةَ الإيطالية تابعة مباشرة للسلطان وتأتمر بأوامره . وينص البند الحادي عشر على أن تمتد صلاحية الاتفاقية ست سنوات بدءاً من تاريخ توقيعها . وإذا لم يُعلن عن نهايتها قبل سنة ، تستمر صلاحيتها أربع سنوات إضافية لتشمل المدة عشر سنوات . وبانتهائها ، يمكن للحكومة المغربية المطالبة تمديدها إلى أجل يحدد فيما بعد .

(2) الرواتب السالفة غير المؤداة تسددها الهيئة المكلفة بمراقبة ديون المخزن .

هذه الاتفاقية ليضيف إليها مهام جديدة ، منها : إدارة المانوفاتورة ومراقبتها ، وصيانة العتاد الحربي ، وإدخال الإضاءة الكهربائية للقصور والمرافق الحكومية الأخرى ، إلى جانب التصنيع الحربي والخرطوش والقيام بأعمال أخرى لفائدة السلطان كلما اقتضى الحال . ويدل هذا على حدوث تطور في وضعية البعثة . ومن هذه الزاوية تختلف هذه الاتفاقية عن سابقتها .

وأصر المخزن على أن يظل توقيع هذه الاتفاقية وما تحمله من معطيات سريا ، وذلك تفاديا لردود فعل فرنسية مضادة . غير أن ذلك كان عبثا . إذ ما لبث الخبر أن تسرب ونشرت جريدة "**رسالة المغرب**" (La Dépêche marocaine) مقالا في الموضوع . وهو ما استغرب له المقري معتبرا السلطان الشخص الوحيد الذي اطلع على نص الاتفاقية . فاتضح من ذلك للمقري أن تسرب الخبر كان من الجانب الإيطالي وأن نرازيني هو المسؤول عن إشاعته . غير أنه تنكر لهذا ورد عنه بالاتهام نفسه ، معتبرا الخبر تسرب من أوساط الوزير إلى الفرنسيين فأرسلته مفوضيتهم بطنجة إلى هذه الجريدة للإساءة للإيطاليين وضرب مصالحهم في المغرب[1] .

لم تكن الأوضاع العامة التي كانت تعيشها البلاد مشجعة على الدفع بالمانوفاتورة إلى الأمام ، إذ ظهرت بوادر اختلال سيرها العادي بعد 1895 مباشرة ، وذلك نتيجة تظافر مجموعة عوامل ، منها صراع الفعاليات الإيطالية ووكلاء المخزن ، والعجز الحاصل في عدد العمال المحليين الأكفاء ، وانعدام الانتظام في تموين الفابريكة بالمواد الأولية ، واضطراب أداءات الأجور ، والتباس الوضعية القانونية للمترجمين . ومع ذلك ، ظل إنتاج بعض البنادق من نوع مارتيني وإنتاج الخرطوش مستمراً . غير أن السلطان ظل يعتبر الإنتاج غير كافٍ بالمقارنة مع استثمار ضخم وتكلفة باهظة لهذا المشروع ، مدركا ذلك بالخصوص حين انخفض الإنتاج إلى خمس وثلاثين بندقية في الشهر بعد سنة 1900 .

1) A. E. R., S.P., c. 354, Ds . 1910, "La Dépêche marocaine" du 8 septembre 1910, annexée au rapport de la légation à Tanger au Ministre des Affaires Etrangères, 9 septembre 1910 .

واعتبارا لمختلف الصعوبات التي واجهت إعادة تشغيل المانوفاتورة في فاس ، فكر مولاي عبد الحفيظ في تجاوز هذه الصعوبات وإحياء التحديث بالعمل على تركيز اهتماماته على مانوفاتورة الخرطوش في مراكش. وعوض تفويت المشروع للفرنسيين ، فضل تخويله للإسبان الذين كانوا يرغبون في الحصول على إدارة مصنع الخرطوش في عاصمة الجنوب. وكان السلطان يسعى من ذلك في إنتاج ذخائر للبنادق الخفيفة من عينة 1874 وبنادق من نوع مارتيني هنري (Martiny Henry) وموزير (Mauser)[1] .

فتشكلت ، في هذا السياق ، بعثة تقنية يُسَيِّرُها قائد المدفعية جاكي (Jacquet)[2] وقبل حلولها بهذه الحاضرة في يوليوز 1909 ، لتقديم وصف شامل للحالة التي كانت عليها هذه البناية التي أسسها مولاي الحسن سنة 1887 وبدأت إنتاجها عام 1893 ، وتكوين تصور عن الإصلاحات اللازمة للقيام بترميمها ، أصدر القائد منجان (Mangin) لهذه العناصر تعليمات دالة قال فيها[3] :

"يجب أن تشكل عناصر البعثة ، قبل كل شيء ، عاملا من عوامل النفوذ الفرنسي في هذا البلد . غير أنكم لا تجهلون أنه تم اغتيال موشان (Mauchamps) في مراكش ... عليكم أن تتصرفوا بحذر وذكاء ومرونة. استندوا باستمرار على السلطات المحلية . ولا ترددوا في استشارتها في ظروف الحياة العادية التي تبدو لكم مَشبوهة. تَذَرعوا بالثبات ولا تَتصرَّفوا بما يتعارضُ معَ التقاليد المحلية . ولا تستعجلوا الأمور أبدا . وكلما واجهتكم صعوبة ، تحفظوا من المسألة حتى تتسنى لكم دراستها على مهل وتتخذوا الحل المناسب لتجاوزها . إن المغربي بطبعه شديد الأنفة ،

---

1) A. M. G. , c. 3 H 16 , Ds. 99, Mangin au chargé d'affaires de France à Tanger, Fès, 25 avril 1909.

2) A . M . G . , c . 3 H 16 :

من وزير الحرب إلى نظيره في الشؤون الخارجية ، باريس 9 ماي 1909 ، ومصالح جاكي في الجزائر إلى إدارة ڤنسين (Vincennes) : پيكي (Piquet) عامل في إدارة المدفعية بالجزائر ، وورنار رئيس الحراقين في الفيلق الثامن التابع للمدفعية (ڤانسين) .

3) A . M . G . , c . 3 H 21 :

مذكرة في موضوع إنشاء مصنع بارود ومصنع خرطوش في المغرب ، رئيس المدفعية ، باريس ، 1 فبراير 1894 .

متشبث بتقاليده ، شديد الحذر من الأوربيين في بداية العلاقات . ويضع على العكس كامل ثقته في الآخر كلما شعر أنه لا يرغب في تهميشه أو إزاحته . ومن الضروري ، وخصوصا في البداية ، أن تقابلوا باستمرار أو كل يوم سلطات مراكش . وقوموا بهذا في سرية تامة ، متفادين التظاهر بفرض أنفسكم . غير أنني ألح على أنه مـمَّا يُستحسنُ أن تشعرَ العامةُ بأن لكم مكانةً في القصر ، لأنَّ ذلك سيسهل نشاطكم لاحقا "[1] .

وبعد التفقد الأولي للعتاد الذي سلمته الشركة البلجيكية كوكيريل (Cockerill) منذ 20 سنة ، قدم جاكي (Jacquet) تقريرا سلبيا جدا واصفا ذلك بما يلي : "تعتبر كل الآلات من النوع البدائي ينقصها الكثير من الناحية الميكانيكية وخاصة من الناحية الصناعية"[2] . أما عناصر المخزن التي استدعيت للمساهمة في تجديد مصنع الخرطوش وإعادة تشغيله ، فلم تكن أقل رداءة :

"فقد كان خليفة السلطان محدود المعرفة قصير النظر وَجِلاً غير قادر على اتخاذ المبادرة ولا يقوم بأمر دون أن يتلقى أوامر أخيه السلطان، بل كان يؤمن بأنه مجبر دائما على المطالبة بتوضيحات إضافية من أخيه السلطان . أما السي الحسن باشا القَصَبة ، الذي يُعَدُّ مصنعَ الخرطوش تابعاً له ، والذي يتكلف بنا خصيصا حسب أوامر السلطان ، فهو أفَّاقٌ يبدو قصير النظر أكثر من سابقه ، لا يتجاوز تنفيذ وصايا أخيه الحاج التهامي التي يعتبرها أوامر. أما الحاج التهامي ، فهو شديد الذكاء متَحَضر شديد الشبه هيأةً وأخلاقاً بأخيه الصدر الأعظم ، كمَا أنه على اسْتعدادٍ دائم لمساعدتنا وهو في ذلك كسالفيه . غير أن ما يؤسف له هو أن حسن نيتهم كانت تصطدم بتعنت الخليفة"[3] .

ومهما كانت الطوارئ ، فإن الواقع هو أن هذا المشروع توقف فجأة بلا نتيجة . إذ لم تكن الظروف العامة تساعد على إنجاحه . لكن إذا ظن

1) **Ibid.**, Mangin à Jacquet, Fès, 25 Juillet 1909.
2) **Ibid.**, Jacquet à Mangin, Marrakech, 25 Septembre 1909.
3) **Ibid.**

السلطان أنه كان مجبرا على اللجوء إلى الفرنسيين لتحقيق هدف كان مولاي الحسن قد بذل كل ما في وسعه لإبعادهم عنه ، فإن ذلك ينم عما انتهت إليه الجهود المبذولة في هذا الاتجاه من «فساد» حقيقي ؛ ويبدو التناقض أكثر جلاء في حالة مولاي عبد الحفيظ الذي كانت بيعته مشروطة بالتزامه بمقاومة توسعات فرنسا وإجبارها على الجلاء عن الأجزاء التي احتلتها جيوشها من الأراضي المغربية .

إن إقامة صناعة محلية للسلاح لَتُسجل بداية الدخول إلى عهد جديد للتاريخ الاقتصادي المغربي . إذ حلت صناعة عصرية على النمط الأوربي محل صناعة حرفية تقليدية . فلم يعد العامل المغربي في فابريكة السلاح في فاس ذلك الحرفي المتحكم في عمله والمالك لوسائل الإنتاج ولمنتوجه .

وعلى مستوى آخر ، لم تسفر هذه السياسة الإصلاحية عن نتائج ملموسة ؛ إذ حل خزان المياه محل مصنع البارود بمراكش؛ وظل مصنع الخرطوش ورشة لم يكتب لها الاكتمال ، بينما لم تحقق ماكينة السلاح بفاس والتي كلفت المخزن الكثير وأضرت ببيت ماله كما جعلته في ظروف سياسية صعبة ، إنتاجا كافيا لا من حيث الكم ولا الجودة ، بالمقارنة مع الاستثمارات الضخمة التي فرضها المشروع.

فالمخزن الذي انخرط في هذا الاتجاه ساعيا إلى عدم السقوط في تبعية أوربية وجد نفسه أكثر تبعية للغرب الذي كان يستمد منه في تلك الظرفية التقنيين والمواد الأولية ، أما تكلفة السلاح المصنع بالمغرب فقد كانت أكثر ارتفاعا من ثمن البنادق المستوردة فضلا عن كون هذا الإنتاج لم يمكِّن المغرب من الاستغناء التامِّ عن الخارج وَوَضْع حَدٍّ لعمليات اقتناء الأسلحة ، فكانت النتيجةُ هيَ أن المخزنَ وَجَدَ نفسَه في أزمةٍ مالية كانتْ لها إنعكاسات وخيمة على بيت ماله[1] .

وينضاف إلى هذا ، الوضعية المعقدة التي وُجد عليها المغرب والمتجليةُ في تآمُرِ القُوى الاسْتعمارية وتوظيفها للبعثات العسكرية

1) غدت فابريكة السلاح بفاس مصنعا للزرابي في عهد الحماية .

التقنية ؛ فقد كان نتيجة التوجهات الجديدة لحكومة روما أن توقفت البعثة الإيطالية عن نشاطها ابتداء من 1900 وهي السنة التي وقع فيها الاتفاق السري بين فرنسا وإيطاليا حول المغرب وطرابلس . وذلك بعد أن استعملت إيطاليا المغرب كورقة سياسية قامرت بموجبها لتحقيق أطماعها السياسية في قطر آخر من أقطار المغرب الكبير .

غير أن تحديد العوامل التي أدت إلى إفشال هذه المحاولات، تستوجب أيضا التذكير بأن المغرب لم يكن يتوفر حينها على الشروط الأساسية لإنجاح هذا المشروع . فبلد مثل المغرب الذي لم يكن يعرف يومها تطورا سوسيو اقتصاديا ولا تحولا عميقا يرقى به إلى الدخول إلى عصر التصنيع، لم يكن يتوفر على المؤهلات اللازمة لإنشاء صناعة حديثة.

فالمخزن حصر جهوده في بناء عمارة حديثة داخل وسط تقليدي دون التفكير في تطوير العقليات أو في تحديث القطاعات الموازية أو بالأحرى أن يخلق بنية تحتية ملائمة وصلبة . ويشهد على ذلك أن التوقف في الإمدادات بالمواد الأولية كان في الغالب ناجما عن صعوبات النقل والمواصلات وفي عدم التدبير المسبق للأمناء ؛ إذ لم يكن ذلك يسبب في تعطيل العمل فحسب بل يؤدي إلى إنتاج رديء الجودة ، فبأبريل 1899 تم تصنيع بنادق لمدة شهرين تنقصها الحراب وذلك نتيجة النقص في الفولاذ ومواد أخرى[1] .

كما أن هذه التجربة كان من الصعب إنجاحها في غياب أطر مؤهلة بالفابريكة مما لم يكن يسمح بتسيير شركة من هذا الحجم . ورغبة منه في الحصول على أطر مَحليَّة ، فقدْ أوفدَ المخزنُ بَعْضَ البعثات الطلابية إلى بلجيكا وإيطاليا إلا أن عدد عناصرها ظل محدودا ؛ ولم تستغل حين عودتها بما يتطلبه الوضع بل اقتصر المخزن على توظيفها في الترجمة . فحاول لتعويض ذلك النقص استخدام "صنايعية" حرفيين محليين، غير أنه

1) A. E. R., S. P., c. 353, Ferrara à la légation, Fès 30 avril 1899.

على الرغم من توفرهم على خبرات في صنع السلاح ، فإن هؤلاء الحرفيين الذين تتراوح أعمارهم ما بين الأربعين والخمسين سنة لم يكونوا متحمسين للعمل في هذه المؤسسة ؛ فحضورهم بها كان ضعيفا ومساهمتهم كانت دون المستوى المطلوب . فما أن يحصلوا على بعض المعلومات الإضافية حول الصناعة الحربية حتى يُغادروا عَمَلَهم بالفابريكة . وهوَ ما كانَ يَتَسَبَّبُ في اضطراب العمل بهذا المصنع ويخل بسيرها العادي . وما لبثت البعثة الإيطالية تذكر المخزن بذلك باستمرار وبطرق مختلفة ساعية إلى إيجاد حَلٍّ لذلك . كما أن فرارا (Ferrara) الذي كان مسؤولا عن هؤلاء العمال وجد نفسه مجبرا على القيام بأعمال أخرى لتغطية النقص الحاصل بالفابريكة حتى لا يمس ذلك بالسمعة الإيطالية ولم يزد انشغاله بمهام أخرى الأمر سوى تعقيدا[1] .

وعلى واجهة أخرى ، ظل التأخير في تأدية الأجور للعمال وعناصر البعثة سببا في خلق مجموعة من الصعوبات والاضطرابات التي عرقلت مردودية الفابريكة ، ففي 4 دجنبر 1893 ، لم تدفع أجور العمال فرفضوا الالتحاق بالعمل ، فتدخل بريگولي (Bregoli) مكاتبا السلطان كمسؤول عن إدارة الفابريكة . كما أنه ظل على اتصال مع محمد الطريس طالبا منه التدخل لدى الأمناء لحل هذا الإشكال[2] . غير أنه في غياب الانتظام في تأدية الأجور وانعدام أي إغراء مادي أكثر العمال من غيابهم؛ إذ بلغَ معدلُ ذلك يومياً اثنين وعشرين مُتغيباً من مَجْموع مئةٍ وستة عشر عاملاً"[3] .

ولم يستثن أعضاء البعثة الإيطالية من هذا الوضع حيث ظلت مشكلة الأجور مطروحة ويمكن الامتثال لهذه الظاهرة بما عاشه پاپوني (Papone)

1) A. E. R., S. P., c. 352, DS . 1893. Annexe du rapport de la légation à Tanger, 4 décembre 1893.

2) Ibid., Cantagalli au Ministre des Affaires Etrangères à Rome, Tanger, décembre 1893.

3) Ibid., Bregoli à Cantagalli, Fès, 15 juin 1893.

الذي ظلَّ يطالبُ إلى حُدود 30 أبريل 1889 بمؤخَّر أجْرته يعودُ إلى تاريخ 1897[1] .

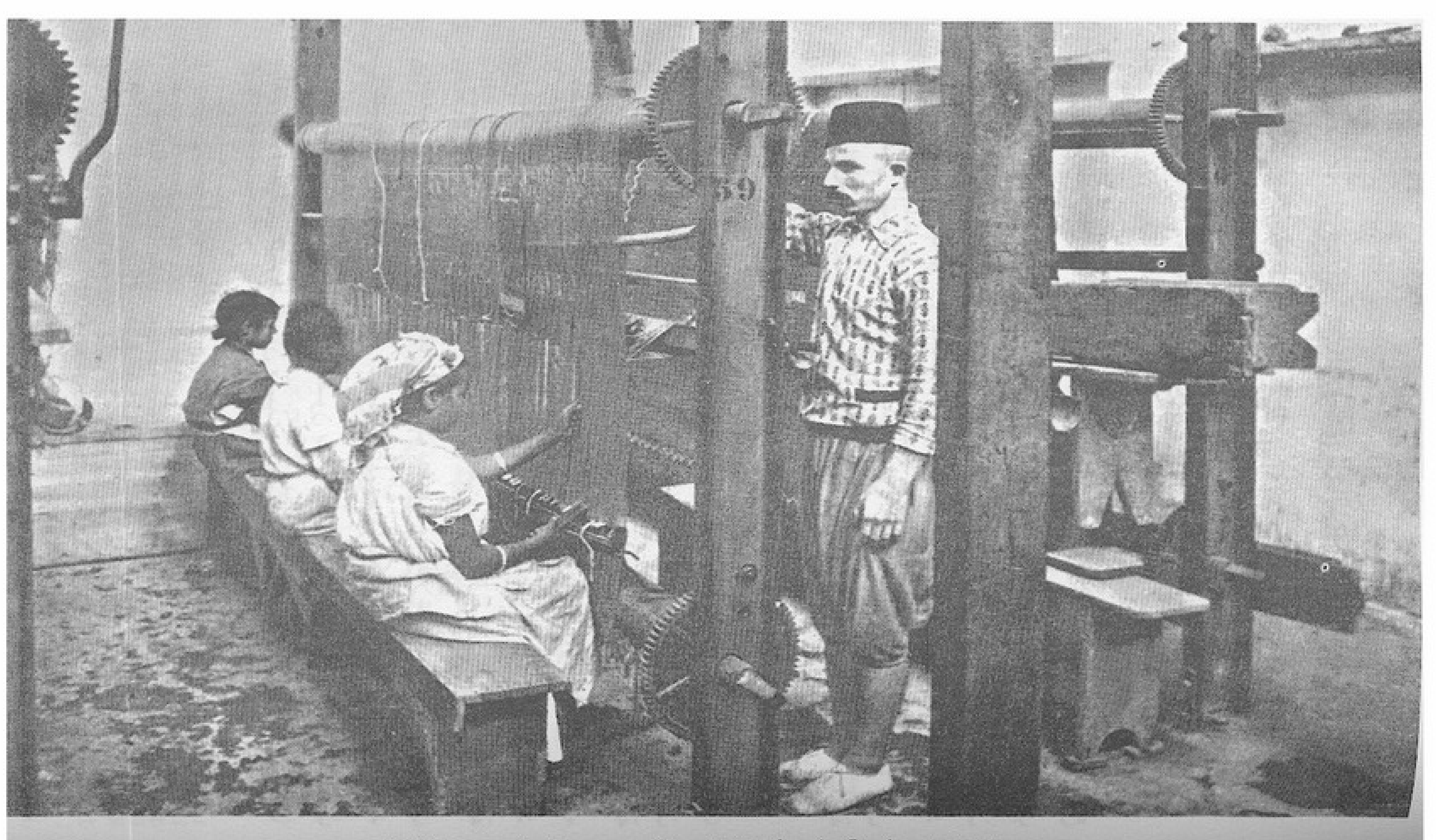
وإذا كان التأخير في الأجور يعود في بداية الأمر إلى ضعف الموارد المالية وتصرفات بعض الشخصيات المخزنية الذين كان في مصلحتهم عرقلة العمل في هذه المؤسسة مثل وزير الحرب ووزير المالية والأمناء، فإن الإشكال تفاقم بشكل واضح في نهاية القرن التاسع عشر. وذلك للصعوبات المالية التي كان يوجد عليها بيت المال المخزني[2] . فضلا عن ذلك ، فالبعثة الإيطالية التي تم جلبها للقيام بصناعة الأسلحة قد سخرت لمهام أخرى، بعيدة كل البعد عن هذا المجال . وبهذا ما أن انتهت بناية الفابريكة حتى شرع مولاي الحسن في تفاوض مع بريكولي (Bregoli) لسك العملة بل تم التفكير في إنشاء سكة حديدية رابطة بين فاس ومكناس بتسيير تقني إيطالي[3] . فغدت بذلك أنشطة البعثة لا تركز فحسب على صناعة الخرطوش ، بلْ تهمُّ أيضاً سكَّ العُملة وصناعةَ الحبَّة والاهتمامَ بإدخال الإنارة الكهربائية وإصلاح الأسلحة بل والقيام بدراسة تهم التحكم في تصريف مياه وادي سبو والاهتمام بمرسى العرائش[4] . ومن العَوامل الأخْرى التي يمكنُ أنْ يفسر بها فشل هذه التجربة هوَ اضطرابُ العلاقات ما بين المخزن والبعثة ، هذا فضلا عن العلاقة التي كانت قائمة بين عناصر البعثة نفسها إذ لم تكن دائما سليمة .

كما ينضاف إلى هذه الصعوبات معاناة هذه المؤسسة من ظاهرة الغياب حيث أثبتت الوثائق التي تم اعتمادها لبناء هذا الموضوع ، أنه باستمرار كان يتغيب عنصر أو عنصران من البعثة متذرعا بسبب صحي أو غيره .

---

1) **Ibid.**, Ferrara à la légation à Tanger, Fès , 30 avril 1899.
2) **Ibid.**, Ds . 1895, la légation au Ministre des Affaires Etrangères à Rome, Tanger, 19 décembre 1895.
3) A. E. R., S. P., c. 352, la légation au Ministre des Affaires Etrangères à Rome, Tanger, 5 avril 1892.
4) **Ibid.**, Cantagalli au Ministre des Affaires Etrangères à Rome, Tanger, 27 novembre 1893.

وقصارى القول ، فقد كان مصير تأسيس صناعة محلية في المغرب لا يختلف عما آلت إليه عمليات التسليح من الخارج . إذ يستنتج من هذه المعوِّقات التي واجهتْ هذا النوعَ من التصنيع أن المخزَن ظلَّ يعتقدُ أنه بإمكانه انتزاع مؤسسة حديثة من مجتمع بورجوازي لإقامتها بكل بساطة في مجتمع زراعي دون أن يكون إنشاؤها وليد مجموعة من التفاعلات والتحولات . فجاء تأسيسها متجرِّداً من كل واقعه ، إذ لم تكن الماكينة سوى بناية حديثة لا تمت لمحيطها بصلة .



صورة تشهد على تحول ماكينة فاس إلى مصنع للزرابي، سنة 1912

الفصل الثالث :

التحصينات والأسطول البحري : الأهداف والإنجازات

أدى احتلال الإسبانيين والبرتغاليين ، مدة طويلة ، للعديد من المواقع الساحلية المغربية المتوسطية والأطلسية إلى انحسار دور الوسيط التجاري الذي كان المغرب يلعبه بين إفريقيا وأوربا ، وتقوقعه على نفسه[1]. غير أن الانفتاح على البحر ، والاهتمام بالمراسي ، ظل يشغل السلاطين ليس لمجرد أنه مجال للتبادل التجاري واستخلاص الضرائب ، بل لأن السيطرة على المنافذ البحرية كانت تساوي سياسيا وعسكريا احتكار استيراد الأسلحة الأوربية المتطورة وخاصة المدافع .

ونحت هذه المسألة منحى آخر خلال القرن التاسع عشر . فعلاوة على التفكك الذي أخذت البنيات الاقتصادية والاجتماعية التقليدية تعرفه من جراء التغلغل التجاري الأوربي، ازداد المغاربة إدراكا لأهمية البحر نتيجة سلسلة الاعتداءات الفرنسية المدمرة على الصويرة (1844) وسلا (1851). ثم وقعتْ حربُ تطوان سنة 1859 ، فكانَ الدرسُ أقسى لما أغارَ آلافُ الجنود الإسبان على الشريط الساحلي الممتد من سبتة إلى الفنيدق دون مقاومة تذكر ، اللهم إلا ما كان من طلقات بضعة مدافع عتيقة بادر بها بعض الطبجية المغاربة الذين تمت السيطرة عليهم وإسكات مدافعهم بسرعة بعد تدمير البرج الذي كانوا يحتمون به[2] . ومن هنا تزايد اهتمام السلاطين الثلاثة (مولاي عبد الرحمان وسيدي محمد بن عبد الرحمن ومولاي الحسن)

---

1) Braithwaite, The History of the Revolutions in the Empire of Morocco upon the death of the Late Emperor Muley Ishmael. Londres, 1729, p. 425 "Les Maures n'entendent point le négoce du dehors et n'ont aucun vaisseau en leur propre nom, en sorte que tout le trafic par mer se fait par les Européens", cit. in . Le Maroc et L'Atlantique, Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Rabat, 1992, p . 119 .

2) J. Duval, "La question du Maroc", R.D.M., 15 décembre 1859, p. 953 :
"رصدت أربع مدن لتلقي الضربات الأولى [للإسبان]، وهي : تطوان وطنجة والرباط - سلا وموگادور. وعلى شاطئ [تطوان] ، أقامت المدفعية الفرنسية عن غير قصد لإنزال أحرق بعض المعالم الحضارية التي تتصدر الدفاع عن مينا ، [مارتيل] ، كرد فعل على الهجوم المشين على علم "سان لوي" .

بمسألة البحر وبرز سعيهم نحو سد النقص المغربي الفادح في هذا المجال . فاهتم السلطان مولاي عبد الرحمان وابنه سيدي محمد بإصلاح وترميم تحصينات المدن الساحلية ، وسار مولاي الحسن على نفس النهج مع إقامة نواة أسطول حديث متوخيا من ذلك ربط الماضي الجهادي الزاهر بالحاضر الدفاعي المفروض .

I - مرحلة ما قبل سنة 1860 :

1 - تطور الأسطول الحربي وضعف التجارة البحرية :

كانت للمغرب قوة بحرية مهمة على امتداد مراحله التاريخية ، لعوامل متعددة على رأسها موقعه الجغرافي المتميز إذ يطل على واجهتين بحريتين : البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي ، وطول ساحله الذي يشمل منافذ بحرية متعددة ، ودور الوساطة الذي يلعبه بين أوربا وإفريقيا الصحراوية . وقامت هذه القوة أساسا على أسطول حربي بارز في مقابل بحرية تجارية متدنية ؛ إذ كانت المبادرة في المجال التجاري متروكة للسفن التي تحمل أعلام جنوة والبندقية وسردينيا وأرگونية وإنگلترا وغيرها[1]. وكان هذا هو الحال مثلا خلال العصر الموحدي الذي اشتهر بنشاط "الأوراش البحرية للمعمورة". كما كانت شهرة الأسطول الحربي المغربي قائمة في أوربا وفي بلدان الشرق العربي . ويشهد على ذلك استنجاد صلاح الدين الأيوبي بالأسطول المغربي لمواجهة الصليبيين ، والمشاركة الفعلية للمغاربة في ذلك الجهاد المقدس . وهذه وقائع تاريخية ثابتة .

غير أن الوضع تراجع في العصرين المريني والوطاسي[2] . ولم يبرز الاهتمام بالأسطول من جديد سوى إبان العهد السعدي ، حيث بذلت جهود جديدة ، ومحاولات جادة من أجل إعادة بناء الأسطول الحربي القادر

---

1) H. Ferhat, "Le Maroc et la mer, Approche historique", in **Revue juridique, politique et économique du Maroc**, 61, 1979, p. 32

حيث تتساءل الكاتبة حول أسباب انعدام بحرية تجارية بالمغرب في الوقت الذي عرف فيه أسطوله البحري ازدهارا .

2) B. Rosenberger, **Le Maroc devant les nouvelles orientations des grands courants d'échanges mondiaux, du milieu du XV° au XVII° siècle.**

على خوض الصراع ضد الإسبان والبرتغاليين واسترجاع المواقع التي احتلوها على امتداد الساحل المغربي . وفي هذا الإطار تندرج مبادرة السلطان السعدي محمد الشيخ في إنعاش أشغال الأوراش البحرية في سلا والعرائش وباديس ما بين 1549 و1550 ، وذلك بلجوئه إلى توظيف مهارات العديد من الأتراك والعلوج[1] .

وخلال القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، أثناء إقامة "جمهورية سلا"، وازدياد نشاط الجهاد البحري[2] ، كانت السفن المصنوعة على ضفة أبي رقراق أو المقتناة من المسيحيين الذين لم يكونوا يمتثلون لأمر البابا القاضي بمنع بيع العتاد الحربي "لغير المسيحيين " تمتد في عملياتها الجهادية حتى المحيط الأطلسي الشمالي وضفاف "الأرض الجديدة"[3] .

وهذا ما جعل فرنسا ، القوة الكاثوليكية، تنشغل بأمر هؤلاء "القراصنة البرابرة" وتبحث عن وسيلة لدك ملاجئهم . وهنا اقترح الأميرال دي رازيلي(De Razilly) سنة 1629 على الكاردينال دو ريشْليو (de Richelieu) إغراق سفينة مغربية في عرض مصب أبي رقراق من أجل إجبار السلطان على قبول التعاون مع فرنسا لوضع حد "للقرصنة" السلاوية وإطلاق سراح الفرنسيين الذين أسروا من قبل المجاهدين[4] .

ولم يحل شهر يوليوز من السنة نفسها ، حتى جاء رازيلي بعشر بوارج أمام الرباط مطالبا بالتسريح الفوري للأسرى الفرنسيين . فاشترط المغاربة مقابل تحقيق ذلك تقديم مائة مدفع ومليون ليرة . فكان رده على ذلك حصار المرسى وقنبلة سفن "القراصنة" فيها . كما تمكن من إطلاق سراح بعض الفرنسيين والإسبانيين وأسر بعض المغاربة الذين كبلهم وطاف بهم في عملية استعراضية استفزازية أثارت خلافا بين جماعات من المغاربة الذين تضاربت آراؤهم حول الكيفية التي ينبغي الرد بها على ذلك[5] .

1) A. Dziubinski, "L'armée et la flotte de guerre marocaines à l'époque des sultans de la dynastie saâdienne", **H.T.**, XIII, 1972, pp. 61-94 .
2) S. Bono, I corsari barbareschi, Turin, Eré, 1964.
3) R. Coindreau, Les corsaires de Salé, Paris, 1948.
4) J.B. Bookin-Weiner, "The Moroccan Corsairs of Rabat- Salé", in **Le Maroc et l'Atlantique**, Rabat, 1994, p. 173 .
5) **Ibid.**

وحرص العلويون بوصولهم إلى الحكم على تجديد الأسطول البحري وتقويته . فبلغ عدد قطعه في عهد مولاي إسماعيل عشرين سفينة وثلاثين فرگاطة . وحافظ الأسطول أيام حكم سيدي محمد بن عبد الله (1757-1790) على قوته وأعداده[1] . حيث استقدم هذا السلطان خبراء تركا متخصصين في صناعة السفن وصهر المدافع وأنزلهم بالرباط وتطوان[2] . وكانت التداريب تتم بميناء طنجة . ونال بعض "الرياس" البحريين المغاربة شهرة كبيرة مثل الرايس مراد الذي نجح الأتراك في إقناعه بالالتحاق ببحريتهم . وكذلك الرايس أبي الحسن علي مرسيل الذي كبد الفرنسيين خسارة فادحة في معركة قرب العرائش تمثلت في إغراق 11 سفينة من أصل 15 من مجموع الأسطول الفرنسي .

وتشكل الأسطول المغربي إلى بداية عهد السلطان مولاي سليمان (1792-1822) من 47 وحدة مجهزة كلها بمدافع وستة آلاف رجل . ودامت البحرية المغربية على هذه الحال إلى حدود مطلع القرن التاسع عشر . وكانت بعض الدول الأوربية مجبرة على أداء ضريبة سنوية لبيت مال المخزن من أجل تفادي تعرض سفنها لهجومات "القراصنة" السلاويين والتطوانيين. وظلت الدنمارك والسويد تؤديان هذه الضريبة حتى سنة 1844[3] .

2 ـ نحو تصفية الأسطول المغربي :

ابتداء من القرن التاسع عشر ، أخذ الفارق التقني بين المغرب وأوربا ينمو ويتعمق ، فنتج عنه تباين شديد على الصعيد العسكري . وهكذا اضطر المولى سليمان إلى فك ذلك الأسطول العتيد ومنع رؤسائه من الجهاد بحرا سنة 1817 وتوزيع بعض سفنه على الإيالتين العثمانيتين : الجزائر وطرابلس . كما جرد القطع المتبقاة من السلاح تاركا بذلك الشواطئ المغربية مكشوفة وعرضة لكل إنزال .

---

1) R. Lourido, "Sidi Mohamed b. Abdallah y sus intentos de creacion de una marina de guerra al estilo europeo (1759-1769)". **H.T.**, XII, 1971, pp. 133-156.

2) A . Barbier de Meynard, "Une ambassade Marocaine à Constantinople", in **Recueil de mémoires orientaux de l'Ecole des Langues Orientales**, Paris, 1905, p. 8.

حيث ترد إشارات حول الدور الموكول للبحرية خلال حصار مليلية في 1773 .

3) J. Caillé,"L'abolition des tributs versés au Maroc par la Suède et le Danemark". **H.**, 45, 1958, pp. 203-238.

وقد أقدم السلطان على هذا نتيجة الضغوط الأوربية المستمرة ، وانطلاقا من وعيه بالتفاوت الحاصل بين المغرب وأوربا في هذا المجال . فالسفن الأوربية راحت تمخر عباب المياه البحرية المغربية باستمرار كاشفة ـ بأحجامها وأصوات محركاتها وقوة اندفاع بخارها وكثرة أطرها ـ عن مدى التفوق التقني والصناعي الذي صارت عليه بلدان أوربا.

وغدا احتراس السلطان ضروريا بعد اتفاق الدول المشاركة في مؤتمر إيكس لاشاپيل (Aix-la-Chapelle) سنة 1818 على القضاء على "القرصنة" في عرض البحر الأبيض المتوسط . واستعمال القوة ضد كل بلد لا يستند على اتفاقيات دولية ولا يحترم القوانين البحرية . وأرسل وفد تشكلت عناصره من إنجليز وفرنسيين إلى باشا الجزائر ليطلعه على قرارت هذا المؤتمر، ويقنعه بالعدول عن الحرب البحرية . وأدى تعنت الباشا الجزائري، إلى تعرض أسطوله لمجموعة من الهجومات الأوربية على غرار ما تعرضت له الأساطيل الإسلامية الأخرى . والجدير بالذكر أن الباشا الجزائري كان قد بادر إلى إخبار سلطان المغرب بفحوى قرارات مؤتمر لاشاپيل (la Chapelle). فبادر هذا السلطان، حفاظا على استقلال بلاده إلى حل أسطوله ـ مثلما سبق ذكره ـ تجنبا لكل مواجهة عسكرية مع أوربا ، وتفاديا لكل أسباب الخلاف مع بلدانها.

ويندرج هذا التوجه عموما ضمن السياسة العامة التي نهجها المولى سليمان منذ بداية القرن التاسع عشر والمتمثلة في "الاحتراز" أو "سياسة العزلة" . فتفاديا لكل اصطدام قلص السلطان إلى أقصى حد علاقاته الدبلوماسية مع أوربا وعمل على تجميع المثليات القنصلية في طنجة وعلى عدم تشجيع المبادلات التجارية عبر البحر ومنع المغاربة غير المتوفرين على رخصة خاصة من السفر ... وحققت هذه السياسة في بدايتها بعض النتائج ، خاصة وأن أوربا كانت منشغلة آنذاك بتجاوز حال الدمار والاضطراب الناجمة عن آثار الثورة الفرنسية وحروب نابليون .

3 ـ التهديد الأوربي وضرورة إعادة تحصين الشواطيء وتدعيم القوات البحرية (1830-1860) :

انطلقت عملية إعادة تكوين أسطول حربي ـ على غرار ما كان قائما زمن الجهاد البحري ـ باقتناء مولاي عبد الرحمان ـ بواسطة قنصل سردينيا ـ سنة 1825 لسفينة قِلْعِيَةٍ ذات ثمان طُنَّات ومجهزة بأربع قطع من قياس 12 وقطعة من قياس 8 .

وهذه السفينة المشتراة بمبلغ قدره 22950 فرنك هي رابع وحدة من أسطول صغير يضم 3 سفن أخرى قادرة على الإبحار بعيدا ، وهي :

* السفينة "مبروك" : سعتها 250 طنة ومجهزة بأربعة مدافع ويدعى رايسها بالزيراوي .

* "بريطل" : تضم 12 مدفعا وطاقما يتكون من 41 بحارا .

* مهدية : بقيادة الرايس أحمد ولد الحاج .

وكانت هذه السفن تستخدم في التجارة لنقل الحبوب من المغرب إلى قادس ومن ليبيج إلى جبل طارق وتوظف في نقل الحجاج إلى الإسكندرية ، وفي حراسة السواحل ومحاربة التهريب مما كان يدفعها إلى القيام بتفتيش بعض السفن الإسبانية بالقرب من مراسي الريف . وهذا ما تسبب في إثارة حكومة مدريد التي راحت تندد "بعودة القرصنة" .

وقامت بريطانيا بدورها بتوجيه إنذار للمغرب بعد تعرض سفينتين بريطانيتين للحجز بدعوى كونهما في وضع غير قانوني مما اضطر المولى عبد الرحمان الذي صار يخشى التصعيد والمواجهة إلى الحد من الاندفاع في مشروعه البحري هذا.

وثارت أزمة بين المغرب والنمسا إثر الاستيلاء على سفينة نمساوية وحجز بضاعتها واعتقال طاقمها . مما نتج عنه دخول أسطول نمساوي إلى عرض مياه تطوان وطنجة وأصيلا والعرائش تحت إمرة القائد بنديرا

(Bandiera) (الذي سيرقى فيما بعد إلى رتبة أميرال) . فتسللت بعض زَوارقه إلى مياه لكُوس قصدَ إحراق سُفن حربية مغربية راسية هناك[1] .

وعلى الرغم من كون استعراض قوة النمسا انتهى باضطرارها إلى اللجوء لوساطة الدنمارك من أجل تحرير طاقم السفينة المحجوزة ڤلوشي (Véloce) واسترجاع ما سلب منها ، فإن السلطان لم يتوان عن تجريد قلعيتين مغربيتين من مدافعهما تاركاً "المهدية" وحدها تمارس مهمة الخفر على امتداد ساحل الأبيض المتوسط .

أما من جهة الشرق ، وعلى امتداد الحدود المغربية الجزائرية ، فقد كانت فرنسا تهدد بقصف المراسي المغربية لردع المخزن عن مساعدة الأمير عبد القادر . ولذلك لم ير السلطان مولاي عبد الرحمان بداً من معاودة التفكير في مشروعه البحري خاصة وأنه كان يخشى وقوع حصار يشل حركة المراسي التي كانت مداخيلها الجمركية تشكل المصدر الرئيس في تمويل سياسته العامة . وهكذا كتب في رسالة إلى ابنه سيدي محمد ، قبل وقوع معركة إسلي بأيام : «إذا لم يهاجم الكافر إلا براً ، فلن أمنحه سلاما ، لأنني لا أخشى اعتداءاته على المسلمين برا ، وأخشى ما أخشاه الاعتداءات على المراسي التي تمدني وحدها بالمداخيل»[2] .

وأمر في السنة نفسها القايد أشعاش بإحصاء القبائل وعدد الأسلحة التي تتوفر عليها[3] . كما ألزم القايد بوسلهام أزطوط - في المنطقة الشمالية الغربية - بإحصاء أرباب البحرية بالعرائش وطنجة ، وتقدير معرفتهم بالملاحة وأمور المدفعية ، وتحديد الرواتب الواجب أداؤها لهم[4] . ولكن هل يكفي جمع أطقم للحصول على قوة بحرية وقد أصبح "الأسطول " البحري المغربي منذ 1840 يضم سفينة قلعية واحدة هي "المهدية" ؟ .

---

1) A. Rey. " Le Maroc et la question d'Alger". R.D.M. . 1 décembre 1840. pp. 627-628.

تلقت البارجة "كمودور" (Commodore) وهي تغادر تطوان على مؤخرتها جزءا من السور الذي انهار .... وأمام أصيلا والرباط حاول قائد البارجة القيام بإنزال آخر صرفه عنه المظهر الحربي للخيالة المصطفة على الساحل .

2) A.M.G.. c. 3H22, lettre du 17 juillet 1844 .

وهي رسالة سقطت بأيدي الفرنسيين بعد الاستيلاء على معسكر الخليفة سيدي محمد وذكرها القبطان مورداك في تقريره المعنون: "Projet d'opérations au Maroc". 15 février 1903. p. 26

3) الخزانة الحسنية ، الكناش 22 .

4) نفسه .

لقد اهتمَّ السلطانُ مولاي عبدُ الرحمان بتَحْصين المراسي غَداةَ هزيمة إسلي ، وخاصة بعد أن قصف أسطول الأمير جوانفيل (Joinville) طنجة والصويرة في صيف 1844 .

فبنيت بسلا ، على ضفاف أبي رقراق ، قلعة كبيرة سميت "الصقالة الجديدة" .

وقد ابتدأت أشغال بنائها غداة توقيع اتفاق السلم مع فرنسا سنة 1845، وانتهت سنة 1847 . كما شرع في بناء حصن "المعقل القديم" على الضفة الشمالية للنهر في 1835 ، وهو الحصن الذي سيعاد ترميمه في 1855 و1860 بعد أن قصفت وحدة من البحرية الفرنسية مدينة سلا ليبقى الحصن مشتملا على بطارية صغيرة مكونة من ثلاث قطع مدفعية مع مفجرة خاصة ومركز قيادة متقدم داخل البحر (من 5 إلى 6 أمتار) .

وغداة توقيع اتفاقية 1856 مع إنكلترا أرسل السلطان بعثة إلى لندن بقيادة محمد بن أحمد فنيش استقدمت معها 17 مدفعا مع ذخيرة استُعملت في تجديد تحصينات مدينة سلا[1] . وأوصى السلطان في رسالة بعثها إلى محمد بن عبد الهادي زنيبر بضرورة استعمال المدافع استعمالا جيدا وسليما حتى تحصل النتيجة المرجوَّة ملحا على الاهتمام بالمدافع "فصرف البال إليها آكد والحاجة إلى معرفة استعمالها والتصرف بها أشد" مشددا على الاعتناء بالتدريب "فإن العلم بدون عمل كشجرة بدون ثمر"[2] .كما يضيف مخاطبا محمد بن عبد الهادي زنيبر السلاوي : "كلف من هو رئيس عالم عندكم في هذا الفن بتعليم المعينين منكم في ديوان الطبجية بأن يتولى كل واحد تعليم طائفة في برج من الأبراج يكون يعلمهم فيه ويقوم بحراسته وحفظه وصيانته".

وهذا هو التوجه ذاته الذي حاول السلطان سيدي محمد السير على هديه خاصة وأن الخسائر المترتبة عن الحرب الإسبانية المغربية برهنت عن

---

1) الناصري ، **الاستقصا** ، ج 4 ، ص . 234 .

2) رسالة مولاي عبد الرحمان إلى محمد بن عبد الهادي زنيبر السلاوي ، 18 ذي الحجة 25/1266 أكتوبر 1849 ، ابن زيدان ، **العز والصولة** ، الرباط ، 1962 ، ص.196-197 .

الحاجة الماسة إلى ذلك . كما ساهم في دفعه في هذا الاتجاه أيضا الإنجليز الحريصون على المحافظة على الوضع القائم في المنطقة وعلى مكانتهم كـ"مستشارين مخلصين" للمخزن . وفي هذا الصدد قدّموا برنامجا مفصلا لتنظيم المراسي المغربية واستغلالها[1] .

ولم يكن السلطان قادرا على اقتحام هذا الميدان كليا بسبب الغرامة المالية الباهظة المفروضة على المغرب في أعقاب حرب تطوان . فاكتفى بإنشاء منارة "رأس سبارطيل" سنة 1864 بإشراف مهندس فرنسي بلغت تكاليفها 000 330 فرنك .

II - إنجازات مولاي الحسن :

1 - توسيع التحصينات :

بعد أن تسلم مولاي الحسن مقاليد الحكم سارت الأمور في اتجاه آخر. إذ "كان له اعتناء عظيم واهتمام كبير بتحصين الثغور وبناء أبراجها وإقامة معداتها وجلب لذلك مهرة المهندسين من الأجانب ، ألمان وإنجليز، وعين (...) بكل مرسى مهندسا لتفقد قوتها وبيان أحوالها وأنفق على ذلك أموالا ولم يأل جهدا في الاستعداد وأخذ الأهبة والاحتياط"[2] . فالمدى الواسع الذي اتخذه عمل التحصينات الجديدة ، والوتيرة المتسارعة التي سار عليها ذلك خلال سنتي 1875-1876 - أي سنتين فقط بعد تولية السلطان الجديد - كشفا عن تزايد التهديد الخارجي المتمثل في مبادرة دول أوربية، بشكل انفرادي أو متحالفة أحيانا ، لاستعراض قوتها في عرض المياه المغربية قصد إخضاع المخزن لمطالبها ، وخاصة منها مطالب الأجانب المقيمين بالمغرب والمحميين المغاربة[3] . هذه المطالب التي كان السلطان دائما يحاول الرد عليها بشكل متوازن وعقلاني .

---

1) خالد بن الصغير ، **المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر** ، 1856-1886 ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط ، الطبعة الثانية ، 1997 ، ص 416 وما بعدها ، ثم 427 وما بعدها .

2) ابن زيدان ، **إتحاف** ، ج. 2 ص. 471

3) M. Kenbib, **Les protégés, Contribution à l'histoire contemporaine du Maroc** Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines - Rabat, 1996, p. 84.

وهكذا قام بوضع جرد لكل المواقع البحرية التي لها أهمية استراتيجية معينة . ولهذا الغرض شكل لجنة خاصة من بعض أقرب مساعديه (مولاي العربي البلغيثي ومولاي عبد الرحمان بن أحمد البوكيلي والطالب المهندس أحمد الشاذلي البخاري والطالب المختار الرغاي) .

أ ـ الحصون الجديدة في طنجة :

انصب اهتمام السلطان مولاي الحسن كذلك على تفقد كل الحصون القائمة على طول السواحل . وفي هذا الصدد ، لجأ إلى مساعدة مهندسين أوربيين ، مستقدما ضابطا في الهندسة المدنية من جبل طارق قام برفقة جون درموند هاي (J.D.Hay) بتفحص أبراج طنجة وأسوارها في ربيع 1876. وما أن انتهى "المهندس الكبير الذي وجهه قائد جبل طارق من طوافه بأبراج طنجة كلها وبسورها" حتى عاد "لجبل طارق ليبين ما تستحقه الأبراج من تجديد بناء آساسها وبناء المخازن لإقامتها وغير ذلك" ليوجه "بعد ذلك تقييدا فيما ذكر"[1] .

وبعد أن توصل السلطان بكشف النتائج وجرد الحاجيات ، قرر الشروع في أعمال كبرى تهم الترميم والبناء بالإضافة إلى تقديم طلبات لاستيراد قطع مدفعية كبيرة وإسناد أعمال المشروع كله إلى مهندسين وضباط مدفعية اقترحهم أو جندهم گالواي (Galleway) وهم : إدوارد سيلڤا (Edward Silva) ودونالد (Donald) وماك هوگ (Mac Hugh)[2] .

لكن أشغال تثبيت المدافع لم تتقدم بالوتيرة المطلوبة بسبب النزاع الشخصي بين المهندسين الإنجليز الثلاثة. إذ ساهم ذلك في عرقلة تقدم المشروع ككل ، بالرغم من سخاء المخزن في أداء الرواتب وزيارات گالواي (Galleway) المتتالية للاطلاع على سير الأعمال . فأرسل مولاي الحسن مبعوثين إلى طنجة لينقلا إليه صورة الحالة ، كما يستنتج من هذه الرسالة السلطانية :

---

1) ابن زيدان ، مصدر سابق ، ج 2 ، ص 471 ، موسى بن أحمد إلى "الأمين" الزبدي ، 9 شعبان 21/1294 شتنبر 1877. ويضم المؤلف مجموعة من الرسائل والظهائر المتعلقة بتحصينات الثغور المغربية من ص. 471-489 .

2) بن الصغير ، م. س ، ص. 421 ، رسالة الوزير موسى بن أحمد إلى "الأمين" الزبدي ، 9 شعبان 1294 .

> "(...) فقد أخبر الموجهون لاختبار الأبراج والآلة الجهادية بأنهم لما شرعوا في اختبار الخزائن والإقامة وجدوا بعضها في يد الحراب النصراني (سيلفا) (E. Silva) وضاعت أمور منها . وأن محال المدافع كلها بيد الحراب المذكور يتصرف فيها كيف شاء ، وهو الحاكم على الطبجية جميعا ، والأبراج مفرطة مملوءة بالأزبال والمدافع مشتتة ، والإقامة منتشرة ، والحراب لا يحضر إلا في الصباح والمساء (...)"[1].

فقرر السلطان حوالي سنة 1884 إسناد متابعة الأشغال وتركيب قطع المدفعية إلى مغربيين كانا ضمن بعثة طلابية بالخارج هما الزبير السكيرج وعبد الواحد الفاسي اللذان تمكنا من إنهاء عملهما سنة 1889 . وهذا ما وصفه بشكل كاف أحد كتاب السلطان أحمد الكردودي أثناء إقامته بطنجة قبل توجهه في بعثة سفارية الى مدريد[2] :

> "فقد جدد أيده الله فيه [ثغر طنجة] ثلاثة أبراج على هيئة جديدة وكيفية متقنة العمل مفيدة ، تغني عن سواها وتخشى العدا عظيم بلواها، لكل برج منها سوران في مقابلة البحر في غاية الإتقان والاتساع وبينهما سبع عشرة خطوة مملوءة ترابا بحيث إذا ضرب البرج بالكور لا يؤثر فيه وإن أثر وسقط البعض من السور يوجد التراب حائلا بينه وبين السور الثاني فلا يصل إليه الكور إلا بعد سقوط ذلك التراب مع أن هذا التراب كقطعة جبل لا يعمل فيه الكور[3]... "

ويستنتج من هذا الوصف أن المخزن زود المدينة بستة مدافع مضلعة من عيار 20 مم "لكل برج منها مدفعان عظيمان زنة كل مدفع منها عشرون طنا.

1) **المرجع نفسه**، ص 457 ، رسالة من السلطان إلى القائد عبد الصادق الريفي، 28 محرم 28/1301 نونبر 1883.

2) المكتبة الحسنية ، مخطوط ، رقم ،463 ص.55 ، الكردودي أحمد أبي العباس ابن عبد القادر الفاسي ، ابن محمد الكردودي وهو من دعاة الإصلاح صاحب مؤلف "كشف الغمة " وهو من كتاب مولاي الحسن . ألف" التحفة السنية للحضرة الحسنية بالمملكة الصبنيولية" وأهداها للسلطان .

3) أحمد الكردودي ، **التحفة السنية للحضرة الحسنية بالمملكة الاصبنيولية** ، الرباط 1963 ص 25

(...) فوزنه إذا أربعمئة قنطار وفورمته [كذا] مئة وعشرون وبباطن هذه المدافع شرطات وعمارة كل واحد منها عمارة متوسطة قنطار واحد من البارود فأكثر ووزن كورته ثلاثة قناطير وستون رطلا[1] ..."

ويسترسل الكردودي في وصف قوة هذه المدافع ف "ما أصيب بها مركب إلا تصدع" مبرزا خاصياتها بحيث "أنها توجه لأي وجهة يراد أن تستقبلها أماما ويمينا وشمالا بآلات محمولة عليها من غير مشقة ولا تعب، وترفع الكرة لفم هذا المدفع بآلات بطرف سريره ، وعند مقابلتها له تدرج فيه ما دام ممكنا ذلك ، فإن منع مانع استدير المدفع بآلة دورانه وارتفع مؤخره بالآلة أيضا ، فيصير فمه منحنيا محاذيا ومقابلا آلة موضوعة إلى جانبه ، وقد جعل فيها البارود والكرة واستخدمت تلك الآلة ، فتدفع ذلك البارود وتلك الكرة لباطن المدفع ، ثم تستخدم آلة المدفع فيرتفع فمه، ويوجه للمحل المراد ، ويجعل في ثقب بمؤخره قدر القلم من اسبيريتو (الكحول) المتصل بخيط فيجذب بقوة وسرعة فتخرج عمارته ، ويستخدم المدفع الواحد بآلته خمسة عشر رجلا"[2] .

وبمجرد وصول البعثة إلى قادسْ عبر أفرادها عن رغبتهم في معاينة بعض الحصون الإسبانية قصد مشاهدة "كيفية بنائها وعظم مدافعها [ليعلموا] الفرق بينها وبين أبراج طنجة الجديدة البناء"[3] واستخلص الكردودي مايلي :

- إن مدافعَ قادسْ أكبرُ من مَدافع طنجة ، وهيَ تُشحَنُ من مُؤخرها وليس من فمها وعليه فهي لا تحتاج إلا لعدد محدود من الأفراد لتشغيلها، ففي طنجة يحتاج تشغيل مدفع إلى خمسة عشر رجلا بينما يكفي ثمانية بقاديس فقط . ومدافعهم هي أكثر فعالية وجودة باعتبار سرعتها في القذف.

1) نفسه ، ص 25-26 .
2) نفسه ، ص 26-27 .
3) نفسه ، ص 37-38 .

ـ إن أبراجَ قادسْ كانتْ "محصبة" بُنيت باعتماد الحصَى والإسمنت وهي المادة التي توفر أكثر قدر ممكن من الحماية للمدفعيين بينما أبراج طنجة كانت "مجصصة" لم يستعمل في بنائها سوى حجر كلسي بسيط[1] .

ب ـ "البرج الكبير" أو "البرج الألماني" بالرباط :

وهو البرج الذي بناه السلطان مولاي الحسن" برباط الفتح خارج باب العلو على ساحل البحر ، برجا عظيما هائلا يسمى بالبرج الكبير أو البرج الألماني لقيام بعض مهندسي الألمان ببنائه وتخطيطه وجلب مدافعه من بلادهم"[2] .

فبعد أن أبان الإنجليز عن تقاعسهم في إنجاز أعمال أبراج طنجة سعى مولاي الحسن إلى جلب مهندسين غير بريطانيين ، لإنجاز أعمال الترميم في مراسي مغربية أخرى . فكلف ضابطا فرنسيا بوضع تقرير حول وضعية التحصينات ومستوى العتاد المدفعي بالرباط وسلا . وجاء في هذا التقرير ما يلي :

* **الرباط :**

ـ "برج القصبة" : عشرون مدفعا إنجليزيا في حالة جيدة .

ـ "برج الدار" : أحد عشر مدفعا لا تستعمل إلا في المناسبات.

ـ"برج العالية" : مدفعان غير قابلين للاستعمال.

ـ "الصقالة الوسطى" : مدفعان وإحدى عشرة مدَقَّة ، اثنتان منها من البرونز ، وخمس حديدية غير ممكن استعمالها .

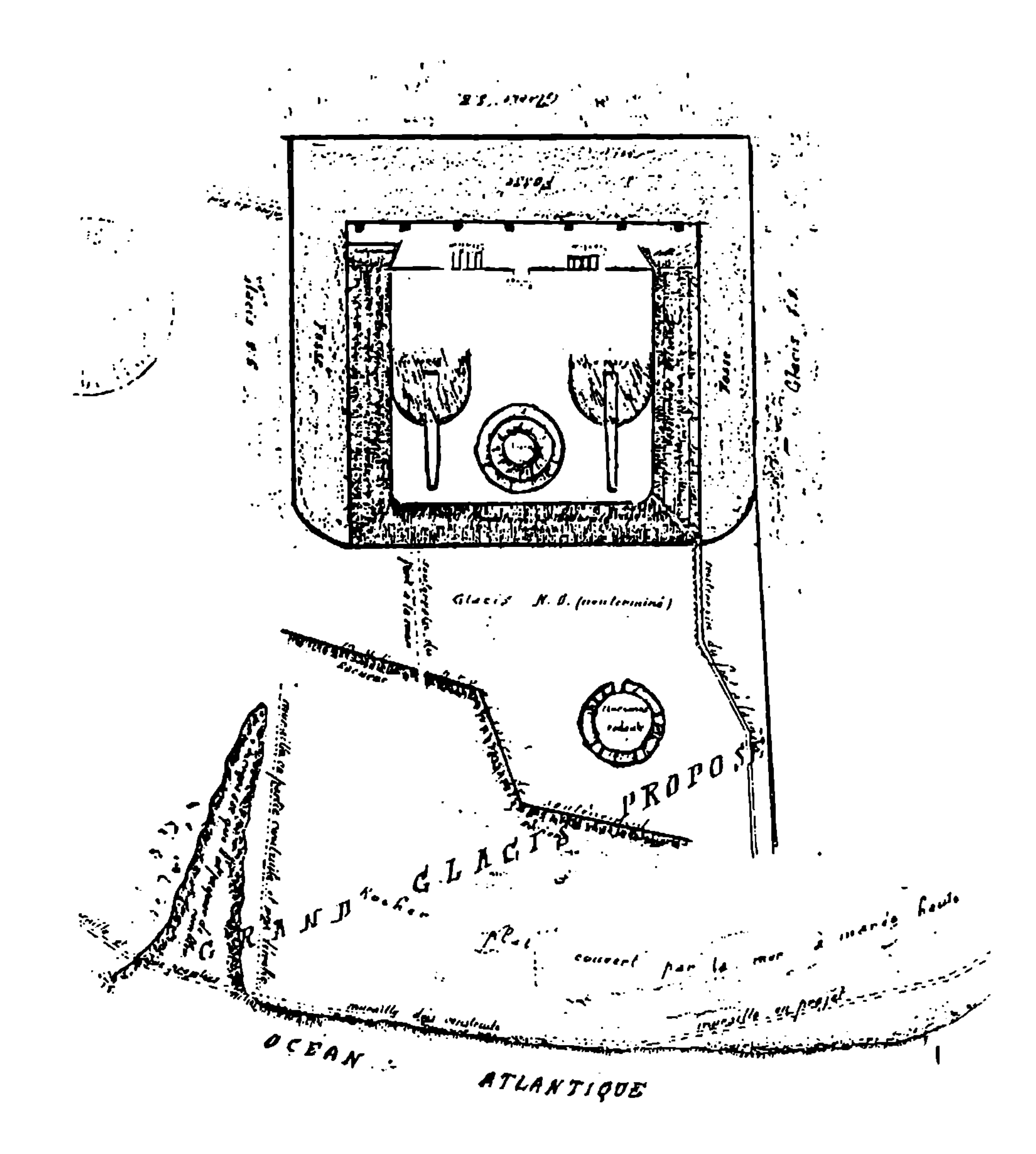
ـ "برج الشراط" : اثنا عشر مدفعا حديديا قابلة للاستعمال وعشرة أخرى من البرونز مُتْقَنَةُ الصُّنْع .

ـ "أُشْقَار" : واحد وعشرون مدفعا .

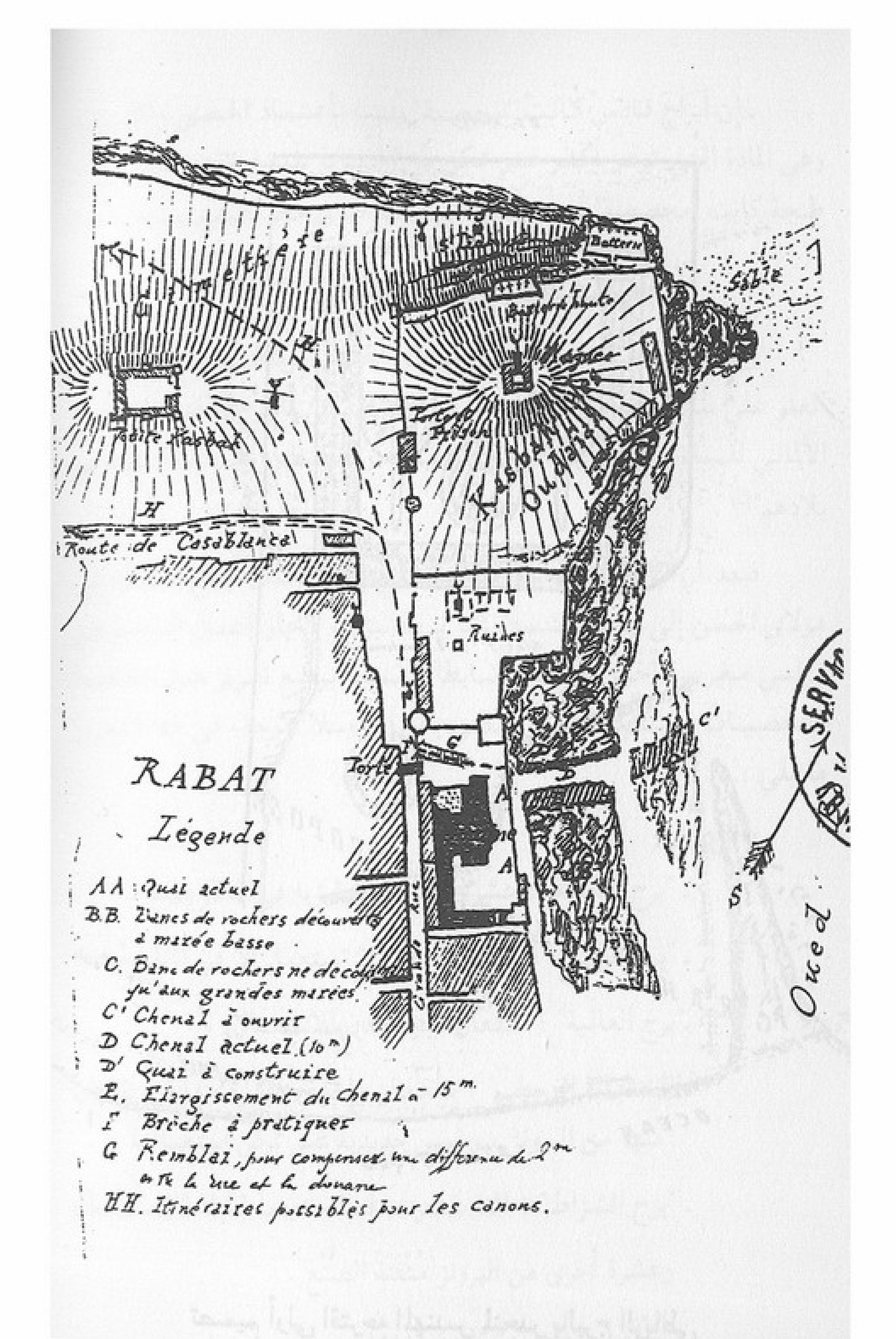
---

1) نفسه ، ص. 38-39 .

2) ابن زيدان ، **إتحاف** ، مصدر سابق ج 2 ، ص 489 .



تصميم أولي اقترحه المهندس لمنحدر بالبرج الرباطي



خطاطة لرصيف البرج الرباطي

* **سـلا :**

- "الصقالة الوسطى": تحتوي على مدفعين صالحين للاستعمال.
- "الصقالة القديمة" : تتوفر على خمسة مدافع ، ثلاثة منها صالحة للاستعمال ، بينما يوجد الباقي خارج الحصن من بينها أربعة مدافع إنجليزية الصنع غير صالحة للاستعمال .

وأوصى الضابط الفرنسي بما يلي :

- ضرورة مراجعة وضع الأبراج مع اعتبار حماية المدفعيين .
- تبني نوع موحد من المدافع داخل الحصون بطريقة تسهل مهمتها وتمكن من تخزين قذائف المدفعية .
- إنشاء مخازن مَحْمية ضد الرطوبة .
- استعمال بارود يختلف عن البارود المحلي .
- تكوين أكثر مُلاءَمَةً للمدفعيين مع الحرص على الانضباط في التدريب الذي يتلقونه .

وفي مرحلة لاحقة قام مولاي الحسن بإسناد مهمة بناء حصن جديد في الرباط إلى الألمان ، واستقدم من أجل تحقيق ذلك المهندس وولتر روتنبرگ (Walter Rottenbourg) من شركة "كروپ" (Krupp) مكلفا إياه بالإشراف على مجموع التحصينات الساحلية ، باعتباره "ممثلا دائما لشركة "كروپ" (Krupp) الألمانية لدى السلطات المغربية وشقيقا لموظف سَامٍ في المستشارية [ببرلين] وهو ما جعله يصبح مُسَاعداً ثمينا لكل من الحكومة الألمانية وشركة إيسن"[1] . وقد" تولى مساعدة المهندس المذكور في بنائه منذ سنة 1303 الزبير السكيرج المهندس المغربي الذي تولى قبل ذلك مساعدة المهندس الإنجليزى في أبراج طنجة" كما كان "القائم بالبناء والصائر عليه ومراقبة شؤونه جميعها بناء وحراسة .. الأمين ... الحاج عبد الخالق فرج محتسب الرباط وناظره وبقيت بيده مفاتيحه إلى آخر العهد الحفيظي"[2] .

1) P. Guillen, op. cit., pp. 163-164 et 322-324 .

2) ابن زيدان ، **إتحاف** ، ج 2 ، ص 489 .

وتابعت قنصليات باقي الدول هذه المفاوضات باهتمام بالغ . وهكذا، وبمجرد الإعلان عن مجيء روتنبورگ (Rettenbourg) إلى المغرب ، سارع جيناتيلي جانتيلي (Gianatelli Gentili) ترجمان إيطاليا إلى دار المخزن صحبة ضابطين ومهندس لعرض خدمات بلده . أما الفرنسيون فقد حاولوا انتزاع صفقة تزويد الحصن الجديد بالمدافع الثقيلة أو على الأقل انتزاع طلب البطاريات المقترحة لفاس بواسطة وكيل للمسابك والأوراش[1] .

والواقع أن هذا الإنجاز في الرباط أقلق منافسي ألمانيا بشكل جلي ، وذلك حسب تعبير ضابط فرنسي ، لأن : "موگادور وأسفي ومازاغان والدار البيضاء مرافق لا يمكن الاعتداد بها من الناحية الحربية وإن كان يمكن تحويلها إلى مراس تجارية . وبالمقابل فمصبات أبي رقراق (الرباط وسلا) ولكُّوس (العرائش) تشكلُ مَصَبَّات داخليةً هيَ غارقةٌ في الطمي حالياً؛ لكن بالنظر إلى الإمكانات الهائلة للصناعة العصرية ، فمن السهل أن تبنى فيها أحواض جميلة محمية جيدا من جهة البحر وبالتالي لا يمكن قصفها. أما الحاجز الساحلي الذي يجعل هذه الوديان في الغالب صعبة الاختراق ، فيمكن ردمه ، ومن ثم فالرباط ، من وجهة النظر الخاصة هذه ، أهم من العرائش ، ثم إن أهميتها الجغرافية والسياسية ليس لها مثيل"[2] .

لكن سرعان ما تبين أن بناء البرج وإقامة المدافع أمر صعب ومكلف. إذ يلزم في الواقع إنجاز أشغال كبرى تتعلق بالبنية التحتية مثل الكسح وشق ممر وسط الصخر للوصول إلى المرسى وتوسيع ممر آخر بخمسة عشر مترا لتسهيل المرور إلى الديوانة وبناء رصيف يبلغ طوله 50 مترا وعرضه 6 أمتار وإنشاء رافعة قادرة على حمل 50 طنا وإحداث سكة حديدية صغيرة ، وثقب أسوار المدينة[3] .

---

1) **Ibid.**, pp. 163-164 .

2) A. M. G. . c . 3H 11, rapport du capitaine Bourgourd ,Toulon , 25 août 1899.
«بلد[المغرب] يتوفر على مؤهلات في كل المجالات ، لابد أن يشكل مجالا نميا لأمة كألمانيا تتوفر على فائض سكاني ، يدفع إلى هجرة نحو الأقطار الخاضعة لسيطرة خارجية . وسيصير المغرب بعد سنوات قليلة مستعمرة رائعة لجيراننا في الشرق، يمكن مقارنتها في كثير من الجوانب بالجزائر ، لكن تعميرها وبالتالي تنميتها سيكونان أسرع» .

3) A. M. G. . Le commandant Cauchemez au Ministre de la Guerre. Fès, 25 Juin 1892 .

أما التكاليف المالية ، فبالإضافة إلى الراتب والمكافآت الممنوحة لروتنبورگ (Rottenbourg) ، كان السلطان يدفع أجرتي مهندسين آخرين هما نيلسون (Nielson) وبونيگ (Bonug) اللذين قدما إلى الرباط سنة 1892 في إطار مهمة خاصة تتمثل في البحث عن شروط استقدام مدافع من العيار الثقيل تسلمها شركة كروپ (Krupp) ، وخاصة منها مدافع 240 ملم . كما كان على السلطان أن يدفع أجرة ضابط الصف هـ . ماير (H.Meyer) الذي تكلف بتدريب مدفعيين مغاربة ، وأجور ألمانيين آخرين جندهم المخزن برتبة ملازمين أولين بعدما فروا من "الفرقة الأجنبية" ولجأوا إلى المغرب[1].

والواقع أن ثقل التكاليف المالية هذا ، وبطء إنجاز الأشغال أغضبا السلطان مولاي الحسن وذكَّراه "بسابقة" طنجة ، مما تسبب في وقوع تنافر مع الألمان ، خاصة وأن روتنبورگ (Rottenbourg) ومايير (Meyer) لم يكن أي منهما يُكِنُّ للآخر أي تقدير، وكان خلافهما هذا ينعكس سلبا على عملهما فضلا عن مبالغة روتنبورگ (Rottenbourg) في استغلال المركز الذي كان يحظى به وإكثاره من السفر إلى طنجة وألمانيا لمدة طويلة[2] .

وهذا ما أدى بعملاء فرنسيين إلى استغلال هذه الفرصة للتشهير بالمرامي الألمانية معتبرين أن : "الألمان لا يسعون من خلال اقتراحهم لأشغال جديدة ، سوى الى إبقاء عميلهم أطول مدة ممكنة في منصبه واستكمال أشغال لا فائدة منها في تمتين الحصن ، بل هي مكلفة وبطيئة الإنجاز وقليلة النفع". وعلى أية حال ، يقول القائد كوشميز (Cauchemez) : "إن نتوء الصخور ، والجرف الذي يحادي ساحل الرباط ونواحيه يشكلان حاجزا أهم من البرج نفسه في إعاقة إنزال محتمل للعدو"[3] .

---

1) Op . cit. . rapport de Schlumberger, Fès , 1 Mai 1895 .

2) A. E. P. , N. S. , 272, Schlumberger au Ministre de la Guerre. Tanger, 4 novembre1896 :

«يقوم بين مايير (Meyer) وروتنبرگ (Rottenbourg) خلاف . فروتنبرگ ، ضابط الصف في المدفعية ، ساخط على تفاهات المهندس . إذ كان له مع نقاش صاخب انتهى بالتهديد بتقديم شكاية لشركة كروپ (Krupp) . ولا نعرف ماذا ترتب عن هذا الصراع ولكن المؤكد أن الألمانيين معا لا يتفاهمان» .

3) A . M . G . , c . 3 H 6, Rapport daté du 25 Juin 1892 :

«من الممكن جدا أن الألمان كانت لهم أطماع خاصة في الرباط . وعليه فمن المفيد التذكير بأن ألمانيا كانت تبالغ في إظهار قوتها العسكرية مما يلمح إلى أن فكرة احتلال الرباط كانت واردة» .

وهناك عامل آخر زاد في خيبة أمل المخزن في المساعدة التي كان يرجو الحصول عليها من ألمانيا إذ أنه في اللحظة التي بدأ صبره ينفذ من جراء تباطؤ تكاليف الأشغال وغلائها[1] . كان تاتنباخ (Tattenbach) وخليفته شينك ڤون شوينبورگ (Schenck von Schweinburg) (...) يقومان باستعراض قوة في المياه المغربية ... قصد إرغام المخزن على قبول الشروط والإسراع بتلبية مختلف الطلبات المالية وغيرها لصالح الألمان والمحميين المغاربة[2] .

وهذا ما وجه ضربة معنوية قاسية لمجهودات ألسلطان في إقامة التحصينات ، وخاصة لما ظهرت الطرّادات إيرين (Irène) وألكسندرين (Alexandrine) وشارلوت (Charlotte) وبوسار (Bussard) وأولدنبورگ (Oldenburg) وهددت بإنزال جنودها في طنجة والرباط والدار البيضاء ، إن لم يتم الخضوع للإنذار الذي وجهته القنصلية[3] .

وبالرغم من ذلك ، لم تتوقف الأشغال ، ولو أن ابّا حماد الناقم على الطريقة التي عُومل بها كان يميل نحو فسخ عقد روتنبورگ (Rottenbourg) . وهكذا كانت الأشغال تتقدم وفق ما سجله شلومبرجر (Schlumberger) : "إن القبب المغطاة بطبقة من الإسمنت لا تشكل عنصرا يقي من سقوط القذائف . ويبدو البناء المصفح كأنه ظهر سلحفاة يحفظ من الضربات ..."[4] .

وتمت أشغال البناء وتثبيت المدافع بعد ذلك بثلاث سنوات . وفي هذا الصدد ، كتب القبطان بورگور (Bourgourd) : "كانت لبرج الرباط الجديد هَيْأة المستطيل الذي ضلعُه الكبيرُ يُوازي المنحنى العامَّ للساحل . وقد بُنِيَ كله من الإسمنت القوي[5] ..." .

---

1) G. Ayache ." La crise des relations gérmano-marocaines (1894 - 1897)" , H.T. , 1966, VII, pp. - 69- 86.

2) **Ibid.**

3) **Ibid.**

4) A. E. P. , N. S. , 272 , Tanger , 4 novembre 1896 .

5) A. M. G. , c. 3 H 11, Toulon, 25 août 1899 .

أما السلاح ، فيتكون من قطعتين [مدفعيتين] من نوع كروپ (Krupp) من عيار 420 ملم ، وذواتي مرمى فسيح جدا وبقاعدتين تضبطهما فرامل . وكانت القطعتان معزولتين إحداهما عن الأخرى بحاجز إسمنتي . أما الرماة، فيتموقعون وراء كُوًى وداخل سراديب تسمح لهم بالتخاطب . وكان مدخل البرج يتكون من ممر تحتي بباب وقنطرة متحركة. كما أنهم متصلون بالبيوتات المخصصة للإيواء وتخزين السلاح والذخيرة والتمويل واستبدال قطع غيار من كل نوع . ولم يكن في البرج أي جهاز يقي من الألغام . وعلاوة على ذلك ، ففي اللحظة التي أراد فيها روتنبورگ (Rottenbourg) أن يعرض قوة السلاح بإجراء تجارب رمي بالمدفعية ، "ظهر تصدع في بناء المخابئ منذ الطلقة الثانية[1]" .

ومما زاد الأمر تعقيدا ، افتقار المغاربة العاملين إلى تكوين كاف بالرغم من أنهم تلقوا تداريب في ألمانيا . وفي هذا الصدد يقول الضابط الفرنسي الآنف الذكر: "إن المدفع بين أيدي هؤلاء المغاربة هو ذو قيمة متدنية وخصائصه الدفاعية سلبية[2] ..." .

ولهذه المعوِّقات ، أخذ "البرج الألماني" يسقط في خانة الإهمال رويدا رويدا . وانتهى به الحال إلى أن أصبح مكانا للنزهة . إذ كان مولاي عبد العزيز نفسه يقدم الشاي تحت القبة لمُسليه الأوربيين وهو يتفرج على المدفعيْن العملاقين[3]» .

2 ـ محاولة خلق نواة بحرية حربية :

أ ـ شراء "التركي" :

لقد فرض بناء هذا البرج وتسليحه بالضبط شراء مركب حربي صمم خصيصا لنقل العتاد المستورد من ألمانيا . وهو ذو ساحب صغير زنته ثمانية عشر طنة وقوة محركه خمسون ومئة حصان بحري .

---

1) P . Guillen . op . cit., p . 323 .
2) A. M. G. . c. 3 H 11. Toulon. 25 août 1899 .
3) Ferry. "La réorganisation marocaine". in Renseignements coloniaux. 1905. 12 bis. p.524.

ويذهب شلومبرجر (Schlumberger) إلى أن «هذه الباخرة جميلة وتبدو صالحة في الظاهر للنزهة أكثر منها للخدمة . وكانت تتوفر على محرك من قوة 150 إلا أنها لا تملك إلا القليل من قوة جذب الماء (6 أقدام ونصف) ولا يمكن أن تعمل إلا وقت المد العالي»[1]. أما كوشميز (Cauchemez) ، فيشير إلى أنها كانت تشتمل على صابورات ومقصورات محكمة البناء يمكنها أن تختزن 300 طن من الماء يتحكم القبطان في ملئها وإفراغها[2] ... » .

وهذه ملاحظات تشهد ـ في الواقع ـ على مدى الاهتمام الذي كانت توليه فرنسا لمجهودات مولاي الحسن في هذا الميدان . فمع اقتناء السفينة "الحسني" من إنكلترا ، وسفينة أخرى كانت قيد الصنع في إيطاليا ، واقتناء "سداة التركي" من ألمانيا كانت فرنسا تخشى ، من جهة ، أن يسد المغرب النقص الذي كان يعانيه في المجال البحري . ومن جهة أخرى ، أن يتزايد تأثير مصالح الدول المنافسة . وفي هذا الصدد ، يقول القنصل الفرنسي بطنجة :

> «إن المغرب كانت له نية إعادة تنظيم أسطوله واقتناء سفن من كل دول أوربا . وبهذه الطريقة في العمل كان السلطان يستهدف إرضاء الجميع وهو يوزع المال المغربي بالتساوي ويمتع نفسه بمشاهدة العلم المغربي وهو يرفرف في البحر . وهو ما لم يحدث منذ عهد القراصنة[3]» .

ووضع الساحب "التركي" في خدمة كل المراسي مثله مثل التريكي[4]. وكلف على الخصوص بجلب المدافع الألمانية إلى البرج الجديد قصد حمايته . وهكذا بوصوله إلى الرباط قادما من طنجة في 24 أكتوبر 1892 ، دلف ، على الفور ، إلى مياه المصب مثيرا إعجاب العامة المحتشدة على ضفاف أبي رقراق[5].

---

1) A. M. G. , c . 3 H 6 , rapport de la légation Française, Tanger, 20 décembre 1892 .

2) A. M. G., c. 3H6 , rapport du commandant Cauchemez au Ministre de la Guerre, 2ème bureau, Tanger, 3 novembre 1892 .

3)**Ibid.**, c. 3H 6, Tanger, 20 décembre 1892.

4) ليست هنالك معلومات كافية عن "التريكي" . لقد كان ساحبا صغيرا من ثمانية عشر طنة وخمسين ومائة حصان بحري ، ويتكون طاقمه من ثلاثة ألمان وبعض المغاربة وحاذى طول سواحل الريف سنة 1898 لنقل حمولة دقيق إلى الفيالق المتواجدة هناك . وعبر مضيق جبل طارق ، في شهر يونيو من السنة نفسها في اتجاه مرسى الجديدة محملا ببعض السجناء وذهب التريكي يوم 18 يوليوز 1898 إلى مازگان حيث كان عليه أن يقل منتي جندي نحو الريف .

5)A. M.G., c. 3 H 6, Cauchemez au Ministre de la Guerre, 2ème bureau, rapport de novembre 1892 .

ولم يكن سير هذا الساحب فوق مياه الوادي بالأمر السهل . ويشير كوشميز هنا إلى أنه طيلة نهار 25 كان الساحب راسيا في البحر يحاول الاستفادة من المد للدخول إلى الوادي : «لقد اجتاز الحاجز دون صعوبات تذكر . إلا أنه جنح في المدار النهري ليصطدم ، حسب ما قيل لي ، برصيف رملي بسبب خطإ في القيادة ، وربما أيضا ، بسبب طول الساحب الذي لم يسمح له بمسايرة تعرجات القناة بسهولة[1]» .

وبالرغم من مجهودات الطاقم ، بقي الساحب معطلا مدة يومين ، مما فرض تفريغ بعض حمولته لتيسير تعويمه وانطلاقه من جديد . وكانت هذه العملية صعبة ، لأن الساحب ينقل 300 طن من العتاد وخاصة أجزاء رافعة وكمية كبيرة من السكة الحديدية ومقطورات . وخلال عملية التفريغ ، جرح عدد من «الأهالي ومات أحدهم بعد أن بترت ساقه[2]» .

وبعيد ذلك أنجز "سداة التركي" خرجتين إحداهما لنقل ما تبقى من العتاد الذي تم تفريغه والثانية لنقل مدافع كروپ (krupp) المقتناة من ألمانيا[3] .

أما فيما يهم قيادته فقد تشكل طاقمه من ثلاثة ألمان وبعض المغاربة وذلك نتيجة للمجهودات التي قام بها الوزير تاتنباخ (Tattenbach).

وفي سنة 1900 ، غدت قيادة المراكب الأربع : "الحسني" و"سداة التركي" و"التريكي" و"البشير" بيد الألمان[4] . إلا أن بعضهم تغيب ، خاصة القائد شتوركن(Sturken) وميكانيكي رجعوا إلى بلدهم بسبب تأخر دفع رواتبهم[5]. لهذا بقي "سداة التركي" تحت حراسة ميكانيكي ألماني واحد ، مدة سنة ، راسيا قبل أن تتمكن جمارك الرباط من اتخاذ قرار تشغيله[6] . وقد تم استجلاب ضابط بحرية ألماني لضمان القيادة هو ليونارت كارو(Leonhard Karow) . كما أن طالبا أتم دراسته بألمانيا ، هو عبد الرحمان

1)**Ibid.**
2)**Ibid.**
3)**Ibid.**
4)A.E.P., N.S., 273, De La Martinière au Ministre des Affaires Etrangères, Paris, 22 février 1900 .
5)A. M. G. , c. 3 H 9 , rapport de Thomas, Meknès, 1 octobre 1895 .
6)**Ibid.**, rapport Schlumberger, Marrakech, 1 mai 1896 .

التسولي ، عين مترجما على ظهر الساحب الذي كان عليه أن يعبر سواحل الريف خلال سنوات أخرى عديدة ، من أجل القيام بمهام شتى[1] .

ب ـ "الحسني" :

على غرارالساحب "سداة التركي" الذي اقتني لتلبية حاجيات خاصة، كان شراء مركب حربي من بريطانيا مرتبطا أيضا بضرورات ملحة لم يعد في مقدور المخزن تجاهلها . وتشهد على هذا الأمر ـ خاصة ـ الصعوبات التي كان على المخزن أن يواجهها في سوس الأقصى الذي كان محط أطماع أجنبية وتمردات أعيان محليين كانوا يبحثون عن الثروة والجاه . وهكذا كان على مولاي الحسن أن يواجه في هذه المنطقة، من جهة ، تحركات عملاء ملك بلجيكا ليوپولد الثاني (Léopold II) الراغب في التغلغل في المنطقة وإقامة محطة للسفن المبحرة نحو الكونغو ، ومن جهة أخرى ، تحركات الإنجليزي دونالد ماكنزي (Donald Mackenzie) الذي أقام بالفعل وكالة تجارية في كاپ جوبي (Cap Juby) . بالإضافة الى عملاء إسبانيا الذين كانوا يسعون منذ نهاية حرب تطوان إلى ربط علاقات مباشرة مع رؤساء القبائل في الموقع الذي أطلقوا عليه اسم «سانطا كروز دي مار پكينيا» (Santa Cruz de Mar Pequena) دون اعتبار للمخزن .

وعلاوة على هذا، فعندما سار السلطان مولاي الحسن على رأس "حركة" لتطويع هذه المنطقة سنة 1882 ، اصطدم بمشكل نقل تموين الجيش والخيل والجمال عن طريق البر . فلجأ إلى استئجار باخرة فرنسية هي "أميلي" (Amélie) محملا إياها بأطنان القمح في اتجاه سوس[2] .

كما أخذت عمليات تهريب الأسلحة والذخيرة تتفاقم في هذه المنطقة في ظل وعورة تضاريسها وامتداد ساحلها فكان ذلك مصدر انشغال آخر للسلطان الذي اعتبر ردع المتعاطين لهذا النشاط أمرا مفروضا وهمًّا من همومه الكبرى . ولاسيما أن عددا من أعيان المنطقة كانوا يقدمون أنفسهم

---

1)L. Karow, Neun Jahre in marokkanischen Diensten, Berlin, 1909, 267. .
ويشير فيه المؤلف إلى الظروف التي دخل فيها في خدمة المخزن والأعمال التي قام بها في المغرب بين 1899 و1908 .
2)D. Nordman, op. cit., p. 151 .

كمشاركين ومخاطبين مباشرين للمغامرين الأوربيين مانحين أنفسهم الحق في توقيع "عقود" وتقديم "تنازلات"[1] .

ولذلك ، فكر المخزن في امتلاك سفينة أطلق عليها اسم "الحسني" للتمكن من مواجهة هذه الوضعية ولو جزئيا[2] . فكلف موسى أفلالو - وهو تاجر للسلطان يقيم في لندن بإجراء الاتصالات الأولية مع الأميرالية البريطانية - بمباشرة عملية الاقتناء بمعية النائب السلطاني برگاش . فوقع اختيار الرجلين على سفينة مصنوعة بمدلسبورغ (Middlesborough) حمولتها 1570 طناً وذات محرك بقوة 130 حصان دفع مقابلها 500 252 جنيه لتوظف - بعد شرائها - في نقل الجنود المعينين في الثكنات البعيدة (طرفاية مثلا) بالإضافة إلى حمل العتاد ومواد التموين والمساجين إلخ .

ومن أهم إنجازات هذه السفينة أنها اعترضت في سنة 1898 سفينة بريطانية تدعى التورمالاين (The Tourmaline) تقوم بالتهريب علنا في عرض شواطئ سوس .

فعلاوة على اعتقال قائد السفينة الماجور سبلبوري (Spilbury) والطاقم والمتواطئين معهم في البر ، تم حجز 5000 بندقية (منها 3000 من النوع السريع الطلقات) وصناديق تحتوي على حوالي مليون خرطوشة[3] .

وهذا الإنجاز لم يحدث بمحض الصدفة . فـ «بناء على المعلومات التي قدمها أفلالو ، قامت السفينة "الحسني" بمعية كوكبة من الجنود بعملية المباغتة» . والقائد الذي تولى مطاردة التورمالاين (The Tourmeline) لم يكن غير الألماني سيبرت (Siebert) الذي هو ، بمعنى من المعاني، "رجل حرفة" وقبطان السفينة زوس (Zeus) الذي طرد بتهمة التهريب بالضبط.

1) M. Ennaji et P. Pascon, **Le Makhzen et le Sous al-Aqsa. La correspondance politique de la maison d'Illigh (1821-1894)**, Paris-Casablanca, 1988, pp. 19-30 .

2) L. Arnaud, **Au temps des mehallas ou le Maroc de 1860 à 1912**, Casablanca, 1952, p. 61

3) M. Kenbib, **juifs et Musulmans au Maroc, 1859-1948**, Rabat, 1994, pp. 305-306 .

فجنده المخزن ابتداء من سنة 1895[1] . وأوكلت قيادة السفينة الحربية لربابنة إسبان[2] .

وقد سعى السلطان عموما إلى استغلال السفينة "الحسني" إلى أقصى حد متجاوزا مجرد تسخيرها للقيام بعمليات ظرفية . وهذا ما جعل فكرة تأجيرها لجهات أوربية من أجل تأمين مداخيل إضافية لخزينته تراوده. وفي هذا السياق ، وجه غريط تعليمات دقيقة للنائب الطريس تقول :

«نامرك أن تلتقي بباشدور الطليان وتتفاهم معه في شأن استخدام السفينة التي جلبها الحاج برگاش ، وتعرف منه هل ستتولى الإبحار في سواحلنا أو ستتكفل بنقل الحجاج أو ستستخدم لأغراض مهمة أخرى . ولا بد أن يحصل هذا باتفاق مع شركة طليانية شريطة ألا يلحق ذلك خسارات بالسفينة . ولا بد أن تبلغنا بما فعلته مع الطليان حتى نبلغ سيدنا أيده الله ويامر بالتنفيذ . أما بقاء السفينة معطلة فلا بد أن يؤدي بالمخزن إلى صرف مال له بال من أجل صيانتها...واجعل هذا الأمر من أوكد أمورك وأهمه[3] " .

وأشعرت "الشركة العامة للملاحة" في جنوة بهذا الأمر . فقبلت من حيث المبدأ . ولكنها رفضت الملحقين الذين اقترحهم مولاي الحسن[4] .

وانعكس فشل هذه المحاولة سلبا على "الحسني" . فتناقصت خرجاتها إلى البحر لتتقلص إلى مجرد ما تفرضه ضرورة الانتقال إلى قادس من أجل الفحص والصيانة أو القيام ببعض العمليات "الاستعراضية" مثل نقل البعثة المكلفة بجلب "البشير" من ليفورنو (Livourne). وفيما عدا ذلك كانت تبقى رابضة بطنجة[5] .

---

1) Ibid.
2) A. M. G. . c. 3H9. rapport du chef de la légation de France au Quai d'Orsay. 1 juin 1895.
3) A. E. R., 480. Ds. 1890-1899. Gharrit à Torrés. 1 août 1893 annexe 1 au rapport de la légation. 12 octobre 1893 .
4) Ibid.
5) A. M. G., c. 3 H 8 . rapport mensuel du Commandant Schlumberger. Fès. 30 novembre 1894 .

ج - "البشير" :

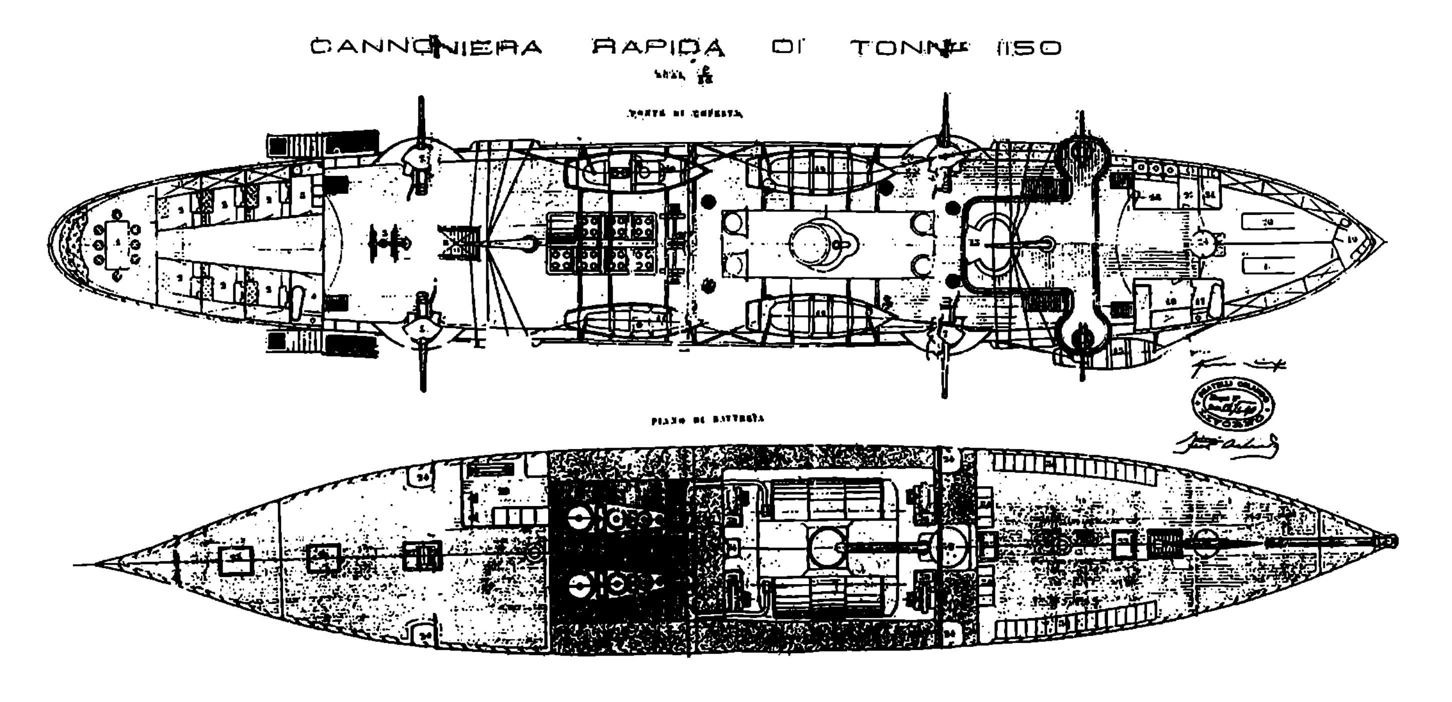
* مشروع طلب مركب حربي من إيطاليا :

استقبلَ مولاي الحسن ، أثناءَ زيارته لنواحي تطوان ، الكومندان روميو كانطگالي (Romeo Cantagalli) ممثل إيطاليا بطنجة ، فأتيحت له الفرصة لعرض فكرة التعاون مع بلده في المجال البحري . وتجاوب السلطان بسهولة مع هذا العرض خصوصا وأنه كان حريصا على تنويع شركائه في مجال إنجاز الإصلاحات العسكرية حتى يتجنب حدوث سيطرة مطلقة لهذا الطرف أو ذاك . ولهذا فكر قبل أن يتوجه نحو إنگلترا لشراء "الحسني" في التوجه نحو شركة أورلاندو (Orlando) بليڤورنو (Livourne) ، لاقتناء زوارق حربية منها . وهكذا ما أن تم تركيب الباخرة في ميدلسبورغ (Middlesborough) واستلامها حتى حاول مرتين تزويدها بطاقم قيادي إيطالي قبل أن يسلِّم بالتفاوض مع الإسبانيين ، ومن بعدهم الألمان[1] .

وبعد تقديم طلب رسمي في هذا الاتجاه ، قام رئيس الحكومة الإيطالية فرانسيسكو كريسپي (Francesco Crispi) بتوجيه برقية إلى مفوضيته بطنجة ملحقا بها مشروع العقد الخاص بإنشاء طوافة لفائدة المغرب مع صورتين لتصميمها وتعليمات تهم صانعيها وتفاصيل التكلفة المالية للطلب المقدم[2] .

وشكلت هذه النقط أساس العقد الذي اقترحته الحكومة الإيطالية سرا على مفوضيتها لتقدم ملاحظات عن ردود فعل المخزن . وهكذا سجل كانطگالي (Cantagalli) أن الثمن المقترح (3 900 000 ف) بدا للسلطان مرتفعا جدا «أو على الأقل يتجاوز ما كان يتوقعه . وعليه ، فإذا زاد هذا الانطباع وتقوى فثمة خطورة ألاَّ يفكر جلالته إطلاقا في شراء طوافة» . ويقترح القنصل الإيطالي تخفيضا في الثمن بحيث لا يتجاوز 2 500 000 فرنك مع منح تسهيلات مهمة في الأداء .

1) A. E. R., S. P., 480, Ds. 1890-1899, le vizir Gharrit à Cantagalli, Fès, 23 décembre 1889
2) **Ibid.**, 1890-1899, lettre confidenticlle de la légation d'Italie au Ministre des Affaires Etrangères à Rome, Tanger, 8 mars 1890.



تصميم لبشير الإسلام بخوافق الأعلام[1]

1) A. E. R., "Fratelli Orlondo, livorne, juin 1890.

وفي اعتقاد كانطاگالي (Cantagalli) فالهدف من التصرف على هذا النحو هو المحافظة ، قبل كل شيء ، على مصالح إيطاليا وإحباط دسائس المنافسين الأوربيين المتمتعين بالحظوة في دار المخزن أو لدى الوزراء الكبار . ولذلك يقترح تقليص التكلفة الحقيقية للسفينة بحذف جزء من التصفيح واستعمال مواد أقل كلفة في بناء الهيكل وإعداد قمريات الضباط والقائد وفق ما يتطلبه الحد الأدنى من الرفاهية . وهو في اقتراحه لهذا "التوفير" يؤمن أن ذلك لن يسترعي أي انتباه ، خاصة وأن السلطان لم يكن ليقبل ركوب السفينة بعد تسلمها وتفتيشها بنفسه احتراما للتقاليد السائدة[1].

فقد حرص مولاي الحسن خلال استقباله لجانتيلي (Gentili)[2] ، على فحص التصاميم بدقة و«قبل أن يعرف ثمن السفينة الحربية ، بدا أكثر انشغالا بالانطباع الذي ستخلفه [لدى الدول الأخرى] هذه المهمة الجديدة المسندة إلى الحكومة الإيطالية»[3] . وبالفعل ، لم تتوان فرنسا وإسبانيا في التعبير عن احتجاجهما على مشروع خلق فابريكة السلاح ودار السكة بمساهمة الإيطاليين .

وعلاوة على ذلك ، أوضح السلطان لمحاوره بأن الكلفة تتجاوز إمكاناته . وأعلن عن رغبته في صنع سفينة أصغر شريطة ألاَّ تتجاوز كلفتها الإجمالية - بما في ذلك ثمن قطع المدفعية و[تجهيزات] الكهرباء - قدرا أقصاه خمسمائة ألف فرنك ومليون فرنك[4] .

وكان هذا القدر أدنى مما كانت ترغب فيه إيطاليا ، مما فرض عليها إعادة صياغة التصميم الأول . ويبرر كانطاگالي (Cantagalli) ذلك بقوله : «إن هذا الأمر سيمكننا من إظهار مهارتنا في الصناعة البحرية» مضيفا «أن ما أبدى السلطان استعداده لدفعه ليس بالهين ، وبالتالي فالاستجابة

---

1) يعتبر مولاي الحسن ركوب البحر تقليلا من شأنه كسلطان . وجده مولاي عبد الرحمان نعت السلطان العثماني، لما تنازع معه ، بـ "سلطان الحواتة" استخفافا وإشارة إلى كثرة تنقلاته البحرية .

2) A. E. R., S.P., 480, Ds. 1890-1899. Gentili au Ministre plénipotentiaire à Tanger. annexe au rapport confidentiel du 3 mai 1890.

3) **Ibid.**

4) Le vizir Gharrit à Cantagalli, 30 avril 1890, annexe au rapport confidentiel adressé par celui-ci à son Département, 30 mai 1890 .

لطلبه هي أمر سياسي لأنه من المؤسف أن يقدم السلطان على تقديم طلبه متوجها وجهة أخرى غير إيطاليا ؛ إذ سنكون في هذه الحالة غير مرنين . وبناء على هذه الاعتبارات ، أشاطر رأي جانتيلي (Gentili) في اعتبار هذا الفوز مستحقا لا يجب إهماله . وعلى أية حال ، فهذا هو أقصى ما يمكن الحصول عليه في الظروف الراهنة"[1] .

وهكذا تم ربط الاتصال بشركة لصناعة السفن في ليڤورنو (Livourne) وهي شركة فراتيلي أورلاندو (Fratelli Orlando) . وبعد مفاوضات طويلة ، وقع العقد ممثل الشركة الكومندان پاولو جزيپي أورلاندو (Paolo Guiseppe Orlando) والوزير كريسپي (Crispi) المفوض من قبل المخزن[2].

وتتعلق الصفقة حسب المادة الأولى من العقد بسفينة حربية من نوع الزوارق المسلحة السريعة التي لها هيكل فولاذي ، وتسع 1100 طنة ، وتتوفر على مروحتين ولها قوة ألفي حصان . وتلتزم شركة أورلاندو بصنعها مقابل مبلغ إجمالي قدره 000 500 1 ليرة (المادة 2) تؤدى للبنك الوطني لحكومة روما بعد الحصول على اتفاق مسبق من هذه الحكومة (المادة 4) . وذلك حسب الكيفية التالية : أداء عُشُر القدر الإجمالي بعد 40 يوما من إقرار الحكومة الإيطالية للاتفاق وتوزيع الباقي على سبعة استحقاقات تؤدى على رأس كل ثلاثة أشهر متتالية بعد توقيع العقد ، باستثناء الدفعة الأخيرة التي لن تؤدى إلا بعد تسليم السفينة (مادة 5) التي سيتم إنزالها إلى البحر بحضور مندوب وزارة الشؤون الخارجية الإيطالية (المادة 3). وهذه الأخيرة وحدها لها حق الترخيص لشركة أورلاندو بالاستيراد المؤقت لقطع المدفعية الضرورية لتسليح السفينة (المادة 6) .

ووقع المخزن الاتفاقية يوم 15 نونبر 1890[3] في سرية تامة وفق مراد الطرفين . وترجم النص الأصلي من الإيطالية إلى العربية جيانتيلي جانتلي

---

1) A. E. R. . S.P., 480. Ds. 1890-1899. rapport confidentiel de Cantagalli à F. Crispi. Tanger, 3 mai 1890.

2) أبرمه ووقعه كرسپي (Crispi) وأرلاندو (Orlando) في ثلاث نسخ بروما ، في 19 يونيو 1890 . وهو ملحق بتقرير جانتيلي (Gentili) ، مراكش ، 21 نونبر 1890 .

3) A. E. R., S. P., 480. Ds. 1890-1899. lettre de Mohamed Fadhoul Gharrit. 15 novembre 1890, annexe du rapport de Genatelli. Marrakech. 21 novembre 1890.

(Gianatelli Gentili) الكاتب والمترجم في المفوضية وأمضاه بحروف عربية ولاتينية . وقدمت نسخة منه إلى السلطان[1] .

وعلى الرغم من السرية التي حاول السلطان إحاطة المشروع بها من بدايته إلى نهايته ، فقد تسرب الخبر إلى أسماع العديد من الوزراء المفوضين. وهكذا علم بالخبر الوزير البريطاني كربي گرين (Kirby Green) بواسطة بوبكر الغنجاوي عميله ومحميه بمراكش ، وهو ملاك عقاري دائن للكثير من رجالات المخزن الكبار[2] . فمورست على الفور ضغوط قوية على مولاي الحسن وتعددت التلميحات إلى ضعف قدرات إيطاليا الفعلية في مجال الصناعة البحرية وصنع العتاد الحربي مع الإشارة إلى الأطماع الإيطالية في شمال إفريقيا . ففاتح السلطان جانتيلي في الموضوع مشيرا إلى أن گرين (K. Green) قد نبهه إلى أنه إذا ما استمر في «وضع ثقته في إيطاليا واتباع نصائحها ، فسيحصل للمغرب مثل ما حصل لتونس ... لأن فرنسا وإسبانيا يقبضان إيطاليا رهينة»[3] .

ولإبطال أقوال الوزير البريطاني ، وتفاديا لتوقيع العقد تحت ضغوطه وتحت الشكوك التي راح يزرعها ، أظهر جانتيلي (Gentili) يقينه في نجاح المشروع مقترحا على السلطان أن يستخبر بكيفية مباشرة عن قدرات إيطاليا في المجال البحري وصناعة السلاح ، وأن يعتمد في إثبات ذلك شهادات سفير مغربي زار إيطاليا سابقا على رأس بعثة ديبلوماسية هو القائد المعطي المزامزي .

وهكذا استرجع السلطان ثقته في إيطاليا ، خاصة وأنه لم يكن يرمي من توجهه نحوها مجرد شراء طوافة ، بل يسعى إلى إيجاد قوة منافسة تردع

---

1) **Ibid.** Cantagalli à Crispi, lettre Très confidentielle, Marrakech, 21 novembre 1890.

وتفيد الرسالة أن مولاي الحسن استقبل جانتيلي بتاريخ 12 نونبر 1890 ، فتحدث معه في نوع السفينة وقدراتها ، ثم ركز حديثه أساسا على الموقف الإنكليزي من المشروع لأن الخبر وصل إلى أسماع ممثلي دول أخرى بعد تسربه .

2) M. Kenbib, **Les protégés, Contribution à l'histoire contemporaine du Maroc** Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines - Rabat 1996, p.

وفيه إشارات تهم تصرفات بوبكر الغنجاوي ، وتورطه في تجارة الرقيق والانتقادات القوية والدالة التي وجهتها له الأنتي - سلافري سوسايتي (Anti-Slavery Society) (لندن) والنقاش الصاخب الذي أثير بخصوصه في مجلس العموم البريطاني بتاريخ 1892 .

3) Confidences du Sultan rapportées et reproduites par Genatelli Gentili :

«لا يمكنني أن أدرك لماذا تقولون لي دائما إن إيطاليا وإنجلترا تربطهما علاقات وطيدة . أنصحك بألا تُشيعَ هذه الأسرار» .

أطماع فرنسا التي بدأت تزداد خطورة منذ فرض الحماية الفرنسية على تونس .

* **إنشاء السفينة وكيفيات تموينها**

بمجرد ما تأكد كريسپي (Crispi) من أداء المخزن للدفعة الأولى المحددة حسب المادة الخامسة من العقد ، أصدر أمره لشركة فراتيلي أورلاندو (Fratelli Orlando) بالشروع في بناء السفينة . غير أن أصحاب الشركة ، في الواقع ، لم يكونوا مطمئنين تمام الاطمئنان على صيرورة باقي مراحل العملية متخوفين من عدم قدرة المخزن على الالتزام بأداء المستحقات الباقية كما هو منصوص عليه في العقد[1] . وعدم اطمئنانهم هذا يعود ، جزئيا ، إلى الالتباس المرتبط بصيغة الأداء نفسها كما تصورها السلطان وجانتيلي (Gentili) لتجنب الصعوبات التي أثارها الثمن المقترح في البداية: فلقد تم الاتفاق ، في الواقع ، على أداء المستحقات بواسطة مردود بيع الحبوب المغربية في السوق الإيطالية وعلى إيداعها في البنك الوطني الإيطالي . ولن يوفر السلطان المستحقات نقدا إلا إذا لم تجد هذه الحبوب من يشتريها بعد استيرادها .

ومن جهة أخرى ، فعلاوة على الشك في احترام آجال الدفعات مثلما حددتها هذه الصيغة ، والتخوفات المرتبطة بحجم المحاصيل المغربية وتغيراتها حسب تقلبات الغيث ، فثمة توضيحات قدمتها الحكومة الإيطالية نفسها في هذا الصدد لم يكن بإمكانها سوى أن تجعل شركة الإخوان أورلاندوا (Orlando) تعيد التفكير في المشروع ؛ فعلى الرغم من مشاركة الحكومة الإيطالية مبدئيا في المفاوضات وفي توقيع العقد ، فقد تملصت من كل مسؤولية لأنها صرحت بوضوح أنها لن تلتزم بأي شيء إن لم يستطع المخزن الوفاء بالتزاماته المالية[2] .

يضاف إلى ذلك معطى آخر ملموس زاد من قلق أصحاب الشركة ويتمثل في رفض وزير البحرية تعيين ضباط إيطاليين لقيادة البارجة مثلما

---

1) **Ibid.**, Crispi aux frères Orlando, Rome, 21 janvier 1891.
2) **Ibid.**, Les frères Orlando à Crispi , 6 juillet 1891.
حيث تطلب هذه الشركة تحكيم المفوضية بطنجة بعد التأخير المسجل في أداء المستحقات .



بشير الإسلام بخوافق الأعلام[1]

1) ابن زيدان ، الاتحاف ، ج 2 ، 1990 ص 500.

يرغب فيه السلطان وكذلك وضع أعلام فوق البارجة ترمز إلى مساندة إيطاليا للمغرب[1] . وكان هذا أيضا في الوقت الذي فكر فيه السلطان في اختيار بعض عناصر الطاقم من الطلبة الذين بعثوا للتدريب في إيطاليا وأبانوا عن كفاءاتهم في البحرية .

وبعيدا عن هذا التوجه، تراجعت الحكومة الإيطالية عن موقفها لأسباب تتعلق "بالسياسة العامة"، وراحت تخفف من حجم التزامها مع المخزن على أساس أن عملية اقتناء سفينة "البشير" هي مجرد عمل تجاري ليست له أدنى مضاعفات سياسية أو دبلوماسية . بل راحت ، عن قصد ، تفتعل أسبابا لتعقيد المشكل: كإشعارها المخزن بأن بناء سفينة من النوع المتعاقد عليه مع شركة ليڤورنو يقتضي وجود مرسى ملائم لرسوها[2] .

وهكذا تظاهر السلطان في البدء بعدم استيائه . غير أنه لم يتوان ، عندما استقال كريسپي (Crispi)(يناير 1891) وحل محله المركيز دي روديني (Di Rudini) ، بالمبادرة إلى استجلاء الأمر . فكلف النائب الطريس (Torrès) بطرح السؤال التالي على كانطاگالي (Cantagalli) : «هل وقع كريسپي (Crispi) العقد مع شركة أورلاندو (Orlando) بصفة خاصة أم بصفته رئيس مجلس مملكة إيطاليا ؟» . كما وجه الصدر الأعظم نفسه رسالة إلى الوزير المفوض في نفس الموضوع صرح فيها بأن المخزن قرر إيقاف أداء المستحقات . وكان السلطان يسعى بذلك إلى التحقُّق من عدم تبديل الضمانات الأولية والتأكد من أن ما دُفع من قبل قد توصلت به الشركة المعنية فعلا .

وأجابت المفوضية بأن العقد قد وقع بين الحكومتين وأن كريسپي (Crispi) لم يقبل تمثيل المخزن إلا بهدف منح السلطان ضمان الدولة الإيطالية. وأكد كانطاگالي (Cantagalli) أن ذهاب كريسپي (Crispi) لن يغير شيئا من مضمون العقد ، وأن صُنع

---

1) Ibid., Le Ministre de la Marine à son collègue des Affaires Etrangères. Rome. 28 mai 1891.

2) P . Guillen . op. cit. p . 248 :

«طلبت [إيطاليا] في يناير 1891 ، تجديدا مسبقا ، للوفاق الثلاثي ... [مع] توسيع الاتفاق الألماني - الإيطالي ، ولا سيما منه ما يهم المغرب» .

السفينة سيستمر كما هو متفق عليه[1] من قبل . وطلب هذا الوزير توضيحات في شأن ردود فعل المخزن وهل يسعى إلى تعديل العقد[2] .

وبعد انتهاء هذا الخلاف ، حمل المخزن الباخرة بالماريا (Palmaria) المتجهة صوب جنوب جنوة ما يعادل 420 طناً من القمح و320 طناً من الشعير مكلفا أشيل بياتري (Achille Piatri) بالإشراف على بيعها، ودفع الثمن ، بعد موافقة مباشرة من المخزن[3] ، لتسديد مستحقات شركة أورلاندو كما هو منصوص عليه في العقد .

وحل يوم 30 يونيو 1892 وفُرغ من بناء السفينة دون أن تكون المستحقات الأخيرة قد دُفعت . فطالب الإخوان أورلاندو (Orlando) بتدخل المفوضية الإيطالية بطنجة لحل هذا المشكل مثلما فعلت سابقا حينما طلبت من الصدر الأعظم العمل من أجل عدم وقوع تأخير آخر[4] .

وفي الواقع لم تكن مسألة الالتزامات المالية هذه إزاء شركة ليڤورنو (Livourne) هي وحدها المطروحة على المخزن بل واجه مشاكل أخرى مثل إيجاد الضباط والميكانيكيين وبقية الطاقم وتحديد رواتبهم ، إضافة إلى اختيار إسم للسفينة الجديدة[5] .

وأخبر المخزن ، بواسطة المفوضية في 22 غشت 1892 ، عن الاسم الذي اختاره السلطان للسفينة وهو "بشير الإسلام بخوافق الأعلام" . وهو، بهذا الإسم، يعبر عن اعتباره تكوين أسطول بحري عنصرا من عناصر الجهاد . كما أمر السلطان ، بالمناسبة نفسها ، أمناء المراسي في الجديدة

---

1) P . Guillen, op. cit., pp. 247-248,
بعد إزاحة كريسپي (Crispi) عن منصبه وتعويضه بدي روديني (Di Rudini) الذي كانت توجهاته الفرنكوفيلية معروفة ، غيرت المجهودات التي بذلتها فرنسا لإثارة إيطاليا من موقف ألمانيا المتعلق بمطالبة إيطاليا بتجديد مسبق للاتفاق الثلاثي .... وفي تاريخ 16 ماي 1891 ، وقعت الاتفاقية الثالثة للوفاق الثلاثي . والتزمت إيطاليا وألمانيا بموجب المادتين 9 و10 بالمحافظة على الوضع الراهن في شمال إفريقيا ... وفي حال صعوبة المحافظة على الوضع الراهن فإن ألمانيا ستساند إيطاليا في مواقفها .

2) A.E.R., S .P. . 480, Ds. 1890-1899, la légation au grand-vizir Gharrit .Tanger 12 juillet 1891 .

3) Ibid., la légation au Ministre des Affaires Etrangères. Tanger, 9 octobre 1891.

4) Ibid., Frères Orlando au Ministre des Affaires Etrangères. Livourne, 30 juin 1892.

5) Ibid., la légation au Ministre des Affaires Etrangères, Tanger, 12 juillet 1892.

وأسفي بتسديد المستحقات الباقية (الخامس والسادس) وببعثها إلى النائب الطريس لتسليمها للشركة[1] .

ولم يمر اختيار هذا الإسم في صمت ، بل تعددت الوثائق الإيطالية التي وقفت طويلا عند ترجمته وتحليله : "بشير" من بشّر والتبشير هو نشر الإسلام و"خوافق الأعلام" تعني الأقطار البعيدة . بهذا ترجمت الخارجية الإيطالية هذا الإسم متسائلة حول ما إذا كان المخزن "يريد أن يجعل من هذه السفينة رمزا لنهضة إسلامية في معارضة للمسيحية" . ولم تكتف الوزارة بهذا فحسب، بل كاتبت الفاتكان ، تفاديا لردود فعل دينية ، مستشيرة البابا في هذا الأمر . وبما أن مكوث السفينة كان مكلفا لشركة أورلاندو (Orlando) واعتبارا للملابسات السياسية ورغبة من إيطاليا في المحافظة على موقعها بالمغرب ، سلم بهذا الإسم على الرغم من تحفظ الفاتكان منه[2] .

وأسند تسليح السفينة إلى شركة "أرمسترونگ" (Armstrong) التي كان عليها أن تسلم في آخر شهر يناير 1893 القطع التالية : مدفع من عيار 120 ملم بمرصاد مركزي وأربعة مدافع من عيار 100 ملم وأربعة من عينة هوتشكيس (Hotchkiss) سريعة الطلقات من عيار 37 ملم . كما فُرضت شروط على المزودين تنص على أن لا يكون العتاد ، بأي حال من الأحوال، أقل جودة وفعالية من الذي يُنجز لفائدة البحرية الإيطالية . كما أن التمارين والاختبارات يلزم أن تجرى في پوزيولي (Pozzuoli) بحضور ضباط إيطاليين. أما نفقات تسليم البضاعة فتتحملها الشركة .

وقرر الإخوان أورلاندو (Orlando) تدشين السفينة بأنفسهم . وطلبوا من المخزن تزويدهم بالتعليمات اللازمة لهذا الحفل الذي يعني الاعتراف للمغرب بتملك السفينة . ثم بعثوا شهرا بعد ذلك بتقرير إلى روما حول استقبال ممثلي المخزن للسفينة[3] .

---

1) A. E. R., S. P., 480 Ds. 1890-1899, la légation au Ministre des Affaires Etrangères.Tanger, 22 août 1892 .

2) **Ibid.**, S. P., 480 Ds. 1890-1899, Le Ministre des Affaires Etrangères à la légation, Rome, 8 septembre 1892.

3) **Ibid.**, F. Orlando au Ministre des Affaires Etrangères, Livourne , 9 août 1892.

* ظروف تسليم "البشير" :

أبحرت السفينة "البشير" لأول مرة يوم 6 شتنبر 1892[1] ، أي سنتين بعد توقيع العقد . وكانت في ذلك ناجحة . فقبل التسليم النهائي اقترحت الشركة إجراء بعض التعديلات على القمريات . ووافق السلطان على ذلك معبرا عن رغبته في دعم المدفعية بمدفع من عيار 100 ملم . ورصد لهذا الغرض مبلغ 000 30 فرنك .

ووضع الإخوان أورلاندو (Orlando) في 23 يوليوز 1893 تقريرا ضمنوه وصفا دقيقا لخاصيات السفينة : تفاصيل عن المواد الضرورية للجهاز الدافع وعن الطاقم والذخيرة إضافة الى توضيحات تقنية حددت الحمولة الصافية للباخرة بما يقدر بـ 100 1 طن ، وطولها بـ 63,25 م والطول بين المساحات العمودية بـ 59,5 م . أما عرض الداعمة ، فيبلغ 9,15 م فيما يصل القعر إلى 5,20 م ومعدل ساحب الماء الى 3,70 م . كما أن جهاز المحرك يتكون من آلتين لهما امتداد ثلاثي وتشغلان مروحتين ، وطفو السفينة يضمنه ثلاثة عشر حاجزا . وتتم الإضاءة بالكهرباء مع وجود كشاف كبير وموجهين للماء مستقلين يشتغلان باليد أو بالبخار وجهاز للتقطير يمكنه إنتاج 5 طنات من الماء الصالح للشرب يوميا . إضافة إلى توفر السفينة على 6 زوارق منها واحد بخاري للإنقاذ ، وقمريات تفنن الصناع في تزيينها[2].

وفيما يخص المواد الأساسية المتعلقة بتزويد المحرك لفترة تتحدد في 9 أسابيع فقد جاء تقديرها كالتالي :

ـ الفحم : السرعة القصوى المنصوص عليها في الاتفاق تعادل خمس عشرة عقدة بحرية (أي ما يعادل 15/12 ميل) وللحصول على سرعة أكبر يلزم تعزيز الآلة لتبلغ قدرتها ألفي حصان بحري حيث أنه في ظروف مماثلة كان

---

1)**Ibid.**, Tanger, 6 septembre 1892; **Ibid.**, 9 février 1893 .
2)Revue Maritime, T.C. XLIV, 460 ème livraison, janvier 1900, Librairie Militaire, R. Chapelot et Compagnie , Paris , 378-380 .
«إذا حاولنا مقاربة هذه الخصائص بخصائص الطرادات الضخمة التي كانت تعمل آنئذ في البحرية البريطانية أو الفرنسية . يمكنُ القولُ إن "البشير" بطولها الذي يناهزُ الستينَ متراً ، تبدو باخرةً صغيرةً أو باخرةً متوسطةَ الحمولة . غيرَ أن اقتناءها يبقى غريبا بالنظر إلى بلد كالمغرب» .

معدل الاستهلاك الأقصى للفحم يصل إلى ما بين 1900 و2000 كلغ/س ؛ أما إذا أريد الحفاظ على سرعة تسع عُقَدٍ بحرية وهو ما يوازي سرعة عادية، فالقوة تعادل 450 حصانا بحريا ، أي بمعدل استهلاكي قدره ما بين 360 و400 كلغ من الفحم في الساعة ، وهذا ما يساوي 40 أو 44 ميلاً من المسافة المجتازة مع العلم أن سعة عنابر الفحم تصل إلى حوالي مئتَيْن وثلاثين طُنًّا .

كيفية السير	القوة المبذولة	السرعة	الاستهلاك حسب الميل	مدى الحركة
سرعة قوية	2000 ح. ب	15 عقدة	126 كلغ	1830 ميلا
سرعة عادية	1400 ح. ب	13,3/4 عقدة	84 كلغ	2740 ميلا
سرعة متوسطة	450 ح. ب	9 عقدة	40 كلغ	5750 ميلا

والجدير بالذكر أن الفحم يستعمل في تشغيل الآلات كما يستعمل في اشتغال المطبخ والمقهى . أما صيانة الآلات والأجهزة المساعدة فيلجأ فيها الى المُزَيِّتَات مثل زيت الزيتون والزيت المعدني الخاص بالأسطوانات والدهنيات .

ويبلغ استهلاك هذه المواد المزيتة في السير العادي 5 كلغ من زيت الزيتون و0.2 كلغ من الزيت المعدني الخاص بالأسطوانات و0,5 كلغ من الدهنيات .

ويمكن للاستهلاك في السير القوي أن يتضاعف ثلاث مرات مضافا إليه استهلاك 5 كلغ من الزيت المستعمل لإضاءة المصابيح ومولدات البخار. وتتمثل المواد المستعملة لصيانة السفينة في الزيوت والشموع للإضاءة وتستعمل لصيانة الهيكل الصباغة والبرنيق (ذهن لامع) والبوتاس والصودا مع مواد أخرى . وتتغير القيمة المالية والاستهلاكية لهذه المواد حسب المدة التي تقضيها الباخرة في المراسي .

فعلى رأس كل سبعة أو ثمانية أشهر ، ومرة في السنة على الأقل ، كانت الباخرة تسحب من الماء لترميمها وتنظيفها تنظيفا شاملا تختلف تكلفته باختلاف المرسى . ففي ليڤورنو كانت التكلفة تبلغ ، في أقصى

الأحوال ، ألفي ليرة .وعليه كان من اللازم رصد تزويد كاف يبقى في مخازن السفينة وانابرها في نهاية كل رحلة .

وعلى مستوى التسليح كانت الباخرة مجهزة بمدفع من نوع 12 ملم وخمسة مدافع من نوع أرمسترونگ (Armstrong) 100 مم تلقم من المؤخرة . و4 مدافع من نوع هوتشكيس (Hotchkiss) عينة 37 ملم .

وكانت الباخرة تتوفر على مستودعين للعتاد ، واحد بمؤخر السفينة والآخر بمقدمها . ولتجهيز المدافع بسرعة قُسِّم كل مخزن إلى قسمين : أحدهما للقذائف والآخر للشحن . وبما أن رطوبة الجو وآثار التهوية توشك أن تعرض قوة البارود للإتلاف فقد حفظ البارود في أكياس معدنية محكمة توفر حماية كبرى . وهذا ما يجعل كلفة التجهيز تقدر بثمانين ألف فرنك دون احتساب ذخائر المسدسات والكارابينات .

أما توزيع المؤن اليومية على الطاقم فيتكفل به المخزن[1] . مع رصد نصف لتر من النبيذ يوميا لأفراد الطاقم الأوروبيين إضافة إلى القهوة والشاي لجميع الميكانيكيين . ويحصلون على مقادير إضافية أثناء وجودهم في عرض البحر .

كما يوجد على السفينة هرْيٌ لحفظ مؤونة الطاقم يوضع تحت مسؤولية موظف مدني هو الأمين عليه والمَكلف بتوزيع الطعام. وحينما يعطي المخزن

---

(1) A.E.R., S.P., 480, Ds. 1890-1899, indications sur la répartition des rations par homme d'équipage :

إشارات بخصوص توزيع الجرايات على كل شخص من الطاقم :

لحم الغنم المَملّح	375 غ	5 أيام/أسبوع
سمك المُورَة المجفف	240 غ	يومان/أسبوع
أرْز	50 غ	3 أيام/أسبوع
عجائن غذائية	50 غ	3 أيام/أسبوع
خضر جافة	200 غ	كل يوم
البسكويت	500 غ	كل يوم
قهوة	40 غ	كل يوم
سكر	70 غ	كل يوم
شاي	20 غ	كل يوم
زيت	36 سل	كل يوم
خل	30 غ	كل يوم
ملح	0.25 غ	كل يوم

Les Frères Orlando, Livourne, 23 juillet 1893.

للفيلق مؤونة مقابل اقتطاع من الرواتب يبقى منصب الأمين خاضعا بالتناوب لمراقبة رئيس المطبخ الذي يُختار من الطاقم ، ويكون ملزما بتقديم حساب النفقات والمدخرات . وكان هذا التسيير الجاري به العمل في الملاحة التجارية يفترض نوعا من التضامن بين عناصر الطاقم . ومع أن صانعي السفينة قد اقترحوا هذا التسيير ، فإنهم حذروا من اللجوء إليه داخل باخرة حربية ذات طاقم ضخم وموظفين مؤقتين مشترطين على الأقل اختبار هؤلاء قبل توظيفهم .

ويتكون الطاقم في فترة السلم من سبعة ضباط هم :

قائد السفينة ويتمتع بأعلى سلطة ، والضابط الأول أو القائد الثاني، والميكانيكي المسؤول عن الآلة ومشغليها (يساعده معلمون ميكانيكيون) وطبيب السفينة وهو المكلف بقسم الصحة متبوعا بممرضين تحت إمرته ، ومفوض مسؤول عن تقاييد الحسابات وضابط المعتمدية ثم ملازمين يشرفان على النَّوْبَة في السفينة وعلى تسيير المدفعية والمِنْوَارات والطربيدات .

أما فرقة ضباط صف البحرية فتتشكل من مرشد بحري مسؤول عن استعمال اللوازم كالسلاسل والصواري والأشرعة وزوارق الإنقاذ ، إلخ ؛ ومدفعي مسؤول عن المدفعية ، ورقباء بحريين يساعدون مسؤولي الأقسام في كل تخصص على حدة .

ويعمل المدنيون تحت إمرة المفوض . ويقومون بمجموعة من الأشغال مثل الطبخ والسخرة ... بينما يشكل العرفاء البحريون والبحارة الطاقم بمعناه الحصري . وتقتضي المعايير الجاري بها العمل في البحرية الإيطالية أن يضم طاقم باخرة من هذا القبيل عددا يبلغ 240 رجلا . لكن هذا العدد الإجمالي يمكن أن يُقلص إلى 103 رجل ، بالنظر إلى خصوصيات باخرة «البشير» . وفي هذه الحالة يصبح من الضروري اعتماد متطوعين منتظمين ومدربين أحسن ما يكون التدريب لأن السفينة مدعوة للقيام برحلات بحرية بعيدة[1] .

1) A.E.R., S.P., 480, Ds. 1890-1899, Orlando Frères, Livourne , 23 juillet 1893 .
وهو تقرير مفصل حررته شركة أورلاندو ويضم جميع المعلومات المتعلقة بمختلف أصناف الموظفين ومهامهم .

قبلت اللجنة المنتدبة لاختبار العتاد العسكري، بتاريخ 17 فبراير 1895 أن تتسلم القطع الموجهة إلى "البشير"[1] بحيث أن الاختبارات المنجزة بُعَيْدَ ذلك في سبيزيا (Spezzia) أسفرت عن نتائج جيدة . فبُعِث تقرير في هذا الصدد إلى شركة أورلاندو (Orlando) وأرمسترونگ (Armstrong)[2] .

لذلك أعطيت الأولوية ، في الترتيبات الأخيرة المتخذة ، لحل مشكل الاستحقاقات والنفقات العارضة المتعلقة بتسليم السفينة . فصرف المخزن لهذا الغرض مبلغا قدره 578 892,57 فرنكا فرنسيا لأداء الاستحقاق السابع والأخير الذي قدره 192 857,10 فرنك . أما قطع المدفعية وتوابعها ، فيقدر ثمنها بـ 85 000 فرنك إضافة الى ثمن مدفعي التصويب السريع وذخيرتهما الذي كان يناهز 28 500 فرنك .

لقد كان إلحاق هذين المدفعين بالسفينة من اقتراح أعضاء المفوضية الإيطالية وزكى المخزن ذلك للاستفادة منهما في حال التدخل ، عند الضرورة، في ساحل الريف وسوس أو في أي موقع آخر للقضاء على تمردات القبائل . وإضافة الى ما سبق ، كان على المخزن أداء ثمن الذخيرة والقذائف المقدر بـ 12000 فرنك ، وثمن الفحم مع غيره من المواد الضرورية وكذلك مصاريف التصبين وتوابع الأسرّة والمطابخ (6500 ف). ورُصِد الباقي من الحساب لاعتماد تستخلص منه الرواتب : رواتب القائد وضباط الباخرة وكذلك رواتب الميكانيكيين وباقي الطاقم. وتفاديا لأي خسارة يمكن أن تنجم عن تقلبات البسيطة الإسبانية فقد قررت المفوضية الإيطالية أن تصرف جميع المستحقات بالفرنك الفرنسي .

كما تطلب تسليم "البشير" تشغيل طاقم إيطالي بكامله ، مع تجنيد أربعة وثلاثين بحاراً وستة عشر مدفعيا مغربيا يُجلبون من مختلف المراسي المغربية للعمل على السفينة وللتدريب وتعميق تكوينهم البحري للحلول فيما

---

1) **Ibid.**. Le contre-amiral Président G. Gonsalez au Ministre de la Marine, direction générale de l'artillerie et des armements. La Spezzia . 17 février 1894 .

2) **Ibid.**,

وقد أجريت هذه الاختبارات بحضور العميد البحري رئيس اللجنة الدائمة ، والمفوض الخاص عن وزير الشؤون الخارجية ، والمهندس أورلاندو (Orlando) المكلف بصنع الطرّادة المغربية والقبطان پيكور (Pecore) ممثل شركة أرمسترونگ (Armstrong) .

بعد محل البحارة الإيطاليين الذين كان من المفروض أن يعودوا فيما بعد إلى بلدهم وعلى نفقة السلطان[1] .

لكن في اللحظة نفسها التي ذللت فيها جميع المصاعب المالية ، ولم يبق للسفينة المعنيَّة إلا أن ترسو بمدينة طنجة ، برزت صعوبات جديدة وضعت كل شيء من جديد موضع السؤال . فعبر المولى عبد العزيز عن نيته في التخلي عن شرائها . والغريب أن النائب الطريس (Torrès) هو الذي كلِّف بأن يخبر ، من طنجة ، الصدر الأعظم ، بّاحماد ، بهذا القرار :

> "كان سيدنا ، رحمه الله ، قد قرر أن تُصنع له باخرة حربية في إيطاليا، ولم يكن جلالة مولاي عبد العزيز قد تبين الأهداف الخفية لمن أقنعوه بامتلاك هذه الباخرة . وأما وأن سيدنا مولاي الحسن قد وافاه الأجل المحتوم ، فإن خير قرار يُتخذ هو بيع هذه الباخرة ، ولو بالخسارة ، لأنه خير لنا أن نضحي هذه التضحية من أن ننفق المبالغ الطائلة ، كل سنة ، على صيانتها . فاكتب رعاك الله إلى دولة الطليان وأخبرها بأن سيدنا قد قرر عرض الباخرة للبيع ، وسيتولى سيدي عبد الكريم بريشة بيعها في مدريد ، وسيذهب إلى إيطاليا لتصفية هذه القضية ، إذا كان الأمر يقتضي ذلك[2].

وكلف بّاحماد الوزير غريط بالاتصال ، في هذا الصدد ، مع جانتيلي (Gentili) الذي لم يدهش للقرار نفسه فحسب ، بل للطريقة التي بلغه بها إياه غريط : إذ قال جانتيلي (Gentili) : «إنه استعمل ألفاظا فظة لا يمكن أن يتفوه بها إلا أناس ليس لهم أي إحساس بالكرامة والواجب والوطنية[3]» .

فهل كان الوزير المغربي يقصد بذلك إثارة أزمة تبرر تأجيل استلام السفينة إن لم يكن إلغاء العملية بأكملها ؟ هذا ، على أي حال ، ما بدا

---

1) A. E. R.. c. 480. Ds. 1890-1899. le secrétaire interprète de la mission à Fès et adressée au Ministre des Affaires Etrangères. Tanger . 26 janvier 1895. annexe au rapport de la légation royale à Tanger. 3 février 1895. n° 125/41.

حيث حددت بكل دقة الاحتياطات والإجراءات اللازمة قبل تسليم السفينة .

2) A. E. R.. S.P.. 480. Ds. 1890-1899. rapport de la légation au Ministre des Affaires Etrangères. Tanger. 4 mars 1895 .

حيث ألحقت بهذا التقرير رسالة النايب إلى باحماد والمؤرخة بـ 26 يناير 1895 .

3) Ibid..Gentili à son département.22 février 1895.lettre annexée au rapport du 4 mars 1895

للدبلوماسي الإيطالي . فتجنب الدخول في كل مزايدة كلامية مكتفيا بالرد "بهدوء وصرامة" بأن «مسألة "البشير" قد حسمت نهائيا منذ توقيع الاتفاقية وأن كل محاولة للتراجع عن ما اتفق عليه لا يمكن اعتبارها إلا من قبيل العبث[1]» .

واعتبر كانتگالي (Cantagalli) أن تحول موقف المخزن المفاجئ هذا مرده إلى دسائس العملاء الفرنسيين والإسبان والألمان والبريطانيين . فعمل على بذل جهود كبيرة لقلب الأوضاع لفائدة بلاده . ودعمه في هذا التوجه وزير المالية عبد السلام التازي الذي اعترف بأن «الاتفاقات المعقودة بشأن صنع وتسليم السفينة "البشير" تمثل التزاما علنيا لا يمكن لأي كان خرقه[2]». بل انتهى الأمر ببّاحماد نفسه إلى الاقتناع بأن «هذه الاتفاقيات غير قابلة للنقض» ، وبالتالي يلزم اعتبار "الحادث منتهيا" و"لاداعي للحديث فيه مع الحكومة الإيطالية[3]".

وهكذا اعتبر النجاح الذي حققته المفوضية الإيطالية نجاحا باهرا لأن إيطاليا وجدت فيه وسيلة برهنت من خلالها على أنها تمثل ، على غرار منافسيها الأوربيين ، طرفا معنيا في "القضية المغربية" وفي كل ما له علاقة بتوازن القوى في حوض الأبيض المتوسط . وما دامت قيادة "البشير" ستؤول إلى ضباط من بَحْرية إيطاليا ، فقد راحت هذه الدولة تعتبر نفسها متمتعة بنفس الامتيازات التي تمتع بها الألمان الموكول إليهم قيادة الساحب، "سداة التركي"، والإسبان الذين كلفوا بقيادة الباخرة "الحسني[4]".

ولتفادي ازدياد دسائس القوى الأوربية الأخرى ، ارتأى وزير البحرية بروما ألا يعين ضباطا رسميين ، لأن هذا يعني ، في رأيه ، تحميل "مسؤولية

---

1) **Ibid.**

حيث يقول صاحب التقرير في هذا الصدد : "حافظتُ على النهجة التي استعملتها في اليوم السابق مع الوزير غريط . ومن الطبيعي أن يتأثر الوزير الأعظم بالدسائس التي تحاك في فاس . فمن الضروري العمل بكل حذر وبكل قوة لتفادي ذلك وإرجاع سي أحمد بن موسى إلى صوابه" .

2) **Ibid.**, Fès, 22 février 1895.

3) **Ibid.**

4) **Ibid.**, Tanger, 2 juin 1895 .

مباشرة" لحكومته . ومع ذلك ، رأى أنه من اللازم أن تسعى الحكومة الإيطالية إلى تزويد «البشير» بضباط وبحارة إيطاليين برهنوا على كفاءتهم. وبناء على ذلك اقترح بأن تسلم القيادة لعنصر تكون الحكومة واثقة في قدرته على الحفاظ على الصورة المثلى للبحرية الإيطالية وعلى الإسهام في دعم أقوى لنشر النفوذ الإيطالي في المغرب .

وعلاوة على أن الوزير الإيطالي رفض قطعا وضع العلم الإيطالي فوق السفينة كما طلب منه السلطان ، الحريص على جعل ذلك رمزا لـ« مساعدة » التي كان يفترض في إيطاليا تقديمها للمغرب ، فإنه سعى إلى تفادي جميع المضاعفات السياسية المحتملة والمرتبطة بقيادة سفينة حربية. لذلك أصر على أن يلتزم المخزن بالشروط التي تفرض عليه ما يلي:

* تجنيد ضابط سابق من البحرية الإيطالية تختاره حكومة روما وتعينه قائدا للسفينة مع الاعتراف له بجنسيته الإيطالية وبكل الحقوق والواجبات المرتبطة بذلك ومنحه أجرة تعادل أجرة الكولونيل بريگولي (Bregoli) مدير فابريكة السلاح بفاس .

* تحديد المهام المنوطة به ، وهي قيادة "البشير" وتنظيم وتكوين كل ما له علاقة بالقوات البحرية المغربية إلى حين تمكن ضباط وبحارة مغاربة من تقلُّد هذه المهام .

* توقيع عقد صريح مع هذا القائد يحدد فترة معقولة للعمل ومنحه تعويضا كافيا لو سُرح قبل نهاية المدة المحددة[1] .

وبسبب المفاوضات الإضافية التي فرضتها ضرورة الحصول على اتفاق بصدد هذه المقترحات، مكثت "البشير" معطلة في ليڤورنو (Livourne) قرابة 18 شهرا بعد الانتهاء من صنعها. وهكذا لم تصل إلى طنجة فعلا إلا في 2 نونبر 1899[2]، يقودها قبطان إيطالي هو لويجي مونطانو (Luigi Montano) مع شخص تطواني يشغل وظيفة نائب الأميرال اسمه عبد الكريم

1) **Ibid.**, le Ministre de la Marine, Direction générale du service militaire, au Ministre des Affaires Etrangères , Rome, 31 mars 1895.
2) A.E.R., S.P., 480, Ds. 1890-1899, le Ministre de la Marine à son collègue des Affaires Etrangères, Rome, 9 novembre 1899.

زيوزيو، وكاتبه بلحاج عباس والملازمين بن التوگي وبن سالم و100 بحار وأمينين وطبيب ومؤذن . وتكلف النائب الطريس بصحبة جانتيلي (Gentili) باستلام السفينة رسميا في ليڤورنو (Livourne)[1] .

وحرص المخزن على تنظيم احتفال بهيج بالمناسبة حيث استقبل سكان البوغاز والنواحي طاقم السفينة بحفاوة كبيرة . وجاء بحارة من الرباط وسلا للمشاركة في هذا الحفل[2] . كما أن العبارات الواردة في الظهير الذي وجهه المولى عبد العزيز الى النائب الطريس بصدد استلام السفينة لها دلالتها في هذا الصدد :

" يعلم من كتابنا هذا ... أننا ... أسندنا النظر لخديمنا الأرضى النايب بالعربي الطريس في أمور مركبنا الحربي السعيد المحفوف برياح الظفر والتأييد المسمى بشير الإسلام بخوافق الأعلام وكلفناه برد البال لجماعة المسلمين المرتبين فيه من رؤساء وأعيان ونوتيه وعسكر وخدام وبحرية وأمرناه أن يلزمهم القيام بما كلفوا به من العمل ورتبوا عليه وامتثال أمر كبيرهم فيما يدعوهم بحكم المصلحة إليه وأن يحملهم على الواجب عليهم من إقامة شعائر الدين والاعتصام بتقوى الله التي هي سنن الدين والتحفظ على الصلوات في أوقاتها والتمسك بطاعة الله ورسوله والتعرض لنفحاتها وعدم التهاون بعمل من أعمال الديانة وترك التكاسل في كل ما يقتضي النصيحة والأمانة حتى لا يدخلهم تفريط في أمر من قواعد الإسلام ولا يشينهم اختلال عمل في طاعة وصلاة وصيام .... ومن الواجب المتعين عليهم أن يكونوا على الدوام آخذينَ بالحزم والحذَر . والتلبُّس بهَيْأة الاسْتعداد الذي هو من وسائل الظفر مع زيادة التمرن في سيرَ البحَر ومعَرفة قواعده والتمهر في كيفية مصادر المركب وموارده وضبط أحوال سكون البحر وهيجانه وأوقات اضطراب الموج واطمئنانه وحفظ حصته الضابطة لمده وجزره والساعات المناسبة لإقامة المركب

1) A.M.G., c. 3H11, la légation au Ministre des Affaires Etrangères.Tanger, 4 décembre 1899.
2) A.M.G., c. 3H11, le Ministre de France à Tanger à son Département, 9 novembre 1899.

> أو سيره أخذا بالأسباب المشروعة العادية مع اعتقاد التوكل على عناية الله المتوالية . وكذلك ممارسة علم الجهات الأربع والاستدلال عليها بالقطب وكرة الثوابت أو بالآلة التي دلالتها في ذلك تنفع[1] " .

* نحو تفويت السفينة "البشير" :

لم تنفع الخطب السياسية والدينية التي ألقيت في الحفل المنظم بطنجة لاستقبال السفينة "البشير" في إخفاء مظاهر الخلل بل الارتباك الكبير الذي طبع عملية حصول المخزن على هذه السفينة من أولها إلى آخرها . ولا شك أن لكثافة الضغوط التي مارستها الدول الأوربية وتعدد دسائسها تأثيرها في هذا الصدد .

ولكن كل هؤلاء الذين كانوا يناورون من أجل نسف جهود المخزن الرامية إلى تزويد البلاد بقوة بحرية ، وإحباط المساعي التي تبذلها إيطاليا في هذا الصدد ، من خلال فرض بعثة عسكرية ثانية كأمر واقع ، إنما كانوا يستغلون تناقضات المخزن في هذا الاتجاه ويستفيدون منها لتحقيق مراميهم.

ومما كان يزيد من حدة هذه التناقضات على الخصوص هو غياب تخطيط حقيقي لكل الإجراءات التي يتطلبها إنشاء بحرية حربية ، وضعف الموارد المالية الضرورية لشراء سفن عصرية ، وكذلك عدم تأهيل المغاربة وضعف مهاراتهم على مستوى قيادة السفن الحديثة وصيانتها .

وأبرز دليل على ذلك العطالة التي فرضت على السفينة "البشير" في مرسى طنجة مدة عامين من تاريخ استلامها وتعرضها لخسائر فادحة من جراء تغير أحوال الطقس وانعدام الصيانة[2] .

---

1) ابن زيدان ، **إتحاف** ، ج 2 ، ص . 505 .

2) A.E.R., S.P., 480. Ds. 1890-1899. Cf .les Frères Orlando au Ministre italien des Affaires Etrangères, Livourne . 10 novembre 1895:

حيث ترد إشارات تهم الإجراءات التي اتخذتها شركة أورلاندو (Orlando) للمحافظة على السفينة ، إذ يقول مسؤولو هذه الشركة "بعد نجاح المخزن في تأخير التسليم قمنا بتجنيد طاقم ، ولو أنه ضئيل العدد ، لصيانة الباخرة وإبقائها في حالة جيدة، كما قمنا بإدخال السفينة إلى حوض الترميم والتنظيف لصيانة الصباغة ؛ والآن فبما أن العتاد المقتنى ، خارج الاتفاق ، (مدافع وذخيرة) ، جاهز ، فإن مراقبة الذخيرة وحراستها غدت تقلقنا كثيرا" .

ولذلك لا غرابة أن يفكر المخزن في التخلص منها في أقرب وقت ممكن. وبدون شك فقد ساعدت دسائس العملاء الأوربيين ، ورجال الأعمال الطامعين ، على بروز هذه الفكرة حتى قبل أن يتم استلام السفينة[1] .

وهكذا بدأت الإشاعات تروج حول هوية المشترين وحول ثمن البيع . فشاع أن ڤنزويلا (Vénézuela) اقترحت مبلغ 1 200 000 فرنك مباشرة على شركة أورلاندو (Orlando) وأن المخزن قد رفض العرض معتبرا إياه غير كاف[2] ومشيعا بدوره أنه تلقى عرضا آخر بمبلغ مليونين من الليرات من وسطاء يعملون "لصالح الصين وبلدان أخرى". و" قد رفض السلطان العرض مراعاة للإيطاليين" بحيث تم في هذا الصدد تخويل شركة أورلاندو (Orlando) حق التصرف في السفينة كما يحلو لها شريطة أن تأخذ بعين الاعتبار مصالح المغرب وتستشير المخزن والحكومة الإيطالية قبل الإقدام على أي عملية بيع للسفينة[3] .

ولما كان الاقتراح يتطلب مدة زمنية من شأنها تمديد عطالة السفينة في ليڤورنو (Livourne) ، والزيادة بالتالي في تعقيد الأوضاع ، اقترحت شركة أورلاندو (Orlando) على السلطان تحديد ثمن أدنى يسمح ببيع السفينة دون الاضطرار إلى انتظار موافقة المخزن الصريحة . ولاسيما أن المفوضية الإيطالية كانت قد تلقت مرارا إشارات من المخزن بضرورة الإسراع في بيع السفينة على ألا يكون ثمن البيع أقل من ثمن التكلفة مع الاحتفاظ بالقرار الأخير في هذا الشأن للسلطان . ولكن هذا القرار قد يتأخر وصوله بسبب خروج السلطان في "حركة" لجنوب البلاد منذ ستة أشهر[4] .

وتحدثت إشاعات أخرى عن إبرام اتفاق بين المخزن وشركة أورلاندو (Livourne) ، يقضي بأن تقبل هذه الأخيرة تسليم المغرب ، عوض السفينة المعنية، قاربين بخاريين للقيام بمهمة الخفر في السواحل المغربية . ويعتبر رئيس البعثة العسكرية الفرنسية في تعليق على هذا أن «الصانعين [لن

---

1) رسالة النايب الطريس (Torrès) إلى باحماد، 26 يونيو 1895 ، المذكورة سابقا .

2) De Léonc. "Le Relazione italo-marocchine ..." , **op. cit** .

3) A.E.R., S.P. , 480, le chef de la légation d'Italie à son Ministre des Affaires Etrangères. 13 mai 1897.

4) **Ibid.**. 28 mai 1897.

يخسروا في هذه العملية] لأنهم يسلمون قاربين ربما لا يتجاوز ثمنهما 500 000 فرنك ، عوض سفينة تلقوا مقابلها 000 180 فرنك» . وبالتالي يمكن اعتبار أن «مشروع البحرية الحربية المغربية تم التخلي عنه»[1] .

وصرحت شركة ليڤورنو (Livourne) بأنها تجهل كل شيء عن هذا الأمر . أما كانطاگالي (Cantagalli) فلم ير في المسألة كلها إلا محاولة إضافية من فرنسا لعرقلة مشروع تسليم السفينة "البشير" - بأي ثمن - ، ما دامت قيادتها ستكون بأيدي ضباط إيطاليين[2] .

وباعتبار أن الفرنسيين كانوا قد فاتحوا السلطان في أمر تنظيم شرطة المراسي تحت إشرافهم ، فقد صرحوا علانية بعدم تشجيعهم على شراء السفينة المعنية . واقترحوا وضع سفن رهن إشارة المخزن للخفر ومراقبة التهريب (خاصة السلاح) ، وضمان المواصلات بين المراسي التي ليس بها تلغراف والمساهمة في حمايتها ، وخاصة منها تلك التي يقيم بها أوربيون ، ضد تهديد القبائل المتمردة وأخيرا نقل الإمدادات إلى المراكز المهددة[3] .

وهكذا راح عملاؤهم يراقبون بدقة كل الملابسات المحيطة بإعادة بيع "البشير". فتوصلوا بدءا بإشارات جعلتهم يفترضون أن الإنگليز اشتروا سفينة "البشير" بوساطة التاجر الفرنسي برونشڤيگ (Braunschvig) مقابل 600 000 بسيطة ليتحققوا ، فيما بعد ، أن شركة برتغالية ، في الواقع ، هي التي أقدمت على ذلك لصالح حكومة كولومبيا في مارس 1902 مقابل 700 000 بسيطة[4] .

وهكذا تخلى المخزن عن سفينة كان تمويل اقتنائها ضخما ثقيلا في ظروف تميزت بصعوبات مالية جمّة ناجمة خصوصا عما مارسته فرنسا من عرقلة لنظام "الترتيب" ودخول القبائل الشرقية في تمردات غير محدودة .

---

1) A.M.G., c. 3H10, rapport mensuel du commandant Schlumberger, Marrakech, 1 septembre 1897.

2) A. E. R., S.P., 480. Ds. 1890-1899, Tanger, 1 février 1897 .

3) كانت البوارج التي تنوي فرنسا تفويتها للمخزن لا قيمة لها عسكريا . فقد كانت مجهزة ببعض المدافع . كما أن سرعتها لا تتجاوز 7 عقد ، وهي بذلك تقدم مآوي مريحة جدا للضباط الذين كانت ظروف عيشهم وعملهم في المراسي المفتوحة والمتموجة للمغرب الأطلسي قاسية جدا .

4) A.E.P., N.S., 273, télégramme de Saint - René Taillandier à Delcassé, Tanger, 7 mars 1902.

ومع ذلك ، لم تكن هذه الظروف تمثل إلا جانبا من سياق عام كانت كل عناصره تساهم في جعل عملية اقتناء سفن كهذه عملية ليست باهظة التكاليف وحسب ، بل غير متوافقة تماما مع البنية التحتية الضعيفة للبلاد في مجال المراسي ولا مع مستوى تحكمها في التكنولوجيا الحديثة.

وعلاوة على ذلك ، وبما أن القوى الأوربية لم تكن تجهل الأهداف البعيدة التي كان المخزن يفكر فيها وهو يسعى لتزويد البلاد بنواة بحرية حربية ، فقد قامت هذه الدول بكل ما بوسعها لنسف المشروع وعرقلة تحقيق هذه الأهداف . وهذا بالرغم من أنها تظاهرت بمسايرة المخزن في هذا الاتجاه خائضة صراعات قوية من أجل انتزاع صفقات منه ولاعبة لعبة تقديم "المساعدة التقنية" .

وواقعة مكوث السفينة "الحسني" معطلة في مرسى طنجة لسنوات طويلة قبل "البشير" هي دليل على المفارقة التاريخية التي انتصر من خلالها منطق الوضع القائم على محاولات المخزن الإصلاحية ، ولتذهب مجهوداته ، في هذا الصدد ، سدى .

الفصـل الرابع :
مسألة التأطير :
الأهداف والنتائج

لم تكن المحاولات المبذولة في سياق تحديث البنيات العسكرية للبلاد تنحصر في إنشاء هياكل جديدة للفيالق فحسب ، بل كانت تهم أيضا تحصين المراسي ، واقتناء المراكب الحربية لمراقبة السواحل وإنشاء مانيفاكتورات للأسلحة . ويظهر من هذه المحاولات ، أن المخزن المغربي واجهته ، على هذه المستويات ، مشكلة التأطير حيث لم يتمكن، في غياب أطر محلية ذات كفاءات في هذا المجال ، من النهوض بالقطاع العسكري بمعزل عن الدول الأجنبية ، مما فرض عليه اللجوء إلى الخارج قصد جلب الأطر الكفيلة بتسيير "المشروع الإصلاحي" في مجمله.

لقد اعتمد المخزن في بداية الأمر على أطر أوربية أسلمت (علوج) وتلك ظاهرة معروفة في التاريخ المغربي منذ القديم . كما اعتمد على عناصر تركية . وكان الهدف من ذلك أن يظل التأطير مرتبطا بالعالم الإسلامي ، وبعيدا عن التأثيرات الأوربية . كما يرغب من ذلك أيضا في التخفيف من ردود فعل داخلية محتملة ، آخذا بعين الاعتبار شعور العامة ومدركا للصعوبات السياسية والدينية المرتبطة بمؤسسة "النظام". غير أن وقع الهزيمة التي تعرض لها أمام الإسبان (1860) وخطورة تمردات القبائل، فرضت عليه التعامل مع الأوربيين . كما كانت مختلف القوى الأوربية تجبره على قبول خدماتها مدعية أن الاستعانة بها لن تتجاوز "الإشراف التقني" الذي سيُمَكِّنه من الاستفادة من جميع الإيجابيات الممكنة.

وعلى الرغم من استسلام المخزن للضغوط الأجنبية الملحة ، وجلبه لمدربين أوربيين ، فقد بادر إلى التعجيل بتكوين أطر محلية في مختلف التخصصات بإرسال عدد من "الطُّلْبَة" للتدريب في المدارس والأكاديميات العسكرية الأجنبية ، محتذيا بذلك نموذجي تركيا ومصر .

I ـ إرسال متدربين إلى الخارج :

1 ـ محاولات الاستعانة بمصر :

تعتبر مصر من البلدان التي وجه إليها السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن بعثاته الطلابية الأولى ، التي ناهز عدد أفرادها الستة ، ولم تكن كلها ذات طبيعة عسكرية . إذ توجه بعضها للتكوين في الطباعة قصد تسهيل إدخالها إلى المغرب وبالتالي المساهمة في نشر المعارف باستعمال التقنيات الحديثة . ثم وجهت بعثة ثانية إلى نفس البلد ضمت هذه المرة ثلاثة أفراد بُعثوا لتقوية معارفهم في صناعة الخرطوش وإتقان بعض الفنون الحربية . واقتنع سيدي محمد بإمكانية الحصول على نتائج إيجابية بفعل تشجيع الخديوي وتأكيده كفاءة الأطر المصرية . فتم إرسال بعثة ثالثة إلى مصر في نفس السنة (1867) ، كانت هذه المرة أكثر أهمية ، كما كان هدفها عسكريا صرفا . وتشهد على ذلك ، رسالة السلطان سيدي محمد إلى الحاج محمد بن سعيد السلاوي حيث قال :

> " وقد بلغ إسماعيل باشا اهتمامنا بالأمور الجهادية، حيث وجهنا له من يتعلم عمل البارود وغيره على الكيفية المعروفة عندهم ، فأجاب بأنه اعتنى بأمرهم ، وطلب تكليفه بما يتعلق بهذا الأمر ووعد بالوقوف فيه ، غير أنه طلب أن يكون المتعلمون صغارا نجباء لأنهم أقبل للتعليم ، وأسرع نجابة من الكبار . فاقتضى نظرنا تعيين ثلاثين من الأولاد الصغار النجباء وتربيتهم بحضرتنا الشريفة في تعلم ما لابد منه من مقدمات ذلك من حساب وتوقيت وهندسة وشبه ذلك ثم نوجههم بعد ذ لك لمصر، وأردنا انتخابهم من أولاد الجيش البخاري من أهل فاس وأهل العدوتين وأهل الصويرة[1] ... " .

غير أن الآمال المعقودة على هذه البعثات سرعان ما خابت ، إذ لم يسفر التكوين الحاصل في مصر عن ذلك المستوى من الفعالية الذي ظل

---

1) رسالة السلطان سيدي محمد إلى محمد بن سعيد السلاوي ، واردة في م . المنوني، مرجع سابق . ، ص ص 117-181 .

يؤكده الخديوي . فلم يكتسب الطلبة المغاربة التكوين الضروري كما لم يستفيدوا من التداريب التي بعثوا من أجلها . فغير المخزن من سياسته وتوجه نحو أوربا بحيث قام مولاي الحسن بإرسال بعثات إلى بلدانها لتزويد "النظام" بأطر كان في حاجة ماسة إليها .

والواقع أن سيدي محمد بن عبد الرحمان نفسه لم يستبعد هذه الإمكانية إذ يؤكد مؤلف "الحلل البهية" أن هذا السلطان وجه بدوره عددا من "الطلبة" المسلمين إلى "بلاد الروم لتعلم الهندسة وكيفية حرب النظام"[1]. غير أنه تم التركيز على أوربا بشكل خاص وكوجهة جديدة لهذه البعثات في عهد السلطان مولاي الحسن ، وهي خاصية تميز بها حكمه .

2 ـ الطلبة المغاربة في بلاد أوربا :

تزايد عدد البعثات الطلابية الموفدة إلى أوربا على عهد مولاي الحسن. فقد قرر هذا السلطان، رغبة في ربح الوقت وترشيد النفقات ، إنشاء مدرسة بطنجة سماها بـ" المدرسة الحسنية"[2] تهتم بالأساس بإعطاء تكوين أولي يركز على تعليم اللغات الأجنبية والرياضيات والطوبوغرافيا وعلم الفلك والجغرافيا والفقه الإسلامي والأدب العربي ، على امتداد سنتين. لكن الآراء تختلف حول هذه المدرسة ، إذ هناك من ينفي وجود مدارس حديثة من هذا النوع في تلك المرحلة معتبرا "المدرسة الحسنية" مجرد "مدرسة داخلية"[3] يلقن فيها الطلبة "مبادىء الألسن ثم يُفرقون على أجناس أوربا"[4].

ومع ذلك لم يكن كل المتدربين يلتحقون ضرورة بهذه المدرسة . بل تُنتقى فئة معينة منهم لهذا النوع من التحصيل . إذ كان عدد مهمٌ منهم يتم اختيارهم من بين "قواد المية" والعساكر الفاعلة أي الفئة التي يعتقد المخزن

---

1) نفسه، ص ص. 166-167 . الحلل البهية ، مخطوطة بالمكتبة الحسنية رقم 1019 - ص. 223 .
2) نفسه، 106 .
3)A . Laroui, **Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain.** op. cit., p. 285.
4) ابن زيدان ، **العز والصولة في معالم نظم الدولة** ، الرباط 1962 ، ج. 2 ، ص. 150.

أنها قابلة لتنمية قدراتها بسرعة وقادرة على الاستفادة من التداريب بالخارج.

وتشهد على هذا بعثة طلابية تتكون من أربعمائة طالب من مشاة ومدفعيين أقاموا بجبل طارق إبان الفترة الممتدة بين 1873 و1878 ، وكان يشرف على تأطيرهم الكولونيل "كامرون" (Cameron) ؛ وكانت تداريبهم متنوعة تهتم أساسا بتلقينهم التكوين العسكري مع الحرص على بلورة إمكاناتهم المكتسبة[1] .

وفي سنة 1876 تم توجيه خمسة وعشرين عسكريا إلى جبل طارق ، استقدموا خاصة من مراكش وفاس والرباط وسلا ، وأقاموا هناك لمدة سنة. وكان على رأسهم قائدا "الميّة" ، علال بن بلا المراكشي وبن ناصر بن عبد الرحمان أغافي القصابي ومؤطران من "المقدمين" وهما : المختار بن ناصر المراكشي والعربي بن التاودي السقاط الفاسي . وخلفت هذه المجموعة مجموعة ثانية كانت تتألف من خمسة وثمانين فردا مكثت نسبيا مدة أطول؛ حيث أن خمسة منهم كان عليهم تعلم الطب واثني عشر أُلزموا بتعميق معارفهم وقدراتهم في مجال المدفعية وسبعة وستين كان عليهم التدريب في كل المجالات التي تخص المشاة[2] .

وجاءت النتائج مرضية ، إلى حد أن السلطان قام ، في مرحلة لاحقة ، حسب القائد لُوڤَالْوَا (Levallois) بانتقاء ثلاثمائة وأحد عشر جنديا من بين العناصر التي تم تكوينها في جبل طارق خاصة ، لتشكيل "الحرس السلطاني الخاص"، وهذا ما له دلالته القصوى[3]. كما بعث في سنة 1878، مائة وخمسة وسبعين رجلا إلى نفس البلد ، من بينهم مائة وثلاثون جنديا من المشاة وخمسة وأربعون مدفعيا تحت إشراف القائد محمد الزروالي على الرغم من ارتفاع تكلفة تكوينهم ، حيث أن المخزن كان عليه تدبير جميع حاجيات

---

1)A. M. G., c. 3H1, rapport de Strohl et Marois, 1877, p. 4.

2) ابن زيدان ، **المصدر السابق**، ص ص. 101-102 .

3)A. M. G., c. 3H4, Ds . 97.

المتدربين من ملابس ورواتب وأسلحة وذخيرة وتدريب على التصويب ... مع مكافأة مدربيهم .

وعلى الرغم من المكتسبات المُحَقَّقَة وتأكيد ج.د.هاي (J.D. Hay) ضرورة توسيع وتعميق هذا التعاون ، خصوصا بعد أن أثبت بعض المتدربين توفرهم على قدرات عالية في مجال الطب العسكري ، ارتأى مولاي الحسن ألا تنحصر مهمة تكوين الطلبة المغاربة بالخارج على الإنجليز فقط .

وفي هذا السياق ، وبحثا عن تحقيق توازن بين مختلف القوى الأوربية وكذلك للاستفادة من التنافس الأوربي القائم ، قرر السلطان منذ 1877 توزيع الطلبة الحاصلين على تكوين مسبق بطنجة ، وكذا العناصر المنتقاة من أماكن أخرى على المدارس والأكاديميات العسكرية لمختلف الدول الأوربية[1] .

وفي هذا الإطار شجع رئيس البعثة العسكرية القائد لوڤالوا (Levallois) على إرسال طلبة إلى فرنسا . حيث أخبر في غشت 1884 وزيره أن السلطان يرغب في إرسال عشرين أو خمسة وعشرين شابا مغربيا لتحصيل تدريب متطور وتعليم حديث في مدرسة للهندسة . ويوضح لوڤالوا (Levallois) أن إنجلترا قد استقبلت بجبل طارق عساكر من الجند المغربي ، حيث تلقوا تدريبا بشكل تام . ولما عادوا إلى المغرب ، شكلوا كتيبة "الحرابة" الذين تكفلوا بتدريب المشاة . وبهذا أشرف ماكلين (Maclean) على تدريب كل المشاة المغاربة"[2] .

كما يعتقد القائد الفرنسي ، أنه من الواجب "الاستعداد لتوقع يوم يقدم فيه السلطان على إسناد تدريب كتائب جديدة إلى فرنسا مع الحرص على سحب المبادرة في هذا الصدد من الإنجليز"[3] .

وفضلا عن ذلك ، فقد ظل هذا القائد يعتقد ضرورة اتخاذ الحذر اللازم من أن يرَوِّج الطلبة المغاربة المتكونون ببلدان منافسة لفرنسا مثل

1) ابن زيدان ، **العز والصولة** ... ، ص ص 150-151 .

2)A. M. G., c. 3H4. Ds.97. Levallois au Ministre de la Guerre (Etat-Major. 2ème Bureau) Meknès. 20 août 1884 .

3) **Ibid.**

ألمانيا ، أفكارا سياسية مناهضة بإمكانها مضايقة فرنسا بالمغرب . من ثم فبإمكان الطلبة الذين تدربوا بفرنسا أن يلعبوا دورا معاكسا في هذا الصدد[1] .

وعليه ، تقرر استقبال هؤلاء الطلبة وتعيينهم بمدرسة الهندسة بمونپوليي (Montpellier) وإدماجهم في الفيلق الثاني والعشرين للمشاة[2] . وقدم المخزن، لتحقيق ذلك ، مبلغا يقدر بخمسة آلاف وأربعمئة فرنك لتسديد رواتب ستة أشهر ، وذلك بمعدل يومي يقدر بفرنكين لكل متدرب وستة فرنكات لرئيسهم ، محمد بن عبد القادر. وهو المبلغ الذي حوَّله المخزن عن طريق بنك "ماوراء الأطلسي" بطنجة (Banque Transatlantique)[3] .

وقد حل هؤلاء المتدربون بهذه المدينة مرفوقين بأحد العلوج وهو ميگيل دكاسترو (Miguel De Castro) كمترجم، ثم توجهوا بعد ذلك إلى مرسيليا ومنها إلى مدرسة الهندسة بمونپوليي (Montpellier) حيث أقاموا بالثكنة . وبعد مرور بضعة أشهر على وصولهم ، قام السفير عبد المالك بن علي بزيارتهم لتفقد أحوالهم ومناقشة أمورهم مع القائد ريونديل (Riondel) وأبدى هذا المبعوث اغتباطه بالتدريب الذي تَلَقَّوْهُ[4] .

ذلك أن هذه التداريب كانت نظرية وتطبيقية في الوقت نفسه . فبالإضافة إلى التكوين التقليدي العام للجندي ، كان التدريب التطبيقي يركز على إطلاق النار ووضع الألغام والتمرين على الرمي بالمدفعية وحفر الخنادق وإنشاء التحصينات الميدانية ... بينما يهتم التدريب النظري

---

1) **Ibid.**

2) **Ibid.**, 154.

ويتعلق الأمر بخمسة طلبة وسبعة متدربين مصحوبين بمحمد العلج البرتقيزي كمترجم ؛ أما الخمسة طلبة فهم : عبد الله بن العربي الوديي . وصالح التدلاوي وعلال بن محمد البخاري ومحمد بن سعيد القرقور الفاسي ومحمد بن عبد الرحمان العلج .

3) وتنص الشروط التي حددها الفرنسيون على أن :

- يستقر الطلبة بالثكنات .
- يحصل الشخص الذي يكلف بتدبير حاجياتهم المادية على غرفة خاصة وتجهيز منزلي يوازي تجهيز المساعد .
- يؤدي المخزن للطلبة تكاليف سفرهم ونفقاتهم .
- تتوصل الخزانة العامة لمديرية سان وواز (Seine-et-Oise) بالأموال المُرْسَلَة بواسطة الوزارة المفوضة بطنجة فتدفعها إلى إدارة فيلق المدفعية .

4) As-Siddiq Ibn al-Arbi, "L'histoire des étudiants marocains en France 1887-1942", Risalat al-Maghrib, n° 4, 1ère année, 1 décembre 1942, p. 7

بتدريس اللغة والنحو الفرنسيين، وتعليم الحساب والهندسة والفيزياء والكيمياء[1] .

غير أن هناك مجموعة من العوامل ساهمت في إفشال هذه التجربة ؛ من بينها معاناة هؤلاء الطلبة من ظاهرة الاغتراب ، ومن المشاكل التي اعترضت تكوينهم مثل صعوبة اندماجهم في المحيط الجديد مع ما يفرضه من تقنيات متطورة وبطء تفكير بعضهم وضعف مستواهم أحيانا . وهي نفس العوامل التي اعتبرها الكي دورساي (Quai d'Orsay) السبب في حصول هذه النتائج السلبية.

ويبدو أن التخلي عن مشروع إرسال مجموعة أخرى من الطلبة المغاربة إلى المدرسة المدفعية بڤرساي (Versailles) قصد تكوينهم كضباط سنة 1885، كان مرتبطا بفشل تجربة مونپولیي (Montpellier) ؛ حيث اعتبر الكولونيل رئيس مكتب القيادة العامة أن المواد الملقّنة بالمدرسة العسكرية للمدفعية "لم تكن تماما في متناول هؤلاء الطلبة" .

كما ارتبط تخلي المخزن عن هذا المشروع أيضا ، بالنتائج التي أسفرت عنها المفاوضات مع ألمانيا . فقد شرعت هذه الدولة ، وبالضبط في يونيو 1889 ، في أشغال تحصين مرسى الرباط . كما قبلت شركة كروپ (Krupp) استقبال أربعة مدفعيين مغاربة، وذلك بُعيد الانتهاء من الأشغال الكبرى لهذا المشروع في سبتمبر من نفس السنة ، ليتدربوا على المدافع الثقيلة من عيار مائتين وستين ملم تم صنعها بإيسين (Essen). وانضم إليهم ضابطان آخران في فبراير 1890 صحبة المهندس روتنبورغ (Rottenbourg)[2] .

وحسب الدكتور لنَاريسْ (Linarès) ، الطبيب والمراسل الرسمي للبعثة العسكرية الفرنسية ، فإن هذا كان من بين "النتائج الأكثر تعبيرا عن تشجيع "تحديث الجيش [المغربي] ... تحت إشراف ألماني" ويندرج ذلك ضمن المقترحات التي قدمها بسمارك (Bismarck) إلى السلطان المغربي وذلك عن طريق برشيد ، باشا الشاوية ، إبان سفارة قام بها إلى برلين سنة 1889 حيث استقبل من لدن گيوم الثاني (Guillaume II)[3] .

---

1) J. Caillé, " Les Marocains à l'Ecole de Génie de Montpellier 1885-1888", **H.**, 1954, 1er Trim, pp.

2) 131-145 .P . Guillen, **op.cit.**, pp. 161-162 .

3) **Ibid.**, p. 200, Linarès. Fès, 22 avril 1889 .

والواقع أن إرسال متدربين إلى ألمانيا كان قد تم التفكير فيه منذ 1875 ، وهي السنة التي قام فيها النائب برگاش ، في هذا الصدد ، بجس نبض ممثل الرايخ بطنجة، ويبير (Weber) . واستثمرت الفكرة إبان سفارة محمد الزبدي إلى برلين سنة 1878 . فاستقبل ، نتيجة ذلك ، بعض الطلبة منذ شهر نونبر من نفس السنة ، ببرلين . ليلتحق بهم ثلاثة آخرون سنة 1881 ، ومنهم : الميلودي الرباطي الذي بُعث إلى أكاديمية عسكرية ، وحسين الوديي الذي أرسل إلى مدرسة ضباط الهندسة، وعبد السلام الدسولي الذي وُجه إلى مدرسة المعادن بكلوستهال (Klausthal) .

ثم صارت هذه البعثات أكثر أهمية بعد ذلك بثلاث سنوات .إذ يرتبط تطور التعاون مع ألمانيا ، دون شك ، بتخوفات المخزن الناجمة عن المحاولات التي قام بها الوزير المفوض الفرنسي بطنجة لادسلاس أرديگا (Ladislas Ordéga) وذلك سنة 1884 ، والذي كان يسعى منها إلى تحقيق تَوْنَسَة المغرب ليخلد اسمه في التاريخ كـ"روستان جديد" (nouveau Roustan) .

وقد حصل هذا في وقت تم فيه إرسال خمسة عشر رجلا من العساكر المخزنية للتدريب ضمن الفيلق الثاني المكون للحرس الإمبراطوري . وألحقوا بسبعة طلبة[1] . وعاد هؤلاء المتدربون إلى المغرب بعد تكوين سريع دام بضعة أشهر ، ليكلف البعض منهم بتأطير ثكنات الصويرة وآسفي ويقوم بعضهم الآخر بالإشراف على ترميم الأبراج وتحصين المراسي. ويسجل أحد المعاصرين أنهم "كانوا يمارسون تأطيرهم على النمط البروسي ويصدرون أوامرهم بالألمانية"[2] .

---

1) "أمر مولانا أيده الله بتوجيه خمسة طلبة وخمسة عشر عسكريا على يد الحاج محمد برگاش لتعلم حرب المدفع الجديد الذي يعصر من وراء الفابريكة كروپ (Krupp) من إيالة البروص، فالطلبة هم السيد العربي بن الصديق ، والسيد أحمد بن القابد رحمه الله . وزاد عليهم برگاش سبعة طلبة . منهم من طنجة ثلاثة : وهم السيد محمد الدردب ، ومحمد بن الفقيه والسيد محمد الفيلالي ومن سلا السيد محمد النجار وأحمد الحجام . ومن الرباط السيد محمد سباطة، والسيد أحمد الشديد . والعساكرية هم : الساعي البرطاعي ، وأحمد الرحماني، ومحمد القصري، وابن ميلود المكناسي، ومحمد العوني، وأحمد الحمري، ومبارك العبدي، ومحمد الداودي، والعربي المكناسي، ومحمد السوسي، ومحمد المسفيوي، وسعيد الحمري ، ومحمد بن الحاج الهشتوكي ، ومحمد الوعدودي وابن أبي الشعب الدكالي.." عبد الرحمان بن زيدان ، العز والصولة، مصدر سابق، ج 2، ص ص. 153-154 .

2) **Op.cit.**, p. 85 . cit . Max Quedenfeldt .

وفي غضون نفس السنة (1884) ، توجه اثنا عشر طالبا إلى إيسين (Essen) . للتدريب على استعمال المدافع المقتناة من كروب (Krupp) . وحين عودتهم إلى المغرب في يونيو 1885 ، قاموا بتشغيل العتاد الذي اسْتُقْدِمَ من ألمانيا بحضور مولاي الحسن[1] .

ولم يمْنَع هذا التعاون المغربي الألماني ، وإصرار وزير ألمانيا بطنجة "تاتنباخ" (Tattenbach) على استمراره ، وعلى أن يظل المخزن ملتزما بسد حاجياته من العتاد الحربي ، على الأقل في جزئها الأكبر، من منطقة ما وراء الراين، السلطانَ من اللجوء إلى قوى أخرى . ففي سياق المحافظة على استقلاليته واستثمار التنافس الأوربي ، توجه المخزن إلى إيطاليا . ولقي ذلك تشجيعا كبيرا من قبل الوزير سكوڤاصو (Scovasso) الذي أثار هذه المسألة مرات عديدة ، وبالخصوص إبان السفارات التي قام بها إلى فاس في سنتي 1876 و1886 . كما كانت هذه القضية من بين القضايا التي طرحت حين ذهاب السفارة المغربية لروما سنة 1885 بقيادة بوشتى البغدادي.

وبالفعل تم إرسال أربعة وعشرين فردا تتراوح أعمارهم بين ثلاث عشرة وست عشرة سنة ، إلى المدرسة الملكية الدولية الإيطالية (Ecole Royale Internationale Italienne) ، حوالي سنة 1887 ، حيث تم تقسيمهم إلى ثلاث مجموعات : توجهت الأولى إلى الجيش البري والثانية إلى البحرية والثالثة إلى الصناعة الحربية ، على غرار الطلبة المغاربة الذين كانوا يتلقون تداريبهم في الفترة نفسها ، ببلجيكا .

وكان المخزن يتابع هذه العناصر بكل عناية واهتمام ، ساهرا على ضمان انضباطها . حيث زارهم في عين المكان الباشا برشيد سنة 1892 مبديا إعجابه وارتياحه للنتائج المحصل عليها . والجدير بالذكر أن السلطان مولاي الحسن انتقى طاقم الباخرة "بشير الإسلام في خوافق الأعلام" من بين هذه الفئة الطلابية حين عودتها إلى المغرب .

1) Ibid., p.86

3 ـ عودة البعثات إلى المغرب : حصيلة وتقويم

لم يَألُ المخزن جهداً في جعل هؤلاء الطلبة يكتسبون تكوينا حديثا يمكنه من استخدامهم في تحقيق أهدافه العسكرية والسياسية ، غير أنه حرص ، بعناية ، على ألا يقع أي احتكاك مباشر بين المتدربين وأنماط العيش والثقافة بأوربا . فقد كان يسعى إلى أن يستفيد هؤلاء الطلبة من المدنية الغربية في مجالها التقني المحض دون التأثر بـ"الحداثة" على المستوى الثقافي . وفي هذا الصدد يقول الناصري :

" من أهم ما يعتنى به في شأنهم أن لا يتخلقوا بأخلاق العجم ولا يسلكوا سبيلهم في اصطلاحاتهم ومحاوراتهم وكلامهم وسلامهم وغير ذلك ، فقد عمت المصيبة في عسكر المسلمين بالتخلق بخلق العجم فيريدون تعلم الحرب ليحفظوا الدين فيضيعون الدين في نفس ذلك التعلم ، فلا تمضي على أولاد المسلمين سنتان أو ثلاث حتى يصيروا عجما متخلقين بأخلاقهم مُتَأدِّبين بآدابهم ، حتى أنهم تركوا السلامَ المشروعَ في القرآن وبَدّلوهُ بوَضع اليَد خَلفَ الأذُن[1] ... " .

ومن هنا كانت صعوبة اندماج هؤلاء الطلبة في المحيط الجديد. ومما زاد الأمر تعقيدا ظروف الإقامة والتعلم الصعبة جدا " وذلك بسبب مجموعة من المعَوِّقات التي لمْ تَكنْ تَسْمحُ لهم بالتكيُّفِ معَ أساليب العَيْش الجديدة ، مثل ضعف إمكاناتهم المادية وعدم انتظام وصول رواتبهم وضخامة الجهود الجسدية والفكرية المطلوب منهم بذلها .

فبعض هذه العناصر كانت تبدو بالفعل مؤهلة لتحقيق المطلوب منها وقادرة على اكتساب كفاءات علمية قد لا تقل عن مستوى الأوربيين الذين حصلوا على نفس التكوين في نفس المجال . وتشهد على ذلك حالة الطالب إدريس الشاوي الذي سيشرف بعد عودته على قيادة المدفعية المغربية ،

1) الناصري ، الاستقصا ، ج 9 ، ص. 106 .

وحالة محمد المنجري الذي سيتولى إدارة فحص المُفَجِّرات والزبير سكيرج الفاسي الذي سيهتم بالتحصينات الساحلية بصفته مهندسا ، والطاهر بن الحاج الوديي الذي سيشرفُ على سَكِّ العُملة . وإدريس بن عبد الواحد الذي سيكلف سنة 1883 بالتلغراف الهليوغرافي[1] بطنجة[2] .

أما بالنسبة للطالب محمد الكَباص ، الذي تم تكوينه بالمدرسة الملكية للمهندسين . (Royal Engineers school) ببريطانيا العظمى من 1877 إلى 1880 ، فقد شغل بعد عودته مناصب عليا مثل منصب وزير الحرب فوزير الشؤون الخارجية إبان حكم مولاي عبد العزيز وحكم مولاي عبد الحفيظ .

غير أن هذه الحالات ظلت استثنائية وتهم فقط بعض الأفراد. فالبعثات الطلابية المغربية إلى أوربا لم تُعْطِ نتائج هامة مقارنة مع مثيلاتها التركية والمصرية واليابانية خاصة . فاليابان ، التي تمكنت من الانتصار على الروس في 1905 تقدم نموذجا للتحديث يستوجب التفكير فيه بكل تمعن لإدراك أسباب فشل التجربة التحديثية بالمغرب ونجاحها باليابان[3].

فالمصادر تؤكد أن إرسال المخزن لهذه البعثات تم في غياب تخطيط محكم يخضع لمقاييس محددة ويعتمد برمجة مسبقة لتحقيق الأهداف ، ويتبنى معايير دقيقة تمكن من الاستفادة من العلوم والتقنيات الأوربية . إذ لم يراع في اختيار الطلبة المبعوثين سوى عامل السن والانتماء العائلي دون مراعاة للقدرة على التحصيل . كما لم يفكر المخزن في ربط هذه التجربة بالتعليم بشكل عام ويجعلها منصهرة في مشروع إصلاحي شامل هو تعبير عن تجديد فعلي في الفكر والثقافة بالمغرب . وبعبارة أخرى ، لقد كانت هذه الإصلاحات تفتقر إلى المناخ الفكري الضروري لتجذير أصولها في المجتمع

1) الهليوغرافي : تلسكوب لتصوير الشمس أو ما يدعى بالمشماسة وهي أداة لإرسال الإشارات بواسطة أشعة الشمس منعكسة على مرآة .

2)J.L. Miège, **op. cit.**, III , pp . 222-223 .

3)A. Abdel Malek , Armée et nationalisme. Egypte, Vietnam, Indonésie, Japon, Chine, Congo, Beyrouth, s.d., pp. 73-75;**Ibid,** P. Okmarso., **Le rôle de l'armée dans l'économie, la société et la politique au Japon**, pp. 248-293

وضمان نموها وتطورها مما لم يهيء التربة المناسبة لاستقبال الطلبة العائدين من أوربا ؛ فضاعت الجهود المبذولة في هذا المجال أو أن تأثيراتها بقيت على مستوى السطح .

فبالنظر للفكر المهيمن والسائد آنذاك ، والسخط المنتشر ضد الأوربيين، فقد كانت العناصر المُكَوَّنَة أو المُدَرَّبة في بلدان يعتبرها "العلماء" "دَارَ كُفْرٍ" محط ارتياب وحيطة . ووجد هؤلاء العلماء تبريرا لموقفهم في استعمال هؤلاء "الطلبة" لغات أجنبية وارتدائهم ملابس غربية وتبنيهم سلوكات ، هي في نظر العامة ، خرق سافر للتقليد وخروج عن المألوف. إذ أن "الطَالْب" الذي هو في الاصطلاح الشعبي يعني حافظ القرآن مما يجعله يحظى بمكانة مميزة داخل المجتمع ، صار تكوينه في بلدان أوربية يهتم بأمور أخرى غير الجانب الديني مما جعل النظرة إليه تتغير ومكانته السابقة تتدنى. ولهذا نعت هؤلاء الطلبة بـ"طلبة الألسن" تمييزا لهم عن العلماء والفقهاء .

فالمسيطرون على مقاليد الأمور كانوا معارضين بشكل قطعي لكل تجديد . ولعل هذا هو ما يشير إليه الطاهر بن الحاج الوديي أحد أعضاء البعثات المذكورة في عهد مولاي الحسن في كتابه المعنون بـ"الاستبصار في عجائب الأمصار" حيث يذكر أنه نصح المخزن بالاستعداد لمواجهة التدخل الأجنبي باعتماد الأساليب الأوربية ، ولكن بعض الوزراء والكتاب رموه بالإلحاد ناعتين أعضاء البعثات بالجهل والتنصر لخلق جفوة بينهم وبين السلطان مولاي الحسن . ففي تصورهم يجب أن تظل بنية المخزن على وضعها القائم محافظة على مكوناتها الوظيفية "التقليدية" مما يضمن استمرار نفوذ ومصالح هذه الفئة .

كما أن اعتماد السلطان على التجار وتسخير فئة منهم كأمناء لتحقيق مشروعه الإصلاحي زاد في تعقيد الوضعية . ذلك أن عددا من الأمناء كانَ يُساهمُ في جباية الضرائب التي أثقلتْ كاهلَ الرعية ، ومنْ هنا سادتَ النظرة إليهم كمسؤولِين عن جميع الأزمات . فكان من البديهي أن تُقابل بالسخط كل محاولة يساهمون فيها من قريب أو من بعيد .

وفي هذا كتبَ بوجندار الفقيهُ الرباطي صاحبُ (الاغتباط ، بتراجم أعلام الرباط) واصفاً مرحلةَ حُكم مولاي الحسن بكونها عهدَ رخاءٍ ويُمْنٍ ، مُسَجلا، مع ذلك ، تَذمُّرَ الفقهاءِ من إدخال المخزن لمجموعة من التجار في قضايا كانت تخص أهل الحل والعقد ، وكذلك من تدخل الأجانب في الشؤون المغربية ومن تصاعد أعداد المحميين[1] .

وفي ظل هذه الظروف ، وكما يشهد على ذلك ، مرة أخرى ، الطاهر الوديي ، لمْ يَكنْ من المستغرَب أن يُتَّهَم بعضُ الطلبةِ العائدين صراحةً بالزندقة والتواطؤ مع المسيحيين .

وما يؤكد هذا تعاطي بعض تلك العناصر شرب الخمر وخاصة من بين العائدين من مونبوليي (Montpellier) ، بل انتهى الأمر بأحدهم وهو الميلودي الرباطي إلى الانضمام علانية إلى "صف الأعداء" . فقد عاد هذا الطالب إلى المغرب سنة 1885 ليمكث مدة قصيرة عاد بعدها إلى ألمانيا لمتابعة دراسته مدة ثمان سنوات شاع خلالها أمره كعميل للرايخ وظلت التهمة لصيقة به حتى بعد عودته مجددا إلى المغرب . واحتج المخزن على ذلك ، بل سعى إلى حبسه . غير أن الوزير تاتنباخ (Tattenbach) منحه الحماية الألمانية "للخدمات التي قدمها" للمفوضية ووظفه مساعدا للمستشار بالقنصلية الألمانية بالدار البيضاء (1896) ثم مساعدا للترجمان. وفي سنة 1903 عُين مدرسا للغة العربية بمؤسسة اللغات الشرقية ببرلين محل مغربي آخر، هو الجيلالي الشرقاوي ، كما أنه سعى بدون جدوى إلى اكتساب الجنسية الألمانية وانتهى المطاف به أخيرا إلى الاستقرار بألمانيا حيث أدركته المنية[2] .

وإذا كان هذا النوع من السلوك خاصا بأفراد قلائل ، فإن النظرة العامة إلى الطلبة العائدين ككل ظلت سلبية ، كما ظل المخزن يتعامل معهم

---

1) م. ع. ر. بوجندار ، **الاغتباط بتراجم أعلام الرباط** .

2)P. Guillen, **op. cit.**, p. 86,

حيث يشير المؤلف إلى أن جغرافيا ألمانيا زار المغرب وكان يعمل لحساب المصالح الألمانية بهذا البلد وهو «تيوبالد فيشر (Theobald Fischer) الذي وصف الميلودي بكونه رجلا طموحا وذكيا ، وأنه قد استفاد من إقامته الطويلة بأوربا لكن انحيازه لألمانيا وتعاطفه معها أثارا له مشاكل متعددة حين عودته إلى المغرب» .

بكثير من الحذر والارتياب[1] . ومن هنا ، وحتى في حال برهنة بعضهم على نوع من الاستقامة وإثبات قدرات عالية في أداء المهام المسندة إليهم ، فإن العديد من رجال المخزن ظلوا يكنون لهم عداء خفيا ويكيدون قصد إبعادهم عن السلطان ؛ ذلك أن معارف هؤلاء الطلبة التي اكتسبوها في أوربا وقدرتهم على التحكم في التقنيات الحديثة ، أبرزت المفارقات التي كانت تعرفها الدولة على مختلف مستوياتها والتي غدت تفرض ضرورة إعادة النظر في الجهاز المخزني نفسه[2] .

وهكذا حدَّت هذه التناقضات من العطاء الفكري لهؤلاء المتدربين وحالت دون تأثير أفكارهم الجديدة على المجتمع المغربي ، مما جعل تكوينهم في أوربا جد مكلف وبدون مردودية . وعلى مستوى آخر، ساهمت هذه الصعوبات نفسها في تثبيت وضعية المدربين الأوربيين الذين جلبهم المخزن بطريقة حرة أو في إطار بعثات عسكرية فُرضت عليه .

II ـ البعثات العسكرية الأجنبية بالمغرب :

1 ـ البعثة الفرنسية :

ويتعلقُ الأمرُ بالبعثة التي ألحتْ فرنسا على مَجيئها في السَّبعينات من القرن التاسع عشر. ولم يكن على المخزن إلا الامتثال رغم التَوَجُّس الذي كانَ يُخامره تجاهَ نيات فرنسا أكثرَ من أيِّ قوة أخرى ، باستثناء إسبانيا . واستغلت فرنسا هذه الوضعية من أجل تحقيق طموحاتها السياسية .

أ ـ ملابسات وصولها :

ترتبط أصول هذه البعثة في أحد جوانبها بالجهود التي بذلها ليون روش[3] (Léon Roches) المترجم الأول للجيوش الأفريقية قصد توسيع التأثير الفرنسي بالمغرب . فبعد شغله لوظيفة كاتب خاص للأمير عبد القادر عين

---

1)Rapport du commandant Cauchemez, 1 juin 1890.
حيث يشير التقرير إلى موقف السلطان وبعض الوزراء من الطلبة المكونين بالخارج .
2)Ibid.
3)L. Roches, op. cit., Les correspondances de ce personnage ont été détruites par un incendie.

بالقنصلية العامة لفرنسا بطنجة. مما يرجح الرأي القائل بأنه كان وراء اقتراح "الاستعانة" بفرنسا لتحقيق إصلاح الجيش المغربي . وهي الفكرة التي لم تتبلور فعليا إلا بعد مرور ثلاثين سنة ، أي سنة 1876 غداة حصول مقابلة بين مولاي الحسن والجنرال أوسمون (Osmont) بوجدة ، والتي جاءت في المرحلة التالية لهزيمة الفيالق المخزنية أمام القبائل الثائرة بمنطقة تازة والمنطقة الشرقية (الحياينة وغياثة وبني يزناسن) والتي كادَ أن يَهْلَكَ فيها السلطانُ نفسه .

ويتبين من الوصف الدقيق الذي خص به الناصري الأحداث التي عرفتها هذه المنطقة ، أن جيش السلطان على الرغم من ارتفاع أعداده (ما بين ستين ألف وثمانين ألف رجل) قد أصيب بهزيمة نكراء أمام هذه القبائل التي: "وضعت الكمائن على الأنقاب وشحنوها بالرماة وتركوا منفذا واحدا يفضي إلى مهواة ذات شقوق غائضة وأشجار شائكة وصخور متراكمة لا يدرك قعرها ولا يبصرها إلا من وقف عليها . ولما وغل الجيش في مزارعهم ومداشرهم خرجت الكمائن من خلفهم ورموهم عن يد واحدة بالرصاص فدهش الناس وتذكروا فعلهم القديم من الانهزام عن الملوك بلا موجب إذ لم يكن في شوكة غياثة هؤلاء وكثرتهم ما ينهزم منه ذلك الجيش اللهام ولو تلبثوا يسيرا وقاوموهم لهزموهم في الحال كما هزموهم أول مرة . ولكن العادة العادة . فولوا مدبرين لا يلوون على شيء وتكاثر الرصاص على موكب السلطان حتى سقط حامل الراية وجرح المولى عرفة أخو السلطان وقتل سيدي محمد بن الحبيب نقيب الأشراف بالعدوتين . وأما الجيش وقواده فإنهم لما انهزموا صرفوا وجوههم إلى المهواة .. وقصدوها على عمياء وقد ارتفع دخان البارود وغبار الخيل فتهافتوا فيها تهافت الفراش في النار لا يعلم اللاحق ما وقع بالسابق[1]" .

وخلفت هذه الوقعة بالغ الأثر على السلطان كما تشهد على ذلك الرسالة التي وجهها إلى قواد "المحلة" والتي يرجع فيها سبب هذه النكبة إلى

---

1) الناصري . **الاستقصا** م. س. ، ج 9 ، ص. 158-159 .

ضعف "النظام" مبرزا فيها أن قوة الجند لا تكمن في كثرة أعداده وأن الحرب ليست بمجال بسيط يمكن لكل واحد معرفته وليست مجرد زحف نحو العدو أو مجرد تصويب بل تتطلب دراية كبرى كما تستوجب التدبير المحكم . مشيرا أيضا إلى أن الجند إبان هذه الأحداث لم يستطيعوا التحكم في المناطق الجبلية الوعرة كما لم يتمكنوا من إزاحة العدو من المناطق التي يحتلها. إذ من منظور السلطان ، لو حصل ذلك لما فقد الجيش المغربي تلك الأعداد ؛ وبين السلطان أيضا أن افتقاد الجند لعناصر القوة هذه هو ما يفرض جلب مدربين من الخارج[1] .

وازدادت هذه الفكرة رسوخا لما نظم أوسمون (Osmont)[2] عرضا عسكريا بهر نظامه العجيب مولاي الحسن . وحسب إركمان (Erckmann) "فإن هذا السلطان بإعجابه بذلك المشهد العسكري ، أعرب عن رغبته في الحصول على ضباط فرنسيين للإشراف على تدريب الجيش المغربي[3]" .

وهذا ما كان يلتقي مع أهداف فرنسا الساعية ، بعد تدني نفوذها وهزيمتها في سيدان (Sedan) سنة 1870 ، إلى الانخراط في عمليات توسعية خارج أوربا . وتجلى هذا التوجه الفرنسي الجديد في مبادرات مختلفة في مقدمتها إرسال بعثات عسكرية إلى العديد من البلدان الأجنبية[4] .

وفيما يخص المغرب ، وبمجرد شيوع خبر استقدام بعثة عسكرية فرنسية ، وتخوفا مما يمكن أن يثيره ذلك من قلاقل واضطرابات داخل البلاد ، بالإضافة إلى الضغوط التي مارستها كل من ألمانيا وإسبانيا وأنجلترا[5] ،

---

1) ورد هذا النص عند :

2) L.Arnaud, Au temps des mehallas ou le Maroc moderne de 1860-1912 , pp. 48-50 .
A. M. G., c. 3H1

ويضم التقرير نسخة من الرسالة المؤرخة بـ 7 شتنبر 1876 التي وجهها الجنرال أوسمان (Osmont) إلى وزير الحرب والتي يطلعه فيها على مجريات لقائه بالسلطان .

3) Erckmann et le début de la mission française. op. cit., p . 278 .

4) A. M. G., Ds 3H19 :

ويهم هذا التقرير وضعية البعثات العسكرية الفرنسية بالخارج . حيث نظم أغلبها إبان وزارات جول فيري (Jules Ferry). وتعود نشأة هذه البعثات إلى مراحل سابقة عن تأسيس البعثة الفرنسية العسكرية بالمغرب سنة 1877 : فقد أسست بفارس سنة 1858 لتستمر إلى 1896 ؛ وباليونان من 1884 إلى 1887 ، وبالامبراطورية العثمانية من 1879 إلى 1888 ، وباليابان من 1884 إلى 1889 ، وبگواتمالا (Guatémala) سنة 1884 ؛ وبهاتيي (Haïti) من 1886 إلى 1889 وبالسالفادور (Salvador) من 1881 إلى 1885 .

5) J.Erckmann, "Le début de la mission française au Maroc 1877-1893", Revue d'histoire diplomatique 1978, p. 285 .

فإن مولاي الحسن لم يتردد في التراجع عن قراره الخاص بجلب البعثة العسكرية الفرنسية . ولما كان التخلص من هذا الأمر صعبا ، بالنظر إلى أنه أصبح ، تدريجيا ، مفروضا من فرنسا ، فقد عمل السلطان على تأخير سير الأحداث وتأجيل مجيء هذه البعثة التي كانت تشكيلتها قد تكونت في الجزائر . غير أنه ما لبث أن رضخ في الأخير للأمر الواقع فوجه أمره إلى برگاش ، نائبه في طنجة ، ليبعث طلبا رسميا في هذا الصدد إلى الحكومة الفرنسية يوم 19 نونبر 1877[1] .

وحققت الحكومة الفرنسية بذلك المشروع الذي كانت تصبو إلى إنجازه منذ زمن بعيد . فعلاوة عن كون الفكرة تعود في أصلها إلى اليون روش (L.Roches) ، فقد اهتمَّ الجنرال شانزي (Chanzy) ، الحاكمُ العامُّ الفرنسي بالجزائر ، ببلورتها . غير أن هذا الجنرال رغبة منه في تفادي ردود الفعل البريطانية المعارضة ، فكر في طريقة يدفع بها المخزن لتقديم طلب الاستعانة هذه ، على أساس إظهار هذا الطلب وكأنه صادر عن رغبة المخزن وبمحض إرادته .

ورحب "الدوك دوكازيس" (Duc Decazes) وزير خارجية فرنسا بهذا المشروع معتقدا أن الظرفية كانت جد مناسبة لأن "المغرب ـ من منظوره ـ كان على أهبة الدخول في تحول تاريخي . فعلى رأسه سلطان شاب أراد أن يبرهن على شجاعته وجرأته ويبدو راغبا في عدم إبقاء بلاده منغلقة أمام التأثيرات الخارجية ؛ فصار يتحدث عن إدخال البعثات العسكرية ، والسكة الحديدية ، إلى البلاد ، عازما على الدخول بها عصرا جديدا" وعليه ، يضيف الوزير الفرنسي "فمن الأهمية أن يتم التحول الذي يجري الإعداد له على يد الفرنسيين ، وأن يكون بقدر الإمكان لصالح تثبيت التأثير الفرنسي في المغرب"[2] .

1) A. M. G., c. 3H2. note sur la mission française au Maroc par Michaux-Bellaire .
2) J. Erckmann, **op. cit**, p . 279 .

ومن هنا أعلن بوضـوح عن رأيه يوم 18 دجنبـر 1876 : "إذا كـان السلطان يرغب في إعادة تنظيم جيشه فيلزم دفعه لطلب المدربين من عندنا. فمن مصلحتنا أن يطلب ذلك منا وليس من قوة أخرى"[1] .

وكان بديهيا أن يزكي وزير الحرب هذا الرأي "خاصة وأنه كان يعتبر إرسال بعثة من الجنود المغاربة للتدريب في جبل طارق ووصول ماكلين (Macleam) إلى فاس بمثابة تمظهرات ملموسة لمخطط معدٍّ سلفا من قبل إنجلترا. وما دامت هذه الدولة مصممة على إنجاح مخططها فقد كان ينظر إليه وكأنه موجه لإفشال ما اتخذته فرنسا من تدابير مسبقة"[2] . وعليه كان من اللازم إفشال مخطط بريطانيا العظمى التي تفاوضت فعلا سنة 1876 مع المخزن بشأن بعث مدرب إلى المغرب ، كما حاول بسمارك (Bismarck) بدوره اقتراح الإستعانة بألمانيا عسكريا وذلك منذ 1874 .

وهكذا حلت بعثة "لسورد" (Lesourd) بفاس سنة 1877 قبل حلول بعثة ويبر (Weber). وفي نفس الاتجاه ، راح أوگيستان دو ڤيرنويي (Augustin De Vernouillet) مباشرة بعد تعيينه بطنجة وزيرا مفوضا (4 مارس 1877) ، يعمل للدفع بالصدر الأعظم لتقديم طلب في هذا الصدد .

غير أن هذا الوزير لم يطالب سوى بجلب مدفعي واحد مؤجلا حضور باقي أفراد البعثة إلى مرحلة لاحقة . ووضعت الحكومة الفرنسية بسرعة القانون الخاص بالبعثة وذلك استغلالا للظرفية . وتفاديا لردود فعل البلدان المنافسة ارتأت الحكومة الفرنسية أن يكون هذا القانون مختلفا عن القانون الخاص بالملحقين العسكريين الذين يشتغلون في الهيئة الدبلوماسية . وهكذا اعتبر الضباط الذين يشكلون البعثة العسكرية ، في حالة إجازة بالخارج يتم تجديد مدتها حسب إرادة السلطان .

وكان للبعثة التي تم تنصيبها بالمغرب منذ 1877 خصوصية مزدوجة: فهي تمثل أول "مشروع" من هذا النوع شهدته الجمهورية الفرنسية الثالثة .

---

1) Ibid.
2) A. M. G., c. 3H1, rapport Strohl, op. cit, p. 99 .

أما الخاصية الثانية فتتجلى في كون البعثة العسكرية الفرنسية في المغرب عمرت طويلا إذ استمر وجودها أطول مدة بالقياس مع البعثات العسكرية الفرنسية في البلدان الأخرى[1] .

ب ـ تجنيد أعضاء البعثة :

لقد حرص الجنرال شانزي (Chanzy) على أن يتم اختيار أفراد هذه البعثة من ضباط وضباط صف ضمن الفيلق التاسع عشر لـ"جيش إفريقيا"[2]. وكان يرمي من وراء ذلك أساسا إلى تجنيد عناصر لها معرفة سابقة بالمنطقة . كما أنها تجيد اللغة العربية . ووضع المدربون في خدمة السلطان الذي يتكفل بدفع أجورهم من بيت المال المخزني .

وبعدَ الحصول على مُوافقةِ وزارة الخارجيَّة ، وقيام الحاكم العامِّ في الجزائر بالترتيبات اللازمة ، رخص وزير الحربية لثلاثة ضباط من فيلق إفريقيا بالتفرغ[3] وهم : پايرن (Payerne) ، قبطان من الرماة الجزائريين، وجورني(Journée) الملازم الأول للزّواوي ، وإركمان (Erckmann) ملازم أول

---

1) A. M. G., c. 3H2 .

ويورد هذا التقرير قائمة الرؤساء الذين توالوا على رأس البعثة الفرنسية إبان المرحلة الممتدة من 1877 إلى 1912 :

- القبطان پايرن (Payerne) من الرماة الجزائريين الأوائل ، يونيوز 1877 .
- القبطان جورني (Journée) ، من الزواوي الأوائل ، ماي 1879
- القبطان إركمان (Erckmann) من المدفعية ، أكتوبر 1879
- القائد لوڤالوا (Levallois) من قسم الهندسة العسكرية ، يونيو 1883
- القائد دوبروڤيل (de Breville) 1885
- القائد كوشميز (Cauchemez) من المجموعة الثانية للزواوي ، سبتمبر 1885
- القائد شلومبرجر (Schlumberger) من المشاة ، غشت 1895
- القبطان روستانغ (Rostaing) مكلف بالنيابة ، في أكتوبر 1897
- القائد بوركهارت (Burckhardt) المدفعي الرابع ، سبتمبر 1897
- القائد روبير (Royer) قناص للخيالة من الدرجة 9 ، نونبر 1902
- القائد فاريو (Fariau) من مدفعيي وهران ، فبراير 1904
- القائد منجان (Mangin) ، رئيس شرطة المراسي ، نونبر 1908
- القائد بريموند (Brémond) رئيس بالنيابة عن منجان (Mangin) من 1911 إلى 1912 .

Notice sur la mission française établie par Michaux-Bellaire en 1929 et envoyée au Général Azan. 13 janvier 1930.

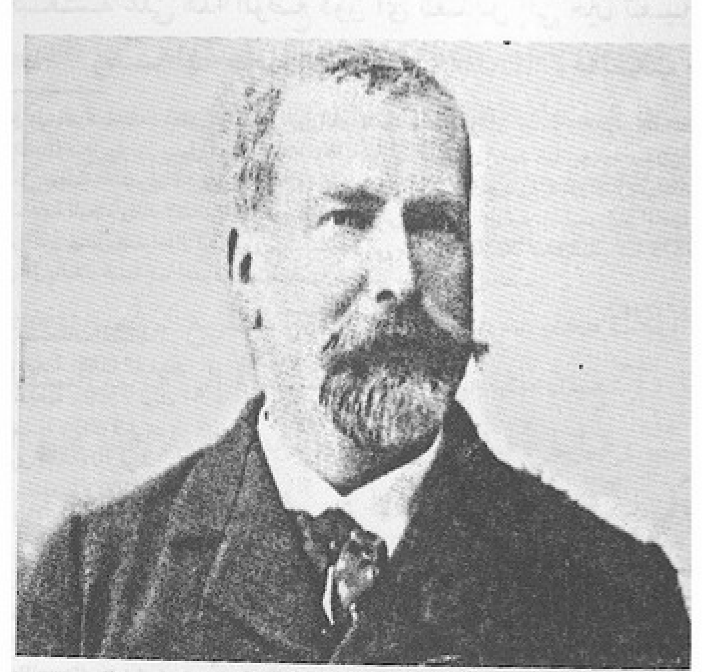
2) A. O. M. A., Ds. J. 115, V :

رسالة رئيس البعثة پايرن (Payerne) بخصوص المدربين الموجهين إلى المغرب ، 1 يناير 1880 .

3) A. M. G., c. 3H2, p. 3 : V . Historique de la mission française au Maroc 1877-1897, cahier n° 102, fait par l'Etat-Major de l'armée, 2ème bureau .



كوشوميز[1] (Cauchemez)



جورني فيلكس ألبير[2] (Journée Félix Albert)

1) A. M. G. DS. Personnel GB 880/3.
2) Ibid. GB 174/3.

بالمدفعية . كما ضمت هذه البعثة ضابط صف من المدفعية وأربعة ضباط صف من المشاة ، اثنان منهم ، مسلمان جزائريان[1] . وألحق بالبعثة طبيب هو الدكتور ليناريس (Linarès) .

وحُددت مدة صلاحية البعثة في سنة قابلة للتجديد كما حددت رواتب أفرادها حسب اختلاف رتبهم[2] . وتلبية لرغبة الضباط قدم لهم تسبيق يعادل أجر شهر يلتزمون بتسديده على ثلاث دفعات .

ويصف إركمان (Erckmann) ، الذي استمر في منصبه إلى حدود 1882 ، الكيفية التي استقبلت بها البعثة ، مبينا أن وصولها إلى المغرب ، لم يحظ بأي اهتمام. كما أنه كان على المدربين والطبيب العسكري أن يقيموا بوجدة قبل السماح بترحيلهم إلى الرباط سنة 1879 . ولم يبق إلا ضباط الصف المدفعيون الذين تم تعيينهم إلى جانب السلطان لمرافقته في "محلاته".

وبقيت مسألة توزيع المهام وتحديد الامتيازات داخل القصر عالقة . وظلت البعثة على هذا الوضع دون أي تعديل إلى حين تعيين لوفالوا (Levallois)[3] رئيسا لها محل إركمان (Erckmann) . فاتسعت صلاحيات

---

1) تم تشكيل هذه التركيبة بعد دحض الاقتراح الأول الذي قدمته هيئة الأركان العامة ، وبموجب هذا التغيير حل الدكتور ليناريس(Linarès) محل واريون بينيل(Warion-Pennel) كما أن رقيبا من الرماة الجزائريين ومحمد بن أحمد رقيب آخر من نفس الفيلق عوضا ، كمدربين ، دوريو (Durieu) ومحمد ابن خوفي . ويعتبر الدكتور ليناريس (Linarès) من الذين قدموا خدمات هامة للبعثة وذلك لإتقانه للغة العربية واندماجه في الأوساط المخزنية .إذ أسس إبان إقامته بالرباط ولحسابه الخاص مختبرا كان يهتم برصد أحوال الطقس ويبعث بنتائجه إلى باريس . وقد ألف هذا الطبيب سنة 1878 مذكرة حول داء الكوليرا الذي حلّ بالبلاد حينها كما اهتم في السنة نفسها بتحضير مؤلف خاص بالطب .

2) A. M. G., c . 32 H 2.

ويضم التقرير مستحقات الضباط :

- القبطان قائد البعثة : 000 12 فرنك
- ملازم أول بالمدفعية : 500 9 فرنك
- ملازم أول للمشاة : 000 9 فرنك
- طبيب عسكري : 000 10 فرنك
- ضابط صف بالمدفعية : 300 4 فرنك
- ضابط صف للمشاة : 200 4 فرنك
- ضابط صف من الأهالي : 400 2 فرنك
- ولم يتم تحديد المبلغ الإجمالي الثابت المخصص لتسديد رواتب البعثة العسكرية إلا بعد مناقشات متعددة . انظر في هذا الصدد : رسالة وزير الشؤون الخارجية إلى وزير الحرب ، بتاريخ 2 غشت 1877 .

3) تناول ج. إركمان (J. Erckmann) في المقال السابق الذكر ص 309 ، الأسباب الحقيقية التي أدت لاستدعاء أبيه. وحسب القائد بروي (Breuille) فإن إركمان (Erckmann) كرئيس للبعثة لم يؤطر بشكل فعال الفيلق الذي كان تحت إشرافه . إذ يظهر أن إركمان ، على الرغم من قدراته والنتائج التي حصل عليها ، لم يكن يتصف بالخصائص التي يجب أن تتوفر في رئيس بعثة عسكرية . فعلى الرغم من المجهودات الواضحة التي بذلها في الميدان العسكري وعلى الرغم من إتقانه للغة العربية ومكانته لدى السلطان ، فلم يستطع أن يثبت وضعيته . ويآخذه "بروي" (Breuille) كونه سمح لنفسه بالتأثر بوسط مغربي فاسد . أما فيما يخص ضابطي الرباط فلم يكونا يتوفران على المؤهلات الضرورية للمنصب الذي يحتلانه. فكانت هذه الملاحظات في أصلها من العوامل التي دفعت بالجنرال بيلو لاتخاذ قرار إعادة هيكلة البعثة وجعلها تخضع لقانون خاص .

البعثة بمبادرة من وزير الحرب الفرنسي الجنرال بيلو (Billot) حيث أسندت لها مسؤوليات جديدة : فإلى جانب تدريب العساكر المغربية ، أضيفت لها مسؤولية التفتيش بهدف إضفاء الطابع الرسمي عليها وتقوية أواصر الارتباط مع المخزن من أجل تثبيت ودعم النفوذ الفرنسي بالمغرب .

وقد ساهم حادث مقتل القبطان شميت (Schmith) سنة 1885 في خدمة هذا المشروع بطريقة غير مباشرة . فبالإضافة إلى الأبعاد السياسية لهذا الحادث وما كان يحمله من دلالات فيما يخص تطور الأوضاع داخل المغرب، فإن الحكومة الفرنسية انتهزت حادث اغتيال شميت (Schmith) لفرض غرامة مالية على المخزن ، ناهزت مائة ألف فرنك ، كما زادت في ضغوطها على السلطان لتقوية موقع مدربيها بالمغرب .

وهكذا استغل القبطان كوشميز(Cauchemcz) الذي خلف فيرود (Feraud) سنة 1889 ، هذا الوضع ليقدم مقترحات تهم إدخال بعض التعديلات : تعويض پاتنوتر (Patenôtre) بقائد للمدفعية ، مع تقسيم البعثة وجعل عناصرها مستقلة الواحدة عن الأخرى ليبقى جزء منها في الرباط ، ويقيم قبطان المدفعية إلى جانب السلطان في حين يظل الدكتور لناريس (Linarès) متمتعا بكل هيمنة .

وقد أربكت مجموعة من العوامل تحقيق مشاريع كوشميز (Cauchemcz) على رأسها ، التعيين المفاجيء لبعثة إسبانية إلى جانب السلطان تضم قبطانين وطبيباً وضابطي صف . وهذه البعثة بدورها مفروضة على السلطان الذي لم يتوان في التعبير سنة 1890 عن رغبته في التخلص من جميع البعثات الأجنبية وتعويضها بمجرد أطر تقنية أوربية تعمل تحت مراقبته المباشرة : "إن ما يجب الاعتراف به هو أنه في هذه الفترة كان دور البعثة الفرنسية قد تقلص بشكل قوي ، إذ خوفا من أداء الغرامات ، لم يعد يسمح للفرنسيين بالتنقل بحرية؛ ولتغطية النفقات المترتبة ، من جهة ، عن الحملة الأخيرة الموجهة إلى الجنوب (1890) ومن جهة أخرى دفع التعويضات الخاصة

بكل البعثات الأجنبية ، تم تسريح الفيالق العسكرية إلى الحد الذي أصبح فيه من غير الممكن متابعة التداريب[1]" .

ج ـ مشروع تجديد البعثة :

في سياق هذه الأحداث ، فكر المخزن في إمكانية تغيير تشكيلة البعثة العسكرية الفرنسية واستبدالها بأخرى تكون تقنية صرفة[2]. وفي يوليوز 1893 ، وبعد عدة مفاوضات ، قبل المعتمدان الفرنسيان بطنجة (وهما : سوهي والكونت دوبيني (Souhait et le Comte d'Aubigny) هذا المبدأ أو على الأقل تظاهرا بذلك .

غير أن وفاة السلطان مولاي الحسن يوم 7 يونيو 1894 ، أوقفت المحادثات الجارية بهذا الصدد . كما أن اندلاع تمردات كبيرة في مختلف أقاليم البلاد وتنظيم "حَرْكات" متتالية لصدها ، قلّص من إجراءات المخزن إزاء القوات الأوربية . فاستغلت فرنسا هذه الأوضاع للإبقاء على بعثتها وضمان استمرار عملها استنادا على المبادئ الأساسية الأولى . كما استثمرت عن ذلك الإجراءات التي اتخذتها سابق . حيث سبق أن أقالت كوشميز (Cauchemez) من منصبه سنة 1893 ليخلفه الكومندان شلومبرجر (Schlumberger) الذي استمر في ممارسة مهامه ضمن نفس الشروط التي كان يعمل بها سابقوه . وازداد شلومبرجر (Schlumberger) تألقا كما تقوت مكانته بانسحاب البعثة الإسبانية في أكتوبر 1893 إثر حوادث مليلية وبتدني البعثة الإيطالية المستمر حتى حدود 1894 وكذلك باضمحلال البعثة الألمانية .

---

1) A. M. G., c. 3H2, Historique de la mission française au Maroc 1887-1897 .

2) وفي سياق هذا التغيير طرحت تساؤلات منها هل ستغادر البعثة الفرنسية المغرب كما فعلت غيرها من البعثات؟

- هل سيستدعى أعضاء البعثات الإنجليزية والإيطالية ، مثلما حدث للفرنسيين ؟
- ما هو مصير الدكتور ليناريس (Linarès) ؟
- ما مصير التعويضات المقدمة في حال انسحاب البعثة بصفة نهائية ؟
- كيف تكون تشكيلة البعثة التقنية وما هي أهدفها ؟



Linarès [1] ليناريس

1) A. M. G. Fond Jibert.

وأثيرت مشكلة تعديل البعثة من جديد سنة 1897 . حيث اعتبر المخزن أن هذه التجربة التي دامت زُهَاءَ عشرين سنة كلفت بيت المال المغربي 1 200 000 فرنك[1] . دون أن يؤدي ذلك إلى نتائج دالة ، ولذلك أبدى المخزن رغبته في إعادة هيكلة البعثة على أسس وقواعد جديدة . ودخل المغرب من أجل تحقيق ذلك ، في مفاوضات مع فرنسا أفضت إلى الاختيار بين ما يلي:

- استعادة البعثة .
- التقليص من عددها.
- تحويلها إلى مجرد بعثة تقنية وفقا للمبادئ المتفق عليها إبان مفاوضات سنة 1893 .
- تغيير البعثة في تشكيلتها وعدد عناصرها .

رفض الفرنسيون جميع هذه المقترحات باستثناء الاقتراح الأخير ساعين مع ذلك إلى الإبقاء على كل التعديلات المطلوبة من المخزن والممكن تلبيتها مستقبلا محاولين استغلالها لخدمة مصالحهم[2] . ومن هنا حرصوا على ألا يعيِّنوا إلا ضباط مدفعية ذوي معارف تقنية عالية وقادرين على تقديم خدمات خاصة للسلطان . فتمكن الفرنسيون نتيجة لذلك ، من جهة ، أن يحافظوا على دورهم العسكري دون أن يتركوا المجال فارغا لبلدان أخرى لأداء هذا الدور التقني ، ومن جهة أخرى ، أن يرضوا السلطان لأن التغيير يبدو في الظاهر حاصلا وفق إرادته .

فتمت إقالة شلومبرجر (Schlumberger) من مهامه في شتنبر 1897 تلبية لرغبة بّاحماد وتم تعويضه بصفة مؤقتة بروستانغ (Rostaing) . فتقلص أعضاء البعثة إلى ضابطين ، يقيم أحدهما بمراكش ، والثاني وهو قائد جزائري ، بالرباط ، كما ضمت أيضا ثلاثة ضباط صف ، منهم المساعد مارشان (Marchand) بمراكش ورقيبان بالرباط .

---

1) A. E. P., N.s., 272, année 1897, lettre de Linarès au Ministre des Affaires Etrangères, Tanger, octobre 1897 .

2) A. M. G. , c. 3 H12, la note dans ce sens pour le général chef d'Etat-Major général de l'armée, 26 mai 1897 .

وعمل الوزير الفرنسي بطنجة على التعجيل بإعادة هيكلة البعثة كما اقترح بهذا الخصوص إدماج ضباط من المدفعية ضمن عناصرها . ووافق نظيره في الحرب بدوره على ذلك فعين القائد بوركهارت (Burckhardt) رئيسا للبعثة بتاريخ 22 سبتمبر 1896 . كما عين القبطان لاراس (Larras) مساعدا له بتاريخ 19 أكتوبر 1898 . وكان الاثنان ينتميان إلى فيلق المدفعية . والتحق بهما بعد ذلك ، الطبيب العسكري زمبيل (Zumbiehl) لدعم الدكتور لناريس (Linarès) الذي كان على عتبة الإحالة على المعاش . وجاء هذا في مرحلة كانت فرنسا ترغب في الحد من المخاطر المترتبة عن مجيء طبيب إنجليزي إلى المغرب يدعى ڤردون (Verdon)[1] .

وفي سنة 1902 وباتفاق مع "الكي دورساي" (Quai d'Orsay) حدث تغيير جزئي داخل البعثة الفرنسية من جديد ؛ حيث أسند وزير الحرب بتاريخ 14 نونبر من نفس السنة مهمة رئاسة البعثة إلى القائد دو روير دوسان جوليان (De Royer de saint - Julien) ، وهو من الفيلق التاسع للقناصة لتعويض بورگور (Bourgourd). كما ألحق به القبطان فورنيي (Fournié) من الرماة الصحراويين . أما جَفراي (Jaffray) وهو طبيب من الرتبة الثانية فقد عوض زمبيل (Zumbiehl) . كما عوض لوجيس دوڤيني (Logis Deveney) كمدرب للمدفعية بملازم أول .

د - تراجع البعثة المؤقت إلى طنجة (1903) :

استفادت فرنسا من الأوضاع العامة التي كان عليها المغرب إبان الستة أشهر الأولى من سنة 1903 . فقد أعطت الأزمة الحادة التي مر بها إثر هزائم المخزن المتتالية أمام الروگي بوحمارة ، وتدني الوضع المالي وما خلفه من نتائج خطيرة على البلاد ، فرصة لفرنسا للتدخل ، ولو بطريقة غير مباشرة، لفائدة المخزن ومحاولة كسب ثقته من جديد . خصوصا وأن القرض الذي قدمه بنك باريس والدول المنخفضة إلى المخزن سنة 1902 ، جعلها قادرة على اقتراح برنامجها "الإصلاحي" ، والتحكم في سبل إنجازه بما يخدم

1) A. M. G., c. 3 H1 , note du général chef d' Etat-Major de l'armée, 2 mai 1897.

مصالحها الخاصة . غير أن "الرياح جرت بما لا تشتهي السفن" وانقلبت الأوضاع أمام تنامي سخط الرعية الذي أجبر السلطان مولاي عبد العزيز على المبادرة إلى اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة للحد من انتشار التمرد والعصيان[1] . ولهذه الاعتبارات نفسها ، قرر السلطان إبعاد كل الأجانب الذين كانوا في خدمة المخزن من مدينة فاس وهو القرار الذي كانت له أبعاد سياسية جد دالة[2] .

وراح المنبهي وزير الحربية نفسه ضحية ما بدا للعامة والعلماء كأنه مجهود سيمكن السلطان من الخلاص . ذلك أن هذا الوزير الذي استرجع مدينة تازة من يد الروگي بوحمارة اضطر إلى التخلي عن "المحلة" بنفس المدينة وقد عاود المتمردون حصارها[3] . بل كاد أن يتسبب في كارثة أخطر لما اقترح على السلطان الالتحاق به[4] .

ولم يغير التحول الحاصل على مستوى الجهاز العالي للمخزن ، في العمق ، من الوضعية القائمة . بل ساهم بمعنى من المعاني ، في استفحالها. إذ خول منصب "العلاف الكبير" إلى محمد الگباص ، الطالب السابق بشاتام (Chatham) (إنگلترا) والذي استطاع التألق بفضل كفاءاته والمساندة التي يوليها إياه وزير الشؤون الخارجية عبد الكريم بنسليمان ليجد نفسه مقحما داخل نظام كان من الصعب عليه التأثير في مساره بأي شكل من الأشكال . وتشهد على ذلك موافقته على الشروط التي أملاها الفرنسيون والمتعلقة بالحدود الجزائرية - المغربية . وما يؤكد ذلك أكثر هو أنه بعد إقصاء المنبهي ، نوديَ على الگباص إلى فاس من الجزائر التي كان يقيم بها كمندوب مكلف بتطبيق اتفاقيتي 20 أبريل و7 ماي لسنة 1902[5] .

---

1) A. M. G., c. 3H14

2) غادرت البعثة فاس لتلتحق بطنجة بتاريخ 4 ، ومنها توجها دورويو دو سان جيليان (De Royer de Saint-Julien) والقائد شنايدر (Schneider) إلى الرباط في حين توجه القبطان فورني (Fournié) إلى الدار البيضاء .

3) H. T. Bouâachrine, **op. cit.**, pp. 83-84.

4) E. Aubin, **le Maroc d'aujourd'hui**, Paris , 1904, pp . 222-223.

5) F.O. 174 - 89 , le grand vizir Moussa Ben Ahmed à J.D Hay, 12 di al-hidjja 1295/7 novembre 1878.

وتتعلق الرسالة بثلاثة طلبة مغاربة حصلوا على تدريب بشاتام مددوا فترة إقامتهم لسنتين لتحسين تكوينهم . وتبين الرسالة كونهم تميزوا في مجموعهم وخاصة منهم الگباص بمستوى وكفاءة بارزة .

وما تجدر الإشارة إليه أن الوزير بنسليمان نفسه عاش تهميشا مرحليا وذلك في أعقاب الانتقادات التي تعرض لها بعد توقيع بروتوكول 20 يوليوز 1901 أثناء السفارة التي قام بها إلى باريس . وهو البروتوكول الذي يشكل إطارا حدد شروط تلك الاتفاقيات . وبعد عودته إلى الساحة المغربية سنة 1903 عارض بكل قوة وأكثر من أي وقت مضى ، جميع المشاريع الإصلاحية المستوحاة من بريطانيا . ولو أنه كان هو نفسه يدافع على تطبيق ضريبة "الترتيب" فلقد كان يؤيد بالمقابل فكرة اللجوء إلى قرض فرنسي جديد معارضا بذلك التوجه الذي كان الفورن أوفيس (Foreign Office) ينصح بعدم العمل به[1] .

وكان هذا هو نفس اتجاه عمر التازي الذي عرف بمعارضته للإجراءات الإصلاحية التي نادت بها الجماعة الأنكلوفونية بالرغم من العلاقات التجارية القائمة بين عائلته وأصحاب مصانع النسيج في مانشستر (Manchester) ؛ ويساير في موقفه هذا موقفي أخويه عبد السلام التازي وزير المالية ومحمد التازي المحتسب بفاس[2] .

هـ ـ استعادة البعثة لقوتها :

إن إبرام الاتفاق الفرنسي البريطاني في أبريل 1904 ، وإطلاق يد فرنسا بكل حرية في المغرب ، وكون هذا الاعتراف صادرا عن قوة ظلت تعتبر "الحامية التقليدية للمغرب" ، سهل استعادة البعثة العسكرية الفرنسية لقوتها . خصوصا وأن هذا الاتفاق الودي ، في أحد جوانبه ، كان يعني التزاما رسميا من الفورن أوفيس (Foreign Office) بتسهيل إنجاز "الإصلاحات" التي كان الكي دورساي (Quai d'Orsay) ينادي بها ويسعى إلى احتكار تطبيقها .

وكان من النتائج المباشرة لهذا الحادث إنشاء خلية متخصصة داخل البعثة تتكلف بتكوين الجنود في مدن وجدة والعرائش والرباط والدار البيضاء وفاس . فزاد عدد أفراد البعثة وتوسعت صلاحيتها[3] .

1) E.Burke, **op. cit.**, pp. 71-72; E. Aubin, op. cit., p. 223 .
2) E.Burke, **Ibid.**, pp. 71-72.
3) A. M. G., c. 3H12, le Président du Conseil, Ministre des Affaires Etrangères (Delcassé) au Ministre de la Guerre, Paris, 4 août 1905 .

وساهمت مقتضيات عقد الجزيرة الخضراء في دعم هذا التطور على الرغم مما مثلته زيارة گيوم الثاني (Guillaume II) إلى طنجة من خطر هدّد بإعادة النظر جذريا في العقد المبرم . والواقع ، أنه على أساس هذا الاتفاق الودي تمكن القنصل الفرنسي بطنجة فرانسوا رينولت (François Régnault) سنة 1907 من إرغام المخزن على الاعتراف لرئيس البعثة بحق مراقبة إدارة وتدريب الجيش المغربي . ويتعلق الأمر بفيلق مكون من 3000 رجل . وكان ذلك مناسبة لزيادة عدد أفراد البعثة إذ أضيف إلى عناصرها 8 ضباط و25 ضابط صف .

2 ـ المدربون الإنجليز :

أ ـ ظهور ماكلين (Maclean) :

لم تتوقف إنجلترا لأسباب استراتيجية واعتبارات تجارية عن إيلاء المغرب اهتماما خاصا وذلك منذ القرن السابع عشر . وفي هذا السياق تبرز جهود القنصل البريطاني بطنجة ج. د. هاي (J.D.Hay)[1] الذي لم يكف منذ تعيينه سنة 1844 عن تحسيس دولته بأهمية تقوية الروابط التجارية مع المغرب ، فنجح في إبرام اتفاقية تهم التجارة والملاحة سنة 1856 شكل توقيعها منعطفا حاسما في التاريخ الاقتصادي للبلاد .

ولم تكتف بريطانيا بهذا المكسب بل راحت تشجع المخزن على الانخراط في سياسة إصلاحية من شأنها إعادة هيكلة مؤسساته ، وإنعاش المغرب ، وجعله قادرا على حماية استقلاله في اطار سياستها الرامية إلى الإبقاء على الوضع القائم في غرب البحر الأبيض المتوسط ، مما يعني ضمان استمرار سيطرتها على جبل طارق .

وهكذا ركز هاي (Hay) اهتماماته منذ سنة 1875 على الميدان العسكري . وتزامن ذلك مع توجه بعثة عسكرية مغربية لتلقي تدريب حديث بجبل طارق. وكاد أن يعصف بالسبق الذي أحرز عليه الإنجليز في هذا الميدان نجاح الجنرال الفرنسي أسمون (Osmont) في إقناع السلطان مولاي الحسن ، عقب تلقي جيش المخزن هزيمة قاسية في منطقة تازة ، بقبول "الاستعانة" بفرنسا عسكريا .

---

1) J. L. Miège, op. cit., III, p. 203 .



القائد هاري ماكلين[1] (Le Caid Harry Maclean)



القائد هاري ماكلين[2] (Le Caid Harry Maclean)

---

1) l'Illustration, 10 janvier 1903, n° 3124, p. 21.
2) Ibid.

غيـر أن السلطان تحفظ إزاء فكرة الاستغناء تماما عن "الاستعانة" بالإنجليز ، وما يمكنهم أن يقدموه من إسهامات في هذا المجال ، بل وأقدم على تجنيد الإنكليزي هاري أوبري ماكلين (Harry Aubrey Maclean)[1] مكلفا إياه بتدريب الحرس السلطاني والمشاة ، أي جعله مسؤولا عن تنظيم القسم الأساسي والهام من الجيش النظامي .

وبعد وضع برنامج التدريب وتسليم نسخة منه لهاي (Hay) ، شرع ماكلين (Maclean) بمساعدة اثني عشر مغربيا تخرجوا من مدارس جبل طارق في تدريب فرقة عسكرية تتكون من 100 جندي مؤهلين بدورهم للقيام بمهمة التدريب بعد اكتمال تكوينهم . وهكذا ، ومنذ 1878 ، وجد ماكلين (Maclean) نفسه على رأس فرقة تتشكل من نخبة الجيش تضم 300 حراب . غير أنه كان مجبرا على مواجهة دسائس منافسه الفرنسي إركمان (Erckmann) الذي كان يدرك كامل الإدراك أن وجود المدرب الإنجليزي يحول دون تجميع أفراد البعثة الفرنسية بالقصر السلطاني ويمس بمصالحها. كما يقلص من صلاحياته هو ، خصوصا بعد أن غدا نشاط ماكلين (Maclean) كمدرب يمتد نحو طوابير، مثل الشراردة ، كانت تخضع للتأطير الفرنسي[2].

وفي سياق الصراع بين إركمان (Erckmann) وماكلين (Maclean) كانت كفة الإنجليزي تبدو راجحة نتيجة قيامه بمجموعة من الأعمال المراد منها التظاهر بخدمة المصلحة العامة وأيضا لمعارفه الإدارية وحسه المركانتيلي . وهكذا بادر ماكلين (Maclean) إلى المساهمة بكل فعالية في مساعدة المغاربة أثناء المحنة التي ألمت بهم بسبب الجفاف الذي أصاب البلاد وقتئذ ، حيث وجه نداء إلى اللورد مايور (Lord Mayor) في لندن ملتمسا منه جمع المعونات اللازمة من المؤسسات الخيرية البريطانية وإرسالها إلى المغرب لتوزيعها على المحتاجين[3] .

---

1) ولد ماكلين (Maclean) في 15 يونيو 1848 من أصل اسكتلندي من مدينة فريمين (Frimmin) ، وظف إلى جانب عمه في خدمة المجلس الاستشاري الملكي الخاص وقدم استقالته سنة 1869 للتجنيد في الخدمة العسكرية كما شارك في معارك الحملات العسكرية بكندا سنة 1870 ببيرمود (Bermudes) سنة 1873 . وعين ملازما أول سنة 1876 وقدم استقالته لأسباب ظلت مجهولة، غير أن التفسير الرائج هو أن ماكلين (Maclean) كان مثقلا بالديون . وبعد سنة من ذلك استدعاه هاي(Hay) واللورد نابيي (Lord Napier) حاكم جبل طارق الذي وضعه في خدمة مولاي الحسن كمدرب بصفة غير رسمية . واعتبارا لخدماته تم تكريمه وترقيته سنة 1910 قائد نظام سان جورج (St. Georges) ، وتوفي ماكلين برشموند (بسوريا) في رابع فبراير 1920 . وبخصوص سيرته الذاتية ، انظر: M.Chappert, op. cit., T. I. p. 128

2) إذ يتدخل من أحماد بن موسى وضع حد لطموحاته .

3) M . Chappert, op. cit. , I . p . 144 .

كما اهتم أيضا بنظافة المدن راغبا في القضاء على انتشار الأمراض المعدية والأوبئة عاملا على تحسيس السلطات والسكان بضرورة الاهتمام بجمع الأزبال والاعتناء بتنظيف الأحياء . وعلى غرار بعض العناصر وجمعيات إنجليزية أخرى ، اهتم أيضا بأحوال نزلاء السجون وبأوضاعها سواء منها ما يوجد في المناطق الداخلية أو على السواحل . وهذا ما دفعه في الأخير إلى المناداة بضرورة إقامة ضمانات شرعية لحماية وتأمين الأشخاص والممتلكات . وعلى مستوى آخر ، شجع المخزن على توسيع نطاق الإصلاحات لتشمل استغلال الخيرات المنجمية بالبلاد وإنشاء خطوط السكة الحديدية وتأسيس شبكة تلغرافية ... الخ .

ولم يكتف ماكلين (Maclean) في مجال تخصصه بالقيام بالتدريب الذي كان مطالبا به فحسب ، بل اقترح أيضا إجراء مجموعة من الإصلاحات على مستوى هيكلة القيادة كما دعا إلى تحسين ظروف عيش الجنود والرفع من رواتبهم وذلك لمعاناته هو نفسه من هزالة ما كان المخزن يصرفه له كأجر.

ب ـ تراجع مكانة ماكلين (Maclean) وزوال حظوته :

لم يكن راتب ماكلين (Maclean) يتجاوز 225 فرنك في الشهر حين تجنيده . وبعد مرور عام أصبحت أجرته تقدّر بـ 9000 فرنك . كما أنه لم يكن يتلقى أي تعويض من الحكومة البريطانية لكونه جُنّد بالمغرب بكيفية غير رسمية.

ورفض المخزن جميع طلباته المتعلقة بالزيادة في أجره في الوقت الذي ضاعف فيه أجرة إركمان (Erckmann) التي لم تكن في الأصل تحتاج لزيادة. كما تمت ترقيته إلى رتبة أعلى . فتضايق ماكلين (Maclean) من ذلك خصوصا وأنه كان في حاجة ماسة لمبالغ مالية يسدد بها ديونه القديمة ويغطي نفقات عائلته الطارئة ابتداء من سنة 1888 .

وبما أن لجوءه المتكرر للقنصلية للتوسط رسميا لتحسين مداخيله لم يجد شيئا فقد سعى ماكلين (Maclean) ليجد بنفسه حلولا أخرى . إذ فكر في تأسيس سلسلة من البازارات بمساعدة من الحكومة الإنجليزية . وبما أنه

حصل على ترخيص من السلطان لممارسة التجارة ، فقد استقدم أخاه ألان (Allain)[1] ليكلفه بمزاولة التجارة تحت اسمه لانشغاله هو بمهمة التدريب .

وقبل أن يرتقي ماكلين (Maclean) سريعا في هذا الاتجاه ، مرَّ بظروف عصيبة إبان المرحلة الفاصلة ما بين سنة 1881 وسنة 1894 كان مردها بالأساس إلى اهتمام السلطان بالمدفعية بينما كان اختصاص المدرب البريطاني هو تدريب المشاة ؛ هذا فضلا عن الدعاية المضادة التي نظمها ضده إركمان وهيكارد (Hecquard)[2] وتحاملهما عليه .

ج ـ سطوع نجم ماكلين (Maclean) من جديد :

تمكن المدرب البريطاني من استرجاع مكانته بمبايعة السلطان مولاي عبد العزيز "الأمير الذي تكفل ماكلين (Maclean) باقتناء مهده" . وتطورت مكانته وغدا دوره مهما في الأوساط المخزنية . وبدا ذلك مستحقا بالنظر إلى المدة التي قضاها في خدمة المخزن والتي كانت تناهز خمساً وعشرين سنة مارس خلالها جميع المهام التي أوكلت إليه بصبر ومثابرة إلى الحد الذي أصبح المغاربة ينظرون إليه وكأنه "شخصية مخزنية أو واحد من أخلاف أولئك العلوج الذين اعتاد سلاطين المغرب على ضمهم إلى حاشيتهم". وليعبر ماكلين (Maclean) عن اندماجه التام في الوسط المغربي المخزني "كان يضع العمامة ويرتدي سراويل فضفاضة يحشر أطرافها في أحذية طويلة صفراء ويلبس القفطان ويتلفع بالسلهام". فاشتهر بذلك في الأوساط المغربية إلى الحد الذي غدا فيه الجميع ـ أو على الأقل قاطنة الحواضر الكبرى ـ يعرف القايد ماكلين (Maclean) أو "الكرونيل"[3] .

وعلى واجهة أخرى ، ارتبط بروز ماكلين (Maclean) من جديد بتألق شخصيتين مخزنيتين : الحاج المختار الجامعي الذي عين صدرا أعظم بعد

1) كان ألان (Allain) الأخ الأصغر لهاري (Hary) ، يبلغ عمره 36 سنة حينما التزم مع أخيه عميلاً . كما جُنِّد في الجيش الإنجليزي كأخيه وشارك في فيلق في المغرب ضد الزولو .

2) كان إركمان (Erckmann) ، بعد عودته من فرنسا سنة 1881 ، مصحوبا بشخص يدعى هكارد (Hecquard) يدعي أنه ابن عم الرئيس گريڤي (Grévy) إلا أنه واجه انتقادات كثيرة لمزيد من التفاصيل حيال هاته الدسائس انظر :
M. Chappert. op. cit. . p. 158 .

3) A. M. G., c. 3H20, note de Zumbiehl sur les conseillers du Makhzen. Fès. 28 mai 1902 . v. aussi E. Aubin. "**le Maroc d'aujourd'hui**". Paris, 1904, pp. 160-161,
حيث يرد النص التالي : "إن طول إقامته بالمغرب ومظهره المغربي جعلاه يبدو مغربيا أكثر منه إنجليزيا" .

وفاة بّاحماد ، والمهدي المنبهي الذي شغل منصب وزير الحرب . واستفاد ماكلين (Maclean) من الخلاف الذي نشب بين الاثنين لتحقيق أهدافه ؛ فالأول يطرح نفسه زعيما محافظا متمسكا بالتقاليد وهو في ذلك يتمتع بمساندة علماء فاس ويصفه الطبيب زومبيل (Zumbichl) بكونه "عالما" أكثر منه سياسيا ، ورجل آداب أكثر منه رجل أعمال ، يقتصر اهتمامه بالدرجة الأولى على الأدب والشعر . وعلى العموم فهو رجل يغلب عليه الخيال أكثر مما هو واقعي وعملي[1]" .

وعلى عكسه يبدو المنبهي "ذا طموح جامح وهو ماكر أكثر مما هو ذكي[2]" . كما أنه ينحدر من وسط لا يتناسب مع ذلك الذي يستقطب منه المخزن عادة مستشاريه وشخصياته البارزة . لهذا أثار تعيينه وزيرا كل أنواع التحفظات بحيث كان المحافظون ينظرون إليه كمجرد انتهازي ووصولي . وهذا ما حاول المنبهي التغلب عليه بتقربه من السلطان الشاب والتظاهر بميله للانفتاح على أوربا[3] .

وقد وجد ماكلين (Macleann) نفسه مدفوعا للانخراط في هذا الاتجاه، ليتحول إلى وسيط تجاري تتهافت عليه العديد من الدور التجارية الأوربية ويحوم حوله عدد من السماسرة والمغامرين .

فراحت تنهال على قصور السلطان بفاس ومراكش كل أنواع الآلات والأجهزة : "... من دراجات ، وسيارات ، وآلات للتصوير ، وفسقيات* مرمرية ، وكرات ، وشُهُب اصطناعية ، وأجهزة للتثليج[4] ..." . وراح هذا الخليط يتكدس في قاعات القصر التي تحولت إلى مستودعات حقيقية مفتوحة أمام عناصر من البشر كان من قبيل المستحيل مشاهدتهم إلى ذلك

1) م.ج.كتاني ، **نصيحة أهل الإسلام** ، الرباط 1989 ، حيث ترد عدة إشارات للنصائح التي وجهها العلماء إلى المولاي عبد العزيز .

2) Note de Zumbiehl, citée supra .

3) **L'Afrique Française**, 1901, p.414.

لقد كان هذا الشخص مشبوها إذ تقدمه "الجرائد الإنجليزية كداع صادق للإصلاحات ... بينما كان في الواقع يسعى إلى استغلال رغبات سيده لفائدته" . انظر في هذا السياق : الحجوي ، الرحلة الوجدية ، مخطوط ، خ. ع. ر. ص. 39 ؛ ابن زيدان ، **إتحاف** ، ج ، 1 ، ص.ص. 397-410 .

* الفسقية : حوض من رخام في وسطه نافورة ماء .

4) Note de Zumbiehl, citée supra .

الحين في مثل هذه الأمكنة "فأغلب الآلات الضخمة المرسلة على شكل قطع منفصلة كانت تصل إلى المغرب مصحوبة بمهندسين وعمال إنجليز متخصصين كان من اللازم دفع مصاريف تنقلهم وإقامتهم لإعادة تركيب هذه الآلات في عين المكان "[1] .

واتخذت هذه الوضعية منحى آخر بعد عزل الصدر الأعظم المختار الجامعي واستبداله بغريط وإرسال سفارتين إلى أوربا : الأولى إلى فرنسا والثانية إلى لندن وبرلين .

وكان على رأس السفارة الثانية المنبهي يصاحبه ماكلين (Macleann) كمترجم. ويمكن اعتبار وجود وزير الحرب على رأس هذه السفارة ، في حد ذاته ، بمثابة نجاح للدبلوماسية المغربية لأن الخارجية البريطانية سبق لها أن عطلت مجيء بعثة من هذا المستوى زهاء عشرين سنة . واستقبلت البعثة المغربية بحفاوة كبيرة كانت تدل على اهتمام بريطانيا بالمغرب . وكانت ، في نفس الوقت ، تعبيرا للفرنسيين عن رفض بريطانيا الدائم "لكل محاولة سابقة لأوانها للتخلص من المسألة المغربية" . غير أن هذا لم يمنع السلطات البريطانية من التملص بلباقة من كل التزام واضح يسمح بتأكيد مساندتها للمغرب[2] .

فظلت النتائج السياسية لهذه السفارة محدودة مما ساهم في تيسير مناورات كل أولئك الذين كانت لهم مصلحة في إحباط الوزير وصديقه، المدرب الإنجليزي . وقد كاد غيابهما عن المغرب أن يعود عليهما بالتهلكة : فلقد دبر غريط مجموعة من الدسائس كان يهدف بها إلى وضع حد "للتجديدات" التي أحدثت بمساندتهما وإعادة إثبات "التقاليد" التي ظلت سائدة، إلى ذلك الحين بدار المخزن ، متحكمة في تركيبة الجهاز المخزني وسيره .

---

1) Ibid.

2) F.V. Parsons. **The Origins of the Morocco Question 1880-1900**. Duckworth. London. 1976. p. 510 .

حيث يشير المؤلف إلى أن إنجلترا قدمت للبعثة الدبلوماسية المغربية حينما حلت بلندن سنة 1901 . نصائح تافهة دون أن تؤكد مساندتها الفعلية للمغرب .

ومع ذلك ، فقد استطاع المنبهي بعد عودته من إنجلترا ونجاته من الكمين الذي نصبه له أعداؤه للتفريق بينه وبين السلطان ، أن يلتحق بمراكش وذلك بفضل مساعدة القايد الكندافي ، وأن يستعيد ثقة السلطان التي فقدها مرحليا . وكان استرجاعه لحقوقه يعني في نفس الوقت ردَّ الاعتبار لحليفه ماكلين (Macleann) .

وأعطى هذا التغيير في الأوضاع دفعة جديدة "للمشروع الإصلاحي" العزيزي الذي يعتمد النهج الإنجليزي . واعتبر المحافظون وأشياعهم الفرنسيون هذا النجاح تدبيرا من إنجلترا ومن ماكلين (Macleann) ، عميلها داخل الأوساط المخزنية . ذلك أن هذا المدرب الإنجليزي لم يتردد في الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من سفارة "صديقه" إلى لندن لعرض آرائه الخاصة . «لقد تمكن من التفاوض مع رجال السلطة البريطانيين ، وخولته صفته كمترجم، الفرصة لإبراز آرائه الشخصية وهو يخاطب تارة المنبهي وتارة أخرى الوزراء الإنجليز بحجة الترجمة[1] .

وعليه ، فبعد أن استعاد الشخصان اعتبارهما ، شرع المولى عبد العزيز في تطبيق مجموعة إصلاحات تبدو مستلهمة من بريطانيا وخاصة منها "الترتيب"[2] ، وإلغاء نظام "السخرة" .

فقد غدا من اللازم أن يتقاضى الموظفون أجرة قارة تُؤدى لهم من مال المخزن تختلف قيمتها حسب أهمية مناصبهم ؛ وأن تقابل الامتيازات المادية والرشاوى وغيرها من الأساليب المشبوهة بعقوبات شديدة . أما المثير في هذه الإصلاحات فيتمثل في مشروع تحويل إدارة الجمارك وجعلها تحت إشراف إنجليزي وإعادة تنظيم الجيش تحت القيادة العليا لـ"القايد العام" ماكلين (Macleann) وهو اللقب الذي صار يتباهى به هذا الشخص منذ عودته من لندن .

1) A. M. G., c. 3 H 11. p.15, V. Le Sultan du Maroc, ses idées, ses réformes, ses conseillers par Zumbichl, Fès, 28 mai 1902 .

2) A. G. P. Martin, **Quatre siècles d'Histoire au Maroc**, Paris, p . 391

حيث يرى المؤلف أن ضريبة الترتيب التي أقرها السلطان مولاي الحسن سنة 1881 كانت تعتمد المعايير الدينية التي تعتمدها بعض الضرائب الشرعية مثل "الأعشار" . في حين أن الضريبة التي فرضت سنة 1901 جاءت مبتعدة كل البعد عن هذه الشروط حيث تبدو مستلهمة من ضريبة الدخل البريطانية .

ونتج عن هذا أن : "تحول قصر السلطان أكثر من أي وقت مضى ، إلى مكان يلتقي فيه خليط من الإنكليز صحافيين ومهندسين وسياح وضباط بر وبحر - يستقبلهم السلطان بحضور هاري ماكلين (Maclean) - ليتحادثوا مع جلالته حول العظمة البريطانية ومزايا الحضارة الإنجليزية التي غدت منتشرة في كل بقاع المعمور[1]" .

ووجدت المفوضية البريطانية نفسها في وضعية غير مريحة دبلوماسيا لما كان ذلك يسبب لها من نزاعات مع مفوضيات الدول الأوربية الأخرى المنافسة . فعملت على تهدئة اندفاع ماكلين رغم أن الخارجية البريطانية نفسها أعطت موافقتها المبدئية والرسمية لمشروع الإصلاح المقدم باتفاق مع المنبهي[2] .

لقد قدم كاتب الدولة لينسداون (Lansdowne) ، بالتأكيد ، نصائح تهم ضرورة تجنب المشاريع المكلفة مثل إقامة خط السكة الحديدية كما ألح على خطورة اللجوء إلى قروض ضخمة أجنبية . ولكن هذا لم يمنعه من تشجيع النهوض بتحديث المغرب .

تسربت أخبار استئناف المفاوضات بين بريطانيا العظمى وفرنسا وعلم بها السلطان المولى عبد العزيز في شتنبر 1902 ، وأشاع مراسل التايمز (Times) ، ولتير هاريس (Walter Harris) أن ديلكاسي (Delcassé) يسعى إلى التفاهم مع لينسداون (Lansdowne) بتجنب تدويل المسألة المغربية فاختار السلطان ماكلين (Maclean) بالذات للذهاب إلى لندن حاملا رسالة إلى وزير الخارجية البريطانية وأخرى إلى الملك إدوارد السابع[3] .

---

1) Note de Zumbiehl. **op. cit**., pp. 23-25.
حسب المفوض الفرنسي ، كان على المفوضية أن تأخذ على ماكلين (Maclean) ("سلوكه الفظ واستغلال نفوذه لإقصاء كل ما هو غير إنجليزي عن السلطان . فسلوكه هذا، الذي هو بالفعل سلوك تاجر سيئ الصفات أكثر منه سلوك سياسي مهذب ، لم يكن يبدي أية مهارة دبلوماسية كبيرة ، فهو ، على العكس ، يثير بقوة انتباه باقي القوى إلى ما يجري داخل الأوساط المخزنية" .

2) E.Aubin. **op. cit.**, P. 156.
حيث المهدي المنبهي" أحضر معه مستندا ضخما من لندن يحيل على الإصلاحات المروم تحقيقها بالبلاد كما يشمل انطباعات حية ومشروعات جاهزة للتطبيق وتشجيعات حارة . ففي سياق هذا التوجه المحدد بلندن، انخرط السلطان وحظيه سي المهدي، باندفاع صبياني ظلت المفوضية البريطانية بطنجة ، تذكيه" .

3) F. O. V. Parsons. **op. cit**., pp. 509-510 .

وكانت المهمة التي كُلِّف بها المدرب ماكلين (Maclean) ذات أهمية قصوى : مطالبة الحكومة البريطانية بضمان الوحدة الترابية للمغرب مقابل الاعتراف لها بنوع من الحماية عليه . وفي حالة التردد أو الجواب بالنفي ، كان على المبعوث الإلحاح من أجل الحصول على ما يضمن استقلال البلاد لمدة سبع سنوات على الأقل ، وهي الفترة التي قدر أنها كافية لتحقيق الإصلاحات الضرائبية والاقتصادية والعسكرية .

وقد جاء الرد ، رغم التلميح إلى لجوء المخزن المحتمل إلى ألمانيا ، بانعدام إجراء أية مفاوضات مع فرنسا وأن الحكومة البريطانية مستعدة لمنح حمايتها لشخص السلطان وأملاكه الخاصة[1] .

فانتاب المولى عبد العزيز الشعور بأنه قد غُدِرَ به من "أقرب أصدقائه" وهذا ما مكن العناصر المحافظة والأخرى الموالية لفرنسا من مضاعفة مناوراتها الهادفة إلى عزل المنبهي وماكلين (Maclean) نهائيا . فبادر الوزير المغربي إلى الابتعاد عن المدرب الإنجليزي حتى يحافظ على موقعه الخاص ، وكان رد ماكلين (Maclean) ، بالمقابل ، هو التقرب من الوزير غريط .

وخدم هذا الحلف الجديد مصالح الإنگليز الذين بدأ السلطان يعاود اللقاء معهم تدريجيا . وكلف الماجور أوجيلڤي (Ogilvy) وضباط صف آخرين إنجليز بتدريب فرقة من الخيالة . كما تلقى ماكلين (Maclean) طلبا يهم اقتناء 20 000 بندقية خفيفة من مصانع بريطانية .

والواقع ، أن الأمر هنا لا يتعلق إلا بتغيير بسيط لم يكن له أي تأثير على المجرى العام للأحداث باعتبار السياسة التي صارت الحكومة البريطانية تنهجها حيال "القضية المغربية" حيث راحت تظهر نوعا من "التخلي" عن المغرب . ويشهد على هذا منح الخارجية البريطانية الحماية القنصلية للمنبهي وهو ما يزال وزيرا للحربية ، مسجلة بذلك تحولا كبيرا في السياسة البريطانية بالمغرب لما ، يمثله هذا الإجراء من ضرب لاتفاقية مدريد 1880

---

1) **Ibid.**
ويحيل المؤلف على رفض لانسدوون (Lansdowne) طلب الإشراف التقني الذي عُرِضَ عليه مثلما رفض مشروع سلف من 3 ملايين لبرة إسترلينية .

ومس بصلاحيات السلطان . كما كان سببا في تأجج تناقضات داخل المخزن ساهمت في تمزيقه[1] .

إن المطالبة بالحماية القنصلية من طرف وزير للحربية وهو يشغل مهامه بهذه الصفة أمر له دلالته على تفكك وغموض مشروع الإصلاح الذي يدعي هذا الوزير نفسه أنه من رواده .

3 ـ البعثة الإسبانية :

حاولت حكومة مدريد غداة الانتصار الذي حققه الجيش الإسباني بقيادة الجنرال ليوپولدو أودونيل (Leopoldo O'Donnell) في تطوان سنة 1860، دفع السلطان إلى طلب الاستعانة بمدربين إسبان . وأدى استقرار البعثة الفرنسية العسكرية بفاس ، والمكانة التي بدأ يحظى بها ماكلين (Maclean) بهذه المدينة إلى مضاعفة إسبانيا ضغوطها لتحقيق ذلك خاصة أمام النجاح الذي أحرزه الألمان والإيطاليون في هذا المجال .

وكان من نتائج ذلك أن حققت إسبانيا في أواخر عهد المولى الحسن ما كانت تصبو إليه حيث استقر ضابطان إسبانيان بفاس مكلفين ببناء القناطر على أساس أن تدفع حكومة مدريد مرتبيهما وأن ينسحبا وقتما يرى المخزن أنهما قد أنجزا المهمة الموكولة إليهما[2] . وفي هذا السياق ، جاء إلى المغرب قائد ومهندس عسكري : خوسي ألڤاريس كابريرا (José Alvarès Cabrera) الذي سيعوضه كانيزاريس (Canizarés) سنة 1891 ، وڤاليرادي (Vallcrade) الذي سيعوضه تريخيليو (Trijillo) سنة 1892 ليعوضا معا ، فيما بعد ، بضابطين مسلمين من حامية سبتة[3] ويلحق بهما طبيب يدعى خواكيم

1) M. Kenbib. Les Protégés. **Contribution à l'histoire contemporaine du Maroc**, op. cit., pp.297-303.
حيث يرد تحليل دقيق" لحالة المهدي المنبهي" والظروف التي منحت فيها بريطانيا الحماية سنة 1902 ودور ماكلين (Maclean) في ذلك. واعتمادا على أرشيفات الفورين أوفيس (Foreign Office) فإن الوزير المفوض البريطاني أ. نكلوس . أكد أن السلطان تم إخباره بهذا الأمر ولم يبد أي اعتراض .

2) A. M. G., c. 3H5. lettre du Ministre des Affaires Etrangères au Ministre de la Guerre, Paris, 24 décembre 1885.

3) A. M. G. , c. 3H6, rapport de Cauchemez, Fès, 21 janvier 1892.

كورتيس (Joaquim Cortès)[1] قدم إلى المغرب للحد من نفوذ نظيره الفرنسي الدكتور ليناريس (Linarès) .

واعترضت تحقيق هذه الأهداف عوامل شتى تمثلت في الطبيعة الخاصة للعلاقات الإسبانية المغربية ، وأطماع إسبانيا الدائمة في المغرب، والصدمة التي هزت المغاربة إثر الهزيمة الشنعاء التي تعرض لها الجيش المغربي في 1860 أمام الإسبان وإنذارات الحرب التي لم تكف حكومة مدريد عن التلويح بها ، والمجابهات الخطيرة التي قامت بين حامية مليلية والقبائل المجاورة في 1893-1894[2] .

ومع ذلك ، فالفوائد التي يمكن كسبها من وجود هذه البعثة في المغرب، لم تكن غائبة تماما عن وعي المخزن . وخاصة إمكانية تسخير ذلك كورقة ضغط ضد فرنسا . ولهذا وافق باحماد ، من حيث المبدأ ، في يوليوز 1894 ، على أن يكون للبعثة الإسبانية نفس الوضع الاعتباري والامتيازات التي تمتعت بها البعثة الفرنسية[3] .

وكان هذا بالضبط هو ما طالب به رئيس الوفد الإسباني ، الماريشال مارتينيز كامپوس (Martinez Campos) الذي حل بمراكش ليقدم شروط بلاده فيما يخص حل الأزمة التي تسببت فيها أحداث مليلية .

وعليه راحت فرنسا تناور من أجل نسف خطط باحماد ، مهددة بسحب البعثة الفرنسية فورا ، أو تطبيق خيار ثان يتمثل في تعديل قانون أعضائها الأساسي . فاضطر باحماد لاقتراح ترقيتهم إلى مرتبة ملحقين عسكريين وتحسين رواتبهم . وهكذا تبنى بنفسه ما كان الإسبانيون بالضبط يصبون إليه كتصور لوضعية بعثتهم[4] .

---

1) كورتيس (Cortès) نجح كورتيس في ولوج الأوساط المخزنية بفاس وبمراكش وأصبح على عهد السلطان مولاي عبد العزيز عميلا شبه رسمي للإسبان بالمغرب . ونظرا لذكائه الثاقب وكفاءاته العالية انتهى بفرض وجوده وتوسيع نفوذه وتأثيره كما حصل على الإعتراف به كعميل رسمي للإسبان لتتم سريعا دعوته إلى القصر كطبيب .

2) (A. M. G., c. 3H22 . Cauchemez au Ministre des Affaires Etrangères, Fès, 24 juin 1892.

حيث يرد النص التالي : "لم تكن للضباط الإسبانيين أية وظيفة خاصة ولم يكن لهم أي تأثير . فهم يبدون غير قادرين على المهام المخولة لهم بالمغرب" .

3) 27 juin 1894. (A. M. G., c. 3H8. Comte d'Aubigny au Ministre des Affaires Etrangères, Tanger.

4) A. M. G., c. 348. Hanoteaux à son collègue de la Guerre. Paris. 30 mai 1894.

ولم يتمكن أفراد البعثة الإسبانية في الواقع ، من منافسة نظرائهم الفرنسيين ، أو التميز بكفاءات خاصة ، فظل حضورهم باهتا ، بل وراحوا ينسحبون الواحد بعد الآخر إلى حد أنه لم يبق منهم سنة 1898 سوى فرد واحد هو الدكتور كورتيس (Cortès) .

وبرزت البعثة الإسبانية من جديد غداة بيعة السلطان مولاي عبد الحفيظ الذي جدد الدعوة للمدربين الإسبان . وارتبطت عودة هذه البعثة بالسرعة التي بادرت بها حكومة مدريد إلى الاعتراف بهذا السلطان الذي تم تنصيبه كسلطان "للجهاد" من أجل مقاومة الأطماع الفرنسية واسترجاع وجدة والشاوية اللتين احتلتهما فرنسا سنة 1907 . كما ساهمت المفاوضات السرية التي أجريت بمدريد بوساطة الدكتور بيرلنگير (Berlenguer) بدورها في بروز البعثة الإسبانية ، حيث تكلف هذا الدكتور بتقديم هدية رفيعة إلى السلطان كانت عبارة عن بطارية مدافع بحضور ضباط مكلفين بتشغيلها .

وعلى ما يبدو فألمانيا التي كانت تحرص على تذكير الفرنسيين بقدرتها على التأثير في مجرى الأحداث ، دعمت المبادرة الإسبانية بغية "تكسير" احتكار فرنسا لتدريب المدفعيين المغاربة[1] . ورددت الصحافة الفرنسية بالمغرب صدى ذلك من خلال جريدة (La Dépêche Marocaine) . كما أن الصحيفة المدريدية (Liberal) عددت الإجراءات التي كانت إسبانيا بواسطتها تسعى إلى الإعراب عن نيتها في الدفاع عن مصالحها ك"قوة عسكرية متوسطية [لاتكتفي] بمجرد دور التابع لفرنسا" في المنطقة[2] .

وعلى مستوى آخر أكثر رسمية ، حاول رينو(Régnault) إقناع نظيره الإسباني بطنجة بـ"مشروعية" الهيمنة التي تتوق فرنسا إلى ممارستها بالمغرب. وذكر في هذا الصدد ببنود اتفاق أبريل 1904 ، وشروط عقد الجزيرة الخضراء ، ومضمون رسالة الوزير بنسليمان في أكتوبر 1908[3] التي تنص

---

1) A. E. P., N.S., 274, : La lettre est indiquée dans le télégramme de Régnault, 3 octobre 1908.

2) **Ibid.**, Cit. El Liberal,
حيث ورد فيه تعليق جاء على الشكل التالي: "يسجل وصول القنصل الإسباني إلى فاس توجها جديدا ، إذ من المحتمل أن يقدم كورتيس (Cortès) إقتراحات تدل على أن إسبانيا أدركت من جديد وضعيتها كقوة عسكرية متوسطية" .

3) A. E. P., N.S., 274, La lettre est indiquée dans le télégramme de Régnault, 3 octobre 1908.

على إسناد امتياز تدريب المدفعية "الشريفية" إلى البعثة الفرنسية . وهو بذلك يريد أن يبين لنظيره الإسباني أن إهداء بطارية مدفعية الى السلطان من طرف الدكتور بيرلنگير (Berlenguer) كانت له أبعاد أخرى إذ أنه إجراء سياسي أكثر من كونه مجرد فعل "غير ودي" إزاء فرنسا[1] .

وبدا سفير فرنسا في مدريد ، روڤوال (Revoil) أكثر إلحاحا من نظيره في طنجة وهو يدلي بنفس الحجج أمام وزير الدولة الإسباني الذي رد ، من جهته، باستحالة عدم الاستجابة لطلب الاستعانة المقدم من السلطان مولاي عبد الحفيظ نفسه . وتجاهل الوزير الفرنسي هذا الرد مؤكدا أن عمل البعثة الإسبانية يمس بصلاحيات المدربين الفرنسيين ومذكرا بكون هذه المبادرة تبتعد عن روح اتفاق 1904 : "إن إسبانيا لا يمكنها أن تبحث عن منافع جديدة أو إضافية في المغرب إلا داخل جو ودي وليس بواسطة تنافس ماكر[2]" .

وخلفت تلك المفاوضات نتائج سلبية . فلم تحصل إسبانيا سوى على "النصيب الأضعف" من الغنيمة الاستعمارية بالمغرب . وهذا ما ظل يشكل هاجسا مسيطرا لدى الإسبان يدفع بهم باستمرار إلى"التقرب" أكثر فأكثر من السلطان مولاي عبد الحفيظ و"التفاوض" معه مباشرة . وهكذا قدمت سفارة إسبانية إلى فاس يقودها الوزير ميري ديل فال (Merry del Val) "عملت على إطراء" مزايا حصول تعاون بين البلدين يشمل مجالات متعددة مثل الصيد في الساحل الممتد من العرائش إلى مصب نهر ملوية وإنشاء منارات على شواطئ الريف واستغلال مناجم "جبل موسى"...

وبدت النتائج المحصل عليها مبشرة بنجاح هذه المبادرة ، إذ أعطى السلطان موافقته على حضور بعثة إسبانية مكونة من ضباط مدفعية . كما أنه لم يعترض على التحاق ضابط آخر في الهندسة ليتكلف بمانفاكتورة السلاح بفاس ، المسيرة من قبل الإيطاليين حينذاك .

---

1) ولعل الأبعاد السياسية لهذا الفعل والتنافس الإسباني الفرنسي حول المغرب هو ما عبر عنه السلطان مولاي حفيظ حينما عالج طبيعة العلاقات التي تربطه والدول الأوربية ، حيث أكد إدراكه لرغبة أوربا ، وعلى رأسها إسبانيا وفرنسا ، في ضرب آخر حكومة مسلمة مستقلة ، مشددا على إصراره على الاستمرار في الذود عن البلاد وحدتها الدينية والترابية .

2) A. E. P., N. S., 274 , Revoil à Pichon, Madrid 13 janvier 1909.

لكن سرعان ما خاب أمل الإسبان . فالمولى عبد الحفيظ الذي لم يتخل تماما عن فكرة استغلال التنافس الاستعماري الإسباني الفرنسي ، اضطر في الأخير إلى الخضوع للفرنسيين معترفا بأنهم انتزعوا منه حق الإشراف على الإصلاحات ، وبالتالي ضرورة خضوع المدربين الإسبان لقيادة الكومندان مانجان (Mangin) . وعليه ، فالطبيب بيرلنگير (Berlenguer) ، وحده ، هو الذي تمكن من تسلم وظيفته بفاس في مارس 1910 .

ولم يستسلم الإسبان تماما ولكنهم أصروا على الاستمرار في إظهار قدرتهم على التأثير في مجرى الأحداث ، وفرض نفسهم كطرف معني في كل ما يهم مصير "المسألة المغربية". وفي هذا السياق ، سعوا إلى محاولة نسف "المشروع الإصلاحي" الفرنسي ، عامدين إلى تحريض "الجنود المغاربة على الفرار من الجندية مقابل مكافأة[1]" .

4 ـ المدربون الأتراك كملاذ أخير :

أ ـ الآثار السلبية لاستقرار البعثات الأوربية بالمغرب :

لم تمر إلا سنوات قليلة فقط على تأسيس البعثة العسكرية الفرنسية حتى انتبه السلطان المولى الحسن إلى كون إركمان (Erckmann) وأتباعه هم مُجَرِدُ "جواسيس ... يَبعثون باستمرار تقاريرَ إلى مُفَوَّضياتهم وإلى الحاكم العام بالجزائر" فاستشار السلطان ج . د. هاي (J. D. Hay) حول الوسيلة الملائمة التي ينبغي استعمالها للتخلص منهم دون أن يعتبر ذلك الطرد استفزازا لحكوماتهم .

غير أن السفير البريطاني، الذي كان سنة 1878 يطالب ، وبكل إلحاح، "بتوضيحات" حيال تجنيدهم مبديا استهجانه إزاء ذلك ، لم يقدم هذه المرة أية مساعدة للسلطان ؛ أما الكي دورساي (Quai d'Orsay) ووزارة الدفاع

---

1) A. M. G..c. 23, le lieutenant-colonel Mangin au Ministre de la Guerre, sur les "agissements du colonel Sylvester ... et l'arrestation par les Espagnols du consul de France à Qsar - el - Kébir" . Tanger, 25 juillet 1911.

فجاء موقفهما واضحا من خلال إصرارهما على عدم ترك الفرصة للسلطان للتراجع عن أمر اعتبراه مكسبا مهما[1] .

وتزايدتْ الأهميةُ السَّتْراتيجيةُ للبعثة بعد ذلك . إذ صارتْ تمثلُ في نظر الحكومة الفرنسية ورقة مُرْبحَةً على كافة الأصعدة . فوجودها بالمغرب مكَّن من تخطي كل الصعوبات الطارئة . فتم دمجها ضمن الخطط التي وضعَتها هيئة الأركان العامة "لاحتلال المغرب على أساس حصول توافق دولي"[2] أو الإقدام على غزو مدروس ومقرر من قبل فرنسا لوحدها ، أو التصرف كرد فعل ضد خرق إحدى الدول الأجنبية لمنطق الوضع القائم " .

وتقوت وضعية البعثة خلال الفترة 1902-1904 بـ"سياسة القروض" التي كان من نتائجها خنق المخزن ماليا مما خول لفرنسا فرصة تصعيد ضغوطها للتحكم لوحدها في حركة الإصلاح وبالتالي العمل على شلها . وتأكدت هذه التبعية بموجب اتفاقية 1904 وزادتها رسوخا ، بعد ذلك بسنتين، معاهدة الجزيرة الخضراء التي اعترفت لفرنسا بـ "حقوق خاصة". وفي خضم هذه التطورات ، وبالحضور الفعلي للجيش الفرنسي بالشاوية ووجدة (1907) راحت البعثة تحضر بهمة أكبر شروط سيطرة شاملة لفرنسا على المغرب .

وعلى أية حال ، فمنذ توقيع "الاتفاق الودي" كان من المسلَّم به داخل الحكومة الفرنسية أن السياسة التي يلزم اتباعها في المغرب تتمثل في "ضمان توسيع النفوذ الفرنسي اعتمادا على الحكومة الشريفة". وعليه ، كان "من الضروري تقوية المخزن عن طريق مده بمساعدات مادية تتيح إمكانية التأثير الفعلي عليه" . وذلك بمنحه قروضا و"إدخال إصلاحات عسكرية دون القضاء التام على ما هو قائم" و"نشر فرق من الجيش في مراكز معينة من البلاد ... يؤطرها ضباط من الحاميات الجزائرية[3]" .

---

1) F . O . 174 . 89

موسى بن أحمد إلى ج . د . هاي (J. D. Hay) 23 محرم 27/1295 يناير 1878 : وتفيد الرسالة أن السلطان أدرك أنه كان يدفع لهم أموالا باهضة كل شهر في حين أنهم لم يكونوا يدربون إلا بعض العناصر العسكرية بوجدة . لذلك قرر استقدامهم إلى فاس لتكليفهم بمهمة تدريب فيالق لتكون مردوديتهم متساوقة مع رواتبهم .

2) **Ibid.**, Mémoires sur "l'Action militaire française au Maroc", décembre 1900 et mars 1902. "Projet d'opérations au Maroc" par le Capitaine Mordacq, E. M . 10° Division Infanterie, 15 février 1903 .

3) A. M. G., c. 20, notice : Police du Maroc, juillet 1904 .

وابتداء من سنة 1909 راح نشاط البعثة يشمل مجالات أخرى مثل تدريب المدفعية مع التحكم فيها كليا ، وتأسيس فرق من الگيش دعيت بـ"الطوابير" وتكوين فيالق مستقرة بطنجة ، ومراقبة تأدية رواتب كل فرق الجند الشريفي .

وهكذا استطاعت فرنسا فرض كامل سيطرتها تقريبا على الجيش المغربي . وعلى مضض اضطر السلطان إلى تزكية ما أقدمت عليه الحكومة الفرنسية من تنصيب القائد مانجان (Mangin) ، ليس فقط على رأس جند السلطان ولكن على رأس كل المدربين الأجانب[1] باستثناء مدربَين إنجليزيين جنِّدا في ربيع 1909 وكلفهما المولى عبد الحفيظ بتدريب "العسكر" على الرغم من احتجاجات رينو(Régnault) ومناورة مانجان (Mangin) .

واتسعت صلاحيات البعثة الفرنسية بنجاحها في التحكم في مجرى الإصلاحات القائمة مثل مصنع الدخيرة بمراكش وطلبات الأسلحة والتدريبات مما خولها فرصا أكبر للزيادة في وتيرة مطالبها . وحسب مانجان (Mangin)[2] ، فقد كان على المخزن أن يؤمن المسكن والراتب والمأكل والخيل والكلأ ويدفع التعويضات للمدربين الاحتياطيين[3]" .

1) A. E. P.. N. S.. 275. Si Abdallah al-Fassi. Ministre par intérim des Affaires Etrangères à la mission française à Fès. 12 février 1909 .

2) A. M. G.. c. 3 H 15. capitaine Brémond. chef de la mission au Ministre de la Guerre. Fès. 5 décembre 1909 .

3) A. M. G. . c. 3 H 15 .

ويشير التقرير إلى وضعية العمال في 31 دجنبر 1910 :

فاس	طنجة	مراسي أخرى	مصنع الخرطوش بمراكش
برموند: قبطان المشاة	منجان: القائد	. الرباط :	جاكي : قبطان
لوگلاي :قبطان المدفعية	مورو: قبطان المشاة	مايز: رقيب في المشاة	پينيي : عامل الدولة .
سديرًا :ملازم أول للمشاة	الحلوح :ملازم أول للمشاة	. مازاگان :	رونارد : رقيب في المدفعية
بالَو: طبيب مساعد من الدرجة	أليساندري:رقيب في المدفعية	بوزگرت : رقيب في المشاة	
الأولى .	الصحراوي: رقيب في الخيالة.	. آسفي :	
أوليبو: مساعد للخيالة		مجكان : رقيب في المشاة	
پاني:رقيب في المدفعية		. موگادور :	
سيمون: رقيب في المشاة		الشرگية : رقيبفي مشاة .	
كبراز: رقيب			
كوادي : رقيب للمدفعية			

وكان من المتغيبين : روشون (Rouchon) ، مساعد في المدفعية كان في عطلة بفرنسا ، وبلقايد ، رقيب في الخيالة كان في رخصة 30 يوما بالجزائر . انظر : Lettre Mangin au Ministre de la Guerre, 1 janvier 1910.

ولم يكن السلطان في وضعية تتيح له إمكانية تجاهل أو تفادي تحقيق هذه المطالب . فالمخزن في الواقع كان منقسما حول الموقف الذي ينبغي اتخاذه في هذه الظروف بين اتجاه معاد يمثله الحاجب أحمد الخريسي واتجاه موال يمثله كل من الكلاوي والمتوگي[1] .

كما أن العداء المتأصل لدى العامة إزاء الوجود الأجنبي كان يضغط بثقله على موقف المخزن . وانعكس هذا سلبا على وضعية البعثة التي سجلت تراجعا فوريا ، فاضطر مانجان (Mangin) إلى إخبار المفوضية الفرنسية بأنه" لم تبق له أية سلطة ، وضباطه يكتفون بمجرد تدريب الجنود المغاربة إذا حضروا ، ولا يتدخلون لا في تحديد الرواتب ولا في التسليح ، كما لم يعد لهم أي تأثير على الفرق الأخرى خارج فاس[2]" .

وهكذا وجد "الكومندار" نفسه مضطرا إلى التخلي مؤقتا عن مهمته وقد تبين له أن الأمر يتعلق بخطة مدبرة ، فأكد من خلال القول التالي: "إن السلطان وحاشيته يسعيان إلى تدمير النفوذ الذي اكتسبه الفرنسيون في صفوف الجنود المغاربة، وإلى إقصائهم شيئا فشيئا عن كل القضايا العسكرية . حتى يتدرعوا [السلطان والحاشية] فيما بعد بعدم جدوى بقائهم وبالتالي وضعهم رهن إشارة الحكومة[3]" .

والواقع أن توقف البعثة عن أداء مهامها أوقع السلطان في حيرة . إذ ما إن مرَّ شهران حتى فرض مانجان (Mangin) مشروعا متعلقا باستقلال ميزانية البعثة[4] و قبل مولاي عبد الحفيظ مبدأ تطبيقه واضعا رهن إشارة رئيس البعثة ، كل سنة ، مبلغا قيمته 213 000 فرنكا مستخلصة من رصيد المخزن ببنك الدولة بالمغرب . وبهذا راحت نفقات المخزن تتجاوز إمكانياته المالية الفعلية مما عمق أزمته وزاد من تبعيته المادية لفرنسا . وتشهد دعوة السلطان لفيالق الحياينة للتدريب تحت إشراف البعثة الفرنسية على الزيادة

1) Ibid.
2) A. E. P., N. S., 277, tél. chiffré de Mangin à Régnault, Tanger, 6 février 1910 .
3) A. M. G., c . 3 H 15 , rapport mensuel de Mangin au Ministre de la Guerre, Fès, 2 mars 1910.
4) A. M. G., c. 3 H 15 : Ministre des Affaires Étrangères à son collègue de la Guerre, Paris, 11 avril 1910 .

في عدد المدربين وإلحاق طبيب عسكري ومترجم وأربعة ضباط صف . ووافق السلطان على هذه الزيادة دون خيار[1] .

لكن في الوقت الذي كان فيه السلطان يحاول البرهنة على حسن نيته، عمدت الحكومة الفرنسية إلى تجميد هذه المسألة ، منتبهة إلى أن حلها يخدم مصالح السلطان أكثر مما يخدم مصالح البعثة . وبالفعل ، فتقوية هذه البعثة سينتج عنها إقرار الانضباط وسط "المحلات"، وتلقيها تدريبا أكثر فعالية مما سيؤدي إلى توطيد سلطة المخزن وجعله قادرا على تحصيل الضرائب حتى في المناطق المشتهرة بصعوبة اختراقها أو المستحيلة الاختراق تقريبا[2] . وعليه ستترسخ سلطة المخزن وتتحسن مداخيله مما سينعكس إيجابا على قدرته على صد الذين يسعون إلى فرض حماية "فعلية" في مرحلة أولى ثم "قانونية" في مرحلة لاحقة .

---

1) A. M. G. ,c. 3 H 15, texte et règles du Projet, réglement administratif, 11 avril 1910

حيث حدد هذا القانون مدة خدمة البعثة في أربع سنوات ، تخصص لها وزارة الحربية الفرنسية ميزانية تدفع منها رواتب أعضائها وتتكفل نفس الوزارة بمصاريف تنقلاتهم بين الجزائر وتونس وطنجة . كما كان لعناصر البعثة الحق في الحصول على تعويضات بالمغرب يؤديها لهم رئيس البعثة من المبالغ المالية التي تقدمها له الحكومة الشريفة . وكل ضابط أو ضابط صف، يغادر البعثة بطلب منه أو بسبب سلوك معين بعد إقامته بالمغرب أقل من سنتين ، لا يعود له الحق في نفقات التنقل داخل المغرب . ويعطي المشروع لمانجان (Mangin) إمكانية ضبط الحالات الغير محددة في القانون الأساسي كما يفرض عليه توجيه كشف عن حساباته كل ثلاثة أشهر ، إلى وزير الحرب .

لائحة الحرب

تعيين الرواتب	الراتب الصافي السنوي بالفرنك			مصنع الخرطوش بمراكش، الراتب الصافي الشهري بالدورو الحسني
	الحصة بفاس	بطنجة	بالساحل	
- رئيس البعثة	12 000			
- قبطان - طبيب	9 000	8 000	6 000	260
- ملازم أول فرنسي أو ما يماثله	6 960	5 760	5 100	260
- ملازم أول مغربي	5 280	3 840	3 540	260
- ملازم ثاني مغربي	4 680	3 680	2 880	260
- ضابط صف فرنسي	4 260	3 260	2 640	70
- ضابط صف مغربي	3 600	2 600	2 280	70
- عريف	1 800	2 800	2 800	70

تمنح الحكومة الشريفة التعويضات انطلاقا من يوم وصول البعثة إلى طنجة وتتوقف عن أدائها يوم مغادرتها المغرب .

2) A. M. G., c. 3H17, lettre de Billy, Chargé d'affaires à Tanger à Pichon, Tanger, 19 novembre 1910 .

وهذا هو ما يفسر إصرار المخزن على استمرار المشروع حينما قررت فرنسا التخلي عنه . فألح السلطان على تطبيقه والتعجيل بوضع أفراد البعثة رهن إشارته . ولهذا الغرض ، أرسل الحاج محمد المقري إلى باريس للتفاوض حول الرفع من عدد أفراد البعثة واضعا ببنك المغرب مبلغا ماليا يقدر بـ 000 160 فرنك أي 000 48 ريال حسني ، وذلك لضمان توفير مسؤولين جدد تم اختيارهم كالتالي :

المشـــاة : 6 ملازمين و10 ضباط صف فرنسيون
الخيالـة : ملازمان أولان و4 ضباط صف فرنسيون
المدفعية : ملازم أول و6 ضباط صف فرنسيون
الهندسة : ملازم أول و6 ضباط صف واحد منهم مدفعي[1] .

ب ـ دعوة المدربين الأتراك :

إزاء اتساع التناقضات المرتبطة بوجود البعثة العسكرية الفرنسية وانفضاحها كأداة تسعى إلى تكريس تبعية البلاد ، حاول السلطان مولاي عبد الحفيظ فك الطوق الذي يزداد ضيقا حول عنقه . فكان رد الفعل الطبيعي هو الالتفات نحو المشرق . وبمعنى من المعاني ، فالأمر هنا لا يتعدى كونه رجوعا إلى الخيار السابق الذي كان قائما إبان البدء في إحداث جيش "النظام" ، وذلك غداة معركة إسلي حين كلف المولى عبد الرحمان ضابطا تركيا يدعى علي التونسي بمهمة تدريب بعض جند المخزن . فوضع الضابط التركي مشروعا لإعادة تنظيم القوات العسكرية المخزنية للبلاد قدمه للسلطان ولابنه سيدي محمد. واقترح المشروع تأسيس ثلاثة فيالق وتحديد مجالات عملها وتراتبيتها وشكل القيادة والمناورات العسكرية والاصطفاف إبان الاستعراضات العسكرية ألخ .

1) A. M. G., c. 3 H 15, Mangin au Ministre de la Guerre, Fès, 5 décembre 1910.
حيث ترد مذكرة عسكرية فرنسية تحدد الشروط الضرورية للالتحاق بالمغرب وتهم الضباط وضباط صف ومن هذه الشروط مايلي :
- تقديم طلب ممن يهمه الأمر مع التزام بعدم استقدام أسرته و البقاء أربع سنوات بالبعثة
- وضعية الخدمات
- أراء الرؤساء بالتراتب في المرشح
- كشف النقط عن الفصول الأربعة الأخيرة
- شهادة لمعارفه بالعربية .

إضافة إلى هذا ، فإنه في بداية عهد المولى الحسن أشار جون درموند هاي (J. D. Hay) على السلطان ـ وقد انتبه إلى عدم رغبة القوى الأوربية في تحقيق المغرب لإصلاح عسكري حقيقي ـ بالتوجه إلى "إخوانه في الدين ، مصريين أو أتراكا ليزودوه بالمدربين الضروريين لتحديث جيشه" لأن "تجنيدهم ووجودهم [بالمغرب] لن تترتب عنه أية تعقيدات"[1] .

وعلى أية حال فالعثمانيون أنفسهم حاولوا طيلة النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، إقامة علاقات منتظمة مع المغرب الذي كانوا يعتبرونه ثاني "أكبر قوة إسلامية". وجهودهم في هذا الباب تندرج في السياق العام لملابسات "المسألة الشرقية" وكثافة الضغوط الناجمة عن النظرة التوسعية لروسيا والسياسة التي تنهجها في البلقان تحت شعار "الجامعة السلاڤية"[2] والتي كان عليهم مواجهتها.

وهكذا ، وبإيعاز من روسيا اندلعت ثورة ضد العثمانيين في البوسنة والهرسك سنة 1875 . تلتها أخرى في بلغاريا سنة 1876 . ونفس الشيء يمكن تسجيله بصدد إعلان صربيا الحرب ضد العثمانيين في يوليوز 1876 حيث كان على رأس قواتها تشرنايف (Chernayev) وهوجنرال روسي من أكبر جنرالات القيصر .

إن روسيا نفسها لم تتوان عن الدخول في الحرب بشكل مباشر في أبريل 1877 . وهذا ما أثار ردود فعل عنيفة في أوربا . فأمرت بريطانيا العظمى أسطولها بالتحرك نحو الدردنيل (Dardanelles) وبعثت بتعزيزات إلى الهند ومالطا[3] إذ اعتبرت أن التحرك الروسي نحو "البحار الساخنة" يهدد نفوذها ليس في الأبيض المتوسط فحسب ، ولكن في عموم العالم .

وفي هذا السياق ، أرسل السلطان عبد الحميد (1909/1876) ، مبعوثا إلى فاس صيف 1877 لتقصي مدى قابلية السلطان المغربي

---

1) F. V. Parsons, **op. cit.**, p. 92 .
2) L. Carl Brown, **International Politics and the Middle East.Old Rules**, Dangerous Games, Princeton, 1984, pp. 226-230 .
3) **Ibid.**

للتضامن مع الدولة العثمانية . واستقبل المبعوث ، وهو من مريدي الطريقة السنوسية من قبل السلطان . وبما أن جون ديرموند هاي (J. D. Hay) كان يكثر من تحذيراته للسلطان والصدر الأعظم موسى بن أحمد بعدم التورط في الحرب التي يتصادم فيها "الترك والروس" . فقد تم استقبال المبعوث التركي بصفته فقيها وحسب. وقدمت له صلات نقدية وأربعة بغال كهدية[1].

واقترح العثمانيون مجددا مشروع تعاونهم مع المغرب سنة 1885. وتزامنت الجهود التي بذلوها في هذا الصدد مع تعيين قنصل ألماني جديد في طنجة كان يقوم بنفس المهمة في تركيا هو شارل تيستا (Charles Testa). فبدأت الشائعات تنتشر حول عزم القنصل الألماني الجديد، بإيعاز من حكومته ، على التعجيل بفتح مفوضية دبلوماسية تركية تساعد على تحقيق سياسة ألمانيا في المغرب[2] . وتزامن هذا مع رغبة المولى الحسن في المطالبة بعقد مؤتمر دولي جديد لمراجعة معاهدة مدريد (1880) مدركا أن تحقيقه يستوجب مساندة "الدول المحبة" . خاصة أنه خارج لتوه من محنة مع الفرنسيين تسبب فيها قنصلهم بطنجة أورديگا (Ordega) صاحب مشروع تونسة المغرب . فالمبعوث العثماني الجديد علي بوطالب ، ابن أخ الأمير عبد القادر ، هو عنصر مشبوه يعمل لصالح جهات متعددة من بينها القنصل الفرنسي أورديگا (Ordéga) . ولهذا رفض السلطان مولاي الحسن استقباله[3].

وما أن عاد الصدر الأعظم العثماني سنة 1887 إلى مهامه في غضون السنوات الموالية حتى بعث زميله في الشؤون الخارجية ، محمد سعيد ، رسالة إلى "وزير الخارجية المغربية مطالبا بإنشاء سفارة عثمانية بطنجة ومعبرا عن ذلك بما يلي:

---

1) F . O ., 114/89, Moussa Ben Ahmad à Hay 9 Chaâbane 1294/ 19 août 1877.

حيث يكذب الوزير في هذه الرسالة الإشاعة الرائجة بطنجة بخصوص إهداء خمسة خيول للسلطان العثماني مضيفا إلى كون المبعوث السنوسي لم يستفد من الإستقبال الخاص بالسفراء، بل تمت استضافته كفقيه بسيط .

2) P. Guillen, **op . cit.**, p . 141 .

3) **Ibid.**, le personnage avait accompagné l'explorateur allemand oskar Lenz à Tombouctou en 1879 - 1880 .

"بأنه لما كان تأييد وتزييد الحب والوداد . وتأييد المخالصة والاتحاد الجارين بالطبع فيما بين الدولة العلية وحكومة فاس الفخيمة ووقاية منافع الطرفين ، هو قصارى مرغوب السلطنة السنية وجل مبتغاها . وكان الحصول على هذا المقصد موقوفا على أن يكون لكل من الحكومتين سفيرا [كذا] في عاصمة الأخرى ليكونا واسطة لتبليغ أفكار الحكومتين الفخيمتين ونواياهما الخالصة ولامراء بأن شهامة حكمدار فاس الأفخم سيتكرم بالاشتراك مع الدولة العلية بما عندها من خالص الفكر والنية بتشييد أس المهادنة والمصافاة وتأييد بنيان المخالصة والمناسبات وبما أن السلطنة السنية ترغب في تشكيل هيئة سفارة في طنجة مركز الحكمدارية الفخيمة الفاسية فالمتمنى إذا صرف جل الهمم العلية باستحصال موافقة حضرة الحكمدار المشار إليه بحصول هذا المطلب المؤدي لتاييد دعامة المصافاة وتشييد أركان الصلات فيما بين الحكومتين والتكرم بافادة عاجز كم عما يحسن بهذا الباب هذا مع ابراز شعائر الاخلاص لمكارمكم وأدام الله بقاء كم أفندم[1] " .

وصادف قيام هذه المبادرة وصول وكلاء شركة كروب (Krupp) المكلفين بدراسة إمكانية تحصين بعض السواحل وخاصة الرباط . فلم يتوان الفرنسيون عن الرد على ذلك بتحذير قنصليتهم في طنجة ضد النوايا التوسعية الإسلامية لتركيا ، مع إعطاء توجيهات من أجل إثارة مخاوف السلطان المغربي إزاء أطماع السلطان عبد الحميد في تحقيق الزعامة على مجموع الأمة الإسلامية . بل إن الوزير فيرود (Feraud) الذي كان على علم بأحوال الإمبراطورية العثمانية ، اعتبر أن قدوم سفارة عثمانية إلى طنجة "يشكل تهديدا مستمرا لمركز فرنسا بإفريقيا الشمالية" مما يستوجب حيطة وتيقظا مستمرا[2] .

وسواء كان السلطان متأثرا بمناورات فرنسا وتحذيرات الإنجليز ، أم لا ، فإن محاولات العثمانيين من أجل فتح مفوضية عثمانية لم تؤدِّ رسميا

---

1) ابن زيدان ، إتحاف ، II ، ص 309 ، رسالة مؤرخة بـ 15 ربيع II 20/1301 أكتوبر 1887 .
2) F. V. Parsons, **op. cit.**, pp. 155-156 .

إلى نتائج تذكر. وبدون شك فقد لعب سوء اختيار المبعوثين دوره في هذا الصدد .

وعلى الرغم من غياب تمثيل دبلوماسي بين المغرب والباب العالي ، فالمغاربة ظلوا دائما متوجهين بنظرتهم نحو الشرق: فإمبراطورية مثل الدولة العثمانية يناهز جيشها 900 000 رجل في بداية القرن العشرين ، منهم 350 000 رجل في الجيش "النظامي" ، لا يمكن للمغاربة أن ينظروا له كقوة عسكرية إسلامية كبرى . وعليه يكون من اللازم التوجه نحوها لمواجهة الأطماع الفرنسية ، وسد الفراغ الذي خلفه نقض العهد البريطاني سنة 1904[1] .

ولهذا السبب قبل المولى عبد العزيز سنة 1900 تجنيد مجموعة من الضباط والجنود الأتراك الفارين من تكنات طرابلس وبنغازي والفزّان ، عرضوا على المخزن خدماتهم . ورحب السلطان بهم مبدئيا خاصة وأن أمه للا رقية من أصل شركسي . وباعتبار تدخلها في الشؤون السياسية منذ وفاة زوجها المولى الحسن فهي بدون شك قد شجعت ابنها للسير على هذا النهج[2] .

وعلى ما يبدو ، فهؤلاء الأتراك ، أو على الأقل البعض منهم ، هم من أنصار حركة "تركيا الفتاة". ويشهد على هذا أنه بعد مرور وقت قصير فقط على مجيئهم، راج في المغرب منشور طبع في القسطنطينية يحذر السلطات المغربية من مخاطر وجود هذه العناصر بالمغرب . وهذا ما يعبر عنه النص التالي :

> "إن بعض العثمانين قد شقوا عصا الطاعة والعصيان وقصدوا هدم الخلافة الإسلامية ومحوا آثار العثمانيين عموما ، ويأبى الله نصرتهم ، وفروا من بلادهم والتجؤوا إلى أوربا... وأكثروا من

---

1) Carle Brown, op.cit., pp. 33-34
يفيد المؤلف أن العثمانيين حققوا انتصارات كبيرة في المعركة التي خاضوها ضد الروس 1877-1878 وخلف ذلك وقعا كبيرا وصل صداه إلى المغرب عن طريق بعض المغاربة أثناء مرورهم إلى مصر أو مكان آخر بالمشرق .

2) A. M. G., c . 3 H 12 , le Sultan du Maroc, ses idée, ses réformes, ses conseillers, rapport du médecin major Zumbichl, Fès . 28 mai 1909, pp . 12-13 , indications sur l'influence de lalla Rqiya et son hostilité au grand-Vizir Gharrit .

الفجور والعصيان والطعن في إخوانهم المسلمين ، فطردهم الأوربيون من بلادهم، ثم التجؤوا إلى البلاد المغربية وذهبوا بصفة التجسس والتحايل لمراكش لحضرة الملك الأعدل مولانا عبد العزيز نصره الله . وخصوصا وأن المؤمنين إخوة ومثل هؤلاء يجب طردهم بل قتلهم ... فكل من دخل البلاد المغربية ويتكلم باللسان التركي أو لابس ثوب الأتراك فهو منهم فاطردوه بل واقتلوه[1] " .

وبدون شك فبسبب هذه التحديرات لم يتمكن بعض اللاجئين البوسنيين المسلمين من الاستقرار بشكل نهائي في طنجة التي حلوا بها في صيف 1902. وقد اكتفى مولاي عبد العزيز بمدهم ببعض المال[2] .

ويبدو أنه في نفس الفترة اقترح السلطان عبد الحميد على مولاي عبد العزيز المساهمة في الاكتتاب المخصص لبناء "سكة حديد بغداد" وهو المشروع الذي أوكل لألمانيا سنة 1901 . وباعتبار هذه الدولة لم تتمكن من جمع نصيبها في رأس مال هذا المشروع ، فقد تم اللجوء إلى أبناك أخرى خاصة بنك باريس والبلاد المنخفضة الذي يمتلك ، بمشاركة البنك الألماني، قسما من رأسمال البنك الإمبراطوري العثماني من أجل الرفع من مبلغ مساهماتهم وتعضيد قيم البورصة . وبالنظر إلى نوعية العلاقات والتنسيق القائم بين بنك باريس والبلاد المنخفضة ووزارة الخارجية الفرنسية فقد كان من الصعب على هذه الوزارة أن تمنح موافقتها بدون أن تجعلها مشروطة ببعض التعديلات المتعلقة بالمغرب[3] .

وعلاوة على المبادرات المتخدة على المستوى الرسمي ، فإن المغاربة كانوا حساسين إزاء كل انفتاح على المشرق وقابلين لكل مساعدة يمكن أن تأتي من طرفه . وقليل هم الذين كانوا على علم بالصعوبات والأطماع التي كان الشرق نفسه مستهدفا لها .

1) محمد المنوني ، نماذج من ارتباط المغرب بالمشرق في مطلع القرن العشرين انطلاقا من وثائق غير منشورة ، مجلة دار النيابة، السنة الأولى العدد الثاني ، ربيع 1984 ، صص 6-9 .
2) A.M.G., c. 12 rapport mensuel du chef de la mission militaire française, Fès, 30 juin 1902
3) P . Guillen, **op . cit.**, pp. 735-737 :

وباعتبار أن المغاربة في غالبيتهم كانوا رافضين للتحديث على النمط الغربي فهم أكثر قابلية للاعتقاد أن خلاصهم يكمن في إقامة تعاون متين مع مصر وتركيا ، أي ما كان يسميه الأوربيون بـ"الرجل المريض" . هذا في الوقت الذي كانت فيه أقلية من المغاربة فقط قابلة للانفتاح على أوربا لتشبعها بالأفكار المنبثقة عن التيار السلفي العقلاني . وهنا تجدر الإشارة إلى الدور الذي لعبته مجلة "المنار" التي أسسها رشيد رضا بالقاهرة، في نشر أفكار التيار السلفي العقلاني هذا في المغرب وخاصة في بعض الحواضر مثل فاس وسلا وتطوان .

وهكذا تضمن أحد أعدادها مقالا يحث المغاربة على استئناف الإصلاحات العسكرية على النمط الأوربي بإشراف العثمانيين ورَد فيه ما يلي :

> "... ولقد كنا نصحنا لحكومته منذ ست سنين كما نصح غيرنا من الكاتبين : بأن تعتني - قبل كل شيء - بتأليف قوة عسكرية منتظمة، وبنشر المعارف ، وأن تستعين على هذا بأختها الدولة العثمانية ، والمنار يرسل - من أول نشأته - إلى وزير خارجية المغرب الأقصى وغيره من كبراء البلاد ، ولكن من يقرأ ومن يسمع لنا ولأمثالنا[1] "

كما حاول علماء مشاركة بمن فيهم محمد عبده حث المخزن على الاستمرار في ذات الإصلاحات والبقاء في حالة اليقظة إزاء الأخطار التي تهدد استقلال البلاد وسلطة المخزن .

* جيش "النظام" بين "الحفيظيين" وأنصار "تركيا الفتاة":

لقد غدا كل شيء إذن يدفع المولى عبد الحفيظ إلى محاولة التخلص من السيطرة الفرنسية، باللجوء، من جديد، إلى المساعدة التي يمكن للشرق أن يقدمها له في المجال العسكري . فمنح بهذا لنفسه مجالا للمناورة إزاء

1) محمد المنوني مظاهر يقظة المغرب الحديث ، مرجع سابق II صص 151-152 .

فرنسا التي بويع "سلطانا للجهاد" ضدها كما زاد ذلك أيضا من شعبيته وقوّى سلطته ورسخ شرعيته[1] .

وشكلت هذه الأحداث أيضا مناسبة لخروج السلطان من عزلته الدبلوماسية خاصة وأن ألمانيا وإسبانيا بقيتا سلبيتين أمام التوسعات الفرنسية . وعليه أرسل السلطان أحد وزرائه للاتصال رسميا مع الحكومة التركية الجديدة "تركيا الفتاة " وذلك في يوليوز 1909 مطالبا إياها ببعث مستشارين عسكريين إلى المغرب . واستقبل هذا الطلب بحفاوة ذلك أن الحكومة التركية الجديدة عادت إلى السير في نهج السياسة الإسلامية العثمانية القديمة مبدية كامل استعدادها لمساعدة المسلمين في جميع أنحاء العالم . ومن جانب آخر ، فثورة 1908 التركية خلفت صدى كبير في المغرب بحيث كان ينظر إليها كنموذج" يلزم استيحاؤه غداة خلع مولاي عبد العزيز. كما أنه من التابث أن جماعة "لسان المغرب" تأثرت بها في وضع مشروع الدستور الذي قدمته للمولى عبد الحفيظ بعد أن صاغته بمساعدة لبنانيين كانا مقيمين بطنجة .

وقد أرجع قنصل فرنسا بفاس هنري گيارد (Henri Gaillard) انحياز هذه الجماعة للعثمانين إلى السخط المثار في غشت سنة 1909 ضد القرار الفرنسي بالتحفظ على العتاد العسكري المقدم من الحكومة الفرنسية ذاتها في ديوانة طنجة" . وهذا ما جعل السلطان يفكر في التزود بالأسلحة والمدافع من ألمانيا بواسطة مبعوث إيطالي هو كامپيني (Campini) . وكذلك الاستغناء عن خدمات المدربين الفرنسيين واستبدالهم بضباط صف مسلمين[2]" .

وبالفعل فقد تم تجنيد ضباط صف أتراك وسوريين . ويتعلق الأمر هنا أساسا بعشرة أفراد استقالوا من الجيش المصري وجذبتهم إلى فاس الإغراءات والامتيازات التي قدمها لهم المخزن المغربي[3] .

---

1) E. Burke, op. cit., pp. 142-145 .
2) A. E. P., N. S., 77 H. Gaillard au chargé d'affaires St-Aulaire, Fès, 20 novembre 1909
3) يظهر أن هؤلاء الضباط كانوا في حالة تفرغ من عملهم أو في عطلة لمدة طويلة . لقد كانت الإدارة البريطانية بمصر ترفع من أعداد الجند على حساب الضباط ذوي الأصول التركية وخاصة "المالك" منهم الذين لم يكونوا يحظون بشعبية داخل الأوساط العربية .

وحيّت الصحافة التركية هذا الأمر وفسرته جريدة "ڤاكيت" (الوقت) أنه جاء نتيجة إرادة هؤلاء العسكريين المشارقة إيقاظ المغاربة وجعلهم ينفتحون على الحضارة الجديدة وغرس ثقافة وحب تركيا فيهم . كما أن فكرة الجامعة الإسلامية ليست غائبة عن تصورهم . وقد التحق بهم ضباط آخرون قادمون من طرابلس[1] .

*** وصول المدربين الأتراك :**

وصل هؤلاء الأتراك إلى المغرب في نونبر 1909 . و يتعلق الأمر بأحريف باي وهو "يوز باشي" أي قبطان في فرقة المشاة وأصله من أناويتي (Anaouiti) (ألبانيا) يتكلم الفرنسية والألمانية ويجهل العربية ؛ والتلمساني : ضابط صف في الخيالة أصله من بيروت يتكلم العربية والفرنسية والإنجليزية ؛ وغنّان ، ضابط صف في المدفعية من أصل دمشقي ورافق هؤلاء ثمانية عرفاء[2] . واستقبلوا من طرف علي زكي الذي وجههم نحو فاس[3] . وكان من المفروض أن يلتحق بهم آخرون من بينهم ضابط من أصل بوسني هو الرائد صاليح بن محمد السرجي[4] .

فهل كان الأمر يتعلق ببعثة عسكرية حقيقية ؟ لقد كان طلبهم بالتأكيد ذا طبيعة رسمية . لكن ، وتفاديا لكل معارضة فرنسية ، فهؤلاء العسكريون الأتراك وصلوا إلى المغرب سرا . وأشاع المخزن أنهم جاءوا إلى المغرب" على مسؤوليتهم الخاصة ، إثر محادثات للحاج المقري بالقسطنطينة وهو يمر بها عرضا[5]" .

---

1) J. Deny, **instructeurs tures au Maroc sous Moulay Hafidh**, in Mémorial Henry Basset, I . H . E . M., Paris, Geuthner, 1928, I, pp. 219-227 .

2) A. E. P., N.S., 279, l'Ambassadeur de France à Constantinople (Bomparo) à son Ministre des Affaires Etrangères, Thérapia , 16 septembre 1910;

إن المدعوين : نوري ، وفايق ، وجمال ، وسامي ، وعصمت ، ورمزي (ابن أحريف) ، وسليمان صوفي ، وأحمد بدير ، هم من قدماء تلاميذ المدرسة العسكرية العثمانية . وهي معلومات أعطتها وزارة الحرب العثمانية بخصوص الضباط المدربين الأتراك بالمغرب .

3) A. E. P., N.S., 277,V. annexe à la dépêche n° 557 du 9 novembre 1909 de la légation française à Tanger au Bureau du Maroc.

4) **Ibid.**, 277, Ministre plénipotentiaire à Pichon, Ministre des Affaires Etrangères, Tanger 11 février, 1907.

5) **Ibid.**

لقد تخوف السلطان مما يمكن أن يخلفه هؤلاء الوافدون الجدد من ردود أفعال ، لذلك عمل على تضليل فرنسا وجعلها تظن بأنه ليست له مسؤولية خاصة في مجيئهم إلى المغرب . والواقع أن مجيء القبطان أحريف باي ورفاقه كان بطلب رسمي من الصدر الأعظم المقري وعلى أساس عقد تام وقع بين الحكومتين التركية والمغربية . وعليه فكل شيء يدل على أن الأمر يتعلق ببعثة عسكرية حقيقية .

*** ردود الفعل الفرنسية :**

استمر المخزن في الزعم بأن هؤلاء العسكريين كانوا فعلا ضمن الجيش التركي وأنهم غادروا وطنهم بسبب انتمائهم إلى حزب "طورا القديمة" وجاؤوا إلى طنجة بمحض إرادتهم ، ثم فيما بعد توجهوا نحو فاس لعرض خدماتهم على السلطان[1] .

ولدعم هذا الرأي حرص السلطان على عدم استقبال الضباط الأتراك استقبالا رسميا . وهكذا فبعد وصولهم إلى فاس ، وعلى نفقتهم الخاصة ، لم يحظوا بأي حفاوة . إلى حد أن الصدر الأعظم المقري نفسه عمل على تجاهلهم . وبسبب إلحاح ابنه الطيب استقبلَ أحريف وحدَه بصفته رئيسَ البعثة[2] .

ورغم ذلك فلم يلبث السلطان أن تولى الأمر بنفسه لتسوية مسألة إيوائهم ، محددا مقدار رواتبهم . ثم رخص لهم في الشروع في الإشراف على تدريب قسم من الجند المخزني وُضع تحت مسؤوليتهم مع السماح لهم باستعمال اللغة التركية في التداريب والأوامر الموجهة للعسكر ، ومن ثمة دخلت مجموعة من المصطلحات ظلت متداولة ومنها : (هَازَدُورْ : استقِم ، سلام دور : سْلاَحْ) .

ولم تقتصر جهود هؤلاء المدربين الأتراك على إعادة تنظيم وهيكلة الفيالق والمواظبة على التداريب وفرض الانضباط فحسب ، بل تجاوز

1) Ibid., télégramme chiffré, n° 592, Tanger, 9 novembre 1909.
2) A. E. P., N.S., 277. Annexe à la dépêche n° 594 du mois de novembre 1909 de la Légation de France à Tanger au Bureau du Maroc. Le Consul de France à Fès au Comte de St-Aulaire, chargé d'affaires de France au Maroc, Fès, 19 novembre 1909.

نشاطهم ذلك ليتخذ طابعا سياسيا مميزا جعلهم يساهمون في خلق جمعية "الشبان المغاربة" بفاس ، كانت مفتوحة أيضا في وجه الشبان التونسيين والجزائريين والمصريين . كما عمل هؤلاء المدربون الأتراك وبسبل مختلفة معتمدين على مساندة العلماء ، على تشجيع السلطان على وضع حد لوجود المدربين الفرنسيين في جيش المحلات الموجهة لردع القبائل المتمردة[1] .

والواقع ، أن الفرنسيين أنفسهم ، كانوا يتحفظون من التَّورطات السياسية التي قد تنتج عن المشاركة المباشرة لضباطهم في العمليات الموجهة ضد القبائل المتمردة . ويعتبر رئيس البعثة ، القبطان بريمون (Brémond) ، أن الاستمرار في هذه المشاركة لها من النتائج السلبية أكثر مما لها من النتائج الإيجابية . وذلك بسبب عدم جهل أي كان بأسباب حضور هؤلاء الأتراك إلى المغرب ، فهم يوظفون جميع قدراتهم في خدمة سلطان يتزايد يوما عن يوم ، حجم ما يفرضه من الضرائب التي أثقلت كاهل الرعية في الوقت الذي لم يحقق فيه أي هدف من الأهداف التي بويع من أجلها .

وهكذا تمكن المخزن من الحفاظ ، مدة غير طويلة ، على القبطان وضباط الصف الأتراك في مناصبهم ليشاركوا في محلة الحياينة والمحلة التي قادها مولاي بوشتى .

غير أنه لم يكن في مقدور الفرنسيين البقاء في موقع التفرج على الأتراك وهم يقومون بالمهام الموكولة إليهم بما يحمله وجودهم بفاس من دلالة خاصة . فهؤلاء في نظرهم قادرون على الإسهام في إنشاء نواة لقوة عسكرية حقيقية منظمة وقادرة ، إذا ما توفرت لها الوسائل ، على الدفاع عن البلاد . وحسب مانجان "فالمغرب ... لا يجب أن يتوفر على جيش ، وإنما فقط على فرق "بوليس" يخضع تدريبهم للإشراف العسكري الفرنسي ؛ وإلا فإن الأمر سينقلب ضدنا مما سيشكل خطرا مستمرا على الجزائر وممتلكاتنا الصحراوية[2]" .

---

1) **Ibid.** rapport du capitaine Brémond, Transmis par le comte de St-Aulaire, Tanger, 10 décembre 1909 .

2) A. M. G., c. 3 H 22, Mangin au Ministre de la Guerre (section d'Afrique), Fès, 1 février 1910 .

كما أن هنالك اعتبارات أخرى جيو ـ استراتيجية فرضت نفسها تتمثل في خطر ربط هؤلاء الجنود الأتراك، الذين بادروا إلى ارتداء الزي المغربي ، علاقات مع الأوساط الفاسية المنفتحة تقليديا على الشرق ، وتحولهم بالتالي إلى دعاة نشيطين لأفكار "الجامعة الإسلامية" معتمدين في نشرها ، بالجزائر وتونس ، على بعض المغاربة .

ومهما كان هناك من مبالغة في تقدير هذا الخطر فإنه من الثابت أن القبطان أحريف وضابطا آخر اسمه محمد حلمي كانا بالفعل عضوين نشيطين داخل منظمة إسلامية سرية قاعدتها بمصر، تسمى "الاتحاد المغربي" وضعت كهدف لها استنفار المغاربة وإعدادهم لمقاومة أطماع فرنسا في السيطرة على المغرب . وحسب مراسل ألماني ، فالضابطان التركيان نجحا في خلق خلايا بلغ مجموع أعضائها عشرة آلاف منخرط[1] .

*** تسريح المدربين الأتراك :**

لم يكن أمام الحكومة الفرنسية ، في ظل هذه الأوضاع ، سوى ممارسة كل الضغوط الممكنة على المخزن لتسريح المدربين الأتراك ، خاصة وأن حاجيات المخزن الملحة إلى المال ، والمفاوضات القائمة بباريس من قبل المقْري للحصول على قرض جديد أعطت فرنسا وسائل إضافية لتحقيق أهدافها. ولكن تردد مولاي عبد الحفيظ دفع ستيفان پيشون (Stephen Pichon) إلى تكليف رينو (Régnault) بتوجيه إنذار إلى السلطان (22 فبراير 1910) ، نقله إليه گيار (Gaillard) الذي هوَّل من النتائج التي يمكن أن تترتب عن ذلك خصوصا في حالة الجواب بالرفض وحدوث القطيعة الدبلوماسية[2]" .

لم يكن للسلطان إلا الخضوع أمام تهديدات من هذا القبيل . فقرر تسريح المدربين الأتراك دون أن يستقبل "رئيسهم" أحريف

1) L. Arnaud. **Au temps des Mehallas ou le Maroc, 1860-1912**, Casablanca, 1952 pp. 142-145 et 220-222.

فحسب المؤلف ، تم التخلي عن المدربين الأتراك لكونهم لم يبذلوا أي جهد للمحافظة على أعداد الجند الذين سادهم الفساد وأصابهم التشتت نتيجة ظاهرة الهروب من الخدمة العسكرية . كما كان ذلك أيضا نتيجة النزاع الذي وسم علاقات المدربين الأتراك بقباد الرحى الذين لم يتقبلوا تلقي الأوامر من هؤلاء العسكريين .

2) A. E. P., N.S . 277, Régnault à Pichon, Tanger, 11 février 1910,

حيث يعتبر صاحب التقرير : "أنه غدا من الضروري أكثر فأكثر أن يفرض طرد الضباط العثمانيين كما اقترحت ذلك على القسم الخاص في تقريري ، رقم 39 بتاريخ 25 يناير 1910 وهو ما يتساوق مع رأي السيد گايار (Gaillard) والقائد مانجان (Mangin) .

باي[1] . وتكلف الطيب المقري بالتفاهم معهم فيما يخص ترحيلهم ، على أساس أن يتم ذلك في أكبر قدر من السرية لتفادي انفجار غضبهم" من جهة، ومن جهة أخرى ، لتفويت الفرصة على المتعاطفين معهم من المغاربة للقيام بأي ردود فعل ممكنة[2]" .

وهكذا ، فالسلطان الذي كان على وعي بالانعكاسات التي ستنجم عن هذا التسريح ، تجنب اتخاذ قرار صريح يفهم منه طرد المدربين الأتراك . فتم استدعاؤهم ، بدون رسميات ، من داخل عساكر "المحلات" التي يعملون داخلها ضد القبائل المتمردة في نواحي فاس . ولما لم يقنع الفرنسيون بهذا الأمر ، رد عليهم السلطان بأنه "استجاب فورا لإنذارهم فعزل هؤلاء المدربين الأتراك[3]" . ولكنهم يرفضون مغادرة فاس ويريدون الاستقرار بها بعض الوقت . وبالتالي فوضعيتهم هي كوضعية جميع الأجانب بالمغرب . ولهذا لا يمكنه"استعمال القوة لطردهم بما أنهم لم يرتكبوا أي جناية"[4] .

غير أن هذا الموقف لم يغير شيئا من كون الفرنسيين نجحوا في فرض إرادتهم والانفراد التام بتحقيق الإصلاحات العسكرية الجديدة وحث الخُطَى نحو الحماية .

لقد استطاع الفرنسيون أن يرغموا المولى عبد الحفيظ على تقديم سلسلة متوالية من التنازلات بعد أن استسلم في نهاية المطاف "للفخ المدمر" المتمثل في قروض 1910 التي تمكنوا ، بموجبها من تضييق الخناق عليه . غير أن هذا لم يكن يعني البتة أن الجيش وعموم المغاربة قد استسلموا للأمر الواقع .

1) A . E . P . , N . S ., 278, Mangin au Ministre de la Guerre, Fès. 21 mars 1910

ويتبين من التقرير أن رئيس البعثة كان يرغب في استغلال الفرصة لتسريح جميع الأجانب الآخرين الذين كانوا في خدمة المخزن، وخاصة منهم بعض الجزائريين الفارين من الخدمة مثل المدعو محمد بن سعيد الحامل لرقم 6437، الرتبة الثانية . الفرقة الأولى من الفيلق الثالث للمدفعيين الجزائريين ، والذي "صرح بأنه قضى ثمانية أعوام في الخدمة وفر بعد ذلك حاملا معه بندقية ذات حراب في غشت 1908 ، ... وكان بعض المدفعيين الآخرين معنيين بنفس الأمر مثل آيت بن محمد والدلياوي لخضر وعلي أحمد بن علي وعلي بوطرفة . الخ ...

2) ظهر أن القرارالذي اتخذه المخزن في حق المدربين الأتراك فاجأهم : ولكسب الوقت بحثوا عن مفاوضة شروط فسخ عقودهم .

3) A . E . P., N. S., 278 , H . Gaillard à F. Régnault. Fès, 18. avril 1910 .

4) **Ibid.**

الفصل الخامس :
الجيش المغربي وأحداث 1911-1912

يشكل الوفاق الودي لسنة 1904 وما جاء في أعقابه من تخلي إنجلترا عن أطماعها في المغرب، مرحلة حاسمة داخل الصيرورة التي أدت إلى فرض الحماية الفرنسية عليه. كما ساهم تخلي ألمانيا سنة 1911 عن أطماعها في المغرب بدروه في تدعيم هذه الصيرورة .

وعلى مستوى آخر ، ففرنسا التي كانت تعمل على إزاحة القوى المنافسة لها بالمغرب ، كانت تعمل أيضا ، على قدم وساق ، من أجل أن تجد في هذا البلد نفسه ، الشروط التي من شأنها تسهيل بسط سيطرتها عليه وإضعاف كل أولئك الذين كانوا مصرين على مقاومة هذا الغزو. ولهذا عملت على التشبث أكثر بموقفها ، خاصة وأن بيعة السلطان المولى عبد الحفيظ أظهرت أنها "ثورة فاشلة" وأن سلطان الجهاد المبايع في سنة 1908 انتهى به الأمر إلى الاعتراف بعقد الجزيرة الخضراء وديون المغرب السابقة والشروط التعسفية المفروضة عليه ، مقابل حصوله على قروض جديدة .

بل أكثر من ذلك أنه في سنة 1911 ، قبل "السلطان الجديد" الخطوط العريضة لمشروع اتفاق كان يطابق في جوهره المشروع الذي انتزعه منه السفير فرنسوا رينو (F.Régnault) والقنصل هنري گيار (H.Gaillard) والمترجم الجزائري قدور بن غبريط في 30 مارس 1912.

وباعتبار أن الأمر يتعلق بفرض "نظام حماية" بدأت ملامحه في التبلور منذ سنة 1904، إن لم يكن من قبل ، فإن فرنسا صارت تسعى إلى غزو البلاد مع ضمان مساندة رسمية. وعليه، اعتبر الديبلوماسيون والمخططون الستراتيجيون الفرنسيون، الذين كانوا يعدون لهذه "التهدئة" ،

اللجوء إلى القوات المغربية ذاتها لتحقيق هذا الغزو أمرا في غاية الأهمية السياسية والعسكرية إذ في منظورهم، أن الجيش الذي أعيد تنظيمه تحت إشراف البعثة الفرنسية يستطيع، إذا توفرت الشروط الملائمة لذلك، أن يحدث تحولا أو على الأقل أن يساهم بفعالية في دعم قوات المتربول .

ولهذا السبب عاد الفرنسيون إلى طرح مسألة الإصلاح العسكري ابتداء من سنة 1909 محاولين فرض تصورهم في هذا الصدد . غير أن الضمانات التي انتزعوها من السلطان والظروف الصعبة التي كان يعيشها والمتميزة بالعزلة وسخط الرعية، لم تكن لتعني ، مع ذلك ، أن فيالق الجيش المغربي نفسها ستقبل الانصياع سلبا للإجراءات الجديدة الرامية إلى إعادة تنظيمها.

فتذمر الأطر المحلية وسخط الجنود الكامن منذ سنوات، انفجر غداة توقيع عقد الحماية بفاس، متسببا في اندلاع الانتفاضة الشعبية التي كانت هذه المدينة مسرحا لها خلال أيام 17 و18 و19 أبريل 1912 .

I ـ أبعاد ومفاهيم "الإصلاحات" العسكرية تحت المراقبة الفرنسية :

1 ـ الرسوخ الفعلي وتفوق البعثة العسكرية الفرنسية :

خلقت الصعوبات التي واجهها مولاي الحسن في بداية حكمه (ثورة الدباغين بفاس سنة 1873 ، وهزيمة عساكره أمام متمردي قبيلة غياثة سنة 1875) وانشغاله بتوطيد سلطته بالداخل لصد ومقاومة أطماع القوى الخارجية، ظروفا بادر الفرنسيون إلى استغلالها بشكل أقوى فارضين الاستعانة بهم.

وعلى أية حال، فسواء كانت للفرنسيين أم لا رؤية واضحة وتصور دقيق للدور الذي يمكن للمدربين الذين نجحوا في فرضهم على السلطان عام 1877 أن يقوموا به على المدى البعيد ، بالمغرب، فالواقع أن تأثير البعثة الفرنسية في سير الأحداث قد تزايد ، مع مرور السنين، مساهما بفعالية في توسيع نفوذ الفرنسيين وتسهيل تغلغلهم بالمغرب، بحيث تحولت البعثة إلى "حصان طروادة" في هذا المجال .

لقد ظهرت عواقب وخطورة اللجوء إلى هذا النوع من " الاستعانة" منذ 1878-1879 وفشلت محاولات شتى في الحد من تأثيرها، لأن التفكير في التخلي عنها كان يصطدم، كل مرة ، بتهديدات عنيفة وأجوبة تسويفية. فاضطر السلطان للتخفيف من الضرر إلى اختيار أهون الشرور: حيث أجبر على ترخيص وجود ضباط غير مرغوب فيهم هم في نظره يشكلون عبءاً ثقيلا على بيت المال ؛ في وقت لم يكونوا يقدمون فيه للعساكر المغربية التي كانوا يقومون بتدريبها ، سوى تدريب أولي وسطحي ؛ ثم إنهم في نفس الوقت كانوا يقومون بشكل منتظم بالاستخبار ونقل المعلومات والأسرار العسكرية لصالح حكوماتهم[1] .

فضلا عن ذلك، فمجرد وجودهم بدار المخزن كان يثير انتقادات مختلفة ذات طابع سياسي وديني في صفوف الرعية . كما أن مشاركتهم في "المحلات" ودورهم في توجيه ضربات المدفعية ضد "المتمردين" والدمار الذي ينتج عن ذلك، لم يكن لِيُنْسَي واقع لجوء المخزن إلى"الكفار" ، هذا في الوقت الذي ضاعف فيه هذا الأخير من الخطب والرسائل المقروءة التي كان ينعت فيها المتمردين الخارجين عن طاعته، بمجرد مجموعة من "المارقين" "المفتقدين لدينهم الصحيح"، والمهددين لوحدة الأمة[2] .

---

1) F.V. Parsons, **op. cit.** p. 93

2) H. de la Martinière, "le règne de Moulay Hassan", R.D.M. septembre 1895, p. 413

ولأن القبطان جول إركمان (J. Erckmann)، بصفته رئيس البعثة كان واعيا تمام الوعي بهذا الرفض، فقد حاول أن يجد الوسائل الممكنة لتفاديه، أو على الأقل للتخفيف من حدته . فكانت فكرة التخلي عن الزي العسكري الإفرنجي والالتزام بالكسوة المغربية التقليدية أحد الوسائل أو الحلول التي ارتآها صالحة لتحقيق هذه الغاية. إذ يقول بهذا الصدد: " إنه فقط في اللحظة التي لبست فيها اللباس العربي تمكنت من تحقيق تقدم جدي والتقاط معلومات إيجابية حول البلاد. كما استطعت التجول بسهولة في القصر، وبدون هذا كنت سأعيش بالمغرب غريبا تقريبا عما يجري وكأنني أعيش بفرنسا"[1] .

ولم يفعل إركمان (J. Erckmann) شيئا هنا سوى السير على خطى نظيره ومنافسيه البريطاني الحراب ماكلين (Maclean)، الذي بنى مركزه النافذ بتقمصه لشخصية بسيطة متظاهرا بصورة "العبد المطيع لسيدنا" حريصا على احترام تقاليد وعادات البلاد بدءا باللباس. معتمدا في كل هذا على اللباس التقليدي للبلد والتزيي به. وبهذا سهل عليه الاندماج، وحظي بالتقدير على مستويات عديدة . وبما أنه كان يعمل من أجل مصالحه الذاتية ومصالح بلده، فقد أصر على الاستمرار على هذا النهج لينجح في تقوية نفوذه بشكل ملحوظ متجاوزا بذلك نظيره الفرنسي، ومحققا رغبة السلطان الذي استقدمه وهو يروم بذلك إضعاف رئيس البعثة الفرنسية إركمان (J. Erckmann) والحد من نفوذه[2] .

---

1) J. Erckmann, une mission au Maroc, Paris , 1923 . 542

2) A.M.G..c 3H22, note du médecin-major, Zumbiechl, Fés, 28 Mai 1902.

حل ماكلين بالمغرب منذ سنة 1877 وهي الفترة التي حظيت فيها مفوضيته بقبول السلطان المولى الحسن ، وتم فيها التفكير في استقبال بعثة عسكرية إنجليزية بإمكانها أن تحد من أنشطة البعثة العسكرية الفرنسية التي أنشئت حينها . وعرف ماكلين في الأوساط المخزنية بالرجل الذي يمكن تسخيره في ميادين مختلفة : وهكذا علاوة على كونه الحراب المدرب الذي قام بتدريب جل المشاة المغاربة . فقد كان على دراية بكل القضايا السياسية ، حاد الذكاء ، قوي التأثير على المولى عبد العزيز . وبفعل هذه العناصر تقوت سلطته السياسية وزاد نفوذه المالي .

وشدد الفرنسيون بدورهم على بذل مجهودات في نفس الاتجاه . وهكذا ومن أجل تسهيل التواصل مع مخاطبيهم المغاربة حرص "الكي دورساي" ووزارة الحربية على انتقاء ضباط وضباط صف سبق لهم أن مارسوا الخدمة العسكرية بالجزائر يجيدون التحدث باللغة العربية ولهم إلمام بالعادات والتقاليد المحلية. مما فرض اللجوء إلى متعاونين عسكريين من الأهالي الجزائريين ثم التونسيين في مرحلة لاحقة.

وزادت ضرورة اعتماد هذه الاعتبارات إلحاحا بالنظر إلى المكانة التي غدت البعثة الفرنسية تحتلها وإلى عدد أعضائها وطبيعة وتعدد تدخلات بعض عناصرها، مثل الدكتور ليناريس (Linarès) ، وما حصَّل عليه من حظوة داخل دار المخزن وبين أعيان البلاد. كما أن حدة الضغوط الممارسة من قبل فرنسا لفرض هيمنتها على الساحة المغربية والمؤامرات التي حاول الوزير أرديگا (Ordéga) حبكها ما بين سنتي 1883 و1884 ، وكذا اعتداءات فرنسا وأطماعها الترابية بالجنوب الشرقي المغربي، كلها عوامل لم تكن تجعل من وجود البعثة الفرنسية بالمغرب أمرا سهلا . ونفس الشيء يمكن قوله فيما يخص مناورات القوات الأجنبية الأخرى من أجل فرض مدربيها وبالتالي الاستفادة من النتائج السياسية والدبلوماسية التي تدعم مكانتها وتخدم مصالحها، وخاصة منها المتعلقة بالاستفادة من صفقات الأسلحة التي كانت تتطلبها وضعية البلاد .

إن هذا التنافس بين القوى الأجنبية للاستيلاء على البلاد ، كان من شأنه أن يوفر بعض التوازنات التي كان المخزن يفكر في الاستفادة منها للحفاظ على الوضع القائم آنذاك ؛ وهي السياسة التي تبناها مولاي الحسن واتبعها الصدر الأعظم "باحماد" الذي عرف بتذبذب مواقفه. وهكذا بعد أن حاول استقدام البعثة التقنية الإيطالية المكلفة بتصنيع الأسلحة بفاس ، عمد إلى ترك مهامها لأطر مغربية. وهنالك أمثلة أخرى من هذا القبيل، مثل

كونه قام بتفويت السفينة الحربية "بشير الإسلام" قبل موعد تسليمها، كما بذل كل ما في وسعه لتعقيد مهمة المدربين الفرنسيين رغبة في تهميشهم من أجل إرغامهم على تقديم طلب المغادرة تلقائيا.

وهكذا راح وزير الحرب سعيد بن موسى، بناء على أمر أخيه الصدر الأعظم، نفسه، يتدخل بشكل منتظم في تدريب الجنود، مما أوقعه في صراع دائم مع رئيس البعثة الفرنسية حول الطريقة التي ينبغي أن يجري بها التدريب. ويقول القبطان رستنغ (Rostaing) في هذا الصدد: " فخلافا لرغبة رئيس البعثة المكلف بمصلحة المدفعية، الذي كان يفضل أن تتدرب الفيالق على المدافع التي تزود من الفوهة، كان الصدر الأعظم يرى عكس ذلك، عندما أمر بالتدرب على المدافع التي تزود من الخلف، غير أنه نظرا للصعوبات التي برزت و استحالة إقرار حد أدنى من الجدية لدى الفيالق، تخلى الوزير عن ذلك سنة 1897، مقررا إجراء تداريب يومية للأطر"[1].

وصمد أعضاء البعثة، رغم ذلك، متجاوزين إلى جانب هذه الصعوبات، توسيع صلاحيات ماكلين (Maclean) على حسابهم، والإهانات غير المقبولة والمتمثلة في تهميش الوزراء لهم، والبرودة التي يقابلونهم بها، وكذا التماطل في الرد على اقتراحاتهم ومطالبهم واعتقال خدمهم إلخ ...". بالإضافة إلى تفضيل اقتناء أسلحة غير تلك التي يوصون بها وشراء المخزن لمدافع كروب (Krupp) بدل مدافع اشنايدر (Schneider) التي ما فتئوا يشيرون على وزير الحرب بجلبها.

ويندرج إصرار أفراد البعثة الفرنسية وصمودها ضمن السياق العام لتطور كانت فيه فرنسا لا تتوقف عن تحقيق انتصارات تكشف عن نواياها التوسعية. وهكذا فبعدما نجحت في فرض وجهات نظرها في مؤتمر مدريد سنة 1880، عملت ما بين سنتي 1887 و1888 على إفشال مشروع مؤتمر دولي

1) A.M.G. c 3H17, Rostaing au Ministre de la Guerre, Marrakech, 30 mai 1898; A.E.P., N.S., 272, p. 87

ثانٍ كان من أهدافه إعادة تدارس قضية الحماية القنصلية والتداول مجددا حول قضية المنح العشوائي للحمايات وتجنيس الرعايا المغاربة . إضافة إلى نسفها لاحقا لمشروع آخر كان يرمي إلى إمكانية تحييد المغرب، وهذا ما كان يمثل الهدف البعيد لبعض المفوضيات الأوربية الراغبة في تجنب وقوع مواجهة مباشرة بين القوى المتنافسة في حالة الخرق المفاجئ للوضع القائم وانهيار المخزن.

إن هذا بالتحديد هو ما جعل فرنسا ، من أجل الحيلولة دون تحقق فرضية من هذا القبيل، تعمل بقوة الأمر الواقع ، على وضع المخزن تحت وصايتها وفرض تبعيته تدريجيا على المستويين المالي والعسكري. وتم تجاوز مرحلة مصيرية في هذا الاتجاه بعد توقيع عقد القرض الممنوح في سنة 1902 من قبل بنك باريس والأراضي المنخفضة ثم بعد أن نجح دلْكَاسي (Delcassé) سنة 1904 في جلب دعم "الفورن أوفيس" (Foreign Office) لفائدته والحصول بالتالي على حرية التصرف بالمغرب مقابل تنازلات مماثلة لفائدة الإنجليز بمصر.

في هذا السياق ، أصبحت "الإصلاحات " رهانا ستراتيجيا ذا أهمية قصوى: إذ صارت وسيلة "لضمان نفوذ وتأثير الفرنسيين [بالمغرب] بالاعتماد على الحكومة الشريفة وتقوية سلطة المخزن عن طريق المساهمات المادية التي تمكن من التأثير عليه تأثيرا حقيقيا"[1] .

فـ"الإصلاحات العسكرية" وتنظيم شرطة المراسي كانت تهدف إلى إعطاء الأهالي الانطباع على استمرارية الدولة، دون استفزاز خصوم "التجديد" مع العمل بما هو موجود سلفا"[2] .

---

1) A.M.G.,c. 3H20, notice sur la police du Maroc, juillet 1904 .
2) Ibid .

2 ـ إقرار التبعية المالية والعسكرية : 1904-1907 :

حاولت الحكومة الفرنسية فرض برنامج "إصلاحات" على مولاي عبد العزيز وانتقل وزيرها بطنجة : سان روني تايلانديي(St.R.Taillandier) لهذا الغرض إلى فاس، إلا أنه ووجه بمقاومة قوية وتحذير من قبل العلماء المناهضين لكل تنازل أمام ما يفرضه الفرنسيون، معتبرينهم أساس كل ضعف أصاب البلاد ومسؤولين عن كل النكبات التي ألمت بها. وتندرج النصيحة التي وجهها الشيخ محمد بن جعفر الكتاني الحسني في هذا السياق حيث يقول :

" فإنهم ـ دمرهم الله ـ قاموا على ساق الجد والاجتهاد في أخذ الأهبة والاستعداد ، وقصدوا بلاد المسلمين في كل جهة، وانتحوا نحوها على كل وجهة، لا يرون فرصة في الإسلام إلا انتهزوها (...) وقد كان المغرب الأقصى قبل هذا الأوان في عزة عظيمة وسطوة كبيرة وقوة منعة ورفعة سلطان ، والآن قد وجهوا وجه التوجيهات بسياستهم الكفرية إليه، وقصدوا نحوه من كل جهة وخيموا عليه ، طامعين في الأنفس والبلاد ، قاصدين الاستيلاء على ما فيه من الأموال والأهل والأولاد ... فكيف معها نتحمل الذل والهوان، ونخضع لعبدة الصلبان، أو نجعل لهم السبيل إلينا ونرضى بظهور كلمتهم وبولايتهم علينا ؟ "[1]

فأدرك السفير الفرنسي على الفور بأن مهمته ستؤول في النهاية إلى الفشل، لأنه لم يواجه تصلب موقف العلماء فحسب ، بل اصطدم كذلك بمعارضة أغلبية رجال المخزن والأعيان ، فكلهم أجمَعوا على معاداتهم "لمقترحاته الإصلاحية" . لهذا سعى تايلانديي (St.R.Taillandier) إلى معرفة حدود إمكانية استعمال "سياسة الضبلون" لاستمالة العلماء ذوي النفود ،

1) محمد المنوني، **مظاهر يقظة المغرب الحديث**، ج . 2 . 1985 . ص. ص. 376-378 .

واختبار ما إذا كانت هذه المقاومة نابعة من التعصب أم كانت قائمة نتيجة "مؤامرات ودسائس أجنبية"[1] .

وأبرزت الأزمة الخطيرة التي ظهرت غداة زيارة گيوم الثاني (Guillaume II) لطنجة، أنه على الرغم من رفض المغاربة للبرنامج الفرنسي حفاظا على استقلالهم ؛ فإنهم لا يتوانون في البحث عن الاستفادة من "الاستعانة" بقوة أجنبية مثل ألمانيا التي كانوا يعتبرونها ، على الرغم من كل التقلبات، "دولة محبة" .

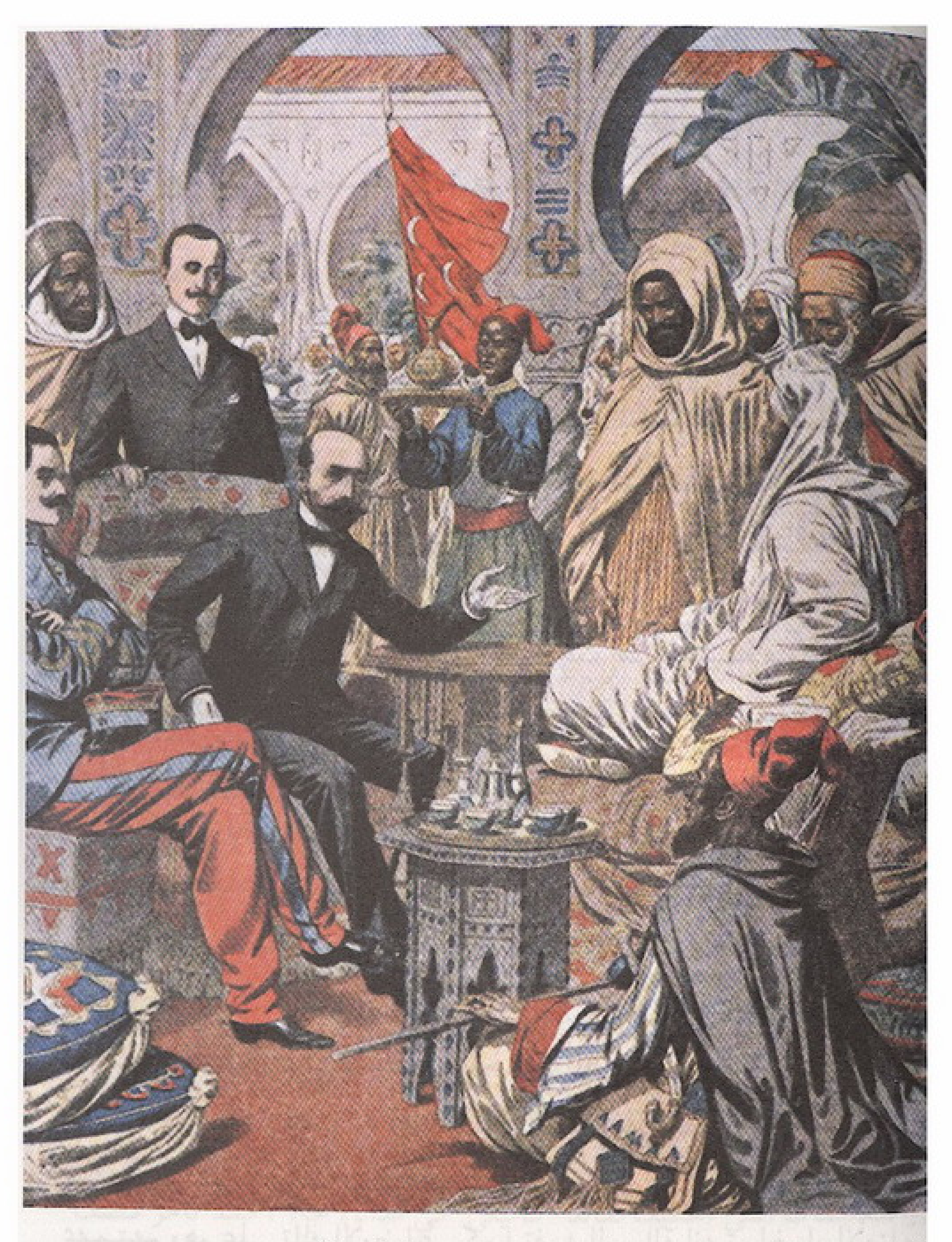
ففي مؤتمر الجزيرة الخضراء، كان على هذه الدولة قبول مبدإ القوانين الخاصة" المعترف بها من لدن باقي القوى الأخرى كإسبانيا وفرنسا . وهذا ما استغلته فرنسا لإحكام قبضتها على المغرب. وذلك بتدخلها المباشر في تنظيم وتأطير شرطة المراسي بذريعة الحفاظ على النظام وضمان أمن المحميين الأجانب .

غير أن مخططاتها بدت في مرحلة ما مهددة بتصاعد السخط وتفاقم الاستياء الذي أثاره عقد الجزيرة الخضراء، وهي المرحلة التي بدا فيها المغاربة أكثر إصرارا على مقاومة "الحماية الدولية" التي فرضت عليهم بموجب شروط الخزيرات. في حين لم تترك فرنسا لهم الوقت الكافي لتنظيم صفوفهم: حيث أسرعت لاستغلال أحداث مراكش والدار البيضاء لإنزال فيالقها والشروع في عمليات "تهدئة" الشاوية بعد أن نجحت في احتلال وجدة سنة 1907 بكتيبة تضم رماة وسباهين وزواف وگوم وبطارية مدفعية جبلية. وكان على رأس هذه الكتيبة الجنرال ليوطي(Lyautey) قائد الفيلق العسكري لوهران (29 مارس 1907)[2] .

وقبل يومين من انطلاق هذه العملية المقررة في أعقاب تنامي سخط و "هيجان الرعية المغربية ضد الفرنسيين وقتل الدكتور موشان(Mauchamps)

---

1) A.M.G. , c . 3H 14 , Tanger, 12 Mars 1905 .
2) L. Voinot, Oujda et l'Amalat (Maroc), Oran, 1911-1912 , pp. 559-560 .



استقبال السلطان مولاي عبد العزيز لسان روني طايلندي[1]

1) Illustration, 16 avril 1905.

بمراكش في 19 مارس 1907 ،هذا الاغتيال الذي لا يمكن إرجاعه إلى مجرد فعل إجرامي معزول وبالتالي لا يمكن أن يبقى مرتكبو [هذا الفعل] دون عقاب"(1) أمرَ القائد مانجان (Mangin) رئيس قسم الحدود للبعثة العسكرية، بإخلاء وجدة من قبل ضباط وضباط صف فرنسيين ، وضعوا تحت إمرته وكذلك باقي الفرنسيين .

ومع ذلك فإذا كان عامل وجدة وحاميتها لم يفعلا شيئا لردع فيالق ليوطي ، فقد كان الأمر مختلفا في الدار البيضاء ، وهي المرسى الذي حصل فيه الفرنسيون على تنازل لإنجاز أعمال لفائدة "الكمبانية المغربية"، وحيث لم يعد وكيل القرض الفرنسي لسنة 1904 "يكتفي فقط بتلقي ما يأتي به أمناء الديوانة إليه" ، بل صار يحاول تقوية مكانته "مراقبا كل العمليات ، ومحصلا بنفسه على النسبة المائوية العائدة إلى حملة رسوم القرض المذكور". فحاول جنود الحامية وأولئك الذين كانوا تحت إمرة الخليفة مولاي الأمين (وعددهم 800 رجل تقريبا) الاعتراض ومقاومة المهاجمين الفرنسيين على الرغم من الانخفاض الواضح في عددهم وضعف عتادهم.

كما لم تكن معنوياتهم مرتفعة نتيجة الإهمال الذي كانوا ضحيته في الوقت الذي كانوا فيه محتاجين لكل مساندة ليتمكنوا من رد القبائل المجاورة للدار البيضاء ومواجهة الأوربيين وإبعادهم عن المدينة ومقاومة غزو فرنسي متوقع . إذ تعبر رسالة القائد ابن بوزيد إلى النائب الطريس عن صعوبة الحصول على الأسلحة والذخائر والمال وعن الأوضاع المزرية التي كانت توجد عليها العساكر المغربية الذين لم يحصلوا على رواتبهم منذ أكثر من عشرين شهرا . فكان من الصعب تحفيزهم على القتال وتقيدهم بالقيام بمهمتهم وهم على تلك الأوضاع . كما تفيد الرسالة أنه تم إخبار الأمناء بذلك وأجابوا بأنهم لا يملكون شيئا يقدمونه لهم(2) .

---

1) A.M.G., avril 1907 .

2) D.A.R. , Casablanca, 24 joumada II 1325 / 4 août 1907 .

وعلى أية حال ، فمنذ اندلاع القلاقل الناتجة عن رفض "الكمبانية المغربية" لوقف الأشغال الجارية في المرسى والمقلع مصدر جلب قطع الأحجار التي كانت تنقل بواسطة عربات تجرها قاطرة صغيرة ، انقلب الجنود المغاربة على الأوربيين وهاجموهم بعين المكان في وقت كان فيه هؤلاء يحسبون أنهم سيقومون بحمايتهم وضمان أمنهم[1] .

وينقل لنا هذا النص هذه الأحداث كالتالي :

> " هاجمت جماعة من فرسان القبائل يساعدها بعض الحضريين ، القاطرة التي كانت تسير في الطريق الرابط بين المقلع والمرسى . وقد بادر مساعد مغربي بالضربة الأولى للميكانيكي راطا لازار(Rata Lazar) الذي أجهز عليه الجمهور وقتل المغربي المكلف بالتشحيم عندما حاول الدفاع عن رئيسه[2] .

وعلى الرغم من رسو البارجة الحربية الفرنسية "گاليلي" (Galilée) في عرض المياه المغربية (يوم 1 غشت 1907) وقيام قائدها بمجموعة من المناورات الاستفزازية ، فإن المدينة استعادت هدوءها حيث "قام باشا المدينة بعدة إجراءات من أجل تحقيق ذلك ، فوزع الجنود لحراسة القنصليات الأجنبية وخاصة قنصلية فرنسا ، ونصب ثلاثة مراكز لحراسة الطريق الرابطة بين هذه القنصليات وباب المرسى . وأصدر المخزن تعليماته لعمال المراسي بأخذ الحيطة والحذر ، وحماية الأجانب من ردود فعل السكان"[3]. غير أن الفرنسيين بالغوا في افتعال الأحداث وإشاعة انعدام الأمن ليتخذوها ذريعةً لإعلان التدخل المسلح ضد المغاربة .

وعلى الرغم من الاتفاق المسبق حول اتخاد هذه الإجراءات العسكرية والتعليمات التي أعطيت لقائد "گاليلي" في هذا الاتجاه ، فقد تأخر قصف

---

1) ابن زيدان . **إتحاف أعلام الناس** ، ج II ص. 423

2) علال الخديمي، **التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب 1894 - 1910** . حادثة الدار البيضا ، واحتلال الشاوية، الطبعة الثانية 1994 ، ص .228 .

3) نفسه، ص 229 .

المدينة بثلاثة أيام عن وصول البارجة ، وذلك تحسبا لتجمع القبائل بالدار البيضاء وما يمكن أن ينجم عنه من مقاومة عنيفة ، وكذلك ربحا للوقت لاتخاذ مجموعة من الترتيبات ، في كل حذر وسرية ، مثل إنزالهم لمجموعة من العساكر في هَيأة مدنيين وتمرير الأسلحة والعتاد في علب غذائية والتنسيق مع سفن حربية أخرى للالتحاق بالدار البيضاء وهي"دو شايلا" (Du Chayla) وفوربان (Forbin) لتنضم إليهم فيما بعد سفينة حربية إسبانية "ألفادو ذي بازان" (Alvado de Bazan). "وكما كان متفقا مع گاليلي ....، فإن شارة القنبلة رفعت ، عندما وصل البحارة للقنصلية وأخذوا مواقعهم ، فبدأت مدافع الطراد تطلق قنابلها ، في حين كانت طلقات الرصاص تنطلق من السطوح مهددة القنصليات ، وعند ذاك غطت القنبلة المدينة كلها بالحديد والنار"[1] . واشتعلت نيرانها فجر 5 غشت 1907 والناس نيام.[2]

وتتالى الدمار وتلاحقت الخسائر البشرية ، وتشهد مذبحة السور الجديد على أن قنبلة الدار البيضاء كانت مجزرة إرهابية أكدت بشاعة وفظاعة المستعمرين بحيث تعالت ، في فرنسا نفسها ، أصوات كثيرة محتجة ومستنكرة لـ"مجزرة أبرياء عُزَّل"[3] .

كما غدا إرسال هذه البوارج والقصف الشديد لهذه المدينة مجال انتقاد كبير وذهب كل طرف يلقي مسؤولية هذا القصف القوي على الآخر ، محملا إياه النتائج المترتبة عن هذه الأعمال الوحشية التي حولت الدار البيضاء إلى ركام حيث انتشرت الجثث بأزقتها وصبغت دماء الأبرياء مياه البحر[4].

---

1) C. Grasset, **A travers la Chaouia avec le corps de débarquement de Casablanca**, 1907-1908, Paris, 1909 p.201

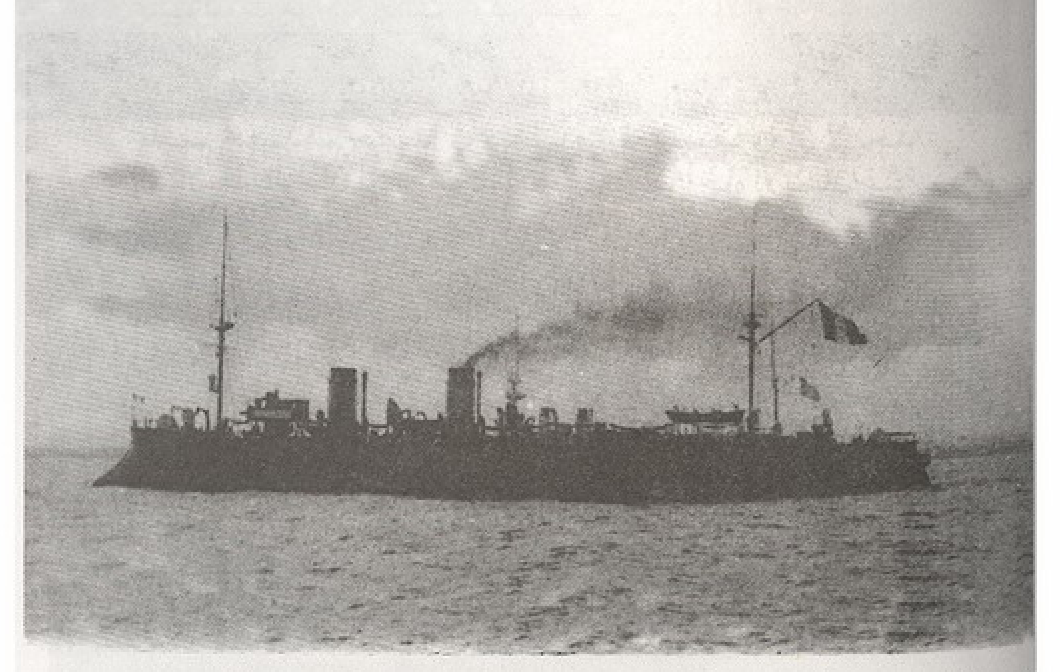
2) A.G.P. , Martin, **Quatre siècles d'histoire marocaine**, Paris, 1923, pp. 442-443

3) G. Oved, **La gauche française et le nationalisme marocain** 1905- 1955,T. I. Paris 1984, pp. 44-45.

4) Jean Jaurès , L'Humanité du 4 septembre 1907



دخول القوات الفرنسية إلى وجدة ، 29 مارس 1907[1]



السفينة الحربية "گليلي" عرض مياه الدار البيضاء ، 5 غشت 1907[1]

1) A. M. G., Fonds iconographique Fi 6.
2) Ibid.

أما قائد المحلة المغربية مولاي الأمين ، الذي كان يعمل في غياب تنسيق مع المخزن وصعوبة نقل الأخبار وربط الاتصال معه بسرعة ، إذ كان المخزن في جل الأحيان ، يعتمد على دار النيابة بطنجة للتعرف على أخبار الدار البيضاء ، وفي غياب وسائل المواجهة الضرورية ، فقد اكتفى بتقرير حال الكارثة ، حيث وصف في رسالته إلى الطريس حالة الدار البيضاء مشبها إياها بمدينة مهجورة خلت من سكانها ومعبرا عن صعوبة استماتته في القتال بعد أن مات جل الجنود وفَر بعضهم حيث لم يبق إلى جانبه إلا ابن بوزيد ويهوديان يساعدانه في جمع الجثث معتبرا أنه لم يعد هنالك تماما ما يمكن فعله[1]. وهذا ما أكدته صحيفة "اللواء" تحت عنوان "الدار الفانية"، وجاء نص المقال حول هذه الأحداث على الشكل التالي :

> "إن الإنسانية ترتجف جزعا من هول المذابح الجارية في المغرب الأقصى ، ولقد دعونا الدار البيضاء بالدار الفانية لأنه قد رفرف عليها الموت من كل جانب ، وفَنِيَ فيها كل شيء إلا وجه المدافع ، وإن القلوب لتتقطر أسى وحزَنا من كون المتمدنين لم يعرفوا ـ الآن طريقة لتمدين الناس على ما يزعمون ـ إلا بتسليط القنابل عليهم تحصدهم حصدا ، وتنسف منازلهم نسفا ، وأن لا يجد إنسان هذا الزمان لغة أخرى ليخاطب بها أخاه الإنسان غير زمجرة المدافع وزفير النيران... "[2]

وأمام هول الخسائر والإعدامات العشوائية التي قام بها اللفيف الأجنبي المكون من ثلاثة آلاف رجل بالتقريب إلى جانب خمسمائة جندي إسباني ، ونهب البيوت والحوانيت والاستيلاء على البضائع والمدخرات الموجودة بها ، حاول النايب السلطاني التذكير بأن عقد الجزيرة الخضراء لا يسمح للفرنسيين بالتصرف على هذا المنوال بل يفرض عليهم التعاون مع المغاربة لإعادة النظام واستتباب الأمن وليس تدمير الممتلكات وقتل الأبرياء، لكن تذكيره هذا بقي دون جدوى[3].

1) B.G.T. . PT. . 27 joumada II 1325/8 août 1907.

2) جريدة اللواء، عدد24/23 ، السبت 15 رجب 1325 / 24 غشت 1907 .

3) رسالة الطريس إلى أحد إخوته ، 5 رجب 1325 / 14 غشت 1907 .



أحداث القاطرة بالدار البيضاء 30 يوليوز 1907[1]



مدافع سريعة الطلقات استعملت في أحداث الشاوية[2]



صورة توضح الحالة التي أصبحت عليها بطاريات مغربية بعد القصف الفرنسي للدار البيضاء

1) A. M. G., Fonds iconographique Fi 6.
2) Ibid.

وفي نفس السياق كتب مجاهدو الشاوية لمولاي عبد الحفيظ ، خليفة السلطان بمراكش ، طالبين منه مدهم بالمساعدة لرد الغزاة الذين احتلوا البلاد وعاثوا فيها فسادا ، فراح "السيل يحطم الحواجز والعدو يهاجم [الأسوار]"، مبينين له عدم قدرتهم على مواجهته في غياب وسائل الدفاع من "بنادق ومدافع وذخيرة"، مشددين على ضرورة الدعوة للجهاد والتعجيل بالمساعدة لحفظ "أعراض المسلمين وصيانة أملاكهم وبلادهم" . وجاءت هذه الرسالة تفيض حسرة وتخوفا من أن يخلف الواقع المعاش انعكاسا سلبيا على المسار السياسي للبلاد فيتوسع الاحتلال[1].

وعليه فإذا كانت أحداث الدار البيضاء قد خلفت وقعا مدويا على المغاربة ، فقد كان لها أيضا تأثير قوي على المستوى السياسي باعتبارها سببا مباشرا للتغيير الذي حدث على مستوى الحكم في المغرب ببيعة مولاي عبد الحفيظ ، أخ السلطان مولاي عبد العزيز وخليفته بمراكش سلطانا ، وخلع أخيه .

وبما أن الهاجس الأول لمولاي عبد الحفيظ كان هو الحصول على الاعتراف به في باقي مجموع البلاد وجمع قواه لدحر أخيه مولاي عبد العزيز، فقد سارع لتلبية دعوة الشاوية داعيا القبائل وأهل الحل والعقد للجهاد لإخراج العدو من الثغور، وهو في ذات الوقت يسعى إلى صد "العزيزيين". فكانت إمدادات القبائل المغربية للشاوية تتوارد بشكل مواز مع بيعة القبائل للسلطان مولاي عبد الحفيظ . ولم يغب عن الفرنسيين بدورهم استغلال أحداث الشاوية لتحقيق أطماعهم التوسعية . لذلك استغلها الجنرال دْرُودْ (Drude) قائد القوات المهاجمة ثم خلفه الجنرال داماد (D'Amade) ووسعا دائرة الإنزال وأقاما مراكز المراقبة . وشرعا بعد ذلك في تجنيد "قوات

1) A.G.P. Martin, op. cit., pp. 444-445

إضافية" من قبائل أولاد زيان وأولاد حريز على أساس أن تشكل هذه القوات المدعوة "ميليشيات مغربية" ثم "گوم مغاربة" ، فيما بعد "وسيلة للتدخل السياسي وأداة للبوليس تعمل إلى جانب ضباط مصلحة الإستعلامات". وتتكون الوحدة الأولى من قسمين يضم كل واحد منهما خمسين خيالا يعملون تحت إمرة ضابط ملحق بقسم شؤون الأهالي بالجزائر، القائد هيوت (Huot)[1].

ومما كانت له دلالته في هذا الصدد ، أن مولاي عبد العزيز لم يقدم على تجميع قواته والزحف بها من الرباط نحو الحوز إلا بعد إشعار الجنرال داماد (D'Amade) على الرغم من أن هذا الجنرال كان على رأس جيش يحتل منطقة من المفروض رسميا أن احتلالها كان ظرفيا وينبغي الجلاء عنها فورا. وكان مولاي عبد العزيز يسعى من ذلك إلى الاستفادة من دعم قبائل السراغنة والجيش النظامي ، انطلاقا من الصويرة لاسترجاع مراكش التي أهملها مولاي عبد الحفيظ مرحليا لاهتمامه بفاس .

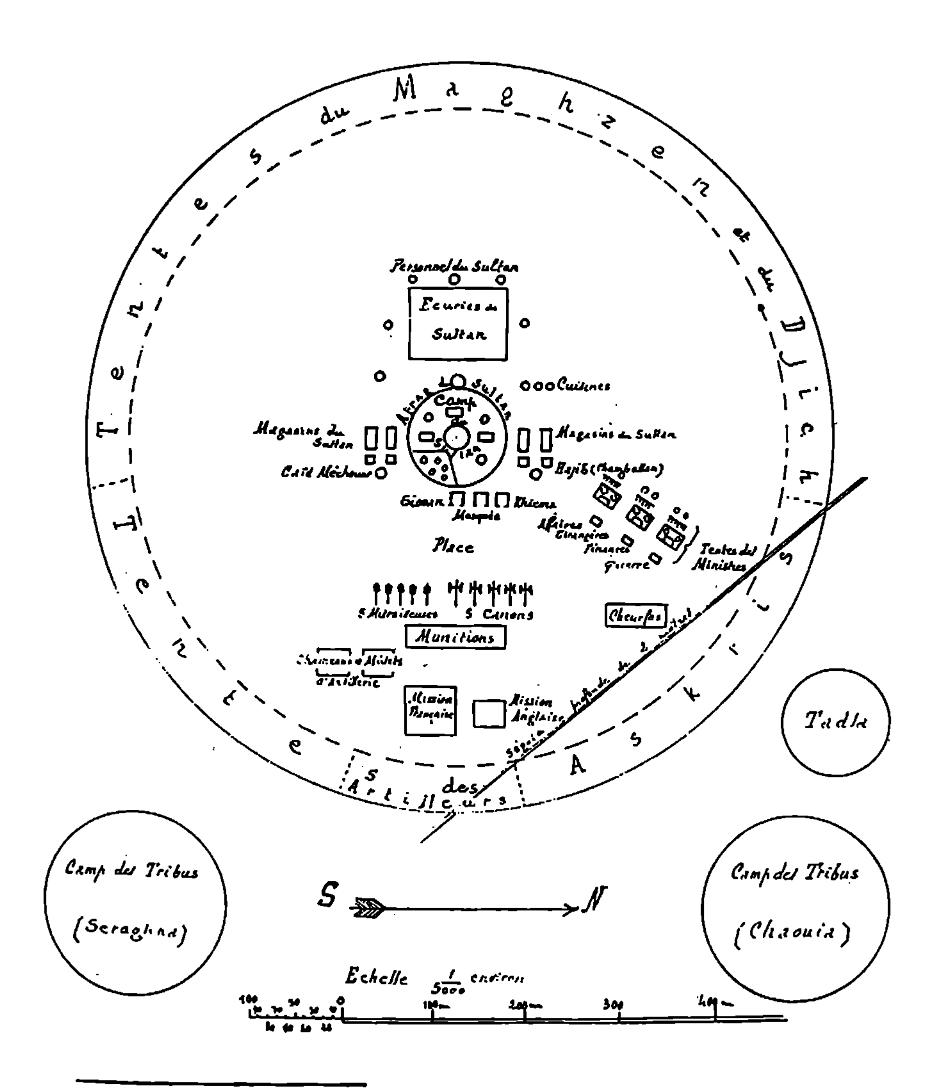
وعلى الرغم من أن "المحلة" التي كان على رأسها السلطان نفسه ، تضم جنود ووحدات من القبائل لا يستهان بعددهم وتتوفر على عتاد من المدفعية يشغله ضباط صف جزائريون وتونسيون من البعثة العسكرية الفرنسية ، فإن مظاهر الضعف في هذه المحلة كانت بارزة[2].

ومنها أن المحلة كانت تنقصها أطر عسكرية فعلية في مستوى القيادة: فالصدر الأعظم عبد الكريم بن سليمان الذي كان يرافق السلطان في هذه المحلة ، كان حسب شهادة القائد فاريو (Farriau) "محبا للماضي وأكثر كفاءة وقدرة على ممارسة العلاقات الدبلوماسية منه على قيادة القبائل" ووزير الحرب بالنيابة نفسه ، محمد بن عبد الواحد ، من جهته ، كان مجرد

---

1) A.M.G., c 3H14, les goums marocains de la Chaouia, 1908-1912.
2) **Ibid.**, rapport du Commandant Farriau sur le desastre subi par la "mahalla" azizite.
ويتعلق الأمر بمحلة بوعجيبة ، 19 غشت 1908 .

معسكر المحلة الشريفة مثلما هو الأصل في الوثيقة



(1) A.M.G., rapport de la mission française au Ministre de la Guerre, 19 août 1908.

"شخصية عادية جدا (...) ، رافق محمد الگباص إلى الجزائر، فاعتقد بذلك أنه يملك المعرفة الكاملة حول استعمال الأسلحة الأوربية"، ومستشار السلطان المباشر في الأمور العسكرية ، المحجوب المطاعي هو "بالتأكيد قايد الرحى سابق لكنه اشتهر بقلة شجاعته وفشل جميع العمليات الحربية التي شارك فيها"[1].

لكن هناك عوامل أكثر حسما : انعدام الحماس الحقيقي للقتال لدى الجنود و"قياد الرحى". فقد كان عدد كبير منهم على اقتناع بأن القضية خاسرة سلفا. فبالإضافة إلى الارتباك الذي أصاب عناصر المحلة نتيجة تضارب الأوامر الحربية الصادرة في بداية انطلاقها ، فإن شعار "الجهاد" الذي كان يلوح به الحفيظيون ترك في نفوسهم أثرا قويا وإن كان مولاي عبد الحفيظ ، وهو في طريقه إلى فاس ، قد تجنب المرور بالشاوية حتى لا يجد نفسه في مواجهة مباشرة مع الفرنسيين .

وهنالك مُعْطَى آخر لم يكن بطبيعته يزيد من حظوة مولاي عبد العزيز للرفع من معنويات جنوده للقتال وهو حضور عسكريين مسيحيين داخل المحلة. لقد حضر تقريبا كل أعضاء البعثة الفرنسية : القائد فريو (Ferriou) ، القبطان روندمنت (Rondement) ، والملازم مارشال (Maréchal) ، ونظراؤه الجزائريون بن سديرة ، والماحي ، والمارشال التونسي سَعِدَانْ ، والسنوسي ... كما حضر المدرب الإنجليزي بولدين (Bolding) (الذي جند بتوصية من ماكلين (Maclean) ، والدكتور ڤيردون (Verdon)[2] .

ومع ذلك، فإذا كان وجود هؤلاء الأوربيين إلى جانب مولاي عبد العزيز ، لا يخدمه داخل محيط مشبع بروح الجهاد ومعاني "الحرب المقدسة"، فإن هذا السلطان لم يسع بشكل فعال للاستفادة من الخبرة العسكرية لهؤلاء

1) Ibid.
2) Ibid.

الأوربيين . فهو لم يستشر فاريو(Farriau) ورفاقه إلا نادرا حول الكيفية التي يجب بها التقدم نحو مراكش وتنظيم بعض الهجومات ضد أهداف ذات أهمية[1].

ووقعت الكارثة يوم 19 غشت لما قرر السلطان ، انطلاقا من معلومات غير مضبوطة ، القيام بهجوم على نطاق واسع على قصبة بوعجيبة الواقعة أسفل جبال الأطلس ، وهي قصبة كان يفترض أنها لا تأوي سوى عدد محدود من "المتمردين"، غير أنها كانت في الواقع تضم عناصر أخرى من خيرة القادة الحفيظيين الذين نجحوا في تعبئة ما يقرب من ستمائة خيال وألفي رجل من جنود المشاة "أخفوهم في الجبال وبين أشجار الزيتون ليوقعوا بالعزيزيين في الفخ"[2].

وحسب الحاج سالم العبدي ، وهو من شهود الواقعة ، أنه "حينما وصل القسم الأكبر من الفيالق العسكرية أمام معسكر العيادي تراجع وسادت التفرقة وانطلق القتال الذي لم يستغرق سوى عشر دقائق . ومع أن بعض العناصر ظلت بعيدة عن حلبة الصراع ، فإن خيالة الشاوية والمذاكرة وأولاد بوزيري حاربوهم [بطريقة الكر والفر] متسببين في تفرقتهم (...) وتركت المدافع مهجورة على الأرض (...) وعمت الفوضى (...) وابتدأ النهب في محلة السلطان وفي أمتعته الخاصة"[3] .

ويؤكد القائد فاريو(Farriau) من جهته أنه "بمجرد ما بدأ القتال صار كل واحد يطلق النار كما يشاء ومتى يشاء وأين يشاء"، فعمت "الفوضى غير القابلة للوصف"، و"فر أغلب المدفعيين" ووقع التخلي عن القطع التي تم تزويدها بمشقة كبيرة من طرف الملازم مارشال (....) وسرح السواق البهائم وركوبها" و" استفاقت غرائز النهب على الفور لدى الجميع[4].

1) Ibid.
2) Ibid.
3) L.Arnaud, op.cit., P. 255 .
4) Rapport Farriau cit. supra, pp . 19-20 .

وفي خضم هذه الفوضى العامة ، بقي الحرس الأسود وحده ثابتا وعلى الرغم من تسليط النار على وسط المحلة حيث تنتصب خيمة السلطان و"الأفراگ"، فقد حاول هذا الحرس تأمين حماية السلطان خاصة وأن مجموعة معتبرة من حاشيته والمقربين منه ، مثل أخيه مولاي يوسف وقايد المشور بوشتى بن الفيلالي ووزير حربيته ، قد أصيبوا بجروح[1] .

زيادة على هذا ، فعندما تقرر تراجع الجيش واندحاره نحو سطات لم يفلت السلطان نفسه وعناصر محلته، بما فيهم أعضاء البعثة العسكرية الفرنسية، من التعرض لتحرشات سكان الدواوير التي مروا بها[2]. فقد سعى هؤلاء إلى نهب محلة السلطان وتجريد رجالها بالكامل من ثيابهم[3] . وهذا ما يعتبر في الأعراف الأخلاقية والسياسية المترسخة قمة الإهانات[4].

وبعث فاريو (Farriau) ، رقاصا إلى الجنرال درود (Drude) طالبا النجدة ومؤكدا على ضرورة تعزيز قواته. و بمجرد أن وصل الخبر لهذا الجنرال، أرسل قوة مشكلة من الگوم وعلى رأسها قائد سطات الحاج المعطي وخليفة مزاب ولد العربي بن الشرقي، يشرف عليها القبطان رونديني (Rondenay) . غير أن هذا لم يكن كافيا ، فاضطر الناجون بالتالي، إلى شق طريقهم بأنفسهم للوصول إلى المواقع الفرنسية المتقدمة وملاقاة القوات المبعوثة من طرف الليتنو كولونيل برولار (Brulard)[5].

وجاء تعليق القائد فاريو(Farriau) حيال هذه الأحداث التي شهدها بنفسه على الشكل التالي: "لقد تمكنت البعثة الفرنسية والإنجليزية (...) من الخروج سالمتين من هذه المحنة ، فلم تسجل خسارات ، سوى قتل بعض

---

1) **Ibid.**, p. 23 .
2) **Ibid.**, p. 26.
3) R. Bourquia, "**Pillage et banditisme dans le Maroc du XIX ème siècle**" . H.T., XXIX ,2 ,1991 , p.207.
4) M. Kably, "**Société, pouvoir et religion au Maroc à la fin du Moyen-âge**", Paris, 1986, pp. 4-5
5) Rapport Farriau, cit., supra, pp. 30-31 .

المغاربة الذين كانوا في خدمتهما (...) فعلى البعثتين الاعتراف بالجميل (...) لقوات الإنزال بالدار البيضاء التي ، اتخذت إجراءات سريعة وملائمة ، مكنتهم من الوصول بسلامة إلى ميناء الدار البيضاء"[1].

3 ـ هيمنة النفوذ الفرنسي 1907-1911 :

إن بقاء ضباط وضباط صف من البعثة الفرنسية إلى جانب السلطان مولاي عبد العزيز حتى الاندحار الأخير لجنوده، ثم مساعدته على التراجع نحو الشاوية ، لم يمنع الفرنسيين من إظهار هزيمته. إذ اتخذوا الإجراءات الضرورية لتأمين انسحابه واستقراره بطنجة باعتباره "محميا سياسيا"[2].

واتخاذ الفرنسيين لهذا الإجراء ، في وقت غدا فيه الجهاد ضد قواتهم الاحتلالية موضوع الساعة ، وفي مرحلة توافد فيها المجاهدون من كل صوب معبرين عن تأهب البلاد لمحاربتهم ، ليشهد على إدراك الفرنسيين لما أثارته بيعة مولاي عبد الحفيظ من حماس للجهاد، كما يعبر عن عزم الفرنسيين على "التفاوض" مع هذا السلطان بنية إضعافه .

وتبدو هذه العملية لأول وهلة عسيرة ، باعتبار أن السلطان الجديد بويع على أساس برنامج واضح : تحرير الأراضي المحتلة ورفض عقد الجزيرة الخضراء . فضلا عن ذلك ، فقد قدم هذا السلطان نفسه كرائد لـ"تجديد" ذي استيحاء سلفي حيث بادر بمجرد توليته الحكم إلى استدعاء الشيخ أبي شعيب الدكالي العائد لتوه من الشرق ، والذي يمكن اعتباره "محمد عبده المغرب"[3].

---

1) **Ibid.**, p. 40 .

2) A.E.P., N.S., Série Mines, VI, le chargé d'affaires de la légation, R. de Billy, au Quai d'Orsay, 21 juillet 1912.

3) E. Burke, "La Hafidhiya (août 1907 janvier 1908); Enjeux sociaux et luttes populaires", H.T., XXXI, 1993, pp. 101-115.



حملة 1907 ، 1911 على المغرب ، وفاة العميد بينسون (Pinson) والخيالة

نيكول (Nicol)[1]

مرور فرقة عسكرية بالطريق الرئيسي للرباط في سنة 1911[2]

1- A. M. G., Fonds photographique 1400 .
2- Ibid.

ولهذا الاعتبار بادر علماء فاس إلى مبايعة السلطان الجديد على أساس التزامه الواضح والعلني بتنظيم الجهاد ونبذ "البدع" المرتبطة بالنظام السابق مثل إقرار "المكوس" واحتكار تجارة التبغ .

إن تضمن عقد البيعة لمثل هذه الشروط التي فرضت تحت ضغط جماعي ، ليدل على البعد الاجتماعي للحركة الحفيظية ؛ وبالأساس بعدها "الوطني" الذي يتماشى مع صيرورة الفكر المغربي المتشبث بالمحافظة على التقاليد واستقلال البلاد. وتعبر هذه البيعة في نفس الوقت على متطلبات الشرائح العريضة من الرعية المتضررة من التحولات الناجمة عن اندماج المغرب التدريجي في السوق العالمية . وكانت هذه حالة الحرفيين وبعض الفلاحين الذين كانوا يجهلون ، أو غير قادرين على إدراك ، أن هذه الحركة انطلقت في بدايتها بتحالف القواد الكبار ووجهاء البلاد الذين يخشون تضييع مصالحهم أمام غضب المزارعين وهيجان الفئات المهمشة بالحواضر ، وكذلك نتيجة الخطر الذي كان يمثله إجراء نظام "الترتيب" من قبل مولاي عبد العزيز ، هذه الضريبة التي لا تتنافى في اعتقادهم والشريعة الإسلامية فحسب ، بل هي ضرب لمصالح بعض الفئات .

وعلى أية حال ، فمما له دلالته في هذا الصدد هو تولية قواد الجنوب الكبار مثل المدني الگلاوي وعيسى بن عمر العبدي وعبد المالك المتوگي وباشا القصبة السابق بمراكش ، لمناصب وزارية في "المخزن الجديد"، هي بالتتالي : الحربية ، والخارجية ، والشكاية ، والصدارة الأولى.

لذلك فهيمنة "وجهاء الأطلس" على هذه الحكومة تبين بوضوح عدم قدرتها على الاستجابة للمتطلبات الأساسية والآمال المعقودة على الحركة الحفيظية . وعليه حتى في حال تجاوز مواقف الوزراء الجدد، فإن بعض العناصر المتبنية "للاتجاه التحديثي" والمشبعة بأفكار النهضة والمتأثرة

"بالتنظيمات" العثمانية ، اعتقدت أنها قادرة على تقديم مشروع دستور إلى مولاي عبد الحفيظ، وهذا ما فعلته سنة 1908 مجموعة "لسان المغرب" المؤسسة بطنجة ، غير أن ذلك ظل دون جدوى .

فعلاوة على كون القوى الأجنبية وعلى رأسها فرنسا ، قد فرضت على مولاي حفيظ إقصاء هذا المشروع مسبقا ورفض الشروط المقترحة من قبل "علماء" فاس ، فقد ألزمته ، تحت نفس الضغوط ، الاعتراف بعقد الجزيرة الخضراء كشرط للاعتراف به كسلطان . ومن ثم اكتشف محدودية "مشروعه وحركته"، وتبين أن شعار الجهاد الذي رفع باسمه لا تجب ممارسته بحرفيته ، ولعل هذا هو ما يعبر عنه التقرير الذي رفعه السفير البريطاني وايت (White) إلى وزارة الخارجية بلندن حيث ينقل التوضيح الذي قدمه السلطان لهذا السفير بخصوص "الحرب المقدسة" مبينا أنها الوسيلة التي كان بإمكانها :

> " تهدئة هيجان الرعية التي لم تقو على رؤية بلادها تحتل بالقوة وأبناءها يقتلون على أرض وطنهم والتي لم ترض بمنعها من تسيير الحكم ببلادها . لقد فكرنا في تعيين قواد على رأس الشاوية لوضع حد لهذه الفوضى ؛ لكن العساكر التي استقرت بالمنطقة لم تسهل تحقيق ذلك . ولو كنا تحركنا إلى هذه الناحية لكان من الممكن الدخول في مواجهة لا نرغب فيها البتة ، إن هدفنا كان فقط تهدئة رعايانا وإقرار النظام والأمن بالبلاد " [1].

وهذا ما شعر به الفرنسيون أنفسهم ، لما علموا بأن السلطان الجديد، وهو يزال يقيم بمراكش ، راح يعمل على ربط علاقات متينة مع الألمان. كما لمح لهم المدني الگلاوي ، بواسطة وكيل "للكمبانية المغربية" ومحمي فرنسي، إشْوًا كوركوس أنه على استعداد "للتعبير لهم عن نياته الحسنة

1) E.Burke, op. cit., p. 113. E. White au Foreign office, annexe n° 2, 29 janvier 1908.

تجاههم في حال تلقيه لضمانات للمحافظة على وضعيته كـ"صدر أعظم"[1]. وفي نفس السياق ، أعرب لهم مولاي عبد الحفيظ أنه لم يكن "متعصبا مثلما تصفه الجرائد . بل هو رجل تحركه نيات حسنة إزاء "صفوة البشر على اختلاف انتماءاتهم العرقية وقناعاتهم الدينية (...) وهو متفتح قابل لكل تقدم وتطور"[2].

فقد بالغت الحكومة الفرنسية بالتأكيد ، وعن وعي بذلك ، في تضخيم ظاهرة التعصب المنسوبة إلى السلطان الجديد للتقليل من شأنه لدى الرأي العام الدولي ، وفي فرنسا بالذات . ولم يتوقف جون جوريس (Jean Jaurès) مثلا في كتاباته وأمام مجلس النواب عن أن يردد بأنه في المغرب :

> "يوجد شعب جائش ومستقل (...)، فخور بتاريخه العريق ، ما زال يتذكر بأنه أخرج على التوالي البرتغال والإسبان والإنجليز من أرضه واستطاع مقاومة الأتراك (...) إنه شعب مقاتل ومقدام "[3].

ترددت هاته الإشاعات وباتت فرنسا تستخلص منها سريعا ما يلزم لتوطيد المكاسب التي حققتها في المرحلة الممتدة ما بين 1904 و1907 ، خاصة وأن تأزم الأوضاع الداخلية لم يكن يزداد إلا استفحالا مما ينذر بتحرير قوى المقاومة الخفية الأكثر تطرفا . كما أن المجال لم يخْلُ من تواجد منافسين محتملين ومباشرين للسلطان الجديد ومعروفين لدى الفرنسيين ، من بينهم "مولاي مْحَمَّد ، الأخ الأكبر للسلطان الحاكم" الذي ، حسب قول القائد "فُورْنْيِي"، كان من المنتظر أن يُعلن مغتصبُ السلطة ضده عدوانا أكثر وضوحا".

1) A.E.P. N.S..196, Marrakech, 14 novembre 1908 . Lassallas à la direction de la Compagnie Marocaine au sujet de "l'expression par Madani de Sentiments pro-français".
2) Ibid.. 403, Paris, 13 novembre 1908, le président de l'Alliance Israélite Universelle à S. Pichon, annexe n° 1,"copie d'une lettre de Madani Glaoui, grand-vizir de S. M. Moulay Hafid".
3) G. Oved, **op. cit.**, pp. 47-48 .



المدني لكلاوي (على اليمين)[1]

1) A. M. G. Fonds photographique 513.

لقد كان من المنتظر أن يظهر هذا الأخير بطريقة مُحَايدة لأن مولاي حفيظ "أرْهَقَ شعبه سلفا بمتطلبات مالية لا تقوم على أي أساس شرعي"[1].

لم تكن الرعية أمام هذه الأوضاع تواجه الضرائب الفلاحية فحسب ، بل كانت تعاني من ثقل "المكس" ومن احتكار القهوة والدخان وارتفاع سَوْمَة كراء أملاك الأحباس[2].

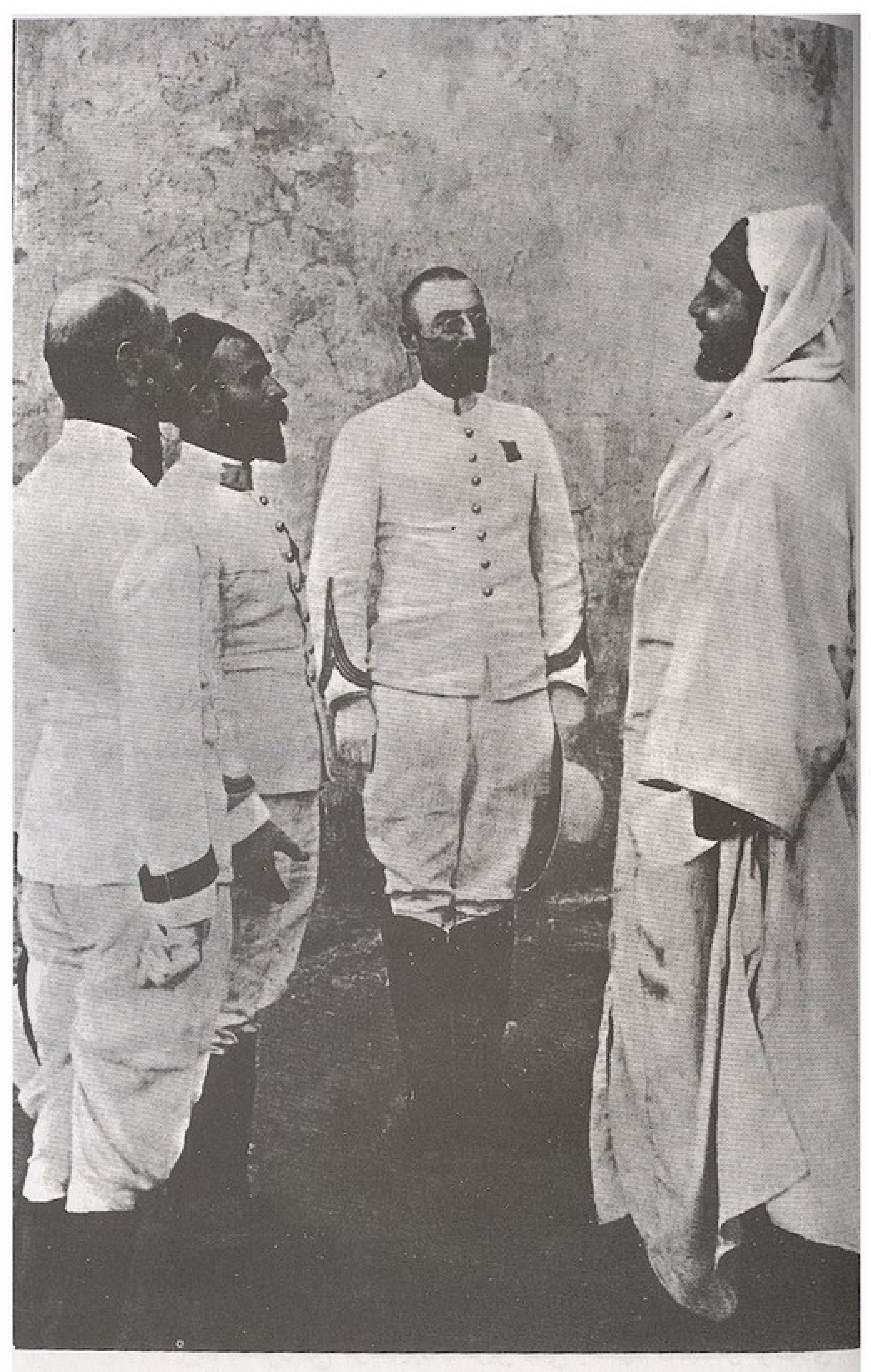
عانت الرعية بموازاة ذلك من تسلط "القواد الكبار" الذين كانوا يستغلون نفوذهم كوزراء لإخضاع البلاد وجعلها تحت سلطتهم . لقد قام الأخوان المدني والتهامي الگلاوي بأقاليم الشمال بنهب هاته المناطق ، مما أدى إلى تمردات خطيرة بمنطقتي مكناس وفاس ؛ حيث كان من بين مطالب القبائل المتمردة والمجاورة للعاصمة طرد الگلاويين واسترجاع الأموال والخيرات المستلبة[3].

وانتهت هذه الأحداث بتفاقم التناقضات الداخلية الناجمة عن البيعة الحفيظية ، مما ساعد على الدفع بقوة إلى عزل السلطان الجديد . خصوصا وأنه على المستوى الدبلوماسي لم يستطع تفكيك النفوذ الفرنسي بالانفتاح على ألمانيا وإيطاليا . كما لم تنجح العلاقات التي حاول مولاي عبد الحفيظ ربطها مع الشبان الأتراك بواسطة وزير المالية الطيب المقري ووفود ضباط أتراك وسوريين من الجيش العثماني سنة 1909 ، الذين تم طردهم في مارس 1910 بعد تصاعد تهديدات الكي دورساي بقطع علاقاته الدبلوماسية مع المغرب وإيقاف المفاوضات المتعلقة بمنح قرض جديد .

تحت هاته الضغوط والتناقضات التي كانت تحملها تركيبة المخزن الجديد ، كانت فرنسا تطور حساباتها وتزيد من تماطلاتها ، فلتسهيل الحوار

---

1) A. E. P., N.S., 274, Tanger, 1 Novembre 1908.
2) A. E. P., N.S., 200, le Consul H. Gaillard au Ministre Saint Aulaire, Fès, 9 juillet 1909.
3) E. Burke, **Prelude to Protectorate** .... op. cit., pp.176-177 .



مولاي حفيظ يستقبل أفراد البعثة العسكرية الفرنسية من اليسار القبطان لوگلاي (Le Glay) والملازم بن سديرة والكمندار مانجان (Mangin)

مع مولاي عبد الحفيظ تظاهر هؤلاء بقبول مبدإ إخلاء الدار البيضاء والشاوية ووجدة مباشرة بعد تمركز القوات المغربية المتمثلة في شرطة المراسي والقادرة على ضبط النظام وضمان الأمن . وما أن أمَّنَهم حتى راحت فرنسا تسعى إلى تعزيز وتقوية مواقعها بدار المخزن . وتندرج ضمن المحاولات المتخذة في هذا الاتجاه عودة البعثة العسكرية الفرنسية من جديد، وعلى رأسها هذه المرة ضابط كان يؤطر ، إلى ذلك الحين ، الطابور الخاص بشرطة طنجة ، وهو القائد مانجان (Mangin) .

وشكل مجيء الضابط مانجان والقبطان بريمون (Bremond) المنظم من قبل المترجم الجزائري ابن غبريط ، إحدى القضايا المهمة التي ناقشها الوزير رينو مع السلطان حين استقباله له أواخر يناير 1909. حيث لم يكن من قبيل الصدفة قيام السلطان ، في الأسابيع الموالية لهذا اللقاء ، بعديد من المحلات ضد قبائل السيبة الممتنعة عن تأدية الضرائب بغية إعادة إخضاعها وبسط سلطته . وما يؤكد ذلك هو كون المدربين الفرنسيين قد احتلوا مكانة مرموقة داخل المحلات المنظمة ضد آيت يوسي وبني مطير وأشياعهم .

وأطر ابن سديرة ، مرفوقا بالملازم الأول روشون (Rouchon) ، الطوابير الأولى الموجهة صوب ناحية صفرو خاصة منها فرق المدفعية برمتها (مدفع هتشكس ومدفعان فرنسيان من عيار 80 وعشر رشاشات) ، فقد "مهّدَا الطريق" وأجبرا القبائل المتمردة على الانصياع والخضوع لسلطة المخزن ، كما أجبراها على دفع كل ما في وسعها دفعه من خيول وثيران وأغنام وإبل ، وأن تمد المخزن "بعساكر مسلحين وتضعهم تحت إمرة قائد الرحى الذي من واجبها أيضا تمويله".

ودعا الشخصان مع فرنسيين آخرين على رأسهم القبطان لوگلاي (Leglay) والمساعد بساني (Pisani) ونظيره گراز (Guerraz) والإنجليزي

بولدين (Bolding) لمعاقبة بني مطير واستئصال شأفتهم . وجاء ذلك كرد فعل حيال ما ألحقته هذه القبائل في 17 أبريل من نفس السنة ، من إذلال للمحلة التي وجهت ضدهم . فقد أجبروا عناصرها على إخلاء (قصبة الحاجب) تاركين خلفهم قطع المدفعية وأكياس ذخيرتها . وبعد إلحاق الهزيمة بهم شهرا بعد ذلك ، وبعد أن طلبوا "الأمان"، غدا من الواجب عليهم تأدية تعويضات مهمة مع مد المخزن بعساكر.

ووجد ابن سديرة نفسه الناجي من قضية بوعجيبة ومن هزيمة المحلة العزيزية (19 غشت 1908)، على رأس صفوف العساكر المشاركة في عملية أكثر إثارة : وهي العملية الخاصة بإلقاء القبض على الروگي بوحمارة (22 غشت 1909) وسوقه إلى فاس، حيث "أمر بالاحتفال بهذا الحدث". ولتعميم الابتهاج بذلك تم الإعلان عنه في جميع أنحاء البلاد بواسطة "البرّاح"؛ مما يعكس الرمزية السياسية للحدث الذي جاء كإعلان لنهاية متمرد صمد أمام المخزن مدة ثمان سنوات بالتقريب .

وعزز هذا الفوز بكل تأكيد نفوذ السلطان ، غير أنه عزز أيضا نفوذ الفرنسيين بحكم أنهم أدركوا أنه بفضلهم وبمساندتهم حققت المحلات ذلك الفوز وتمكن السلطان من توطيد دعائم سلطته بالمناداة عليهم لإعادة تنظيم عسكره . وكان هذا بالضبط هو ما كان يسعى إليه مانجان (Mangin) بإيعاز من الجنرال رِيكِّي (Ricquet) وزير الحرب ؛ حيث كان يسعى إلى إقناع السلطان بذلك للحصول على امتيازات أخرى وتنازلات من قبل المخزن بغية الوصول ، في مرحلة لاحقة ، إلى منصب "المستشار العسكري للسلطان" .

وسواء كان ، مثلما يحيل عليه فيما بعد بيشون (Pichon)، هو الذي طلب باستعجال من السلطان مانجان (Mangin) وضع مشروع لإعادة تنظيم عساكره أم أن رئيس البعثة العسكرية هو الذي حثه على تقديم طلب من هذا

القبيل ، فإن الحاصل هو أن تقريرا في هذا الصدد يشمل اقتراحات واضحة تم تقديمه بالفعل للسلطان في شهر يوليوز 1909 .

وجاء مشروع "الكمندار" مؤسسا على معطيات وعلى مجموعة من الاستنتاجات الثابتة فاعليتها، والتي كان من السهل أن تفرض الاقتناع بها. وهكذا تم التذكير بضحالة نتائج الإصلاحات التي تم الشروع في القيام بها منذ أكثر من ثلاثين سنة والتشديد على ضرورة خلق "جيش حقيقي" .

وحسب مانجان(Mangin) ، فالمشروع لا يمكن تحقيقه إلا بتوفر شرط أساسي من بين الشروط الأخرى وهو الانضباط العسكري . وهو ما لم يكن متوفرا في المحلات ، فعلى حد قوله : "إن القواد، بالفعل ، كانوا داخل المحلات وبالخصوص محلة صفرو، رؤساء عصابات ، تتأصل فيهم غريزة النهب ويحاولون غرسها في نفوس رجالهم".

علاوة على ذلك ، يضيف مانجان (Mangin) أن "المؤن كانت غالبا ما تبقى بأيدي الرؤساء ، فكان [الرجال] يبيعون أسلحتهم وذخيرتهم ثم يفرون من الجندية كي لا يتابعوا بأي عقاب" . بما أن هؤلاء وأولائك لا يشكلون في نهاية المطاف سوى "عصابات" عديمة السلوك همها الأول هو النهب والسلب. فهم بذلك غير قادرين على إعادة فرض "نفوذ السلطان في البلاد" . ويشهد على هذا ، بصورة واضحة ، الاندحار الكبير الذي مُنِيَت به المحلة الأولى المبعوثة في ربيع (1909) ضد بني مطير .

ينضاف إلى ذلك عامل آخر يتجلى في عدم كفاءة عدد مهم من "قياد الرحا"، الذين كان "ينقصهم الإخلاص لمهامهم كما ينقصهم حسن التعامل مع الرجال الذين هم تحت إمرتهم" ، إذ كان من الشائع أنهم "يتصرفون في الطوابير حسب مزاجهم معتبرينهم متاعا لهم" . وهذا ما يندد به مانجان مؤكدا أن كفاءة الأطر هي أمر جوهري مستشهدا بقولة نابليون بونابارت : "إن جيشا من الحمير يقوده أسد أخطر من جيش من الأسود يقوده حمار" .

والحل لكل هذه المشاكل جاء متضمنا في قانون تنظيمي ظرفي مكون من ستة فصول تتعلق بـ "تنظيم العساكر الشريفة" يتناول هيكلها العام وقيادتها العليا وتراتبيتها وكيفية التجنيد والتسليح واللباس والرواتب والترقيات والانضباط والتفتيش والإدارة .

وينص الفصل الأول على أن "العسكر الشريف يتكون من المشاة والمدفعية والخيالة والهندسة العسكرية ، موزعين على طوابير ... لا تضم مبدئيا سوى عناصر حاملة لنفس السلاح .. من أجل ضمان جودة التدريب والسماح بتوظيف أفضل في حالة الحرب[1].

أ ـ تركيبة الطابور :

ـ المشاة :

* تسع من المِيَات المشاة تضمها ثلاثة فيالق[2].
* "مية" واحدة تضم عشرين خيالا[3].
* "مية" من المدفعيين[4].
* جماعة "الطنابرجية" وأصحاب الأبواق .

---

1) صلاحيات وتقسيم موظفي وزارة الحرب :
- وزير الحرب : مسؤول أمام السلطان عن التنظيم الكلي للعسكر .
- خليفة تاعزيز : يقوم مقام الأول ويعوضه .
- مكتب أول : تجنيد، أمينان وكاتبان
- مكتب ثان : إدارة، أمينان وكاتبان
- مكتب ثالث : تدريب وتأديب وعمليات عسكرية ؛ كولونيل، قايد الرحى وأمين وكاتب .
- مكتب رابع : مراقبات : أمينان .

2) "مْيَا" المشاة أو الرشاش يضم "قايد ميا" وملازم ومقدمين اثنين وأربع مْعَاوْنين وأربع وأربعين جندبا .

3) تتكون "ميا" الخيالة من قايد ميا" و "مقدم" ومعاونين اثنين واثنى عشر خيالا وعشرين فرسا .

4) تضم "جماعة" الموسيقى ملازما ومقدما بوّاقا أو طبّالا، ثمانية طبول وثمانية أبواق ومعاون نوبي وستة غياطة وأربعة طبول وطبيلتان .

- الخيالــة* :

* ست ميات مجتمعة في فيلقين

* جماعة من أصحاب الأبواق .

- المدفعيــة :

* "قايد مية"، المكلف بقطعة المدفعية .

* ملازم ، مكلف أساسا بالذخيرة .

* مقدمان .

* معاونان إثنان .

* أربعة وعشرون عسكريا

* ستة عشر من الخيل والبغال .

- الهندسة العسكرية :

* ثمانية مية ، مجتمعة في سرايا تتشكل كل واحدة من "ميتين".

* "الطنابرجية وأصحاب الأبواق" .

ب - التراتبية العسكرية :

- **قايد الرحى** : (قائد) مسؤول عن انضباط التدريب والإدارة وعتاد طابوره؛ ويلزمه الحضور في كل تجمع للإخبار بعدد المتغيبين وأسباب الغياب.

- **خليفة كبير** : وينوب عن قايد الرحى .

- **خليفة صغير** : وهو قائد الفيلق ، والمسؤول عن إدارة وتدريب وتعداد رجاله ودوابه .

---

* في أصل وضعها "نوبة" وهي (موسيقى فرقة عسكرية جزائرية) .

- **قايد المية** : مكلف بفصيلة من مائة عسكري ويسهر على الانضباط وصيانة الأسلحة .
- **ملازم** : وهو نائب "قايد المية" فيما يخص تفاصيل الخدمة ويسهر خصوصا على التغذية والسلاح .
- **مقدم** : مسؤول عن جَمَاعَتِه أمام قايد المية .
- **معاون** : يجب عليه أن يعطي المثال لرجالات (أهل الأربعة) .

ج ـ المؤن وكيفية توزيعها :

- الخليفة الكبير : 20 بليونا بفاس و30 بليونا بالمحلة .
- الخليفة الصغير : 10 بليونا بفاس و15 بليونا بالمحلة .
- قايد المية : 8 بليونا بفاس و10 بليونا بالمحلة .
- الملازم : 5 بليونا بفاس و6 بليونا بالمحلة .
- المقدم : 4 بليونا بفاس و5 بالمحلة .
- المعاون : 3,4 بليونا بفاس و4,4 بالمحلة .
- العسكري : 3 بليونا بفاس و4 بالمحلة .
- الخيل والبغال 3 بليونا بفاس و4 بالمحلة .

أما الطنابرجية وأصحاب الأبواق فإنهم يسلكون حسب نصحهم في خدمتهم إما كالعساكر أو كالمعاونين .

وأمناء الطبقة الأولى يأخدون "مونة " الخليفة الكبير. وأمناء الطبقة الثانية يأخدون مونة الخليفة الصغير . وأمناء الطبقة الثالثة يأخدون مونة قايد المية . وقياد الأراحي يكونون على طبقتين : فأهل الطبقة الأولى يأخذون خمسة دورو في كل يوم سواء في فاس أو في المحلة ؛ وأهل الطبقة الثانية يأخذون بفاس ريالا واحدا ونصف ريال ، وبالمحلة ريالين ونصف ريال والمخزن الشريف هو الذي يعين قياد أراحي هاتين الطبقتين . أما بقيتهم

فإنهم يسلكون على الكيفية الآتية : فالذين لهم أقل من مائة وخمسين نفرا وأكثر من مائة يأخذون مونة الخليفة الكبير ؛ والذين لهم أقل من مائة جندي وأكثر من خمسين يأخذون مونة قايد المية . ويمنع منعا كليا في حق كل قائد أو كبير على الإطلاق أن يلزم من هو أقل منه درجة بدفع شيء ما . وتدفع المؤن في كل أسبوع وعلى سبعة أيام ، غير أن اللباس والسلاح وجميع التجهيزات تبقى ملكا للمخزن ولا يجوز لأحد أن يبيعها . وتدفع المونة في وقت معلوم ، وتسلم مباشرة من يد الأمين في حضور الخليفة الصغير المسؤول على ضبط الأجور . كما كان محظوراً تماما القيام ، تحت أي دافع ، باقتطاع لرواتب الجنود .

د ـ كسوة ومتاع الجندي :

- دراعة
- سروال
- قميصان
- حزام من الصوف
- مداسات
- طربوش ببَلُّوطَة
- حزام بحلقة
- جعبتين للخرطوش
- حاملة سيف حربة
- حاملة البندقية
- ماسحة السلاح

وكان من اللازم أن تحمل هذه التجهيزات رقم الجندي .

هـ ـ الانضباط العسكري :

ـ تعداد المخالفات .

ـ ترك العمل اللازم بدون إذن .

ـ الحضور مؤخرا أو التخلف كليا عند الحاجة في التمرينات أو في كل ما يطلب منه .

ـ الدخول متأخرا إلى المعسكر أو للخيمة بعد الساعة المحددة .

ـ عدم الاهتمام بالنظافة وصيانة الكسوة والسلاح .

ـ مخالفة الأوامر أو عدم تنفيذها بعد سماعها في كل ما يرجع إلى الخدمة الجندية .

ـ السكر

ـ التشاجر مع العساكر أو غيرهم من المدنيين .

ـ سلوك غير لائق حيال المسؤولين أو عصيان الأوامر .

ـ إخبار الأكابر بغير الحقيقة في كل ما يعود إلى الخدمة أو إلى التهذيب .

ـ عدم تعيين اسمه وطابوره حين يطلبان منه .

ـ عدم استكمال عقوبة مفروضة إخلالا بالانضباط .

ـ اتصال غير مشروع بالسجناء .

ـ قذف أصحاب الدرجات العليا .

ـ النعاس في وقت العسة .

ـ التهاون الذي يمكن بسببه هروب المسجونين .

- الأضرار التي تقع في أملاك الناس ونهب ما فيها وسرقته بدون سلاح
- الفرار من الجندية .
- الخذلان أثناء المهمة أو أمام العدو .
- تعرية وقتل الجرحى .

و ـ التهذيب والمكافآت :

على كل قائد أو صاحب درجة أو عسكري أن يعتبر بشدة قواعد التهذيب الآتية :

أ ـ الجرائم العظمى وجزاؤها :

- العصيان باليد المسلحة والقيام على المخزن : الإعدام
- الهروب بالأسلحة والأثاث المخزنية : الإعدام
- النهب بالسلاح أو القتل: الإعدام
- التخلي عن المواقع والخذلان أمام العدو: الإعدام
- تعرية وقتل الجرحى: الإعدام
- الفرار من الجندية دون سرقة السلاح أو أثاث المخزن: سنتين سجنا
- بيع أو سرقة أثاث وأسلحة المخزن : من عامين إلى أربعة سجنا وغرامة تعادل قيمتها ما سرق
- اقتناء أو إخفاء عتاد يملكه المخزن : نفس الحكم
- اعتماد إتلاف أثاث المخزن : نفس الحكم

والحكم على هذه الجرائم مفوض لـ"قايد الرحى" ، لكن لا يحكم إلا على أهل طابوره ، ويتبع في الحكم المعاقبات الآتية :

*- خصم ربع أو ثلث المونة .

*- إعطاء "أزفل"، دون أن يتجاوز خمسة وعشرين ضربة في اليوم

*- السجن دون فوات خمسة عشر يوما .

لا يمكن تنفيذ أي عقوبة قبل موافقة العلاف والحراب المكلف من قبل "الكمندار" عليها وقبل تدقيق البحث فيها . ويجب أن تكتب العقوبات في السجل المعين لها، الذي يقدم كل يوم إلى نظر العلاف والحرابة. ومن لم يمتثل لهذا من قياد الأراحي يعاقب عقابا شديدا. وللعلاف الحق في الزيادة على ما ذكر من العقاب عندما يتحقق النفع في ذلك . كما يجبر العساكر المسجونون على القيام بنفع عام ، مثل كنس وتنظيف الأزقة ونواحي البلدة والمراكز أو البناءات إلى غير ذلك من المنافع العامة ، ويأكلون ما داموا في السجن ، لكنهم يحرمون من مؤنهم .

ب ـ المكافآت

فمن حسنت سيرته من العساكر وفاق أقرانه شجاعة وقوة في القلب يجازى إما بترقية في رتبته وإما بأخذ مكافأة نقدية أو بتوشيحه بنياشين شريفة . هذا وإن السلطان ترك لنفسه الحق في التخفيف من عقوبة الإعدام إلى السجن المحدد حسب ما يظهر له أو الإعفاء مطلقا حين يريد .

ويتضح مما سبق أن المشروع كان يتميز بالوضوح والصرامة ودقة تفاصيله وانسجام عناصره . وعلى الرغم من ذلك ، فواضع المشروع بدا متحفظا في تناوله لبعض القضايا منها معايير التجنيد داخل القبائل ،

ونوعية العتاد المفروض توفيره لهذه الوحدات الجديدة ، والتكلفة المالية التي يتطلبها إنشاء هذه الوحدات ، والرفع المستمر من أعدادها ، واقتناء الأسلحة وصيانتها . وهكذا كان على صاحب المشروع كما وضح ذلك وزير الحربية "أن يتأكد من قبول المشروع ويتجنب إعطاء السلطان مبررا لمناقشة بعض القضايا ، مما يمكن أن يسمح له برفضه في كليته"[1].

وبما أن التحفظات التي يمكن اتخاذها والمتعلقة بالخصوص بالتكلفة المالية للإصلاح والدور المسند للمدربين الفرنسيين قد أخذت بعين الاعتبار. كما بني المشروع بكيفية تتجنب ، أو على الأقل ، تقلل من قيمة تلك التكلفة ، فإن مولاي عبد الحفيظ لم يكن بإمكانه سوى المصادقة على مشروع وضع استجابة لطلبه.

ومع ذلك فقد حاول أن يدمج فيه بعض مقترحاته ، تهم إحداها تكوين "طابور" مُكوَّن فقط من الشُرْفَاء. وسواء كان مولاي عبد الحفيظ يريد بهذا فرض التجنيد على هؤلاء ووضع حد لامتياز إعفائهم أم كان يسعى إلى التزود بوحدات تمتزج لديها قوة النار مع سيكولوجية روحية مرتبطة بـ"البركة" التي تتمتع بها السلالة النبوية ؛ غير أن السلطان لم يتوان في التراجع عن مقترحه ذاك بسبب عدم حماس مانجان واستنكار قياد الرحى ورجالهم[2]. فقد سخر هؤلاء من فكرة تجنيد "الشرفاء" ؛ فهم لم يشاركوا إلى ذلك الحين في المحلات إلا بكيفية غير مباشرة كمخبرين يقومون بدور الوساطة لإبلاغ المخزن بعدد المتمردين وخيولهم ، والتدخل لطلب الأمان لصالحهم بعد تخريب أراضيهم من طرف جند الحركة . لذلك فقياد الرحى والجنود لم يكونوا يبدون أي حماس حيال مشروع مانجان (Mangin) ، بل العكس كان هو الصحيح .

1) A. M. G., c. 3 H 16, Fès, 7 juillet 1909.
2) Ibid.

II ـ العصيان والانتفاضة المسلحة :

1 ـ سخط الرعية ومعارضة "مشروع مانجان" :

تضمن مشروع "الإصلاح" المطالب به في يوليوز 1909 تحولات عميقة، فقد كان يحبل بكل أنواع المخاطر . لهذا لم يتم تطبيقه في حينه ، خاصة وأن المغرب على المستوى الداخلي خارج لحينه من اضطرابات عديدة بعد ردع تمردات بني مطير وآيت يوسي والقبض على بوحمارة .

ولم يدم هذا الهدوء طويلا لتعود الاضطرابات من جديد ، متجلية هذه المرة في القلاقل التي أثارها أحد إخوة السلطان ، مولاي الكبير ، العائد من مراكش على رأس كتيبة بعث بها قواد الحوز فصار يتصل بقبائل عديدة محاولا الحصول منها على بيعته . فجاء إلى تازة باحثا عن مساندة قبائل شمال فاس ، خاصة منها قبائل الحياينة الذين كبدوا في نونبر 1909 خسائر فادحة للمحلة التي وجهت ضدهم والتي ساهم فيها مدربون أتراك[1].

وفرت هذه الهزيمة الظروف الملائمة لتشجيع مشروع مانجان (Mangin) وإدخاله حيز التطبيق ، بعد أن اكتفى في البداية بإنشاء بعض الطوابير. كما قرر بإيعاز من حكومته ، على ما يبدو ، تعليق مشاركة الضباط وضباط الصف في المحلات .

لقد شرع مانجان (Mangin) في تطبيق مشروعه بشكل حاسم بعد إرغام السلطان مولاي عبد الحفيظ على وضع تدريب جنوده بشكل عام تحت إمرة البعثة العسكرية الفرنسية ، كشرط للحصول على القرض المتعاقد حوله في باريس سنة 1910 ، فلم يتوان أفراد البعثة ، وقد أصبحوا مستشارين متميزين ، في الاستئثار بالقيادة الفعلية للمحلات[2].

---

1) L. Arnaud, op. cit, p. 288 .
2) D. Rivet, op. cit, I , p. 86 .

واختار رينو(Regnaut) بالضبط هذه اللحظة ليقوم بإجراء كان يحمل بعض الدلالات ويتعلق بتحويل حصيلة الضرائب المجبية في الشاوية إلى الخزينة السلطانية بعد أن كانت "حتى الآن محجوزة كضمانة لكسب مولاي عبد الحفيظ" ، ويشرح رئيس المفوضية ، بالمناسبة ، هذا الأمر كالتالي : "في حالة الخصاص البليغ للحكومة الشريفة ، وبسبب الاستعدادات الإيجابية الحالية للمخزن ، يكون من غير اللائق حرمانه لمدة أطول من المبالغ التي تعود إليه استحقاقا "[1].

كما أصبحت الوضعية الداخلية للمخزن من جديد معقدة في ربيع 1910 ، فقبائل شرق فاس "لا تزال مستمرة في مقاومتها ، والمحاولات التي قام بها السلطان لشق صفوفهم بواسطة شرفاء وزان ودرقاوة الريف لم تسفر عن أية نتيجة "[2].

وفي الغرب غدا موقف بني مطير مريبا. وكما أخذ الاضطراب يبرز وينمو في الحوز أيضا "فطموحات الگلاوي ... ليست غريبة عن هذا الأمر تماما"[3].

وهكذا جعلت هذه الوضعية السلطان أكثر قابلية لمباشرة الإصلاحات المطلوبة بدون تأخير؛ خاصة بعد إشعاره بأن اتساع رقعة الفتن والتمردات لا تعود فقط إلى "عدم انقياد" و"سوء نية" الرعايا ، بل أيضا إلى تجاوزات "المحلات" و"عدم مبالاة" القياد الذين على رأسها[4].

وبصفة أخص ، فقد بلغ السلطان بأنه خلال الحركات ضد الحياينة وقبائل أخرى قام "قياد الرحى" "في غياب المدربين الفرنسيين ، بالعودة إلى

1) Ibid.
2) A. E. P., N.S.. 278, Rapport du capitaine Brémond, Fès, 1 juin 1910 .
3) Ibid .
4) A. M. G., c. 3 H 16, note de Mangin au Ministre de la guerre, Fès, 9 Novembre 1910 .

عاداتهم القديمة في النهب" بحيث "أنه بسبب انشغالهم فقط بزيادة ثرواتهم سلبوا المتمردين كل ما يمكن أن يعود عليهم بالربح ... وباعوا البقر والخيول والبغال ... وكذلك جزءا من العتاد الحربي ، مدعين أنه اختفى خلال المواجهة". كما ذكر السطان أيضا بأنهم "يطالبون بالمزيد من العتاد والدعم كلما أمرهم المخزن باستعادة زمام المبادرة في الهجوم ... أو يبعثون إلى الرباط وفدا لوصف بؤسهم وضعف أعدادهم" . وهكذا ففي هذه الظروف أشعر الجند المعسكر بفاس بقرار السلطان لإعادة تنظيمه وخلق "طوابير" جديدة وإخضاعها لتدريب أكثر تنظيما ، وفرض انضباط أكثر صرامة عليهم، ومعاقبة كل المخالفات بما فيها تلك "الجاري بها العمل" ، مثل الغياب عن حصة تدريبية أو التهاون في صيانة الأسلحة ، والسلب والفرار... . فنظمت "استشارة" لمعرفة رغبة الأطر وجنودهم في قبول الاستمرار في الخدمة في ظل الشروط الجديدة أو الانسحاب . فتبين بأن بعض الجنود خضعوا للأمر الواقع بدون حوادث تذكر (طوابير القياد : إبراهيم بن عودة ، الناجم ، الدمناتي ، بنسعيد ، الحميان‍ي) ورفض آخرون مثل (الطابور المسمى الكَلاوي). بينما في طوابير أخرى قبل القياد وحدهم البقاء في الجيش مثلما هو الأمر في (طوابير سعيد المسفيوي ، الحسين بن الحمراني ، صالح الزمراني ، الرميقي)، وفي المجموع اتضح بأن أغلبية الجنود والأطر انصاعوا للشروط الجديدة (4000 رجل من 5547) ، واستاء السلطان من "المنشقين" معتبرا أنهم وقعوا ضحية تهديدات "قياد الرحى" المعادين للإصلاح بسبب زوال فرص استغلال النفوذ ، وخاطبهم السلطان بحدة بحضور المدني الگلاوي والطيب المقري ومانجان (Mangin) ، مبينا لهم أنه غير راض على أن تبقى جنوده على هذا الحال ، ومصرا على تنظيمها باعتماد رجال خبروا العمل العسكري والتزموا باتباع مناهجه ، معتبرا أن هذا "النظام" هو المعمول به في العالم المتقدم وعلى رأسه فرنسا ، ومؤكدا أن

مناهجه لا تتناقض مع التعاليم الإسلامية مستشهدا في هذا السياق بتركيا، الدولة الإسلامية التي تبنته ، بل وحاولت تمريره إلى بلدان أخرى من بلدان العالم الإسلامي، موضحا أن معارضة البعض لهذا الإصلاح لم تكن منبثقة سوى من دوافع شخصية تستجيب لمصالحهم المادية والتي تجلت بكل وضوح في استفادتهم من ظاهرة السلب والنهب المعتمدة كسلوك داخل مجموعة من المحلات وخاصة محلة الحياينة.

أمام هذه المقترحات لم يكن أمام هذه العناصر المتعنتة إلا أن تجدد قسمها وتؤكد ولاءها طالبة الأمان[1] ، فهم في نظر مانجان أكثر عدوانية لكل تجديد"، ولهذا ظلوا يشكلون خطرا يفرض تيقظا مستديما. ولإضعافهم يجب توظيف التدخل الفرنسي شريطة معرفة عميقة بالقضايا المغربية مع القدرة على التأثير المستمر"[2].

إن عدم رضى قياد الرحى وقياد المية هو أمر لا يمكن تجنبه بتجاهل كفاءتهم كضباط وتصديق العيوب التي ينسبها إليهم زملاؤهم من البعثة الفرنسية ، خصوصا وأن النظم التراتبية الجديدة تفرض عليهم التقهقر على التوالي من رؤساء جيوش إلى رؤساء فيالق ومن وظيفة قبطان إلى مجرد رئيس فرقة .

وبقي عداؤهم على أية حال مكنونا . وعليه كان من الصعب التعرف بدقة على الذين يبادرون منهم إلى ترجمة استيائهم بشكل فعلي ، خاصة

---

1) Ibid..

وكان من بينهم : "قايد الرحى" على رأس الطوابير الجديدة :

- المشاة : أحمد أوباها (گلاوي) ؛ صالح الزمراني ؛ إبراهيم بوعودة ؛ ناجم ؛ حمو .
- الخيالة : الحسين بوحمراني ؛ الشرگي ؛ عبد السالم الوديعي .
- المدفعية : محمد بن سعيد ؛ بن يعقوب .
- الهندسة : سعيد الدمناتي .

2) Ibid . 9 novembre 1910.

وأن بعض الوزراء أنفسهم لم يكونوا راضين تماما عن الإصلاح (المدني الگلاوي) وبالتالي يكون من المستبعد أن يكون هؤلاء هم الذين يقومون بتحريضهم خلسة[1].

وتقرر على سبيل الاحتياط أنهم كانوا وراء تجريدهم من الوسائل التي يمكن أن تغريهم باستعمالها : 1547 جندي الذين رفضوا علانية الخدمة في الجيش الحربي ، 2841 من رفقائهم (من بين 4000) الذين أعلنوا موافقتهم لكن تم إعفاؤهم بعد الفحص الطبي[2]. ونظريا فأكثر من 4000 معفى يلزم تسريحهم وتشتيتهم بحجة أنه "لا يجب الإبقاء في ناحية فاس ، خلال فترة طويلة ، على عدد معتبر من أناس بلا موارد وقد تعودوا العيش بواسطة السلب والنهب" . وأمِرَ هؤلاء بمغادرة المدينة ونواحيها فورا "مهددين بالاعتقال والسجن" .

وساهمت هذه الإجراءات في تصعيد التوتر إذ رفض عدد من الجنود ورؤسائهم [من الذين أعلنوا عدم استمرارهم في الخدمة] تسليم أسلحتهم وبدوا مستعدين للتمرد ضد المخزن ، بل عبر بعضهم على نية اغتيال المدربين الفرنسيين في حالة مشاركتهم في المحلة ، أولئك الذين هم في نظرهم يعتبرون مسؤولين عن الإصلاح ، أو على الأقل كان لهم تأثير على السلطان من أجل إقراره . وبدون شك ، فمن أجل مواجهة هذه التهديدات عجل مولاي عبد الحفيظ بإعادة الطوابير ومس هذا 13 طابورا بفاس ؛ اثنان منها اقتصر على جنود سود يتكون كل منهما من 350 رجلا وخمسة طوابير من المشاة بأعداد تتراوح بين 350 و400 ، وثلاثة طوابير من الخيالة تتكون كل واحدة منها من 130 رجلا ، وطابوران من المدفعية يضم كل منهما 175 رجلا ، وطابور واحد للهندسة يضم في مجموعه 80 فردا . كما تم تكوين فرقة من المدربين تضم 170 مدربا .

1) A. M. G., F. P. K. 343, Historique des événements militaires au Maroc, pp. 1-7.
2) Ibid., rapport du 9 novembre 1910, cit. supra.

وتفسر مثل هاته الاعتبارات ، دون شك ، الإلحاح والحرص على الانضباط ومعاقبة كل الذين لا يخضعون للقوانين التي تنص عليه . فالسلطان كان يهدف إلى تكوين جيش نظامي حقيقي سيتعود فيه على الانضباط والخضوع . فهم حسب مانجان (Mangin) "قطاع طرق كان بإمكانهم التحول إلى رجال درك"[1].

ورغم ذلك لم يمنع الزجر والخوف من قيام بعض أعمال التمرد وكان أبرزها الفرار من الجندية . ومن أجل إعطاء العبرة والحد من هذه التصرفات والقضاء عليها ، قرر المخزن إنزال ضربة قاضية ، فتم بأمر منه إعدام هارب بعد اعتقاله "أمام أنظار جميع الجنود"، وكذلك أنزل نفس العقاب بشخص مدني من قبيلة غياثة متهم بسرقة حصان"[2].

نظرا لاستفحال ظاهرة الفرار من الجندية والأسباب التي كانت تدفع إليها مثل (ضعف الأجور وعدم الانتظام في أدائها) زاد الحكم بالإعدام في تفاقم الأمور واستفحالها . كما زاد في حدة الكراهية نحو الذين أوصوا، بطريقة أو بأخرى ، بتطبيقه ؛ خصوصا وأن هذا الأمر جاء متزامنا مع اقتراح الحكومة الفرنسية ، على لسان مانجان (Mangin) ، تطبيق مخطط جديد ينص على إعادة تنظيم الجنود ورفع أعدادهم إلى 6000 رجل والزيادة ، نتيجة ذلك ، في عدد المدربين الفرنسيين داخل كل طابور.

ومن أجل دفع السلطان إلى قبول هذا المشروع ، أعلنت حكومة باريس أنها ستتحمل ، ابتداء من غشت 1911 المصاريف المترتبة عن تدريب الجند، بشرط إقصاء العناصر غير النافعة وإسناد انتقاء الجند للأطر الفرنسية الموجودة من قبل بعين المكان أو التي التحقت به حديثا .

---

1) A. M. G., c. 3 H 23, Mangin au Ministre de la Guerre, Fès, 25 février 1911 .
2) Ibid., Fès, 1 février 1911.

وسرعان ما انتشرت أصداء هذه المفاوضات بفاس وخارجها وشاعت التخوفات مما سيترتب عنها . وكان رد الفعل أقوى لدا قبائل الگيش بالخصوص لما شعرت به هذه القبائل من ضرب لمصالحها وفقدان لامتيازات ظلت تتمتع بها وخاصة تلك التي تتعلق بملكية الأرض والإعفاءات الجبائية[1]. وهكذا أعلنت الشراردة لاسيما تكنة وأولاد دليم "عصيانها ضد المخزن" مع نهاية شهر فبراير 1911 متحدين في هذه الظروف مع جيرانهم بني حسن ومقررين جميعا قطع المواصلات بين فاس والساحل"[2].

فأرسلت على الفور محلة ضدهم مكونة من 3000 جندي نظامي كان يقودها وزير الحربية نفسه ، كما كانت "مدعمة بمدربين فرنسيين" ، ومنهم القائد بريمون (Bremod) والمساعد بساني (Pisani) والمارشال دي لوجيس گراز (des Logis Guerraz) ؛ وكان هؤلاء مكلفين على التوالي، بقسم مكون من 80 جبليين وبطارية من عينة 75[3].

لقد أدت ثورة الشراردة وقرار المخزن بإرسال قسم أكبر من قواته ضدهم إلى اندلاع عصيان آخر جمع قبائل بني مطير وگروان وزمور وبني مگيلد . حيث اجتمع زعماءهم في أگراي يوم 25 فبراير 1911 لإعداد مخطط حركة واسعة بمناسبة احتفالات عيد المولد . تضمن المخطط اختطاف مولاي عبد الحفيظ وقتل المدني الگلاوي . وأمام الانتفاضة المجهضة للشراردة ، عدلوا مخططهم مقررين محاصرة فاس لإرغام السلطان على الانصياع لطلباتهم (بتاريخ 11 مارس)[4].

1) Ibid., 26 février 1911.
2) D. Rivet., op. cit., I, p. 90.
3) Ibid.
4) E. Burke, **Prelude to Protectorate in Morocco, op. cit.**, pp. 158-163.

وكانت مطالبهم تتضمن بالخصوص الطرد الفوري لكل المدربين الأوربيين والتراجع عن النظام العسكري الجديد واسترجاع المبالغ المختلسة من قبل الگلاويين وخلعهم من مناصبهم والتخفيف من الأعباء الجبائية ، مع المطالبة بترك اختيار قواد القبائل للقبائل نفسها[1]. ولإثبات إصرارهم على رفض كل حل لا يستجيب لمطالبهم هددوا باحتلال العاصمة . وقام المحاصرون بتجاوز أحد الأعراف المتداولة فخرقوا "الأمان" الممنوح للوسطاء. وباتفاق مع القنصل گيار (Gaillard) الذي اقترح نفسه ضامنا لعفو السلطان في حالة استسلامهم ، أرسل السلطان إليهم شريفا ينتمي إلى فرع "لا يقوى البربر أن يرفعوا الرأس أمامه ... احتراما لصدقه وهيبته". كلف هذا الشريف بإقناعهم "لإخماد نار التمرد ، وبإرسال 8000 ريال إلى رؤسائهم قصد حثهم على التفرق . ومع ذلك فقد قام فرسان متمردون باعتراض طريق الشريف إدريس العمراني وألقوه أرضا ونزعوا عنه ثيابه بشكل مهين[2].

إن التلاحم بين القبائل والجيش أي تلاقيهم حول ضرورة نبذ "الإصلاح العسكري" المطبق وتسريح الفرنسيين المشرفين عليه ، كان يضفي بعدا وطنيا على سؤال كان يبدو ، ومن أوجه عديدة ، ذا طابع مهني وظائفي وهو المس بمراتب قياد الرحى وقياد المية ، وهذا ما أربك مولاي عبد الحفيظ الذي أدرك خطورة الأمر ، وذلك لكونه كان مجبرا على الانفصال عن قياد الجنوب الكبار ، خاصة وأن أعداد الجنود المتوفرة بفاس متقلصة إلى حد كبير وغير مأمونة في أكثر من جانب، كما أن المحلة المبعوثة لتأديب الشراردة وجدت نفسها متورطة بالغرب ، في وقت ثار فيه بمكناس أحد إخوته ، وهو مولاي الزين ، وبويع سلطانا من قبل المتمردين .

---

1) Ibid.

2) ابن زيدان . **إتحاف الإتحاف** : ج.1 . ص ص 46 - 47 .

بدت الوضعية أشد تعقيدا ودون مخرج ، فحاول السلطان تجاوزها مطالبا الفرنسيين بمساعدته على تكوين محلة من الگوم بالشاوية والترخيص بمرور 1500 رجل قادمين من أحواز مراكش . ووافقت الحكومة الفرنسية بسرعة على هذا الطلب : حيث لم تكن تجد فرصة أفضل لنقل جنودها بأقل التكاليف السياسية والعسكرية والمالية إلى قلب المغرب نفسه.

وهكذا رخص بتجميع المحلة المطلوبة تحت قيادة مولاي المراني . لكن حينما تحرك هذا الأخير نحو فاس كانت إلى جانبه فرق يقودها خليفة داماد (D'Amad) والجنرال موانيي (Moinier) ، وأخرى يقودها الكولونيل بْرُولارْ (Brullard)، وإمدادات نزلت بالمهدية ، يقودها الكولونيل گورو (Courau). واتسم الزحف نحو العاصمة باستعمال الگوم في عمليات عديدة وإقامة مراكز حراسة على امتداد "خط المراحل" . إضافة الى أنه بمجرد تخليص فاس أرسلت كتائب ضد صفرو والحاجب ثم وقع التحرك نحو مكناس حيث تم تشتيت حكومة المولى الزين وأرغم هذا الأخير على الاستسلام[1].

فأصبح المسار نحو الحماية يبدو وشيكا بعد التشويش الذي تسبب فيه رد الفعل الألماني ضد خرق معاهدة الجزيرة الخضراء وإرسال البارجة بانتير (Panter) إلى أگادير.

ومما له دلالته أيضا دعوة الكومندان مانجان (Mangin) إلى الحضور بباريز ضمن اللجنة الوزارية المختلطة لدراسة شروط تنظيم الحماية المغربية إلى جانب عسكريين وديبلوماسيين آخرين وموظفين سامين[2]. وقدم اقتراح تقوية الفرق المخزنية باعتباره العامل الأكثر أمانا "لتحقيق الحماية" . وركز مانجان (Mangin) على تكوين فرقة من الگوم المغاربة .

1) P. Azan, l'expédition de Fès, Paris, 1923, pp. 99-169.
2) D. Rivet, **op. cit.**, I, p. 109 .

ولم يكن هذا تماما هو رأي الجنرال موانيي (Moinier) الذي كان يرى أنه من الخطر الكبير ترك الجيش المغربي الجديد يتطور محتفظا بطابعه المغربي "الخالص".

2 - تمرد "الطوابير" 17 - 18 أبريل 1912 :

ظل الاستمرار في "إعادة تنظيم" هذا الجيش من أولى القضايا المغربية التي شغلت الحكومة الفرنسية على امتداد صيف وخريف 1911. فكان من المنتظر في مرحلة أولى الرفع من عدد الجنود من 4500 إلى 6000 رجل ، وهذا ما فرض "الزيادة في عدد الأطر المدربة الفرنسية". إضافة إلى الحاجة إلى تعويض أماكن هؤلاء الشاغرة في فاس ، بعد ذهاب أصحابها لتأطير الفرق المستقرة بصفرو والحاجب ومكناس ، وكذلك تلبية حاجيات "فرقة شريفة جديدة مؤلفة من ألفي رجل" تقرر تكوينها بمراكش[1].

وعلى الرغم من أن مولاي حفيظ كان يرغب في الحصول بسرعة على فرق قادرة على إخماد التمردات والمساهمة في تحصيل "الترتيب"، فرينو (Regnault) باتفاق مع مانجان (Mangin) كان ينصح بالحذر الشديد إذ لم يكن من اللازم بالنسبة إليه "المخاطرة بإثارة صعوبات سياسية ... عن طريق الاستعجال بإصلاح الجيش"[2].

والتوازن المنصوح به هنا هو محاولة تجنب التوتر الذي يلاحظ وسط ضباط وجنود مختلف الطوابير. فالعشرات من الجنود تم بالفعل عزلهم بسبب أفكارهم السيئة واعتبرت وحداتهم بالتالي مطهرة ، ولكن عددا مهم منهم لم يستوعب تماما تقلص الراتب والقوانين التي فرضت عليهم بل إن عداءهم تحول إلى تمرد مفتوح في يوليوز . ومن أجل النجاة من العقوبات

1) A. M. G., Etat-Major de l'armée, Section d'Afrique, rapport fait au Ministre, 19 septembre 1911.
2) Ibid., c. 3 H 23, Mangin au Ministre de la guerre, Fès, 14 juin 1911 .

فر الرؤساء الذين شاركوا في التمرد ، كما هي العادة ، إلى "حُرْمْ" مولاي إدريس مرددين : "آ مولاي إدريس ما قدِّينَا على كْبُّوطْ حْرَشْ مَنْ تلِيسْ" محيلين بذلك على موقفهم من الكسوة العسكرية المفروضة ضمن "الإصلاح" العسكري الفرنسي[1].

وبتصرفهم هذا برهنوا علانية على معارضتهم للإصلاح الموجه من طرف فرنسا ، كما كان لموقفهم بعد سياسي يعبر قبل كل شيء عن مقاومة كل تدخل فرنسي . مما أكسبهم ثقة سكان المدينة العتيقة بفاس وغير صورتهم بشكل إيجابي ، بعد أن كانوا من قبل موضوع كراهيتهم باعتبارهم "مستسلمين" خاضعين بدون "أقل تردد للحرابة المسيحيين". وهكذا نعتوا بكل الأوصاف وقذفوا بكل أسقط العبارات وهم يعبرون الطريق مثل "أولاد البسيطة" إشارة إلى أجورهم الزهيدة ، و"أولاد الكمندار" إشارة إلى منجان عوض "أولاد الكرونيل" التي كانت شائعة زمن الكولنيل ماكلين (Maclean) ، و"أولاد الكبوط" إشارة إلى الكسوة العسكرية المفروضة ، بل إن عائلاتهم نفسها لم تنجح من ردود فعل قاطنة فاس[2].

لقد كان بسطاء الرعية في المدينة العتيقة وفي فاس الجديد هم الذين تصرفوا أساسا على هذا النحو . وهم بهذا إنما يعبرون عن سخطهم بدون أن يخاطروا بتوجيه انتقاد مفتوح "للنظام" ، مما جعل الجنود مجرد "أكباش ضحية" .

ولم يكن هذا هو موقف طبقة التجار ومعظم وجهاء المدينة الذين كانوا يتعاملون بنوع من التحفظ والحذر الذي يمكن تفسيره خصوصا بحضور وحدات گلاوة داخل المدينة والدورس التي استخلصوها من محنة الشيخ

1) Ibid., c. 3 H 23, Mangin au Ministre de la guerre, Fès, 14 juin 1911 .
2) Ibid., 24 juillet 1911 .

الكتاني 1909، والتخوف من مخاطر الفوضى التي يمكن أن تخلقها العامة في حال فقدان المخزن مراقبة الوضع[1].

كما أن الحمايات البريطانية والألمانية والإيطالية والفرنسية وغيرها التي كان يستفيد منها تقريبا كل تجار فاس الكبار لم تكن تساعد في الدخول في المزايدات . ففتاوي وخطب متعددة نددت على امتداد النصف الثاني من القرن التاسع عشر باللجوء إلى "حماية الكفرة"، ونعت المحميون بالمفسدين و"بضعاف الإيمان" ، بل "بالكفار" الذين يدعمون الأمم الساعية إلى بسط سلطتها على هذا القطر من "دار الإسلام"[2].

في سياق الوقائع التي كانت تعيشها المدينة ، اقتنع الفرنسيون ، بواسطة محمييهم وكذلك بفضل قنصل جريء، هنري گيار (Henri Gaillard) ، بأن فئة التجار كانت في صفهم . وهذا دليل على الثقة التي كان الفرنسيون يولونها لهذه الفئة وإرادتهم للدفع بها نحو مساعدتهم مستقبلا لفرض الحماية التي كان نظامها قيد التشكيل . وفي هذا السياق بادر الفرنسيون سنة 1909 بواسطة قدور بن غبريط إلى إحداث مدرسة فرنسية ـ عربية خاصة بأبناء أعيان فاس[3]. وقد كتب القبطان سيمون (Simon) رئيس مصلحة المخابرات وأحد ضباط فرقة الگوم المستحدثة بالشاوية العبارة التالية : "تضم ساكنة فاس قسما مواليا لنا يتكون عموما من التجار الأكثر ذكاء والذين يعتمدون على النظام الذي سنفرضه داخل البلاد حتى يتيسر لهم الانصراف بهدوء إلى أعمالهم والاستمتاع بخيراتهم"[4].

---

1) A. E. P., N.S., 275, Mangin au Ministre de la guerre, Fès, 4 juin 1909 .

2) M. Kenbib, **les protections étrangères au Maroc, op. cit.**, p. 344.

3) محمد الحجوي "**التقاييد التاريخية**"، صص 47 - 63 ، مخطوط ، محفوظ بالخزانة العامة تحت رقم 128 .

4) A. M. G. , c. 3 H 18, rapport du capitaine Simon sur "les événements de Fès".

وهكذا ركز الفرنسيون اهتمامهم بين نونبر 1911 ومارس 1912 على تمردات القبائل ومواقف بعض الشخصيات المخزنية التي غدت أكثر تقبلا لظاهرة الحماية في وقت وافق فيه المخزن عمليا بواسطة الرسالة التي وجهها السلطان يوم 6 نونبر إلى وزير الشؤون الخارجية المركيز دو سلڤيس (Marquis De Selves) على الاتفاق الفرنسي ـ الألماني المبرم يومين قبل ذلك. وحسب قول گايار (Gaillard) تم الاتفاق على "الدخول في مسار الإصلاحات ... بتغيير نمط تحصيل الجبايات ، وتزويد المخزن بأفضل السبل في هذا المضمار ... وبمتابعة إعادة هيكلة الجيش"[1].

وفي سياق هذه التطورات التي حدثت منذ نهاية 1911 رأى مولاي عبد الحفيظ أنه من الضروري الرفع من عدد الجند إلى 10.000 رجل . غير أنه لتحقيق ذلك اعترضته صعوبات جمة مصدرها وعي القبائل وإدراكها لطبيعة توظيف الجيش وشعورها كذلك بالغليان الذي يتفاقم باستمرار في جميع أنحاء البلاد . وهذا على الرغم من نكبة الگلاويين وتهميشهم بل وانتشار إشاعات حول "تتريكهم" . وبشعور الگلاويين بهذا الخطر عملوا على حماية أنفسهم ، بإعلانهم "مستشاري اتحاد المناجم" وبالتالي "محميين فرنسيين"[2].

ولتجاوز هذه الصعوبات اقترح رئيس البعثة العسكرية الفرنسية ، التي كان من المفروض تسريحها ، تنظيم "دعاية ، مفادها تجنب موسم الحرث وصرف مكافآت مهمة لكل الذين التزموا بقبول الخدمة العسكرية لمدة أربع سنوات مع زيادة طفيفة في الأجور"[3].

---

1) Ibid., pp. 3-2.

2) F. O. . 881. 9996. le vice-Consul Britannique lennox au Consul Madden. Marrakech. 17 juin 1911.

3) Ibid., c. 3 H 17.

وغدت هذه الإجراءات تفرض نفسها بقوة غداة توقيع معاهدة الحماية (30 مارس 1912) .و بتعيين الجنرال برولار (Brulard) لتوه "قائدا للفيالق الشريفة"، ألح على ضرورة صرف هذه المكافآت لـ 1800 رجل مجند منذ نونبر 1910 في الجيش المعاد تنظيمه . ثم أكد على "الفائدة السياسية التي يمكن جنيها في حال تطبيق هذا المقترح دون تأخير ، مع تقديم مكافآت إعادة التجنيد ورواتب عالية عن الأقدمية لفائدة الجنود الذين شاركوا بإخلاص في المحلات الموجهة ضد الشراردة وفي الحركات التي أجبرت القبائل على رفع الحصار المضروب على فاس[1].

وكان يهدف بهذا إلى حصر الأخطار التي تتضمنها وضعية كان يعتبرها شديدة الاضطراب وعلى غرار الجنرال مْوَانْيِي (Moinicr) ، فهو لم يعْزُ ذلك بالأساس إلى معارضة الرعية لأمر قائم تم فرضه على البلاد ، بل عزاه إلى تأثير شخصيات سامية أحست بتهديد مصالحها وامتيازاتها ، وكذلك إلى دسائس عملاء القوات الأجنبية ، إسبانيا وألمانيا خاصة .

وألح ، في سياق هذه الظروف ، على أنه " كان من الضروري استمالة رأي جنودنا [المغاربة] ... وأحسن وسيلة [لتحقيق ذلك] هي ضمان امتيازات تؤكد الإخلاص والوفاء الذي برهنوا عليه إلى الآن ... وتقديم مكافآت فورا لكل من تجاوز سنة في الخدمة"[2].

وهذا الانشغال بضمان وفاء الجنود بعجالة وبأي ثمن كان في أصله مرتبطا بضرورة تحريك كل القوى المتوفرة لمواجهة القبائل التي كانت على أهبة اعتراض السفارة التي يقودها رينيو (Régnault) في طريق عودتها ، لانتزاع عقد الحماية من المخزن[3].

---

1) Ibid., Brulard au Ministre de la guerre. Fès 8 avril 1912.
2) Ibid .
3) F. Weisgerber, **Au seuil du Maroc moderne**, Rabat 1947, pp. 278-279.

من تم اشتد الوضع تأزما بفاس ابتداءا من 30 مارس . وهذا على الرغم من التحذيرات الموجهة من طرف مولاي عبد الحفيظ إلى الرعية وخاصة الأعيان الذين حملهم مسؤولية العداء والعصيان المتصاعد تجاهه[1]، كقوله في إحدى الخطب التي قرئت يوم الجمعة بأهم المساجد : إنهم يحدثون الاضطراب وينشرحون بذلك ، وإن أغلبهم ، كبيرا وصغيرا، مستثنيا الشُّرْفَا .... ، يرتبطون بالأوربيين برابط أقوى من الرابط الديني[2].

ولم تكن حالة الجند أقل اضطرابا ، فإضافة إلى الأسباب الخاصة بهم كفئة لها مطالبها ، كانت لهم ردود أفعال ناتجة عن السيطرة المباشرة التي كانت تفرض على البلاد وكانوا أكثر تذمرا منها لكونهم مدعوين للدفاع عنها ، وزاد في هيجانهم أصداء استعدادات القبائل وجو التوتر المخيم على فاس .

وقبل أقل من ثلاثة أيام من توقيع عقد الحماية ، لاحظ مانجان (Mangin) ، المرقى لتوه لرتبة كولونيل ، بأن "الفرق القليلة الموجودة [بفاس] غمرها اليأس التام"، وغدت محطمة المعنويات ، وأن قوادها معادون للنظام" وأنه "لم يعد هناك شيء يرجى منهم"[3].

بعد ذلك بأيام قليلة أعلن الجنرال برولار (Brulard) من جهته أن "الجيش الشريفي" ، الذي كان في طور إعادة الهيكلة ، يجتاز أزمة نتيجة التخفيض الكبير لعدد الأطر المغربية . وذلك على الرغم من اتخاذ مجموعة من الإجراءات للتخفيف من أثر هذا التحول . غير أن اختفاء منصب "قائد الرحى" مثلا ظل يتسبب في ارتباك عدد من الجنود المتعودين

1) A. E. P. , N. S., 221, Régnault à son Département, Fès, 13 Avril 1912.
2) Ibid. , cf. M. Hajoui, **op. cit.**, p. 47.
3) A. M. G., c. 3 H 23, Fès 27 Mars 1912 .

على الخدمة تحت إمرته . كما أمسى تجاهل هذا الأمر رغم بساطته الظاهرة يشكل خطرا"[1].

وبسبب عدم التقدير الدقيق لدرجة عمق هذه "الترددات"، لم يتخذ الفرنسيون الاحتياطات اللازمة ، حتى فوجئوا بالانفجار الذي وقع صبيحة يوم 17 أبريل . غير أن الجنرال موانيي (Moinier) بعد اطمئنانه ، دون شك ، نتيجة الاستقبال الذي خصص له بعد رفع أول حصار على فاس وجولته العسكرية بجبل زرهون ، قرر اللجوء إلى الرباط مرفوقا بقسم كبير من فيالقه ، وذلك بعد أسبوعين فقط من توقيع عقد الحماية .

وفي عين المكان ، كان هنالك مدربون قدموا إلى فاس لتوهم ، وهم قليلو الاطلاع على هشاشة الوضعية العامة بحيث كان همهم هو إخضاع جنود الطوابير للقوانين التنظيمية الجديدة . وتصرفوا بخشونة مع الجنود المغاربة ، بل ذهب بهم الأمر إلى حد ضربهم وإرغامهم على حمل متاع ، كان ينظر إليه هؤلاء كـ"بردعة"، مما زاد من سخطهم"[2].

وانطلقت الشرارة الأولى نتيجة تخفيض المؤن اليومية ، فالعساكر البسطاء الذين ظلوا إلى يومها يضمنون عيشهم بأبخس الأثمنة وذلك بتحضير غذائهم بأنفسهم يقتسمونه أحيانا فيما بينهم أو مع أسرهم ، عملوا بعد هذا الإجراء الجديد بكل ما في وسعهم للتعبير عن سخطهم وانتفاضتهم مساهمين في إذكاء الثورة .

انطلقت الانتفاضة بقصبة الشراردة التي أفرغت لتوها من ساكنتها المدنية لتستعمل كثكنة . وبدأ الأمر برفض استلام الأجور اليومية (التي قدرت بستة ملايين) والتي غدت هزيلة بعد اقتطاع ما يناهز الثلثين من

1) A. M. G., rapport cité supra, 8 Avril 1912 .
2) D. Rivet, op. cit., I, pp. 127-128.

قيمتها ، فسار الجنود المغاربة يرددون ما يلي : "إننا لا نريد مُونَتَكَ ، ياولد النصراني" ، ويصيحون في وجه القبطان "لِسْبَارْدَا" (Lesparda) الذي أمر كرد فعل على ذلك بوضع الأغلال في أرجل العناصر الأكثر هيجانا. فتعالت أصوات زملائهم بالتكبير والتوحيد قائلين : "لا إلاه إلا الله محمد رسول، الله أكبر، الله أكبر". وأخذوا يهاجمون الضباط الفرنسيين الذين حاولوا اعتراضهم ، وسارعوا بالأسلحة خارج القصبة[1].

فساروا أول الأمر ، رفقة جنود آخرين انضموا إليهم من الأبراج المجاورة ، في اتجاه القصر، وحاولوا عرض تظلماتهم على مولاي عبد الحفيظ مصرحين برفضهم للخدمة تحت إمرة الفرنسيين . فلم يتمكنوا من الحصول سوى على توجيهات عامة مثل اللجوء إلى مسجد درب مولاي عبد الله . حينها توجهوا نحو المدينة العتيقة وسط أصوات تتعالى من كل صوب داعية إلى الجهاد. وبسرعة فائقة تزايدت أعدادهم بانضمام فقراء المدينة ، خاصة منهم سكان "النوايل" نزلاء ساحة بوجلود .

فاختلط بذلك التمرد والعصيان العسكري بالانتفاضة الشعبية ، وعم السخط ومورس العنف ضد العسكريين والمدنيين من الفرنسيين المتواجدين في طريقهم . فتظافرت عوامل الانتفاضة مع عوامل عسكرية سياسية ودينية . ومن ثم شاركت جميع شرائح المدينة في إذكائها حيث اختلطت صيحات المنتفضين بزغاريد النساء اللواتي كن يلهبن حماس الرجال ، وهو ما وصفه بدقة مراسل صحيفة "Le temps présent" الدكتور فرانز ويزنجيربر (Franz Weisegerber) الذي عاين هذه الأحداث[2].

---

1) Ibid.

2) F. Weisgerber, **op. cit.** , pp. 284-286.

3 ـ الانتفاضة الشعبية ومحاولة قمعها :

والواقع أن النساء وخاصة منهن زوجات وعشيقات الجنود لم يكن يكتفين بتشجيع الثائرين بزغاريدهن ، ولكن شاركن في الانتفاضة ، فخبر الاقتطاع الجديد من قيمة «المونة» اليومية انتشر وسطهن كنار في الهشيم ، وبمجرد ما علمن به أدركن أن وضعهن المعيشي سوف يتردى أكثر ، فأطلقن لغضبهن العنان .

ونفس الحالة من البؤس كانت عليها فئة أخرى من الثائرين : طلبة القرويين ومدارس أخرى وخاصة أولئك الذين قدموا من البادية "الأفاقيون". فالكثير منهم كانوا يعيشون في حي مولاي عبد الله البئيس بفاس الجديد متكدسين داخل بنيقات لصيقة بتلك التي كان يتردد عليها الجنود صحبة عشيقاتهم ، وهذا ما كان يجعلهم يتلقون أصداء الحالة المعنوية لجنود الطوابير واستعداداتهم للانتفاض ضد المدربين الفرنسيين والتفكير في قتلهم.

وعلى أية حال وبصفة عامة كانت تروج داخل فئات الرعية الأكثر اتصالا بالعساكرالشريفية ، على حد قول تقرير فرنسي عسكري، "إشاعات أشد غرابة حيث أن هذه العساكر كانت تتدرع بأسباب مختلفة لتبرير سخطها وتأتي أحيانا بأسباب تحرف فحوى الإجراءات المتخذة والمشاريع المتعلقة بتنظيمهم الجديد"[1].

ولم يكن على الطلبة إلا التجاوب مع هذه الانتقادات ، خاصة وأنهم كانوا يعانون من هزالة المعونة المادية التي كان يمنحها لهم الأحباس بسبب الاختلاسات التي كانت تمس أملاك ومؤسسات هذا القطاع[2]. وكان

---

1) A. M. G.. "Historique des événements militaires". cit. supra. Ie partie. nov. 1911. pp. 7-8.
2) R. le Tourneau. **Fès avant le protéctorat. Etude économique et sociale d'une ville de l'occident musulman**. Casablanca 1949 , pp. 462-471.

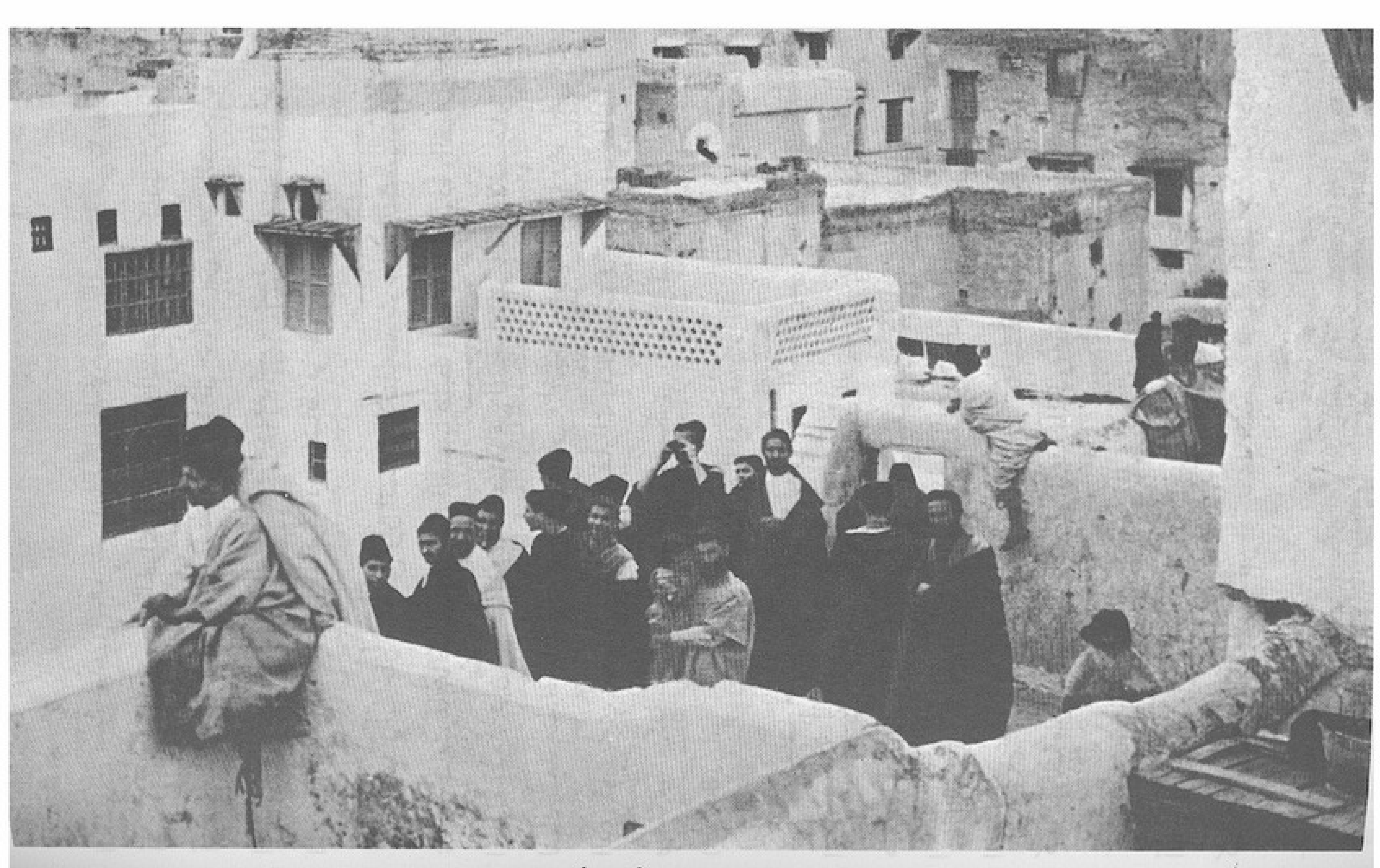
الكثيرون منهم يبدون التعاطف بل التأثر بأفكار ذات طابع إسلامي ، تصل أصداؤها من المشرق عبر الجرائد القادمة من القاهرة أو التي كانت تروجها أحيانا صحيفة "الحق" الصادرة بطنجة . كما أن ضباطا من البعثة العسكرية العثمانية الذين تمكنوا من البقاء بالمغرب بعد تسريحهم في مارس 1910 من الخدمة العسكرية لم يمكثوا بالمغرب دون نشاط في هذا الميدان[1].

وعلى أية حال ، فحتى وإن اتسمت الانتفاضة بنوع من التشعب وعدم تناسق عناصرها مما كان يجعل من الصعب ضبط العناصر المتمردة والقوات الممولة لها ، فإن هذا لم يمنع المنتفضين من التحرك بنوع من الانسجام . لذلك فبعد مناداة قاطنة المدينة بالانتفاض ، اتجهوا نحو "الدّوحْ"، وهو الحي الذي كان يأوي أغلب الأوربيين من سفارات وقنصليات فرنسية وبريطانية وإسبانية ، كما كان يضم المستشفى العسكري ، ومركز قيادة الجنرال بْرُولارْ (Brulard)[2].

وحينما حلوا بعين المكان اندفعوا نحو إقامة رينو (Regnault) ووكالة الشركة المغربية للقرض العقاري الجزائرية وكذلك مقر البريد الإنجليزي ، كما هاجموا بعنف مركز التلغراف ، وكانوا يستهدفون بذلك منع المحاصرين من الاتصال بالخارج ، وعدم إعطائهم الفرصة لإعلام الكولونيل طوبان (Topin) الذي كان على رأس كتيبة تتكون من 1500 رجل متمركزة على بعد أربعة كيلومترات من مقر الأحداث جنوب المدينة بالمكان المعروف بظهر المهراز[3].

غير أن المهاجمين تراجعوا أمام حدة المقاومة التي واجهتهم والتي تمت أحيانا بمساعدة بعض المغاربة الذين كانوا يقومون بحراسة السفارة والذين كانوا يجهلون كل شيء عن الانتفاضة . ولما علم المهاجمون بأن

1) A. M. G., E 2, Casablanca, 25 Avril 1912.
2) F. Weisgerber, op. cit., pp. 285-286.
3) Ibid., p. 281.



اليهود فوق سطوح "الدوح" أثناء أحداث فاس

التلغرافيين تمكنوا من الاستغاثة وطلب الإمدادات ، توجهوا إلى سد الطريق أمام الفيالق التي كانت تتقدم نحو الدوح انطلاقا من ظهر المهراز متمركزين على امتداد طول الطريق المؤدية إلى الملاح ؛ وبعد الاندفاع نحو هذا الحي واتخاذ موقع على السطوح المطلة على الواد أخذوا يقذفون بوابل من الرصاص مما كبدهم خسائر جيسمة أرغمتهم على التقهقر[1].

ولما كان من اللازم إنقاذ السفارة قرر الجنرال برولار (Brulard) خرق الحاجز الذي أقامه العساكر موجها أمره بقنبلة الملاح . وتسببت القذائف في إحداث حرائق مهولة وفي تحطيم صفوف بكاملها من البيوت ، وخلفت هذه الأحداث نتائج مزدوجة ، فقد فتحت المجال لفيلق فيليبو (Philipot) لإلحاق الضرر «بالدوح» ، كما خلفت بلبلة واضطرابا في صفوف المنتفضين . فصارت الانتفاضة تتحول تدريجيا إلى الحي اليهودي الذي حولته قذائف مدفعية الكومندار فيلير (Fellert) إلى حطام وخراب[2].

وحسب اعتراف سياسي فرنسي عاصر ما سمته الصحافة وقتذاك «بأيام فاس الدامية»[3]، فإن «غضب المتمردين واندفاعهم القوي وهو يمتد نحو الملاح هو ما سمح بإنقاذ سفارة فرنسا وحي الأوربيين من هجوم لا يمكن مقاومته نظرا للأعداد المشاركة فيه.

وزاد من خطورة الحالة انتشار النهب يوم 18 أبريل بسبب تدفق سكان الأرياف الذين هبوا من النواحي إلى المدينة مستغلين الأوضاع ، فنشروا الهلع داخل أوساط البورجوازيين في المدينة العتيقة ، الذين تخوفوا من تعرض أملاكهم للنهب ، فاستغل الفرنسيون ذلك لإعادة تنظيم مقاومتهم

---

1) M. Kenbib, **juifs et musulmans au Maroc 1859-1912**, op. cit. pp. 380-385.
2) **Ibid.**
3) R. Raynaud, **le Maroc. En marge du livre jaune**, 5 éd , Paris 1925, p. 303.



الجيش النظامي بجوار أسوار فاس

وتخليص الدوح ، وشرعوا انطلاقا من يوم 19 في مطاردة المنتفضين والثائرين منفذين الإعدام في حق كل من يقع بين أيديهم[1].

وتمكنوا سريعا من فرض سيطرتهم على المدينة بفضل وصول إمدادات قدمت من الساحل ، وبفضل إجبار الفيالق، التي سبق أن سحبها الجنرال موانيي (Moinier) بمجرد إشعاره بالأحداث تلغرافيا ، على العودة من تيفلت[2].

وحسب وينزجربر (F. Weisgerber) ، «فجنودنا يحرسون منافذ المدينة ويقومون بدوريات بأحيائها ويعتقلون عددا من السكان حتى ولو يعترفوا بأنهم شاركوا في المذابح والنهب»[3].

كما كتب فرنسي آخر بكيفية أكثر صراحة حينما قال : «كانت فرقنا تطهر المدينة من مجرميها عن طريق إعدامات عشوائية ... مشروعة وضرورية» ، مضيفا أن هذه الفرق لم تفعل «إلا القيام بواجبها» وهي تطلق الرصاص في زوايا الأحياء على عدد كبير من أولئك الذين قاموا بالنهب[4].

ومن أجل التظاهر بإضفاء نوع من الشرعية على كل هذا ، بادر الجنرال موانيي (Moinier) إلى إعلان حالة الحصار[5] ، معتمدا في هذه الحالة - وبدون إشعار السلطان - مقتضيات القانون الفرنسي الصادر في 9 غشت 1849 فجاء قراره بذلك يتجاوز جوهر الحماية ويخل بروحها ، ذلك أنه تجاوز مفهوم «التهدئة» الذي يعتبر أهم أسسها مصرحا بأن الجيش «الغازي» يتمتع بجميع حقوق التشريع في البلد المحتلة وعلى وجه الخصوص في كل ما يتعلق بأمن جند الاحتلال[6].

1) A. M. G., E2 dossier n 60. "Evénements de Fès. chap III : Mesures de repression. Désarmement des "Askri-s" et de la population. Etat de siège. Conseils de guerre".
2) Ibid.
3) F. Weisgerber, **op. cit.**, p. 294.
4) R. Raynant, **op. cit.**, p. 309.
5) **Ibid.**
6) A. M. G. , c. 24 , rapport du général Moinier, 23 et 27 avril 1912.

وفضلا عن الإجراءات العسكرية الخاصة التي كانت الوضعية تتطلبها ، استاء الجنرال بسبب وقوعه في خطأ فادح حينما لم يترك بفاس سوى عدد محدود من الجند .

وكان ثمن هذه اللامبالات بالنسبة للحكومة غاليا حيث تم استدعاؤها عدة مرات للمثول أمام مجلس النواب ، فسعت إلى إخفاء مسؤوليتها على هذا المستوى والتخفيف من أثر التحذيرات التي ظلت تتردد خلال سنة بكاملها ومفادها احتلال القبائل لمدينة فاس وحصر الضباط الفرنسيين داخل أزمة الجيش الشريفي[1]. كما كان على الجنرال أن يبرهن على أنه نجح في فرض النظام وإخضاع السكان خضوعا تاما ، حيث لم يعد أمام قاطنة فاس سوى الرضوخ أمام التهديد بقنبلة المدينة العتيقة وتحويلها إلى ركام من الخرائب إذا لم تسلم عاجلا الأسلحة التي في حوزتها وتشرع في دفع الذخيرة الحربية خلال ثمانية وأربعين ساعة[2].

ولم يبد السلطان المولى عبد الحفيظ اعتراضا في هذا الاتجاه ، وهو الذي كان يشعر بأنه موضع شك وأنه لم يتصرف كما كان من اللازم أن يفعل لحظة اندلاع التمرد ، بل كان تردده أحد العوامل الأساسية التي أدت إلى اتساع رقعة الانتفاضة[3].

وهكذا أضحت تهديدات موانيي (Moinier) والانتقام الأعمى لجنوده كافية لنشر الرعب داخل الأوساط الشعبية بالمدينة ، أما الأعيان الذين حظوا بمساندة القناصل الأجانب ، وخاصة منهم أولئك الذين كانوا يتمتعون بحمايتهم ، فقد كانوا أول شريحة ترفع الأعلام البيضاء على سقوف بيوتها وتسارع بتسليم الأسلحة التي كانت في حوزتها لتسير العوام على نهجها.

---

1) G. Oved, **op. cit.**, I. p. 397; cit . J . jaurès, l'Humanité du 5 avril 1911.
2) Rapports de Moinier datés du 23 et 27 avril 1912.
3) A. E. P. C. P. C, 222 Moulay Hafidh à Régnault, 7 joumada I 1330 / 24 Avril 1912.

ومنذ 24 أبريل ، وقبل أن يتلى خطاب المولى عبد الحفيظ في هذا الموضوع على منابر المساجد ، تم تجميع ما يفوق 13.000 بندقية من العينة القديمة وألفي سيف وخنجر سلمت لقوات الاحتلال[1].

ولم يكن هذا حال العساكر الذين نجوا من مواجهة الدوح ومن قنبلة الملاح ، فوعيا منهم بطبيعة العقوبات التي تنتظرهم ، وإدراكا منهم لما أنزل فعلا بمجموعة من زملائهم وقعوا في أيدي اللفيف الأجنبي ، فقد عمدوا إلى الاختفاء بأرياف المدينة ، مستفيدين من مد زحف القرويين الذين احتلوا فاس الجديد يومي 18 و19 أبريل[2].

وهكذا تمكن المئات منهم من الالتحاق بتجمعات القبائل التي كانت تستعد لإقامة حصار ثان على فاس . فوقع تمركز في شمال هذه المدينة تحت قيادة شريف درقاوي اسمه محمد الحجامي ، ضم فرقا من الحياينة والشراگة وبني زروال وغياثة والبرانس وبني وراين .

وفي أقصى جنوب المدينة تجمع متطوعون قادمون من بني مطير وآيت سغروشن وآيت يوسي بالخصوص . وكان على رأسهم شريف يدعى سيدي رحو ، وقائد سابق لبني مطير ، وعقا البويدمني ، الصدر الأعظم في الحكومة الزائفة لمولاي الزين[3].

فكان وصول العساكر الواردة من فاس إلى هذه التجمعات مفيدا جدا ، حيث أطلعهم على جميع المعلومات حول النظام الدفاعي الفرنسي بفاس ، على الأقل حتى حدود 18 و19 أبريل .

1) A. M. G., E 2. Régnault au président du Conseil. Fès, 24 Avril 1912.
2) E. Burke, **Prelude to protectorate in Morocco, op. cit.**, pp. 187-191.
3) **Ibid.**

وساهمت بعض عناصرهم أيضا في تشغيل بعض قطع المدفعية التي تخلى عنها بوحمارة بتازة ونقلها أهل غياثة والبرانس إلى مقر التجمع بصعوبة فائقة[1].

كما بدا تأثيرهم أكثر وضوحا من خلال حث التجمعين الكبيرين للمقاومين على إقامة علاقة ثابتة بينهما، وتحديد أهدافهما أثناء الهجومات التي يقترحون شنها، وتوحيد وتنسيق حركاتهما.

وكانت مساهمتهم في إذكاء الانتفاضة مثارا لقلق الفرنسيين ، حيث جاء في أحد تقاريرهم : «لقد فر من الجيش الشريفي ما يناهز ألف رجل وكان لتأثير هؤلاء على القبائل ما يبعث على الاستياء، لما يمكن أن يسببه من تحركات للقبائل لا يمكن إخمادها إلا بعمليات استطلاعية قوية[2]. فمن منظور موانيي (Moinier) وضباط سامين آخرين «فالفارون من العساكر الشريفة هم رجال حرب مضرسون جيدو التسليح ولم يعودوا يعتبرون شيئا، يشكلون في الواقع عناصر نفيسة مساعدة للمتمردين. فبنشرهم لإشاعة أن السلطان سجين الفرنسيين كانوا يدعون المغاربة إلى الجهاد »[3].

وعلى مستوى آخر، لم يكن تخوف الفرنسيين يتوقف عند الحد الأدنى من المعارف الستراتيجية والتكتيكية التي قد يحملها الجنود الفارون إلى القبائل ؛ بل كان تخوفهم أكثر من أن ينتشر التمرد داخل عساكر أخرى كانت مقيمة في ثكنات صفرو ومكناس وعرباوة وسوق الأربعاء ، خصوصا وأن الفرنسيين شككوا في مواقف هؤلاء منذ 17 أبريل ، حيث ظلوا يعتبرونهم ، بين اللحظة والأخرى ، قابلين للانزياح نحو معسكر المنتفضين». وأمام هذا طالب الفرنسيون بإرسال فيالق من اللفيف الفرنسي ومن الرماة إلى عين المكان مع إعادة تنظيم الطوابير لتقوية مراكزهم[4].

---

1) Ibid.
2) A.M.G.. Historique des événements militaires. cit. supra, I° partie, Nov. 1911 Avril 1912, pp. 7-2
3) Ibid.
4) Ibid.

فغدا هَمٌّ موانيي (Moinicr) الأول هو تنظيم الدفاع عن فاس ، قبل كل شيء ، ثم في مرحلة ثانية تشتيت القبائل التي تحاصرها وتحاول احتلالها [1]. ذلك أن هذه القبائل التي شنت هجوما أولا في 19 أبريل ، تلاه آخر في اليوم الموالي ، شارك فيه الفارون من الجيش الفرنسي ، ولم يتم صده إلا بمساندة إمدادات قدمت من مكناس[2].

ولم تحتد بالفعل المعارك حول العاصمة وبداخلها ، إلا في منتصف شهر ماي ، حيث استطاع المحاصرون بالفعل ليلة 25 و26 خلخلة دفاع المدينة واحتلال بعض الأبراج[3].

ويفيد تقرير عسكري فرنسي أنه في يوم 25 ماي على الساعة الحادية عشرة والنصف ليلا، تعرض مركزا سيدي بوعجيبة (مقر القبطان پيري (Peret) وباب الكَيسة (مقر قيادة الليوتنان شاردوني (Chardonner) إلى هجوم عنيف ، وعقب منتصف الليل والنصف ، احتل العدو ثكنة تامدرت داخل المدينة ، وهاجم بعنف دار بن عمر حيث كان يقيم القائد فيلير (Fillcrt) وخمسة فيالق وخلية عسكرية تتكون من خمسة وسبعين فردا وصف من الصبايحية .

ويوم 26 صباحا نزلت حامية بدار الدبيبغ إلى الميدان ...، ولكن كان يلزم تدخل مدفع من عيار 75 لإخلاء ثكنة تامدرت ، وفي ليلة 26 شرع الجنرال ليوطي (Lyautcy) والجنرال موانيي (Moinier) في الدفاع . وهاجمت حشود كثيفة المدينة من جهة الشمال ، وتتالت هجومات العدو بقوة رغم ورود الإمدادات[4].

1) Ibid.
2) Ibid.
3) Ibid.
4) Ibid.

وتمكن الفرنسيون ابتداء من النصف الثاني من يونيو، بفضل تدفق الإمدادات وقوة المدفعية ، من صد الهجومات المتتالية والتحكم في زمام الأمور.

وبعد أن شرع گورو (Gourraud) منذ بداية هذا الشهر في عمليات على الحدود المباشرة لفاس مهاجما معسكر الحجامي بالمكان المعروف بالحجرة الكحلة ، واجه - حسب اليوطي- «جيشا منسجما يحارب تحت راية واحدة وبروح واحدة»[1] ، وأسفر انهزامه عن وقوع «مجموعة من الوثائق التي تثبت وجود قيادة حقيقية ونظام للعمليات موضوع بخبرة ودراية»[2]. وتفيد رسالة أول مقيم عام بالمغرب إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ 6 يونيو، اندهاشه القوي أمام الكيفية التي حرر المغاربة بها بعض الوثائق حيث يقول: «إنها المرة الأولى ، بدون شك ، التي أرى فيها وثيقة عسكرية حررها الأهالي بهذا الحد من الدقة والذكاء فيما يخص ضرورات تكتيكية»[3].

فهل يتعلق الأمر هنا بمظهر من مظاهر المساهمة والخبرة التي قدمها قدماء قياد الرحى وقياد المية بعد أن انضموا إلى صفوف المنتفضين ؟ وعلى أية حال لم يكن إصرار واستماتة القبائل ولا حنكة مستشاريهم وأنصارهم من العسكر الشريفي كافيا لتجاوز مظاهر الضعف العميقة المتمثلة في عدد البنادق وضعف احتياطي الذخيرة وغياب كل دعم للمدفعية .

ولهذا حاول رؤساؤهم لتجاوز نقط الضعف أن يلهبوا حماس العساكر، مع الدعوة إلى تجنيد كل من في استطاعته القتال . فتعددت النداءات الموجهة في هذا السياق والتي ربطت في جلها بين الجانب الديني والحربي ، معتبرة الذين يفرون أمام المسيحين هم من أعداء الله والذين يساندونهم سيحشرون معهم مؤكدين أن محاربتهم هي دفاع عن الدين والبنين[4].

---

1) Ibid.
2) D. Rivet, **op. cit.**, I. p. 134
3) Ibid.
4) Ibid.

وهذا بدون شك ما يفسر تقمص الحجامي في الشمال وأحمد الهيبة في الجنوب لشخصية المنقذ الديني وكلاهما كان يعد المجاهدين بحصانة روحية تقيهم من رصاص وقنابل الكفار[1].

لكن اختلال موازين القوى وتفوق فرنسا حربيا لم يكن يؤثر البتة في معارك ، مثل معركة "الحجرة الكحيلة" أو في الاصطدام الذي وقع بعدها بثلاثة أشهر في سيدي بوعثمان (5 شتنبر 1912) بقدر ما كان يسمح للجنرال ليوطي بتكوين تصور حول المغاربة واستخلاص دروس ظلت بصماتها تطبع ممارسته السياسية بالمغرب ، كما ظلت تتحكم في الطابع الذي أضفاه على الحماية .

وعلى هذا المستوى بالذات تبرز التأثيرات العميقة التي خلفتها أحداث 1911-1912 على التاريخ المغربي المعاصر.

حيث كانت هاتان السنتان مليئتين بأحداث أناطت اللثام على مواطن الضعف وكشفت عن التناقضات وأذكت الصراعات التي كان المغرب عرضة لها . فجاء احتلال الدار البيضاء والشاوية ووجدة مبرهنا على هشاشة المحاولات الإصلاحية لخلق جيش النظام وجعله قوة قادرة على منع وقوع هزائم مماثلة لما وقع في إسلي وتطوان . وتجلى بوضوح إفساد الفرنسيين لمشروع الإصلاح حين راحت البعثة الفرنسية العسكرية تتحكم في إعادة تنظيم الجيش الشريفي من أجل إعداده لتحمل الأدوار التي تريد فرنسا أن تنيطها به ، كتكريس مفهوم الحماية والتهدئة .

ولم يكن مشروع الإصلاح العسكري تحت قيادة منجان وبريمون خاليا من كل خطورة على الفرنسيين وعلى السلطان الذي انتزع منه هؤلاء حق

1) العلمي بن إبراهيم ، **الإعلام بمن حل بمراكش وأغمات من الأعلام** ، ج II فاس ، صص289 -302

احتكار تدريب الجند . كما كان لتمرد الطوابير ودور الحكم الذي لعبه المدربون الفرنسيون حين اشتعال فتيل الانتفاضة بفاس ودعم القبائل للمنتفضين دلالة قوية .

والواقع أن وزارة الحربية ورؤساء الشركات الصناعية للسلاح كانوا منذ مدة ينتابهم الخوف حين أدركوا حقيقة وتوسع هذه المخاطر وانقلاب خطتهم في تسليح المغرب ضدهم ، إذ ورثوا عساكر مسلحين بأسلحة متجاوزة . لقد شعروا أنهم كانوا يبيعون المخزن عتادا ، كانت نوعيته وقوته النارية متجاوزة إلى حد كانت فيه بعض القبائل تسلح ، عن طريق السوق السوداء ، بأسلحة أكثر جودة وفعالية من تلك التي تسلح بها العساكر[1].

وعلى أية حال ففي الوقت الذي كان فيه ديلكاسي مستعدا لإبرام الوفاق الودي مع الفورن أوفيس الذي ستتخلى بموجبه بريطانيا عن أطماعها في المغرب وتفتح بذلك الطريق أمام الحماية ، طلب من الكي دورساي ضرورة تزويد السلطان ببنادق أكثر تطورا أو على الأقل بالعينات التي كانت تزود بها الجنود الفرنسية ، وتم التأكيد في هذا السياق على أن الإجراء الذي يجب اتباعه مستقبلا هو مد المغرب بسلاح مماثل[2].

وبعد أربع سنوات حاول رينو من جهته طمأنة وزارته ومولي المخزن بالتخفيف من تخوفاتهم المتعلقة باقتناء مدافع وقطع جبلية ، معترفا بضحالة نتائج التداريب التي لقنها إركمان للجيوش المغاربة وخلفائه على رأس البعثة العسكرية ، وضرب جميع المصالح المغربية التي ركزوا عليها مؤكدا أن هذه القطع التي لا يحسن المغاربة استعمالها لا يمكن أن تكون مصدر تخوف . كما عبر بكل وضوح مسؤول من الأطر المسيرة لشركة

---

1) A.E.P., N.S., 273 .
2) Ibid .,Tél .. Régnault à son Département , Rabat , 24 novembre 1907.

شنايدر ، على الرغم من كونه مستفيدا من هذه الصفقات ، عن بعض الانطباعات المتعلقة بكيفية استعمالها[1] ، بل ذهب إلى حد تحديد الخطر الذي يجب التخوف منه مصرحا في هذا السياق لوزير الشؤون الخارجية بالقولة التالية :

> " إن الأوضاع المضطربة بالمغرب وعدم الثقة في المحلات الشريفة تجاه الأوربيين بصفة عامة والفرنسيين بصفة خاصة ، تدفعنا إلى التخوف من أن تنقلب المدافع المقتناة ضد فرقنا الخاصة " [2].

والواقعة الأكثر أهمية هو كون الجنرال ليوطي تمعن وفكر مليا في الأحداث الأخيرة التي عرفها المغرب المستقل وبالخصوص "الكارثة" التي مثلتها أحداث أبريل وماي 1912 ، إذ اعترف بنفسه أنه شعر بالأرض المغربية تنزلق حينها من تحت أقدامه ، فالدروس التي استخلصها عن الروح الوطنية لدى المغاربة كونت ، بشكل من الأشكال ، أحد مرتكزات فلسفته حول "الحماية" وحول "سياسة الأهالي" التي خصها بطابع مميز . إذ كتب في هذا السياق لوزير الخارجية ملحا على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار سرعة وعنف اندلاع الحركات بالمغرب . مضيفا "إنها في العمق حوادث فجائية فعلينا أن نتذكر 17 أبريل 1912".

1) Ibid., le groupe Schneider au ministre des Affaires Etrangères, Paris, 15 novembre 1907 .
2) D. Rivet, **op.cit.**, I, pp.143-144 .

الخاتمة

لا يمكن فصل الإصلاح العسكري بالمغرب عما عرفه العالم العربي والإسلامي من يقظة شاملة ربطها البعض بالجوانب الدينية والبعض الآخر بمسائل دنيوية . كما ارتبطت مسيرة الإصلاح بالمغرب ارتباطا وطيدا بالظروف العامة التي كانت تعيشها البلاد إبان القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وبما كانت تشكله أطماع القوى الأوربية من خطر على استقلال المغرب وسيادته ووحدته الترابية . لقد تميزت هذه المرحلة التاريخية من بين ما تميزت به ، بنشوء وعي بالخطر الإمبريالي وغدا الشعور بهذا الخطر من أهم القضايا التي شغلت الفكر السياسي إبان هذه المرحلة .كما أصبح الإصلاح ضرورة ملحة تفرض نفسها ووسيلة من وسائل المقاومة. وبالرغم من أن الأمر هنا لم يتم إدراكه بنفس القوة بل كان ذلك بكيفية متغيرة من طرف مختلف مكونات المجتمع والمخزن ، فإن الخوف من أن يكون مصير هذا الجزء من دار الإسلام هو نفس مصير الجارة الجزائر ، ظل يفرض نفسه بحدة متزايدة على الجميع ابتداء من 1830 وبصفة أقوى بعد 1844 .

إن الإصلاح العسكري الذي يستمد جانبه النظري من حركة إصلاحية عامة شهدها العالم الإسلامي نحت أحيانا منحى السلفية كما نهجت أحيانا أخرى التحديث ، يتميز بخصوصية بالمغرب ؛ حيث اتخذ الإصلاح بهذا البلد نهجا آخر يجمع ما بين شقي الحركة الإصلاحية ، فإذا كان التهديد الاستعماري الأوربي قد فرض عليه الأخذ بالتحديث ، فإن تركيبته الاجتماعية والفكرية شدته نحو الإبقاء والمحافظة ضمنيا على التقاليد الموروثة . إن في هذا المزج بين عناصر مختلفة بل ومتضاربة ما يكشف عن جوانب مغمورة في الفكر الإصلاحي وهو ما يوضح كذلك انعكاسات ازدواجية هذا التيار على مسار الحركة الإصلاحية بالمغرب .

إن هذه الحركة المتناقضة في نهجها وأساليبها تناقضت أيضا في أهدافها السياسية الأساسية وجاء التناقض جليا في محاولة المزج ما بين

عنصرين متنافرين : الأخذ بتقنيات الأجنبي لضرب مصالح الأجنبي نفسه . فظل ضبط هذه الأوضاع والتحكم في أحوالها وفهم جوانبها فهما عميقا يطرح مشاكل على عدة مستويات . فظاهرة الإصلاح ، وينابيع استلهامها المختلفة وتنوع العوامل التي فرضتها كضرورة ملحة و مكوناتها وكيفيات تطبيقها هي ظاهرة شديدة التعقيد ، فحتى مفهوم إصلاح نفسه الذي يعبر عنها هو متعدد الدلالات والأبعاد .

فالإصلاح من منظور الرعية يغلب البعد الديني : فهو قبل شيء إعداد للجهاد ضد الأوربيين الذين ظلت الرعية تنظر إليهم مستحضرة مثال الإسبانيين باعتبارهم كفارا تحركهم دائما روح الصليبية إزاء العالم الإسلامي جاعلين من أهدافهم التوسعية استمرارية للصراع التاريخي بين "الهلال والصليب" .

ولم يكن البعد الديني في نظر المخزن غائبا ، فالإصلاح كان يعني الدفاع عن العقيدة الإسلامية و المحافظة على الدور التقليدي الذي يلعبه المغرب وعلى الموقع المتقدم الذي يشغله في الدود عن الإسلام في مواجهة المسيحية ، وذلك بكيفية تتناسب مع واقع ميزان القوى الجديد . ويتعلق الإصلاح أيضا وهو الهدف الذي لا يقل أهمية عن الأول ـ بالمحافظة على ثوابث الدولة لضمان استمراريتها وذلك بإعادة النظر في دواليب المخزن ودعم أسسه باقتناء الوسائل الكفيلة بإعادة تقويته . والإصلاح يعني أيضا إكساب المخزن الوسائل التي تمكنه من مواجهة تحديات الأجانب وأيضا من بسط سلطته وإبقاء الرعايا تحت طاعته أو إعادتهم إليها كلما امتنعوا عن تأدية الضرائب ورفضوا الانصياع ، خصوصا وأن هنالك ترابطاً قوياً بين الأوضاع الداخلية وما يعيشه على المستوى الخارجي . إذ ظل هذان العاملان في تفاعل مستمر فأي تصدع أو تمرد قبلي كان يساهم في إضعاف المخزن وفي تعزيز الصراع الأوربي ضده.

أما بالنسة للدول الأوربية فقد كان لها تصور خاص لمضمون الإصلاح؛ فجميعها تلح بالتأكيد على ضرورة إدخال تغييرات على تنظيم الدولة فارضة الاستعانة بها في هذا الصدد . لكن ، وكما يؤكد ذلك محرر

افتتاحية دورية كانت تصدر بطنجة منذ 1883 تحت اسم "المغرب الأقصى"، فهدفها من ذلك كان هو خدمة مصالحها قبل كل شيء ، وهو ما يعبر عنه النص التالي :

إن البعثات العسكرية الأوربية التي تدعى بأنها قَدمَتْ لتساهم بمهاراتها في إنشاء وتدريب جيش نظامي قادر على المحافظة على استقلال البلاد وفرض احترام سلطة المخزن لم تعمل في الواقع إلا على خدمة مصالح حكوماتها وتقوية نفوذها في المغرب. والإصلاح الذي يقول هؤلاء إنهم يساهمون فيه لا يمثل في منظورهم إلا سلاحا متميز الفعالية يلزمهم أن يفرغوه من معناه ومن أبعاده ومراميه التي حددها السلاطين ليجعلوا منه إحدى الوسائل الناجعة من أجل إضعاف المخزن وإفراغ خزائنه ووضعه بسهولة موضع التبعية .

ولقد وجدت هذه التطلعات بخلفياتها ظروفا مواتية زاد من تساوقها أن المخزن لم يكن يملك لا الوسائل ولا الأطر الكفيلة لتطبيق برنامج إصلاحي حقيقي واستثمار كل المصادر البشرية والمادية التي يتطلبها ذلك ومتابعة تطبيقها حسب كيفيات محددة سلفا .

واعتبارا لعدد معين من العراقيل والصعوبات، فمناهضة الإصلاح كانت واضحة إلى هذا الحد أو ذاك ، ومن ثم جاءت جميع المحاولات في هذا المجال مترددة تتميز بالتقلب في مد وجزر ما بين "الموروث التقليدي" و"الحديث المفروض" . وعلى واجهة أخرى ، فباعتبار أن هذه المحاولات الإصلاحية أملتها أوضاع مرتبطة بمعطيات ظرفية ، فإن هذه المحاولات كان يعوزها التحضير المسبق مما جعلها تتسم بنوع من التقطع والانفصالية دون أن تنصهر في برنامج إصلاحي شامل ومتناسق.

إن التناقضات التي كانت تحبل بها جميع المحاولات الإصلاحية كانت تعبر عن ملابسات الظرفية وخلفياتها، وتشكل، في نفس الوقت، أحد العوامل الرئيسية التي تعرقل الإصلاح، وتعكس كثافة الضغوط الخارجية التي كان المغرب يواجهها، كما أنها كانت تفسر اهتمام المخزن وحرصه على إدخال إصلاحات تجديدية دون المس مباشرة بالتقاليد مع محاولة التوفيق بين الموروث والجديد .

فالسلاطين الذين اهتموا بالإصلاح - مولاي عبد الرحمان وسيدي محمد بن عبد الرحمان ومولاي الحسن - كانوا على علم بما يجري في العالم بفضل قنوات متعددة (سفراء، تجار كبار مغاربة وأجانب ، طلبة مغاربة في أوربا ، ضباط البعثات العسكرية، أطباء أوربيون، تقارير"الكازيطات" ومقالات الصحف ...) كما كانوا واعين جيدا بنظام القصور والاختلال في النظام التقليدي . ومع ذلك ، كانوا يدركون كامل الإدراك أن أوضاع المغرب الداخلية تفرض إدخال إصلاحات مع إصرارهم التام على تجنب كل بدعة فجائية قد لا تثير سوى سخط الرعية التي ظلت ، بصفة عامة ، محافظة غير مستعدة لتقبل تغييرات تقنية وصناعية مستنبطة من أوربا الغربية بل ومن شبه الجزيرة الإيبيرية .

وانطلاقا مما سبق يمكن القول إن المسيرة الإصلاحية عرفت المراحلَ التالية، وتميزت كل واحدة منها بمجموعة من الخصوصيات:

إذ يمكن تفسير المبادرات والتوجهات المتخذة في إطار الإصلاح انطلاقا من الستينات والسبعينات وخاصة بعد بيعة مولاي الحسن، بالصدمة النفسية العميقة التي خلفتها هزيمة الجيش المغربي في "حرب تطوان" (1859-1860) أمام إسبانيا ؛ هزيمة شنعاء أمام عدو لم يكن يُؤْبَه به قط ، بل ظل جل المغاربة ينظرون إليه بنوع من الاحتقار. كما زاد تذمر المغاربة من ثقل الغرامات المالية الجائرة التي فرضتها الدولة المنتصرة والقلاقل الداخلية التي تلت ذلك .

وإلى ذلك الحين ، أي طوال المرحلة الممتدة بين معركة إيسلي و اندلاع الحرب الإسبانية - المغربية ، انطبع الإصلاح أساسا بالرغبة في محاكاة أوربا بطرق ملتوية وغير مباشرة أي استعادة النموذجين المطبقين في الإمبراطورية العثمانية وفي مصر محمد علي المستقطبين في أصليهما من أوربا. ولقد حصل تقارب إلى حد ما ، في الرؤية إلى الإصلاح ، في هذه المرحلة ، بين المخزن والرعية ، على الرغم من الاختلاف الحاصل على المستوى المخزني نفسه، فلم يكن السلطان مولاي عبد الرحمان الذي كان واعيا بالوسائل المالية المحدودة المتوفرة لديه وبالقلاقل السياسية التي يمكن أن تترتب عن

كل مس بالنظام العسكري التقليدي، يشارك تماما ابنه وخليفته سيدي محمد في حماسه لِـ "النظام" .

ومن جهة أخرى ، فبمجرد بيعة هذا الأخير عجز بدوره عن تطبيق البرنامج الإصلاحي وهو الذي كان يدافع عنه لما كان أبوه على قيد الحياة . فبعد قيامه ببعض التحصينات لمواقع دفاعية على السواحل المغربية ، وجد نفسه عاجزاً عمليا عن تمويل المشروع ، إذ واجهته صعوبات جمة مترتبة عن تكاليف الإصلاح وعن تعويضات حرب 1859 / 1860 وصعوبات دفع الشطر الأول من التعويض المفروض من طرف حكومة مدريد كمقابل لإخلاء تطوان والنقص الفادح لمداخيل بيت المال نتيجة اقتطاع ما يقارب 75 ٪ من مداخيل الديوانة من قبل إسبانيا وبريطانيا ابتداء من 1862 كمقابل لما تبقى من تعويض الحرب وتأدية مبلغ تم اقتراضه من لندن سنة 1860.

وعليه، ورغم محاولة إضفاء الشرعية على الإصلاح باستفتاء العلماء غداة هزيمة 1860 حول "النظام" وإحداث ضرائب جديدة من شأنها أن تغذي بيت المال ، فإنه لا يمكن الحديث عن مرحلة ثانية للإصلاح إلا بعد بيعة مولاي الحسن ومجيء البعثة الفرنسية العسكرية (1876-1877).

وتتميز هذه المرحلة باعتبارها من أهم المراحل الإصلاحية، فخلالها بذلت أساسا أكبر المجهودات لتكوين الوحدات النظامية المدربة على الطريقة الأوربية كما تم اقتناء عتاد متطور مثل مدافع كروب وأرمسترونغ وشنايدر وغيرها من الأسلحة التي كانت تنعت في هذه الفترة ـ وهذا له دلالته ـ بـ "الآلة الجهادية. وكان تطور الإصلاح في هذه المرحلة غير متناسق مع الظروف العامة التي تعيشها البلاد ومنها تفاقم ظاهرة الحماية القنصلية والزيادة في عدد المحميين و"المخالطين" الزراعيين الذين لا يؤدون الضرائب ولا أي واجب جبائي آخر، وانعكاسات ذلك على بيت المال والدمار الناتج عن الجفاف الذي دام ست سنوات متتالية من(1878–1884) .

غير أن السلطان الذي كان يتابع عن قرب جميع المبادرات الإصلاحية ونتائجها سرعان ما أصيب بخيبة أمل كبيرة أمام مجموعة من التأثيرات الأوربية السلبية ومن الأحداث المترتبة عنها والمرتبطة مباشرة بواقعة اللجوء

إلى مدربين أوربيين واستيراد الأسلحة من فرنسا وبلجيكا وإنكلترا وألمانيا وغيرها . ولهذا السبب سعى إلى الحد من هذه التأثيرات متخذا إجراءات ظنها كافية بأن تضمن له مجالا أوسع للمناورات والاستقلال إزاء القوى الأوربية التي ظلت تفرض خدماتها عليه .

ويندرج في هذا السياق ، الإسراع في وتيرة تكوين الأطر المحلية وإنشاء فابريكات السلاح والذخيرة الحربية بالمغرب. وكانت نتائج هذه المحاولات ضعيفة مقارنة مع حجم التضحيات المبذولة، ذلك أن الصعوبات الداخلية لم تكن تسهِّل البتة متابعة مثل هذه المجهودات. كما أن السلطان كان يرغب في التوفيق بين أمرين كان من الصعب التوفيق بينهما وذلك حين اقترح على القوى الأوروبية مشروعا إصلاحيا يرمي من ورائه ضمان استقلالية المغرب ويطلب في نفس الوقت مساعدة وضمانات الحكومة البريطانية . وبالرغم من ميلها لكل ما من شأنه أن يحافظ على الوضع القائم في المتوسط الغربي وخاصة في مضيق جبل طارق، فوزارة الشؤون الخارجية البريطانية راوغت في تقديم أي التزام محدد ، فبقي المشروع حبراً على ورق .

وبالإضافة إلى هذه المبادرات، أضفى شراء السفن الحربية لحراسة الشواطئ، ومنع تهريب السلاح، ونقل فرق عسكرية إلى مناطق الحدود على سياسة مولاي الحسن طابعا حديثا . فقد سعى هذا السلطان مبكرا إلى إبعاد كل البعثات العسكرية الأجنبية وأبدى حذراً خاصا إزاء مقترحات التغيير التي قدمها له ج . د . هاي Hay - إلى حد أن هذا الأخير تشكك في مدى رغبته الحقيقية في إجراء الإصلاحات بالبلاد - كما ظل السلطان حريصا على الإبقاء على التقاليد التي برهنت في الماضي عن فعاليتها واستمرت مردوديتها في الحاضر رغم التقلبات المختلفة .

وضمن هذا السياق تندرج ممارسة الحركات، التي لا تعتبر ، مجرد حملات عسكرية تتوجه لقمع تمردات قبلية وتحصيل الضرائب فحسب ، بل تشكل بمعنى من المعاني، حكومة متنقلة تتوافق ممارستها تماما مع الواقع الجيوسياسي للبلاد - فبالحركات يتمكن السلطان وبأقل تكلفة ، من ضمان

استمرارية نفوده والبرهنة على حضور سلطته وعلى قدرته على ردع التمردات .

وهكذا كانت كثافة حملات مولاي الحسن التي كان يقودها بنفسه حتى وإن كانت متوجهة إلى مناطق بعيدة مثل سوس الأقصى وتافيلالت، والتي جعلته يشتهر بأنه دوما فوق سرجه وأن "عرشه فوق جواده"؛ صورة ملحمية معبرة عن حرصه على التوفيق بين التقاليد وضرورات الانفتاح على الآخر بل والأخذ عنه مع المحافظة على التقاليد التي لا تتعارض مع المتطلبات التي تواجهها البلاد.

ومن هذا المنظور، فلأن السلطان مولاي عبد العزيز تخلى عن تقليد الحركات وانزوى في قصوره مع "المنشطين المسيحيين" فإنه لم يستطع البتة إعطاء شرعية لبرنامجه الإصلاحي". فقد اتخذ مبادرات، سواء كانت من تلقاء نفسه أو بإيعاز من وزير حربيته المهدي المنبهي أو من المدرّب هاري ماكلين أو منهما معا، كانت في جميع الأحوال، جريئة وخاصة منها تلك التي تتعلق بالجانب الجبائي (تعميم "الترتيب" وإلغاء كل الإعفاءات) والحد من امتيازات أفراد الحكومة وعملاء المخزن عامة .

فإبان هذا العهد الذي يمثل المرحلة الثالثة في صيرورة الإصلاح، حدث ما يمكن تسميته بانفصام بين الرعية وبين الدولة ، وزادت معارضة الإصلاح تحت الضغوط الأجنبية تصاعدا . وابتعد الإصلاح، من مفاهمه الأصلية كما فرغ من دلالته ليعطيه كل طرف من الأطراف المشاركة فيه دلالة خاصة. فالقوى الأوربية (وخاصة فرنسا) بعد أن شلت المخزن ماليا عن طريق سياسة الديون وربط القروض الممنوحة بشروط جائرة ، صارت تتحكم في الإصلاح وتقوم بتوجيهه حسب ما يخدم مصالحها فارضة تصورها في هذا الصدد . بل سعت وبشكل علني إلى أن تتحكم في هذه الإصلاحات وتستبد بتأطيرها وتوجيهها وهو ما تعبر عنه كل من بعثة الوزير الفرنسي تايلانديي (S . R . Taillandier) إلى فاس وانعقاد مؤتمر الجزيرة الخضراء في سنة 1906 الذي جعل من القضية المغربية ، بما فيها الإصلاح قضية دولية.

جاء توقيع هذا العقد في مرحلة يخيم عليها مناخ من الإحباط ذلك أن هذه المرحلة انطبعت بمجموعة من الأحداث ، فمنذ سنة 1902 عرف المغرب تدمر عساكر المخزن أمام الروگي بوحمارة في المغرب الشرقي وتضاعفت المناوشات في الشاوية - وترتب عن معاهدة الجزيرة الخضراء غليان فوري أدّى إلى إعلان بيعة مولاي عبد الحفيظ في مراكش التي كان "خليفة" عليها . وبيعته وإعلانه "سلطانا للجهاد" فرضت عليه أصلا أن يعمل كمؤطر أو حافز للانتفاضة الوطنية التي تهز البلاد من حين لآخر ، كما أجبرته على أن يتوصل إلى إخلاء المدن المحتلة سنة 1907 من طرف عساكر فرنسيين حيث لم يقابلهم جنود الشكنات المحلية إلا بمقاومة ضعيفة في الدار البيضاء بينما دخلوا إلى وجدة بدون مقاومة .

والواقع أن مولاي عبد الحفيظ الذي تمت مبايعته في الأصل من قبل كبار "القياد" رغبة منهم في المحافظة على امتيازاتهم التي غدت مهددة من جراء الإصلاحات التي أملاها مولاي عبد العزيز، والثورات الشعبية التي كانت تندلع هنا وهناك ، لم يكن في مقدوره البتة أن يحقق جميع الآمال المعقودة عليه . وهذا على الرغم من الحماس القوي والثقة الكبيرة التي حظي بها مسبقا ، إذ لم يتردد بعض المغاربة التحديثيين الذين تأثروا بنهج "تركيا الفتاة" وانبهروا بالدخول السريع لليابان إلى الساحة الدولية ، بأن يعتبروا الفرصة ملائمة لصياغة مشروع إصلاحي وتقديمه إلى السلطان . غير أن هذا التيار سرعان ما خيب آمال كل الذين انحازوا إلى صفه ؛ فحركته المتأثرة بقوة بالسلفية والتي يقودها الشيخ أبو شعيب الدكالي ، العالم الذي كان يعتبر "محمد عبده المغرب" لم تكن في آخر المطاف إلا ثورة فاشلة.

ويعني هذا على مستوى آخر ، أن الإصلاح إبان المرحلة الحفيظية أي المرحلة الرابعة عرف تراجعا وكبوة عاد فيها من جديد إلى التبرير الشرعي وإعطاء الإصلاح دلالات دينية .

كما عرف الإصلاح إبان هذه المرحلة على واجهة أخرى تقهقرا ساهمت فيه عوامل متعددة من بينها أن فرنسا التي تقوت مكانتها بشكل خاص

بعد انتزاعها لمجموعة من الامتيازات في مؤتمر الجزيرة الخضراء ، والأوضاع التي كان يوجد فيها مولاي عبد الحفيظ نفسه ، والعزلة التي كان يعيشها إذ كان من المطلوب منه العمل على الحد من القروض والحصول على الاعتراف بنظامه دوليا انطلاقا من سنة 1909 ، كلها عوامل سمحت لفرنسا بأن تفرض عليه إصلاحات عسكرية وضعها ضباطها أنفسهم ، وانفردت هي بالصلاحية المطلقة في تطبيقها .

وهكذا ظل الإصلاح يتسم بشكل بارز بالتناقض وبتنافر عناصره إلى غاية فرض الحماية سنة 1912 حيث كان من بين مرتكزات الحماية حسب نصها ، أن يؤسس بالمغرب نظام يقوم على تنظيم داخلي وأمن عام ويسمح بإدخال إصلاحات تضمن التطور الاقتصادي للبلاد .

وإذا كانت تطورات الأوضاع قد تمخضت عن نتائج كهذه ، جاءت عكسية للأهداف المتوخاة منها ، فهذا يؤكد ليس فحسب اختلال القوى أمام قوة أوربية تمكنت من النجاح في إقصاء منافسيها على الساحة المغربية ، ولكن يدل أيضا على فشل المجهودات المبذولة خلال قرابة نصف قرن من أجل إعادة تقوية المخزن بتزويده بالوسائل العسكرية الملائمة .

كما يمكن إيعاز مثل هذه النتائج إلى أسباب متعددة ومعقدة ويأتي على رأسها ، الظرفية العامة التي كان يوجد عليها المغرب أمام التوسع الإمبريالي الذي طبع القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين . فعلى خلاف اليابان ، البلاد التي تزامن فيها الإصلاح مع مثيله في المغرب فإن هذا البلد لا يقع إلا على بعد بضعة أميال من أوربا الاستعمارية التي احتلت الجزائر المجاورة (1830) ثم تونس (1881) ثم ليبيا (1911) فصار احتلاله نهاية حتمية وحلقة تكميلية للمخطط الاستعماري في شمال أفريقيا وبالتالي فأي تدخل في أموره كان من المفروض أن يستجيب لهذا المخطط وأن يصب في اتجاهه.

إن زعزعة وبداية إفساد عميق للبنيات الاقتصادية والاجتماعية التقليدية بالمغرب ، بهدف إقحامه في السوق العالمية انطلاقا من 1856 عاق ، في الواقع وبقوة ، كل الوسائل البشرية والمادية الضرورية لإنجاز

"إصلاح" مرغوب فيه من الداخل وبعبارة أخرى ، مرغوب فيه من الدولة ومن المجتمع . وهكذا وجد المغرب نفسه يواجه ظروفا تختلف تماما عن تلك التي سمحت بالتطور التدريجي لليابان التي نالت إعجاب التيار التحديثي الذي ظلت تجذبه أفكار الجريدة الطنجاوية "لسان المغرب" .

ففي حضن المجتمع المغربي بدأت تفرز طبقية أكثر بروزا مما كانت عليه في الماضي من جراء نمو المبادلات البحرية وتراكم الثروات في يد برجوازية تجارية كان من المفروض أن يكون لها فعلها في تطوير الإصلاح ، غير أنها كانت مكونة من محميين معفيين من الضرائب - وكانت مناهضة هؤلاء للإصلاح وعرقلته التي تشكل عائقا ماديا كبيرا تستجيب لمصالحهم المالية ، وزاد الأمر تعقيدا بمعارضة المحافظين أيضا للإصلاح دفاعا عن الشريعة وتمسكا بالتقاليد حتى وإن كانت هذه لا تتوافق أحيانا مع الأخرى . والحالة الأكثر بروزا في هذا السياق يمثلها شيخ زاوية وزان الذي بالرغم من كونه محميا فرنسيا فقد كان على رأس الذين شنوا حملة الاحتجاج والتشنيع ضد "الترتيب" معتبرينه "بدعة" مخالفة للشرع.

أما فيما يخص المخزن نفسه فقد كان يعاني من النقص الفادح والقار في الموارد المالية وكذلك التكاليف المرتفعة لمشتريات الأسلحة ودفع رواتب المدربين الأجانب، وكانت كلها عوامل كافية لإدراك أن "الإصلاح"، في العمق، لم يكن يحظى بالإجماع على مستويات ودرجات مختلفة. فالتغييرات التي لحقت المغرب بسبب الانفتاح على أوربا وازدياد التدخلات الأجنبية في شؤون البلاد ، ساهمت كلها في إبراز هذه التناقضات الداخلية. ولهذا فتعيين موظفين بالمالية ومكلفين بجباية الضرائب واختيارهم من بين عناصر طبقة التجار، كان يثير امتعاض العمال والقياد الذين هم في الأصل من قبائل الگيش أو من الجيش البخاري. وباعتبار أن كفاءتهم التقنية والإدارية تفوق بكثير هذه الفئة الجديدة من الموظفين، نظروا إليها كعناصر دخيلة تطاولت على حقوقهم وانتزعت منهم امتيازاتهم التقليدية.

فأهم الصلاحيات الرئيسية للقياد كانت عسكرية، إذ كانوا يشاركون في الحركات مع الكتائب التي كانوا مكلفين بتجنيدها وذلك باعتبارهم

مسؤولين عن استتباب الأمن فوق تراب قبيلتهم أو مدينتهم . وفي هذا المستوى أيضا كان عليهم أن يخالطوا، وخاصة إذا كانت العساكر تباشر عملياتها ، الأطر الجديدة المكونة من طرف مدربي البعثات الأجنبية أو في أكاديميات ومدارس حربية أوربية.

وعلى أية حال فحتى انتقاء الطلبة المتدربين وإعدادهم للذهاب إلى الخارج كان يطرح مشكلة تدريبهم الأولي في المغرب وتلقينهم اللغات العجمية والرياضيات . وهكذا أُنْشأتْ مدرسة "إعدادية" لهذا الغرض بطنجة. ولم يخفف هذا البتة من عتاقةَ التعليم القائم بالبلاد ولا من هشاشة بنيات مؤسساته بما فيها القرويين . فالعلماء المنتمون إلى هذه المؤسسة الأخيرة سبق للمولى عبد الرحمان أن هاجمهم بقسوة متهما إياهم بالتحجر الفكري واستعمال المنهجيات السياسية، والإفراط في البلاغة والاستطرادات، والنتائج العقيمة؛ وحتى 1912 فوحدها المدارس المؤسسة من قبل "الاتحاد الإسرائيلي العالمي" والأخرى المسماة بـ"الفرنسية ـ العربية" الموجودة بطنجة وفاس بمبادرة من المفوضية الفرنسية والموجهة لـ"أبناء الأعيان" كانت تقدم تعليما عصريا .

وبالرغم من كل هذه الصعوبات فالجيش من خلال إصلاحاته وإعادة تشكلته وبنياته ، كان يمثل المؤسسة التي انطلق منها تحديث الدولة المغربية والجسر الذي تم من خلاله انتقال المغرب من العتيق إلى الحديث . فتقوية الجيش والزيادة في أعداده وطوابيره ، كانت بالغة الدلالة في هذا الصدد. فلم يكن من الممكن إنشاء جيش منظم بمعزل عن القطاعات الأخرى، والجيش جزء لا يتجزء من كلٍّ إداري واجتماعي واقتصادي . لقد استدعى إصلاح الجيش استنفار كل الوسائل البشرية والمادية في البلاد أو على الأقل أدى إلى الكشف عن مظاهر القصور والعتاقة التي ينبغي تجاوزها في قطاعات أخرى كالمالية ، وبنية المخزن ، والتعليم والتكوين التقني ، البنية التحتية، والعلاقات مع القوى الأجنبية الخ ....

وبدون شك ، فإلى هذه الأوضاع ، يمكن إرجاع بطء تطور العقليات والتصور السلبي الذي كان لدى مختلف شرائح السكان حول "العسكر"

وزادت صورة هؤلاء استياء بمخالطتهم للمدربين المسيحيين وبخضوعهم لأوامرهم .

وخلفت هذه الرؤية فيما بعد ، على ما يبدو، تأثيرا سلبيا على معنويات الجنود خاصة وأنهم كانوا يواجهون في حياتهم اليومية ظروفا جد صعبة من جراء هزالة وعدم انتظام "المونة" التي كانوا يتلقونها وحالة الاستنفار الشبه الدائمة ضد القبائل المتمردة التي دامت طوال الربع الأخير من القرن التاسع عشر . وفي منظورهم فهذه الوضعية الصعبة أصلا كانت تزيد تعقيدا بعدم الاستقرار المتزايد الذي كانت تعيشه البلاد منذ 1906 على وجه الخصوص ومشاريع إعادة تنظيم الجيش التي كانت فرنسا تسعى إلى فرضها والتي نجحت فعلا في جعل السلطان يقبلها في 1909 .

ولهذا لا يمكن اعتبار اندلاع التمرد الذي كانت فاس مسرحا له في أبريل 1912 مجرد فعل ناتج عن اعتبارات فئوية ، بل كان للجنود دور أساسي في تحويله إلى انتفاضة شعبية من خلال مساهمة العديد من "الفارين" منهم (وخاصة قياد الرحى وقياد المية في إذكاء مقاومة القبائل والمشاركة في التنسيق لهجوماتها ضد فرنسا).

فعلى غرار الدوافع التي قادت عددا لابأس به من الضباط والجنود المصريين إلى المساهمة في ثورة أحمد عرابي ضد الخديوي وضد التحالف الفرنسي البريطاني في سنة 1881-1882 حيث كان قصر الترقيات على عناصر الترك والشركس وحده سببا في تفجير الثورة، فموقف "الطوابير" المغربية المنتفضة ضد المدربين الفرنسيين لا يمكن فصله عن الظرفية المترتبة عن مناورات الحكومة الفرنسية لفرض معاهدة الحماية وتكوين قوة عسكرية محلية، قادرة على دعم النظام الجديد، وعليه، اعتبارا لهذا الترابط ، كانت انتفاضة فاس ذات أبعاد وطنية .

المصادر والمراجع[1]

أولا : وثائق الخزانة الحسنية بالرباط.

- أسماء أفراد الجيش والأرامل واليتامى (1210 هـ)، كناش محفوظ بالخزانة الحسنية، تحت رقم 1.

- صوائر الجيش (1262 هـ)، كناش خ. ح ، رقم 22.

- الملاقاة وصوائر مؤنة الجيش (1275-1276هـ)، كناش خ. ح . رقم 39.

- إحصاء الجيش الصويري وأسماء أفراده (1281-1284هـ)، كناش خ.ح. رقم 56.

- شؤون الجيش "عتاده وصوائره" (1284هـ)، كناش خ . ح. رقم 67.

- الداخل والخارج من عتاد الجيش بدار لالة أمينة بفاس (1288-1292هـ)، كناش خ .ح رقم 72.

- لوائح من أسماء قواد الجيش وأصحاب السلطان المتوجهين بالمكاتب الشريفة لجهات مختلفة (1288-1292هـ)، كناش خ. ح. تحت رقم 73.

- شؤون الجيش "شراء العدة وتعاقد الحكومة المغربية مع حكومتي بلجيكا وإنجلترا في هذا الشأن مع صور لآلات صناعية مختلفة" (1302هـ)، كناش خ . ح رقم 124.

- مؤنة المحلة السعيدة (1304-1305هـ)، كناش خ. ح. تحت رقم 144.

- شؤون الجيش منتوجات الفابركة السعيدة بفاس (1311-1313هـ)، كناش خ.ح. رقم 210.

1) تقدم لائحة المصادر والمراجع ، مرتبة حسب الحرف الأول من اسم شهرة مؤلفها ، دون اعتبار ابن أو أبو أو ما شابههما . والتزمنا في هذا الجرد الترتيب الهجائي المغربي.

- إحصاء جيش هشتوكة والشياظمة مع تقييد ما بيد عامل وجدة من العدة (1317هـ)، خ . ح. رقم 243.

- تقييدات مختلفة في شؤون الجيش (1330هـ)، كناش خ . ح . رقم 288.

- شؤون الجيش «المحلة السعيدة» (1284-1287هـ)، كناش خ. ح. رقم 298.

- شؤون الجيش تقييدات مختلفة (1284-1287هـ)، خ . ح . رقم 299.

- شؤون الجيش "تقييدات مختلفة عن وصفان السلطان" (1290هـ)، كناش خ . ح . رقم 301.

- تقييدات في شؤون الجيش (1290هـ)، كناش خ . ح . رقم 302.

- تقييدات مختلفة في شؤون الجيش (1290هـ)، كناش خ . ح . رقم 303.

- شؤون الجيش "تقييد عسكر اشراكة وأولاد جامع" (1290هـ)، كناش خ. ح. رقم 304.

- شؤون الجيش "تقييد عدد رحى المسخرين من اشراكة وأولاد جامع واحميان" (1290هـ)، كناش خ . ح . رقم رقم 305.

- شؤون الجيش "مؤنة الحاضرين في التسراد أمام السلطان" (1292هـ)، كناش خ . ح . رقم 306.

- شؤون الجيش "تفريق الكسوة التي أنعم بها السلطان على الجيش" (1292هـ)، كناش خ . ح . رقم رقم 307.

- شؤون الجيش "تقييد من دخل للعسكر السعيد من أهل فاس" (1292هـ)، كناش خ . ح . رقم 308.

- شؤون الجيش "بيانات العسكر السعيد" (1292هـ)، كناش خ . ح . رقم رقم 309.

- شؤون الجيش "بيانات عن أفراد الجيش وعدته" (1292هـ)، كناش خ . ح . رقم 310.

- شؤون الجيش "بيانات عن عسكر الزاوية الفاسية" (1292هـ)، كناش خ. ح. رقم 311.

- شؤون الجيش "تفريق الكسوة والعدة" (1292-1293هـ)، كناش خ . ح . رقم 313.

- شؤون الجيش "تفريق الكسوة والعدة" (1292-1293هـ)، كناش خ . ح . رقم 315.

- شؤون الجيش "أصحاب الرواتب من أهل مكناس وتقييدات أخرى" (1292-1293هـ)، كناش خ . ح . رقم 316.

- شؤون الجيش "مؤنة العسكر والطبجية" (1292هـ)، كناش خ. ح . رقم 317.

- شؤون الجيش "مؤنة العسكر والطبجية" (1292-1293هـ)، كناش خ . ح . رقم 318.

- لوائح أسماء أفراد الجيش ، كناش خ . ح . رقم 319.

- شؤون الجيش "مؤنة العسكر والطبجية" (1293هـ)، كناش خ . ح . رقم 322.

- شؤون الجيش "تقييدات مختلفة" (1293هـ)، كناش خ . ح . رقم 323.

- شؤون الجيش "بيانات عن عسكر وطبجية أهل فاس" (1292-1293هـ)، كناش خ . ح . رقم 324.

- شؤون الجيش "بيان ما دفع لعسكر ثغور طنجة والعرائش وتطوان من المكاحل والتوافل" (1294هـ)، كناش خ . ح . رقم 327.

- تقييدات مختلفة في شؤون الجيش ، كناش خ . ح . رقم 359.

- شؤون الجيش "تسراد الجيش السعيد وتوزيع الكسوة والخيل عليه مع تقييد الداخل ببنيقة الصائر" (1285-1292هـ)، كناش خ . ح . رقم 621.

- مؤنة المحلة السعيدة بزيان (1296-1302هـ)، كناش خ . ح . رقم 626.

- بيان تأليف الجيش السعيد مع إحصاء الجذعان الخارجين من أگدال السعيد "مكناس" (1301-1317هـ)، كناش خ . ح . رقم 641.

- إحصاء العسكر السعيد "مكناس" (1292هـ)، كناش خ . ح . رقم 658.

- مؤنة الجيش السعيد (1292هـ)، كناش خ . ح . رقم 659.

- مؤنة المحلة السعيدة (1292هـ)، كناش خ . ح . رقم 751.

- شؤون الجيش "تفريق الخزائن والبوكرعات" (1321-1324هـ)، كناش خ. ح. رقم 753.

- مؤنة العسكر السعيد (1294هـ)، كناش خ . ح . رقم 771.

- مؤنة المحلة السعيدة (1292هـ)، كناش خ . ح . رقم 772.

- مؤنة الجيش السعيد (1270-1271هـ)، كناش خ . ح . رقم 784.

- تقييد أسماء أفراد الجيش ، كناش خ . ح . رقم 789.

- تقييدات مختلفة حول الإجراءات المتخذة للقيام بالحركة (1314-1315هـ)، كناش خ . ح . رقم 227.

ثانيا : مديرية الوثائق الملكية :

تتميز الوثائق المحفوظة بمديرية الوثائق الملكية بترتيب خاص يعتمد فيه الموضوع وآخر يتبع التسلسل الزمني، وقد اطلعنا على المحافظ الخاصة بالحركات والجيش والقبائل، ثم تصفحنا بعض المحفظات المرتبة زمنيا من السلطان مولاي عبد الرحمان 1822/1238 إلى نهاية حكم السلطان مولاي حفيظ 1912/1330 وعددها 1456 محفظة .

ثالثا : الوثائق الفرنسية :

1 ـ المستندات العسكرية :

A.M.G. - Service Historique de l'Armée de Terre, Château de Vincennes

Carton n°	Années	
3H1	1805-1877	- Mémoires et reconnaissances: renseignements géographiques, politiques, économiques, militaires.
3H2	1878-1879	- Correspondances de la Section d'Afrique et de la Mission.
3H3	1880-1883	- Idem.
3H4	1884-1885	- Idem.
3H5	1886-1889	- Idem.
3H6	1890-1892	- Idem.
3H7	1893	- Idem.
3H8	1894	- Idem.
3H9	1895-1896	- Idem.
3H10	1897-1898	- Idem.
3H11	1899-1900	- Idem.
3H12	1900-1902	- Idem.
3H13	1903	- Idem.
3H14	1904-1908	- Rapports de la commission de délimitation de la frontière de l'extrême Sud Algérien.
3H15	1901-1908	- Conférence d'Algésiras ; - Contrebande d'armes ; - Evénements sur la frontière.
3H16	1909-1910	- Réorganisation de la mission.
3H17	1910-1911	- Renforcement de la mission.

3H18	1912	- Budget de l'armée chérifienne.
3H19	1881-1903	- Etats des personnels de la mission.
3H20	1886-1911	- Occupation de Berguent.
3H21	1880-1893	- Etudes, notes.
3H22	1899-1904	- Idem.
3H23 - 24	1907	-Télégrammes de Casablanca reçus à la section d'Afrique.
3H25 à 28	1908	- Idem.
3H29	1907	- Idem.
3H30	1907	-Télégrammes reçus d'Oujda.
3H31 à 32	1908	- Idem.
3H33 à 34	1908-1909	-Télégrammes reçus de Casablanca.
3H35 à 36	1909-1910	- Idem.
3H37 à 39	1911	- Idem.
3H63	1907-1908	-Correspondances émanant du cabinet du Ministre au sujet des opérations du ravitaillement des troupes du corps de débarquement, instructions aux commandants des troupes, coupures de presse.
	1908-1909	- Interpellations, projets de loi concernant le Maroc.
3H64	1907	- Télégrammes échangés entre le 1er bureau de l'.E.M.A.
3H65	1907-1909	- Correspondances de la section du Maroc avec le Secrétariat d'Etat à la Guerre, les Ministères des Finances, P.T., des Colonies, de l'Intérieur, de la Marine au sujet des affaires du Maroc.
3H66	1907-1909	- Correspondances de la section du Maroc avec les autres bureaux de l'E.M.A.
3H67	1907-1909	- Correspondances de la section du Maroc avec le Cabinet du Ministre, les Services du Contentieux, du Contrôle, la Tunisie (troupes envoyées de Tunisie au Maroc).
3H68	1907-1909	- Correspondances de la section du Maroc avec les Directions du Ministère (1ère Infanterie, Gestion des Personnels, 2ème

		Cavalerie, remontes, 3ème Artillerie, équipage, matériels).
3H69	1907-1909	- Correspondances de la section du Maroc avec la 4ème Direction (génie, transmission).
3H70	1907-1908	- Généralités sur la politique française au Maroc.
	1908	- Incident Franco-Allemand (rapport de la cour de La Haye).
	1909-1911	- Affaires intérieures marocaines, relations avec la France, finances, légation de Tanger.
	1908	- Mission Regnault-Lyautey dans la chaouia.
3H71	1906-1911	- Fonctionnement, activités, cadres français de la police des ports marocains.
3H72	1904-1908	- Projets d'expédition au Maroc, occupation d'Oujda, colonne des Beni Snassen, frontière Algéro-Marocaine.
	1907-1909	- Correspondances avec le 19ème C.A. au sujet des questions frontalières et de la logistique du corps de débarquement de Casablanca.
3H73 à 75	1907-1912	- 'Amalat Oujda.
3H76	1907-1908	- Correspondances avec les généraux commandant le corps de débarquement de Casablanca : opérations, questions logistiques
3H77	1908	- Idem.
3H78	1908-1910	- Opérations, organisation des troupes et des services du corps de débarquement.
	1907-1909	- Historique des opérations.
3H80	1910	- Idem.
3H82 à 84	1911	- Idem.
3H85	1911-1912	- Mouvements des troupes et opérations ; - Renforts envoyés au Maroc.
3H86	1908-1911	- Journaux politiques mensuels du service des renseignements du corps de débarquement.

3H87	1908-1910	- Service des renseignements affaires politiques (cadeaux, décorations), administratives (impôts, organisation et personnel du service) ; administration des goums, services municipaux de Casablanca.
3H88	1911	- Service des renseignements.
	1909-1911	- Budget de la chaouia, monnaie hassani.

b) A.M.G. - Pavillon de la Reine, Château de Vincennes

- B.B. 4 2458 Renseignements recueillis par le capitaine Schlumberger, Fès, 5 avril 1892.
- B.B. 7 30 Mémoires concernant la marine du Maroc (1889-1906) .
- B.B. 7 208 Mémoire sur la défense des côtes du Maroc, mars 1900.

c) A.M.G. - Etat des Fonds Privés

carton n°	Années	
1K74	1911-1913	-Maroc: Expédition de Fès -Historiques et notes sur les combats de 1911-1913 -Biographies d'officiers tués.
1K99	1908-1910	-Ordres généraux exp. Maroc. -Ordres de créations des Goumes marocains.
1K217	04 / 1912	-Emeute de Fès.
1K343	1908-1969	-Les Goumes, Organisation, effectifs, emploi, encadrement, historiques.
1K504	1908-1913	-Souvenirs d'un ancien combattant du Maroc.
1K662		-Les dossiers, indigènes, Goumes marocains.
FI68	1925-1926	-Guerre de Riff.

d) A.E.P. - Ministère des Affaires Etrangères, Paris

Nouvelle Série

Volumes	Années	
1 à 5	janvier 1895 - juin 1912	- Politique Etrangère: Relations internationales, Dossier Général.

12 à 16	janvier 1902 - mai 1909	- Négociations secrètes relatives au Maroc.
17 à 52	janvier 1896 - décembre 1907	- Relations avec la France.
53 à 64	novembre 1896 - décembre 1911	- Relations avec l'Allemagne.
65 à 70	novembre 1893 - avril-août 1912	- Relations avec l'Espagne.
88 à 96		- Affaires du Rif.
130 à 136		- Conférence d'Algésiras.
154 à 167		- Police des ports.
168 à 179		- Contrebande des armes.
272 à 282		- Mission militaire française.
343 à 345		- Budget des œuvres françaises.
346		- Budgets.
347		- Banque d'Etat au Maroc, impositions, monnaies.
348		- Emprunt marocain.
355 à 357		- Relations avec la Grande-Bretagne, douanes, N.S.
386 à 389		- Travaux publics, Dossier général.

e) A.O.M. - Archives d'Outre Mer, Aix- en -Provence

Série J

Bureaux Arabes de la Division d'Oran.

- Mission militaire française au Maroc, (personnel militaire), 1J 115.

- Tribus marocaines, 1869-1900, 1J 180.

- Révoltes des régions d'Oujda, 1857-1907, 1J 182.

- Nouvelles de l'Ouest Rogui et diverses, 1J 183.
- idem, 1J 184.
- idem, 1J 185.
- idem, 1J 186.
- Lettres de Tanger, Nouvelles de Melilla, 1J 187.
- Rogui Djilali Bou Hmara 1J 189.
- Violations de frontières : Douars marocains sur la frontière, tentes marocaines en territoires français, Affaires de Figuig, Affaires diverses, 1J 190.
- Occupation d'Oujda, 1J 193.

Série E et EE

- Le Maroc, 1E 21 (18 Mi 15).
- Bataille d'Isly et traité de Tanger. Lettre de Bugeaud au Prince de Joinville ; au Ministre de la guerre. De Sidi Hmida, gouverneur d'Oujda à Bugeaud, de Bugeaud à Sidi Hmida, de Mohamed Ben Driss, secrétaire de commandement du sultan à Mr. de Nion, de Bousalham Pacha, "Khalîfa" du Nord à Mr. de Nion, 2EE 19 (18 Mi 19).
- Négociations avec le Maroc : mission de Larue, 1845, 1E 183 (18 Mi 52).
- Abdel Kader et le Maroc, Lettres de 1843 et 1848, 1E 215 (18 Mi 57).
- Correspondances saisies sur la Smala, Lettre adressée à Abdel Kader (textes arabes, traductions et analyse) par l'Empereur du Maroc, 1838-1843, 1E 211-241.
- Algériens réfugiés au Maroc, Lettres (minutes, originaux et copies), 1E 71.

F) **F.O - Foreign Office, Londres**

Série 99

- Pièces 177 et 178, documents relatifs à l'engagement de Mac Lean au service du Makhzen.

Série 174

- Pièce 95, correspondence relating to and from Harry Mac Lean, Kaid of Askar (1877-1879).
- Pièce 102, correspondence from Kaïd Harry Mac Lean and captain Allan Mac Lean (1881-1882).
- Pièce 117, Sir Gerald Lomther correspondence with Kaïd Mac Lean (1907-1908).
- Pièce 295, About Kaïd Harry Mac Lean (1892-1909).
- Pièce 297, Mac Lean's claim (1915).

G) A.E.R. - Ministère des Affaires Etrangères, Rome

Carton n°	Années	
352	1888-1894	- Missione italiana al Morocco e fabrica d'armi à Fez.
353 - 354	1907-1914	- Idem.
355	1910-1915	-Idem.
480	1890-1899	- "Bashîr" nave da guerra construita dai fratelli Orlando per il governo del Marocco.
526	1887	- Construzione de parte dei contieri italiani di una nave per conto del sultano del Marocco.

رابعا : المخطوطات

الجعايدي إدريس ، الابتسام عن دولة مولانا عبد الرحمان بن هشام ، أو ديوان العبر في أخبار القرن الثالث عشر ، مخطوط خ. ح. ، 12490 .

ـ أكنسوس، محمد بن أحمد، الجيش العرمرم الخماسي في دولة مولانا علي السلجماسي ، مخطوط بالخزانة العامة تحت رقم 339 د .

ـ بوجندار، محمد، الاغتباط بأعلام الرباط، مخطوط خ. ع. ، رقم 1287 د ، نشره عبد الكريم كريم بالرباط 1987 .

ـ التسولي، علي، جواب وجيز على سؤال الأمير عبد القادر، مخطوط خ،ع، رقم 1198 د. ومنشور بالمطبعة الحجرية بدون تاريخ .

ـ الحجوي، محمد بن الحسن، تقييد الصائر على المحلة، مخطوط خ،ع، رقم145 ح .

ـ مختصر الابتسام عن دولة ابن هشام مخطوط خ ع رقم ح 113 .

ـ الرحلة الوجدية، أو انتحار المغرب بيد ثواره، مخطوط خ ع رقم ح 123 ـ

ـ الحوات، سليمان بن محمد، ثمرة آنسي في التعريف بنفسي ، من مجموع، مخطوط خ. ع. رقم 1264 ك، ص.ص. 52-83.

ـ ابن الخوجة، محمد بن أحمد، المختصر من ترتيب العسكر السعيد، مخطوط خ. ع. رقم 2733 ك.

ـ الرباطي عبد النبي ابن العباس الصنهاجي نزهة المجالس في علم أحكام المدافع والمهاريس، مخطوط خ.ح. رقم 1043.

ـ ابن زيدان، عبد الرحمان،

ـ الدرر الفاخرة بمآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة، مخطوط خ. ح. رقم 3182 ونشر بالمطبعة الاقتصادية بالرباط.

ـ المنزع اللطيف في التلميح لمفاخر مولانا إسماعيل الشريف،
مخطوط خ. ح. رقم 2019. نشر بتحقيق عبد الهادي التازي ، الدار البيضاء 1993 .

ـ النهضة العلمية على عهد الدولة العلوية، مخطوط خ.ح رقم 3177.

ـ العلائق السياسية للدولة العلوية تقديم وتحقيق عبد اللطيف الشاذلي ، المطبعة الملكية ، الرباط 1999.

ـ العز والمنافع للمجاهيدين بالمدافع، مخطوط خ ع رقم 87 ج. نقله إلى اللغة العربية الفقاي.

ـ الكردودي، أحمد بن محمد،

ـ التحفة السنية للحضرة الحسنية بالمملكة الإصبنيولية، مخطوط خ. ح. رقم 1508.

ـ كشف الغمة ببيان أن حرب النظام حق على هذه الأمة، مخطوط خ ع رقم 1281.

ـ اللجائي، محمد الغالي، كتاب مقمع الكفرة بالسنان والحسام في بيان إيجاب الاستعداد وحرب النظام، مخطوط خ. ح. رقم 1030.

ـ مؤلف مجهول، مراحل رحلات السلطان مولاي الحسن، مخطوط خ. ع .رقم 1281 ك.

ـ المشرفي، محمد بن مصطفى الحسيني، الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية، وعد بعض مفاخرها الغير المتناهية، مخطوط خ . ح . رقم 1019.

ـ الناصري، أحمد بن خالد، تعظيم المنة بنصرة السنة، مخطوط خ.ح.رقم 530.

ـ الناصري، محمد بن المكي، كتاب الحيل في الحروب وفتح المداشر وحفظ الدروب، مخطوط خ . ح. رقم 43 ج.

ـ الضعيف، محمد بن عبد السلام الرباطي، تاريخ الضعيف، أو تاريخ الدولة السعيدة مخطوط خ. ح. رقم 660 د. تحقيق وتعليق وتقديم أحمد العماري 1986 .

ـ ابن عزوز، رسالة العبد الضعيف إلى السلطان الشريف، مخطوط خ . ح. رقم 1623 .

ـ السباعي، محمد بن ابراهيم، البستان الجامع لكل نوع حسن وفن مستحسن في عد بعض مآثر السلطان مولانا الحسن مخطوط خ.ع. رقم 1346 د.

ـ السجلماسي، سيدي محمد بن امبارك، الذهب الإبريز من كلام الغوث مولانا عبد العزيز، مخطوط خ. ح.رقم 504.

ـ السملالي، علي السوسي، عناية الاستعانة في حكم التوظيف والمعونة، أو تقول قمع أهل الرعونة في إطلاق المكس على التوظيف والمعونة، من مجموع، مخطوط خ. ع.رقم 480 د.

خامسا : المطبوعات

أ ـ باللغة العربية:

*** المؤلفات :**

ـ الإفراني، محمد الصغير، نزهة الحادي في أخبار ملوك القرن الحادي، تحقيق عبد اللطيف الشاذلي ، الدار البيضاء 1998 .

ـ التوزاني، هراج نعيمة، الأمناء بالمغرب في عهد السلطان مولاي الحسن (1873-1894/1290-1311)، منشورات كلية الآداب بالرباط، 1979.

ـ توفيق، أحمد، المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر : إينولتان (1830-1912) ، منشورات كلية الآداب بالرباط، الطبعة الثانية، 1983.

ـ حوراني، ألبير، الفكر العربي في عصر النهضة (1798-1933) بيروت، 1976

ـ ابن خلدون، عبد الرحمان، المقدمة، باريس ، 1958.

ـ داود ، محمد ، تاريخ تطوان، ستة مجلدات، تطوان، 1956-1959.

ـ ابن زيدان، عبد الرحمان.

ـ إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، خمسة أجزاء، المطبعة الوطنية، الرباط، 1929-1933.

ـ العز والصولة في معالم نظم الدولة، جزءان، الرباط، 1961.

ـ الزياني، ابن علي، عن النظام الإداري بالمغرب، الرباط، 1962.

ـ الزياني، أبو القاسم بن أحمد، الترجمانة الكبرى في أخبار المعمور برا وبحرا ، تحقيق عبد الكريم الفيلالي، مطبعة المعاريف الجديدة، الرباط 1991.

ـ الكتاني، محمد الباقر، نصيحة أهل الإسلام فيما أراد له في هذا الوقت من داء الكفرة (اللئام) ، فاس، 1908.

- الكتاني، محمد بن جعفر، سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس، حجر فاس 1318 / 1900 في ثلاثة أجزاء .

- المريني، عبد الحق، الجيش المغربي عبر التاريخ، مطبعة المعاريف الجديدة، الرباط، 1997.

- المنوني، محمد، ورقات عن الحضارة المغربية في عصر بني مرين، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط 1979.

- مظاهر يقظة المغرب الحديث، الجزء الأول تطوان، 1975.

- الناصري، أحمد بن خالد، كتاب الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تسعة أجزاء، الدار البيضاء، 1954-1956.

- بن الصغير، خالد، المغرب وابريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر (1856-1886)، منشورات كلية الآداب بالرباط، الطبعة الثانية، 1997.

- المغرب في الأرشيف البريطاني، مراسلات جون دراموند هاي مع المخزن، (1845-1886)، نشر دار ولادة، الدار البيضاء، 1992.

- الفاسي، البشير، قبيلة بني زروال، الرباط، 1962.

- الفاسي، علال، حفريات عن الحركة الدستورية في المغرب قبل الحماية، الرباط 1969.

- السليماني، ابن الأعرج، اللسان المعرب عن تهافت الأجنبي حول المغرب، الرباط 1970.

- ابن سودة، عبد السلام، دليل مؤرخ المغرب الأقصى،جزءان، الطبعة الثانية، الدار البيضاء، 1960.

*** المقالات :**

- أعفيف، محمد، «الحركات الحسنية من خلال مؤلفات ابن زيدان»، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، العدد السابع، ص.ص.47-75.

- الأموي، محمد، «رائد السلفية في المغرب : مولاي سليمان العلوي»، دعوة الحق، ماي 1970، ص.ص.116-122.

- حجي، محمد، «الأسطول المغربي أيام العلويين»، دعوة الحق، مارس 1969 ص.ص. 100-103.

- كَنون، عبد الله، «التجديد في الدين، مفهوم شرعي»، دعوة الحق، 1957.

- المنوني، محمد، «تاريخ العلم المغربي»، الرأي العام، الأعداد 31-34-35، 1947.

أ . بلغات أجنبية:

Ageron, Charles-Robert, *Politiques coloniales au Maghreb*, 1972, Paris.

Aghzadi, Lahsen, *L'œuvre militaire de Moulay Ismaïl* : Thèse de 3ème cycle, soutenue à l'Université d'Aix-en-Provence, 1970.

Allain, Jean-Claude, Agadir 1911 : *Une crise impérialiste en Europe pour la conquête du Maroc*, 1976, Paris.

Allengry, Jean, *Les relations franco-espagnoles et l'affaire marocaine: la France et l'Espagne au Maroc*, 1920, Paris 252 p.

Amicis , Edmundo de, "Le Maroc", 1875 : Fès, Mequinez, in *Le Tour du Monde*, 1879.

Antraygues, P., "Le Raïs Abdallah Ben Aïcha, corsaire de Salé et amiral de la flotte". *Archives Marocaines*, Paris.

Arnaud, Louis, *Au temps des mehallas ou le Maroc de 1860 à 1912,* 1952, Casablanca.

Au Maroc :" en campagne avec l'armée chérifienne", in *L'Illustration*, 1903, mars, 178.

Aubin, Eugène, *Le Maroc d'aujourd'hui*, 1904, Paris, 500 p.

Ayache, Germain, *Etudes d'histoire marocaine*, 1979, Rabat, 412 p.

Les origines de la guerre du Rif, 1981, Paris.

Azan, Paul, *L'Emir Abdel Kader 1808-1883 : du fanatisme musulman au patriotisme français*, 1953, Paris.

L'expédition de Fès, Paris, 1923.

Babin, Gustave, *Au Maroc : par les camps et par les villages*, 1912, Paris, 396 p.

"Bachir, canonnière Marocaine", in *Revue Maritime et Coloniale*, 1900, janvier-mars, 378 p.

Baghe, P. E., "Souvenirs d'un voyage à Mogador, 1859", in *Revue Maritime et Coloniale*, 1861, 1er semestre, 81 p.

Barbier, De Mernard, *Une ambassade marocaine à Constantinople*, 1905, Paris, 29 p.

Barthou, Louis, *La bataille du Maroc*, 1919, Paris.

Baudoz, A. et Osiris I., *Histoire de la guerre de l'Espagne avec le Maroc, 1860*, Paris, 348 p.

Baudry, "Une ambassade au Maroc en 1769," *Revue des Questions Historiques*, 1906, 1er juillet.

Becker, G. (Général), *D'Algésiras au Maroc d'aujourd'hui : Evolution politique, économique, sociale*, 1930, Paris.

Becker, Jeranimo, *Espana y Maruecos*, 1903, Madrid, 319 p.

Bellagues (Lieutenant Colonel de), "Etude militiare sur quelques-uns des hommes de guerre les plus marquants de l'époque actuelle : le maréchal Bugeaud, Duc d'Isly", in. *Le Spectateur Militaire*, mars 1857.

Benmessaoud, Bel Kacem, *Hommes politiques et réformateurs orientaux maghrébins à Paris : 1884-1914*, s.d.

Berard, Victor, *L'affaire marocaine : Le Maroc, la France et le Maroc, l'Accord Franco-Anglais ; l'Accord Franco-Espagnol, le Désaccord Franco-Allemand, Les réformes, 1906*, Paris, 457 p.

"Questions extérieures : L'anarchie marocaine", in *Revue de Paris*, 1907, 1-12, 630.

Berger, François, "Vieux canons marocains", in *L'Illustration*, 1927, 17 septembre, 265.

Bernard, Augustin, *Les confins algéro-marocains, 1911*, Paris, 420 p.

Bernard, François, *Le Maroc économique et agricole, 1917*, Paris, 212.

Berque, Jacques, *L'intérieur du Maghreb : XVè-XIVè siècles*, 1978, Paris, 547 p.

Maghreb, histoires et sociétés, Paris, 1974, 227 p.

Structures sociales du Haut-Atlas, 1955, Paris.

Ulémas, fondateurs insurgés du Maghrib, Paris, 1982.

Besnier, Maurice, *La géographie économique du Maroc*, 1906, Paris, p. 25.

Bocage, Noël, *Notice sur le Maroc*, 63 p.

"Bombardement de Tanger, 6 août 1844 et de Mogador, 13 août 1844", in *L'Illustration*, 1844, 24 août, 400 ; 31 août, 416 ; 7 septembre,6.

"Bombardement de Salé par la flotte française", in *L'Illustration*, 1851, 13 décembre, 369.

Bonnet, Pierre, - *Le problème de la banque d'Etat du Maroc*, 1912, Thèse de Droit soutenue à l'Université de Toulouse, Paris, XI-298 p.

Bono, Salvatore, *I corsari barbareschi*, Torino, Eré, 1964.

Bookin-Weiner, J. "The Moroccan corsairs of Rabat-Salé", in *Le Maroc et l'Atlantique*, Rabat, 1994, pp. 163-191.

Boudot, P. (Lieutenant) et Paulier V. (Lieutenant), - *Une mission militaire prussienne au Maroc en 1860 : impression du Colonel Von Goeben d'après sa correspondance, 1908*, Paris, 47 p.

Braithwaite, John, *The History of the Revolutions in the Empire of Morocco*, Londres, 1729.

Brett, Michael, *Northern Africa : Islam and modernization. Papers on the theme of islamization, modernization etc.* 1973, London, XXVII, 177p.

Brives, A., *Voyage au Maroc : 1901-1907*, Rabat.

Brown, Kenneth, *The People of Salé*.

"Histoire culturelle de Salé, profil d'un 'alîm du XIX° siècle", *B.E.S.M.*, XXXII, 116, pp. 49-62.

Brunet, Louis, *La mer dans les traditions et industries indigènes à Rabat et Salé*, 1839.

Bugeaud de la Piconnerie, *Maréchal Thomas Robert, Duc d'Isly, Lettres inédites du maréchal Bugeaud, Duc d'Isly (1808-1849)*, corrigées et annotées par le capitaine Tattet et publiées par Feray Bugeaud.

"Opérations militaires dans le Maroc", in *Le Spectateur Militaire*, 1844, juillet.

Burke, Edmund, *Prelude to Protectorate in Marocco. Precolonial protest and resistance, 1860-1912*, 1976, Chicago, XXII, 306p.

"Pan-Islam and Moroccan Resistance to French Colonial Penetration, 1900-1902", *Journal of African History*, XIII, I, 1972, pp. 97-118.

"The Moroccan Ulama, 1860-1912". An Introduction, in *N.R. Keddie*, ed. Scholars, Saints and Sufis. Muslim Religions Institutions since 1500, Los Angeles, 1970, pp. 91-125.

"La Hafidhiya (août 1907-janvier 1908). Enjeux sociaux et luttes populaires", *H.T.*, XXXI, 1993, pp. 101-115.

Caillé, Jacques, *Les accords internationaux du sultan Sidi Mohamed Ben Abdellah*, 1960 .

La mission du capitaine Burel au Maroc en 1808, Paris, 1953, 135 p.

La petite histoire du Maroc, troisième série de 1850 à 1912, 1954, Casablanca, 248 p.

"Au lendemain de la bataille d'Isly. Correspondance inédite", *H.*, 1948, XXXI, 3-4, pp. 383-401.

"La véritable histoire de l'ingénieur Abderrahman Desaulty", *H.*, 1949, XXXVI, 3-4 tr., pp. 459-460.

"L'abolition des tributs versés au Maroc par la Suède et le Danemark", *H.*, 1958, XLV, 3-4 tr. pp. 203-238.

"Les Marocains à l'Ecole de Génie de Montpellier, 1885-1888", *H.*, 1954, XLI, 3-4 tr., pp. 468-474.

Cambon, Henri, *Histoire du Maroc*, 1952, Paris, 384 p.

Campou, Ludovic de, *Un empire qui croule, le Maroc contemporain*.

Canuet, Albérie, "Les ports du Maroc convoités par l'Allemagne", in *L'Illustration*, 1906, 31 janvier, 20.

Capperon, Louis, Au secours de Fès, Paris, Charles Lavauzelle, 1912, in 8°, 245 p.

Carl-Brown, L., *The Tunisia of Ahmed Bay 1837-1855*, Princeton, 1974.

International Politics and the Middle-East. Old rules, dangerous games, Princeton , 1984, 363 p.

Carmand, Ch. Martin, -" Guerre de la France et de l'Espagne avec le

Maroc, le résumé historique des expéditions des Espagnols en Afrique 1860", in *Le Spectateur Militaire*, 1869, novembre-décembre.

Castonnet des Fosses H., *Le Maroc, ses relations avec l'Europe, sa situation actuelle*, 1873, Bruxelles.

Le Maroc tel qu'il est, 1887, Paris.

Castries, Henry de, *Sources inédites de l'histoire du Maroc, 2° série, dynastie Filalienne*, 1922, 1924, 1927, Paris.

Celerier, Jean, *Le Maroc*, 1931, Paris.

Chappert, Magali, *Pénétration française et rivalités européennes au Maroc sous le règne de Moulay Hassan (1877-1894)*, Thèse de IIIè cycle, 1984, dactylographiée.

"Jules Erckmann et les débuts de la mission militaire française au Maroc 1877-1883", in *Revue d'Histoire Diplomatique*, 1978, 3-4, 275-320.

Charles-Roux, François, *Mission diplomatique française à Fès*, 1955, Paris, 272 p.

Charmes, Gabriel, *Une ambassade*, 1887, Paris, 345 p.

L'avenir de la Turquie et le panislamisme, 1882, Paris.

Chatelain, Louis, *L'histoire militaire du Maroc antique*, Rabat, s.d.

Chauchar (Capitaine d'infanterie), *Espagne et Maroc, Espagne de 1859-1860*, 1862, Paris.

Chenoufi Moncef, *Le problème des origines de l'imprimerie et de la presse arabe en Tunisie dans sa relation avec la renaissance Nahda"(1847-1887)*.

Chertier Edmund, *Réformes en Turquie*, 1858, Paris.

Christian, P., *Souvenir du Maréchal Bugeaud de l'Algérie et du Maroc*, Paris, 2 Vol., 216p.

Cigar, Norman, "Société et vie politique à Fès sous les premiers Alaouites", *H.T.*, 1978-79, XVII, pp. 93-172.

Collin, Victor, *Le Maroc et les intérêts belges*, Rabat.

Coindreau, Roger, *Les corsaires de Salé*, Paris, 1948.

Colombier (Colonel), "Nizam principe de tactique napoléonienne," texte arabe par Mirza Ibrahim avec la traduction de F. Colombier, *Le Spectateur Militaire*, 1853, octobre.

Cook, W.F., *The Hundred years War for Morocco. Gunpowder and the Military Revolution in the Early Modern Muslim World, Boulder and Oxford*, 1994, 332 p.

Cornice, C.," Notice sur les Cherarda-s", *Archives Berbères*, V. 4, Fasc. 1-2, 1920, pp. 27-57.

Cossé Brissac, Philippe de, *Les rapports de la France et du Maroc pendant la conquête de l'Algérie (1830-1847)*, 1931, Paris.

Cotte, Narcisse, *Le Maroc contemporain, 1860*, Paris, 294 p.

Cour, Auguste, *L'établissement des dynasties des chérifs au Maroc et leurs rivalités avec les Turcs de la régence d'Alger (1509-1830)*, 1904, Paris.

Crispi, Francesco, *Politica estra 1876-1890*, Turin, 1913, 140 p.

Debon (Lieutenant colonel), "Troupes indigènes et révoltes de Fez", in *Revue de Paris*, 1912, 15-9, 292.

Delafosse, M., "Les débuts des troupes noires au Maroc", *H.*, 1923, III 1tr., pp. 1-11.

De Léone, E., *L'imperio ottomano nel primo periodo delle riforme (TanÂimæt) secondo fonti italiane*, Milan, 1967.

Deloncle, Pierre, "Les ports du Maroc. Casablanca Mehdya, Kenitra", *Revue Maritime*, 1921, 1er semestre, 775.

Deny, Jean, *Instructeurs militaires Turcs au Maroc sous Moulay Hafidh*, Mémorial Henri Basset, Paris, 1928.

"Les registres de solde des Janissaires", *Revue Africaine*, 61, 1920.

Didier, Charles, "Le Maroc", *R.D.M.*, 1836, juillet, 257, octobre, 241.

Doutté, Edmond, *Des moyens de développer l'influence française au Maroc*, 1900, Paris.

Dovisin, Rodoric H., *Reform in the Ottoman Empire 1856-1876, 1963*, Princeton, 479 p.

Down, Georges, *Mohamed Ali et l'expédition d'Alger (1829-1830).*

Drague, Georges, *Esquisse d'histoire religieuse du Maroc, confréries et Zaouias*, 1959, Paris.

Dubosq de Beaumont, Gaston, *L'étendard vert : du Maroc à l'Egypte*, 1907, Paris 190 p.

Duchene, André, "Le Maroc et le gouvernement de l'Afrique française", *Revue de Paris*, 1911, 15-11, 254.

Ducros, André, *Le Guish des Oudaya-s le Rha Ahl Souss.*

Dumont, Paul, "La période des Tanzimat (1839-1878)", in *R. Mantran*(dir.), Paris, 1989, pp. 459-522.

Dunn, Ross. E., *Resistance in the desert : Moroccan responses to French imperialism 1881-1912*, 1977, London, 291p.

Dupuy, E., *Comment nous avons conquis le Maroc (Lalla Marhnia, Algésiras, Berlin, Fez, Madrid) 1845-1912*, 1913, Paris.

Duval, Jules, "La question du Maroc", *R.D.M.*, 1859, novembre.

Durrieu, Xavier, "Le Maroc en 1844", *R.D.M.*, 1844, octobre 5.

Dziubinski, A., "L'armée et la flotte de guerre marocaines à l'époque des sultans de la dynastie saâdienne", *H.T.*, XIII, 1972, pp. 61-94.

Edmund, Planchet, "Les Anglais au Maroc", *R.D.M.*, 1893, 15 juin.

Eickelmann, Dale F., "Moroccan Islam. Tradition and Society" in *a Pilgrimage Center*, Austin, 1976.

"Quelques aspects de l'organisation politique et économique d'une zaouïa marocaine au XIX° siècle. Un essai socio-historique", *Bull. de la Soc. d'Hist. du Maroc*, n° 4-5, 1972-73, pp. 37-64.

El-Moudden, Abderrahman, "Etat et société rurale à travers la harka au Maroc du XIX° siècle", *The Maghreb Review*, VIII, 5-6, 1983, pp. 141-145.

Emerit, Marcel, "A propos des rapports Franco-Marocains de 1845 à 1849", *Revue Africaine*, 1948, 1er-2ème trimestre, 187-191.

Engelhad, Ed., *La Turquie et les Tanzimat, ou histoire des réformes dans l'empire ottoman depuis 1828 jusqu'à nos jours*, 1882, Paris, 283 p.

Ennaceur, Ahmed.K., *La Guerre du Maroc racontée par nos adversaires : extrait de l'histoire des dynasties marocaines par Ahmed Ben Khaled Ennaceur, et traduit de l'arabe par M. Pellat, interprète militaire*, 1898, Tunis, 8p. 25 cm, s. d.

Erckmann, Jules, *Le Maroc Moderne*, 1885, Paris.

Estailleur-Chamtraine, Ph. d', *Abdel Kader, l'Europe et l'Islam au XIXè siècle.*

Evans-Pritchard, *The Sanusi of Cyrenaica*, Oxford, 1954.

Fabre (Commandant), *Organisation et tactique de l'infanterie au Maroc*, 1918, 20 octobre, Meknès.

Feline (Capitaine), *L'artillerie au Maroc*, 1912, Paris.

Felix, Lucien, *Le statut international du Maroc d'après les traités, 1928*, Paris, 156 p.

Feroz, Ahmed, *The Young Turks : The Committee of Union and Progress in Turkish Politics, 1904-1908*, Londres, 1969.

Ferray, Edmund (Commandant), *La réorganisation marocaine.*

Fidel, Camille, *Les intérêts économiques de la France au Maroc. Le commerce du Maroc en 1900 et 1901*, 1903, Paris,.

Filon, Archille, *Campagne du Maroc, Tanger, Isly, Mogador 1844, 1881*, Alger, 40 p.

Fillias M.A., *L'Espagne et le Maroc en 1860, 1860,* Paris.

Fillars, A., *L'Espagne et le Maroc en 1860, 1860*, Paris.

Fesh, Paul, *Les jeunes Turcs*, Paris.

Fischer, Thenbald, *Die Scehafen von Morokko Berlin, Mitter und Sohn*, 1908, 44 p.

Foucauld, Vicomte Charles de, *Reconnaissance au Maroc 1883-1884, 1888*, Paris, 499 p.

Galbrath, Welch, *L'Afrique avant la colonisation*, 1971, Paris.

Ganiage, Jean, Les origines du protectorat français en Tunisie (1861-1881), 1959, Paris.

Gentil, Louis, *Physionomies militaires du Maroc, 1916*, Casablanca, 1916.

Georgeon, François, "Le dernier sursaut [de l'empire ottoman], 1878-1908", in *R. Mantran, Histoire de l'empire ottoman,* Paris, 1989, pp. 523-576.

Girard (Capitaine), *Etude sur le Maroc*, 1904, Paris.

Girod, Adolphe, *Le Maroc. Ce qu'il faut savoir de la conquête du Maroc.*

Godard, Léon, *Le Maroc, notes d'un voyageur (1858-1859)*, 1859 juillet, Alger.

Goubeau, F. (Capitaine), "L'Infanterie indigène en Algérie", in *Revue de Paris*, 1911, 15-9, 425.

"Goums (Les) mixtes marocains (1907-1935)", numéro spécial de la *Revue Marocaine "Nord-Sud"*, 1935, juillet-août, Casablanca.

Goums Spahis-Tirailleurs marocains, 1908-1965, G.A.P., multigr. s.d.

Gouroy (C.L. de), *Le Hatti Hammayoun (écrit auguste)*, 1857, Paris.

Gourdin, André, *La politique française au Maroc*, 1906, Paris.

Graulle, E. (Commandant), "Insurrection de Bou-Amama (avril 1881)", 1905, Paris, H. Charles Lavanzelle, in 8°, 133 p.

Guemar, G., *Les réformes en Egypte*.

Guillaume, Pierre, *Le monde colonial, XIXè - XXè siècle*, Armand Colin.

Guillen, Pierre, *L'Allemagne et le Maroc, de1870 à 1905*, 1967, Paris.

Les emprunts marocains 1902-1904, 1967, Paris.

Hajjar, J., *L'Europe et les destinées du Proche-Orient, 1815-1848*, 1970, Bloud et Gay.

Hajoui, Mohamed, *Histoire diplomatique du Maroc, 1900-1912*, 1937, Paris.

Hamet (Dr.), "L'histoire d'un port marocain Agadir", in *Revue Maritime*, 1921, 2° semestre, 42-209.

Hardy, Georges et Aures Paul, *Les grandes étapes de l'histoire du Maroc*, 1921, Paris.

Harris, Lawrence, *With Mulai Hafid at Fes Behind the scenes in Morocco*, Londres, 1909, 270 p.

Harris, Walter B., *Le Maroc disparu : anecdotes sur la vie intime de Moulay Hafidh, de Moulay Abdel Aziz et de Raissouli*, 1929, Paris, 295 p., Traduit de l'anglais par Paul Odinot.

Tafilalet, Londres, 1895.

Hasard, Paul, *Notes sur le Maroc en 1911*, 1912, Orléans.

"L'Histoire militaire du Maroc 1907-1923", *l'Armée d'Afrique*, 1924, janvier, 513.

Historique de la mission militaire française au Maroc 1877-1912, 2 tomes, 258 p. dactylographiées.

Holt, P.M., *The Mahdist State in the Sudan, 1881-1898*, Oxford, 1958.

Homo, Léon, "Les premières interventions européennes au Maroc", *R.D.M.*, 1912, 15-5, 406.

Htzfeld, Henri, *Du paupérisme à la sécurité sociale (1850-1940)*, Paris.

Jacques, Robert, *La monarchie marocaine*, 350 p.

Jacquin, Pierre, *L'action française au Maroc, étude sociale, administrative, économique et politique*. 1919, Paris, 184 p.

Jasy, Georges, "L'Espagne en Afrique", *Revue des Sciences Politiques*, 1912, 1er semestre, 280.

Jean, Victor, *Les origines du protectorat de la France au Maroc 1830-1912*, Rabat, 47 p.

Jeannot, Gustave, *Etude sociale, politique et économique sur le Maroc*, 1907, Dijon, 468 p.

Joinville, J., *Recueil de jurisprudence chérifienne*, 1952, Bordeaux.

Julien, Ch. André, *Histoire de l'Afrique du Nord : Tunisie, Algérie, Maroc*, 1951, V.I I, 1956, V. II, 2 vol, Paris, 1951-1956.

Le Maroc face aux impérialismes 1415-1956, 1978, Paris.

Kably, Mohamed, *Société, pouvoir et religion au Maroc à la fin du Moyen-âge*, Paris, 1986, 370p.

Keddie, Nikki, *An Islamic Response to Imperialism: Political writings of Sayyid Jamal al-Din al-Afghani*, Berkeley and Los Angeles, 1968.

"Pan-Islam as Proto-Nationalism", *Journal of Modern History*, XLI, 1969, pp. 17-28.

Kenbib, Mohammed, *Les protections étrangères au Maroc aux XIXème siècle et début du XXème*, Université Paris VII, 1980.

"The Impact of the French Conquest of Algeria on Morocco, 1830-1912", in *North Africa* : Nation, State, and Religion, Londres, New York, 1993, pp. 34-48.

Juifs et Musulmans au Maroc, 1859-1948, 1994, Rabat, 756 p.

Khalid, Mohamed B.M., *La famille citadine traditionnelle au Maroc et son évolution*, 1975, Neuchâtel 5.

La Bastide, Henri de, Maghreb : Tunisie, Algérie, Maroc, 1973, Paris, 272 p.

Labrain , Jean de, *Le Maroc rouge*, Paris, 318 p. s. d

Lacoste, Yves, *L'Afrique du Nord (Tunisie, Algérie, Maroc).*

Lacouture, Jean et Simone, *Le Maroc et l'épreuve*, 1958, Paris.

Lahbabi, Mohamed, *Le gouvernement marocain à l'aube du XXè siècle*, 1975, Casablanca, 217 p.

Lahlimi, Ahmed, "Les collectivités rurales traditionnelles et leur évolution", reproduit dans *Etudes Sociologiques*, s. d.

Lakhdar, Mohamed, *La Littérature marocaine sous la dynastie alawite*, 1971, Rabat.

La Martinière, Henri de, *Souvenirs du Maroc. Voyages et missions, 1882-1918*, Paris, 1919, 379 p.

Laporte, Ghislaine, *Les crises marocaines de1900 à 1906 d'après l'Eclair et le Petit Méridional*, journaux Languedociens, 1971, juin, Montpellier.

Lapradelle, A. de, *La condition du Maroc d'après l'accord Franco-Anglais de 1904*, 1905, Paris.

Lardouse de, "Guerre d'Espagne avec le Maroc 1859-1860", in *Le Spectateur Militaire*, 1863, mai.

Laredo, Isaâc, "Les Pourim de Tanger", *H.*, XXXV, 1948, pp. 193-203.

Laroui, Abdallah, *La crise des intellectuels arabes (traditionnalisme ou historisme...)*, 1974, Paris .

Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain 1830-1912, 1980, Paris.

Latreille, Albert (Capitaine), *La campagne de 1844 au Maroc. La bataille d'Isly*, 1912, Paris, 188 p.

Le Bel, Roland, *Le Maroc chez les auteurs anglais du XVIè au XIXè siècle.*

Le Coz, Jean, *Le Gharb. Fallahs et colons*, Paris, 1964, 2 vol.

Lemoine, Paul, *Mission dans le Maroc occidental, automne 1904, 1905*, Paris.

Le Tourneau, Roger, *Fès avant le protectorat. Etude économique et sociale d'une ville de l'occident musulman*, 1949, Casablanca, 670 p.

Lewis, Bernard, *The Emergence of Modern Turkey*, London, 1961.

Islam et laïcité. La naissance de la Turquie moderne, Paris, 1988.

Lorin, Henri, *La conférence d'Algésiras et la situation présente de la France au Maroc.*

Loti, Pierre, *Au Maroc, 1890*, Paris, 38 p.

Lourido, Ramon, "Transformacion de la pirateria marroqui en guerra del corso por el sultan Sidi Mohamed Ben Abdallah 1757-1768", *H.T.*, 1969, X, 1-2, pp. 39-69.

"Sidi Mohamed y sus intentos de creacion de una marina de guerra al estilo europeo, 1769-1777", *H.T.*, 1971, XII, pp. 133-156.

Lyautey, Hubert, *Paroles d'action*, Paris, 1927.

Maâzouzi, Mohamed, *L'Algérie et les étapes successives de l'amputation du territoire marocain.*

Mackenzie, Donald, *The khalifate of the West*, Londres, 1911, 274 p.

The Flooding of the Sahara. An account of the proposed plan for opening Central Africa to commerce and civilization from the Northwest coast, with a description of Soudan and Western Sahara and notes on ancient manuscripts, Londres, 1877, 288 p.

Mantran, Robert, (dir), *Histoire de l'empire ottoman*, Paris, 1989, 810 p.

Martin, A.G.P., *Quatre siècles d'histoire marocaine au Sahara de 1504 à 1902 ou Maroc de 1894 à 1912*, 1923, Paris, 511p.

Martin, Louis, "Qasida sur la capture de Maclean", 1908, *R.M.M.*, Vol. VI.

Martin, Miguel, *El colonialismo espagnol en Marruecos 1860-1956*, 1973, Ruedo Iberco, 263 p.

Mas-Latrie (Colonel de), "La politique des grands caïds au Maroc", in *Revue Militaire Française*, 1930, juillet-septembre, 359-394.

Mauran, Paul, *Le Maroc d'aujourd'hui et de demain*, 1909, Paris.

Maurice, Louis, *La politique marocaine de l'Allemagne (1905-1914)*, 1916, Paris, 203 p.

Meakin, Budgett, *The Moorish Empire.* , Londres, 1899, 576 p.

Meknassi, A., *Sources et bibliographie d'histoire marocaine, du XVIè au première moitié du XXè siècle*, 1963, 164 p.

Merreau, Paul, "Les pirates du Rif", *Annales Maritimes*, 1852, 1er semestre.

Messiny, A., "Ressources militaires de l'Afrique du Nord", in *Revue de Paris*, 1910, 15 octobre, 339 p.

Mevil, André, *De la paix de Francfort à la conférence d'Algésiras*, 1909, Paris.

Meyers, Allan R., T*he Abid Bukhari : Slave soldiers and Statcraft in Morroco, 1672-1790*, Cornell University, 1974, 371 p. (thèse inédite).

Michaux-Bellaire Edouard, "Le Wahhabisme au Maroc", *Renseignements coloniaux*, 7, 1928, pp. 489-492.

"Au Maroc. L'héritage de Moulay el Hassan", R.M.M., 1909, IX, pp. 412-420.

Miège, Jean Louis et Tapiero, Elie, "Pèlerinages marocains à la Mecque au milieu du XIXème", *H.*, 1955,V. XLII.

Miège, Jean Louis et Hugues, Eugène, *Les européens à Casablanca au XIXè (1856-1906)*, 1954, Paris, 128 p.

"Les origines du développement de Casablanca au XIXè", *H.*, 1953, Paris.

Miège, Jean Louis, *Documents d'histoire économique et sociale marocaine au XIXème siècle,* 1969, Paris.

L'impérialisme colonial italien de 1870 à nos jours, 1968, Paris.

"Le Maroc et l'Europe (1830-1894)", 4 vol., 1962-1963, *P.U.F.*

"Hassan 1er", *les africains*, III, pp. 233-251.

Moline (Général de Saint Y.), "Relation Officielle de la bataille de Tétouan", *Le Spectateur Militaire*, 1850, mai.

Montagne, Robert, *Les berbères et le makhzen dans le sud du Maroc. Essai sur la transformation politique des berbères sédentaires (groupe Chleuh)*, Paris, 1930, 425 p.

Mordacq, Jean-Henri (Général), *La guerre au Maroc*, 1926, Paris, 204p.

Morsy Magali, *La relation de Thomas Pellow. Une lecture du Maroc au XVIIIè siècle*, Paris, 1983.

Nally, Emile, "Gens de guerre au Maroc", *Revue de Paris*, 1912, 1-5.

Nehlil, Mohammed, *Lettres Chérifiennes*, 1915, Paris.

Niessel, Guillaume A., *Le Maroc: aperçu géographique, gouvernement, armée, commerce, politiques intérieures et extérieures du sultan, relation avec la France*, 1901, Paris,

Nordman, Daniel, "Les expéditions de Moulay Hassan. Essai statistique", *H.T.* 1980-81, XIX, pp. 123-152.

Oved, G., *La gauche française et le nationalisme marocain*, 2 vol. Paris.

Paleologue, Maurice, "Le Maroc", *R.D.M*, 1885, mars, 889.

Paulin, U., *Destruction d'un fort à l'entrée de la rivière de Tétouan par les bâtiments de l'escadre française et espagnole, 1859.*

"Expédition espagnole au Maroc", *l'Illustration*, 1860, 7 janvier,2.

Paye, Lucien, *Enseignement et société musulmane, Introduction et évolution de l'enseignement moderne au Maroc*, 1957, Paris, dactylographié.

Parsons, F. V., *The origins of the Morocco Question, 1880-1900*, London, 1976, 663 p.

Pchihatchef, P. de, *Italie et Turquie*, 1859, Paris, 62 p.

Penz, Charles, *La mission du capitaine Burel envoyé de Napoléon I au sultan Moulay Slimane, 1808-1810.*

Peral, J. del, "Bombardement par notre escadre des ports de Larache et d'Azila", *L'Illustration*, 1860, 2 mars, 146.

Peretie, A., "Les Medersas de Fès", 1912, *A.M.*, V. XVIII.

Pers, H., Mouvements de réformes religieuses XXè siècle.

Le mouvement réformiste en Algérie et l'influence de l'Orient.

Persell, Stuart M., "L'affaire de la Tourmaline (1897-1898). Les réactions françaises à la présence anglaise au Maroc", in *Revue Histoire Diplomatique*, 1971, avril-juin, n° 2, 142-151.

Peytouton, Marcel, *Histoire du Maghreb, Maroc, Tunisie, Algérie des origines à nos jours*, 1966.

Pinon, René, *Au Maroc : fin des temps héroïques*, 1935, Paris, 218 p.

L'empire de la Méditerranée, 1904, Paris, Perrin, 478 p.

France et Allemagne, 1870-1913, 1913, Paris, 307 p.

Plantey, Alain, *La réforme de la justice marocaine, la justice makhzen et la justice berbère*, 1951, Paris.

Rapport de la mission militaire envoyée au Maroc, mars, avril 1882, Rapport présenté au général commandant de la XIXème compagnie d'artillerie par le personnel de la mission chargé d'accompagner au Maroc M. Ordéga Ministre de France à Tanger, 1882, Alger.

Raynaud, Robert, *Le Maroc en marge du livre Jaune*, Paris, 5° éd., 1925.

Reginald, Kann, "Les réformes militaires au Maroc", *Revue de Paris*, 1912, 1er mars, 205.

Reischauer, Edwin O., *Histoire du Japon et des Japonais, des origines à 1945*, Paris, 1973, 251 p.

René-Leclerc, Charles, *Le commerce et l'industrie à Fès, Renseignements Coloniaux*, 1905, n° 7-9, pp. 229-253 et 337-350.

Ray, A., "Le Maroc et la question d'Alger", *R.D.M.*, octobre 1859, p.937.

Reynaud, G. (Commandant), "Notes sur la vie marocaine", *R.D.M.*, 1911, 15-12, 851.

Rivet, Daniel, *Lyautey et l'institution du Protectorat Français au Maroc 1912-1925*, Paris, 1988, 3 vol.

Rivière, P. Louis, "L'Allemagne au Maroc", *Revue des Sciences Politiques*, 1929, 384-400.

Robert, Jacques, *La monarchie marocaine*, Paris.

Rolland-Chevillon, Louis et Berac Paul, *La France, l'Allemagne au Maroc. Leur politique, leur commerce*, 1907, Paris.

Rollman, Wilfrid, *The "New order" in a pre-colonial muslim-society : military reform in Morocco, 1844-1904*, the university of Michigan, 2 vol., 1983, 946 p. (thèse inédite).

Romagny, J., *Le rôle de la France au Maroc*, 1908, Oran, .

Ropers relative to military affairs , 1856, London.

Rouard, De Card E., *Documents diplomatiques pour servir à l'étude de la question marocaine*, 1911, Paris.

Les traités de commerce conclus par le Maroc avec les puissances étrangères, 1907, Paris.

Les traités entre la France et le Maroc, 1898, Paris, Pédone.

Rouch, J. (Capitaine de Frégate), "Le Maroc maritime", in *Mercure de France*, 1933, 15-4, 433.

Roux, Arsen, "Quelques documents sur la campagne de Moulay Hassan", *H.*, 1936, XXII, I, pp. 90-93.

Rucard, H., "Comment on voyageait autrefois au Maroc", in *Revue Critique des Idées et des Livres*, 1920, 25 juin, 672.

Sabry, M., *L'Empire Egyptien sous Muhemet Ali et la question d'Orient 1811-1849.*

Saint-Aulaire (Comte de), *Confession d'un vieux diplomate*, Paris, 1953, 794 p.

Saint-René Taillandier, *Georges, Aux origines du Maroc français. Récit d'une mission 1901-1906*, Paris, 1930, 375 p.

Saugi, M. Mahmud, *al-djaysh al-MiÒri Fi al-karn at-Tæsi' 'ashar*, 1967, Caire.

Sciandra, Pierre, *Les étapes de l'évolution ferroviaire au Maroc*, 1943, L.L. Multig.

Segonzac, Louis de, *Au coeur de l'Atlas. Mission au Maroc 1904-1905*, 1910, Paris, 797 p.

Shaw, S. J., *Between Old and New : The Ottoman Empire under Selim III, 1789-1807*, Harverd, 1971.

Simiot, Bernard, *Piste impériale n° 1*, 1941, Paris.

Skere, James Henry, *Les trois époques de l'histoire ottomane, essai politique sur les réformes récentes en Turquie*, 1851, Paris, 83p.

Taillard, F., *Le nationalisme marocain*, 1947, Paris, 206 p.

Tardieu, André, *La conférence d'Algésiras, Histoire diplomatique de la crise marocaine : 15 janvier - 7 avril 1906*, 1907, Paris, 111-554 .

"France et Espagne 1902-1912", *R.D.M.*, 1912, 1-12, 633.

Terrasse, Henri, *Histoire du Maroc : des origines à l'établissement du protectorat français*, 1949, Casablanca, 2 vol. 403 p., 511 p.

Tharaud Jérôme, *Marrakech ou les seigneurs de l'Atlas*, 1920, Paris,, 287.

Thomassy Roland, *Le Maroc et ses caravanes ou relations de la France avec cet empire*, 1845, 2° éd. Paris,, 432 p.

Tlili, Béchir, *Les rapports culturels et idéologiques entre l'Orient et l'Occident en Tunisie au XIXè siècle (1830-1880).*

Torcy (Général de), *Les Espagnols au Maroc en 1909*, 1910, Paris, 248 p., 5 cartes.

Tranchant de Lunel, Maurice, *Au pays du paradoxe : Maroc*, 1924, Paris.

Trotter, Philip Durham, *Our mission to the court of Morocco in 1880 under Sir John Drummond Hay*, Endinburgh, 1881.

Vajda, Georges, "Un recueil de textes historiques judéo-marocains", *H.* XXXVI, 1949, pp. 139-188.

Valensi, Lucette, *Le Maghreb avant la prise d'Alger (1790-1830)*, 1969, Paris, 142 p.

Valmy, E. de, *Réformes de l'empire ottoman : leur influence sur les progrès de la civilisation et le maintien de l'équilibre européen*, 1930, Paris.

Vanloo, Rodolphe, *La rénovation du Maroc*, 1912, Bruxelles.

Vatikiotis, P. J., *The History of Egypt*, Baltimore, 3° éd., 1985.

Veyre, Gabriel, *Dans l'intimité du sultan*, 1905, Paris.

Vial, Jean, *Le Maroc héroïque : 1907-1943*, 1946, Paris, 288 p.

Voinot, Louis, *Oujda et l'Amalat (Maroc)*, Oran, 1912.

Warnier, Auguste-Hubert, *Campagne du Maroc 1804 : journal d'Auguste-Hubert, chirurgien major attaché à l'Etat-Major du prince de Joinville*, 1949, Paris.

Weisgerber, F., *Au seuil du Maroc moderne*, 1947, Rabat.

Wolfrom, Gustave, *Le Maroc : ce qu'il faut en connaître, suivi d'un compte rendu de la conférence d'Algésiras, 1906*, Paris, XI, 299p.

Weismann, *Les Janissaires. Etude de l'organisation militaire des Ottomans*, Paris, 1964.

Yocono, Xavier, "L'histoire moderne et contemporaine du Maghreb dans les archives arabes et turques", *Revue Historique*, 1973, octobre-décembre, 403-416.

Zafrani, Haïm, *Mille ans de vie juive au Maroc. Histoire et culture, religion et magie*,1983, 320 p.

معجم الكلمات والعبارات العامية والعجمية

الإدالة : وهي في الاصطلاح العسكري المغربي القديم ، الحامية العسكرية تتداول حراسة مكان معين مع غيرها .

أزواك : خروج الرجل بين ظهراني أهله وعشيرته متغربا لائذا بغيره سواء كان خروجه إداريا أو حكمت عليه الجماعة بذلك عقابا له على جريمة ارتكبها .

الآغا : كلمة تركية في الأصل تدل على رتبة عسكرية وقد بقيت متداولة في الاصطلاح العسكري المغربي إلى سنة 1830هـ/1912 .

أفراك : وتعني في أصلها العربي الفارق أو الحاجز وفي الاصطلاح المغربي القديم هي خيام تقام على شكل دائرة تحيط بقبة السلطان وأهله خلال نزالة كمحطة من محطات المحلة .

إقامة المدافع : ذخيرة المدافع من القنابل .

الأمان : وأصل الكلمة في العربية الأمان. ذلك أن الشريعة الإسلامية تفرض على كل مسلم أن يؤمن المسلم أو غير المسلم وحمايته . وفي الاصطلاح المغربي القديم تنطق أحيانا بلمان ويقال طالب الشخص لمان لشخص بمعنى دخل في حمايته وأمنه ودخل معه في حالة سلم . كما يقال عليك لمان بمعنى الالتزام التام بحسن التعامل.

أمغار : وهو شيخ القبيلة ويتمتع بالسلطتين العسكرية والمدنية .

أمين الأمناء : هو الملكف بالشؤون المالية، يقابله وزير الاقتصاد في الوقت الراهن.

أبو المواريث : والمواريث جمع موروث، لقب موظف بالمغرب عمله حوز تركة الموتى وضمها إلى بيت المال.

أشبار : هو المكان الذي يحتمي به الشخص عند التصدي لعدوه وغالبا ما يتخذ على هيأة بناء من أحجار ويطلق على الخندق الذي يستعمله المحارب كما تستعمل الكلمة بمعنى الكيد والمواجهة .

الإيالة : في الاصطلاح المغربي القديم منطقة ذات حدود إدارية يديرها وال كبير أو صغير، يقال إيالة السلطان، وإيالة العامل وإيالة القائد أي منطقة حكمه ونفوذه وإلى عهد قريب كانت المملكة المغربية تدعى الإيالة الشريفة .

أزفل : كلمة أمازيغية تحيل أحيانا على عصا من نوع فتي كما تدل أيضا على طريقة للعقاب البدني وهي أن يجلد المعاقب بقدر جنايته.

البارود : مادة متفجرة تتكون من ملح مخصوص وكبريت وفحم، وتستعمل في طلقات المدافع والبنادق ، وكانت العناية بإنتاجه بالغة حدها بالمغرب في القرن التاسع عشر ، وفي كل مدينة يوجد معمل لإنتاجه، ولا تزال تلك المعامل تعرف في بعض المدن المغربية مثل مراكش وتارودانت باسم دار البارود ، ويقال لعب البارود أو التبوريدة للدلالة على فرجة فولكلورية مغربية أصيلة تجسد مشهدا تاريخيا عسكريا يتعلق بتكتيكية حربية عرفها ابن خلدون بعملية الكر والفر.

بابور : في الاصطلاح المغربي القديم يعني القطار ، مقتبس من كلمة Vapeur هذا بالنسبة لأهل الجنوب أما أهل الشمال المغربي فيستعملون المصطلح المذكور للدلالة على الباخرة وهو مأخوذ من الكلمة الإسبانية Babor التي تعني الباخرة .

البنيقة : وجمعها البنايق وهي عبارة عن مكاتب داخل القصر السلطاني يشغلها وزراء وقد تعني أيضا المقصورة والمراد بها بيت المال.

البخاري / البواخر : جنود من أصول إفريقية ألف منهم سلاطين الأسرتين السعدية والعلوية فرقا عسكرية . والجيش البخاري يعود تأسيسه إلى عهد السلطان مولاي إسماعيل وهو جيش خاص ودائم يمكن مقاربته

بالجيش الإنكشاري في الدولة العثمانية . وسمي بالبخاري لأنه أدى القسم على كتاب صحيح البخاري.

البانديرة : العلم والراية، والكلمة إسبانية مستعلمة في العامية المغربية.

البَرَّاح : بتشديد الراء وهو المنادي في الأسواق والساحات وأمام المساجد لإعلان ما جد من الأحداث وما يتخذه المخزن أو القبيلة من قرارات كما يعلن عن بعض حاجات الأفراد . ويعد من أهم وسائل الإعلان في القرن التاسع عشر ، ومنه البريح وهو عمل البراح.

باشدور : السفير، المكلف بربط الاتصال ولو مؤقتا مع بعض الدول الأجنبية وكان بعض الموظفين المغاربة يخاطبون السيد محمد بركَاش وينعتونه بالسفير مع أنه كان وزيرا للخارجية.

بر النصارى : ويعنى بها أوربا

بوشفرة : وهي أحد أنواع البنادق التقليدية المغربية الأكثر انتشارا وتعتمد أساسا على شفرة من الصيوان. وتختلف من حيث تقنياتها وزخارفها عن بندقية الحبة التي تستمد اسمها من مادة تعميرها ؛ ذلك أن الكبسولة في اللسان الدارج المغربي تسمى الحبة .

تاطبجيت : مشتق من الطبجية، مفردها طبجي وهو الجندي المكلف بالمدفع، والكلمة في أصلها تركية وتعني علم المدفعية وبتداولها في المغرب أضيفت إليها التاء في بداية وآخر الكلمة (تاطبجيت) على غرار المصطلحات الأمازيغية المتداولة مما يسمح أحيانا بالاعتقاد بأن الكلمة مغربية .

التعرگيبة : وهي الهدايا التي تقدم بعد إنهاء الحرب دلالة على الاستسلام وطلب العفو ، حيث تقدم أعداد من البقر أو الجمال تقطع عراقيبها ، رمزا للخضوع ، كما تقدم عند طلب الهدنة بين القبائل أو بين الأفراد.

التقطيع : عملية تجرى غالبا بدار السكة حيث تقطع صفائح الفضة أو النحاس على شكل قطع نقدية مستديرة ويعرف القائم بهذا الفعل بصاحب المزبرة أو صاحب المقص.

التسريح : وتعني الترخيص أو الإذن بفعل الشيء فالتسريح من الحركة هو الإذن بالانصراف منها أو من السجن بعد قضاء المدة المحكوم بها. ويستعمل اللفظ للدلالة على الرخصة كقولك تسريح البناء أو التسريح بالسفر .

التسراد : كلمة ترادف الاستعراض والتفقد والعد والتفتيش والمراقبة سواء تعلق الأمر بالجنود أو بمواد التموين وبالبهائم أو بالأسلحة أو غيرها. ويقوم بمهمة التسراد عسكري غالبا ما يكون قائدا للمية ويكون أحيانا في حضورالسلطان.

تدوارت : دورية ليلية تقوم بها العسة للتفقد وحفظ الأمن وتكون تحت رئاسة قايد الدُّور.

الترتيب : ضريبة غير شرعية تم إحداثها على العهد العزيزي وتقارن بضريبة إنجليزية.

تاضا : عرف قبلي بربري يقوم بموجبه حلف بين قبيلتين أو أكثر بناء على روابط عائلية أو منفعة مادية مشتركة.

جعبة : جمع جعاب ونقول جعبة البارود آنية لحفظه وجعبة المكحلة وتقول في اللغة العربية الفصحى تجعب الجيش ازدحم.

الحارك : جمع حارك وهو الجندي الذي يذهب مع الجيش الضارب (الحركة)، واشتقوا منها فعل حرك يحرك، يقال فلان يحرك مع السلطان أو غيره، معناه يذهب مع جيشه المقاتل.

الحَرْكَة : وهي خروج السلطان مع جيشه لناحية من النواحي للتفقد أو لترسيخ الأمن أو لجباية الضرائب . والفرق بين المحلة والحركة هو أن الأولى يحضرها السلطان بينما الثانية قد ينظمها قائد أو باشا دون حضور السلطان.

الخفيف : الرصاص في العامية المغربية، من باب تسمية الشيء بضده.

الرحى : في الاصطلاح العسكري المغرب القديم، وحدة عسكرية تتألف من ألف عسكري، وقائد الرحى قائدها، وهي تنقسم إلى عشر فصائل تتألف كل واحدة منها من مائة عسكري على رأسها ضابط يسمى قائد المئة.

الرقاص : في الاصطلاح الإداري المغربي القديم هو موزع البريد وناقله من مدينة إلى أخرى.

الرايس : في الاصطلاح المغربي هو قائد السفينة.

الزمنطوط : لصوص البحر في الاصطلاح الإداري المغربي القديم.

الطرادة : في الاصطلاح الإداري المغربي القديم هي العلم يحمله فارس يسير في مقدمة الحَرْكة.

الطالب : تعني في أصلها طالب العلم وترتبط ارتباطا وثيقا بالعلوم الدينية غير أن المصطلح تطور في القرن التاسع ليشمل البعثات الطلابية التي تم إيفادها إلى المدارس العسكرية الأوربية لتعلم الفنون الحربية الحديثة .

الكابوس : في عامية المغاربة المسدس متعدد الطلقات، فإذا كان لا يسع إلا طلقة واحدة فهو فردي.

الكراريط : سرر خشبية تنصب عليها المدافع وأصلها إسباني .

الكلف : الضرائب غير الشرعية والتي لا تدخل في تعداد الهدايا وتشمل السخرة والحركة والمونة والغرامة والكلفة.

المونة : وأصلها العربي المؤونة وهو ما يدفع لرجال المخزن والعساكر في مناسبات مختلفة وتكون نقدا أو عينا وأحيانا تعني الراتب.

المية العسكرية : مجموعة عسكرية عددها مائة فرد يرأسها ضابط يسمى قائد المية.

المنفوخ : ويقال نفخ في العدد زاد فيه والمنفوخ ظاهرة ممارسة عند بعض العلافين الكبار أو قواد الجند في القرن التاسع عشر وهي أن يبالغ المسؤول في أعداد الجند بعد تسرادهم للانتفاع من مؤنهم.

الموقت أو الميقاتي : ويطلق على الرجل المختص بعلم التوقيت وتحديد أوقات الصلاة وحساب المسافات ووضع التصاميم وتحديد الزمن اللازم أثناء حركات السلطان ووصف مواقعها.

المكحلة : جمع المكاحل : البندقية في العامية المغربية، والعدة ما يعده الإنسان للقتال من سلاح وذخيرة ومكاحل . والعدة : البنادق المملوءة رصاصا.

الماكينة : كلمة إسبانية بمعنى الآلة عموما وقد أطلقت في المغرب على آلة ضرب النقود وصنع السلاح ويعرف مصنع السلاح بفاس في القرن التاسع عشر بماكينة.

الملاقات : عندما يفد أعيان قبيلة أو فرقة من الجند على قائد ، فهم يتلاقون بمال أو بخيل يهدونها لرئيسهم تهنئة أو إصلاحا لذات البين أو تكفيرا عن ذنب.

المزوار : نقيب الشرفاء.

المزراگ : الرمح.

النزالة : محطة محصنة يبيت بها المسافرون في الطريق.

الصبايحية : جمع صبايحي فرقة من الجند كان الترك أيام حكم الجزائر يجندونها من قبيلة عرب صباح المشهورة بقوة بأسها وحسن طاعتها واقتدى بهم الفرنسيون في ذلك بعد احتلالهم الجزائر فألفوا من تلك القبيلة وغيرها فرقة سميت بسبايس.

العساس : جمع عساس، الحارس وهو عربي فصيح.

العلاف : تطلق على المكلف بالنفقات على الجيش والعلاف الكبير مصطلح يعني أيضا وزير العسكر أو وزير الحربية.

العسكر : لها معنيان في العامية المغربية، الجنود وخدمتهم، والثاني مكان عسكرة العسكر.

العزيب : ضيعة فلاحية كبيرة تشتمل على أراضي للزراعة واصطبلات لتربية الماشية والدواجن ، والخادم فيها يسمى عَزّاب.

غانجو : عصا في رأسها مخطاف أو حديدة معقفة يستعملها الحواتون في صيدهم وهي من مصطلحاتهم وما زالت الكلمة مستعملة بينهم إلى الآن، ولعل الكلمة تركية الأصل مع تصحيف لأنها تدل عند الأتراك على السيف.

قائد المشور : رتبة إدارية بالقصور السلطانية المغربية تؤدي معنى قائد البلاط والقصر ومدير التشريفات عند الأوربيين.

قبائل الكَيش : أصل الكلمة الجيش، تطلق في اللغة الإدارية المغربية القديمة على قبائل بدوية مجندة باستمرار لحفظ الأمن الداخلي والخارجي مقابل استغلالها زراعيا للأراضي المخزنية التي تسكنها ، ومن أشهر قبائل الكَيش الشراردة والوداية، وفي الصحراء الغنانمة وولاد ناصر سكان واد الساورة.

السنجاق : الراية والكلمة تركية.

الشارة : أو الإشارة في الاصطلاح الحربي المغربي القديم تعليم الجنود الرمي بالنار وإصابة الهدف (النيشان).

الهدية : فرض معتاد تؤدي فيه القبيلة قدرا من المال ويؤدونه في الأعياد الدينية الثلاثة في السنة وقد تكون نقدية أو عينية وحينما تحل محلة بقبيلة ما تقدم هذه للسلطان هدية قد تكون من المال أو الرجال أو الخيل.

فهرس الأعلام البشرية

- أ -

- ب -

- ج -

- ح -

- د -

- ز -

- س -

- ش -

ـ ك ـ

- ل -

- م -

- ن -

- هـ -

- و -

فهرس الصور

فهرس المحتويات



رقم الإيداع القانوني : 1032 / 2000
ردمك : 1 - 32 - 905 - 9981



الأستاذة بهيجة سيمو حاصلة على الدكتوراه من جامعة السوربون بباريس، أستاذة جامعية تشغل الآن منصب نائبة مدير الوثائق الملكية وعضوة دائمة باللجنة المغربية للتاريخ العسكري. تهتم أبحاثها برصد التحولات التي عرفها المغرب إبان المرحلة المعاصرة وتركز بالأساس على التاريخ العسكري وعلى التطورات التي عرفها المغرب في علاقاته مع البلدان الأوربية وخصوصا العلاقات المغربية الإيطالية.

الأستاذ شارل روبير أجرون، جامعة السوربون باريس.

عندما اطلعت على الأطروحة التي أعدتها السيدة بهيجة سيمو، بصفتي عضوا في لجنة مناقشتها أثار انتباهي أمران: جدة البحث وكفاءة الباحثة. إن الصيغة الجديدة التي تم إغناؤها تمكنني من فرصة التنويه بهذا العمل المكتمل.

الأستاذ سلفاتوري بونو، كلية العلوم السياسية ببيروسة إيطاليا:

تعتبر بهيجة سيمو أول مختص في تاريخ العلاقات المغربية الإيطالية، إنها مؤرخة ممتازة تتوفر على إمكانية الاستغلال المباشر لوثائق الدولتين. ويشهد هذا المؤلف على أن بحوثا واسعة، مستفيضة وشاملة قد تم إنجازها لأول مرة في الأرشيف الإيطالي، حيث تكشف الباحثة بصرامة علمية ودقة شديدة عن مساهمة إيطاليا في الإصلاحات العسكرية بالمغرب.

الأستاذ محمد كنبيب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط:

عندما خصصت الأستاذة بهيجة سيمو أطروحتها لمسألة الإصلاحات العسكرية في المغرب في القرن التاسع عشر، فقد سدت بكيفية محكمة ثغرة كبيرة عانت منها الدراسات المهتمة بتطور المغرب في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. يتميز تحليلها بالدقة والصرامة و التناسق والاعتدال، وتلك هي الصفات الأساسية المطلوبة في كل مقاربة تاريخية حقيقية.

الأستاذ جان مارتان، جامعة ليل - جامعة باريس السوربون:

استغلت بهيجة سيمو كما هائلا من وثائق الأرشيف الفرنسي والإيطالي والمغربي واستخلصت من ذلك موادا لدراسة تغطي المرحلة التي سبقت إقامة الحماية مع ميل خاص للمسائل العسكرية. ولا يسعنا إلا أن نعترف لها بفضل إنجاز عمل لا غنى عنه لأي باحث يهتم بالمغرب في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، عمل يتميز بالدقة وصرامة التفكير.

الأستاذ دانييل ريفي، جامعة باريس 1 السوربون:

إن البحث الذي أنجزته بهيجة سيمو بحث مهم لكون الباحثة حللت بدقة شديدة، مدعومة بمجموعة كبيرة من الوثائق تم استقراؤها بأسلوب نقدي صارم، محاولات تحديث، أي عقلنة الجيش المغربي المتقادم. ففضلا عن إبرازها للتأثيرات التي مارستها البعثة العسكرية الفرنسية، أبانت بهيجة سيمو أيضا عن تأثير البعثة الايطالية وعن الصدى الذي خلفته في المغرب التجارب التي عرفتها الإمبراطورية العثمانية ومصر في هذا المجال... ، فعملها إذن قراءة تركيبية ومنهجة وملهمة «النظام» العسكري المغربي.